







معتلمة المنظمة المنظم

للبحوث اليعلمية

ینایر _ یونیه سنة ۱۹۵۸

(العند الأول) (السنة السادسة)

الفهرست

منفحة	
1	الفلسيفة الفيردية في انجلترا في القيرن الدكتور محمود خيري عيسي التاسيع عشر ٠ ٠ ٠ ٠ التاسيع عشر عالم
44	مشكلات السياسة والحكم في أوغشها . للدكتور عبد الملك عوده .
٨٧	نظرية (هكشر - أولين) في التجارة الخارجية الدكتور فؤاد هاشم عوض
117	نحو توحيد واصلاح نظام الشهر التجارى للدكتور محمد حسني عباس
171	الاكتتاب في اسهم شمركات السماهمة ، { للدكتور محمد حسني عباس التكييف القانوني للاكتتاب
111	آراء في التخطيط الاقتصادى · · · الأستاذ وهيب مسيحه
۲.1	اهمية الشرق الأوسط الاقتصادية . • { تعمليق للدكتور بطرس المهية الشرق الأوسط الاقتصادية . • }

مطيعة جامعة القاهرة ١٩٥٨

مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية النجارة لجامعة القاهرة

بحنة التحرير

رئيس الجنة التحرير: الاستاذ وهيب مسيحه استاذ الاقتصاد .

الأعضاء : الاستاذ الدكتور احد عبد القادر الجمال استاذ العلوم

السياسية .

الدكتـور بطرس بطرس غالى أســـتاذ القـانون الدولى والعلاقات الدولية الساعد •

His to the major of

سكرتم التحرير : الدكتور بطرس بطرس غالي •

جميع الكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيرة

الفلسفة الفردية فى انجلترا فى القرن التاسع عشر بقلم الركتور محمود نبرى عيسى معدس العلوم السياسية

أولا _ البرلسان كهيئة حاكمة

من المدهش حقاً أن يكون بيرك نظريته السياسية التى تؤيد نظام الحكم الارستقراطى في الوقت الذي رأى فيه قيام أكبر ثورتين ديمقراطيتين في العام ، الثورة الامريكية ، وقد اعتمد ييرك في تحليله السياسي على دراسة التاريخ كما فعل موتشبيكو من قبله ، تم خرج نظرية تعارض تماما مع الثيار المتحرر الذي جرف أوربا خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر .

فترى يبرك يغى تماما فكرة حقوق الانسان التى نادى جهما روسو الفرنسى ولوك الانجليزى ، وهو يؤكد أنها فكرة خيالية ، وليس لها علاقة بتاتاً يحقيقة الدول ، فلانسان ، فى رأى يبرك ، لم يكن يبحث عن مجموعة من الجقوق ببحجة أنها جقوق طبيعية ، بل الاصح هو أن الافراد وجدوا على الارض ووجلت مهم علاقات اجتماعية من تنظيم الحالق نفسه ، أى أن الافراد لم يكن لهم يد فى تنظيم العلاقات التى نشأت يينهم و بعض .

فتراه يقول أن الله الذي خلقنا خلق معنا المكان ونظم لنا حياتنا بهلويقية لا دخل لنا فيها ، وهذا التنظيم المقدس روعي فيه ملائبتنا ليظروف المحيطة بنا ، ومن ثم فلا مجل للتيول بوجود عقد اجتماعي دخله الافواد طواعية لتنظيم علائهم يعمن بل الاصح أن تقول أن أي عقد يدخله الافراد إنما يجاثر ويعتمد تماما على علاقات الافراد السابقة لوجود العقد (١١)

Burke "Appeal from the New to the Old whigs" quoted in Doyl's (1)
"History of Political Tought" p. 221.

[&]quot;The auful author of our being is the author of our place in the order of existence; and that, having dioposed end marshalled us by a divine tactic, not according to our will, but according to his, he has in and by that, disposition, virtually subjected us to not the part which belongs to the place assigned to us".

ولذلك نجده يؤكد أن العلاقات التى تنشأ تنيجة للزواج أو البنوة أو الجنسية تستع بحصانة لا يمكن للنود أن يلفيها وعلى ذلك فالحالق وقوانينه الالهمية لا تحدد حقوق الانسان بل الاجدى أن تقول أنها تحدد واجبانه .

ولكن لا بجب أن يفهم من ذلك أن يرك يفى إمكانيات التقدم والتطور فبالرغم من أن العلاقات التي تعرض من أن العلاقات التي تشأ بين الافراد هي علاقات ثابتة إلا أنها في المجتمع المعين تتعرض للفير و الفساد وتظهر فيه بعض الموامل التي قد تقضى عليه تماما ، وهنا يتسامل المرء كيف يستطيع بيرك أن يجد الحرج ، أو بمنى آخر كيف يقترح يرك الطريقة التي تؤدى إلى زوال هذه العوامل ، فمما هي مثلا مقترحات بيرك التي تجمل الحكومات تطور وفقاً لحاجات الشعب ، وكيف يستطيع بيرك أن يوفق بين حقوق الانسان و نظام الحكم الارستمراطي الاستبدادي المستنير ؟

الاعتراف بقوة الرأى المام:

لقد استطاع يرك أن يخوج من المأزق الذي أوجد نفسه فيه بأن اعترف بأهمية الرأى العام ، فتجده يصف الرأى العام بأنه أقوى سند للدولة The greatest support (The greatest support والرأى العام يعتمد كلية على صوت الشعب ولذلك نجد يبرك يناصر مطالب المستعمرات الامريكية . كما يدافع عن حقوق الهنود ويطالب بحايته من استغلال الشركات التجارية الانجليزية التي كانت تزاول نشاطها ضد رغياب الإهالي ولكنه لم يكن على استعداد إطلاقا للاعتراف بأن السيادة في انجلترا ملك للشعب (1) .

فيرك يعتقد أن الشعب ليست له القدرة على القيام بأعيال الحكومة ، فطالما أن مطالب الشعب لا تتعارض مع استقرار الحكم ومع مبادئ العدالة الحالدة ومبادئ العقل فهذه المطالب تصبح بمثابة القوافين ، وواجب الطبقة الحاكمة أن تطيعها ، ولكن يوك يرى أن الفصل في عدالة مطالب الشعب وبجاراتها لمبادئ العدالة لا يجب أن يترك مين أيدى الشعب .

Burke "Speach on Economical Reform quoted in Maclunn" (1) The Political philosophy of Burke p. 122.

[&]quot;I cannot indeed take upon me to say I have the honour to follow the sense of the people. The truth is I met it on my way while I was pursuing their interest according to my own ideas".

ويؤكد ييرك أن البرلمان هو الهيئة الوحيدة التي تملك حتى الفصل في عدالة مطالب الشعب ، ويمعنى آخر فهو يؤكد أن البرلمان هو الذي يملك السيادة في انجلترا وليس الشهب، وهذه النظرية ليست مطلقة، فالسيادة ليست ملكا للبرلمان في جميه الدول، بل السيادة ملكا للبيئة التي وضعها قطور الدولة التاريخي بين يديها، فقد تكون ملكا للملك أو ملكا لحفنة من الناس.

نظرية السيادة :

قالسيادة في رأى يبرك إنما هي وليدة تطور التاريخ وهي تتيجة لتلاحق مجموعة طويلة من الاحداث في حياة الشعب، وهنا يظهر لنا يبرك فلسفته التي تعمد أصلا على التقاليد، فهو يشرح لنا أن دستور الدولة ينشأ نتيجة لحق « التقام» (Prescription) ويستمد قوته من أنه نشأ منذ زمن بعيد، وحتى التقادم هذا هو أقوى الحقوق، لا بالنسبة لاتبات الملكية فحسب بل لتكوين الحكومة أيضا وهي أتى تؤمن حتى الملكية، فالعادات المرعية آخر وهو حتى « الميل الطبيعي » فكل أمة في رأى يبرك لهما ميل طبيعي نحو نوع معين من الحكومات ونوع الحكومة هذا لا يكون نتاج مجبود وقي أو نتاج فوصة عرضية، من الحكومات ونوع الحكومة هذا لا يكون نتاج مجبود وقي أو نتاج فوصة عرضية، غي يقول أن « الآمة فكرة مستمرة تمتد خلال الوقت كما تمتد خلال المكان، وهي ليست خيل يوم أو خيار مجموعة واحدة من الأفراد كما أنها ليست وايدة الفرصة، بل هي وليدة الإحقال المتعددة وهي منظمة أوجدشها ظروف خاصة تصل بصفات الشعب وتؤثر في أخلاتهم الاجتهاعية والمدنية وطبيعتم واستعدادهم وهذه الظروف

وهنا يظهر لنا انتشابه الكبير بين فاسنتي يبرك وموتسكيو ، إذ أن كلا من الكاتبين يرى أن دستور الدولة إبما هو وليد عملية طويلة من النبو ، ويؤثر في هذا النبو عادات الشعب المستمدة من المحيط الذي يعيشون فيه ؛ وعلى دلك فهناك قرة طبيعية أدت بالاتواد إلى إختيار حكامهم خلال المساضى البعيد ، والوقت هو الذي يعطى القرة لسلطة الحكام ، فصوت الشعب بمفرده لم تكن له القرة الكافية لتوجه نشاط الجماعة في فترة معينة ، وخرج يحيك من تحليله هذا إن عملية التعلور والنبو هذه هي المستولة عن تمكين المستور . الإنجليزي في شكله الحالى ، ذلك اللستور الذي وضع السيادة في أيدى الاقلية الماكمة من الطبقة الارسقراطية .

Quoted from John Morley E. Burke : a historical study p. 92 برك (١)

فاذا اقتمنا أن البرلمان استمد سلطته من الفقاليد القديمة ، وهى المصدر الحقيق الوحيد للسلطة ، فلا محل هناك للاصلاحات التي تدادى بوضع السيادة في أيدى الشعب بل أن هذه الاصلاحات خطيرة لآنها تصارض مع العادات الطبيعية الشعب ، ومع ذلك لم يتردد بيرك في نبذ الحركة الديمتراطية وعلى إعلان سخطه على كل محاولة ترمى إلى جعل البرلمان هيئة تمثل الشعب ، فهو يعتقد أن البرلمان هو الهيئة الحاكمة في الدولة ، ولا توجد هناك حاجة لجعله هيئة نياية تمثل الشعب ، فوظيفة البرلمان الانجمايزي في رأى يرك هو حكم الشعب لا تمثيله ، وهو يعارض أي حركة ترمى إلى الحدمن سلطة وامتيازات البرلمان (١٠٠).

الحريات الاقتصادية والسياسية:

بالرغم من اعتماد بيرك الحازم في سيادة البرلمان الا أننا نراه يقبل تحديد الاشراف الحكومي بعض الشيء .

فيو يعتقد أن الحكومة نشات لحدمة مصالح الشعب، ولتفسير رغباته العادلة ووضعها موضع التفيذ ، ولقيادة الشعب محو الرفاهية المادية والسعادة الدائمة فيجب علي الحكام اعتبار أنضهم أنهم حائزون على أمانة مقدسة لحدمة الشعب أمام الله ، ولا يجب عليهم امتهان هد الامانة أو القضاء عليا ، ولكن هناك بعض الاشياء لا يتمكن الحكام من معالجها أو القيام بها ، وأهم هذه الاشياء هي الحياة الصناعية والتجارية للشعب وهذه يجب تركها حرة لقيانينا الاقتصادية الخاصة بها .

فهو يقول « التجارة تنتعش أكثر ما يمكن اذا تركت لفسها ، وهى قادرة على تبيان طريقها بفسها ، وقوانينها مستمدة من احياجاتها (٣٠ » .

فينها يؤيد يبرك فكرة الأشراف المستنير لصالح الشعب ، الا أنه مستمدا للمباح بالحرية الاقتصادية المطلقة ، ويؤيد هذا قوله أن الدولة لا يمكن أن يكون لدبها المعرفة اللازمة

⁽¹⁾ يؤيد هذا ما قاله بيرك في مقاله Speach on Economical Reform اذ تواه يهاجم « مجلس التجارة » على آنها هيئة فاسد مكونة من آفراد ليس لهم من عهل الا السعى وراء المراكز ، وهو يصرح « اثنا لا تريد تعليمات من مجلس التجارة أو، من أي هيئة اخرى ، ولا يجب أن نولي تقاريرهم أي اهتمام ، والطريقة الوحيدة للحصول على المارمات الصحيحة تكون عن طريق البحث داخل البرلمان » .

⁽Y) بيرك المرجع السابق Speach on Economical Reform

للاُعمال الاقتصادية ، فبينها هو يعارض الحق السياسي للفرد ، نراه يؤمن ابمانا ناما بحقه الانتصادي . ولذلك فهو يؤيد فكرة حرية العمل تأييدا ناما .

أما في ميدان السياسة فيرى بيرك أن التغيرات السريعة غير مرغوب فيا ، ولا يعنى ذلك انه ياهض التطور ، بل هو يؤيده اذا كان بطيئا ومنشيا مع التطور الطبيعي للمجتم وهو برى أن التغيرات المقابخة لا بهضها الشعب بمهولة ومن ثم مالها الزوال لاتها تخالف ثماما الطبيعة البثمرية ومرور الزمن الذى أوحى لموتسكيو بضرورة التطور كان هو أساس نظرية بيرك المناهضة لمرعة التطور ، خاصة وأن هذا التطور أخذ يزداد بسرعة هائلة منذ يحدد من تيار التغيرات السريعة الجابزي ولذلك أخذ يوك يتشبث بنظرية الاستمرار ولمكن الدولة ثابة وراسخة ، والنزعات الفردية لا يمكن أن تكون مرشدا حكيا وللكن الدولة ثابة وراسخة ، والنزعات الفردية لا يمكن أن تكون مرشدا حكيا للتطور ، والعليقة الاستقراطية هي الطفرة مها العالمين في المنافزة المادية ، ولذلك نراه بهاجم الشعب الغرفي لتجرأه على تحدى التطور الطبيعي في فرنسا .

ما سبق نرى أن يبرك مازال متسكا بنظرية الحق المقدس في شرحه للسياسة وذلك بالرغم من أن كبار الفلاسفة المحافظين من معاصريه نبذوا هذه النظرية تماما ، فهو أساسا من الفلاسفة المحافظين ، ولكن فلسفته المحافظة لم تكن جامدة ، اذ هو يعتقد يتحرة الشعب، وهو يرى أن الحكام وأن لم يكونوا ممثل الشعب الحقيقيين الا أنهم ممثل الشعب الواقعين تات وكذلك يؤكد وجوب مراعاة الحكام لرغبات الشعب المشروعة بل هو يعتبر هذه المرغبات بمتابة قوانين ملزمة لمجلس المعوم ، وفلسفته المؤسسة على التقاليد جعلته يؤمن بالتغير ودوام التعلور .

وهو بماثل متسكيو من حيث نبذه فسكرة التماقد كأساس لوجود الدولة وأمن بالفكرة التي تقول بّان الدولة كائن حى ، وهى دائمة النمو والطور نحو الافضل

⁽١) الفرق بين المثل الحقيقى أنشمب والمثل الواقعى هو أن المثل الحقيقى من يأتى للحكم نتيجة لانتخابات عامة أما المثل الواقعى هو الذى وجد نفسه في الحكم نتيجة للتطور التاريخي و.

وبالرغم من أن الحالق هو الذى وضع أساس الدولة الا أن الانسانية هى التى أوجدت نظم الحسكم المختلفة مسترشدة بذلك بالتجارب السابقة وهذه التجارب هى المصدر الوحيد للسلطة فى الدولة .

فترة الانتقال من بيرك الى بنثام :

لقد كان يبرك يخشى من خطر التيار نحو الاصلاحات البرلمانية ، ولكن هذا التيار توقف تماما بعد سنة ١٧٩٣ تتيجة لنشرب الجرب بين انجلترا وفرنسا وتحول الى شعور بالوطنية .

وكان أهم تتأج هذه الحرب أن أنجه الشعب الانجليزى برمته للعمل على كسب هذه الحرب، وكان من الطبيعي أن تظهر روح عدائية ضد مباديء الثورة الفرنسية ، خاصة فيا يتملق بمبدأ السيادة الشعبية ، وقد أوالت هذه الروح الجديدة مخاوف الفلاسفة والكتاب المحافظين ، كما قرت من سياستهم الرجعية التي ترتكز على المحافظين ، كما قرت من سياستهم الرجعية التي ترتكز على المحافظة على نظام الحكم الثقليدي أي حكومة الاتلية الاوستقراطية .

ولكن بمجرد وقف الحرب سنة ١٨١٥ انطلقت قوى الاصلاح من جديد ولم يعط الكتاب اهتماما كبيرا لكتابات بيرك التي تعادى بندرج التطور إذ لم تعد هذه الفلسفة كافية لاشاع الرغبة نحو الاصلاح الذى صحب بحىء السلام والواقع أن حروب نابليون أوجلت تغيرات كثيرة في المجتمع الانجليزي من النواحي السياسية والاتصادية والاجتماعية بما يتحتم معه احداث توازن جديد في المجتمع وفي نظام الحكم نفسه ، وجعل هذا الاعتقاد المتوايد في النظام المديمة والحكم الارستقراطي الذى كان يعضد في النظام المديمة والمديمة والمديمة من المستول مواصلة الدفاع عن الحكم الارستقراطي الذى كان يعضده يرك بقوة فائقة ، ولذلك تعرض المستور الانجليري المقدس بعد مدة ١٨١٥ المهجرم الشديد من جانب السعب ، وهناك أسباب عديدة ساعدت على نمو الروح المديمة الحيارة وزيادة الادرية .

والواقع أن الحالة في انجلترا كانت تشبه من وجوه كثيرة الحالة في فرنسا تبل الثورة ، فبادىء الثورة الغرنسة كان لها تأثير كبير على الشعب الانجليزى ويلاحظ أن مبادىء الحرية المسلواة والاخاء كات متشرة انتشارا كبيرا ، وكثيرا ما استعملها الحطباء في كلماتهم ، كا صارت حقوق الانسان مالوفة لدى الشعب الانجليزى تتيجة لكتابات نوم بابن الثورية وكتابات أنباعه المتنورين ، والواقع أن هذه الحقوق لم تبكن فقط بجرد كلمات مطبوعة بل

كانت لها قرة هائلة في تحزيك الشعوب في أوربا ضد حكامهم الفاشين ثم ضد حكم نابليون المكتانوري فيها بعد ، والانجليز كانوا يتزعمون الدول الآوريية ، في حروب التحرير ضد الاستمار النابليوني ، فوجد الانجليز أنسهم في موقف محرج ، فهم يحار بون من أجل حقوق الانسان في خارج بلادهم ، ينها مجاهدا تماما تلك الحقوق في داخل بلادهم ، وكما حدث في فرنسا قبل سنة ١٧٨٥ طبقة جديدة تشعر بان حقوقها السياسية مهضومة وضائعة ، ويرجع الفعنل في ظهور هذه الطبقة الوسطى لأسباب اقتصادية لا محل لشرحها الآن (١٠)

وهذه الطبقة كانت مكونة من رجال الإعال ، وكان لها انصال وثيق باصحاب المهن الحرة وكانت تستمد إلهامها من كتابات المدرسة الرومانتيكية مثل كتابات شيل ويبرون ويرتز ، وكانت تملكها حب الحرية ، كما كانت متفقة تماما ضد الإقلية الحاكمة ، فكما حلث في فرنسا ظهرت طبقة بورجوازية جديدة في انجائزا تؤمن بحقها في الاشتراك في حكم وطنها .

ولكن كان هناك عاملان مهمان جعلا حركة الاصلاح الإنجليزي تختلف بعض الشيء عن حركة الاصلاح الفرنسي، العامل الأول هو الثورة الصناعية، التي خاتف طبقة جديدة من البوليتاريا (العهال) لأول مرة في غرب أوربا، وقد دفعت طريقة المعيشة في المصانع العهال إلى التكتل طبيقة لم تكن معروفة من قبل، ومن ناحية أخرى فان طريقة المعيشة من عدم إمكانية الطبقة العاملة من الاشتراك العام في الحركات المياسية ، إلا أنهم وجدوا أفضهم مدفوعين اضطرارا لتأييد حركات الاصلاح ولذلك بدأت نظهر بعض الاتحادات العالية، وبدأت الفائت الغنية من العهال تكون اتحادات على نطاق قوى لهماية مصالحم الاتصادية، ولكن قوبلت هذه الحاولات بضغط شديد من الطبقين الراسمالية والحاكمة، فظهرت قوانين الدجمير التي دفعت بالعبال إلى تحويل نشاطم الاقتصادي إلى نشاط سيامي ومن ثم إلى نشاط قورى، ، حيث جذبهم مبادئ، الحريات ، حرية الكلام وحرية تكوين المياسات والميامي.

ويغلك تعولت حركة الاصلاح من المطالبة بحقوق الطبقة المتوسطة فقط إلى المطالبة

⁽¹⁾ يراجع في ذلك كتاب هيثون التاريخ أوربا الاقتصادي Heaton "Economic History of Europe.

بخفوق طبقات الشعب باكمله وأصبحت الحالة الاجتهاعية التى صحبت ظهور الثورة الصناعية من أهم الموامل المزيدة لحركة الاصلاح السياسي في انجلترا .

وفى نفس الوقت ظهر شالحركة الايفانجيليكية Evangelical movement التي عملت على زيادة الهتمام الشعب الانجليزي بسوء الحالة الاجتبانية في انجلترا فأخذ أعضاء هذه الحركة يشرون باهمية الفرد في الوقت الذي كان فيه الآفراد يعاملون كمبيد في المصافع ، تماما مثل العبيد في أمريكا ، وقد اعتمد أعضاء هذه الحركة على تعاليم الانجيل في نشر مبادئم ولذلك بهأو يهتمون بنشر التعليم توطئة لتفهم الشعب مبادئم الانسانية الجديدة ، فأنشرا مدارس يوم الاحدويوم السبت بقصد تعليم الطبقات العاملة ، واشترك معهم أنصار المذهب المنيقراطي لايمانهم بعنرورة تعليم الشعب صاحب السيادة الحقيقية في الدولة حتى يستطيع بمارسة حقوقه السياسية كاملة . وقان نجنحت الحركة الايفانجيلية في جذب عطف الشعب على الطبقة العمالية .

وعلى ذلك نلاخط أن الحالة في انجلترا قبل سنة ١٨٣٧ تختلف عنها في فرنسا قبل الثورة في وجود الطبقات المهالية ، وقد تماسكت هذه الطبقات وبدأت تشعر بغداحة الظلم الواجه المهالية المؤلفة ، وقد أيد الواجه المهالية به وأدايد المهالية في الوقت الإيفاعيليكين الشراء والتقدميين في مطالبتم باحترام الفردواحترام حقوقه الطبيعية في الوقت الذي كانت المشكلة الأسلسية في الوقت في المجارة المهالية المهالية من المجارة المهالية من مشكلة الشهب ، مما حفو بنظم على جعل وحق السعادة ، الفرض الأسلسية كنابائه وفلسفته ، والواقع أن حق السعادة قد اعتبره دستور الثيارة الأمريكية من الملقوق الأساسية للفرد .

وقد أدى هذا التصارب المجيب بين كتا به الفلاسفة والشعراء والانفانجيليكيين وين الحياة البائسة التي تعيش الطبقات العاملة إلى ضرورة الاصلاح ، إذ ظهرت مشكلات المجاعة خطيرة حنت العلاج السريع «وحنت تنظيم جديد للحالة المعيشية وحالة العمل ، والمجبت الانظار إلى الحكومة لتحقيق مطالب الشعب ، وهنا بدأ يظهر تعذاب من نوع جديد ,ذأن مؤيدى الحريات الفردية نادوا جديل الحكومة لتحقيق هذه الحريات ، فكيف تستطيع أن توفق بين الفكرة الفردية وفكرة الدولة ، فالواضع أن الفكرة بين متعارضين تماما .

وهنا بدأت الفلسفة والسياسة تتعرض لتيارات جديدة ، إذ دخل الحياة السياسية

لأول مرّة طبقة جديدة كبيرة العدد تطالب بحقوقها السياسية وباجابة رغبائها التي تتلخص في الحد من سلطة الهيئة الحاكمة -فماهي العلاقة بين أفراد هذه الطبقة بعضها وبعض ؟ .

هل للأفراد جميعاً حقوقاً متساوية وماهى الوسيلة لتنظيم هذه الحقوق حتى لا يطفى بعضها على البعض الآخر؟ وما هى مدى الحرية التى يجب أن يتبتع بها الغونذ؟

هل حقيقة أن المجتمع ما هو إلا مجموعة من الآفراد لا علاقة بينهم ، أم أن هناك عامل مشترك يعمل على ربط الآفراد ويؤهلهم لتحقيق غرض معين لا يمكن تحقيقه إلا عن طويق المجتمع ؟ وما هو الغرض الذي يرمى إليه كل فرد ؟ .

وهل هذا الغرض يتعارض مع غرض الدولة أم يتفق معه؟ .

هذه المشاكل صارت موضوع الساعة بين كتاب الصمر ، وبدأ البحث يدور حول شخصية الفرد وصارت مهمة الفلاسقة والسياسيين البحث عن الطرق لارغام المدلة لاعطام وزن كاف للفرد ، كما بحثوا. عن تبريرات معقولة توفق بين قبية كل فرد وبين ضرورة تدخل الدولة على نطاق واسع فى نشاط المواطنين ، خاولت انجازا ، كما حاولت فرنسا من قبل التوفيق بين حقوق الانسان والالتزامات المفروضة على الجعيم لحماية هذه المقوق .

ثانيا ــ البرلسان كمندوب عن الامة

بنشهام:

لقد كان جيرى بتتام أهم فيلسوف سياسى من مجموعة فلاسفة الاصلاح الراديكالى وفى عهده كانت انجلترا من الناحية السياسية متخلفة عن بتية دول أوربا ، وكانت الانظار كابا متجهة نحو تجارب الثروة وآرائها فى فرنسا .

وقد اعتمد بنتام فى فلسفته على مبدأ المنفعة الذى تطور خلال القرن النامن عشر وأصبح الحجر الإسامى للفلسفة السياسية خلال القرن التاس عشر ، وإن كانجوهو هذه السياسة فردى إلا أنهاكانت تعمل على التوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتبع .

وكان بتتام يشابه بيرك من حيث أنه نبذ تماماً مبناً الحقوق الطبيعية التي جامت بها الثيرتين الأمريكية والفرنسية ، وكان يعتقد أنها حقوق مهمة غير واضحة والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة تفكير بتمام ننسه إذ أنه كان علمياً ومتطقياً إلى درجة كبيرة ، ولا يعني هذا أنه أهمل فكرة حقوق الانسان ، بل الواقع أنه أعطى هذه الفكرة وثماً كبيراً من أبحاثه و تحليله ، خاصة « حق الإنسان فى النمتع بالسعادة » التى ظهرت فى وثيقة نصريح الاستقلال الامريكانى ، فعكمف على البحث عن القوانين التى تتحكم فى أعمال الفرد أثناء بحثه عن مختبق سعادته .

تتارية للنفعة: -

لقد وجد بنتام أن الحساسية بالنسبة للألم والسعادة هي القوة الدافعة للأفراد فبراه يقول و أن الطبيعة وضعت الرجل تحت حكم سيدين ، الآلم ، والمنتعة » (`` وهذين السيدين هما اللذان يوضحان لنا ما يجب عمله ، فها يتحكان في كل ما نقوله ، وكل ما نقكر فيه ، وعلى ذلك وصل بتنام إلى القول بأن المبدأ الذي يتحكم في أعال الفرد هو تجنبه الآلم و يجته عن السعادة ، تم حاول أن يجد نظاما أخلاقًا عامًا يجدد أعال الفرد .

فالمتمة أو السعادة أصبحت في رأى ينتام الفرض من جميع أعيال الفرد ، بل هي الكمال المطلق، ينيا الآلم أصبح شراً يتجتبة الفرد ، وطالما أن الفرد هو الذي يشعر بمفرده بالآلم والمتعة فقياسها يجب أن يترك للفزد ، ولكنه بالرغم من ذلك حاول أن يجد مقياسا علمياً للألم والمتعة ، كا حاول أن يتبت أن مبدأ المتعة . أيضاً يمكن إختماعه للبحث العلمي البحت. ثم يخرج من ذلك بمحاولة بيان وجود علاقة وطيدة بين مصالح الفرد ومصالح المجتبع بأجمعه .

قياس الإلم وللتعة:

حاول بننام أن يخضع جميع المتعات لقاييس نسية حتى يمكن مقارتها بعضها يعض بسولة ، ولذلك وضع ميزانا القيمة لأنواع المتعات المختلفة ، وذكر أن المتعة والآلم تحتوى على عدة عوامل وهى : الكثافة ، والمئة ، والثاكسد ، والنقاوة ومدى إنتشارها ، وعلى ذلك تعدد قيمة المتعة على ما تحويه من هذه العوامل كذلك الحال بالنسبة للأكم ، وبنلك يسهل قياس المتعات بعضها يعض ، وتسهل مهمة المشرع ، فما عليه إلا بحث أنواع وبناك يسهل قياس المتعات بعض حتى يمكن وضع جدول شامل لها ، ثم وضع بنتام قائمة تحتوى أربعة عشر متعة بسيطة ، واثنى عشر ألم بسيط هى أسس جميع المتعات والآلام الموجودة في المجتع إذلا تعدى إذ لا تعدى إذ

[&]quot;Nature has placed man under the governance of two sovereign ())
masters, pain and pleasure".
ق كتاب هارك لأسكى

H. Laski "Political Thought in England from Locke to Bent hans

مبدا النفعة:

لقد جعل بنتام عامل الانتشار أحد العوامل المكونة للمتعة ويعنى بالانتشار عدد الآنواد الذين يتأثرون بالمتعة ، فاذا زاد عدد من يتأثر بها زادت قيمة المتعة ، وبذلك وصل بنتام إلى تنيجة مهمة وهى مبدأ أكبر قسط من السعادة لاكبر عدد من الأفراد » (١) وعلى ذلك وجد أن المنفعة هى الدافع الرئيسي لاعالى الفرد وقد عرف بنتام مبدأ المنفعة بقوله « مبدأ المنفعة بعني البدأ الذي يحبذ أو يعارض أي عمل كان ، تبعا أما يحويه من ميل نحو زيادة أو تقليل سعادة الفرد (٢٦ ، ويعنى بنتام بناي عمل كان لا أعمال الفرد فقط ، بل أعمال الحكومة أيضاً ، وأهم ميزة جاء بها هذا المبدأ هو أنه كان جاء بقيمة ذاتية للسعادة ، وهي عدد الافراد الذين يتأثرون بها .

وقد نجاهل بثنام ثياس درجة مفعول العمل ، وأفصب اهتمامه على عدد من يتأثر به ، والواتع أن هذا الانتجاه في التفكير قرب كتابة بثنام من الاسلوب العلمي الذي يعتمد على خصائص ثابتة لا على التقدير .

ومن هنا أمكن لبنتام أن يعرف الاخلاق والقوانين (٣) وأن يجد الغرض منا إذ صرح بأن الاخلاق هي من قيادة أعيال الناس لانتاج أكبر كبية بمكنة من السعادة ، وهنا يتساط المرء عن أكبر كبية من السعادة لمن ؟ ويجيب بنئام بأن هناك ثلاث فنات إما أن أقصد قيادة أعيال نفس ، وهنا تعنى الاخلاق فن حكم النفس أو أخلاق خاصة أو أنني أقصد تقيادة أعيال أفراد آخرين وفي هذه الحالة الاخلاق تعنى التربية أو التعليم في حالة ما إذا كان هؤلاء الافراد قسر ، أو أنها تعنى التشريع أو الإدارة إذا كان هؤلاء الأفراد بالفين ، وهنا يتداخل القانون مع الاخلاق صورة مهمة و لكن كلاهما له صفة الامر .

ومن هنا يتسامل بثثام عن وظيفة المشرع فى المجتمع وما هى الوسائل التي تمكنه من تحقيق السعادة للمجتمع وبمدى آخر كيف يتمكن حكام القرن الناسع دشر من تعليل البؤس والشقاء والظام من علم عائق عامة الشعب .

مقتبسة من كتاب « دويل » السابق الأشارة اليه "Principles of Morals and Legiolation".

ويداً بحد بتحليل وظيفة الحكومة . فيقول أن الوظيفة الاساسية للحكومة هي نشر السمادة في الجميع عن طريق فرض العقاب وإعطاء المكافآت للأفراد ، فالحاكم ما هو إلا مدس ، وموجه للأفراد لتحقيق أغراضهم في الحياة ، وعلى ذلك فوظيفة المشرع هي المستمال مبدأ العقاب والجزاء لنشر السمادة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الألم إلى أصغر حد ، وضعه ولكن يصل المشرع لتحقيق ذلك يجب عليه أن يتبع جلول السمادة والألم الذي وضعه ، ومن هذا التحليل نرى أن بنتام عاد يالجميع الانجليزي إلى فلسفة العمور الوسعلي التي كانت تعتقد أن التحليل نرى أن بنتام عاد يالجميع الانجليزي إلى فلسفة العمور الوسعلي التي كانت تعتقد أن وظيمة الحاكم هي تعفيد قانون الحالتي عن طريق فرض العقاب أو جزل العطاء تبعاً لميزان إلهي يعدد مدى الشر أو الحير ، ولم يغير بنتام شيئاً من هذه العقيدة سوى إحلال فكرة البشر عن الخير والشر محل القانون الالهي فالهيئة الحاكمة في كانا الحاليين لها سلطات واسعة ،

نظرية الدولة لبنثام:

لقد وجد بئام مشاكل كثيرة تعترضه تنيجة لتحليله السابق ، إذ كيف يستطيع أن يضمن أن سعادة الشبك هي التي تشغل بال المشرع لو أن الهشرع هو الوسيلة الصالحة لتحقيق السعادة لعامة الشعب ، ثم كيف يضمن أن مصالح الشعب الحاصة أن تتمهم من تحقيق السعادة لاكثرية الشعب ، أو بلغة النالمخة السياسية كيف يضمن حسن العلاقة مين الحكام والمحكومين وكيف تضمن الطاقة الحاكمة حقوق الشعب ومن ضمنها حق الفود في السعادة .

ويداً بنتام كتاجه في هذا الموضوع بقوله أن الفرد أناني بطبعه ولا يبحث إلا عن سعادته قتط ، ولكن هذه السعادة الآنانية ، سوف تضارب بعضها مع بعض ثم تقضى على نفسها ، ووظيفة المشرع هي العمل على تجنب المجتمع مغبة هذا العمل والسعى لتحقيق نوانى بين سعادة الفرد وسعادة المجدوع وطالما أن قيمة السعادة تزداد تبعاً لزيادة إنتشارها فسوف يشعر الفرد بمزيد من السعادة إذا عت هذه السعادة على عدد أكبر من الآفواد ، هذا بلاضافة إلى أن الفرد حساس لعقوبات الرأى العام ، وهنا تتحصر وظيفة المحكومة في نشر السعادة لاغلبية الشعب لا لجموعة وهنا يجب أو نلاحظ أن بنتام قد تجاهل الاقلبات على الما ولم يهم إلا بالاغلبية ، وهو مؤمن أيضاً بالمبلأ الذي أتى به لوك والذي يص على أن الاغلبية لا تخطع ، وهنا صارت مهمة بنتام البحث عن تنظيم العلاقة بين الاغلبية على أن الاغلبية لا تخطع ، وهنا صارت مهمة بنتام البحث عن تنظيم العلاقة بين الاغلبية على المدينة على المدينة عن تنظيم العلاقة بين الاغلبية المدينة على الاغلية المدينة على الم

ويين الحاكم حتى يضمن تطبيق مبدأ السعادة للأُغلبية ، ويضمن عدم تنضيل الحاكم لمصلحته الحاصة ، وبمعنى آخر حاول التوفيق بين مصالح الطبقة الحاكمة وبين مصالح المحكومين حتى لا يتضاربا ، وقد اقترح بنثام عدة تعديلات مهمة فى الدستور الانجليزى لتحقيق هذا الهدف .

أولا — تعميم حتى الانتخاب حتى يضمن تمثيل الأغلبية فى البرلمـــان ، وحتى يتمكن كل مواطن بالنم من الادلاء بصوته فيكون الرأى العام ممثلاً تمثيلاً محيحاً .

ثانياً — يجب إعادة الانتخاب سنوياً ، حتى يظل عملى الأمة أو الطبقة الحاكمة على اتسال دائم بالمحكومين ، وحتى يضمن عام فسال دائم بالمحكومين ، وحتى يضمن عام فسال دائم بالمحكومين ، وحتى يضمن عام أسلاله إذا البرلمان يجب أن يكون مندوباً عن الشعب لا ممثلا له ، وكان يخشى أن أعضاء البرلمان إذا اعتقادوا أنهم ممثلين عن الشعب فإنهم قد ينبذوا مصالح المواطنين ويعملوا لتعقيق مصالحهم الحاصة ، أما إذا كانوا بجرد مندوبين فيقل هذا الحطر إلى درجة كبيرة .

وهنا يظهر أن بنتام كان يعتقد أن الحكم المثالى هو أن الحكومة تكون جمهورية ، ولها مجلس واحد من منلويين عن الشعب يكون تحت الاشراف السنوى للشعب ، ومهمة البرلمان مهمة واسعة ، إذ يجب عليه الموافقة على جميع القوانين اللازمة لتحقيق السعادة لآكبر علد من السكان ولم يكن بنتام على إستعداد لقبول مبدأ فصل السلطات، بل العكس فطالما أن الشعب هو صاحب السيادة ، فيجب أن تكون هناك رابطة قوية بين المندويين والهيئة التنفيذية ، كا يجب أن يكون للبرلمان إشراف تام على الهيئة التنفيذية .

وطالما أن أعيال الحكومة سوف تأخذ فى الزيادة لانهما سوف تحقق السعادة لعدد منزايد من السكان، ولذلك بجب زيادة حجر الهيئة الإدارية، وعلى ذلك تنبأ بنام بالاتساع الكير فى حجم الادارة الادارية فى الدولة ولكن بما أن عمل الحكومة سوف بزداد، يجب على السيادة الشعبية أن تزيد من إشرافها على الادارة، و وإلا تعرضت هيئة الموظفين الدائمين للاغراء بالعمل على تقوية مصالحم على حساب مصالح الشعب، وقد توضع بنام وسائل مفيلة ومعلولة للحد من هذا الحفل واهم هذه الوسائل هو إعطاء هيئة الناخيين القوة لفصل أي موظف عموى عن طريق تقديم فظام للبدلمان.

وبالرغم من ذلك نجد بثنام لا يعقد بالسيادة المطلقة للانخليية ، فالأغلبية عرضة لنقطة ضعف وهي حياسية الفرد الرائنة ، فالفرد دائمها يبحث عن السعادة ولا يجدها إلا ضمن المحيط الذي يعيش فيه ، وكل تغيير في هذا المحيط يحدث رد فعل سريع على الفرد ، فالفرد يتأثر بالنزعات الدينية والتبارات السياسية والتفاليد المرعية والرأى العام ، كما يتأثر أيضاً بالألم الجلسدى النامج عن تنفيذ العقوبات القانونية ، فالفرد كما قال كل من نبرك وموتسكيو من قبل هو من خاج الحيط الذي يعيش فيه ، ولكن بنتام لم يترك الحيط دون محديد كما قعل يورك الذي قال بأن المحيط هو من خاج الماض أو هو من خاج المناخ كما قال موفسيكيو . فبتام يعتقد بأن الحيط يحدد من سيادة الشعب والمحيط هنا له تأثير كبير على ترتيب الناموس الإخلاق وعلى عديد الهقوبات الحائية ، والحيط في الواتم له رقابة تامة على أغلبية الشعب .

التضارب في نظرية بنثام :

إن نظرية بنتام تبدو متضاربة لأول وهلة ولكن إذا أمسنا الدراسة وجدنا أن ينظام كتب نظريته في فترتين مختلفتين في التاريخ الإنجليزي إذ أنه بدأ يكتب نظريته عن القانون والآخلاق قبل سنة ١٧٨٩ وحاول أن يجد أنصاراً له يؤيدونه ولكن بدون جدوى وكان بنام يحاول جاهداً أن تطبق نظرياته عن القانون لإصلاح القانون الانجليزي ولكنه فشل في ذلك فشلا ذريعاً وذلك لعدم شعور أنجلترا بالاصلاح وعدم إهبام الشعب الإنجليزي إهباما جدوب بالمبركات الديمقراطية التي كانت سائرة في أور با وخاصة في فرنسا، أما بعد إنهام حروب بالمبدون تقد بدأت حركة الاصلاح تزداد قوة في انجلترا كا سبق أن شرحنا، وبلأت الأنجلر الديمقراطية تجد لهما حقلا خصيياً في انجلترا و نظرية بنتام عن الجمهورية وبلأت الآدبحت تبعاً للوقت الذي كان يكتب فيه.

فى بداية كتابته كان بنتام يؤمن بالمشرع المتور الذى يعمل جاهدا النشر أكبر كبية من السعادة لآكبر عدد من الشعب ، ولم يبحث فى تغيير المشرع ، أى أنه كان يؤمن بسيادة الحاكم المستبد المستبد المستبد على الشعب ، ثم علل فى كتاباته الانخيرة عن هذا الرأى ورأى أن السيادة الحقيقية يجب أن تشرف إشرافا تاماً على المباد الحكومى ، أى أنه أمن بسيادة الشعب على الطبقة الحاكمة ، ودعاه إيمانه بسيادة الشعب أو الاعتقاد بأن الشعب لا يخطى المباد المحتقاد بأن الشعب لا يخطى البلا

وبينما نرى يبرك يلجأ إلى تنسير مقدس لييرر الالتزامات السياسية ، نجم بنثام يبعد عن ذلك تماماً ولا يلجأ في تحليله إلا إلى العقل والمنطق ، والواقع أن فلاسفة القرن

القرن الثامن عشر قد نجحوا إلى حد بعيد في تحطيم الاسلمي اللهي للدولة ولكنهم جوبهوا بإيجاد بديل لهذا الاساس ، وقد انقسوا إلى قسمين في تعليل أساس العولة وبالتالي في تفسير الالهزامات السياسية ، ففريق برى أن النولة هي من نتاج المحيط مثل بيرك ومونتيسكو ، وارجعوا المحيط إلى عوامل التقادم والقاليد وأعطوا لهذه التقاليد سلطات كبيرة ،ثم اعتبروا الدولة كأن حي طبيعي ، وفريق آخر من الكتاب ارجعوا وجود الدولة إلى أساس تعاقدي اخياري بين الافراد وعلى ذلك فسلطة الدولة محددة بحقوق الافراد المكونين لها ، وعندما تطورت الاحوال فىأوربا وبدأت تظهر الحاجة إلى تغييرات راديكالية لتلائم الظروف الجديدة في أوربا نبذ الكتاب فكرة التقاليد واعتقوا فكرة العقد الاجتماعي . وهنا واجه الكتاب مشكلة عديد حقوق الانسان وكيفية ضانها ، وهنا نجد أن الثورة الامريكية كانت تعتقد تماما بقلمسية هذه الحقوق حتى تضمن بقائبا واحترامها من الهيئة الحاكمة ، وعلى ذلك بجد الفكرة الفردية أحاطت نفسها بسياج قلمي (إلهي) حتى تضمن عدم هدمها ، إذ أن الحقوق الفردية كشيرا ما تتضارب فتقضى على نفسها بنفسها ، ولذا استلزم الامر اعتناق مبدأ آخر يحافظ على هذه الحقوق وهذا المبدأ هو المجتم ، فعجد روسو مثلاً لا يُؤمن بالفرد إلاكأساس لتكوين المجتمع ، وبذلك يصبح المجتمع أو الدولة صاحب السلطة العليا ، وعلى ذلك نرى روسو لا يتق بالطبيعة البشرية ولذلك بحث عن سلطة غير سلطة الفرد ليمرر طبيعة الالتزامات السياسية ، وعلى ذلك نزل بالفرد إلى المرتبة الثانية وترك الأولوبة للدولة.

أما الكتاب الانجابز وعلى رأسهم بثنام فقد أعطوا فتهم للفرد والطبيعة البشرية فأقاموا بناء المجتمع على الطبيعة البشرية ولم يربطوا الالترامات السياسية بسياح إلهى أو سياج الوطنية، بل اعتمدوا على المنطق والبحث العلمي ليوجهو الافراد ضمن الجموعة ، محو هدفه من الحياة .

وعلى ذلك نلاحظ أن النشاط العلمى فى نهاية القرن الثامن عشر أوجد نوعين من الفلسفة ، إحداهما تعتد على الغرد لفيان حقوق الانسان ، فتجد وسو وأتباعه اعتقوا السيادة الشعبية المعبر عنها فى الايمان بالوطنية المعلوفة أو الايمان بالوطنية المعلوفة أو الايمان بالوطنية المعلوفة أو الايمان بالولوية اللولة ، أما الكتاب الانجابر المتحريين بقيادة بنام توصلوا إلى نظرية ديمتراطية تمتد على منفعة الفرد الخاصة ، فينها تجد روسو يعتقد بأن وطنية الفرد أو اللولة هى التى تقدمه لطاعة الحكومة وقوانين المجتمع تجد بنتام يؤكد أن المتعة الفردية هى التى تلزم الفرد لاطاعة الحكومة وقوانين المجتمع تجد بنتام يؤكد أن المتعة الفردية هى التى تلزم الفرد

تأثير فلسفة بنثام على النظام السياسي في الجلترا:

لقدكان لرسالة بنثام الاصلاحية أنركير في ازدياد التدخل الحكومي في النشاط الفردى للمواطنين فنرى الحكومة تدخل للحد من حرية الطفل في العمل ، وكذلك للحد من حرية الطفل في العمل ، وكذلك للحد من حرية الطول النظمة لتشغيل الاحداث ، وكذلك طهرت قوانين المصانع التي حديث من سلطة صاحب العمل في تنظيم عدد ساعات العمل وأوقات العمل ، وبدأ الانجاه واضحا نحو ازدياد التدخل الحكومي في تنظيم النشاط الاقصادي في الدولة وذلك لرغبة الحكومة في التقليل من الآلم والعمل على ازدياد السعادة الأخلية الشعب وبذلك أخنت الاداة الحكومية تسع لتساير نشاط الحكومة المتزايد فظهرت هيئة الموظفين الدائمين واحتلت مكانا بارزا في الدستور الانجابزي تماما كما تنبًا بنظام من قبل .

ومن ناحية أخرى بدأت الاصلاحات المستورية تتجه نحو تعيم حق الانتخاب فظهر قانون الاصلاح البرلمانى سنة ۱۸۳۲ الذى زاد من عدد الناخيين زيادة كبيرة فى انجلترا وألفى كثيرا من القيود المالية التى كانت مفروضة قبلا على الناخيين ، وهنا ظهرت الحاجة إلى تعيم التعليم أيمنا ليتدكن الشعب من تمحل مسئولياته السياسية الجديدة .

وتتيج لهذه الظروف التي أوحبت التدخل الحكومي في بداية القرن التاسع عشر بدأ الكتاب الانجايز يبحثون عن طيعة ومدى حريات الانواد ، والواقع أن اتجاه البحث عن الحريات هذا يشابه إلى حدما انجاه الفلاسفة السياسين خلال القرن السابع عشر مع المتلاف جوهرى ، فني خلال القرن السابع عشر كان الفرد يسعى ليل حرجه من عبودية سيطرة اللولة المقدسة التي يرأسها حاكم معين من قبل الله ، إما ابتداء من متصف القرن التاسع عشر فنرى الفر يسعى للميون حقوقه ضد مجتمع بشرى يسعى السيادة المطلقة على الفرد ، والجقيقة أن نظرية هذه المبيادة التي تتبلور من المرأي الهام و تفرض اشرافا ناما على الفرد ، والجقيقة أن نظرية بمجيد سلطات الهيئة التشريعية بحل سلامة الفرد في خطر مستمر ، فنراه صور المولة على أنها واقهة مجتب سلطة المهيئة التشريعية ، الما الحتى الما حتى المحتفلة وفيادية المجتمع ، وبما أن أعيل البطلة التشريعية تعلى أغلية الشميه ، افان لها كل الحتى في التدخل في جميع أعمال الفرد ، فبكا نه أعطى للهيئة التشريعية السلطة العلما في المدولة ، وبما علم المعلود على المستورى سنة ١٨٣٧ ، وبما خط تطليق با منا المحار المستورى سنة ١٨٣٧ ، وبما خط تطليق بلا أهدا الكلام يحتف عمليا بعد الاصلاح المستورى سنة ١٨٣٧ ، وبما خط تطليق

النظرية عمليا واضحا وبهدد تهديدا مباشرا حريات الآفراد وصارت القوانين التي يصدرها البرلمان أو الآغلبية بمعنى أصح تحد بالتدرج من حرية الآفراد بالتمتع بالسعادة ، وبذلك تعرضت حريات التفكير والعمل لخطر سيطرة الآغلبية .

ثالثا _ البرلان كهيئة ممثلة الذمة

جون ستيوارت ميل:

لقد أخذ ميل على نفسه عائق الدفاع عن الحرية وذلك باعادة بناء « نظرية المنفه » للائم الظروف الجديدة في انجلترا ، وقد بدا نظرية باخراج كتابه المشهور « الحرية » وضمنه اعتقاداته الحاصة عن الحريات وأوضح فكرته عن طبيعة السعادة بإنها يجب أن تمكرن كيفية وليست كبية كما قال بنثام ، ثم انتقل الى التوفيق بين هذه الحريات والسياسة العملية في كتابيه « و اخضاع النساء » ثم قام بعملية توفيق أخرى بين فلسنة وفلسه المنفعة في مقاله « مذهب المنفعة » .

الحسرية:

لقد صمم ميل على أن الفرد بمفرده يجب أن يكون الحكم النهائى الوحيد لجميع ما يقوم به من أعهال ، ويعتقد ميل باختلاف طبيعة السعادة ، ولذلك ثراه ينبذ فكرة شعول السعادة أو السعادة التى تعم أكبر عند من الناس ، فقدير السعادة بجب أن يكون تقديرا نسبيا ، وكثيرا ما يعترض الفرد مشكلة اختيار نوع من السعادة من عندة أنواع ، فكيف يستطيع الفرد أن يحل هذه المشكلة اذ لم تؤمن باختلاف قيمة أنواع السعادة النسبية ؟

ولنترك ميل يشرح لنا غرضه الأساسى من كتابه « الحرية » اذ هو يقول في افتتاحية الكتاب ما ياتي :

 « ان موضوع هذه المتالة هو . . . للحرية الاجتماعية والمدنية ، وطبيعة وحدود السلطة التي يمكن المجتمع أن يفرضها على الفرد قانونا ، وهذه المسألة وأن ندر أن وصحت ولم تناقش بصفة عامة إلا قليلا ، الا إن لها تأثير عميق على موضوع الساعة ومن المحتمل أن تصبح مسألة المستقبل الحوية » .

وبالرغم من أن مشكلة الحرية هذه ليست بجديدة على البشرية ، إلا أنها أخذت طابعا جديدا بعد متصف القرن التاسع عشر بالنسبة الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة مما يستلزم اعادة معالجتها بشكل جديد يتلامم وهذه الظروف ، وقد لاحظ ميل

أن تاريخ البشرية يثبت أن محبي الحرية كانوا دائما يقاومون مزءة الرجال الاقوياء نحو السيطرة ، ويخطىء من يعتقد أن تعديل الدساتير الذي وضع السلطة في أيدى الشعب في لهاية القرن التامن عشر يعد ضانا كافيا لحريات الآفراد ، اذ اعتقد الناس أنه طالما أعيدت السلطة الى أيدى الشعب فلا خوف على الحريات ، فلم يتم واضعى النساتير الجديدة بالنص على الاحتياطات اللازمة لصيانة حريات الشعب ، وميل اذ يعترض على ذلك فهو يوضح لنا وجود فريق كبير بين الحاكمين والمحكومين، وحتى إذا لم نعترف بوجود هذا الفرق. فان الحكام لا يمثلون كل الشعب بل يمثلون الإغلبية فقط ، فالحكومة لا يمكن أن تكون عتلة للشعب تماما فاذا أعطيت الحكومة سلطة غير محدودة فمن الجائز أن تقضى على الحريات التي ناضل الشعب من أجلها ، فالحكومة تمثل الاغلبية أو بمعنى أصح تمثل الرأى العام للأغلبية ، وتوة الرأى العام هذه يسهل عليها أن تظفى على حقوق الآقلية ، وهو يذكر ف هذا الصدد ، ان الجمع يزأول استبدادا اجتماعيا أقوى من كثير من أنواع الاضطهادات السياسية ، . . . وذلك آلأن المجتمع بتيح فرصا كبيرة للهرب ، وهو يتداخل في تفاصيل حياة الأفراد حتى أنه يستعبد الروح نفسها ، ولم تعد وسائل الحماية ضد الحاكم كافية اذ ظهرت الحاجة لايجاد حماية ضد استعباد الرأى العام (السائد) أى ضد أنجاه الجتمع لبفرض بوسائل أخرى غير العنوبات المدنية ، معتقداًته وطرقه الخاصة على أنها قواعد اخلاقية ملزمة حتى لاولتك الذين لا يدينون بها ، وبذلك تحد من تطوره ، أو اذا أمكن تميم تكوين الشخصية التي لا تتوافق مع طرق المجتمع ، وبذلك يرغم المجتمع جميع الافراد بآن ثلون بلون الجمع (°° ، ومن ذلك يرى ميلَ أن مستقبل الحريات في انجلترا مستقبل مظلم ، فالاغلبية لم تشعر بعد أن قوة الحكومة انما هي قرئها أو أن رأى الحكومة هو رأيها فما بالنا بالاقلية التي تعرف تماما أنها غير ممثلة في الحكومة ، وكيف يمكن أن تحافظ على حتوقها وحريّها نجاه الحكومة والمجتمع ؟ وهنا بحث ميل عن الرسائل التي تحد من سلطةً الحكومة كي لا تقضى على شخصية آلفرد عن طريق القضاء على حرياته ، تلك الحريات اللازمة لتطوره واعطائه الشخصية المنتقلة .

حدود السيطرة الاجتماعية :

لقد حاول ميل أن يحد من سيطرة الجتبع أو بمعنى آخر من سيطرة الرأى العام على الغرد ، وأن يجد الفرد شخصيته المستقلة ، ولذلك فقد نبذ فكرة بنثام عن شمول السعادة

⁽۱) جون ستيوارت ميسل « الحربية » On Liberty

ولكن تعترضنا هنا مشكلة وضع الحد الفاصل بين الاعمال الخاصة بالفرد والاعمال التي تمس الاعربن ، وبالتالى تعترضنا مشكلة من له الحق فى البت فى هذا الموضوع وميل يحل هذه الاشكالات عن طريق تعريف الحريات الفنرورية للفرد ويقسمها إلى ثلاثة أقسام :

أولاً .. حرية الضير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية إبداء الشُّمور ، ثم حرية إبداء الرأى على الموضوعات المختلفة ، سواء كانت موضوعات عملية أو جدلية أو علمية أو أخلاقية أو دينية .

ثانياً ... حرية الذوق وحرية العمل ، وهذه الحرية تشمل حرية تكييف حياة الفرد لتلائم شخصيته ، كما تعنى أبيناً حرية العمل ولا يجب أن يضع أى فرد عقبات تعترض هذه الحرية طالما أن العمل لا يضر بالآخرين ، وحرية العمل هذه يجب أن تكون مطلقة حتى إذا اعتقد الآخرين بسخافته أو خطأه .

ثالثًا ... حرية التجمع بين الآفراد ، وهذه تتبجة حتمية لحرية الفردالخاصة ، وهذه الحرية تعنى حرية الافراد لتكوين انحادات لا يكون الفرض منها إيقاع الضرر بالآخرين .

⁽۱) ميــل « الحربية » On Liberty

⁽٢) ميــل « الحربية » ص

ثم أخذ ميل يشرح حرية التفكير باطالة ، فأخذ يؤكد أنه مالم يكن للافراد حرية تكوين أنفسم وحرية آبداء رأيهم ، فلن يستطيعوا إنعاش الحركة الفُكرية اللازمة لتطوو البشرية ، هذه الحركة الفكرية التي تؤثر في جميع أوجه النشاط البشرى ، وخرج من ذلك باعقاده بأن حرية الفكير بجب أن تكون حريَّة مطلقة ، ولكنه وضع حدودًا لحريَّة العمل بقوله « إن حرية الفرد لها حدودكبيرة ، إذ يجب عليه أن لايقلُّ على الآخرين . وفي داخل هذه الحدود، يجب أن تترك للفرد الحرية المطلقة لاشباع رغباته المتعددة، إذ أن شخصية الفرد أمر مرغوب فيه فنراه يؤكد أن التطور الحر للشخصية هو من أهم الضروريات اللازمة لرفاهية العالم ، ولذلك فان ميل يعتقد أن الغرض الذي يرمى اليه الانسان هو أن يصل إلى تنسيق جميع قواه والتطور بهذه القوى حتى بصل إلى تـكوين شخصيته المتكاملة وهذا الوصف يطبق صفة خاصة على هؤلاء الانواد الذين يرمون إلى السيطرة والتأثير على الناس ، ومن هنا نرى ميل بهاجم منطق النفعيين الذين يصرون على المساواة التامة ، ويؤيلون حكم الأغلبية بحجة تحقيق السعادة لأكثر علد ، إذ أن ميل برى أن ترك الحرية لتكوين شخصيَّة الفرد سوف يؤدى إلى فوارق كبيرة بين الافراد فسوف نظهر أفلية قوية من الناحية الفكرية والعلمية بينما سوف نظل الأكثرية على مستوى منخفض من المعرفة والعلم، ولذلك لا يمكن الدفاع عن نظام حكم الاغلبية ، لأن الاغلبية ، على أكثر تقدير ما هي إلاطبقة متوسطة أو طبقة على درجة عادية من المعرفة ، ومع ذلك ثرى ميل لا يوافق على إعطاء طبقة الافلية المتازة حق الحكم المطلق ، ولكنه يعطى لها الزعامة على المجتمع ، إذهى التي يجب أن يقع عليها عبيء ، قبادته بما لها من تفوق علمي وعقلي ، وطريقتها في القيادة هي طريقة الاقتاع لا القوة فلا يجب أن يرغم أحد على اتباع خطة مرسومة من قبل ، وهنا يعود فيؤكد أن الاختلافات بين الافراد ليست فقط ضرورية لرفاهية الانسانية ، بل هي شرط لتطورها ، والفوارق بين أفراد المجتمع هي المنبع الحقيقي للسعادة ، وهي مقياس دقيق للألم ، وإذا عمل الجتبع على إزالة هذه الفوارق فلن يستطيع أن يحقق السعادة الحقيقية للانسان ، أو أن يتعرف على مصدر شقائه .

نظام الحكم :

لقد كتب ميل مقالا عن « الحكومة التيثيلية » ليحاول أن يوفق فيه بين حريات الافراد والتزاماتهم نحو الحكومة والمجتمع ، وكما رأينا سابقاً نرى ميل يؤكد أن الفوض من الدولة هو إنماء الملكات الثقافية في الفرد ويتوقف مستقبل المجتمع على مدى نجاح الدولة في يحتيق هذا الغرض وعلى ذلك جميع العوامل التي تؤثر في توجيه الشعب الفكرى والقانى ما هي إلا عوامل الغرى الحقيقية التي تشرف على هذا الشعب وتسوسه ، وعلى ذلك فالصحافة ووسائل الدعاية تلعب دوراً هاماً في المجتمع الحديث ، إذ هي المسولة عن إحداث التغيرات في الحكومة والنظام السيامي برمته ، فالمجتمع ليس مجتمعاً ميكانيكياً بل هو جسم حى ، في تغير دائم .

وكذلك لا يعتقد ميل أن توزيع الثروة في المجتمع هو الذي يحدد مكان القوى العليا في الدولة ، بل أن الحـكام الحقيقيين للشعب هم الطبقة المشرفة على الرأى العام ووسائل المتعانة .

وعلى ذلك فالمشكلة العاجلة لنظام الحكم هى توزيع القوى طريقة نجعل الاشراف الحقيق بين أيدى الطبقة المتفقة ، وهذه هى الطريقة الوحيدة لكى تصل الدولة إلى تحقيق غرضها السامى وهو فرض الحماية على الفرد لاعطائه الفرصة لانماء شخصيته كاملة .

وطالما أن إنماء الشخصية هو هدف المجهود الانساق ، فيتحتم على الطبقة الحاكمة مساعدة المحكومين للوصول إلى هذا الهدف ، فالحكومة هى الاداة التي تعمل على زيادة وتحسين الملكات الفكرية الشعب بأجمعه ، وهنا أعطى ميل للحكومة وظيفة أخلاقية ؟ ولذلك يجب تنظيم دستور الدولة بطريقة تضمن توظيف الكفاءات الممتازة في الحكومة ؟ وهذا هو الموضوع الذي شفل تفكير ميل في مقاله عن « الحكومة التيشيلية » (١).

ولكى يحقق ميل هذا الغرض نجده يقترح عدة إصلاحات كبيرة للنظام الانخابي ولوظيفة البرلمان وطريقة قيامه بالعمل، ولوظيفة مجاس الوزراء وكيفية استخدام الحبراء، والواتع أن انتراحانه هذه كما سنرى فيا بعد، لا زالت تفق مع كثير من الاوضاع السياسية في الوقت الحاضر وتتلخص هذه المقترحات فيها يلي:

أولا ... أن اختيار الطبقة الحاكمة لا يجب أن يترك للجهاهير الجاهلة فلا يجب أن تعطى الاكثرية العددية حق اختيار الحكومة كالا يجب أن تساوى أصوات الناخين ،

(۱) مسل « الحكومة التمثيلية » On Representative Goverment (وفي مل الصدد يقول ميسل

"A representative constitution is a means of bringing genecal standard of intelligence and honesty existing in the community, and the individual intellect and virtue of its wisest members, more directly to bear upon the government and investing them with greater influence in it, than they would in general have under any other woods of organisation.

وجه لا يكفى لإلغاء التغوق العدى السجاهير الجاهلة التى تهدد باكتماح الآفلية المتعلق، وحمد لا يكفى لإلغاء التغوق العدى السجاهير الجاهلة التى تهدد باكتماح الآفلية المتعلق، عن أهم مبدأ من مبادى، الديمقراطية ويؤمن جما تماما يجد نفسه مضطراً للتخلى عن أهم مبدأ من مبادى، الديمقراطية في سبيل تحقيق السعادة الحقيقية للمرد ، ولذلك وضع نظاماً لحكومة شعبية مثالاة تستخدم فها مختلف الشخصيات المصلحة المجتمع بأكمله، كا يجب أن يكون اللشعب دورا فعلا في هذه الحكومة وذلك بالقدر الذي يضمن له رعاية مصالحه، وهو يرى أنه من الظلم أن يحرم أى فرد كان من حق الادلاء بصوته وبرأيه في المسائل المها أثر على تمكيف حياته، ومع ذلك فقد كان على تمام الاستعداد ليؤيد حرمان الطبقة الجاهلة من حق الصويت لاتفه برى أنه برى أنها طبقة غير قادرة على محارسة هذا الحق ، وهو برى قصر حق التصويت على الآفراد الذين حصلوا على قدر معين من التعليم يؤهلهم لمهارسة هذا الحق على عارسة هذا الحق ، وهو برى الحق عالى عارسة فالة ومنتجة ، وفي هذا يقول ميل « أنا أعتبر أنه من غير اللائق جاناً أن يسح لاى فود و بلاكتنابة ، وأضيف أينا الالمام بمادىء الرياضيات » .

ولذلك يقترح ميل تعميم التعليم ، وجعله إلزامياً وبجاناً ، ومن ثم لن يوجد مبرر يمنع الفرد من ممارسة حق التصويت سوى كسله الشخصى ، وحتى يتم تعميم التعايم ، كان ميل يأمل وليجاد نظام خاص للتصويت يسمح بإعطاء وزن أكبر للطبقات المتعلمة ، وكمذلك كان يأمل أن اقتراحاته هذه الخاصة بتعديل نظام الانتخاب سوف تجعل البرلمان ممثلا لفئات المجتمع تميلا عادلا وخاصة النقات المتعلمة .

ثانياً — وظيفة البرلمان: ثم أخذ ميل يبحث عن وظائف الهيئة التشلية وعن أحسن فظام للحكم يليق بالمدولة الحديثة ، فبذ فكرة حكم الفرد لآنها تعارض مع مبدأ السيادة الشمية ، ولان وظائف الدولة الحديثة أكثر من أن يتحملها فرد بمفرده ، ثم لان حكم الفرد يعنى تنازل الأفراد في المجتمع عن بلل مجبوداتهم الفردية بما يهدد بالقضاء على الفرض من قيام المجتمع نفسه وهو تنبية الشخصيات المحتلفة ، ومان ثم يهدد بالقضاء على الفرض من قيام المجتمع نفسه وهو تنبية الشخصيات المحتلفة ، ونادخط هنا أن ميل كان يرمى إلى إيجاد نظاماً للحكم يجمع بين توكيل مهمة الادارة إلى المجراء وأسحاب المعرفة مع اشتراك الرجل العادى في مهمة الاشراف على الحكومة حتى لا تطفى طبقة الحبراء تعديلات هامة لسلطة البرلمان لا تطفى طبقة الحبراء فل حقوق الشعب، ولذلك اقترح إجراء تعديلات هامة لسلطة البرلمان في الدولة الحديثة هي

مراقبة الحكومة والاشراف عليها ، لا القيام بأعباء الحكم كما أدعى يبرك ، لان البرلمان ليست له الإمكانيات اللازمة لحكم الشعب، وعلى البرلمان أن يقوم بنعريف الشعب بأعمال الحكومة ، وعليه أن يكشف عن أهمية هذه الأعال للشعب ، وأن يوقفها إذا رأى أنها ضارة بمصالح الشعب ، كما يجب على البرلمــان أن يقوم بإعفاء الحكومة التي تسيء استعمال سلطتها ، أو الحكومة التي لا تحقق الفرض السامي من قيام المجتمع ، ثم عليه أن يعين خلفاً لها . ومهذه الوسيلة يسطيع البرلمان أن يقدم الضمان الكافي لتأمين الشعب ضد تعسف الحكومة وبالاضافة إلى ذلك برى ميل أن للبرلمان وظيفة أخرى على غاية كبيرة من الإهمية وهي أن يجعل من نفسه لجنة تظلمات (Committee of Grievances) لأفراد الشعب جميعاً كا يجب أن يكون مجماً للاراء (Congress of Opiniones) ولا يعني هذا أن يكون ممثلاً للرأى العام فحسب ، بل يجب أن تمثل فيه جميع الآراء في الدولة ، حتى بجد الاتليات فرصة لابداء رأيها ومناقشته مناقشة جدية، وبهذه الطريقة يستطيع البرلمان أن يتحقق دائمًا عن حقيقة الرأى العام أو الرأى السائد بينغالبية الشعب ، ويصير هذا الرأى ملزما للحكومة ، كا يسهل على الطبقة الحاكمة أن تغير من سياستها لتتلائم مع الرأى السائد الذي يجدد باستمرار، والواقع أن ميل بعتبر قبام البراان بمارسة حَقُوقه ، بل حقه المطلق في المناقشة حتى يجعل الحكومة منيقظةُ لاتجاهات الرأى العام ، هي الوظيفة الاساسية للبرلمـــان في الدلة الحدشة.

ثالثا — الهيئة الحاكمة: لقد أخذ ميل حق الحكم من البرلمان وتمين عليه أن يجد بديلا له في الحكم ، فأشار الى أن الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا عادلا (البرلمان) لا يمكنها بطبيعتها أن تقوم بأعياء الحكم سواء من ناحية التعفيذ أو التشريع ، اذ أن هذه الوظائف تحتاج الى خبراء اداريين وخبراء مشرعين ، ويجب تصر وظيفة البرلمان على الاشراف والمناقشة و الا لو سمح الاعضاء البرلمان بالتدخل في وظائف الادارة والتشريع فان هذا الادارة لهيئة الموظفين الدائمين الذين يجب انتقائهم بدنة حتى فضمن الحصول على المهارة اللازمة لهذه الوظائف ، ويستطيع البرلمان الاشراف على هيئة الموظفين الدائمين عن طريق العيد يتول ميل «أن ترك تعميد لرؤساء المسالم المختلفة (الوزراء) وفي هذا الصدد يتول ميل «أن واجب الجلس الديان فها عن طريق التصويت ، بل هو الاهتام بوضع الافراد المناسين لهذه الاعال » .

وعن طريق اشراف البرلمان على رؤساء الادارات الحكومية المختلفة نستطيع أن تضنن حسن سبر الادارة فى الدولة، ومن هنارى أن ميل اقترح طريقة «مسئولية الوزراء» حتى يضنن عدم سوء استعمال السلطة التى كثيرا ما تصاحب التوسع فى الأعمال الحكومية وبالتالى فى عدد هيئة الموظفين الدائمين .

ويعتقد ميل كذلك أن البرلمان لا يصلح للقيام بمهمة سن القوانين في الدولة بالنسية لكثرة عدد اعضائه من ناحية ، وعدم مخصصهم في المسائل القانونية من ناحية أخرى ـ وقد أيد ميل رأيه هذا باعطاء بعض الامثلة من البرلمان الانجليزي ، دلت على وجود عدد غير قليل من مشاريع القوانين المهمة التي أخذ بتأجيل النظر فيها من دورة ، إلى دورة ، وارجم السبُّ في ذلك آلي عدم قدرة أعضاء المحلس على فهم هذه القوانين من ناحية ، وكثرة المناقشة بشأنها من ناحية أخرى . ولذلك فهو يقترح عوضًا عن ذلك إنشاء لجنة أطلق عليها اسم « لجنة التشريع Commission of Legislations » ووظيفتها عمل القوانين وتنكون من هيئة صغيرة من خبراء القانون ، وليس لهذه اللجنة اختصاص إقرار هذه القوانين ، بل إن هذه المهمة توكل إلى البرلمان وحده ، وتقتصر مهمة هذه اللجنة على صياغة القوانين وتعديلها ، وهي بهذا الوضع تصير لجنة فنية بحتة ، ومن هنا نرى أن ميل لم يأخذ من البرلمان . وظيفته التشربعية فالبرلمان لا زال يشرف على سياسة الدولة ، فهو رقيب على السلطة الادارية بما له من سلطة الاشراف على الوزراء ، وفي نفس الوتت هو الذي يقر جميع القوانين التي بَأَتْى إليه من لجنة التشريع ، وهنا يظهر لنا الفرق الكبير بين آراء ميل وبنَّام . فبينها بنتام يمطى للبرلمان إشراقاً مباشراً على الادارة نرى ميل يقصر وظيفة البرلمان على الاشراف غير المباشر ، ولعل السبب في هذا الحلاف بين آراء الكاتبين يرجع إلى أن ميل كون آرائه بعد أن شاهدالتطبيق العملي لآراء بثنام ما يقرب من الثلاثين سنَّة ، وظهر جلياً مدى عجز عبلى الشعب على القيام بمهمة الحكم والرقابة المباشرة حيث تعددت وظائف الحكومة وتبقلت وصار من ألصعب على الناتب في البرلمان فهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي نواجها الحكومة يوميا ، ولكنه لم يأخذ من نواب الامة حقهم في اختيار وانفام قادتهم ، فانه اعترف صراحة بأن ممثلي الأمة يجب أن يمارسوا حق الاشراف على تعيين وإعفاء الوزراء .

. وينها يعطى ميل البرلمان حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء ، فانه يترك للوزراء حق تعيين هيئة الموظفين العائمين . واقترح أن يكون التعيين عن طريق إجراء مسابقات حتى يضمن الوزراء الحصول على الكفاءات اللازمة لوظائف الحكومة ، وجذا كان يأمل ميل أن يوقق بين نظام الحكم الشعبي والحاجة إلى تسين الخيراء اللازمين لمواجبة مشكلات الحكم الحديث ، ومن مم إلى تحقيق غرض الجمع السامي الذي جدف إلى إنماء الشخصيات إنماء كماملا ، وتراه يقول في هذا الصدد أن تحديد سلطة البرلمان في الحدو التي ذكر ناها آتفا أنظمة إدارية وتشريعية محازة و ناضجة ، ومن هذا يضح أن ميل كان يدعو إلى ترك الحكم في أبدى طبقة أرستقراطية العلم والمعرفة ، مع إعطاء البرلمان حق الرقابة والاشراف عليا ، وبذلك نبذ أفحار بنام عن الرقابة الشعبية المباشرة ، وأحل محلها نظاماً أرستقراطياً من طراز جديد إستجابة لمطالب الحياة الجديدة وتحقيقاً لهدف الدولة في العصر الحديث ، من طراز جديد إستجابة لمطالب الحياة الجديدة وتحقيقاً لهناك الدوام الرجوع إلى الشعب طالما أن وظيفة البرلمان هي وظيفة انقادية وايست تنفيذية ، وطالما أن البرلمان يمثل الشعب وليس مندوبا عنه كما يدعى بنتام .

يتضح تما سبق أن ميل كان يعتقد اعتقاداً جازما بضرورة الدولة وأهميّها بالنسبة للغرد . ولكنه في نفس الوقت كان لا يرضى بناتاً أن تطفى الدولة على حرية الفرد وتقضى عليها تماما .

فكانت المشكلة التى تواجه ميل هى كيفية الجمع بين فكرة الدولة صاحبة السيادة المطلقة والمحافظة على حريات الآفراد المكونين لها ، فأعطى الدولة غرضا جديداً ، وهو العمل على إنماء شخصية الغرد ، وبذلك استطاع أن يوفق بين الدولة والفرد بما أوجده من نظام للحكم يمكن للدولة المضى فى تحقيق غرضها ، وفى نفس الوقت يتيمح الفرصة لمختلف الأفراد بالتنج بحرياتهم .

ولقد كان الفلاسفة ينادون بمبدأ أكبر قدر ممكن للسعادة لأكبر علد في بداية القرن الناسع عشر ولذلك أوجدوا فكرة الرجل العادى أو المتوسط وقالوا بإمكانية فياس سعادته، ولكن تطور الاحداث بعد ذلك أظهر خطأ النظرية، والفضح أنه لا يمكن تحقيق السعادة عن طريق تعميم الانتخابات ، كما اتضح أن السعادة هي صفة فردية ، وظهر جليا الحطر المحتى بالفرد وسعادته ، فقد أخذ المجتمع بهد كيان الافواد وبهدد حرياتهم فانبرى ميل ليوفق بين مبلأ الديمقراطية ومبدأ الفردية ، والواقع أن دفاع ميل هذا له الفضل الكبير في الاحتفاظ بالنظام الرأسالي الديمقراطي في وجه التيار الاشتراكي الذي أخذ يزداد قوة في أوربا اجدام من منتصف الفرن التاسع عشر .

مراجع البحث

Baken, Ennust :	"Political Thought in England from Herbert Spencer to the Present Day", London 1815.
BRINGTON, CRANE :	"English Political Thought in the Nineteenth Century". London, 1833.
DAVIDSON, W. L. :	"Political Thought in England from Bentham to G. S. Mill". New York, 1916.
Albarnshaw, F.G.C.:	"The Social and Political Ideas of some Representative Thinkers of the Revolutionary Era" London 1913.
Laski, H. J. :	"The Rise of European Liberation". London, 1935.
STEPHUN, L. :	"The English Utilitarians". New York, 1900.
SABINE, G. H. :	"A History of Political Theory". New York, 1947.
DOYLE, P. :	"A History of Political Thought.
Labri, H. J. :	"Political Thought in England from Locke to Bentham". London, 1915.
MACCONN J. ;	"The Political Philosophy of Burke". London, 1913.
Morley, J.	"E. Burke; a Historical Study". London, 1867.
BAREER, E. :	" Political Thought in England, 1848-1914, London,

: "English Political Thought in the Nineteenth

. Century". New York, 1920.

1928.

BURTON, C.

مشكلات السياسة والحكم في أوغنـــدا

لاركئور عبد الملك عودة

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة ـ جامعة القاهرة

منهج البحث

أولا _ مقدمة :

١ – مشكلات أوغندا السياسية جزء من تطور افريقيا السياسي ومشكلاتها المعاصرة.
 ٢ – تحديد المقصود من لفظ «محمية أوغندا».

ثانيا . - تغير الأوضاع والعلاقات في المجتمع الأوغندي :

١ - تراث ما قبل الاستعبار.

الموقع . تاريخ القبائل . النظم السياسية . العلاقات الاجتماعية .

٢ – في عهد الاستعبار .

حركة الاستكشافات . الحروب الدينية . معاهدة أوغندا ١٩٠٠ . الحكم غير المباشر . الادارة الحلية . حكومة المحبية . الدساتير المتنالية . انقاقية ١٩٥٥

٣ – أوضاع ومشكلات جديلة .

الاقتصاد النقدى ومحاصيل التصدير . نشوء المدن الحديثة . الكليات الجامعيسة والارساليات الدينية . الطبقات المتوسطة . مشكلة الارض . الاقليات الآسيوية . شبح العوطن الاوروبي . اتحاد شرق أفريقيا البريطانية .

ثالثا ــ الحركة الوطنية والتنظيم السياسى :

١ المنظمات السياسية . فلسفة هذه المنظمات . جمعيات الشباب . جمعية الباتاكا .
 اتحادات الفلاحين والعمال والتعاونيات . مؤتم أوغدا الوطنى . الحزب التقدى .

٢ -- مركز بوجندا الخاص . اللوكيكو . أزمة ١٩٤٥ . ثورة ١٩٤٩ . أزمة
 الكاماكا ١٩٥٣ . .

٣ -- مستقبل أوغندا .

رابعاً ــ أهم مراجع البحث .

أولا _ مقدمة

لقد استيقظت افريقيا وتحركت شعوبها وأصبحت هذه حقيقة من أكبر وأضخم الحقائق في تاريخنا المعاصر وعللنا الحديث (١١) أن أفريقيا السوداء حين نحركت أضاعت ، وسبب هذا أن يقظتها كانت في سرعة بالنة فقد واجهت شعوبها وقبائلها مشكلات الحياة الحديث وتطور المجتمع بمطلب التحرر من نبر الغرب الاستماري وتسلطه السياسي والاقتصادي .

ويضر الموقف اللورد هابلي اذ يقول (٢٠ : « أن اهنامنا بافريقيا يرجع في الحقيقة الى أنها على حافة اللدخول في عالم الحرية والاستقلال . . . انهم يقولون انها المعقل الانخير للامبراطوريات ، والكل يرى بوضوح أن هذه الامبراطوريات قد وصلت الى مصيرها المحرم . إن الحسائر المتعددة التي أصبنا بها في آسيا جعلت الكل يفكر هل يمكن أن تنكرر هذه الحسائر في أى مكان آخر من هذا العالم ؟ وأى مكان آخر هناك غير أفريقيا » . وأكثر من هذا فقد فسلت أفريقيا من وجهة فظر المسكر الغربي ورجال العمر اللهبي للاستمار . فاللورد هابل يقرر أن أفريقيا تقيح اليوم زعاء شهيين بدلا من الرؤساء وزعاء الشهيين بدلا من الرؤساء وزعاء الشهيين بدلا من الرؤساء وزعاء الشهيين بدلا من الرؤساء

وأروع صورة لهؤلاء الزعماء يرسمها دريك كارتون حين يقول (٢): « إن أى انسان في أفريقيا يتمكن من قراءة قرارات الحكومة ولوائح الادارة بمكنه في نفس الوقت أن يقرأ الانجيل الذي يقرر علم تفوق انسان على آخر بسبب اللون أو السلالة، وهذا الانسان يمكنه أبينا ألييان الشيوعي . وكل أفريقي يتمكن من الامضاء على عقد العمل في شركة أو مؤسسة يمكنه في نفس الوقت الاتصال بزملائه العمال ومن ثم يبرز فرد منم فيكون نقابة أو اتحاد عمالي أو يضم لحزب سياسي . . . وهكذا تنشأ الزعامات الجديدة

فى أفريقيا السوداء . . . » .

إن أفريقيا اليوم لم تعد مرتما خصبا أو أساسا اقتصاديا مضونا لحياة أوروبا المعاصرة ، وأن هذا الاضعاف للاساس الاقتصادى لحياة أوروبا يأتى فى وقت يجد فيه الاورييون

⁽١) افريقيا . ، افريقيا ـ دريك كارتون ـ لندن ١٩٥٤ ص ٢

⁽٢) أفريقيا في العالم الحديث _ كالفين ستيلمان _ شيكافو ١٩٥٥ .

مَقَالَةُ اللَّورِدِ هَالِمِي صَ ١٣/٣ . (٣) افريقيا ــ افريقيا ــ مرجع سابق ص ٤/٥...

أقسهم تحت ضغط حلجة أقوى عما ذى قبل فى أن تظل المستعمرات الآفريقية فى قبضهم ، وفى هذه الظروف الدولية وفى تيار الحرب الباردة والنهديد بحرب عالمية ثالثة يجب أن يكون الإساس الاقصادى لحياة أوروبا ثابتا مضمونا قويا . . . » (١١) .

ولكن هذا الاساس الانتصادى الذى يغية المسكر الغربي تتجاذبه وتؤثر فيه عوامل مناينه متناقضه نؤيده حينا وتفيه أحيانا ويجملها هارى رويين في الآتي ^(۲) :

 ا حجود حالة من التوتر العنيف مين الافريقيين والأوريين في القارة ، وهذا التوتر ينذر باضطرابات داميه وقلقلة سياسية ، ومرجع هذا أن التوطن الاوروف في افريقيا يطلب الاراضي الزراعية التي تنذع ظلما وقيرا من أصحابها .

٧ — اعتراع ادوات الحرب الحدثيه يؤكد ضرورة بتاء الاستعار الأوروبي في افريتيا لانها تزدحم بالمواد والمعادن الضرورية الاتتاج هذه المعدات الحرية ، والأمل ضعيف جدا في الحصول على هذا المواد الضرورية من مناطق أخرى اذا وضعنا في اعتبارنا المجاهات الزحف السوفيتي نحو جنوب شرقى آسيا والشرق الأوسط. وهذه المواد مثل اليورانيوم والكوكميت الخ

" افريقيا في غاية الإهمية لامن غرب أوروبا ففها الحطوط الاستراتيجية على طول شال القاره للوقوف في وجه الزحف السوفيتي سواء أجاء من أوروبا أم من الشرق الآرسط.

٤ — تجتاج افريقيا موجة من الجزع والذعر تتيجة للخطط التي يرسمها المسكر الغربى لفنهان أمنه وسلامته، فهذا الأمن الأوروبي لن يتحقق الا في حالة علم أمن وسلامة افريقيا، وبرى الافريقيون هذا في ضم الجزائر وجزر الأزورس وماديرا لحلف الأطلعطي وانقواعد العسكرية الفنخدة في باقى القارة والتابعة لهذا الحلف ، كما أن الأمم المتحدة قد تركت أثرا سيثا في نفوس الأفريقيين حين وافقت على انتزاع أراضي العرب الفلسطينيين وأعطتها لاسرائيل بدلا من ايواء اليود في دول أوروبا — كل هذا جعلتهم يخوفون من أن تنزع أراضيهم وتسرق بلادهم وتحتج لشعوب وافدة عليم ويرتبط هذا في تفكيرهم ما يقوم به المستوطنون الأوروبيون من افتراع أراض القبائل مضافا الى ذلك سياسة ما يقوم به المستوطنون الأوروبيون من افتراع أراض القبائل مضافا الى ذلك سياسة

⁽۱) انريقيا في المسالم الحسديث _ مرجع سسابق _ مقسالة هاري روبين ص ٢٠/١٤ و (٢) عارض اتحاد جنوب افريقيا استقلال غانا وانضمامها للكومنولث .

اتماد جنوب أفريقيا ونظرية الشعب الراقى والتفرقه العنصرية واللونية ومعارضة استقلال أي دولة جدمدة في أفريقيا

و. وهذا الحوف والشك والقلق الذي أشرنا الديمكن أن يضر طابع العنف الذي اتست به بعض الحوكات القومية الانويقية (كينيا مثلا) ، وهذا لأن الانويقين شعووا بأن أوروبا أصبحت لا تفكر في أمنه وسلامته وتقلمهم ، بل أن تفكيرها في أمنها وسلامتها وبقاء أرضاعها الاقتصادية الحالية انفصل عن كل تفكير آخر وأخضع له كافة المثل والطرق والوسائل (11).

٣ - ترى الولايات المتحنة الامريكية ضرووة بتاء افريقيا في نطاق المسكر الغربي وأن تبذل جميع الجهود وترسم جميع الحلط في سبيل النصر على المعسكر الشرق ، على حين أن الاتحاد السوفيت يقف على قدم الاستعداد للاستفادة من كل هذه الظروف الاعتقاده أن انبيار النظام الاستعارى في أفريقيا يعنى انبيار العالم الرأسمالي .

وعلى هذا فقد وصلت الحرب الباردة إلى أفريقيا وأن تطور الظروف الدولية والاحتكاك بين المسكريين يدل على أن الصراع فى سبيل السيطرة العالمية سوف تقرر نهايته على أرض أفريقيا .

والذى لا شك فيه هو أن إفريقيا لن تقبل سيادة الرجل الآبيض فى المبدانين السيامى والاقصادى . وهذه حقيقة واضحة فأشكال الحياة والعلاقات الاجتهاعية قد تغيراً أسلسياً عما كانت عليه يوم اجتاحت أوروبا أراضى القارة وقستها وهزمت قبائلها وحطمت تظمها السياسية وأخضمت نظمها الاجتهاعية لانواع من التنظيمات الاجتهاعية والعلاقات المتبادلة التي تكفل للرجل الابيض أكبر قدر من الاستفادة من ثروات إفريقيا ومجهودات سكانها الاصلين دون غرم يقع عليه .

إن جميع المستصرات والمناطق الافريقية الحاصة للتسلط الاجنبي تلتب بروح المقاومة الوطنية ، وهذه الحركات الوطنية لا تتساوى في الكم والكيف ولا تتوازى من درجات النمو والحركة والفعالية ، وقد أثارها أكثر وأكثر سياسات الاندماج التي تعتقها بعض المدول الاستعارية ممنا يؤدى إلى إعتبار أراضي إفريقيا وشعوبها الملونة جزءا لا يجوزاً من أراضى اللول الأوروبية ومجرد مديرية أو مناطق من الوطن الام الاوروبية ومجرد مديرية أو مناطق من الوطن الام الاوروبي، كما أثارها

⁽۱) القومية في المستعمرات الأفريقية . توماس هودجكين ـ لندن ١٩٥٢ ـ ص ١١٠/١٠ .

الدور القومى التحريرى الذى تقوم به شعوب الساحل الثالى لافريقيا والجامعة العربية والبلاد الناطقة باللغة العربية والمتشكلة بالثقافة العربية وآثارها النفسية . وفضلاعن هذا فدور الاسلام واتصال المسلمين الافريقيين بالأماكن المقدسة ورحلتهم للحج كل هذا يؤلد أذكاراً جديدة وينشر ثقافة ويزيد النار اضطراما .

إن دراسة المجتمعات الآفريقية ومنها المجتمع الأوغندى توضح لنا قوى وتأثير هذه الفط الرئيسة الآتية ٢١٠):

۱ — المظهر الانفجارى في الحياة السياسية . فالحركة الدائمة تعمثل في وفود تحمل رغبات الاهالى والمواطين باستمرار للقائمين على الاداة الحكومية أوالاتم المتحدة وفروعها ، كما أن طلبات تعديل أو تغيير النظام الحكومي أو السياسي لا تقطع ، ولا يمر عام واحد في أي مكان دون أن تحدث المظاهرات وحركات المقاطمة وعدم التعاون والعصيان المدنى ، ويغلف هذا الموقف كله دعاية سياسية مستمرة يزداد عنها واشتعالها ويؤدى هذا في أحان كثيرة إلى الدورة المسلحة أو الارهاب .

٧ — الدول الجديدة تولد الآن بشكل واضح ويتراوح معنى الاستقلال من دولة الاحزى. فالسودان وغانا والصومال وتونس ومراكش والمملكة الليبية وأرتبريا جميعها استقرت على أوضاع سياسية جديدة ، بينها نجد الكموون وتوجولاند ونيجديا وأوغندا فى الطريق إلى قيام حكومات افريقية تمارس بمفردها ومحض إرادتها شمون الحكم والسياسة (٧٠).

٣ لم تصبح الحدود السياسية فواصل مائعة حاجزة بين مختلف نواحى افريقيا فتعزل الحركات السياسية في كل منطقة عن مثيلاتها في المناطق الآخرى ، وقد وضح تشابك هذه الحركات واتصالاتها وقيام علاقة الثائير والتأثر بينها جميعاً (٧٠).

 ع - الزعامات الافريقية الجديدة تتاز عن الزعامات القديمة بأنها تمعل العلاقات الاجتماعية المتطورة ووحدة الشعب وآماله ، وأن هذه الزعامات تعطى الشعوب الافريقية إيمانا واقعيا بقدد وإمكانية الافريقيين على اكتساب علم أوووبا وفعونها وسياسها وطوق

 ⁽۱) أفريقيا المعاصرة ـ والتر وولباتك ـ برنستون بالولايات المتحدة ١٩٥٦ ص ٥٣/٥١ .

⁽٢) يشرح مؤلف افريقيا الماصرة (مرجع سابق) تأثير استقلال بعض الدول الافريقية على الحرقات! الوطنية مما يحثها على الاسراع والايجابية في طلب الحكم الدائي أو الاستقلال ، ويضرب استقلال السودان مثلا على التأثير في الحركة الوطنية في أوغندا .

ممارسة الحمكم والادارة وفى نفس الوقت تعيش هذه الزعامات الجديدة نفس حياة الناس الإجهاعية ؛ ينبقون من يبتم ويحملون لونهم وتقاليدهم ويحسون بآلامهم وآمالهم .

أن أوغندا جزء من قارة افريقية وهى جزء من هذه الحركة السياسية الجبارة التى تسرى في أوصال المجتمعات الافريقية ؛ وليست حركة أوغندا السياسية شيما معزولا عن القارة أو مشكلة سياسية تقوم في فراغ سياسي واقتصادى ، إن الملاخح الأصيلة للحركة السياسية في أوغندا هى نفس الملاخح التى تبرزها وتم عنها جميع الحركات السياسية في افريقيا السوداء . وأوغندا هى محمية ريطائية تعع جغرافياً في وسط إفريقياً (١١) . وإن كانت تعتبر سياسياً

واوغندا هي محمية بريطانيه تقع جغرادا في وسط اوريما وإن ١٥٠ نعتبر صباسيا جزءاً من إفريقيا الشرقية البريطانية . ويقع معظم أراضها فرق هضبة البحيرات ويمتد من يحيرتى فيكتوريا وكيوجا إلى بحيرة البرت ثم إلى النيل. ومن هنا كانت الصلة الوثيقة التي تربط أوغندا بكل من السودان ومصر ٢٠٠ .

وتحمية أوغندا ليست لها سواحل بحرية ، وقبل استقلال السودان كانت محمية أوغندا تشبه جزيرة محاطة بالمستعمرات والمناطق الخاضعة للفوذ البريطانى ما عدا منطقة رواندا — أوراندى التى تقوم فها بلجيكا بلمور اللمولة الوصية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

وحتى عام ١٩١٤ لم تكن أوغندا قد أخذت شكلها الجغرافي الحالى (٣٠ ، فقد كانت المجلدا في خلاف مع ألمانيا حول خط الحمود الفاصل بين أوغندا و تنجانيقا التي كانت مستمدة ألمانية قبل الحرب العالمية الاولى وقد تفاوض الطرفان الاوريان لتثبيت الحملود واتبت الحرب بخروج ألمانيا من القارة الافريقية ووضع تنجانيا تحت الانتداب البريطاني . وفي الشال كانت الحملود لا تزيد عن تخطيط على الحريطة فقط ، وكان تفوذ الانجليز بمتد إلى مناطق التي المناطق التي الحلا الانجليز بعد إعادة فتح السودان والتي أصلا كانت جوءاً من أملاك مصر في عهد الحدي الماليول الحديدي المجايل .

 ⁽۱) أفريقيا - فيتزجيراللا - لندن ١٩٥٥ - أوردها في شرق أفر قيا حين قسم دراساته إلى مساطق اقليمية راجع الفصال الخاص بشرق أفريقيا ص ٢٦٤/٢١٤ -

 ⁽۲) الجفرافية الجفرافيا البشرية الحوض النيل - دكتور ابراهيم رزقانة -القامرة ١٩٥٦ ص ٤٣.

⁽٣) تكوين أوغندا الحديثة _ كينيث انجهام _ لندن ١٩٥٨ . ص١١١٢/١١٦

وفى يناير سنة ١٩١٤ تم تثبيت الحدود الثهالية بين أوغندا والسودان ، وبمتنعى ذلك أخلت أوغندا والمودان ، وبمتنعى ذلك ذلك أخلت أوغندا والإراضى الواقعة شال نيولى . وقد تعرضت منطقة بحيرة رودلف للفيم أولا إلى أوغندا ثم ضمت إلى كينيا عام ١٩٢٦ . وبالنسبة للحدود مع الكونغو البلجيكي ومنطقة رواند أوراندا نقد تم الاتفاق أولا على اعتبار خط العلول ٣٠ درجة شرقا الحد الفاصل ولكن في عام ١٩١١ تمت الاتفاق بين انجاترا و بلجيكا على تعبيت خط الحدود النائى بين ممتلكات كل من الطرفين .

وهذه الحدود بجرد تخطيطات سياسية تمت بين أطراف أجانب ولا تعبر مطلقاً عن حقيقة تنسيم القبائل أو مناطق حيلتها ولا تمثل إرادة أفراد المجتمعات الحقيقية ف حياة مشتركة أو حياة منفصلة عن بعضهم بعضاً .

ونورد فيها يلي بعض الأسماء أو التعبيرات التي سيتكرر ذكرها في البحث وسوف نحد. المتصود من كل منها منما من اللبس أو تحميل الإلفاظ أكثر من معناها المقصود .

أرغندا : هي المحيية البريطانية وهي وحدة سياسية ذات حدود دولية ونقسم إداريًا إلى أربع مديريات ويطلق على سكانها الافريقيين جميعًا بصرف النظر عن المديرية التي يعيشون فيها اسم الأوغنديين .

حكومة المحبية : هي الادارة الحكومية البريطانية في محمية أوغندا ومقرها مدينة عنتبة. ورئيسها هو الحاكم البريطاني للمحبية .

اثقاقية أوغندا : هي الاتقاقية التي أمضاها الكاباكا (ملك بوجاندا) عام ١٩٠٠ وكان الطرف التاني فيا هو بريطانيا .

بوجاندا : أحد الآقسام للادارية الارجة الموجودة في أوغندا . وهذا الاسم هو أسم الملكة القديمة التي اردهرت في هذه المنطقة وتصارع معها البريطانيون وهزموها قبل إعلان الحمامة على المنطقة كليا .

بلجاندا : هم أفراد الشعب الآفريقي الذين يقطنون بوجاندا .

لوجندا : هي لغة شعب الباجاندا .

الكاباكا: هو ملك بوجاندا.

الباتاكا : هم رؤساء المثائر في بويعندا قبل الحماية البريطانية .

اللوكيكو : هو البرلمــان الحاص بمملكــة جرجندا وله تشكيل وداثى خاص وان كان قدخفع للتطورات السياسية الحديثة في نوع وطريقة انتخاب الاعضاء ·

ثانيا ي تغير الأوضاع والعلاقات في المجتمع الأوغندي 1 - تراث ما قبل الاستهاد :

مساحة أوغندا هي ٩٣,٨٩١ ميلا مربعا ونفطى المياه مساحة قدرها ٩٩, ١٣٥ ميلا ، مربعا ، ويبلغ طول المحمية من الشهالى المجنوب ٤٠٠ ميلا ومن الشرق للغرب ٢٥٠ ميلا ، ويتلغ طول المحمية من الشهالى المجنوب ٤٠٠ ميلا مربعا وعلى ارتفاع ٤٠٠٠ قدم والعوم بها مستحيل والتجديف فها في منهى الحظورة الآنها مأوى النهاسيح وأفواس البحر وميكروبات البلارسيا ، وجو البحيرة يتسم بالزواج الاستوائية وجزرها الداخلية موطن ذباب تدى تدى ولذا فان أجزاه متعددة من شاطئ البحيرة مناطق محرمة على الأهلين ارتبادها حتى لا يعرضون للاصابة بمرض النوم . كما يعيش في أوغندا نوع آخر من الذباب العدى . وهذا الذباب تجذبه رائحة أجسام الافريقيين (١٠) .

ومناخ أوغدا استوائى ولكن الارتفاع يؤثر فى هذا المناخ بالتعديل والمطر طول العام وإن كانت له نهايتان عظيمتان وبين هاتين النهايين فترة جفاف تسبى. ومطر أوغدا القلابى فى معظمه ولكنه لا يحدث ضرراً فى التربة كالمنى يحدثه المطر فى الجهات الاستوائية المنخفة. وعدم وجود تغير واضح فى ضول المطر يجعل الزراعة ممكنة طول السنة . وهذا النوع من المناخ لا يرحب به الأوريون كثيراً يضاف إلى هذا تعرض أوغدا للاوبة ومرض الدم ومرض السمى . وتمتاز أوغدا بغاباتها الفنية المتنوعة الأشكال والألوان وتحول هذه الذابات فى جهات كثيرة إلى مناطق سافاناً . وتعداد السكان طبقاً

⁽١) هذه المعلومات الجغرافية والبيانات الاحصائية مستمدة من :

الجغرافيا البشرية لحوض النيل _ مرجع سابق _ ص ٢٣ وما بعدها . الربقيا _ مرجع سابق _ ص ٢١٤ وما بعدها .

مشكلة أوغندا _ موكرجي _ براين ١٩٥٦ _ ص ٢٣/٢٠ .

افريقيا سيرثي ـ لورد هايلي ـ لندن ١٩٥٧ ـ ص ١٣٥/١٣٤ . ستاتز ماتز بريوك ـ لندن ١٩٥٦ .

في داخل افريقيا _ جون جنثر _ لندن ١٩٥٥ _ ص ٤١٨ .

هل سنفقه افريقيا - كولين ليجوم - لندن ١٩٥٥ ص ٢٨٥ .

لاحصاء ١٩٤٨ هو ٢٠٥ر/ ٩٥٠ نسمة وطبقاً لقندرات ١٩٥٥ يبلغ عدد السكان حوالى ١٠ شخصاً للبيل عوالى ٢٠ شخصاً للبيل المربع إذا استبعدنا المساحة المغطاة بالمساء، ويرى ليجوم أن بعض المناطق متل سفوح جبل الجون وبعض شواطى، فيكتوريا تصل فيا كثافة السكان إلى ٢٠٠ نسبة للميل المربع بينا برده المي بالنسبة للمساحة الكلية للمحمية (بلون استحراج مساحة المناطق المائية) هي ١٣٠٨ نسبة لكل ميل مربع.

ومن مجموع السكان نجد ٩٠/٩ ورقيين من أصل البانتو أو النيلوتيين أو الحامين وطبقاً لاحصاء ١٩٤٨ يظهر توزيع الاجناس في أوغندا كالاني (١١ .

> الافريقيين ١٩٩١./ الآسيويين ٨٠٠./ الاوروميين ١٠٠./ آخرين ضع مئات

ويدين بالمسيحة في أوغندا حوالى 14 مليون نسمة يتبعون كنائس متعددة أشهرها الكاثوليكية والبروتستانتية . ثم المسلمون والباقون يتبعون ديانات أفريقيا السوداء . وتنقسم الحمية إلى أربعة مديريات هي ^{٢١)} :

المديرية الاولى هى بوجاندا وتعداد سكانها حوالى ١٠/٣ مليون نسعة وبها مدينة كنبلا التى ترتبط بميناء بمباسا فى كينيا على ساحل إفريقيا الشرق بواسطة الحط الحديدى وخط كينيا أوغندا ، وبها أيضاً مدينة عنتية متر حكومة المحيية . وسكاتها هم شعب الباجاندا وبرى كل المؤلفين أنهم أرقى أهالى المحيية من الرجهة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبمارسون دوراً فكرياً رئيسياً فى الحركة القومية الاوغندية لانهم شعب واحد ينتسب إلى سلالة واحدة ولا يضرق إلى قبائل متعددة كغيره فى باق المديريات .

والمديرية الثانية هي المديرية الشرقية وتعداد سكانها حوالي ١٫٥ مليون نسعة وأهم مدنها جنجا وسكانها هم قبائل Basoga, Teso, Bagishu, Bakedi

والمديرية الثالثة هي المديرية الغربية وتعداد سكانها حوالي ١ر١ مليون نسة وأهم القبائل بها هي Bunyoro ويطلق علياً أحياناً Bakitara وقبائل Ankole

⁽۱) مشكلة اوغندا _ مرجع سابق ص ٢٨ .

⁽٢) نفس الراجع السابقة في الجزء الجفرافي والاحصالي .

وتظهر بعض الاقليات التي تتكلم لغات نيلوتية من مجموعة الشلك وأيضاً امتدادات عوقية. ولغوية لسكان إقليم رواندا ــ أوراندى البلجيكي .

والمديرية الرابعة هى المديرية الثبالية وسكانها حوالى المليون نسبة وأهم التبائل Acholi, lango, Madi, Karamajong.

وتظهر في هذه المديرية السلالات النيلوتية وآثار من سلالة الجللا في هضبة الحبشة .

وطبقاً لاحصاء ١٩٤٨ تظهر هذه المجموعات القبلية بالنسب المتوية الآتية من مجموع تعداد سكان المحمية :

بلجاندا ۱۷٪ أنيسو ٤٫٤٪ باسوجا ۱٫۷٪ بانياكول ۱٫۹٪ بانيارواندا ۱٫۵٪ باكيجا ٥٫٥٪ لانجو ٤٫٥٪ باجيشو ٥٪. انشولۍ ۲٫۵٪ با يورو ۲٫۷٪ باتورو ۳٫۳٪ كاراماجو، ۲٫۲٪

وفى شرق إفريقيا عامة نجد أن اللغة السواحيلية هى (Lingua Franca) وفى أوغندا بالذات نجد بجوارها ثلاث لفات من أصل مجموعة لغات البانتو وهى جافدا ونكور ونيورو وقد اعترفت الحكومة بها كلفات رسمية فى الإدارة والتعليم ، وهناك أيضاً لفات متداولة مثل لغات النياو ثين ولفة من السودان الشرق وتستعمل مثل هذه اللفات فى الصليم الارلى فى مناطق القبائل التى تعكلها . ويؤدى الموظفون الاوريون وزوجاتهم امتحافات فى هذه اللفات . والذى يعقد الإمتحافات هى حكومة الحبية .

وتسود اللغة الانجليزية كل هذه اللغات الافريقية إذ هى لغة الحكام والمتعلمين والمنطبين والمنطبين والمنطبين والمنطبين والمنطبين المالم الخارجي . وقد ساعد أكثر على وصولها لهذا المركز إنشاء كلية ماكريرى بمدينة كبلا عام ١٩٢٧ وهى كلية ذلت ستوى جامعى عال وإسمها الرسى كلية شرق إفريقيا الجامية وتبع جامعة لدنن ولخرجيها منزلة خاصة فى الجمعع ولا تتبل طلابا من الوثغيين بل تتبل معتنى الاديان الساوية .

وفى المرحلةالتاريخية التي تتحدث عنها كان للافريقيون عبوما إما مزارعون ولجما رعاة

وكان إنتاجهم أصلا لسد المطالب اليومية وإشباع الحاجات الشخصية ولم يكن هذا الانتاج أصلا للسوق (1) .

وفى فطاق هذه العلاتات الاجتهاعية والأوضاع الانتصادية وجلت فوارق فى الثورة وكم ونوع الملكية ولكن هذا لم يشكل فوارق اجتهاعية كالتي نراها ونحس بها فى مجتمعنا المماصر وغالباً ما كان هذا الثراء دليلا على السلطة السياسية أو المركز الرئاسي فى القبيلة ويرجع هذا خاصة إلى حتى زعيم القبيلة أو رؤسائها فى جمع الضرائب أو الانجار فى عصولات معينة .

وشاهدت أوغندا مظاهر سيادة قبائل الرعاة التي نشرت فلسفة قيمة الثروة الحيوانية والتفاخر بتملك الماشية ، لقد تعوضت المنطقة كلها لهجرات قبائل الرعاة التي ساحت ما بين مناطق الينل الاييض والحبشة إلى شرق إفريقيا ويرى بعص العلماء أن هذه القبائل تنسب لجموعة قبائل الجالا في هفية الحبشة ، وقد تمكنت قبائل الرعاة من أن يحكم قبائل أوغندا إذ هي قبائل زراعة يصفون بالمسالمة وهم أقل عدوانية أو حركة عن قبائل الرعاة ، وظهر دور الملوك والسلاطين الرعاة في إنشاء مملكة كينارا بونيورو . ومع توطد سلطة الملوك والسلاطين ظهرت بالتدريج مناصب وسلطة الوزراء والقضاة والتنظيات المحاية الرؤساء والناعاء والناعاء .

واحتفظت الطبقة الارستقراطية الحاكمة فى قبائل الرعاة أحياناً كثيرة بانعزالها عن طبقات الشهب المزارع وأطلق عليا إسم الهبيا ومازلنا نشاهد فى قبائل الآنكول ورواندا مظهر الانقسام الارستقراطى بين الطبقة الحاكمة (الهبيا) وبين الطبقات المحكومة من الموارع) (11.

وهذه الطبقة الحاكمة استمدت ثرامها ومطالبها الاساسية في الحياة من الضرائب العينية المقروضة على الزارعين. وترتب على هذا نمو فكرة تنظيم الحكومة للاحتفاظ بولاء الرعايا من القبائل الخاضة ودوام فعالية الاجهزة الضربية ، وتبعية الرؤساء المحلين الذين تولوا مهام جمع المذرائب والمحافظة على الامن وجمع العال والفلاحين المستوة أو حشد القوى المشرة به في حالات الحرب والخوافظة على الامن وجمع العال والفلاحين المستوة أو حشد القوى

⁽۱) أفريكان سيرفي _ مرجع سابق _ ص ٣٠٠

ر) الريكان سيرى مستوى ما سبح مسابق من ٣٠٥ ومقسالة أوبرج في كتاب النظم المسياسية الافريقية ما إيفاتر بريتشارد ما المبدن ١٩٤٠ ٠

وثمت ملاحظة مهة هي أنه في بعض المناطق انديج الرعاة بالمزارعين وأحذ الأولون في الاستقرار وزراعة الأرض والارتباط بالانتاج الزراعي .

ولتد تعرض هذا المجتمع القبل لهزة عنيفة أثرت في تركيه الاجتماعي وعلاقاته الساسية والاقتصادية ، وحلث هذا قبل أن يسل الاستمار الأوروب ، وهذه الهزة الاجتماعية نتبت عن وصول التجار العرب ثم السلمون إلى هذه المنطقة ، لقد وصلوا إلها كتجار وأصحاب دين جديد ، وسبقت الصفة الأولى الصفة الثانية ، وعرف الملوك والسلاطين والحكام قيمة المبادلات التجارية والمتجلية لهم من بضائع وسلح وأسلحة ، ويلاحظ أغلب والمسلمين أن هذه العلاقات التجارية التبادلية ظلت بين طبقات الحكام والتجار العرب والمسلمين ، فلقد احتكر الملوك والرؤساء والسلاطين — سواء أكانوا كباراً أم صفاراً — هذه التجارة هو الرقيق ، وباستمرار كانت تتزايد نسبة الرقيق في مجموعة هذه التجارة نتيجة لمحروب والغزوات ومهاجمة القوى الافريقية الآمنة ، وقام الحكام بإلزام أتباعيم ورعاياهم تظيم الفرائب والفرامات رقيقاً ، وأوقف بعض الملوك والحكام عقوبات الاعدام والفني واستبدلوها بعقوبات البيع كرقيق ، وبهذه الوسائل وغيرها زادت حصيلة الملك من الرقيق وزاد تبعاً ذلك ربحه من علية الانجار مع العرب "١٠".

وتما سبق يصبح من العبث أن نحكم على هذا المجتمع أنه ظل راكما اثابتا غير متطور ، لقد ظهر التغير والتطور التدريجى تتيجة لحلق السوق واتساعها التدريجى وظهور العلاقات التجارية وسيادة مفاهيم المجتمع التجارى . والتنائج لمثل هذا التطور هى :

١ — الثراء غير الطبيعي الذي ظهر على الملوك والرؤساء والسلاطين .

 ح ظهور السوق الحلية وازديا وعمليات المبادلات الشخصية أدى الى الاتساع وانقلاب المبادلات الشخصية الى تبادل خارجى والسوق الكبير التى تربط شرق أنويتيا عجوما بجزيرة العرب وما وراء المحيط الهندى من الجانب الإخر .

٢ — أثار الحروب والغزوات وجيوش قص الرقيق أدت الى هجرات متنالبة.
 وتحطيم وحدة القبائل الصغيرة أو الضعيفة وهروب المزارعين من مناطق لاخرى.

⁽١) مسألة أوغندا _ مرجع سابق _ ص ١٧ :

ع -- ازدياد شهية الملوك والرؤساء والحكام للساهمة في عملية الاتحار مع العرب ودخول سوق الرقيق ، فبدأ الحروب بينهم طعما في تحطيم احتكار الملوك والرؤساء الاقوياء وتمثل هذا في مهاجمة بملكة كنيارا بونيورو بما أدى بعد فترة زمنية وغزوات متعددة الى ظهور بملكة انكول التي ساهمت في تجارة الرق . ولم تعوقف الفزوات والحروب بين الملوك والرؤساء فقد اجتهد كل جانب في انتزاع ولاء المزاعين من القبائل المختلفة ، ولهذا غرجت قبائل البوسوجا من طاعة كيتارا بونيورو الى طاعة مملكة بوجندا التي ظهرت تتبجة لعمليات الغزو والحرب السائفة الذكر

وتمت ملاحظة هامة في نشوء ممكنة بوجندا هي أن العائلة المالكه لم تنشأ من بين التبائل الرعاد الفاحة الارسقراطية وانما هي احدى عائلات قبائل المزارعين أنفسه (بوجندا) أتيحت لها عمليات النمو والتوسع رالترتيب الاداري والتنظيم الحكوى الذي انهي ماله ملطة الملك ووزرائه وأداته الحكومية . وهذه الملاحظة ذات أثار هامة فيا بعد في التعلور الحديث الاوغدا ، وتنفى عناصر التنافس في مجتمع الباجاندا والتي توجد في غيرها من المجتمعات ، وهذا مرجعه الى الاصل التاريخي لنشوء عائلة الملك من بين طبقة المؤارعين انضهم الباجاندا .

وبمرور الزمن تناقصت سلطات وقوة المهالك والسلطنات الآخرى ونمت قوة ومساحة مملكمة بوجمندا التي ورثت عمليات التبادل التجارى مع العرب واشهرت طرق التجارة المحمدة من زنجبار الى بوجندا ، واحكر الملك والرؤساء تجارة الرقيق والعاج والمحاصيل الامتوائية مقابل البنادق والملابس والمنسوجات والاطعمة .

وازدهرت مملكة بوجندا وانست بمظاهر الثراء وبمر المدن التجارية وملتقى طرق التوافل ، وازداء تنظيم المملكة الحربي والإدارى والاجتاعي اذا قيس بمن يجاورها من الفيائل والشعوب .

ويصف هذا أمين باشا الحاكم المصرى في مديرية خط الاستواء بالآني (١) : «جنوب

⁽۱) أمين باشا هو الطبيب النمسوى أدوارد شنتزر ألذى عينه الخديوى أسماعيل حاكما على هذه المديرية قبل انسمحاب مصر من السودان بعد قيام الثورة المهدية . وهذه الفقرة منقولة من كتاب مسألة أوغندا ... مرجع سابق ... ص ٩٩٠ وهو بدوره نقلها من قصة حياة أمين باشا ومذكراته المسجلة في كتاب ...

أمين باشا من وسط أفريقيا _ ج . شوينفيرث _ لنان ١٨٨٨ . ``

المدبرية يزدهر ويقدم وتتوسع فيه عليات التجارة ويساهم رجال الذائل فها . . إن السرب فصوا طرق التجارة في هذه المنطقة ، وهذه الطبقة ، وهذه الطرق خلقت طلبات جديدة ورغبات وسلع متداولة في حياتهم اليومية . . . ان المنطلة المصرية متخلفة عن هذه المرحلة التي وصلها أوغندا وسبب هذا فظامنا المعادى لتجارة الرق ، أن تحريم الاتجار بالرق عطل طريق التقدم والتبادل التجارى وان لم يقفى قضاء تاما حقيقيا على التجارة ذاتها . . . اننا تقف هنا بأسلحتنا في وسط أراض بور شاسعة و تطلع في نفس الوقت الى أوغندا التي فتحت طرق التجارة واستفادت من التبادل التجارى وزاد ثراؤها . . . »

٧ ــ في عهد الاستعاد :

لم يكن البريطانيون أول من وصل لهذه المتطقة من شرق افريقيا . تقد وصلها أولا البرتفاليون حين تمكن فاسكو داجاما أن يمر حول زأس الرجاء المصالح ويعبر المحيط الهندى الى الهند وثم هذا قبيل بداية القرن السادس عشر ، وقد توقفت الاستكشافات البرتفالية على الساحل على نطاق ساحل اذ لم يتوغلوا للداخل ولكتفوا بإقامة المراكز التجارية على الساحل الأنويق مراكز من المتبارية وأماكن الراحة على طول هذا الطريق (1) .

ولم تعنع البرنفال بمركز ثابت أنما اتسم بالتقلقل من القرن الحامس عشر الى القرن الثامن حشر الى القرن الثامن حشر . لقد فضوا عدة أعوام لتأكيد سلطامم على الساحل منذ يوم ٧ أبريل ١٩٤٨ حيا رست مراكب فاسكو داجاما نجاه مجاسا ، وتدخلوا بقوة السلاح فى اخضاع المدن والسلطنات العربية التى قامت على ساحل افريقا الشرق مثل كلوا وزنجبار وبمبا

واستنجد العرب المقيعون على الساحل الآفريق بقوات من مسقط وعمان لمساعمتهم على محاربة البرتفالين ، وفي أواخر القرن السادس عشر افتقرت البرتفال في الوجال

 ⁽۱) يراجع في هذه النقطة الولفات الآتية:

أفريقية . فيتزجيرالله (مرجع سابق) ــ ص ١٠٦/٧٥ .

جغرافيا العسالم السياسية ـ بيرسى وفايفيلد ـ نيويورك ١٩٥١ ص ٣٩٣. وما بعدها .

مسألة أوغندا .. مرجع سابق .. ص ١٠٩ وما بعد ١٠٠

والاموال تنبجة لما قامت به من نوسع استمارى وحروب والترامات في أفريقيا والشرق الاقصى وهي أمه كان تعدادها في تلك الاوقات ٢ مليون نسبة ، وحدث أن توحدت البرتفال وأسبانيا عام ١٥٨٠ تحت تاج الملك فيليب الثانى الاسباني وهنا وجدت المصالح الاوروبية الاخرى الطريق مهدا أمامها في افريقيا وأسياء وأفلح العرب في طود البرتفاليين من أغلب مناطق الساحل حتى انه في أوائل القرن النامن عشر فقلت البرتفال كل ممتلكاتها شال رأس ديلجادو (خط عرض ١٠ جنوبا) وسيطر سلاطين عمان على باقي الساحل الافريق (١٠).

وكانت هذه أيام الرسمالية التجارية في أوروبا التي بحث عن الارباح وعمليات التبادل التجارى في جميع أمحاء الارض وجاء اهتبامها بانويتيا في المرتبة الثانية لاهتبامها بالتبرق الأقصى ... وعبرت كل دول أوروبا رأس الرجاء الصالح في طريقها إلى الهند والشرق ، وأهم هذه الدول هي فرنسا وإنجلترا وهولندا ، وأقدم الفرنسيون على احتلال الجنر الواقعة في هذا الطريق مثل جزر بوربون وموريتيس وبدأت محاولاتهم المحتلال منفشتر . ولكن بعد هزيمة نابليون وإقرار النظام الجديد في أوروبا بمعاهدة ١٨١٥ منفشتر . ولكن بعد هزيمة نابليون واقرار النظام الجديد في أوروبا بمعاهدة ١٨١٥ بأت مصالح انجلترا في التفوق إذا أصبحت سيدة المحيط الهندى ودفعها هذا إلى السيطرة بأق الآم الأمجليز على الشجارية ١١٠ . وهذا لا يعني القضاء النهائي على نفوذ بنق الآم الاعبلي على المتحدة معاهدة تجارية مع زنجيار عام ١٨٣٣ وأنشأت قصلية أمريكية في الجزيرة عام ١٨٣٦ ، وتصارع القفرذ الانجايزي والنفوذ الفرنسي في الجزيرة فلما أنشأ النسون تنصلية لهم أعلنت انجلترا حمايتها على ممباسا عام ١٨٤٤ ، ووصل الالمسان إلى المنطقة وعقد إمحاد الهائسا معاهدة مع زنجيار وأنشأ قصلية بعد عام ١٨٤٦ .

ماذا كان شعار هذه الدول الأوروبية في هذه الفترة التاريخية ؟

كان شمارها جميها هو حرية النجارة وحرية الانقال وأصرت بريطانيا بالذات على هذا المبدأ لانها كانت لا تخشى شيئاً فهى مصنع العالم الذى يستقبل المواد الاولية من أركان الارض ويصدر متنجاته الصناعية إلى كل المناطق القريبة والبعيدة بواسطة أسطول تجامى ضخم يحييه أسطول حربى متفوق في جميع البحار والمحيطات . ولما بدا لها أنها قادرة على

⁽۱) قالحو شرق افريقيا - كوبلانه - لندن ١٩٣٨ - ص ٢٥

تحطيم كل منافسة أو عقبات كثيرها دول أوروبا المنافسة ازدهوت فها دعوة الاحرار (برايت وكوبدن) تما أدى إلى أن تتنازل عن حمايتها السابقة على مماسا (١٦ .

ولكن الأمور لم تسر رخاء كما توقعت انحلترا . فقد حدثت أشياء جديدة في القارة جعلت انحلترا في بحر نصف قرن من هذا التاريخ تتراجع عن مبدأ حرية التجارة وتحاول قرض سيطرتها السياسية والعسكرية على الساحل من جديد . إن ما حدث ظهر بالتدريج ونما مع الزمن وأثر في أورويا فهز أركان مجتمعاتها وقلب نظرتها وفلسفتها الفكرية .

لقد ظهرت آثار الثورة الصناعية لا في انجلترا فحسب بل في القارة ، واشتما الهتمام الناس بزيادة الانتاح وتوزيعه ، لقد استخدمت الآلة والطاقة لانتاج المواد والبضائع التي يتم استبدالها بالاطمعة والاعذاء اللازمة للانسان والآلة . لقد زاد الانتاج الصناعي وكبرت المدن وتكدست فيها الاعداد الكبيرة من الناس وزاد الاستيراد من المواد الأولية والمواد الغذائية . وتكونت عقيدة أساسية عند رجال النظام الجديد في أوروبا إن أراضي ما وراء البحار هي منبع الطعام والمواد الاولية ، ومن ثم فسلم الاستحواذ على أكبر مساحة من الاسواق وموارد تموين هذه المطالب فيجميع أنحاء العالم . (*)

ولما زادعد سكان أوروبا ازدادت معلات استهلاكم ومع انعدام الجاعات واتساع سريان نيار الصادرات والواردات من القارة وإليها ، بلأت أوروبا تعذرق مبادئ حرية التجارة التي نادى جا آدم سميت والتي تفلت فى ازدهار مستمر وأمن اقتصادى دفع الحكومات إلى إلغاء التعريفات الجمركة وإزالة عوائق التبادل العولى وأصبحت عملية الهجرة سهلة وفى متناول يدكل انسان وفعلا هاجرت أعداد كبيرة إلى بلاد العالم الجديد وفيا مين دول أوربا كلها .

ولكن سرعان ما بدأت الاحلام الذهبية تنبدد أثر صدمة عنيفة أصيب بها الاقتصاد الاوروبى وهى أزمة ١٨٨٠/ ١٨٨٠ وفقلت المحلقرا إحتكارها الصناعى العالمي ووجدت من ينافسها من دول القارة ويكسب مها الاسواق العالمية وأصبح الانتاج مكدساً لا يجد أسواق التوزيع ، وسيق هذا أن أقفلت الحماية الجمركية أسواق أوروبا لصالح الصناعات الوظية ، ومن هنا قطلبت المشكلة حلا إمبراطورياً والتوسع في أسواق ما وراء البخار

⁽١) مسألة أوغندا _ مرجع سابق _ ص ١١١ .

 ⁽۲) أفريقيا في العالم الحديث - كالفين سبتيلمان - شيكاغو ١٩٥٥ - مقالة هارى روبن ص ٣٠/٣٤

والسيطرة عليها بأجهزة الحكم والحرب . وساعد على نشوء هذه النظرة التوسعية ما سبق أن تم من تقدم واختراع في وسائل النقل والمواصلات .

هكذا تحولت أفكار أصحاب المصالح نهائياً إلى إفريقيا فتوسعت التجارة على الشواطى، وزادت المنافسة فى الموانى بين الدول المختلفة وأسرعت الدول لاعلان ملكية الآقاليم الافريقية ، وانلفع المفامرون والتجار الأجانب يتبتون ملكية بلادهم من إفريقيا ، وكل رئيس قبلة أو زعيم إفريقي خط بحسن نية هذه العلامة (×) على ورقة قدمها له رجل أجنبى ، فقد أرضه وثروته وأباح رقاب رجاله وعثيرته للاستبعاد (۱) .

ويؤكد هذا مؤلف آخر (٢) حين يقول أنه حتى ١٨٨٠ كانت بريطانيا في مقلمة الليول الصناعية ولكنها في ذلك الوقت واجهت منافسة إقصادية عنيفة من دول صناعية ناشئة مثل ألمانيا في القارة والولايات المتحدة في العالم الجديد ، وكانت دول أوروبا جميعها تشارك بريطانيا في الحاجة للمواد الأولية والمتجات الزراعية الواردة من وراء البحار ، وقلمت إفريقيا أكبر إغراء للثموة الأورية التي تميز بها عصر الثمرة الصناعية بسبب اتساع مناطقها المدارية والاستوائية وتنوع ثراء أقاليها . لقد وزن رجال الصناعة إفريقيا بموازين ربا المتناعة إفريقيا بموازين المناط والكاكار والقنب والاخشاب والبن والقطن وغيرها من الثروات الحاضرة والمستقبلة .

هذا الانجاه الاوروبي الجديد وجدحادثتين في إفريقيا تمهدان البيئة المناسبة لتطبيقه والانتهاء من عملية توزيع المفانم .

أما الحادثة الآولى فهى موت سلطان زعجار عام ١٨٥٦ واقتسام ولديه ممتلكاته واستقرار أحدهما في عهان والثانى في زيجبار ، ولما كانت عهان أقل ثراء وأصغر إبراداً هدد الآول بمهاجمة ممتلكات الثانى فتدخلت البحرية الانجبايزية لتمنعه ، وقبل الانحوان تحكيم اللورد كانتج نائب الملك في الهند الذي قضى باستقلال زنجبار النهائى عن عهان ، وفي مقابل هذا يقبض سلطان عهان إعانات مالية من حكومة الهند . وجهذا دخلت زنجبار فعلياً في دائرة الذي النجايزي ، وما أن مات سلطانها وخلفه أخوه السلطان برغش حتى نعاقد مع الحلمة الم

⁽۱) الاستعمار والسياسات الدولية - توماس باركرمون - نيويورك ١٩٤٧ -يفصل قصة امضاء الزعماء والرؤساء الافريقيين على المعاهدات المطبوعة التي قدمها التجار والمفامرون الأوربيون .

⁽٢) أفريقيا _ فيتز چيرالد (مرجع سابق) ص ٩٠ وما بعدها .

عام ۱۸۷۲ فى معاهدة لالفاء الرق فى سلطنته وأصبح الاسطول الانجليزى بمتنضى المعاهدة يمثل المدهدة يمثل خواهدة يمثل حقوق فتيار المنع وتحكم الاسطول فى مياه زنجبار لمنع مجارة الرقيق (۱۱- وفى ۱۸۷۷ عرض السلطان على السير وليم ماكينون الانجابزى ودئيس الشركة الانجليزية للاتجار فى شرق إفريقيا إمتيازاً لمدة صبعين سنة يشمل شئون الجمارك والادارة فى جميع الممتلكات السلطانية الافريقية مع تحفظ بسيط يتعلق بجزيرتى زنجباز وبمبا (٧٠).

أما الحادثة التانية فهى استكشافات أعالى النيل وما جاء فى إثرها من إنهسار الإمبراطورية المصرية فى وسط إفريقيا وتحول هذه المناطق طبقاً للمنطق الاستعارى إلى أراض لا مالك لها (no mans land) . لقد سبق ستانى وجاب منطقة حوض الكو نفو الذى أصبح ملكا خاصاً للملك ليوبولد ملك بلجيكا والذي أطلق عليه اسم دولة الكو نفو المرة . وأرسلت مصر بعثات متعددة للكشف عن منابع النيل وظهرت أسماء رؤساء البعثات مثل سبيك وجرانت وبرتون وصامويل بيكر . واشتركت مصر بعد ذلك فى محادية تجارة الرق وعينت صامويل بيكر لمنع التجارة ومحادية التجار وإخضاع البلاد الواقعة جعوبى غندلكرو . لم مصر وثبت طبقاً لبعض المصادر أنه وصل إلى مملكة بونيورو في أوغندا (٣) .

وخلفه الفابط جوردون الذي أرسلته مصر لاحتلال أوغدا عام ١٨٧٦ فاحتلها ثم سحب قواته منها تفيدًا لحلط انجلترا التي هدفت في ذلك الوقت منع مصر من السيطرة على منابع النيل في وسط القارة (4) . وبقيام ثورتي عرابي والمهدى وما ترتب عليهما أفلحت انجلترا في اجبار مصر على اخلاء السودان وسحب القوات المصرية منه ، ولما تم هذا بقى أمين باشا (*) حاكم مديرية خط الاستواء في منصبه .

 ⁽۱) الاستممار البريطاني في الخليج الفارسي ــ دكتور صلاح العقاد ــ القاهرة
 ۱۸۹/۱۸۱ ص ۱۸۹/۱۸۱

 ⁽۲) المنافسة الدولية في اعالى النيل - دكتور على ابراهيم عبده - القاهرة ۱۹۰۸ ص ۱۹۲

⁽٣) المنافسة الدولية في أعالى النيل (مرجع سابق) ص ٦٨

⁽٤) يوضح احداث هذه الفترة المراجع الآتية : المنافسة الدولية في أعالى النيل (مرجع سابق) ص ٧٨ دتتور محمد فؤاد شكرى حالحكم المصرى في السودان - القاهرة ١٩٥٩ دكتور محمد صبرى السوربوني - الامبراطورية المصرية في القرن التاسع مشرح القاهرة ١٩٤٨ عمر طوسون - تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها - ثلاثة أجزاء القاهرة ١٩٣٧

 ⁽٥) الشناطر بصیلی عبد الجلیل ـ معالم تاریخ سودان وادی النیل ـ القاهرة ۱۹۰۰ ص ۲۳۷/۲۳٦

وبدأت عملية النمايق للاستيلاء على هذه المنطقة فقد توغل المغامر الاالى كارل يترز الى حوض النيل الاعلى طعا فى وضع بده على خط الاستواء الذي كان يحكمه أمين باشا . وكانت انجلترا قد دبرت حملة انقاذ أمين باشا لاخراجه من المديرة ومعلما أرضا مباحا ، وقد امهم فى حملة الانقاذ وبلغتم فرسان الاستعبار الثلاثة : ملك البلجيك وصاحب الكونفو الحرة ووليم ماكينون مدير الشركة البريطانية الامبراطورية لشرق أفريقيا وهنرى ستانلي الرحالة المعروف. وقد جمع ستانلي لهذه الرحلة ١٠٥ر١١ جنها وحصل من مصر على ١٠٠٠ اجنها - فقد جمع ستانلي لهذه الرحلة ١٠٥ر١٠ جنها المخلة بخطايات من مصر الى عاملها أمين باشا - وكانت جلة المباتذ ورجالها الثلاثة وسبعين طنا من سن الفيل في محطة وادلاي قدر ثمها بحوالي ستين الفا من باشا حوالي خمسة أثناء رحلة ستانلي ادخل تبيوتيب تاجر الرقيق الكبير (حامد بن عمد) في خدمة ملك البلجيك ١٠٠ ، وقد حول حقوق ملكيتها أصحاب الأمبراطوريات ورجالها ، وبالرغم من أن أمين باشا غادر حول حقوق ملكيتها أصحاب الأمبراطوريات ورجالها ، وبالرغم من أن أمين باشا غادر المديرية الاأن عاد مرة ثانية في خدمة الآلمان ولكنه قتل وانهى دوره وان لم يغه دور

وهكذا يمكن القول من أن هذين الحادثين وآثارهما أوجدا الغول الاستعارية فوق أرض المنطقة في حالة صراع وتآمر وتنافس يصل أحيانا الى الحوب الساخنة من أجل الغوز بالسلطة والسيطرة المنفردة (¹⁷⁾ .

وقد تم احتلال أوغدا بغس الصورة التقليدية التي مارسها الاستعمار في أسيا وأفريقيا من قبل وهي تشجيع المؤسسات التجارية لتكوين شركة امبراطورية تحمل براه تخول لها حق عقد المعاهدات وادارة المتاطق وحكمها وجمع الضرائب وفرض الرسوم الجمركية . . الح واستعمال القوات المسلحة والبعثات التبشيرية وأخيرا تقل السلطة من أيدى التجار

 ⁽۱) الشاطر بصيلى عبد الجليل مقال عن تيبوتيب في مجلة نهضة افريقيا
 الهدد الأول نوفمبر ١٩٥٧ (القاهرة) .

 ⁽۲) خريطة أفريقيا نتيجة الماهدات ـ هير تسليت ـ لندن ١٩٠٩ ـ ثلاثة اجزاء التجارة والامبراطورية في أفريقيا ـ وولف ـ نيويورك ١٩٢٠ دبلوماسية الاستعمار ـ لانجر ـ نيويورك ١٩٥١ .

وأصحاب المصالح الى يد الحكومة الآوريية (١٠). لقد اقع ستانلي الجمعية السكنسية للعشير لارسال رجالها عام ١٨٧٧ العمل في أوغندا ، ولما سمع الكاثوليك بهذا أرسل الكاردينال دى لا فيجيرى رجاله الى أوغندا من المركز التبشيرى بالجزائر . وقد وافق موتيسا الأول ملك بوجندا على الساح لهم بالنشاط في مملكته . وهذا ما جعل لوجارد يعلن عام ١٨٩٣ « ان لنا حقا مكتسبا في شرق أفريقيا ومنطقة هضبة البحيرات فقد اكتشفها البريطانيون وسارعت بعثانا التبشيرية بدخول المنطقة في أعقاب المكتشفين » (١٢).

ودور المشرين خطير ودراسته مهمة الأنهم انشغلوا بجانب دورهم الديني بأمور تعلق بدراساتنا السياسية وأفرغ أغلبم جهده في النشاط المؤدى لفتح طرق التجارة واكتساب المؤيدين لنفوذ دولة أوربية ضد أخرى وقيامهم بالتاتم والتدخل في شتون السلطات والممالك المداخلية ، في أن سير لوكاس لايجد حرجا حين يقول أن المشرين كانوا الى حدما رواد الإمبراطورية في شرق أفريقيا ⁷⁷ .

ومقدمات المرحلة الإخبرة في استمار أوغدا تشهد مفاجأة انجلترا بوصول الدكتور كارل يبترز الالماني الي زنجبار ثم عبوره البحر الى الساحل الافريق وغاب في الداخل مدة عشرة أيام رجع بعدها وفي بده اثنى عشر معاهدة تضع الملوك والرؤساء والقبائل تحت الجماية الالمانية في مساحة قدرها ٦٠ الف ميل مرج ، ثم سافر الى برلين ليكون الشركة الالمانية لشرق افريقيا وطالب حكومة المانيا بحياية نشاطه التجارى واستحاب له الحكومة حين معحت الشركة براءة رسمية نخولها حق عقد المعاهدات وحكم وادارة المناطق واعتبارها في حماية الحكومة الالمانية (ع) وهاجت الشركة الانجليزية وطلبت من حكومها براه رسمية مماثلة نخولها حق حكم وادارة المنطقة الانجليزية شال المنطقة الإلمانية وهما الموفقان الآن بلم كينيا وتعجانيقا .

ولم تسكن المصالح الفرنسية حين رأت الشجار مستعراً بين الجانبين الانجليزي والآلماني فعدخلت تبغي مغنها خاصة وقد أكملت سيطرتها على جزيرة مدغشتم ولا مافع من أن نال

⁽۱) ايرونوفيتش ـ الازمة في كينيا ـ لندن ١٩٤٧ ـ ص ٢١

 ⁽۲) لوجارد - قيام إبراطوريينا في شرق افريقيا للندن ۱۸۹۳ - الجزء الثاني ص ۹۱ه

 ⁽٣) لوكاس ـ تقسيم واستعمار افريقيا ـ لندن ١٩٢٢ ـ ص ٧٧

⁽٤) الاستعمار والسياسات الدولية _ مرجع سابق ص ١٣٨/١٢٢

جزءً من الشاطئ. وحلا للموقف أفامت الحكومات الثلاث لجنة ثلاثية مشتركة لتسوية الحلاف ، وتبحث اللجنة أيضاً في مشروعية تملك سلطان زنجبار للشاطئ الشرق للقارة وهي حجة قانونية استخدتها أتجاترا في شجارها مع الجانب الالماني واستعملها أيضاً لنذكير فرنسا بانهما اشتركتا عام ١٨٦٢ في الاعتراف بسيادة واستقلال سلطان زنجبار وضمان سلامة ممتلكاته (١١).

ولكن هذه الحبحة القانونية يجب ألا تنسينا حقيقة قيمة الشاطئ ومركز من يمتلكه إذ يجبى الضرائب الجمركية ويتحكم في طرق التجارة للداخل بداية ونهاية ويصبح في مقدرته شل أى نشاط تجارى لا يرغب فيه . وصدر قرار اللجنة عام ١٨٦٦ بقسيم الساحل بين انجلترا وألمانيا وأن يعترف بمركز فرنسا في مدغشقر . وأمام التفاهم الآلماني الانجابري خضع سلطان زعجبار لهذا الانعاق .

وبقسيم الهضبة فى كنيا وتعجانيقا اتجهت الانظار نحو أوغدا ، وبالرغم من عقد المعاهدة الانجليزية الالمانية عام ١٨٩٠ والتي سوّت مشاكل الحدود بين انجلترا وألمانيا في إفريقيا وتناولت انجلترا لالمانيا عن شبه جزيرة هليجولايذ ، إلا أنها لم توقف ما بينها من تنافس فقد أسرع الدكتور كارل يقرز إلى أوغندا لعقد المعاهدات وأمرعت الشركة الانجليزية فأرسلت لوجارد مملا لها هناك .

ماذا كان في أوغندا ؟

كان الملك موتيسا الأول يمثل الحكومة بينها الشعب قد انتسم إلى بروتستات وكاثوليك ومسلمين وبتى جزء على دياتهم الوثنية . ولما كان الأولان يمثلان إمتداد مصالح انجلزا وفرنسا وصراعها حول المستصوات فى إفريقيا فقد تحاربا حرباً عنيفة قاسية ، وكلما سنحت الفرصة تصالحا مؤقتا ليحاربا ضد المسلمين "".

وفى عام ١٨٩٠ كان الموتف صعاً قند تشجع الحزب الكاثوليكي ليحارب الحزب البروتستانتي إثر إشاعة إنسحاب الشركة الاعجايزية وتواثها من أوغدا . وعلى الرغم

⁽۱) حاضر العالم الاسلامي سترجمة عجاج نوبهض وتعليقات الأمير شكيب الرسلان واللدي يقور في الجزء الثالث ص ٧١ (وكان لسلطان ونجبار حق السلطنة على جميع البلاد المتدة من رأس ديلجادو جنوبا الى فارشيخ شمالا والتي تمتد أمن البحرات الكبرى داخل القارة ٠٠٠) .

⁽٢) محمية شرق المربقيا - الشارلس اليوت - لندن ١٩٠٥ ص ٢٤

من أن طرد النفوذ الانجليرى من أوغدا يعنى سيطرة ألمانيا إلا أننا نجد الحزب الكاثوليكي يؤيد هذا ويتناسى العداء الفرنسي الإلماني القليس وهزيمة فرنسا في حرب السبعين (١١) .

وزاد الموقف تأزما تسابق الانجليز والالمان حول عقد المعاهدات مع الرؤساء والملوك والسلاطين المحلين ورتبوا لهم مرتبات وإعانات ولمنق جنه العملية إثارة ملك ضد ملك وزعيم قبلى ضد آخر وثارت حروب ومنازعات بينهم جميعاً ، وكان موتيسا الأول يظن في نفسه القدرة على اللعب بالجميع فتعامل أولا مع العرب المسلمين ثم تبين قدرة الانجليز على التعامل التجاري ومدى الكراهية التي بين المسلمين والبروتستانت فلعب جم جميعاً ضد بعضهم بعناً أملاً في أن يضعفاً ويبيق — هو — سالماً .

وما أن مات موتيسا الآول حتى بلأ الملك الجديد موانجا يلعب بالالمان ضد الانجلير وبالانجليز ضد المسلمين . ولكن المسلمين بهنوا للتفوق على إلىفود الانجليزى ووضع حد لنشاطهم التجارى وأثاروا مخاوف موانجا فاتضر لهم ووضع العقبات في وجه الحزب للبروتستانى برلكنه سرعان ما انقلب على الحزب الاسلاى وافضم للحزب المكاثوليكي . فقار الحزب الاسلامي وعزل موانجا من الحكم وعين بدلا منه أخاه كيويوا فلما رفض اعتباق الاسلام عزلوه وعينوا بدلا منه أخاه المسلم كاليا الذي قام جوزيم الأراضي وتعين ورئساه جدد وتدعم سلطته .

ورأى الحزب البروتستاتني ومن خلفه انجلترا موقعهم يتعزل . إذ أن موانجا منضم للحزب الفردى ويتصل بالآلمان متفاوضاً في عقد معاهدة براستلام الآسلحة ، بينها الحزب لاسلامي يسيطر بواسطة لمللك على البلاد و يؤيدهم جميع التجار العرب والسواحلية ، فأسرعوا بالتهادن مع الحزب الفرنسي وكوّنوا جهة ضد الحزب الاسلامي. وهاجمت قوات لوجارد الحزب الاسلامي وطردت أنصاره من العاصة التي عاد إليا موانجا وتراجع المسلمون إلى الثبال . وأمضى موانجا معاهدة مع الشركة الانجليزية التي تضمن عودته لعرشه مقابل مواقعه على تحربم تجارة الرق ومنع إستبراد الأسلحة الملكة .

⁽۱) يملل لوكاس (مرجع سابق) هذا بأن المانيا وجهت نظر فرنسا عن أوروبا وأثارت مداوتها القديمة الانجلترا أملا في الشغال فرنسا ونسيانها العداء الفرنسي الآثاني ص ٧٩/٧٨ واكتني غير مقتنع تماما بهذا التعليل وأميل اللي أن الاتاثوليك يكرهون البروتستانت كراهية دينية تاريخية وأنه في سبيل نصرهم على اعدائهم في أوغذا تناسوا عداوة فرنسا السياسية مع المانيا . وقد يكون جاء في تفكيرهم أن الكنيسة الكالوليكية موجودة للي حد ما في الملتيا .

ولكن موانجا لم يطمئن للانجليز وتفككت الجبة المسيحية تحت تأثير الكاثوليك والمثنمات الحرب بين الحزب الفرندى والحزب الانجليزى وانهزم الحزب الاول وهرب موانجا من العاصمة مع الحزب الفرنسى . ولكن الانجليز لم يتركوه ولم يتخلوا عن فكرة الستخدامه فهدوه بإعلان زعم المسلمين ملكا على أوغندا فرجع إلى العاصمة وقبل إعلان الحماية الانجليزية عام ١٨٩٤

ومرة أخيرة حاول موانجا تحرير بلاده حين ثار الجنود السوانيون في أوغندا على الإنجليز فهرب موانجا وانفتم للتوار في الجنوب وتهادن مع كاباريجا ملك بونيورو واحكن الإنجليز تفليوا عليما واعتقلوهما ونفوهما إلى سيشل (١١٠ . ونصب الانجليز أحداً بناء موانجا وأحداً بناء كلين في بوجندا وبونيورو .

ووضعا للأمور فى شكلها القانونى عقدت انجلترا سلسلة معاهدات مع الملوك والزعياء والسلاطين لإقرار مبدأ حمايتها على أوغندا . وأشهر هذه المعاهدات ما عقدته مع بوجندا عام ١٩٠٠ (وهى مشهورة باسم اتفاقية أوغندا ١٩٠٠) وما عقدته مع بونيورو عام ١٩٣٢

وتحوى اثفاقية أوغندا عام ١٩٠٠ هذه المبادئ الاساسية (٢٠ :

قرر المادة الثانية تنازل كاباكا بوجندا والزعاء عن الادماء ملكية الارامى وذلك لصالح بريطانيا. وفي المادة الثانية تقرر وضعية بوجندا كجزء من جمية أوغدنا، وأن إبرادات الملكة تصبح جزءاً من مبزانية المحية (م٤)، وتعلق في المملكة القوائين الصادرة من حكومة المحية (م٥)، وفي المادة السادسة تعترف بريطانيا بركز الكاباكا والرؤساء المحلاما هم على ولاء لبريطانيا ويتفنون أحكامها، كما أن اختيار مجلس الرؤساء للكاباكا لا يكون نهائيا إلى بعد تصديق بريطانيا. وتمتح بريطانيا للكاباكا مرتبا سنوياً قدره وللماطق الاهليمية على شريطة تصديق بريطانيا التي تعنع لكل منهم مرتباً سنوياً قدره وللماطق الاهليمية على شريطة تصديق بريطانيا التي تعنع لكل منهم مرتباً سنوياً قدره المحلومية ويحافظ على صلاحية طرق المواصلات، وفي حالة عجزه عن ثادية مهم مصده المحكومية ويحافظ على صلاحية طرق المواصلات، وفي حالة عجزه عن ثادية مهم مصده

⁽۱) هل سنغقد افريتيا - مرجع سابق - ص ٤٢/٤٠

 ⁽۲) الماهدة واردة في : مسالة أوغنه الله مرجع سسابق -- ص ١٣٦/١٣٤ وقصة اتفاقية أوغندة . وابلد ، لندن ١٩٥٧

فالحكومة البريطانية حتى طلب عزله و تعيين آخو بدلا منه ، و نعى المسادة العاشرة على أنه يسامد الكاباكا في شعون الحكم وزراء ثلاثة نو انتى بريطانيا مقدما على تعييتهم وتمتح كلا منهم مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيا وطبقاً للمادة الحادية عشر يشكون بجلس الرؤساء في المملكة والمه اللوكيكو) من الوزراء الثلاثة كاعضاء بحكم مناصهم مضافاً إليهم رؤساء المراكز ثلاثة من الكبراء والاعيان يعينهم أعضاء في المجلس ، وله الحق أيضاً في تعيين ستة أعضاء من المملكة برى أهمية وجودهم في المجاس ، وله الحق أيضاً في تعيين ستة أعضاء من المملكة برى أهمية وجودهم في المجاس . وللكاباكا حتى عنو ألما عضو بشرط موافقة بريطانيا ومن حق رؤساء المراكز أن يعين كل منه شخصاً مناوباً لمساعدته وتمثيله إذا غاب عن المجلس فيدكلم ويصوت باسمه ولا يحضران معاً في جلسة واحدة .

و تتكلم م ١٢ عن أنواع الضرائب وقينها والرسوم الجمركية ، ونص م ١٣ على ستى الكاباكا في تجنيد المواطنين في جيشه بشرط موافقة حكومة المحبية ، كما تعطى م ١٤ الحتى لرؤساه المراكز في تشفيل المواطنين إجبارياً في إصلاح الطرق وصياتها دون مقابل ثم تتفلول مواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ حقوق تملك الارض والفابات والمناجم والمواد الأولية .

وتقرر م ٢٠ مبدأ إلغاء الاتفاقية وإنهاء عملها إذا انخذ الكاياكا والرؤساء سياسة معادية لبريطانيا ، وفي حالة الحلاف بين الطرفين تقرر م ٢١ أن النص الاصلي هو المكتوب باللغة الانجليزية .

وحدث بعد ذلك تعديل في هذه الاتفاقية تناول مرتبات الكاباكا والوزراء والرؤساء بالزيادة (١).

وقى باقى المديريات والتبائل والمالك ثم عقد معاهدات مماثلة وإن انخفض فها مركز هؤلاء الملوك والرؤساء عن مركز وامتيازات الكاباكا إ. ولكن ظلت بدون تغيير المواد الحاصة بحتوق الحكومة الإنجلزية وسلطانها وفوانيها .

وبعد أن فرغت انجاترا من هذه المسائل بدأت فى تطبيق نظام الحكم غير المباشر وتظام الادارة المحلية ⁷⁷ .

Indirect Rule, Native administration (Y)

⁽۱) يوضح الزيادة الجدول الآميّ في ١٩٣٨ جملة الرتبات هي ١٨٣٠، جنيها في ١٩٤٧ جملة الرتبات هي ١٩٣٨ جنيها أي ١٨٤٤٪ من مجموع الميزانية _ مسألة أوغندا _ مرجع سابق ص١٣٣١

وطبق نظام الحكم غير المباشر في ممالك بوجندا وبونيورو وأنكول وتورو وطبق نظام الادارة المحلية في باقى المناطق والمراكز . كما أن بريطانيا قامت بعديل الحدود الداخلية للاتسام السياسية والادارية ففصات بوسوجا عن بوجندا وفصلت تورو عن بونيورو وضت تورو الى كاساجا مالتكوين مملكة منصلة، كما وسعت من حدود أنكول لتصبح مملكة كبيرة . وقامت بتعيين الموالين المتعاونين معها في المناصب الادارية .

وهذا النظام أفلح وأثمر من وجهة النظر البريطانية فقد أضعف سلطان ملوك بوجندا وبوينورو وغيرهم وفى نفس الوقت حافظ على الشكل السياسي للمملكة (1).

وينهب لوردها يل^{٢١} الى أن هذا النظام هو هبة من الحكومة الانجابزية التي تمارس دورالوسى فى هذه البلاد وبواسطته تبينت حقيقة تركيب وتنظيم الجتمعات الافريقية الموجودة وتقوم بمساعدتها على تكييف أنفسها لمهام ووظائف الحكومات المحلية .

وترى لوس مير (٣) أن هذا النظام انما هو ملاسمة تقلمية بين الانظمة الحكومية التقليدية ومتتضيات أحوال العصر الحديث .

ويعود لورد هابل مرة ثانية الى التّاكيد أن المحافظة على سلطة الملوك واداراتهم وحكوماتهم كان ذا قيمة واعتبار عند الحكومية الحامية .

ويكشف بويل (*) عن أهم أهداف هذا النظام من أنها تقليل لمصاريف الادارة الحكومية وتقليل عدد الموظفين ، ويرى بويل أن الشعب فى الحقيقة خاضع للعكم البويطانى وان كان ظاهريا تستقر السلطة فى أيدى الملوك والرؤساء المحلمين ، كما اختفت عن أعين العاس مظاهر الاستثيار الرأسمالي الأجنبي بواسطة كاموفلاج من الحكم الوطني .

وتم اقامة نظام الادارية الحلية في باقى مناطق أوغندا الاقل رقيا وتنظيما من المهالك

⁽١) راجع في مناقشة وشرح نظام الحكم غير الماشر مقال الحركة الوطنية في نيجي يا للدكتور عبد الملك عودة في العدد الثاني من السنة الخامسة لمجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة .

⁽٢) افريكان سيرفي _ مرجع سابق ص ١٦٣

⁽٣) السياسات المحلية في افريقيا _ لوس مير _ لندن ١٩٣٦ ص ٥٦

 ⁽٤) مشكلات الاهالي في افريقيا ـ ر ، بويل ـ نيويورك ١٩٢٨ ـ جسره أول ص ٥٧٥

والهدف منه أيضا هو انشاء حليف مخلص مطيع للحكومة البريطانية . وإن كان التنظيم هنا يقوم على أساس نظم القبائل أو العشائر القديمة بنفس النوع والشكل .

ونلاحظ أيضا أن بعض هذه التجمعيات القبلية لم تعرف نظام الزعاء والرئاسات قبل الحكم البريطاني ، ولكنه أقام فيم رئاسات وادارأت وعين رؤساء أتى بهم من قبائل أخرى أو من نفس القبيلة . واستيراد الرؤساء من قبائل أخرى ظاهر في استقدام عدد من رؤساء وأفراد شعب الباجاندا وترجع ملاءمتهم لهذه العملية الى أنهم مسيحيون ذووا علاقة قديمة مع بريطانيا وأنهم عاشوا في بيئة عرفت دور البيروقراطية الادارية المحلية ١١٠ ويفقى أيضا بويل في هذا حين يقول (٢) « كانت سياسة بريطانيا هي تعميم نظام الادارة الحلية بعد نجاحها في تنظيم بوجندا ، حتى في المناطق التي لم تعرف من قبل مثل هذا النظام ، فأقامت محاكم الاهاكي واعترفت بالرؤساء ، وعينت لهؤلاء الرؤساء مستشارين أو نواب جه أغلبه من صفوف الطبقة الحاكمة في بوجندا . . . ومهمة هؤلاء المستشارين هي الادارة وتنظيم المستوليات وليست للتسلط أو التحكم . . . » ومن أمثلة المناطق التي اصطنعت لها رئاسات قبائل باجيشو وباكيجا وكاراموجا . . . الحج . وأوردموكرجي احصاء عن قيلة أتشولى عام ١٩٥٠ إذ وجلها تنقسم الى ٢٨ مركزًا لبكل مركز رئيس ومن بين مجموع الرؤساء نجد ٢٣ رئيسا من خارج القبيلة ولوحظ أن أغلبيتهم سبق اشتغاله موظفا في حكومة الحية.

وخير ما يقال عن هذا النظام انه وضع شاذ لا يحظى بأييد أو ولاء الإهالي الحقيق، ولا يمكن له أن يدعى تمثيله للناس اذ لم يختاره بمحض رغبتهم وارادتهم الحرة . . . انه مجرد عملية صناعية مقصود بما ملاصمته لنظام اجنهاعي وسياسي واقتصادي وان يتبيح في نفس الوقت الوسائل الكافية لبريطانيا في أن تعتني أهدافها من الوجود في أراضي أوغندا .

وارتبط بهذا النظام عملية اصدار دسانير متعدده لاوغندا كوحدة سياسية واحدة (٦٠). يرجع تطورا أوغندا الدستورى الى عام ١٩٠٢ حين وافق البرلمان الانجليزي على قانون يُنصِّ حَاكم المحديَّة سلطات وحقوق التشريع للمحميَّة ، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩٢٠ سيطر الحاكم العام ومن ورائه وزارة المستعمرات البريطانية على شئون الحسكم والتشريع

⁽۱) مسألة أوغندا ــ مرجع سابق ــ ص ١٥٢

⁽٢) مشكلات الأهالي في افريقيا _ مرجع سابق ـ جزء أول ص ١٤٥

⁽٣) افريكان سيرني _ مرجع سابق _ ش ٢٩٥/٢٩٢

والثانون بدون مستشارين وطنيين أو مشاركة من جانب المجالس التنفيذية أو التشريعية في المحبية .

وفى عام ١٩٠ تكون أول مجلس تفيشى للمحمية ويتكون من أربعة أعضاء بريطانيين من الموظفين المعينين بحكم مناصبم ، وتكون أيضا أول مجلس تشريعى ويتكون من ستة أعضاء بريطانيين هم : أعضاء المجلس التنفيذى الاربعة وعضوان معينان من غير الموظفين .وفي عام ١٩٢٦ زاد عدد أعضاء المجلس التشريعي بضم عضوين آسيويين من غير الموظفين فيأوغندا.

وفى عام ١٩٣٤ تفسير تكوين الجمعية التشريعية إذ أصبح عدد غير الموظفين تسعة أعضاء ثلاثة أوربيون وثلاثة أسيويون وثلاثة أفريقيون . وعدد الاعضاء الموظفين فى هذه الجمعية التشريعية تسعة أيضا . والافريقيون التلاثة هم رئيس وزراء بوجندا ورئيس وزراء المديرية الغربية وسكر ثير الإدارة الحكومية لباقى المناطق والمديريات ولما ظهرت المديرية الثيالية عام ١٩٤٧ كوحدة ادارية منفصلة زاد عدد الأعضاء الافريقين إلى أربعة أعضاء واستازم هذا زيادة عدد الاعضاء الموظفين الى عشرة وتم هذا عام ١٩٤٨

وفي عام ١٩٥٠ أصبح عدد أعضاء الجمعية التشريعية ٣٢ عضوا كالآتي :

١٦ عضوا معينا من بين الموظفين في حكومة المحمية وأعضاء بحكم مناصبم .

١٦ عضوا معينا من غير الموظفين يقسمون الى أربعة أعضاء آسيويين وأربعة أعضاء أوروبين وثمانية أعضاء أفريقين عثلون المديريات الارج .

وفي عام ١٩٥٤ زاد عدد أعضاء الجمعية التشريعية الى ٥٦ عضوا كِالآثي :

۲۸ عضو ا معينا و يطلق عليهم Government members

. Representative members مينا ويطلق عليم

والنسم الأول من الاعضاء ينقسم الى :

9 أعضاء معينون بحكم مناصم Ex-officio

۱۹ عضرا معینا منهم ۱۱ عضرا موظفا فی حکومة المحمیة و پنهسمون كالآنی : ستة موظفین أفریقیهن ، أربعة موظفین أورویین ، موظف واحد آسیوی

وهؤلاء الموظفون الآحد عشر يكونون ما يسمى cross bench أى لهم حق التصويت حسبا يتراءى لهم الا فى مسائل الثقة بالحكومة فيجب عليم أن يمنحوا أصوامم جميعاً للحكومة . والقسم الثاني من الاعضاء لا يشمل أحدا من الموظفين وينقسم الى :

١٤ عضوا أفريقيا ٢ سبعة أعضاء أوربيين ؛ وسبعة أعضاء آسيوبين.

وطوال هذه الفترة ظل المجلس التنفيذي مكونا من الموظفين حتى عام ١٩٤٦ زاد عدد أعضائه تصوان غير موظفين أحدهما أسيوى والثانى أفريقى . وفى عام ١٩٥٧ زاد عدد الإعضاء غيرالموظفين فأصبح مجموعهم ستة أعضاء يتلمون الأوربيين والاسبوبين والافريتيين وبالتساوى، وفى عام ١٩٥٣ زاد عدد أعضاء المجلس التنفيذي المعينين بحكم مناصبم إلى ثمانية أعضاء .

وتم تطور دستورى بعد عقد اتفافية ١٩٥٥ ، وتمثل هذا التطور الدستورى فى زيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية إلى ٣٠ عضواً ينقسمون كالآنى :

- . (Government side) مضواً يطلق عليم (To
- . (Sepresentative side) مضواً بطلق عايم و ٣٠

ويمكون الجانب الأول كالآتي:

١١ وزيراً (أعضاء الجاس التنفيذي وهم ٣ إفريقيون وسبعة أوريبون وواحد أسيوى).

٢ مكر تيران برلمانيان من الافريقيين .

٤ موظفین فی حکومة المحمیة أوربیون .

۱۳ عضواً معينون يقسمون إلى: ٧ أعضاء إفريقيين ، ٤ أعضاء أوريين ، وعضوان أسيويان . وهم يكونون ما يسمى (Cross bench) أى لهم حتى التصويت حسبا يتر آى لهم إلا فى موضوع الثمة بالحكومة فيجب عليم منح أصواتهم للحكومة .

ويتكون الجانب الثانى كالآتى :

١٨ عضواً إفريقيا .

٢ أعضاء أوربيون .

٢ أعضاء أسيويون .

وأُغلية الأعضاء الافريقيين ثم انتخابهم بواسطة نظـام الانتخاب على درجتين (Electoral college) أما الأوريون والامنيويون فمعينون .

وقد فلم الحاكم العام سنة ١٩٥٦ مقترحاته الحاصة بإعادة تشكيل الجمعية التشريعية وأهم ما جاء فيا هو إتمـام الانتخابات المباشرة فى أوغندا عام ١٩٦١ لانتخاب أعضاء هذه الجمعية . واتفاقية أغسطس ١٩٥٥ التي أشرنا إليا ذات أهمية بالفة في كيان أوغندا الحكومى فهى قد حلت محل إتفادة أوغندا ١٩٥٠ وقد وضها الكاباكا واللوكيكو عن بوجندا ووقها الحاكم البريطانى عن اللولة الحامية، وقد وافق ملك بونيورو في سبتبر ١٩٥٥ على عقد معاهدة عمائلة تحل محل المعاهدة السابقة المعناة عام ١٩٣٣ و أيضاً كل من ملكى أنكول وثورو.

وسوف نعرض فى دراستنا للحركة الوطنية للاسباب التى خلفت أزمة ١٩٥٣ والتى انتهت عام ١٩٥٥ ووقعت هذه المعاهدة إعلانا بانتهاء الازمة وإقراراً للنظام الجديد .

وبمتعنى نصوص هذه الماهدة أصبح الكاباكا في بوجندا (وغيره من الملوك الآخرين) ملكا دمتوريا فقط يحكم بواسطة وزرائه مع إدخال نظام الوزارة المسئولة. وعند تولى الملك للعرش يقسم بمين الولاء لملكة بريطانيا وسلالته باسمه واسم سلالته من بعده ويعهد بحفظ الآمن والقانون وإقامة الادارة الحكومية الحسنة وألا يتصف بسوء النية أو الحاباة. وتعهدت بريطانيا في هذه الاتفاقية بعدم إثارة أو يحاولة تفيذ مشروع انخاد شرق إفريقيا البريطانية طالما أن الرأى العام الأوغندى ضده . وفي مقابل هذا نصت الاتفاقية على أن أوغندا بمدرياتها الاربع وحدة سياسية واحدة ذات مستقبل واحد وبذلك نقض فكرة استقلال بوجندا المنفرد عن باقي الحمية .

وأيضاً تعهدت بريطانيا بأن تصدر دستوراً جديداً بموجه يصبح المجلسين التنفيذى والتشريعي يمثلان الافريقيين نقط. وامتلت أيضاً الاتفاقية ببوداً خاصة بتنظيم العلاقة بين اللوكيكو وحكومة المحبية الذى سوف يأخذ في اعتباره باستمرار نصائح الحاكم العام الذى على حق حل اللوكيكو إذا رض الاخير النصيحة .

وفست الاتفاقية أيضاً على تقوية سلطات حكومة المحيية ف مملكة بوجدا باعتبار أن المحيية وحدة . وكـذلك يصبح البوليس فى المديريات الاربعة خاضعاً لــلطة الحاكم البريطانى .

٣ ـــ أوضاع ومشكلات جديدة :

من الدراسة السابقة فسل إلى تتيجة هامة وهي أن مجتمع أوغندا قد انتقل فجأة بدون سابق استعداد داخلي أو طبقاً لنشوء عوامل ذانية فيه إلى أن يصبح جزماً من حركة إقصادية عالمية مركزها ومحور دورانها الأوضاع الاقصادية فى غرب أوروبا ونطلق هذه الحركة هو الاركان الاربعة للكرة الارضية .

وبدأ ربط وسائل الانتاج بالصناعة البريطانية فالمواد الأولية والحاصلات تصدر إلى بريطانيا وأسواقها ، وتصل إلى أوغندا المنتوجات الانجليزية ومختلف أنواع السام الاستهلاكية لكى تمصها السوق الحلية ، وأخذ رأس المال الانجليزى في استثمار الموارد الأولية وأكثر من مقالوبة للسوق العالمية مثل القطل والين . . . الحج .

والاقصاد الحديث يختلف اختلاقاً كيفيا عن الاقصاد الآفريق القديم لأنه كان يقوم على أساس الاكتفاء الذاق وإلى أبعد حدود بينها الحديث يقوم على أساس التسويق والتجارة ورأس المال . والفارق بين النظام الاجتهامي المبنى على النظامين الاقتصاديين مختلف كل الاختلاف ، فالملكية الوراعية الفردية أو شيوع أراضي الرعى والصيد في الاقتصاد الوطني لم تكمن بداخله مشكلة البطالة ومشاكل العمل أو مشكلة مالك وأجير . وعلى العكس من يحمل الاقتصاد الاوروبي في طياته تغييرات حاسمة اجتهاعية للمجمع الافريقي (١٠) .

وظهرت الآثار الاقصادية لاستمال النقود كوسيط للتبادل بين المنتج الحلى وتجار الجملة وتجار التجزئة والمصدر والمستورد ، وهكذا بدأت تفكك العلاقات الاقصادية القديمة التى سادت هذه المجتمعات البدائية مثل نظم المقايضة والاستهلاك الشخص والاستكفاء الذاتى للاسرة أو القبيلة أو العشيرة .

دور النقود والسوق والمحصول النقدى دور مهم فى تحويل هذا المجتمع الى أوضاع جديدة خاصة وأن أوضاعاً سياسية قد فرضت وأن عنصراً أييض قد ساد فى البلاد وفرض ثقافته ومفاهيمه وتقاليده على الطبقات الحاكمة وأصبح مثلا يحتذى أمام الطبقات الجديدة فى المجتمع ، وهىالطبقات التى تنشأ فى الوضع الاجتهابى . وأعنى بها الطبقات المتوسطة الجديدة.

ان تراكم التغييرات الصغيرة البسيطة فى حياة الناس وفى علاقاتهم الاجتماعية أنتيج بمرور الزمن تغييراً محسوساً واضحاً فى المجتمع شهدناه فى أديانهم ومعاملاتهم لفاتهم وعاداتهم وفى فاسفة سياسية جديدة مجتاح نفوسهم وتمتلك عواطفهم وتفكيرهم (٢).

 ⁽۱) مقـــال الدكتور محمد رياض بمجلة نهضة افريقيا العدد الأول ١٩٥٧
 (القاهرة) .

وأى تغيير أكبر في حياة مجتمع منعزل راكندمن ثورة في العلاةات الزراعية تقل ملكية الارض من تملك قبل أو عشائرى وإنتاج استكفائى وعلاقات مقايضة إلى تملك فردى أو إقطاعى وإنتاج للسوق وعلاقات إقصادية يتم تقويمها بقيبة النقدأو العمل مع إزدياد كديات النبادل النجارى الصديرى منه أو الاستيرادى وفح طرق النجارة إلى أنحاء العالم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جاحت أحداث الحرب العالمية الثانية وضرورات الحرب مضافًا إليها دور الطبقات المتوسطة وذوىالثروات الذين أقاموا أفراعاً من الصناعات نشأت بموجها طبقة العيل الصناعين وهؤلاء يحملون بذرة التغير الإجباعي الحطير في الافكار وفي المراكز الاجتماعية وفي نوع الأجور وقيمة العمل وفي التطلع للسلطة السيلسية .

وإذا أضفنا إلى هذا نشوء المدن الحديثة التى تضعف الروابط الاجتهاعية الوراثية ويقلل من آثار المعتقدات والقيم وتمتح فرصاً متعددة أمام مختلف أنواع وطبقات الناس لجرات وسلطات وتخصص وفيم جديد (١٠ .

إن المدنية الحديثة تمزج الآفراد المختلفى الاصول والقبائل مزجا يجيلهم يكتشفون روابط وهيئات روابط وهيئات وتعلم وتقاب . إن المدنية الجديثة تحطم المجتمع القديم وتحمل في طياتها بدور حضارة جديدة واحتالات فلسفة تحرر الفكر الانساني على العط الأوروبي .

والسؤال المهم هنا : ألم تعرف هذه المجتمعات المدن قبل أن يصل الاستعار ؟ وإذا كانت تدعرفها فلماذا لم تظهر آثار نشوء هذه المدن من قبل ؟

إن أفريقيا المدارية قدعرف للمن منذ زمن طويل ولكنها لم نكن مثل الملعن الحديقة، إن الممن القديمة مثل كمالا وكانو في غرب الحديقة، إن الممن القديمة مثل كمالا وتمياسا في شرق أفريقيا لا تشبه من بعيد أو قريب داكار وابادان واكرا في الغرب وكعبالا ونيموبي وعقبه في الشرق .

إن المدن القديمة قامت على أساس التجارة وطرق القوافل وأخلت أهمينها من كونها مراكز الثقافة الدينية أو عواصم الممالك، لقد نشات كبركز أوكمحطة لقابلة طجات التجارة في صورها القديمة وبواسطة وسائل النقل القديمة .

⁽١) القومية في المستعمرات الافريقية _ مرجع سابق _ ص ٦٣ .

أما الملن الحديثة فهى تقوم على أساس الصناعة سواءاً كانت فى أفريقيا أم فى أوروبا ، إن هذه المدن مستودع ويخزن لمحاصيل أفريقيا ومواردها الآورلية المطلوبة لحاجات الصناعة الرأسمالية والاستثيار الرأسمالى الحديث. إنها بيئة جديدة تستعمل النقود وتمتاز بسوق مفتوحة على العالم وتقيم الآشياء بمعيار النقد وتهيئ الجو لزيادة الاستهلاك للواردات وزيادة العمل والانتاج للصادرات .

إن هذه المدن الحديثة ليست هى المدن القديمة حتى ولو نشأت فى نطاقها ، والقاهرة تعطينا مثلاً بأجزائها القديمة وأجرائها الحديثة وينطبق هذا القول فى صور أقل على مدن أفريقيا والمدارية .

إن المدينة الحديثة إذا كانت في داخل البلاد فهي خزن تصدير واستيراد واذا كانت على السلحل فهي ميناه للصدير والاستيراد . انها مراكز محصولات القطن وجوز الهند والقول السوداني والبن والكاكار الح ، وهذا بالطبع يجعلها ملتق طرق المواصلات المحديثة ، وبما زاد في أهمية هذه المدن الحديثة ووسع من قطاق تأثيرها وضاليتها في المجتمع كون هذه المدن مركز الادارة الحكومية ومقر الحكم . والادارة الحكومية في عهد الاستهار أكبر وأوسع في حكومات السلاطين والملوك الافريقيين لقد ازداد عدد الموظفين وقوعت اختصاصاتهم وكفاءاتهم ومؤهلاتهم ، وشفلت هذه الادارة بنايات وعبارات كبيرة وقام بجوارها وارتبط بوجودها البنوك والشركات والمطارات ، ونما عدد العائلات الأوربية وألودي ودور السينا والمكنائس والسجار والملابس والحمور وبضائع التراب والسيارات بوهذا عورات المراب والسيارات بوهذا بحدر المدينة فعيرة أفي يقل . . . وهذا

والمدن الحديثة في أفريتيا لا تتصر على هذا الصنف الآوروبي من السكان، فهم طبقة المدوين والاداريين والفنيين ورجال الاعمال ومن في مستواهم أو على شاكلهم ، إنما هناك صنف آخر من السكان بمثلون الانقلبية العظمي وهم الافريتيون الذين يقومون بالعمل الغمرورى لتيسير حياة المجمع موام وانتظام حركة الحياه في المددية الحديثة . . . ومن أين هؤلام الافريتيون ؟

ان الاحصاءات الحديثة ندل على أنهم جاموا من الريف الافريق ، من طول البلاد وعرضها سواء من داخل الحلود السياسية للاظيم أو من خارجها . أنهم ياتون تنيجة لعوامل اقصادية واجماعية متعددة ، أنهم يأثون في شكل أقليات من القبائل والعشائر فيتداخلون في بعضه بعضا ، ويبيعملون رويدا عن لغائهم وتقاليدهم وقبائلهم . . . ويجب أن ننبه الى هذا الوضع فلاهم اندبجوا نهائيا في هذه البيئة الحديثة ولاهم ظلوا على ارتباط وثيق بيئاتهم القديمة ⁽¹⁷ وتتيجة لهذا تظهر في يئاتهم عبوب ومشاكل الأزدواج الحضارى مثل الحمور والعاهرات والبطالة والتشرد والجرعة . ⁽⁷⁷

وفى شرق إفريقيا عامة لا تقتصر حياة المدنية الحدثية على هذين الطرفين من السكان بل يتداخل معهم طرف ثالث هو المهاجرون الآسيويون ودورهم التجارى فى هذه البلاد .

ولم يقتصر دور المدن الحديثة على هذا فقط بل جذبت كبار الفلاحين وملاك الاراضى والرؤساء أيضاً للاقامة بها ، وهؤلاء أقاموا بالمدن محتفظين فى نفس الوقت بعلاقاتهم الاجتهاعية مع الريف الافريق وتمتعوا برفاهية المدنية ومستوى عيشها وخدماتها الحديثة .

وفى المدن الحديثة ظهرت المدارس والكليات الجامعية على العط الأوروبي لا تتيجة للنشاط الحكومي فقط بل تتيجة لنشاط الارساليات الدينية ، وظهرت الطباعة والصحف والمجلات والكتب ، والتحق بهذه الممارس إفريقيون عديدون إما طعاً في مناصب الادارة الحكومية وإما استجابة لمناهج الحضارة الأوربية التي تجعل الثقافة والتعليم جزعاً من مقوماتها ، وأحسن مثل لهذه الكليات هو كلية ماكريرى في أوغدا وهي حلقة من سلسلة كليات أنشاها الإنجليز في إفريقيا وهي إشيموتا في غانا وأبادان في نبجريا وفوراباي في سيراليون وغرون في الخرطوم وكلية أخرى جديدة سوف تقوم في سالسبرى في روديسيا الجنوبية .

وفى المدن الحديثة وغيرها نلحظ نشاط الارساليات الضخم، وهذه الارساليات التشيرية تنبع كنائس مختلفة فى أنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، ولم يتنصر النشاط الديني على هذه الكنائس النابعة للكنائس الأوربية والأمريكية ، وإنما شاهدت أوغندا وشرق إفريقيا عامة ظهور الكنائس المستقلة المتعددة التي تقوم على أساس عداء فكرى وأحياناً سيامي ضد النوع الأول من الكنائس (٣) . ودور الارساليات في احتلال أوغندا سبق شرحه ،

 ⁽۱) يتناول هذه النقط بالدراسة التفصيلية المؤلف الضخم الذى أصدرته هيئة اليونسكو تحت عنوان الآثار والنتائج الاجتماعية التصنيع والهجرة للمدن في أفريقيا جنوب الصحراء لوزان ١٩٥٦

 ⁽۲) القومية في المستعمرات الافريقية (مرجع سابق) ص ۸۱ .
 (۳) يحصى انواع هذه الكنائس الافريقية المستقلة وعدد الانبياء الافريقيين
 کتاب القومية في المستعمرات الافريقية مرجع سابق مد ص ۱۱۳ / ۱۱۳.

وعلى الرغم من هذا فلا يمكر أحد ما نامت به الكنائس فى ظل الادارة الاستعارية من نشاط ثقافي وإنشاء النوادي والمدارس.

ومن المهم أيضاً أن فعرف دور الاسلام إذ أن مبادئه الحاصة بعدم التفرقة اللونية أو العنصرية ذات آثار في التفكير الآفريق ومن الوجهة العلمية الواقعية تزاوج المسلمون العرب والآسيويون والافريقيون وعملوا معاً ، ولم يعترف المسلمون بما يسمى الحاجز اللوفي (١١ .

كل ما سبق هيأ الجو الناسب والبيقة الصالحة لنشاط وضالية ما يسمى « الرجال الجلد » (*) وهم الطبقات المتوسطة التي ظهرت في أوغندا وتشمل المتعلمين والاداريين والكينة والمدرسين والسياسين والحسامين والمهنيين والتجاد والصناع والحبراء وزعاء التقايات العالية والجميات التعاولية والمقاولون وصغار الملاك وأصحاب وسائل النقل والمراصلات . . . الحج ، وهؤلاء جميعاً حاولوا السيطرة على الحركة الوطنية الأنهم وجدوا في أضمم القدرة الذاتية والنفسية على محدى السيطرة الأجمنية الأوربية والأسيوية بنفس الاسلحة الاتصادية والتكثيكية ، والضم إليم المتقنون الذين تعلموا في جامعات أوروبا وأمريكا وغالبًا ما ترعموهم .

ومع نمو هذه الطبقات المتوسطة وظهور فعاليتها فى شئون المجتمع ، ثارت مشكلة ملكية الارض فى أوغندا ، وتعتبر الآرض (Raison détre) للحركات السياسية فى شرق إفريقيا عموما . وسبب هذا أهميةالأرض فى حياة الناس حتى أنهم يعتبرونها أصل وجودهم و بقائهم فوق قارة إفريقيا ، ويجمع كل المؤلفين للذبن رجعنا إليم فى هذه الدراسة أرأساس الجمعم الافريق هو الأرض التى تشفالها القبائل أو يعمل فيا الفلاحون ، ويؤكد هذا جوموكينيانا بقوله ، ٣٠ :

« الأرض هى مفتاح حياة الناس ، فهى توفر لهم عملا رتيبًا فى الوراعة ، وتمدهم بالطالب المادية ، وتمكنهم من تأدية خفلاتهم وطقوسهم الدينية باستمرار فى مواجهة جبل كينيا الرابض فى بلادهم . . » .

ومشاكل الأرض فى أوغندا بدأت يعقد انفاقية ١٩٠٠ التى نصت على أنه لا يجوز للكاباكا قتل ملكية الأرض للأوريين إلا بموافقة السلطات اابريطانية (٤٠ .

⁽١) أفريقيا اليوم - مرجع سابق - مقالة جورج كاربنتور ص ١٠ / ١١٨ .

⁽٣) في مواجهة جبل كينيا ـ جومو كينياتا ـ لندن ١٩٥٣ ص ٢١ .

⁽٤) أفريكان سيرفى _ مرجع سابق _ ص ٧٢٣ .

ورأت الحكومة البريطانية أن لهميا حقوقًا على الأرض البور والأرض غير المنزعة وبموجب الاتفاقية حجزت منطقة مساحبًا ٩ آلاف ميل مربع ليتملكها الكاباكا والرؤساء المحلين ملكا خالصًا لهم. وأصر البريطانيون على النص في جميع المعاهدات الاخرى على أن الارض البور بملكها التاج البريطاني تماما كما جاء في في اتفاقية ١٩٠٠ .

وتعريف الأرض البور من وجهة النظر البريطانية اتسع ليشمل جميع الأراضى غير المشقولة بالزراعة لتبجة استعال زراعى سابق طبقاً لفظام الزراعة المتقلة وهو نظام بموجبه يزرع الفلاح الافريق قطعة أرض علداً من السنين حتى يضعف إنتاجها فيتقل إلى غيرها تاركا السابقة للشمس والمطر لتعود خصوبها وهكذا ، وعرف الأوريون هذا فأصلروا تشريعات تضم مثل هذه الأراضى الحالية للتاج على أساس أنها بهر ولا يمتلكها أحد وتم هذا عام ١٩٠٧ أصبح من الممكن تقل ملكية الأراضى في بوجندا بموافقة اللوكيكو والكاباكا وحكومة المحيية على ألا يزيد القدر المباع عن نصف المساحة التي يمتلكها البائع (١٠٠ و في عام ١٩١٠ أصبح من حتى المكرمة نقل ملكية الأراض للمؤسسات الأورية مع دفع تعويض مالى لملاكها الافريشين المكرمة نقل ملكية الأراض للمؤسسات الأورية مع دفع تعويض مالى لملاكها الافريشين أو تقليم وتوطينه في أراضى أخرى وأن مدة الابجار تمتد إلى ٩٩ سنة .

وفى عام ١٩١٥ اعترف القانون بامتداد مدة الايجار إلى ٩٩٩ سنة .

وثارت المشكلة عام ١٩٢١ حين رفض اللوكيكو قانوناً يبيح بيع الاراضى بشرط ضان مصالح الافريقيين وتألف لجان المجايزية عديدة لدراسة المشكلة .

وارتبطت هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بوطن الاوريين وحقهم فى تملك أراضى الافريقيين وهل الأرض من حقى الافريقيين المطلق ولذا فمن الواجب عدم تقل حقوق الملكية إلا بموافقة الحكومات الحلية المعينة .

وقد اتخلت الحكومة البريطانية قراراً بانشاء مروج الحيوانات وهي مناطق محمدة يحرم فها صيد الحيوان لفرض عدم انقراضه ولتكاثره (٢٢).

وأن كل القوانين التي صدرت بشأن مشكلة الأرض لم تحدد بدقة العلاقة بين المالك والزارع بما يفق مع العطور الحديث الذى دخل في حياة أوغندا الاقتصادية ، لقد ظلت هذه

⁽١) تكوين أوغندا الحديثة ـ مرجع سابق ـ ص ١٤٢ / ١٤٥ .

Game Reserves (Y)

العلاقة بين الطرفين على ما كانت عليه من قبل أى علاقات قائمة بين الرئيس وأفراد قبيلته أو عشيرته ، بينها الواتع أن مضمون هذه العلاقات قد تفير فقد أثر فها زراعة المحصول النقدى كالقطن والبن واتهاه فترة الاستكفاء الذاتى وظهور النقود ودورها فى سد مطالب الزراع ، كما قام الرؤساء والملاك الكبار بالاستيلاء على مناطق واسمة من الأراض الحصية والمزارع الحيدة .

وقد عبرت بلخة التحقيق البريطانية عام ١٩٤٥ (١٠ عن حقائق مشاعر الافريقيين أمامهطالبة حكومة المحمية باباحة تملك الاراضي لغير الاغراض العامة حين أثبتت قول أحد الافريقيين أمامها « لقد حان الوق لاستلاب أراضينا و توطيد الاورييين في مزارع أوغدا الحصية » .

ويؤكد هذا أيضاً أحد المؤلفين (٢) بَان خوف الآوغنديين وثورتهم ضد إباحة تملك الآراضى ارتبط فى ذهنم بآنه فى نفس الوقت رفعت القيود الموضوعة على الآورييين والآسيويين لتملك الآراضى لاغراض الزراعة .

ومؤلف آخر ^{۱۲} برى أن الموقف كله دار منذ أول القرن العشرين حتى اليوم حول هل تفقل ملكية الاراضى لفير الاوغنديين أم لا ؟

إن شبح التوطن الأوروب يورق نوم الأوغنديين ويشغل بالهم باستمرار إذ يخافون الديم باستمرار إذ يخافون أن تحكرر في بلادهم مأساة التوطن الأوروبي التي تشاهدها اليوم في كينيا واتحادى وسط إفريقيا وجنوب إفريقيا ، فالآورييون يمتلكون الأرض الزراعية والمناجم والمؤسسات ويشتغل الافريقيون أجراء ، وتأتى بعد ذلك الآثار السياسية لهذا النوطن فالمؤسسات المحكومية والجالس التنفيذية والتشريعية كلها تمثل الأوريين ومصالحهم وهكذا تعطل العاقمة الافرقية في التقسم الاجتماعي والسياسي بسبب وقوف الأوريين في وجهها بعناد وغاء نكا.

 ⁽۱) تقریر لجنة التحقیق فی اضطرابات اوغندا فی یتابر ۱۹۹۵ ـ ص ۷ .
 منتبه باوغندا ۱۹۶۵ ـ (لجنة هوایتلی) .

⁽٢) هل سنفقد أفريقيا ــ مرجع سابق ص ٦٠٠

⁽٣) تكوين أوغندا الحديثة ... مرجع سابق ... ص ١٤٢٠

⁽٤) الأرض والسياسة في كينيا - مقال كيلسون - (مرجع سابق) .

إن هذا النوطن الأوروبي يتنل الطبقات الافريقية المتوسطة ويشرد القبائل ويحولهم إلى أجراء وقد ثبت علمايا أن تحديد مناطق خاصة للافريةيين لا يحل المشكل بل يعتد المرقف باستمرار (۱) .

و تأتى بعد هذا مشكلة الإنليات الإسيوية ، وهذه الإقليات تتكون عبوما في أوغفنا من الهنود والعرب ، والهنود هم الذين أنوا من شبه القارة الهندية بصرف النظر عن فوع التقسيم السياسي الحالى الذي يدينون بالولاء له أو يرتبطون به معنوياً .

وقد عرف العرب شرق إفريقيا منذ القرن السابع كمهاجرين من مسقط وعيان ثم كفرق شيمية تهاجر دفاعاً عن مذهبا الدينى ؛ كما أن بعض التيائل هاجرت من الاضطهاد الحكوم في زمن أو آخر ، وانتشر العرب على طول الساحل ووصلوا أوغدنا كتجار وسبق أن فصلنا دورهم في تجارة الرقيق ، وطبقاً الإحصاء ١٩٤٨ كان علدهم في أوغندا ١٤٧٥ فسة ويلفون الآن حوالي ألفي نسمة .

أما الهنود فقد ازدهرت تجارتهم ومعاملاتهم مع الساحل بعد اتصال العرب به وقد عملوا مع التجار العرب ، ومنذ بدء النفوذ الانجليزى لدى سلطان زنجبار شجع الانجليز هجرتهم ورضى عنها السلطان لآنهم من رعايا الامبراطورية الانجليزية .

وأرقام الجالية الهندية هي التي تثير الفزع والشك لدى الآوربيين والافريقيين (٣٠).

فى عام ١٩٠٠ كان عندهم ٥٠٠٠ نسة وفى عام ١٩٤٨ كان عندهم ١٩٥٠٠ نسة وفى عام ١٩٥٨ كان عندهم ١٩٥٨ نسة

وارتفاع أرقامهم يثير انزعاج الآوريين الذين يرغبون فى السيطرة المنفردة على التصاديات شرق إفريقيا . وغير الهنود يوجد الجوان وهم هنود أصلهم من جوا البرتفالية في الهند .

وعدد الآوربيين في أوغندا هو ٣٤٤٨ نسة طبقاً لاحصاء ١٩٤٨ وهذا يوضع موقمهم العددي تجاه الأسيويين . _

⁽¹⁾ هذه المناطق المخصصة للافريقيين اسمها Native Beserves

⁽٢) هل سنفقد افريقيا _ مرجع سابق ص ١٨٨ ه:

وبالرغم من صدور قوانين تحديد الهجرة عام ١٩٤٨ في أرغندا وكينيا و تنجازةا وهى ننظم دخول المهاجرين الجدد وتفرض أنواع معينة من الحظر ضد الهجرة اعتبرها الآسيويون موجهة ضدهم بالذات . وسبب هذا أنه في عام ١٩٤٦ تعرضوا لنوع من الصديد القانوني للهجرة بواسطة اقتراح تقدمت به حكومة كينيا وأمام احتجاج الهند ثم سحب هذا القانون (۱) .

إن مشكلة الهنود ارتبطت بآثار المؤسسات التجارية والمالية واقتصاديات النقود إذ لم يستفدمنها سوى الآوريين وتركواكل مسائل التجزئة والمبادلات البسيطة وإقراض النقود والسهرة والدلالة للهنود .

وبييش الهنود حيث يتوطن الآوريون، ويتشرون على الساحل الشرق المواجه للهند ويعتبر بعضى الانجليز هذا نوع من المؤامرات الهندية لورائة الامبراطورية فى شرق إفريقيا ويعللون منطقتهم هذا دام ؟؟ بّان الكومنولث يضم ٦٠٠ مليون نسمة ومن كل ثلاثة أفراد من هذا التعداد نجد أحدهم هنديا. ومن مجموع هؤلاء الهنود يوجد لم مليون في إفريقيا.

ويرى أحد المؤلفين (٢) أن الهنود هم الواسطة بين البريطانيين والافريقيين كما كانوا بين العرب المسلمين والافريقيين ، ومنهم عدد كبير من الكتبة والموظفين والفنيين ، واحتكروا تجازة التجزئة واشتروا القطن وسيطروا على الخالج . وقد ساهم الهنود في توطيد أقدام الاستمار الاعجليزي في أوغدا كجود وموظفين ولما استقر الحكم البريطاني خدموا مصالحه واستفادوا منها .

ويلعب الانجليز الآن بالهنود ضد الافريقيين وماساتهم ترجع إلى أنهم طوال مدة إقامتهم فى أوغدا لم يأخذوا دوراً إيجالياً فى حياة أوغدا أو دوراً تقدمياً مع الحركة الوطنية . إنهم لم يشاركوا الافريقيين ثورتهم بالتأييد، واليوم ينضب عليم سادتهم .

وطبقاً لاحصاء ١٩٥٢ يمتلك الهنود - ٦٢٫٤٤٠ فداناً وطبقاً لاحصاء آخر عام ١٩٢٨ كانوا يسيطرون على - ٩ // من تجارة أوغندا .

⁽۱) أفريكان سيرني _ مرجع سابق _ ص ٢٠٧ ،

⁽٢) هل سنفقد أفريقيا _ مرجع سابق _ ص ١٧٨ .

⁽٣) مسألة أوغندا .. مرجع سابق - ص ٢٥٨ .

. وبعد الحرب العالمية كان ٦٠ / من تجارة القطن الاوغندى (صادرات وواردات) مع الهند وتعامل التجار الهنود في نصف هذه الكمية .

ومسألة حلج القطن مهمة جداً في أوغندا . إذ نجد بها ١٩٥ محلجاً نوزيعها كالآتي :

بمثلك الآوربيون ١٢ بمثلك الافريقيون ٥ بمثلك الهنود ١٧٨

وللهنود جالية قوية ذات مؤسسات اجتهاعية ونواد ثقافية ومدارس وجمعيات خبرية متعددة .

وآخر المشاكل التى تئير الرأى العام الأوغندى هى مشروع امحاد شرق إفزيقيا البريطانية الفيدرالي .

وقد ظهر هذا المشروع في بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى حين فكر بعض السياسيين والنواب والصحفيين البريطانيين في إقامة دومنيون في شرق إفريقيا على أن تشمل كينيا وتعجانيما وأوغندا ونياسلاند وثبال روديسيا وزنجبار . ولكن الحكومات الانجليزية في ذلك الوقت لم تؤيد مثل هذه الأفكار (17).

وفى عام ١٩٢١ عارض الأفريقيون هذه الفكرة خوفا من سيطرة الإقلبات الأورية ، وهذا دعا البرلمان الإنجليزى عام ١٩٢٤ الى ايفاد لجنة أودمزي جور لبحث خطوات تشيق السياسات في وسط وشرق أفريقيا . وقد أشارت اللجنة في تقريرها الى ضعف التأييد لمثل هذا الانجاد بين الافريقيين وظهور تيلوات عدائية لمولكنها أوصت بعقد اجتماعات دورية بين حكام هذه المناطق السبة السابقة لبحث المسائل المشتركة مثل السياسة الغامة والخلمات الفتية كالزراعة والتعلم والحاصلات ، وفعلا انعقد أول اجتماع لهؤلاء الحكام في نبروبي عام ١٩٢٦

وعاد البرلمان فأوفد لجنة هيلتون يرخج عام ١٩٣٥ لاعادة بحث هذا الموضوع فأوصت اللجنة فى تقريرها بانخاذ خطوات أكثر ايجابية مما سبق بحيث يؤدى هذا الى قيام وحدة ادارية شاملة فى شرق أفريقيا برئاسة حاكم عام واحد ، واقترحت اللجنة تعيين مندوب

⁽۱) أفريكان سيرفي _ مرجع سابق - ص ١٨٦ .

سلم فى المنطقة يتولى فى نطلق السلطة الممنوحة له كل المسائل المشتركة . وهمدو كتاب أيض بريطانى عام ١٩٢٩ قبوصيات الجمعة .

وفى عام ١٩٣١ حدث نوع من التطور اذ أوصت لجنة بريطانية مختصة بعقد اجتهاعات دورية بين حكام كينيا وأوغندا وتبجانيةا نقط وأنه يجوز استثناء أن ينهم الهم فى اجتهاعاتهم حكام روديسيا الثبالية ونياسالاند والمقيم البريطانى فى زنجبار ، وأن تذكون سكرنارية دائمة لحنمة وتفيذ هذه الأهداف .

وفى عام ١٩٣٥ رفضت الحكومة البريطانية انتراحات المستوطنيين الأورييين باقلمة المحاد فيدرالي بين كنيا وتجانيةا .

وظهرت آثار الحرب العالمية الثانية في زيادة تنظيم المسائل والعلاقات المشتركة مين متافلق شرق أفريقيا البريطانية ، وظهرت لجان وتنظيات فنية لحقمة أغراض وأهداف الحرب كتنظيم المسائل الاتصادية والتعوينية والآيدى العاملة . . . الح وما أن اتهت الحرب حتى كانت المحكومة البريطانية قد أخلت بالرأى القائل الينا معالية مثل هذه الارضاع والعلاقات العملية لا يتأتى الا يبحث موضوع الفيديرالية .

ولذا صدر عام ١٩٤٧ الكتاب الآيض البريطانى رقم ٢١٠ ويحموى على مقترحات بريطانية جديدة لتنظيم علاقات مناطق شرق أفريقيا البريطانية وبموجه تم عام ١٩٤٧ انشاء المجنة العليا لشرق أفريقيا من حكام أوغدها وكينيا وتنجانيقا واجتمعت الأولى مرة فى نهروبى عام ١٩٤٨

وتكونت أداة تشريعية لهذه اللجنة العليا باسم الجمعية المركزية لشرق أفريقيا 11 ومنتها أوبع سنوات (بمدام من ۱۹۶۸ ثم امتدت دورة افتقادها حتى ۱۹۵۵ بحكم القانون . وهذه الجمعية المركزية تكون من :

2.10

۱ رئيس

٧ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

٣ أعضاء معينون من بين الموظفين في الحكومات المشتركة .

١٢ عضوا معيتا من غير الموظفين .

Central Assembly (1)

واللحمة العلما تتلك سلطات التشريع بموافقة الجمعية المركزية في الشفون المشتركة بين المناطق . ولها الحق المناطق المناطق المناطق . ولها الحق المناطق المناطق في ادارة شنون السكك الحديدية والموافى والبريد والتلفز افات والجمارك ورسوم الانتاج وشئون الابحاث في الزراعة والغابات والصحة وصيد الاسماك ومقاومة أمراض النوم والماشية وذباب تسى تسى .

وتمتاز اللجنة العليا بمركز مالى دائم يبشل فى ابراداتها عام ١٩٥٣ التى بلغت ٨١٨٠-٢٦٢١ جنيه جامت من الجهات الآتية :

> كينيا 939,۸۲۹ أوغتدا ٥٠٠,۷٧٥ تبجانيقا ٢٧٢,١٥٥ الملكة المحدة 977, ٩٧٤

وبرى البريطانيون أن هذه الأوضاع انما هى الطريق لانشاء دومينون فى شرق أفريقيا يشبه ما انتهت اليه الاوضاع فى جنوب ووسط أفريقيا وهذا ما يخشاه الافريقيون عموما وخاصة الارغنديون .

وقد حدثت تفييرات فى تشكيل الجمعية المركزية إذ عين أول أفريق عام 1928 ثم عضو آخر عام ۱۹۶۷ ، وفى عام ۱۹۶۸ عين عضوان أفريقيان غير موظفين وسوف فهرض لهذه التغييرات حين فعرض دور الآحزاب والثورة الآفريقية فى أوغندا ضد اتحاد شرق أفريقيا فى الفصل القادم .

ثالثا — الحركة الوطنية والتنظيم السيامي (— المنظات السياسية :

تعددت وتنوعت أشكال هذه المنظات والتجمعات السياسية في أوغدا وتشمل لجلن المقتفين والمتعلمين لاسباب أو أهداف دينية أو اقتصادية أو سياسية وأيينا الحركات المجلسات السياسية السرية ma Fias وتشمل أيضا المؤتمرات أو التجمع الوطني الذي يهدف إلى الاستقلال وتحقيق الأماني الوطنية وأخيرا الاحواب بمناها الفني الدقيق .

ولاحظت أن كلمة حزب تطلق على كثير من هذه التنظيات بصرف النظر عن كونها فيا تأخذ شكل وموضوع الحزب أو لا تأخذ الشكل والموضوع

والمواطنون في أوغدا قد تقلوا كلمة حوب والدور السياسي الذي يقوم به في الحياة السياسية من أوروبا والثقافة السياسية الحديثة وحاولوا تطبيق ذلك في حياتهم السياسية الحاصة، ولهذا فيجب علينا أن تقدم دراسة للمراحل التاريخية التي مرت بها المنظمات أو هذه الاحواب .

وعموما تنقسم هذه المراحل الى أربع هى :

المرحلة التاريخية الاولى ثم مرحلة منظات الشباب ثم المؤتمر وأخيرا الحزب .

١ — المرحلة الأولى هى ما تسمى باللغة الانجليزية Pre historio type ، ومثل هذه وتشمل كل تجمع لعدد ما من المواطنيين الآفريقيين حول رجل ذى تأثير ، ومثل هذه الصحيحات ذات صفات مستركة أولها أن الزعاء أو القادة كانوا من المقتفين المهنين وغالبا ماكانوا من المحامين والملة فى هذا أن الحامين تعلموا التعبير عن أنضهم فى افه فحمة بليفة وتعلموا أن يعالموا المشاكل القانونية المستدة وأن يجدوا لها حلا يتنق مع العدالة والقانون ومثل هذه المشاكل ما ظهر فى حياة الاوغنديين أولا كتشكلة الارض وتضايا الحريات ، وهؤلاء المحامون فوو استقلال اقتصادى ظاهر ووقت فراغ يتبح لهم ممارسة شئون السياسة والحكم . وظهرت هذه التجمعات فى المدن وبالذات فى العاصمة وهى بحرد أندية لمؤلاء المنقين ورجال الأعمال وأفراد الطبقات المتوسطة الجديدة .

٧ - وفي سنوات الثلاثينات ظهرت منظات وروابط الشباب وهي تحل المرحلة الثانية من مراحل المنظات السياسية ، وهؤلاء الشباب نشطوا بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور وضيق أفق النوظف الحكومي مع ازدياد عدد المتعلمين وازدياد انتشار الشافة السياسية عنا قبل وهذه المرحلة الثانية أعلى من سابقتها في التطور سواء من ناحية الشظيم أم من تاحية الشامة وان اتنقت معها في ميدان النشاط الا وهو المدن.

لقد اتسمت القاعدة السياسية لهذه المنظمات وازداد نشاطها وتوالى ازدياد عدد المواليد وطالبت هذه المنظهات والروابط بالحمكم الذاتى لآنه من وجهة نظرها الوسيلة لادخالهم

 ⁽١) القومية في السنعمرات الأفريقية ـ مرجع سابق ـ ص ١٣٩ / ١٤٤
 وقد اعتمادنا على وجهة نظره في هذا التقسيم .

في سلك الجهاز الحكومي وإحلالهم بعلا من الاجانب الذين يشفلون الوظائف الحكومية. ويسب هذه المرحلة تتص القاعدة الشعبية أي تأييد أفراد الشعب العادي على فطاق واسع. كما أن هذه المنظمات أظهرت تبادات جديدة من المتنفين ولكن في نفس الوقت ظلت كما يتما تجمع بين الزعامات التقليدية القديمة والزعامات الجديدة.

٣- ظهر العلور الحطير فى الحركات السياسية تتبحة للحرب العالمية الثانية وانشار مباديم الديموقراطية وصراعها ضد الفاشية والنازية وما ارتبط بهذا من دعايات وبيانات ويسمريجات تؤكد الحريات والحقوق و آمال الشعوب وما تركه كل من ضريح الاطلعلى ومياقي الأمم المتحدة من آثار . وظهرت أيضا الآثار الاجتاعية الناجمة عن الصعوبات الاتصادية مند الحرب وزيادة الاتصال ومد طرق المواصلات وتشفيل عدد كبير من المواطين فى الورتيا أو في ميادين التتال .

هذا كله أنتج آثارا بهنا مناظهور أنواع جديدة من المنظات السياسية أطلقت على نفسها أحيانا كثيرة اسم الحوب وان كانت هذه المنظات أقرب إلى المؤتمر Oongress أو التجمع الوطن Party .

والتفرقة بين المؤتمر والحزب هي :

- المؤتمر تثل الشعب والارادة الثعبية ويدعو لسيادة الأمة تطبيقا لمبادئ جان جاك روسو ومدرسته .
- (ب) يخل المؤتمر حلقة تنظيمة غير محكمة الربط بالرغم من أن له لجعة مركزية عليا وفروع وشعب خارج العاصة .
- (ج) سياسة المؤتمر تجاه الاستمار تسم بطابع العداء فهو يستخدم الضغط الشعبى
 والمقاطعة الوطنية والاضراب العام والمصيان المدنى والمظاهرات وحملات
 الصحافة العنيفة وتعبثة الشعور العام ضد الاستمار.
- (د) أما الحزب فالفروض أنه يمثل عناصر معينة من الشعب ولكنه يعترف في ضمى الوقت بوجود أحزاب أخرى أو تجمعات غيره وهو يصارع مع غيره فى المراك السامى لكى يصل إلى وضع دستورى يخوله السيطرة على جهاز الحكومة ورمم سياستها وتفيد مبادئه المهينة مستعيناً بأدوانه وأضاره وأغليته البرلمائية .

والحزب حلقة تظييبة محكمة الرجل له عضوية وتنظيم هرى ، وزعامة عليا له برايج طويلة الآمد وأحيانا برايج مؤقنة لمراحل محمدة .

وبالرغم من كل هذا فالفرقة بين المؤتمر والحزب غير واضحة في مواقف ومراحل تاريخة عديدة .

ولا يلزم جليعة الحال أن يطلق على المنظمة السياسية كلمة مؤبمر وإنما أحيانا خجد أسماه أخرى تدل على معنى الشمول والصومية (11 وأن هذه المنظمة السياسية تمثل الارادة العامة وأن لها الحق الطبيعى في تحدى السلطة والادارة الاجنبية حول برنامج ذي أهداف وطنية ولما كان المؤبم يمثل كل الناس نجده يقيم علاقات سياسية مع مختلف الطبقات والرعامات والمئات، الافكار.

وقد لوحظ في بدء التصف التاتى من القرن المشرين تحول المؤتمرات إلى أحزاب كما حدث في غرب أفريقيا والسودان. وإن بقيت الحياة السياسية في أوغندا تحمل طابع المؤتمرات وسبب هذا أن الافريقيين هناك لم يستموا بعد بمزيد من الحريات السياسية وحرية التنظيم وحق الافتراع العام.

إن ظهور المنظات السياسية يعنى أن ولام أجديداً قد أخذ في النمو والنشوء على حساب الولامات القديمة ، وأن مثل هذا الولام الجديد ظاهرة اجتهاعية طيمية تولد صغيرة بسيطة هزيلة تختلط أولا بالولام القديم ثم تفصل عنه حينا تقوى ويعقد تركيبا ، وأحياناً يأكلها الولام القديم وأحياناً كثيرة تزمه وتنبت مركزها على حسابه .

وهذا الولاء يستازم ايديولوجية تناسب البيئة السياسية وما تطورت إليه الأمور من علاقات وسياسات ، والايديولوجية التي تحت مع هذا الولاء هي تراث تاريخي من تقافة أوروبا وعلمها وفتها وأدياتها مع تراث هذا المجتمع الاوغتدى وصلاته الاسلامية، كل هذا إذا أضفنا الها الافكار الحديثة الحاصة بالاستقلال والتحرر والعمالة الاجتماعية ومصالح الطبقات الاجتماعية الجديدة ، هكذا تدكون الايديولوجية السياسية المنطات .

National Council, Convention, Bassemblement, مثل (۱) اهده الإسماء مثل (۲) Congress.

وكما سبق أن لشرت كانت مسألة الارض هي الميدان الاول لتكوين التنظيم السياسي . ومعارضة تغيير أي وضع تغليدي بخصوص الارض هو الذي أظهر حركة المباتاكا (٤٠٠ .

والباتاكا أصلا في لغة الباجاندا هم رؤساء العشائر الذين عاشوا في بوجندا ثبل ثيام البيت المالك الحانى ، وكانت مقاركل عشيرة تقام في قطعة أرض محاصة ومن ثم تعتبر إقامة المقار دليلا على أن هذه الارض تمثلكها عشيرة معينة . وكانت هذه الملكية جماعية ويعمير المرؤساء شفون الارض ويوزعون محصولها .

وفى عام ١٩٢١ تكون انحاد الباتاكا للدفاع عن حق العشائر فى تملك الارض ولمستعملوا لَمُولِا للطرق القانونية مثل الشكوى للمحاكم والتظامات القانونية للمحاكم ولوزارة المستعمرات المرطانية .

وأثارت المشكلة من جديد نتائج الحرب العالمية الآولى الاتصادية وإدخال المخاصيل الجديدة، ولم الموسل المجديدة والمذا تكونت جمية زارعى قطن أوغندا لشرح مطالب زارعى القطن الاوغنديين وحث الحكومة على إجابة هذه المطالب.

وهكذا ظهرت الجمعيات التعاونية وتدخلت بعد ذلك في عمليات تسويق القطن وانتشرت هذه الجمعيات واندمجت في اتحاد تعاونيات متجبى قطن لموغند ا ـ

وفى الثلاثينيات ظهرت جمعية بوجدا الفتاة وتشمل المتعلمين من أجاء الرؤساء والزهماءوذوى المراكز الاجماعية وهؤلاء يحاولون المحافظة على أوضاعهم الاجماعية وفى نفس الوقت مهدفون إلى التغلب على الاختلافات القبلية وحل مشاكل الأرض.

وعقب إصدار قوانين الارض بعد الحرب العالمية التانية تحولت جمعية انحاد الباتاكا إلى حزب الباتاكا وأصبح رئيس الحزب هو جامستى ميتى وهو أحد الرؤساء السابقين ولمكن أقرى شخصيات هذا الحزب هو مولومها ، وأعلنوا عن أهدافهم التى تغلخص في إصلاح نظام الرؤساء وحل مشكلة الاراضى وتوسيع نطاق عملية الانتخاب للبرلمان في يوجدا .

 ⁽۱) تكوين أوغندا الحديثة - مرجع سابق - ص ۱٤٠
 مسالة اوغندا - مرجع سابق - ص ۲۳۶

وبدأت عملية محول حزب الباتاكا ليصبح شيئاً قوميًا وهذا يعبرعنه هذه الفقرة « إن الباتاكا ولدث لتنثل زعاء العائلات والمجمع التقليدي ولكنها اليوم تمثل أي شخص يحب وطنه ويطلب استقلاله وتحرره » .

وتكون في هذا الوقت اتحاد فلاحى أوغندا للمطالبة بأثمان مرتفعة لمحاصيل الافريقيين خاصة القطن والبن والدعوة إلى إقامة محالج يمتلكها الافريقيون وذلك لتمحليم احتكلو الهمود لصناعة حلمج القطن.

وفى خلال هذه الفترة أيضاً تكون حرب العمال الافريقى وعصبة مواطنى أوغندا.وهما يعملان ضد مبدأ التفرقة الاقصادية واحتكار أنواع من النشاط الاقتصادى لصالح الأوريين والاسويين وتقدم حرب العمال بطالبه فى يناير 1989 وهى :

- ١ تطوير وتقدم المؤسسات الصناعية .
- ٢ الاعتباد على أعضاء الحزب في حراسة المناطق الريغية والقرى .
- ٣ حصر عدد الأجراء الذين في البطالة وتشفيلهم في المؤسسات .
 - ٤ البدء في تأميم الصناعات على النحر الآتي :
 - (١) الورش والمعامل.
 - (ب) الزارع الكبيرة.
 - (ج) صناعة الغزل والنسج .
 - (د) أراضي الحدائق والمروج.
 - و اخضاع الإستيراد إلى أوغندا لنظام التراخيص.
- ٦- تجميع الواردات في خزن كبير ثم توزيعها على تجار التجزئة بواسطة الحكومة مع تسييل عملية إقراض تجار التجزئة .
 - ٧ وضع حد أدنى الاجور في المزارع والحلات والمصانع.
- ٨ -- تكوين رصيد حكوى يسى و الاحتياطى الوطني ، ويجمع من التيرعات والاشتراكات ويرصد لتعليم الشعب وإثناء المدارس .

وتصف هذه الفترة اليزابيث هكسل بتولها *** : ,

[إن المثنفين يطلبون حكومة ديموقراطية ، وإن تشيع الأفكار والنظم الديموقراطية الصبح أساس الملاقات الاجتماعية ، إن الجماعات السياسية ذات شعور أكيد ضد الاهارة المحلية وضد رئيس الوزراء وربما ضد الكاباكا نفسه . . . وهذا على الرغم من خطورة إظهار مثل هذه الآراء] .

وتنكون أيضًا أنحاد أوغدا الافريق ورئيسه موسازى وأعلن عن أهداقه التي تطخص في تنمية مصالح المواطنين الافريقية ومحاربة العناصر الاجنبية في الصناعة مع توسيع وإتمسام فكرة الديموتراطية وإيقاف تانون الأراض وتصنيع زراعي القطن والين وإنشاء بثك زراعي وتعاوف وتشجيع الجمعيات التعاونية ورعاية الحكومة لها.

وفى عام ١٩٤٩ عاد الـكاباكا من كامبردج فقوبل بمظاهرات شعبية ضخمة وقدم له حزب الباتاكا واتحاد أوغندا الافريقي وباق المنظات مذكرة عنوانها الآتى :

يعيش الكاباكا . . نحن فطلب الحرية .

وتحتوى المذكرة على النقط الآتية :

إقامة حكومة ديموتراطية وأن ينتخب الاهالى الرؤساء وأعضاء اللوكنكو .

٢ - إقالة الحكومة الحالية.

٣ - حتى الافريقيين في حلج أقطانهم بحرية تامة .

٤ — حق الافريقيين في الانجار مع خارج أوغدا مباشرة بدون وسيط..

وعقب ثورة 1929 حرّمت الحكوّمة نشاط حزب الباتاكا واتحاد أوغندا الانويق واتحاد فلاحى أوغندا . ولذلك تكون حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى في أبريل 1907 برئاسة موسازى ليملاً الفراغ السيامى فى الحركة التحريرية .

والمؤتمر حسب نانونه الاسلسي منظمة ترغب فى رض عقبات الحماية السياسية والاقصادية والتقانية لتصبح أوغندا دولة متنتمة بالحكم الذانى ومن ثم الاستقلال . ويهدف المؤتمر إلى لم شتات القبائل فى وحدة وطنية ، كما أنه ينادى بسيطرة الافريةبين على الاقتصاد الارغندى ، وأن على الدولة الحامية إقرار مبدأ الحكم الذانى .

 ⁽۱) الادارة المحلية في افريقيا البريطانية ... اورد هايلي ... ص ۲۸۸ جزء أولًا

ومن الأهداف أيمناً مبدأ التعليم العام والمساواة في الحقوق والواجيات وفي الامتيازات والمسئوليات . وأعلن المؤتمر بقوة أن أوغدا حولة افريقية ومتفال إفريقية إلى الأبد .

وبموجب التانون أيمناً عضوية المؤتمر منتوحة لكل الاجاس، وعلى الرغم من ذلك لم يضم التانون أيمناً عضوية المؤتمر منتوحة لكل الاجاندا، وفي نهاية عام ١٩٥٣ كان حزب المؤتمر في تحكون شعب وفروع له في مختلف نواحي أوغدنا. وألهب نشاط حرب المؤتمر وأعضائه ما تم بشأن السودان عام ١٩٥٣ و بلا المرحلة الاخيرة في طريقه إلى الاستقلال. ولذا طالب المؤتمر بميداً الافتراع العام والحكم الذاتي حالا.

وخلال أزمة الكاباكا ظهر حزب جمعية أوغدا المتحدة وتشط هذا الحزب ضد حرب المؤتمر وكان يمثل وجهة فظر الادارة الحكومية البريطانية وأيضاً ظهر خلال الأزمة ويعدها حزب جديد هو الحزب التقدى بزعامة موليرا ، وهو حركة وطنية سياسية تحاول أن تفصل عن دائرة المؤتمرات إلى فطاق الاحزاب .

ع ... مركز بوجندا الخاص:

لاحظنا في الدراسة السابقة أن برجندا تحتل مركزاً ممتازاً في أوغندا وهوامل تكوين هذا المركز الممتاز من وجهة النظر البريطانية هي الآني :

- ١ -- بوجندا ذات دور تاريخي سابق على وصول البريطانين.
 - ٢ اعتناق عدد كبير من شعب الباجاندا للديانة المسيحية .
- ٣ الشعب على مستوى اجتهاع وفكرى متقدم بالنسبة لباق أجزاء المحمية ، وهذا أهل أفراد كثيرون منه لاحتلال مراكز إدارية ووظيفية فى المديريات الثلاث الاحرى .
 - ٤ -- ظهور زعاء ووزراء اطمأنت لهم السياسة البريطانية وتعاونت معهم .

ويجانب هذه العوامل نجد من وجهة نظرنا الحاصة أن بوجندا احتلت مركزاً ممتازاً في تلريخ المركة الوطنية ونشوء النظات السياسية للإسباب الآتية :

- ١ آثاً, كلية ما كريرى ومنارس الارساليات التبشرية والبعوث للوفنة إلى أورو با.
 - ٢ ثراء بوجدا الاتصادى النسي تجاه باقى المديريات في الحية .
 - ٣ التقدم الفكري أظهر النشاط السياسي والفقابي والتعاوني بوضوح في المحبية .

٣ ـــ الثقدم الفكرى أظهر النشاط السياسي والنقابي والتعاوني بوضوح في المحمية .

٤ ــ محاولة الكاباكا والرؤساء المحافظة على سلطتم وحكومتم مضافا اليه آمالهم فى أن يصبحوا حكام أوغدا حينها تصل إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال فى فطاق الكدمداث.

مد شعب الباجاندا أرقى في التطور الاجتهاعي من غيره من باقي الشعوب والتجمعات
 التبلية فهو مهتم بابراز تقاليده ونشر تاريخه ولفته والاستفادة من آثار الاحتكاك بالمجتمع
 الأوروب .

ولا يمكن أن تتجاهل وجود اللوكيكو فى بوجندا وهو نوع من البرلمان الاقليمى الحاص بشعب الباجاندا وهذا اللوكسيكو نشأ عن تناليدة قديمة وفى نفس الوقت ختم للتطور تحت ضفط و نشوء العوامل الجديدة فى حياة الشعب بما جعله جزءا مستمرا من حياته لا مجود أثر من آثار البيمات القديمة أو التاريخ الميت . وهذا ما جعله جزءا من المعركة السياسية التى خاضها الإحزاب والمنظات والتشكيلات السياسية التى أشرنا البا من قبل .

وقد تكون اللوكيكو بعد اعلان الحماية على النحو الآتي :

 (١) وزراء الكاباكا الثلاثة أعضاء تحكم مناصبم وهم رئيس الوزراء ووزير العلل ووزير الخزانة .

(ب) زعاء المراكز وعددهم ٢٦ مركزا أعضاء بحكم مناصبهم .

(ج) يسين الكاباكا من كل مركز ثلاثة أشخاص من الإعيان أو الكبار أي
 ٧٨ عضوا .

(د) للكاباكا الحق في تعيين ست أشخاص من كل المملكة برى ضرورة وجودهم
 في المجلس.

ومهمة هذا المجلس هي مناقشة أمور الملكنة ولهم حق التصويت على قراراتهم التي هي في نفس البوقت غير ملزمة للكتاباكا . وسنرى كيف تعرض هذا التشكيل للتغيير محلال أزمات بوجندا وثورتها .

أزمة و ١٩٤٠ :

تلل الاضطرابات التي حدثت عام ١٩٤٥ على التقلقل الاجتماعي في أرغندا كليجة

لإحداث الحرب وعوامل كثيرة مختونة فى نفس الشعب بمنطق طبقاته . وأحد هذه الهوامل هو زواج الملكة الآم ناماسول (والدة الملك موتيسا الثاني الحالى) من شنص عادى بعد وفاة زوجها الملك . وتفضى التقاليد هناك بعدم زواج أرملة الملك نهائيا ، وهذا أثار التنمر ضد الهيئة الحاكمة عنوما خاصة بعد أن صرح أسقف أوغندا بأنه تلتى أوامر من حكومة المحينة بعدم الامتناع عن عقد الزواج (1) .

وثانى هذه العوامل شكوى الفلاحين وصغار الملاك والعهال والمثقفين من عدم تميلهم فى اللوكيكو ولهذا فصالحهم دائما مهدرة ، وطالبوا جعديل تشكيل البرلمان ، وصبوا هجومهم على وزير المالية كرلوبيا وسياساته الانتصادية فى المملكة .

وعقب زواج الملكة الأم عام ١٩٤١ استقال رئيس الوزراء ناسيروا وتولى رئاسة الوزارة وامالا ، واستمرت مطالبة الشعب إقالة وزير المالية ، وظهرت في هذه الفترة شكوى الباتاكا وهيجان الشعب حيما طلبت حكومة المحيية من اللوكيكو الموافقة على تعديل اتفاقية ١٩٠٠ حتى يصبح في الامكان نقل ملكية الأراضى لفير الافريقيين وفجأة غير الاسواق كتاب ثورى هام اسمه « بوجنها الوطن الآم » (Buganda Myake) وفيه هجوم شديد على الاستعار البريطاني ودعوه إلى الثورة لأن الوطن يتعرض للنهب والسرقة وأن النوطن الاوروبي على الأبواب وسوف يقعل في أوغندا مثلها فعل من قبل في كينيا والتحادي وسط وجنوب إفريقيا .

وق ١٥ يناير ١٩٤٥ بدأت الازمة باضراب العمال في العاصمة يطلبون زيادة الاجور وتخفيض الاسعار وانتشر الاضراب وعجز رجال البوليس عن تحطيم الاحزاب أو إيقافه تما اضطر وزير المالية إلى الاستقالة وموافقة البرلمان على زيادة تثيل الطبقات الشعبية على أن يتم انتخاب الاعضاء الجلد على درجتين ويبلغ علد هؤلاء الاعضاء ٣١ عضواً.

وفى 10 فبراير هاجم رئيس الوزراء سياسة حكومة المحيية الحاصة جمديل الاتفاقية فى نفس الوقت الذي يعلم فيه أن الكاباكا يوافق على هذا الطلب وهذا اضطره إلى الاستقالة (٢٠ من منصبه وعاد لتولى المنصب فاسيروا الذي أجرى تعديلات مهمة فى مناصب الرؤساء والزعام والذي وافق على القانون الحاص بالتعديل ومن ثم أجازه الجلس .

⁽¹⁾ مسألة أوغندا _ مرجع سابق _ ص

 ⁽٢) مسألة أوغندا - مرجع سابق ص ٢٧٤ - اتهمت الحكومة وأمالا بالجنون وهكذا أرغم على الاستقالة .

وما أن تم هذا حتى قام أحد الأوغنديين باغتيال رئيس الوزراء فقامت الحكومة فورا بالقبض على وامالا والآمير سونا وآخرين ونفتهم من أوغندا بدون محاكة حيث مانا في المنفى .

نورة ١٩٤٩ :

هذه الثورة تمثل تجمع الأسياب غير المياشرة طوال المدة الساقة ثم انفجارها لأسباب ساقة ومباشرة (10 ، أما أسباب النوع الأول فهي :

 استقالة وامالا عام ١٩٤٥ بسب مهاجمته قانون الاراضى السابق الاشارة اليه كما أن وامالا هاجم الاسقف ستبوارت رئيس الكنيسة الاوغندية حينها رغب في تقل الكنيسة لتتبع جمعية كنائس شرق أفريقيا .

بعد قتل ناسيروا تم القبض على وامالا والامير سونا ونفيا دون محماكمة وماثا
 في المنفى وما تردد من شائعات حول موتهما العمد .

اصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأييض رقم ٢١٠ الخاص باتحاد شرق أفريقيا البريطانية الفيديرالى والصادر عام ١٩٤٧ ومخاوف الشعب من هذا الاتحاد وكراهيتهم له .

٤ - نشوء حزب الباتاكا وما قام به من جميع سيامى وارساله مندوبا بمثله في بريطانيا لعرض مطالب الشعب وهي الغاء الكتاب الآييض رقم ٢١٠ والمحاكمة العادلة للمنفين في بلادهم والغاء قانون الآراضي ١٩٤٥ وان تنبع أوغندا وزارة الحارجية بدلا من وزارة المستعمرات إذهى محمية .

 اذاعة الباتاكا عام ١٩٤٨ للاتفاق السرى الذي تم عام ١٩٤٤ و بموجبه تنازل أسقف كنيسة أوغدلا عن حقوق التعدين والتقيب في أراض الكنيسه للحكومة الانجابزية .
 وثار الاهالي وطالبوا باستقالة الاسقف وحفظ حقوق الاوغنديين في أراضهم .

٣ ــ قرار البرلمان حل حزب الباتاكا وغيره من المنظات السياسية عام ١٩٤٨ ،

⁽۱) مسألة أوغندا ... مرجع سابق ... ص ۲۷۵ / ۲۸۱ .

أما أسباب النوع الثاني فهي :

١ --- موقف الكاباكا المتردد غير الحازم نجاه مطالب الباتاكا بشان انتخاب الشعب
 الرؤساء بدلا من تصينهم واقالة المتهمين منهم واعادة المنفين

٢ — مطالب المزارعين الآفريقيين ببيع محاصيلهم مباشرة للتجار بدلا من يهها للحكومة بأسعار تحدها هي، وعبر عن هذه المطالب اتحادات الفلاحين والجمعيات التعاوثية إذ جمعوا أموالا لاقامة محلج قطن خاص بالافريقيين وتعاقدوا مباشرة مع تجار القطن ليبعه وتصديره ، ولكن الحكومة رضت هذا فلما تظلموا للكاباكا لم يفعل شيئا وعاقبت حكومة المحيومة منه عليه للبحار مباشرة .

" س أفقاد البرلمان عام ١٩٤٩ والرغم من مطالبة الباتاكا علم عقده إلا بعد زيادة عدد أعضائه المنتخين وأن يكون انتخابهم على درجة واحدة ، وتظاهروا مراراً للكاباكا ، وأخيراً أنفروه بأنهم سينعون افعقاد البرالمان ما لم تجب مطالبم ، وعلى هذا تم اعتقال كيجونجو وحكم عليه بالسجن مدة سئتين .

3 — عيم الشعب في كبالا أمام قصر الكاباكا ومقر اللوكيكو . وجاحت السيدات والاطفال والعائلات وأقاموا في الشوارع بطعامهم وفراشهم وأعلنوا عدم انسحابهم من الشوارع إلا بإجابة مطالبهم . وأطلق البوليس عليم الرصاص وسقط الكثيرون تعلى وتفرق المنظاهرون في الشوارع وفي المنازل حتى انتشر السلب والنهب واشتعلت الحرائق وتعطلت المواصلات وعم الظلام المدينة تتيجة لقطع أسلاك الكهرباء وأنابيب المياه .

وعاشت بوجندا كلها فى رعب إذ انتشر الاضطراب والثورة والحرائق إلى كل المدن واشتعلت النبران فى المزارع وأعلنت حالة الطوارىء واستقدمت الحكومة قوات البوليس والجيش من كينيا لقم الفورة .

وبدأت سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات وثم الحكم على كثيرين بالسجن .

أزمة الكاباكا ١٩٥٣ :

على الرغم من اتهاء التورة فان آثارها وعوالمها ظلت دفينة كامنة فى بوجعدا ، وبدأ الكاباكا يقابل التورة فى متصف الطريق ومنذ أرائل ١٩٥٣ وهو بوافق على تمديل تشكيل البرلمان وزيادة عدد المتخين حتى أصبح عدد الرؤساء فيه أكلية ، وزاد عدد الوزراء إلى ست وكان الكاباكا يعرف رأى اللوكيكو باستمرار قبل أن يمين وزراه . وزادت ملطات حكومة بوجندا فى شتون التعليم والزراعة . وفى نفس الفترة كانت بوجدًا جزءً من عمية أوغدًا التى تقدم نحو الحكم الذاتى كرحدة واحدة وظهر هذا فى تغييرات متنالية فى تشكيل المجلس التشريعي والتنفيفى ء

ونى يوليو ١٩٥٣ صرح وزير المستمعرات البريطانى بأن حكومة صاحبة الجلالة تؤيد مبدأ اتحاد شرق إفريقيا البريطانية وتعمل من أجل إتمامه وتنخذ ترتبيات معينة لذلك .

واستفسر رئيس وذراء بوجندا من حاكم المحبية سير اندر كوهين عن التصريح واستفسر ويداء وأصبح بهدد ونية المحكومة لآن التصريح أثار قلقا واسعا وأوجد ظاهرة عدم الثقة وأصبح بهدد العلاقات الطبية بين بريطانيا وشعب الباجاندا . وعلى الرغم من أن الحاكم طبانه بأن الحطية لا تسنى تغييرا في السياسة البريطانية في الحال وأن هذا التغيير مشروط برغبة الرأى العام الاتحريق .

ولكن الرأى العام كان قد أعلن تنده الصريح وبدأت الآحواب تعارض وأهمها حوب المؤتمر الوطني اد دعا إلى اجتماع كبير أدان فيه هذا القرار وأعلن معارضته له وبدعا إلى انسحاب أوغندا من الجمعية المركزية الحاصة بالمناطق الثلاث ولجئة المندوب السامى، وقدم ملتساً برأى الشعب للكاباكا ورئيس وزراته واللوكيكو يطلب فيه فسل مستقبل بوجندا عن محمية أوغندا وأن تصبح شئون بوجندا من إخصاص وزارة الحارجية البريطانية وألا تخضع بوجندا لنشاط الجلس التشريعي للمحية كلها.

وآيد الكاباكا ووزراؤه والمجلس رأى الشعب والاحزاب وأعلنوها صريحة وقلمت مفاوضات بين الكاباكا والحاكم اتبت بنزاع بينها استندفيه كل منها إلى إتفاقية ١٩٥٠ وأخيراً قام الحاكم بإعلان خلع الكاباكا ووضعه في طائرة إلى خارج أوغنلا في ٣٠ نوفجر ١٩٥٣ (١).

وثار الرأى العام كله في بوجندا وازدادت ثورتم حينها أصدرت الحكومة البرطانية ياناً يعلن أن الكاباكا حاكم إقطاعي أو توفراطي النزعة وأنه فقد روح التعاون مع بريطانيا طبقاً لص الاتفاقية ودعا البيان الشعب إلى الهدوء . وأصدر الجملس بياناً يغي فيه اتهام بريطانيا للكاباكا بعلم التعاون وطالب برجوعه حيث أن تصرفه كان منسجها مع وأى الشعب والبرلمان .

⁽¹⁾ تكوين أوغندا الحديثة ــ مرجع سابق ــ ص ٢٦٥ / ٢٧٥ . هل سنفقد أفريقيا ــ مرجع سابق ــ ص ٩٥ .

وثار حوب المؤتمر وطالب بعودة الكاباكا وأرسل مندويه إلى إمجاتر العرض قضية المكاناكا على البرلمان الانجليزي ودعا إلى بدء عصيان مدنى ومقاطعة تجارية ضد الانجليز ودعت رابطة نساء برجندا إلى يومى حداد وبكاء وحزن واستجاب لهن كل الشعب والعائلات ، وحاول الانجليز بهدئة الموقف فشلوا فأعلنوا حالة الطوادىء وأصدوا قوانين ضد الصحافة والتبجير والتجد في غاية القسوة . وما أن جاء عام ١٩٥٤ حتى كانت جميع العلاقات المتبادلة بين برطانيا وبوجندا قد انهارت نهائياً وحاولت بريطانيا إقامة ملك جديد فرفض الشعب والمجلس نهائياً .

وأخيرا بعد صراع سيامى في داخل البرلمان الانجليزي قبلت الوزارة البريطانية ارسال خير بريطاني عايد بالنسبة النزاع ليتشاور مع المجلس في بوجندا وحكومة المحمية حول الإصلاحات النمستورية لحل الموقف. واختارت الحكومة البريطانية السيركيت هانكوك أستاذ علاقات اللكومنوك في جامعة لندن . وواقت على أن يختار اللوكيكو لجنة من ثلاثة أثواد لمقابلة الحبير وعرض وجهة نظر بوجندا واختار المجلس اللبحنة من دكتور رالف بائش ودكتور كالبيالا وهو أوغندي يقيم في الولايات المتحدة وثالثا من بوجندا ذاتها . ولكن الحمام رضن اعتباد هذه المجلة بحجة أن الأولين لا يمثلان شعب الباجندا .

وأخيرا تألفت اللجنة وتم الاتفاق على مقترحات معيين عرضها الحبير على الحكومة وأخيرا تقررت عودة الكاباكا بشروط تضمنها الاتفاقية التي أشرنا الها من قبل وهي اتفاقية 1900 ونص الاتفاقية على أن يكون قبول اللوكيكو لهما جملة أو يرفضها جملة فماذا فيلها أصبح من حقه تعيين كاباكا جديد أو عودة مو تعسا الثاني .

ووافق اللوكيكو على الاتفاقية بأغلبية ٧٧ عضوا من جملة الاعضاء الحاضرين وعددهم ٨٥ عضوا . وفس قرار الموافقة على أن أوغدا دولة أفريقية .

وبهذه المناسة نذكر أنه لما تقررت عودة الكاباكا على أساس اتفاقية ١٩٥٥ عارضها حرب المؤتمر الوطني وطالب بالحكم الذاتي حالا .

٣ - مستقبل أوغندا:

أنْ ما سبق عرضه من الدراسات يؤكدا المقاتق الآتية :

 ان أوغندا ضلا على طريق الحرية وأنها ستصل يوما أعضد قريباً إلى نهاية هذا الطريق. ٢ -- هذه النهاية ستكون الاستقلال في نطاق الكومنوك.

٣ -- ان استسلام لبريطانيا لهذه النهاية لن يكون سهلا وسبب هذا أن مصالحها
 الاقصادية المستثمرة في أوغدا كبيرة جدا وتعمل في مشروعات القوى المائية والكهربائية
 وفي المزارع وفي المحصولات والمواد الأولية

 ان فى يد بريطانيا سلاحا مهما ضد الحركة الوطنية وهو طبيعة انتسام المحمية إداريا الى أربع مديريات ولهذا فتحن نرى نحو الحركة الوطنية كبيرا ومتسما فى بوجدا ويقل نسيا فى المديريات الآخرى وأحيانا يتعدم فى بعض المناطق التبلية المتاخرة .

٥ -- ستظل بريطانيا متسكة بمشروعها الخاص باتحاد شرق أفريقيا البريطانية كما أنها تعلى إثارة جنوب السودان ومشاكله بفيه ضعه إلى أوغندا لسبب بسيط هو خلق متاعب ومشاكل جديدة للحركة الوطنية الاوغندية تصديا بالتأخر والتصدع كما تعطل قرة السودان ودوره التحررى في شعوب وادى النيل وفي القبائل المسلمة في المناطق الجماورة له .

 ان شكل حكومة أوغدا المستقلة لن يكون سهلا لأن هناك الكاباكا وماوك آخرين لا برضون بالتبعية له بل يقفون موقف المساواة وينطبق هذا على الحكومات والرؤساء والزعاء .

مشكلة الهنود تعقد ما لم يقف هؤلاء نهائياً مع الحركة الوطنية الافريقية ضد
 الاستعار وأشك كثيراً في هذا خاصة لموف طائفة الحرجة أنباع أغا خان.

٨ -- استقلال أوغدا بأى شكل سيفعل فعل الديناميت فى كينيا و تنجانيقا والافريتيين
 المضطهدين في اتحاد وسط إفريقيا . غير أن تأثيره فى الكونفو سيلمس بعد زمن طويل
 قطراً لظروف الكونفو الخاصة .

المراجع العربية

- إ _ إبراهيم وژقاته (دكتور) الجغرافيا البشرية لحوض النيل _ القاهرة
 ١٩٥١
- ٢ __ الشاطر بصيلى عبد الجليل: مصالم تاريخ سودان وادى النيل __
 القاهرة ١٩٥٥
- حسن ابراهیم حسن (دکتور) : انتشار الاسلام والمروبة فیما یلی
 الصحراء الکبری ــ القاهرة ۱۹۵۷
- ب حسن چلال العروس وآخرين (ترجمة): في داخل أفريقيا القاهرة
 ۱۹۵۷
- ه ... حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ...
 القاهرة ١٩٣٨
- ب عبد الفنى الجهس وحسنى عيد: أفريقيا للافريقيين ـ القاهرة (تاريخ غير معروف).
 - ٧ _ عبد الفنى خلف الله: مستقبل أفريقيا السياسي _ القاهرة ١٩٥٧
 - ٨ = عبد القادر حمزة (ترجمة): صحوة أفريقيا = القاهرة ١٩٥٦
- ٩ عبد اللك عوده (دكتور) : (١) استقلال غانة في نطاق الكومنوك
 القاهرة ١٩٥٧ ، (ب) الحركة الوطنية في نيجيريا ــ القاهرة ١٩٥٧
- ١٠ عظاج نوبهض والأمير شكيب أوسلان (ترجمة) : حاضر المالم الاسلامي ــ أربمة أجزاء ــ القامرة ١٩٣٣
- 11 عرة النص (دكتور) : أحوال السكان في العالم العربي _ القاهرة ١٩٥٥
- ١٢ على أبواهيم عبده (دكتور) : المنافسة الدولية في أعالى النيل --القاهرة ١٩٥٨
- ١٣ عمر طوسون (الامير): تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها ثلاثة أجزاء القاهرة ١٩٣٧
- ١٤ محمد صبرى (دكتور) : الامبراطورية المصرية في القون التاسع عشر –
 القاهرة ١٩٤٨
- هجمه فؤاد شكرى (دكتور) : الحكم المصرى فى السودان ــ القاهرة
 ۱۹٤٧
- ١٦- نبيه فارس البطلكي (دكتور) ترجمة : تاريخ الشموب الاسلامية
 خمسة أجزاء بيروت ١٩٤٨

المراجع الاجنبية

- AARONOVITOR (S. & K.): "Crisis in Kenya", Lawerence and Wishwart, London 1947.
- ALPORT (C. J.): "Hope in Africa", Herbert Jenkins Ltd., London 1952,
- BARTLETT (V.): "Struggle for Africa", Fr. Muller, London 1968.
- BATTEN (T.): "Problems of African Development", 2 vol., Oxford Univ. Press, London 1964.
- BUBLL (R.): "The Native Problem in Africa", 2 vol., Macmillan Co., New York 1926.
- CAMPELL (A.): "The Heart of Africa", Longmans Green & Co., London 1954,
- CARR. (E. H.) "Nationalism", Oxford Univ. Press, London 1989.
- Cary (J.): "The Case for African Freedom", Secker and Warburg, London 1944
- COUPLAND (R.): 1. "East Africa and its invaders", Oxford Univ. Press, London 1988. 2. "Exploitation of East Africa", London 1989.
- CROOKER (W.): "Self Gouvernment for the Colonies", George Allen and Unwin, London 1949.
- DAYDSON (B.): 1. "The New West Africa", G. Allen and Unwin, London 1958. 2. "The African Awakening", London 1955.
- DOER (M.): "Studies in Development of Capitalism", G. Routledge and Sons, London 1946,
- DUTT (R. P.); "The Crisis of Britain and British Empire", G. Lawerence and Wishart Ltd., London 1958.
- ELIOT (Sir ch.): "The East Africa Protectorate", E. Arnold Ltd. London 1906.
- Evans (J.): "The British in Tropical Africa", Oxford Univ. Press, London 1929.
- FARSON (N.): "Last Chance in Africa", Harcout B. & Co., New York 1950.
- FAW21 (S.): "The Labour Movement in the Sudan", Oxford Univ. Press London 1957
- FITZGRALD (W.): "Africa: A Social, Economic and Political Geography"
 Menthuen and Co. Ltd., London 1955.
- FRANKEL (S. H.): "Ospital Investment in Africa", Oxford Univ. Press, London 1988.
- GRUNTHER (J.): "Inside Africa", Hamish Hamilton, London 1955,

- HALLEY (Lord): 1. "Native Administration in the Br. African Territories", Part I, H. M. Stationary Office, London 1960. 2, "An African Survey (Revised)", Oxford Univ. Press, 1967.
- Haines (G.) (editor): "Africa-Today", The Johns Hopkins i'ress, Baltimore 1965 U.S.A.
- HERTSLEY (E.): "The Map of Africa, by Treaty", 3 vols., London 1909.
- HODGKIN (T.): "Nationalism in Colonial Africa", Fr. Muller Ltd., London 1966.
- H. M. STATIONALY OFFICE: 1. Reports of the Commission on Closer Union of the Dependencies in Eastern and Central Africa, London, 1929.
 2. Informations on non-self governing territories, London 1948.
- HUXLEY (E.): "A Journey through East Africa", Chatto and Windas, London 1948.
- HUXLEY (E.) and PERHAM (M.): "Race and Politics in Kenya", Faber and Faber Ltd., London 1984.
- INGHAM (K.): "The Making of Modern Uganda", G. Allen and Unwin Ltd., London 1952.
- JEOL'ON (F. S.): "The Tanganyika Territory", Fisher Unwin Ltd. London 1990.
- JOHNSON (J. C.): "African Glory", Watts & Co., London 1965
- JOHNSTON (H.): 1. "The Uganda Protectorate", 2 vols. Hutchinsen, London 1902, 2. "A History of the Colonization in Africa", Cambridge Univ. Press, London 1918.
- KARTUN (D.): "Africa ... Africa ", Lawrence and Wishwart, London 1954.
- Kelfie (J. S.): "The Paritition of Africa", Edward Stanford, London, 1885.
- KENYATTA (J.): "Facing Mount Kenya", Secker and Warburg, London 1958.
- KILSBN (M.): "Land and Politics in Kenya", The Western Political Quarterly, University of Utsh U.S.A., September 1957.
- LENGER (W.): "The Diplomacy of Imperialism", New York 1951.
- Leakuw (L.): "Mau Mau and the Kikuyu", Methuen & Co. Ltd., London 1962,
- LEGUM (C.): "Must we Lose Africa", W. H. Allen & Co. London 1965.
- Lugas (C.): "The Paritition and Colonization of Africa", Oxford Press, London 1922.
- LUGARD (F. D.): "The Rice of our East African Ampire", 2 vols., W. Blackwood and Sonden, London 1888.

- MACMILLAN (W.): "Africa Emergent", Faber and Faber, London 1988.
- MAIR (L. P.): I. "Native Policies in Africa", Rontledge and Sons, London 1986, 2. "An African People in 20th Century", Rontledge and Sons, London 1948,
- MASON (Ph.): "An Essay on Racial Tension", Royal Institute of International Affairs, London 1964.
- MERKER (O.): "Report of Africa", Ch. Scribner's Sons, New York 1964.
- MOON (T. P.): "Imperialism and World Politics", Macmillan Co., New York 1947.
- MUKERJEE (R.): "The Problem of Uganda", Academic Verlag, Berlin 1956.
- OLDBAM (J. H.): "New Hope in Africa", Longmans and Green Co., London 1955.
- PADMORE (G.): 1. "Africa Britain's Third Empire", Dennis Dobsen Ltd.
 London 1948. 2. "Pan-Africanism or Communism", Roy Publishers,
 New York 1956.
- PRABOT AND FINISLD: "World Political Geography", Thomas Crowell Co., New York 1961.
- PRRHAM (M.): "Africans and British Rule", London 1949.
- RICHMOND (A.): "The Colour Problem", Penguin, London 1965.
- Roscom (J.): "25 Years in East Africa", Cambridge Univ. Press, London 1921.
- SCHWAINFURTH (G.): "Emin Pasha in Central Africa", London 1888.
- SEKUMA (D. K.): "Matter of the Moment", Kampala 1948.
- Summons (J.): "From Empire to Common Wealth", Oldham Press, London 1949.
- SPMES (J. H.): "Journal of the Discovery of the Sources of the Nile", Everyman's Library, London 1922.
- STAMF (D.): "Africa: A Study in Tropical Development", John Willey and Sons Inc., New York 1968.
- STEIN BERG (S.): "The Statesman's Year Book", Macmillan Co., London 1986.
- STILLMAN (C.) Editor: "Africa in the Modern World". University of Chicago Press, Chicago 1965.
- THOMAS (H.) and Scorr (R.): "Uganda", Oxford Univ. Press. London 1968.
- THOMAS (H.) and SPENORE (A. B.): "History of Uganda Land", Enteble 1988.

- UNESCO: "Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa South the Sahara", Imp. Central, Lausanne 1966.
 - U. N.: 1.—Review of Economic Activities in Africa, 1950-1954, 2.—Economic Development in Africa, 1954-1955,
 - 3.-- , 1955-1956,
 - 4. Demographic Year Book, 1968,
- Wallbank (T. W.): "Contemporary Africa", D. Van Nostr and Co. Inc., New York 1956.
- WRISCHHOFF (H.): "Colonial Policies in Africa", University of Pennsylvania Press. U.S.A. 1944.
- Welsh (A.) Editor: "Africa South the Sahara", Oxford Univ. Press, Capetown 1951.
- WESTERMANN (D.): "The Africa Today and Tomorrow", Oxford Univ. Press, London 1949.
- WHITEY: "Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances which Occured in Uganda during January 1945", Enteble Uganda 1945,
- Wight (M.): "The Development of the Legislative Council", Faber and Faber Ltd., London 1945.
- WILD (J. V.): "The Story of Uganda Agreement", Macmillan Co., London 1967.
- WOOLF (L.): "Empire and Commerce in Africa", New York 1920.

نظرية هكشر ــ أولين في التجارة الخارجية

The Heckscher-Ohlin Doctrine

للركتور فتؤاد هاشم عوصه

قم الاقتماد - جامة القاهرة

تعلورت نظرية التجارة الحارجية في سنوات الثلاثين على يدى الاقتصادي السويدى برتيل أولين Bertil Oblin وكان لكتابه الذى شره في سنة ١٩٣٣ تحت عنوان Inter-regional and International Trade والذى عمر فيه المبادئ التي درسها له أستاذه هكشر أثر كبير في خلق نظرية « جديدة » تبين لنا أسباب قيام التجارة اللولية والكسب النائج منها وكيف يجوز ع وكيف فصل إلى حالة توازن .

فالنظرية الكلاسيكية التقليدية للتجارة الخارجية وهى التي تنخذ نظرية السال للقيمة Labour theory of value أساساً لها تعمى في الحالة المبسطة التي تفرض وجود سلمتين يتمال بهما في التجارة ويتم التعامل فيها بين دولين اثنين قط - تصر على أن الدولة (م) تاجر في السلمة (س) لانها تستطيع أن تنج السلمة الأولى مقارنة بالسلمة الثانية بنفقة عمل أقل مسا تستطيعه الدولة (ب). ولم تحاول نظرية الفقات النسبة هذه بصورتها الكلاسيكية Classical Comparative cost theory أن نضر لنا بعدة كافية لماذا تختلف هذه الفقات من بلد لآخر واكتف بأن اعتبرت ضينا implied أنها تشم لنا لهوا في أنواع المهارة والجهد تنبيجة التخصص والمران الوافر أو أنها تنشأ تنبحة لموامل ذاتية خاصة بكل بلدكان تكون عوامل طبيعية تضفى على بلد معين مزايا كامنة تمكل بلدكان تكون عوامل طبيعية تضفى على بلد معين مزايا كامنة

وقد ظلت هذه النظرية الكلاسيكية فى مجموعها كما هى بالرغم من كتابات عدد من الاتصاديين المحدثين أمثال هابرلر الذى حاول أن يستميض عن نظرية النفقات النسية يظرية الفرصة المضيعة (1) (opportunity cost) أو ليونتيف الذى أدخل على دراسة نظرية التجارة الخارجية أدوات التحايل الاقصادى الباريتية (paretian) وهي منحيات السواء (() إلى أن جاء أولين فائقد النظرية الحكاسيكية في تفسيرها لاسباب اختلاف الفقات النسبية وإعنهاها على نظرية العمل للقيمة . رعاب علما اهتهام الكير باختلاف درجات الكفاية أو أنواع المهارة odegree of "effectiveness") الكير باختلاف الاختلاف الأكبر يقع في الكيبات (quantites ولما الاختلاف الأكبر من عوامل الاختلاف الأكبر من على المناس الواحد من عوامل الاختلاف المواحد من عوامل الاختلاف المواحد من عوامل الاختلاف المواجه في الكيبات (diffirent factor endowments) بين البلاد المختلفة وأن هذا بدنم البلاد إلى تصدير السام التي تحتاج في إضاجها إلى نسبة أكبر من عوامل الاختاج المحافرة الموافقة على المواجه المتوافرة .

فهو يقول (ص ١١ من كتابه) أن بلناً ما قد تملك حديداً وفحاً بكميات كثيرة ولكنها لا تملك من الأرض الصالحة لزراعة القسح إلا مساحة ضئيلة ينيا أن بلداً آخر قد تملك مساحة شاسعة من الأراضى الصالحة لزرا.ة القسح ينها هي لا تنسيح بوفرة في مناجم الفديد ، ومن الواضح أن البلد الأولى ستكون أكثر صلاحية لانتاج الحديد ينها أن الثانية تكون أكثر صلاحية لزراعة القسح أي أن نسب قوافر عوامل الانتاج في بلدما هي التي تحدد فوع السلم والصناعات التي تناسها أكثر من غيرها .

ثم هو يعود فيضيف إلى ذلك قوله (ص ١٧) أن اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج بين البلاد المختلفة يعنى أن كل بلد سينيج السلم التي تعتاج إلى نسب كيبرة من عوامل الانتاج المنوفرة فيا ولكن هذا لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة بين هذه البلاد المحتلفة التي تختلف فيا نسب توافر عوامل الانتاج ولو أنه يفسر لنا لماذا نترقم أن تتمج هذه البلاد سلما مختلفة . فالسبب المباشر لقيام التجارة الدولية ليس اختلاف أو تساوى نسب عوامل الانتاج ولكنه إمكانية الحصول على السلمة من الحال ج بنفقة أقل مما لو انتجت محليا . وعليه فلخصير سبب قيام التجارة الدولية علينا أن نفسر لماذا يؤدى اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج إلى اختلاف لسب توافر عوامل اللانتاج إلى اختلاف التحديد والاسعار للسلمة الواحدة بين البلاد المختلفة . ولكن بثبت أولين وجود هذه الاختلافات في الاسعار يقول إن الاسعار في أي بلد

ABA: Readings in the theory of International انظر مقاله الشهود في Trade.

تمحدد في النهاية بالطلب عليها وإمكانيات إنتاجها في الداخل أي على أربعة عوامل :

ا - مطالب ورغبات المستهلكين (tastes function):

٢ ـــ شروط ملكية عوامل الانتاج وهي التي تؤثر على دخول وطلب المستلكين ـ

وهذان العاملان يكونان جانب الطلب ، ثم :

٣ -- المعروض من عوامل الانتاج .

٤ - الشروط الفنية للانتاج Physical conditions of production وهى التى عدد نسب امتراج دوامل الانتاج أو باختصار دالة الانتاج وهى التى يدى أولين أنها واحدة Same فى كل أتحاد العالم.

"These conditions — the natural and unchanging properties of the physical world which are everywhere the Same — determine the combination of productive agents, i.e., the technica! process, with due consideration of their Prices ... (p. 14)

ثم يصل أولين إلى النتيجة التالية وهى أن اختلاف نسب نوافر عوامل الانتاج يؤدي الحاجلات نسب أسمار السام المتائلة التي تشترك في إنتاجها بين البلاد المختلفة ما دامت دول الانوراق واحدة (أي أن أذواق المستهلكين يشترط تمسائلها لسريان النظرية). وما دامت أيضا دوال الانتاج (أي الشروط الفنية التي تحدد نسب امتزاج عوامل الانتاج الما الشرط الأول الخاص بأذواق المستهلكين فإن تحقيه ضروري لان كميات السلم التي تقوم داخل كل بلد تعرف في غياب التجارة الدولية على ميول وأذواق المستهلكين الحليين فإذا اختلفت هذه الميول بين البلاد المحتلفة كان تكون في أحدها [التي يتوافر فها عصر الارض الصالح للقمح ويند عصر رأس المال] ميالة إلى طلب القمح أكثر من طلب الآلات عن القمح بحيث يزيد الطلب على عنصر رأس المال زيادة تعوض الوفرة ينها في الآلات ورتبع سعر القمح وبالتالي الأرض وينقل اتختلف المسالم الألات (يرتبع سعر القمح وبالتالي الأرض وينقل انتفاض أسعار القمح بالنسبة الآلات (يرتبع سعر القمح وبالتالي الأرض وينقل ارتفاع أسعار القمح وبالتالي الأرض ويقل ارتفاع أسعار القمح وبالتالي الأرض ويقل ارتفاع أسعار القمع وينفض سعر القمت وبالتالي الأرض ويرتم سعر المسعر الآلات ورتبع سعر القمع وبالتالي الأرض ويرتم سعر الآلات ورتبع سعر المعار ورتبع سعر المعار المعار المعار التعم سعر القمت وبالتالي الأرض وبرتم سعر الآلات والبلدة للاكات ورتبع سعر القمع مع القمة سعر المعار سعر الآلات

وبالتالى رأس المال) وبذلك يعوض اختلاف الانواق اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج ولا تقوم التجارة الدولية . أما إذا كانت الغروق فى الانواق غير كافية لكى تقوم بهذا التعويض الكامل للاختلاف فى نسب توافر عوامل الانتاج فيجب أن نتوقع وجود اختلاف فى الاسعار بما يؤدى إلى قيام التجارة الدولية تبعاً لنظرية أولين .

وتمة عامل آخر يذكره أولين كسبب قديمتع فيام النظرية وهو وفورات الانتاج الكبير قلد تقوم التجارة بين بلدين يعتمان بنفس نسب توافر عوامل الانتاج إذا كانت السوق الداخلية فى أحدهما كبيرة بحيث بزيد الطلب على سلمة ما زيادة كبيرة تسمح بقيام صناعة كبيرة تمتع بوفورات الحبم الكبير وبالتالى تنخفض أسعارها عن أسعار مثيلاتها فى الدول الإخرى وجيذاك تقوم التجارة .

غير أن نظرية « نسب عوامل الانتاج » (Factor proportions theory) غير أن نظرية « نسب عوامل الانتاج » (Factor proportions theory كبديل للفظرية الكلاسيكية تواجه بعدة انقادات شديدة تكاد تهدمها أو على الآقل تمير الشك في مدى الطباقه على البلاد المقامة كل تعلق الما المكلاسيك نظرية خاصة لا تعلق إلا على ظروف البلاد الصناعية المقدمة بالرغم مما تدعيه النظرية الكلاسيكية من عموميها وشمولها . ولهذا فسنفقد هذه النظرية سواء في صورتها الكلاسيكية أو في الصورة التي قدمها لنا أولين باعتبارها هذا أي في مدى الطباتها وتفسيرها الأحرال التجارة الحارجية على هذه اللاد نقط).

وأول نقد نوجهه لنظرية أولين هو أنها ليست امتداداً طبيعيا للمبادئ التي وضعها هكشر. فقد ذكرنا في بداية هذا الجزء أن نظرية أولين تمتد جذورها إلى كتابات أستاذه السويدي هكشر (Eli Heckscher) الذي ضمن آراءه — التي بني عليها أولين فيها بعد قطرية — في مقال بالسويدية نشر في سنة ١٩١٩ (١٠) .

غير أن الآراء التى نشرت فى هذا المقال فى ذلك الحين لم تأخذ نصيبا من الاهتمام بين الاتصاديين الأنجليز والامريكان بسبب حاجز اللغة . ولم تترجم هذه المقال وتنشر الانجليزية إلا فى سنة 1919

[&]quot;The effect of Foreign Trade on the Distribution of Income", (1) Ekonomisk Tidscrift, XXI (1919), reprinted in translation from the Swedish language to English in Readings in the theory of International Trade".

وهذا النقد الذي نوجه نقد يطبع نظرية أولين بقصور تنبير به بينها أن الصورة الكلاسيكية للنظرية سليمة منه . فالنظرية التي ينادي بها أولين تقصر تفسير الاختلاقات في أسعار السام وبالتالي في المزايا النسبية التي تمنع بها البلاد المحتلفة على اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج أي على اختلاف الكيات Quantities التي ثنوافر بها هذه العوامل ، وهو لا يُعير أهمية إطلاقا للفروق النوعية Qualitative differences التي تعبر مها عوامل ، الانتاج « الطبيعية » كالأرض والعمل ، وهي الفروق ّالتي بنيت على أماسها الصورة الكلاسيكية للنظرية كما ذكرنا من قبل والتي تعتمد على نظرية العمل للقيمة وعلى اختلاف درجات المهارة المختلفة بين العمل فقد افترضت الصورة الكلاسيكية للنظرية ــ وذلك للتبسيط -- وجود عامل واحد من عوامل الانتاج وهو العمل وبنت نظرية النفقات النسية على هذا الاساس، وواضح أن هذا الفرض كان سبا في أن الاقتصاديين الكلاسيك أضطروا إلى تجاهل أو تناسى الآثار التي تنجم عن وجود أكثر من عامل واحد من عوامل الانتاج مثل اختلاف نسب توافر هذه العوامل « العديدة » بين البلاد المختلفة ماداموا قد بنوا تحليلهم على أساس علم وجود « عوامل عديدة » بل « عامل واحد » من عوامل الانتاج ولكنم أكـلـوا أهمية وجرد اختلافات بين أنواع العمل . ولهذا نجد تاوسيج Taussig مثلاً يجعل هذا العنصر وهو وجود اختلافات بين أنواع العمل عنصرا أسآسيا في تفسير درجات التقدم المختلفة التي تعميز بها الدول. كما أن هكشر المؤسس الغملي لنظرية أولين لا يغفل أهمية الاختلافات في « النوع » فهو يقول :

« يجب علينا أن تؤكد أن كلمة « عامل من عوامل الانتاج » لاتشير فقط إلى عوامل الانتاج » لاتشير فقط إلى عوامل الانتاج في أوسع معانها كالارض والعمل ورأس المال مثلا ولكن للانواع المختلفة أيضا من كل من هذه العوامل . وعلي هذا ضد عوامل الانتاج عدد غير محدود . فالتجارة الله اليقة د تنشأ تتبجة لحسوبة معينة في قطعة أرض في بلد من البلاد بمتارتها بالبلاد الاخرى أو لمهارة خاصة في أفراد مجتمع معين تماما عثما هي تنشأ تتبجة لوفرة عامل « الأرض » عموما وعلي هذا فعلينا أن نذكر دائمًا أننا حين تقارن أسعار نفس غامل الانتاج بين البلاد المختلفة فإن المقارنة تشير دائمًا إلى نفس « النوع » same quality) .

ولا ينس هكشر أن يضيف في معرض حديثه هذا إلى أن عامل الانتاج الوحيد

الذي لا توجد فيه مشاكل اختلاف النوع هو رأس المال « الحر » أى غير المغرق في أصول ثابته أو متداوله أو سائلة وبعبارة أخرى المدخرات .

ومن الطريف أن هذه القترة الهامة في تحليل هكشر والتي يمكن اعتبارها اعترافا بأهمية الجانب الكلاسيكي من نظرية النقات النسية (qualitative approach) جامت مباشرة بعد الفقرة التي وضع فيها نواة نظرية « نسب عوامل الانتاج » والتي جامت في ص ۲۷۸ من المرجم السابق ذكره .

وكأنه بذلك يعنيف هذا التحفظ أو هذا الاحتياط في مكانه المناسب ليؤكد أهمية رط الدراسة النوعية الكلاسيكية مع الدراسة الكمية الأولينية (نسبة إلى أولين) وخشية أن تؤول نظريته على أنها استبعاد للصورة الكلاسيكية التي تؤكد أهمية دراسة الاختلاف في درجات الكفاية والنوع لفس عامل الانتاج بين البلاد المختلفة وخشية أن تؤخذ على أنها إحلال صورة جديدة تؤكد أهمية دراسة الاختلاف في الكبيات (فقط) المتوافرة من عوامل الانتاج محل الصورة القديمة .

غير أن أولين عندما يشرح النا هذه الصورة من نظرية هكشر ويضيف عليها ويحورها لتتخذ شكل نظرية عامة واضحة المعالم مكتملة الآجزاء نجده لا بربط — كما كان يجب أن يقعل — بين الصورة الكلاسبكية وبين الصورة « الهكشرية » في نظرية عام موحلة نفسر لنا أسباب تيام التجارة الدولية بأنها وجود اختلاف كمي واختلاف نوعي واختلاف نوعي (relative quantitative and qualitative differences) أي وجود اختلاف بين نسب توافر «كميات» عوامل الانتاج من نلد لاتخرى بل يرفض قبول الصورة ويديكية للنظرية بحجة أنها مبنية على نظرية العمل المتبية ويحاول أن يحل محلها نظريته المكلاسيكية للنظرية على الاختلاف في الكميات المتوافرة من عوامل الانتاج من بلد لاخترى بل يرفض قبول العورة وسنرى من دراستنا الاستاذ ليونتيف (Leoutief) وهو أحد من أدلوا بدلوهم في هذا المخار أنه عندما حاول أن يطبق نظرية أولين على العالم الواقعي وجد أن التجارة المخارجية بالطريقة التي تم بها فعلا بين البلاد المختلفة لا تنقى مع نظرية أولين ولا يمكن أن تستخلم علم المطرية في قدير تأم بها فعلر بين المبد الحوامة الكلاسيكية للنظرية في تعديل أن يلجأ إلى الصورة الكلاسيكية للنظرية — دون أن يشعر — لكي يون بين نتأمج بحثه وبين نظرية أولين ؟

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان فظرية هكشر أولين إذ تحاول أن تفسر طبيعة التجارة الخارجية التي تقوم تتيحة لوجود مزايا نسيية (Comparative advantage) لِعِض البلاد على البلاد الآخرى في انتاج سلعة معينة على أساس أن هذه المزايا النسبة تمتمد على تباين النسب من عوامل الانتاج التي وهبتها الطبيعة وساعد في خلقها الانسان في البلاد المختلفة نجد أنها سلة التطبيق والتحديد اذا كنا نتعامل في عاملين فقط من عوامل الانتاج وهو الغرض المبسط الذي عادة ماتبدأ منه فظريات التجارة الخارجية وتنتقل مته إلى أن انْطباقها على أكثر من عاملين صحيح بنفس الدرجة . والواقع أننا إذا درسنا بدقة أكثر الحالة التي تكون فيها عوامل الانتاج أكثر من اثنين كنأن تكوّن مثلا الأرض والعمل ورأس المال فسنجد أن طريقنا وعرا وشائكا . صحيح أننا لازلنا نستطيع في داخل البلد الواحدأن تحدد السلم التي تعتبر كثيفة بالنسبة للعمل مثلا (Labour intensive) أى التي تتطلب نسبة أكبر من عنصر العمل لانتاجها عن العاملين الآخرين أو السلع التي تعتبر كشيرة بالنسبة لعنصر رأس المال الح . ولكننا لانستابيع بنفس السهولة أن عدد صفة سلعة يتعامل بها في التجارة الدولية على أنها كثيفة للكرض الح ... فقد نجد بلدين تصد إن نفس العلمة ولكن ظروف كل منها من حيث نسب توافر عوامل الانتاج تودى بّاحدهما إلى أن يكون اثناجه للسلعة كثيفا للعمل وأن يكون انتاج البلد الآخر لنفس السلمة كثيفا للارض وفي هذه الحالة لا نستطيع أن محدد بالنسبة للتجارة الدولية التي تمخل فيها هذه السلعة ما اذا كانت السلعة كثيفة للعمل أوكثيفة للارض ومن الواضح أن هذه الحالة تنشأ إذا كانت الاسعار النسية لعوامل الانتاج في كل من البلدس تلفع الاولى إلى أن تستعمل عنصر العمل بدرجة أكبر من استعالها لعوامل الانتاج الآخري [أي أن يكون العمل أرخص من الارض ورأس المـــال] ويدفع الثانية إلى أن تستعمل الارض بنسبة أكبر من استمالها للمعل ورأس المال لكل وحدة من وحداث الإنتاج.

و بعبارة أخرى أنه فى مثل الحالة السابقة ولو أن نظرية أولين تعتبر صحيحة من جهة يمضى أن البلاد المحتلفة ستصدر فعلا السلع التى تحتاج فى إنتاجها أكثر من غيرها إلى عامل الانتاج المتوافر فيها إلا أنها لا تستطيع أن تحدد لنا بصفة قاطعة ـ وهذا هو المطلوب مها ... أى السلع الداخلة فى التجارة الدولية يعتبر كثيفاً للعمل أو كثيفاً لوأس المال من وجهة نظر جميع البلاد المتعاملة فى التجارة الدولية . أضف إلى هذا أن نظرية النقات النسية سواء في صورتها الكلاسيكية أو في الصورة التي يقدمها لنا أولين تعجاهل عوامل أخرى كثيرة تؤثر بلا شك على طبيعة التجارة فى السلم وعلى أسباب قيام هذه التجارة وعلى نوع السلع التى يتاجر فيها غير توافر عوامل الانتاج بنسبة أو بّاخرى . فهذه النظرية مثلا تهمل العامل التاريخي في الموضوع فلا شك أن بلاداً كثيرة تخصصت في إنتاج وتعدير سلع معينة لا تتيجة لأنها أصلح (تعتع بميزة نسبية) من غيرها من البلاد في إنتاج هذه السلَّع ولا لآنها تتاز على غيرها من البلاد يتوافر عوامل الانتاج التي يطلبها إنتاج هذه السلم توافراً أكبر من توافرها في غيرها و لكن لانتها وجلت قبل غيرها في الميدان واستطاعت أن تنج هذه السلع وتصدرها إلى بلاد كانت في هسذا الوقت في حاجة ماسة إلى هذه السام ومن ثم اكتسبت هذه البلاد بحكم وجودها في السوق العولى قبل غيرها ميزة على اللـول الآخرى لاتعوض، وهي ميزة لا تمت لعوامل النفقات النسبية في معناها الصحيح بصلة . فتخصص انجلترا في انتاج المنسوجات واحتكارها أسواق العالم لمدة طويلة من الزمن لم يكن مثلا لانها أصلح فعلاً من غيرها من البلاد في إنتاج وتصٰدير هذه السلعة . ولـكُن لأن غيرها من البلاد لم يكن ينتج هذه السلعة بعد ولهذا عندما قامت اليابان والهند مثلا بانتاج هذه السلعة وتصديرها بدأت انجلترا ثفقد أسواقها فها . ولم يكن غزو الهند واليابان لاسواق انجلترا في هذه السلمة تتيجة لظهور ميرة مفاجئة لهاتين البلدين على انجلترا فقد كان عنصر العمل الرخيص (وهو الذي أعطى الهند واليابان هاته الميزة على انجلترا) موجوداً لديها بوفرة وبرخص طيلة هذه المدة ولكنه لم يظهر لسبب ما ولم تبدأ اليابان والهند في إنتاج هذه الصناعة وتصديرها إلا عندما سمحت لها مجموعة من الظروف المحتلفة في القيام بهذه العملية .

وهناك أيضاً العوامل الذاتية التي تشكل كل مجتمع وطنى بطابع خاص كنظام الحكم ودرجة تنافس السوق ومستوى التعليم والثقافة العامة بين أفراد الجعيم ودرجة المران والمهارة المكتسبة للقوة العاملة في المجتمع ومستوى المعرفة الفنية بأحوال الانتاج وصفات الادارة والتنظيم التي يستم بها الافراد . أضف إلى هذا العامل السياسي ودرجة التحكم الحارجي والسيارة الاجنية سواء في هذا السيطرة الاقتصادية أو السياسية . . الح . كل هذه عوامل تشترك مع بعضها في تكييف الوسط الاجتماعي الذي يعمل فيه الاقتصاد الوطني وهي كلها عوامل لاتستطيع النظرية أي فظرية أن تقيمها الاتها ليست كبيات محسوسة يمكن تحديدها وبالثالي إخضاع آثارها المختلفة على إنتاجيه المجتمع لمقاييس رياضية تؤخذ في الحسبان عد صياغة النظرية . ولاشك أن الاستاذ فانير (Viner) محق عندما يقول تعليقا على فظرية أولين :

« تصدر دولة ما السام التى تستطيع إنتاجها بفقات تقدية أقل بما تستطيعه أى دولة أغرى وتسورد السام التى تستطيع الدول الآخرى أن تقديما بفقة تقدية أقل منها . أما ماهى هذه الفقات الفقدية لاتاج السلم المختلفة وكيف تحدد في أى دولة فائها تعوقف على الاسعار النسية لعوامل الاتاج المختلفة وعلى دوال الانتاج لهذه العوامل (وهو يشير بذلك دون شك إلى إمكانية اختلاف دوال الانتاج وهى التي يفترض أولين تماثلها للسلمة الواحدة بين البلاد المختلفة) وعلى أحجام الانتاج وهى التي يفترض أولين تماثلها للسلمة إلى امكانية وجود وفورات حجم فى بعض الصناعات عن غيرها _وهى الحالة التي يذكرها أولين كسبب قد يؤدى إلى عدم سريان نظريته _وكذلك إلى احتمال وجود امكانيات فالمنة غير مستفلة (excess capacity) فى الصناعة فى بلد عن الانخرى) وكل هذه بعورها تعتمد على أحوال الطلب المحل والاجنبي للسلم المحتلفة » .

: Wassily Leontief ليونتيف

بالرغم من أن ليونتييف بحاول في ختام بحثه الذي سندرسه بالفصيل أن يحتفظ بصلب نظرية أولين وأن يدافع عنها إلا أننا نستطيع استخدام فتائج هذا البحث نفسه لسكي تؤيد وأينا الذي سبق أن ذكر ناه وهو أن فظرية أولين في اعتبار نا قد فشلت لأنها حاولت أن محل نفسها محل النظرية الكلاسيكية بدلا من أن تكملها وتفطى أوجه النقص فيها . ولتلخص أولا نظرية أولين من وانح كتاباته فهو يقول (ص ٢٩) :

«الشرط الآول لقيام التجارة هو أن بعض السلم بمكن اناجها بفقات أقسل (cheap) في بلدعن الآخر . وفي كل من البلدين تكون السلع الرخيصة (cheap) هي التي تحتوى نسبيا على كبيات كبيرة من عوامل الانتاج الأرخص منها في البلاد الآخرى وهذه السلم الرخيصة تمثل الهادرات بينها أن السلم التي يمكن انتاجها في البلد الآخر بفقات أقل تستورد . وعلى هذا نستطيع أن تقول أن الهادرات في كل بلد تتكون من السلم التي يدخل في إنتاجها كبيات كبيرة من عوامل الا تاج الرخيصة . و باختصار فان السلم التي تحتوى على نسب كبيرة من عوامل الا تاج الرخيصة . و باختصار فان السلم طفي عدى على نسب كبيرة من عوامل الا تاج الفالية عموض مقارنته مين العوامل

الرخيصة والعوامل الغالية وهو يوردكلية (cheap) الأولى وكلية (dear) الذانية) يتم استيرادها بينها أن السلع التي تحتوى على نسبة كبيره من عوامل الانتاج الرخيصة (cheap) يتم تصديرها».

ووضع أن أولين يعنى بعوامل الانتاج الرخيصة تلك العوامل التى تتوافر بنسب كبيرة داخل البلد المغى بالامر بينما أن عوامل الانتاج الفالية هى التى تكون نادرة نسبيا . وهو يقول فى الصفحة التالية ه وعلى هذا نستطيع أن نستعمل كلمات متوافر (abundant) ونادر (Scanty) بدل كلمات رخيص (cheap) وغال (dear) .

وقد أخذت قطرية أولين فى معناها السابق على أنها تعطينا — كما سبق أن ذكرنا — تغسيراً كافياً لهيكل التجارة الدولية فكل بلد تصدر السام التى يشترك فى إعاجها بنسبة كبيرة عامل الانتاج المنوافر وتستورد السام التى ينلب علها عنصر عامل الانتاج النادر .

غير أن بعض الآبحاث التطبيقية التي أجريت أخيراً بمأت تلتى ظلالا من الشك على مدى الطباق النظرية على النيار الفعلى للتجارة الحارجية وبالتالى على مدى صحة النظرية عموما. فقد قام ما كدوجال مثلا يبحث مقارن على صادرات انجلترا والولايات المتحدة "ا".

ووجد أن الاحصاءات التي اعتمد عليها لا تفق مع فظرية أولين فهذه الاخيرة تقضى بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر كثافة بالنسبة لرأس المسال عن صادرات انجلترا بينها أن تنجة الدراسة التي قام بها ماكدوجال تؤكد أن لا فرق هناك بين صادرات البلدين في هذا المضار.

"The theory, as developed by Onlin, that countries will export goods requiring a relatively hight proportion of the factors with which they are well endowed, is not, however, confirmed by the statistics... If horsepower is taken as a rough index of capital employed, there is little tendency for Britain to export more than America of products requiring a low ratio of capital to labour, and vice versa".

والبحث الثانى والآهم في هذا الشأن هو البحث الذي قام به الاقتصادي المشهور ليونتيف عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة وذلك لمراسة الاساس الهيكلي للتجـــارة

G. Macdongall, "British and American Exports; A Study (1) suggested by the theory of comparative costs", Part I and II. Economic Journal, 1951, 1952.

بهيكلى في دراسة ليو نتيف هو خواص هذه التجارة من حيث معاملات العمل و المقصود بهيكلى في دراسة ليو نتيف هو خواص هذه التجارة من حيث معاملات العمل ورأس المائل في الصادرات والواردات . وكان غرض ليو نتيف من ذلك كما أسلفنا هو أن يضع في يو تغة الاختبار ما تقفى به نظرية أولين من أن الولايات المتحدة التي تمتع بمعامل رأس مالى كيد (capital intensity) في النشاط الانتاجي لاقصادها الوطني ثمتم بالتالي بجيزة فسية في إنتاج السلم التي تطلب كبيات كبيرة نسبياً من رأس المال وعلى هذا فمن الضروري تبعاً للنظرية أن تنجه الولايات المتحدة إلى تصدير السلع التي تعيز بمعامل « رأس مالي » كبير (high capital coefficient) وإلى استيراد السلم التي تعيز بمعامل « عالى » كبير وكانت التبيحة التي وصل إليا ليو نتيف غرية في حد ذاتها () .

وكانت هذه النتيجة هى أن صادرات الولايات المتحدة تتطلب كبية أقل نسبيا من رأس المال الآمريكى وكبية أكبر نسبيا من العمل الآمريكى عها تتطلبه • السلع المحلية المتنافسة للواردات » ـ وذلك كما يين الجلمول التالى :

ما قبته مليون دولار ← الصادرات (سلع وطنية تحل محل) الواردات (^(۱) يعتاج إلى إ

رأس المال (دولار) ۲٫۰۵۰،۷۸۰ ۲٫۰۵۹ ۳٫۰۹۱،۳۳۹ عمل (عال في السنة) ۱۸۲٫۳۱۲ ۲۰۰۰،۱۷۰

وقبل أن نناقش النتيجة التي وصل إلها ليونتيف ومدى تأييدها أو نفها لنظرية أولين علينا أولا أن ندرس محليل ليونتيف وتبريره لهذه النتائج على ضوء نظرية أولين .

من السهل على المرَّ في معالجته التتائج السابقة أن يختم دراسته لها بقوله أن نظرية أولين غير صحيحة أو أنها على الآقل لا تطبق على التجارة الحارجية للولايات المتحدة فما داست

⁽١) لمعراسة الوسيلة التي اتبعها ليونتيف في الوصول إلى عام التائج :

Wassily Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade; Lift The American capital position re-examined", Proceedings of the American Philoophical Society, Vol. 94, No. 7— See also R. Robinson. "Factor Proportions and Comparative Advantage: Part I and II, Quarterly Journal of Economics, Vol. LXX, Nos. 2, 3, 1956)

M A Diab: The United States capital position and the Structure of Roreign Trade; p. 27.

الولايات المتحدة تمنع بصيب وافر نسبا من رأس المال أو بمعنى أدق بصيب وافر من رأس المال لكل عامل أمريكي بالنسبة لبلاد العالم الآخرى فمن الضرورى لهما أن تتبع إذا سارت على مبادئ أولين -- وسائل الانتاج الرأسالية الكثيفة وأن تصدر بالتالى سلما ترتفع فيا نسبة رأس المال أكثر من غيرها من البلاد الآخرى وأن تستورد سلعاً ترتفع فيا نسبة العمل (وذلك بمقارتها بالسلم الآمريكية الوطنية المنافسة للواردات) . فإذا بحامت تتبحة البحث التطبيق الذي أجراه ليوتنيف مخالفة لهذا التوقع فعلميا إذا أن محكم (۱) بان النوس الذي بينا عليه توقعنا وهو غنى الولايات المتحدة برأس الملل فرض خاطئ أو (۲) أن الغرض الذي بينا عليه توقعنا وهو غنى الولايات المتحدة برأس الملل فرض خاطئ أو (۲) أخدها البحث في الحسائل أو بعبارة أخرى أن البحث تقصه صفة الشبول .

غير أن ليو تنيف لا يُتخذ بالاحتمال الأول فهو يؤيد النظرية ويحاول بالتالى أن يوجد مبرراً يضر به التنائج التى وصل إليها حتى تفقى مع منطق النظرية ذاتها . وهو لذلك يمحث الاحتمال الثانى ليصل بنا إلى تفسير أغرب فى حد ذاته من اللتيجة السابقة التى يحاول أن يررها . هذا التفسير هو أن الولايات المتحدة أقتر من كثير من بلاد العالم في رأس المالي . وسيله إلى هذا التفسير هو كما يلى :

فهو يقول أن نظرية الفقات النسبة المبنية على تحليل أولين بجب أن تقوم على أحد افتراضين أساسين لمك تصح النتيجة المستقاة منها وهي أن الدولة التي تملك كمية كبيرة من رأس المال وعدداً محدوداً من العهال بالنسبة المدول الآخري نجد من صالحها أن تضصص في الصناعات التي تطلب رأس مال كبير وعدد من العهال صغير . وهذان الفرضان هما : إما أن يعوفر بين البلاد المتعاملة في التبحارة الحارجية النهائل الفنى المطلق أو النهائل الفنى النسبي (Absolute or comparative technological parity الفنى المطلق بعنى أن وحدات رأس المال ووحدات العمل تمتع بفض الانتاجية في كل المدول المتعاملة في الانتاج و بغض النظر عن الوسائل الفنية المستعملة في الانتاج و بغض النظر عن نوع النشاط الانتصادي بلان ما من هذه البلاد عن نوع النشاط الانتصادي الذي تشتعل نفس العدد من الوحدات من وحدات (س) من سلمة ما فتستطيع أي بلد من البلاد الانتاج وضات من العمل لانتاج وحداث (س) من وحدات من العمل وضعات من العملد (س) من وحدات وأس المال و نفس العدد من الوحدات من العمل لانتاج نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد من الوحدات من العمل لانتاج نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد من الوحدات من العمل لانتاج نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد من الوحدات من العمل لانتاج نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد من الوحدات من العمل لانتاج نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد من الوحدات من العمل لانتاج نفس العدد (س) من وحدات (أس المال و نفس العدد من الوحدات و العمل لانتاج نفس العدد و سرات الوحدات و العمل المناح و نفس العدد و سرات الوحدات و العمل لانتاج نفس العدود و سرات الوحدات و سرات العمل لانتاج نفس العدود و سرات الوحدات المناطقة و المن

السلمة وهكذا. وبمعنى آخر أن دوال الانتاج تصبيح منائلة تماما (Identical). أما النائل الفنى النسبي فهو يعنى أن إنتاجية كل من رأس الملل والعمل في بلد من البلاد يجب أن تكون نسبة معينة (أصغر أو أكبر من الواحد الصحيح) من إنتاجيتها في البلاد الآخرى . فني المثل السابق يكون هناك تماثل فني نسبي لو استطاعت البلد الثانية أن تنج نفس العلد من الوحدات أى (س) من السلمة باستخدام نصف (أو رجع أو ضعف أو أربعة أمثال . . الح العدد (١) من وحدات العمل . وفي هذه الحالة تقول أن إنتاجية خليط (combination) معين من وأس المال والعمل في البلد الثانية (والمقصود بهذا الحليط هو العدد (١) من رأس المال والعدد (ب) من المال والعدد (ب) المن رأس المال والعدد (ب) المن رأس المال والعدد (ب) المنابئة وليست من العمل في البلد الأول . وهنا تكون دوال الانتاج متشابهة وليست منائلة (similar but not identical) .

وقد رفض ليو تبيف قبول هذين الافتراضين . وافترض بللا من ذلك أن وحدة واحدة من العمل الأمريكي (man-year of Aimerican labour) إذا اشتركت مع كمية معينة من رأس المال تكون انتاجيتا مساوية لانتاجية ثلاثة وحدات من العمل الأجمعي إذا اشتركت مع نفس السكمية من رأس المال . وعلى أساس هذا التفسير يعتبر ليو تنيف أنه ولو أن تعداد قوة العمل (Labour fore) في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ في الواتح ما علده ١٩٤٥ مليون عامل إلا أنها تساوى في الواقع ما عدده ١٩٥٥ مليون عامل إلا أنها تساوى على الواقع ما عدده ١٩٥٥ مليون عامل أجبى قاذا وزع رأس المال الأمريكي الموجود على المال (محسوباً بوحدة العمل الاجبى) لمكان نصيب كل عامل من رأس المال الامريكي أقل من كثير من بلاد العالم وبالتالي تصبح الولايات المتحدة فقيرة في رأس المال .

ويختم ليو تنسف هذا النوع من التحليل أو التيرير بقوله أن الولايات المتحدة على أساس هذا التفسير غنية في العمل وفقيرة في رأس المال وأنها تلبخاً إلى التجارة الحارجية لتحافظ على رأس مالها (بأن تستورد سلما يدخل في إنتاجها رأس المال أكثر من غيره من عوامل الانتاج) ولتتخلص من العمل الفاقض لديها (بأن تصدر سلماً يدخل في إنتاجها العمل أكثر من غيره من عوامل الانتاج) . كما أن ارتفاع انتاجية العامل الأمريكي إلى ثلاثة أمثال إنجاجية العامل الأجريكي إلى ثلاثة أمثال التاجيد العامل الأكبر من رأس المسال لكل عامل الذي

تستخدمه الصناعات الامريكية بل إلى عوامل ذاتية (institutional factors) كفن الادارة أو التنظيم الراق أو الظروف المحيطة الآكثر ملاحمة للعامل والتى لابد وأن تكون قد رفت انتاجية العامل الامريكي بمقارنته بالعامل الاجهى بدرجة أكبر بما هى رفعت من كفاية رأس المال الامريكي .

تقد ليونتيف :

سنقدم فيما يلى نوعين من التقد لنظرية ليونتيف : النقد الأول ينصب على الطريق الذي سلسكه فى التوفيق بين نتائجه التى حصل عليها ونظرية أولين والنقد الثانى ينصب على المبادئ التى بن علمها البحث نفسه .

فقد حاول ليونتيف كما قدمنا أن يبرر لنا النتيجة التي وصل إليها وهي أن الولايات المتحدة الستورد سلماً يغلب في إنتاجها رأس المال بدرجة أكبر من اشتراكه في إنتاج السلم التي تصدرها وهو عكس مفهوم فظرية أولين . والتفسير الذي يقدمه لنا هو أن العامل الامريكي أكثر كفاية من العامل الاجنبي لا لآنه يستخلم وحدات أكثر من رأس المال فى الانتاج ولكن لموامل كامنة فى العامل الآمريكي وفى المجتمع الآمريكي كتفوق التنظيم والادارة والمران الخ بمعنى أنه لو اشترك عامل أمريكي مع كمية مَعينة من رأس الملل في انتاج سلعة معينة واشترك عامل أجنبي مع نفس الكمية من رأس المال في إنتاج نفس السلعة لأنهج العامل الامريكي وحدات أكثر من الوحدات التي ينتجها العامل الاجنبي . وردنا على هذا النوع من التحليل هو لماذا لا نفترض العكس وهو أن رأس المال الامريكي أقل كفاية من رأس المال الاجنبي ولهذا يحتاج العامل الامريكي إلى وحداث أكثر من , أس الملل عما يحتاجه العامل الاجنبي لينجج نفس علد الوحدات من نفس السلعة ؟! وقد وجه ليونتيف إلى نفسه هذا التسائول ذآنه ولكنه رفضه بسرعة قائلا أنه من غير المقبول أن نصور أن انتاجية رأس المال الامريكي على إطلاقها أضعف من إنتاجية رأس المـــال الاجمى وأن التفسير الذي قدمه بخصوص تغوق العامل الامريكي يؤيده الواقع الذي يقول أن العامل الامريكي يحصل على أجور أعلى بكثير من مثيله في الخارج وردنا على ذلك أولا أن كون العامل الامريكي يحصل على أجور أعلى لهو نتيجة لندرة العمل الامريكي كما تقضى فظرية أولين لا لوفرته 1 !

وثانياً أن جزءاً من رأس المال الأمريكي لا شك في أنه أقل إناجية من رأس المال الاجهبي ، وخذ مثلاً على ذلك إنتاج البترول . فها لا شك فيه أن خليطاً معيناً من وحدات رأس المال والعمل تصبح أكثر إنتاجية في حقول البترول في قنرويلا أو في المملكة العربية السعودية أو في الكويت عنها هي نفسها في الولايات المتحدة . وسبب ذلك بكل بساطة أن حقول البترول في الولايات المتحدة أقل غنى من مثيلاتها في البلاد الانتوى التي ذكر ناها المناطق فإن معامل رأس المال الخ . في كل هذه المناطق فإن معامل رأس المال بالخسبة لحجم الانتاج بصبح أعلى في الولايات المتحدة عنه في البلاد الانتوى وذلك تتبحة لا لذي الولايات المتحدة في رأس المال ولكن لضعف في البلاد الانتوى وذلك تتبحة لا لذي الوحدات المتعملة منه للحصول على نفس إنتاجية رأس المال أمل المال أقل . مثل المقال عن كثير من الصناعات الانتوى التي تعلية عالميمة » فصيا واقراً في عملية المان عن كثير من الصناعات الانتوى التي تلعب فيا ه الطبيعة » فصيا واقراً في عملية .

وثالثا أن ليونتيف عند حسابه للرجة كتافة رأس للسال في الواردات، لم يحسبا على أساس الواردات الفعلية الآجنية بل على أساس السلع الوطنية المتتجة داخل الولايات المتحدة التي تعتبر منافسة للواردات الآجنية . وطبيعي أنه مادامت الولايات المتحدة في رأس الملل فستجد أن من صالحها أن تستعمل رأس المال بكثرة في مختلف نواحى نشاطها الاقتصادي بينها أن البلاد التي تستورد منها الولايات المتحدة (وهي الآقل غنى منها في رأس المال بحفر في مختلف صناعاتها وعلى هذا فن التوقع أن من صالحها أن تستعمل رأس المال بحفر في مختلف صناعاتها وعلى هذا فن التوقع أن نجد أن كتافة رأس المال في سلمة ما تستوردها الولايات المتحدة أقل من كتافة رأس المال في نفس السلمة عندما تتعجها الولايات المتحدة في الداخل .

وأما النقد الاساسى الذى يؤخذ على تحليل ليونييف فهو أنه قصره على دراسة معاملات رأس المال والعمل الداخلة في انتاج السلمة وكان هذين العاملين هما العاملان الوحيدان أو الرئيسيان في انتاج السلم . وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لكئير من السلم التي تقع وتعاول محليا أو في التبجارة الدولية ولكن هناك عدد آخر من السلم التي تقع فل التي التعربية والتي يعتمد انتاجها بعرجة

كيرة على الهبات الطبيعية الكامنة فى التربة وعلى ظروف الجو وطبيعته وهى تعتمد على هذه الموامل أكثر من اعتهادها على كديات العمل ورأس المال المستخدمة فى انتاجها .

وتبين أرقام التجارة الخارجية للولايات المتحلة أن الجزء الاكبر من وارداتها يقع في الصناعات التي يعتبر عنصر الطبيعة فها عنصرا عاليا مثل الزراعة وصناعة الاسماك والفراء والورق والمطاط والبترول وخام الحديد والمعادن الاخرى وغير ذلك . وقد ثبت من واقع الارقام المستخدمة أن هذه ألصناعات (التي تعتمد على عنصر الطبيعة اعبادًا كبيرًا) تستخدم رأس المال لكل وحدة من وحدات الانتاج بنسبة أكبر من استخدام الصناعات التي لا تُلعب فيها الطبيعة الدور الاكبر . وعلى أساس هذه الحقيقة الكبيرة المُغزى يسهل علينا التوفيق مِن التتائج التي وصل إلها ليو تبيف و بين نظرية أولين من جهة و بين أنّ الولايات المتحدة تملك كبية من رأس المال لكل عامل أكثر نما تملكه بلادالعالم الاخرى من جهة أخرى وذلك دون اللجوء إلى التفسير الشاذ الذي قدمه لنا ليوتنيف بالنسبة لانتاجية العامل الامريكي – فما دامت معظم واردات الولايات المتحدة تتع في الجبوعة التي تلعب فيها الطبيعة دوراكيرا بينها أن صادراتها تقع معظمها في مجموعة الصناعات « الأصيلة » (proper manufactures) وما دامت المجموعة الأولى أكثر كثافة لرأس المال من المجموعة الثانية فان النتيجة الطبيعية هي أن واردات الولايات المتحدة في مجموعها تُصبح أكثر كثافة لرأس المال من صادراتها وذلك لأن كبر حجم الصناعات التي تعتمد على الطبيعة في الواردات عنها في الصادرات أعطى وزنا أكبر لمما في حساب معلل رأس المال في الواردات ولما كانت كما أسلفنا أكثر كثافة لرأس المال فالتبيجة لا تصبح غرية . خصوصا ما دام ليونتيف يحسب درجة كثافة رأس المال في الواردات على أساس السلع الوطنية المتافسة للواردات وليس السلع الاجنبية فعلا المنتجة في الحارج في بلاد تفتقر – إذا قورنت بالولايات المتحدة – لرأس المال .

ولنوضح هذه النقطة نستطيع أن قسم كلا من صادرات وواردات الولايات المتحدة إلى مجموعتين: مجموعة تمثل الصناعات « الاصيلة » ومجموعة تمثل الصناعات التي تلعب فيا الطبيعة دورا كبيرا (non-manufactures) فني الصادرات نجد أن حوالي ٨٤ / . من صادرات الولايات المتحدة تمع في مجموعة الصناعات الاصيلة بينها أن ١٦ / . وتعط مناقع في مجموعة الصناعات « الطبيعية » ، أما في الواردات فعجد أن ٣٦ . / . منها تقع فى المجموعة الأولى بينما أن ٦٤ // تقع فى مجموعه الصناعات «الطبيعية» ذات المعدل العالى لرأس المال (١١) .

والمعنى الذى يستقى من الآرقام العابقة هو أننا عند حساب معامل رأس المال فى الواردات نجد أن ثلثيها (ق) يتكون من الصناعات التى يرتفع فيا هذا المعامل ومن الطبيعى أن يؤثر هذا بالزيادة على معامل رأس المال الكلى للواردات . وعند حساب معامل رأس المال الصادرات نجد أن أقل من سلمها (ف) يتكون من هذه الصناعات ذات معامل رأس المال المرتفع ومن الطبيعى أن يؤثر هذا النصيب العنقيل على معامل رأس المال المكلى للصادرات بأن يضعفه . وهذا يبرد لنا النتيجة التى وصل إليا ليو تتبيف من أن صادرات الولايات المتحدة أفل كتافة لرأس المال من وارداتها .

والنتيجة التى فسل اليها إذن هى أن الولايات المتحدة تستورد سلما يغلب فى انتاجها عصر وأس المال بالرغم من أنها هى فضها أغنى من غيرها من المبلاد فى اشتراك رأس المال مع وحداث العمل لاحبا منها فى استيراد السلم التى يشترك فيها رأس المال بنسبة أكبر أو العمل بنسبة أقل ولكن لاسباب أخرى تختلف كشيرا عن نسب عوامل الانتاج اللماخلة فى انتاجها . فقد يكون ذلك لأن جزءا من مواردها الطبيعية فقير فصواء كان معامل رأس المال المشترك فى إفاجها كبيرا أو صغيرا فتستورده الولايات المتحدة في مائة معامل رأس المال المشترك فى إفاجها كبيرا أو صغيرا فتستورده الولايات المتحدة طبيعية موهوبة إما فى التربة أو فى غيرها عالا يمكن الاسترادة منه أو لأن الساع رقبها ميرجة كبيرة يحمل من الارخص المتنجين أن يستوردوا حاجتهم من بلاد أجنبية متاخمة عن أن يحملوا عليها من مناطق أخرى داخل الملمود السياسية . ومن الواضح أن كل عن أن يحملوا عليها من مناطق أخرى داخل الملمود السياسية . ومن الواضح أن كل هذه الاحتبارات لا يمكن إغفالها عند دراسة و فطيق فظرية كنظرية أولين على التجارة

⁽١) أنظر المرجع الدابق صفحات ٤٨ سـ ٤٩ ٤ رقد يؤخذ على هذا التقديم إلى صاحات ه أصبة ٤ وصناحات و طبيعية ٤ أنه تقديم تعمنى arbitrary إلى حد ما أو أن عصر التقدير الشخصى يدخل في حسابه . وقد يكون هذا صحيحا ولسكن كر حجم الفجوة بين تصبيب كل من المجموديين في الصاحرات والواردات بيني أن هاحش الخطأ أو التحيز في التقدير الشخصى وهو صغير هون شك لن يؤثر على جم الفرق (٢٥ م/٠ بالتعبة إلى ١٦٥م/٠ ، أر ٣٠ م/٠ بالتعبة إلى ١٥ م/٠) تأثيرا يذكر .

الخارجية لأى بلد من البلاد . ومن الواضح أيضا أنه بطبيق كل هذه العوامل تققد نظرية نسب العوامل (factor proportions theory) أو نظرية هكشر — أولين كثيرا من طراقتها وكثيرا من أهميتها إذ أنه يصبح من العسير بمكان في مثل هذه الظروف التنبؤ بأى سلم ضدرها دولة ما أو تستوردها على أسلس وفرة عامل معين من عوامل الانتاج أو ندرته وكل ذلك ما دام أولين قد افترض بادى هنى بدء أن عوامل الانتاج شهى العمل ورأى المال والارض دون أن يعير أهمية كبيرة لوبط الصورة الكلاسيكية التي شم بالغروات داخل كل عامل من هذه العوامل الكلاث بظريته التي تهم بالاختلافات في كبية هذه العوامل إذ لو فعل ذلك الاستطاع أن يصور أن وفرة الأرض في عموميتها لا تفق شيئا على الاطلاق فقد تصدر مثل هدفه اللوائد قطنا وهو سلمة كثيفة للعمل (أو الأرض) وتسورد قمحا وهو سلمة كثيفة للعمل (أو الأرض) .

وبعبارة أخرى فإن ربط الصورة الكلاسيكية بنظرية أولين ــ وهو ما يجب أن يكون ــ يدفعنا فى الزابة إلى رفض قبول نظرية أولين كما قدمها لنا إذ أن تنيجة هذا الربط أن يصبح لدينا عدد غير محدود من عوامل الانتاج ممما يصعب معه أن نحدد أى عامل من عوامل الانتاج العديدة هذه هو المدوقر وأبها هو النادر و بالتالى تششل النظرية فى الاجابة على سؤالنا الفقليدى وهو ماذا تصدر بلد ما وماذا تستورد وأى السلم تدخل فى التجارة الدولية . دراسات في التشرّيع التجاري

نحو توحید و إصلاح نظام الشهر التجاری فی الجمهوریة العربیة المتحدة للرکتور محمد مینی عباس

 ا -- قلما وجد نظام قانونى اختلفت قواعده وأسسه من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف وجهة نظر المشرع إليه مثل نظام السجل التجارى ، وعلة ذلك أن السجل التجارى أذاة مرنة تصلح لتحقيق عدة أهداف فى آن واحد .

فينها يمكن استخدام السجل العجارى للقيام بدوره التقليدى كناداة للاستعلامات بين التجار فيا يتصل بحياتهم التجارية ، يمكن استخدامه أيضاً للقيام بوظيفة إحصائية هامة بجعله مركزاً لاستقبال وإرسال البيانات عن التجار سواء أكانوا أقواد أم شركات، وكذلك المؤسسات العامة الاقتصادية أو يمكن للدولة أن تستخدم هذه الرظيفة الاحصائية كي ترسم في ضوءًها سياستها الاقتصادية ، هذا فضلا عن أن الوظيفة الرئيسية للسجل التجارى في غالبية المول المتملمة أنه اداة الشهر القانوني للمشروعات التجارية ، بمنى أن القيد في السجل يعتبر شهراً الوقائم المتصلة بالتاجر والمشروع التجارى ، فيترتب على قيدهذه الوقائم في السجل أنرا قانونياً.

تلك هي أهم الأغراض التي يستطيع السجل التجاري أداهما ، ولو أن المشرع أقام السجل السجل السجل السجل السجل السجل السجل السجل الحادث على أسس تهدف إلى تحقيق هذه الآغراض جميعها لكان السجل النجاري أداة فعالة لتيسير المعاملات النجارية ولجمع البيانات الاحصائية وإقامة سياسة إقصادية سليمة على ضوء معلومات دقيقة وشاملة النشاط النجاري والمستاعي ؛ كما أن تركيز وظيفة الشهر النجاري في أداة واحدة هي « السجل النجاري » من شأنه النيسير على النجار من معين واحد ، من النجارة والنجار من معين واحد ، مما يؤدي إلى تدعيم الثقة النجارية .

 مل يقوم السجل التجارى هحقيق هذه الأغراض جميعاً في الدول التي أخذت بنظام السجل التجارى ؟ فى بعض الدول العريقة فى هذا النظام مثل ألمانيا وسويسرا أقام المشرع من السجل التجارى جهازاً قانونياً يصلح لتحقيق أغراضه كلها ، بحيث يعتبر نظام السجل التجارى من أهم دعائم الحياة التجارية فى تلك البلاد .

وفى بعض الدول يقوم نظام السجل التجارى جحقيق بعض هذه الأغراض دون البعض الآخر ، وبذلك يكون نظاماً ناتها تبقل القالم القانونى الذي أفرغ فيه (حسب رغبة المشرع) ، وقد يؤدى السجل التجارى جميع وظائفه ولكن بقد صئيل ، وبذلك يكون جهازاً ضئيل الفع ضعيف التكوين تبقاً لضعف التشريع الذي بعث فيه الحياة . وقد تشكا بجوار السجل التجارى عدة سجلات أخرى مبعثرة بين المصالح الحكومية والجهات القضائية يفرد كل سجل منها يقيود تعلق فرع من فروع النشاط التجارى ، وبذلك تنتشر وظيفة سحول التجارى ، وبذلك تنتشر وظيفة لا يجمعل سجل التجارى العنام ، فتعثر الوظيفة الواحدة بين إدارات متفرقة لا يجمعها طابط ولا ينظمها كيان واحد ، يصفى علها التشعيت طابعاً من الغوض ويعطيها لونا من التعبير .

يتبين نما تقدم أن الوظائف التي يستطيع السجل التجارى أدامها هي محور الارتكار الذي ندور حوله فكرة السجل التجارى ، لذلك نمهد لبحث موضوع السجل التجارى بأن تعرض لأغراضه يعفى التنصيل .

١ - أغراض السجل التجارى

٣ - أغراض السجل التجارى أو وظائفه وأهدافه التي يسطيع تحقيقها تتبلور جميعاً في صلاحية سجل التجارة التبلم بدوره كأداة للاستعلامات بين التجار عن البيانات التي تصل بحباتهم التجارية ؛ كما أنه يسلح أداة لجمع بيانات إحصائية لحدمة الدولة في تخطيط السياسة الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد القوى ؛ كما يستخدم السجل للكشف عن نواحي نشاط التجار الأجانب وفروع ووكلات الشركات التي يكون مركزها في الحارج ، وتفيد الدولة من وراء ذلك بموفة بعض تيارات رؤوس الأموال الاجنبية . هذا فضلا عن أن للسجل وظيفة رئيسية بوصفه أداة الشهر القانوني للتجار وللمشروعات التجارية ، فيرتب على فبد الوقائم التجارية في السجل آثار قانونية من شأنها استقرار المعاملات وحماية الغير وتدميم الاتبان التجارية .

وظيفة السبل كأداة للاستعلامات (moyen d'information):

٤ — قد يضخذ المشرع من السجل أداة للاستعلامات ، وفي هذه الحالة يكون السجل التجارى . و تقيد الحارى موسوعة تضمن البيانات الحاصة بالتجار فيا يصل بنشاطهم التجارى . و تقيد هذه البيانات في السجل التجارى بقصد تيسير اطلاع من يصامل مع التاجر على البيانات التي يهمه معرفتها مثل أهلية التاجر والنظام المالي الزواج للأجان و رضوع التجارة — والحل التجارى — وحقوق الملكية الصناعية والفروع والوكلات ووكلاء التاجر . . ويستطيع كل من يهمه الآمر أن يطلب من إدارة السجل التجارى الاطلاع على البيانات المقيدة أو طلب مستخرج منها ، وعلى هذا النحو يؤدى السجل التجارى وظيفته كأداة للاستملامات عن التجار بما يترتب عليه بث الطمأ نينة و تدعيم الثقة ينهم .

وظيفة السجل كأداة احصائية (moyen de recensement):

٥ - قد يتخذ المشرع من السجل التجارى أداة لجمع البيانات الاحصائية عن التجار وعن المشروعات التجارية (١٠٠ وق قيام السجل التجارى بوظيفته الاحصائية تخفيف من أعباء المشروعات التجارية حتى لاتعمد أعباء القيد على التجار في عدة سجلات (السجل التجارى وسجل إحصائي المشروعات التجارية تابع المهنة الحكومية التي تباشر وظيفة الاحصاء ، أو سجل تابع لوزارة الصناعة فيا يتعلق بالمصافى) . إذ أن تعدد الالترامات بالمتيد على التجار فيه إرهاق لهم وعرقلة لنشاطم فى وسع المشرع أن يضاداه بهوحيد السجل مع تعدد وظائفه .

من أجل تحقيق هذه الوظيفة الاحصائية يسود النصوص التشريعية آمجاه إلى التحقى من صحة البيانات عند القيد ، وأن تستمر هذه البيانات مطابقة للحقيقة عن طريق إلزام التاجر المقيد في السجل بالتأشير عندكل تعديل يطرأ عليها .

لذلك تميل التشريعات الحديثة إلى الاخذبمدأ القيد الوحيد (Immatriculation unique) منى أن يكون القيد بالاسم الشخصى للتاجر فلا يقيد التاجر فى عدة مكاتب للسجل التجارى برقم يختلف فى كل منها عن رقم القيد فى المكتب الآخر ، أو أن يقيد فى سجل تجارى واحد

⁽۱) وفي بعض الدول كابطاليا تمتد الوظيفة الاحصائية السبجل التجاري الى جميع المشروعات الاقتصادية ما دام المشروع يستعمل الاساليب التجارية في الادارة والحسابات ، وهذا الوضع نتيجة حتمية أقيام القابون التجاري الإيطالي على اساس فكرة « المشروع الاقتصادي » .

بعدة أرقام ولو تعددت فروع نشاطه النجارى ، وذلك حتى لا يظهر البيان الاحصائي عن عدد النجار غير البيان الاحصائي عن عدد النجار غير مطابق العدد الحقيق . وقضى الاحدارات الاحصائية أن يجرى التاجر قيام موجراً في مكتب كل سجل تجارى توجد في دائرته مؤسسة للتاجر سواء كانت المؤسسة مصنعاً أو محالا تجارياً. أو فرعاً أو وكالة ، حتى تكون لدى مصلحة الاحصاء صورة كاملة للمصانع والمحالات .

و تقضى الاعتبارات الاحصائية أيضاً بأن يين الفرض الحقيقي للشركة بجوار الغرض الذي نما عليه عقد الشركة أو نظامها ، فيقيد الغرض الذي تباشره الشركة فعلا : وعادة يكون الغرض الحقيق للشركة أضيق نطاقاً من الغرض الذي ينص عليه في عقد الشركة ، فعلا قد ينص في عقد الشركة على أن غرضها التصدير والاستيراد بينها يقتصر الغرض الذي تباشره الشركة فعلا على تجارة تصدير الأرز .

كذلك تقفى الاعتبارات الاحمائية بأن يتم التأثير في السجل عند بدء نشاط التاجو ، حتى ولو تم قيد التاجر أو الشركة قبل ذلك كى تستطيع مصلحة الاحصاء أن تكشف عدد المجار والشركات ذات النشاط الحقيق ، فقد تقيد شركة في السجل التجارى ولا تبدأ فعلا استغلال المشروع إلا بعد مضى عام أو عامين وقد لا تبدأه أبدأ قطل موجودة من الناحية القانونية (بالقيد في السجل) بينها تكون منعدمة الوجود من الناحية الفعلية لعدم ماشرتها الاستغلال .

الوظيفة الاقتصادية للسجل:

٣ — يلحق بالوظيفة الاحصائية للسجل التجارى قيامه بدور اقتصادى ، اذ يستطيع السجل بوصفه أداة احصائية أن يجع البيانات اللازمة لتخطيط السياسة الاقتصادية ، ولذلك يلزم أن يتم الارتباط بين الهيئات الاقتصادية الفنية في وزارة الاقتصاد ووزارة أن المتحاد ووزارة المتجارى من جهة أخرى ، وأن يضمن قانون السجل لصحاحات المتحددة أنها الجهات التي تدير وتوجه دفة الاقتصادى التومى (١) .

⁽١) وتصر عادة وزارات الاقتصاد } فى الدول المختلفة ؛ على أن يتضمن السجل بيانات معينة حتى لا تضعل إلى أنشاء سجلات أخرى تعدها بهلده البيانات مما يترتب علية أرهاق الميزابة وأزدياد الإجراءات . ومن هذا القبيل ما ورد فى ...

وفضلا عن ذلك فان البيانات المقيدة في السجل تكشف عن فروع النشاط التجارى والصناعيالتي يستأثر الاجانب باستغلالها ، ولما كان تدخل الاجانب وسيطرتهم على المشروعات الاقتصادية الحيوية خطر على أمن اللولية وسلامتها ، اذ أن السيطرة الاقتصادية الاجتبية هي خطر سياسي لانها تلقى بزمام القدرة على توجيه الاقتصاد القومي في أيد أجنبية تلتي عادة نوجها مرسوما في الحارج تملية مصالح اللولة الاجتبية ، فتستخدم هذه اللول تلك القدرة ما حدث عقب تأميم التناة من تراخي البنوك الاجتبية عن تمويل محصول القطن وما حدث ما حدث عقب تأميم التناة من تراخي البنوك الاجتبية عن تمويل محصول القطن وما حدث أيضا من تراخي الوكلات التجارية في عقد صفقات الاستيراد (١١ وكل هذا بقصد احداث اضطراب في السوق المصرى واضعاف الفقة في اقصاديات البلاد حتى ترضيخ المحكومة وتنبع سياسة تدور في فلك اللمول الاستمارية ، لذلك كان لواما على اللولة لكي تواجه وتستم المناطر أن تكشف عن أوجه نشاط الاجانب فستمين بالاحصائيات الدقيقة وتستدعونا من قبود السجل التجل العجل من موع هذه البيانات يمكن للمولة أن تدرأ الحلام ، وقد واجهت المحكومة في مصر هذه الاخطار بسن سلسلة من التشريعات مصرت الحكومة وي معره هذه الاخطار بين سلسلة من التشريعات مصرت النشطاء فروع النشاط الاقصادي الرئيسية ، فاشترطت لاستغلال بعض المشروعات أن يكون من يولى الاستغلال مصريا (١٠) .

خطاب وزبر المساعة والتجارة الفرنسى الذى وجهه الى لجنة اصلاح قانون التجارة وقانون الشركات ، وجاء في هذا الخطاب ما يلى :

En accord avec les survices du comité économique intermuisteriel, Je me permets, en conséquence, d'insister pour que soit évitée toute mesure qui, sous prétexte de simification diminuerait par trop la valuer des renseignements économiques fournis par le registre. S'il devait en être antrement, les départements economiques sernient cortainement amenés à envisagor, contrairement aux intentions actuelles, d'autres moyens de recensement (tels, par exemple, que la création d'un répertoire des entreprises) qui imposeraient aux commerçants et industriels des obligations plus génants que la dissociation... entre les formalités purement juridiques de constitution des sociétés et celles afférentes à l'inscription de leur sotivités réelle au registre du commerce.

[،] انظر أهمال لجنة تعديل قانون التجارة وقانون الشركات ؟ ١ ٢ ٢٣ ٢ (١) انظر بيان الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير المالية والاقتصاد في مجلس الأمة في ٢٧ أغسطس ١٩٥٧ ـ ما يعدها . الأمة في ٢٧ أغسطس ١٩٥٧ ـ المطبعة الأميرية ١٩٥٧ ـ من ٥٤ وما يعدها . ١٠٥٧ من تعصير وتاميم من فق القناة بمقتضي القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٩ . وتم تعصير النوك بمقتضي القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ـ وتم تعصير هيئات التأمين ...

الوظيفة القانونية السجل التجارى :

٧ — ' يقوم السجل بدوره الرئيس باعتباره الجابة التي يعبد اليا بشهر الوقائع في المسائل العجارية متى رتب المشرع على واقعة التهد في السجل وعلى تعديل البيانات المقيدة فيه اثارا قانونية ، و رتبعا لبص التشريعات تمكتب صفة الطبح و تتيجة لجرد فيد الشخص اسمه في السجل (كا يكتسب من توافرت فيه شروط معينة صفة المحلى بالقيد في جدول تقابة المحلمين) ، و تولد الشخصية الاعتبارية لبحض الشركات تبعا لواقعة القيد في السجل ، و ينشأ المجابة ، فيفترض علم المكافة بالبيانات المقيدة في السجل متى أخذ القانوني يمبدأ الحجية ، فيفترض علم المكافة بالبيانات واجبة التيد في السجل فلا يجوز الاحجاج على الغير بهذه البيانات .

فالوظيفة القانونية للسجل تعتقق إذا رتب القانون آثارا قانونية على واقعة القيد في السجل، على أساس أن القيد هو الوسيلة إلى علانية البيانات التي يهم الجمهور معرفتها عن الناجر والمشروع التجارى فيرتب القانون على هذه العلانية قرينة العلم بالبيانات المقيدة وحجية لهذه البيانات في مواجهة الغير.

٨ – وهكذا تبين بما تقدم أن السجل العجارى أداة مرنة تستطيع – اذا شاء سلطان الدولة – أن تؤدي عدة وظائف ، وهو يؤدي هذه الوظائف جميعا في بعض التشريعات العربية في استخدام تظام السجل التجارى ، خاصة في المانيا حيث يقوم السجل بدور هام كاداة الاستعلامات وأداة للوجيه الاقتصادي وأداة لرقابة النشلط التجارى للأجانب وأداة للشهر القانوني في المسائل التجارية ، كما يستخدم السجل التجارى أحيانا كاساس لتنظيم صندوق تأمين أو معاشات للجبار .

تلك هى أهم الاغراض التي يستطيع السجل التجارى أن يؤديها لمصلحة التجار ولمصلحة المتعالمان معهم ولمصلحة الاقتصاد القومى ومن أجل حماية الاستقلال السياسي

بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٥٧ - وتمصير مهنة الوكلاء التجاريين بالقانون رقم ٢٤. لمننة ١٩٥٧ سوتمصير أستغلال التزام النقل العام تلركاب بالسيارات بالقانون ردم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ - وتمصير استغلال صالات البيع بالمزايدة بالقانون ردم ١٠٠٠ سنة ١٩٥٧ - وتمصير مهنة السمسرة في بورصة العقود بالقانون ردم ١١٥٥ لسنة ١٩٥٩ - وتمصير مهنة السمسرة في بورصة الأوراق المالية بالقانون ردم ١٢١١ سنة ١٩٥٥ والقانون ردم ١٢٧١ سنة ١٩٥٥ والقانون ردم ١٢٧ سنة ١٩٥٠ والقانون ردم ١٢٧٠ سنة ١٩٥٥ والقانون ردم ١٢٧٠ سنة ١٩٥٥ والقانون ردم ١٢٧٠ والقانون ردم ١٢٥٠ والقانون ردم ١٢٥٠ والقانون ردم ١٢٧٠ والقانون ردم ١٢٥٠ والقانون والقانون ردم ١٢٥٠ والقانون وا

والانتصادى للمولة ولتدعيم الفقة فى المعاملات التجارية . ولا شك أن هذه الوظائف بالغة الحيلر مما يقتضينا عند بحث نظام السجل النجارى المصرى والسجل التجارى السورى اختبار مدى صلاحية كل منها لآداء الوظائف الحطيرة التي تنظر منها ، وما هى العيوب التي تشوب نظام السجل التجارى فى الجمهورية العربية المتحدة؟ وما هو طريق الاصلاح؟ .

وتمهد لذلك يبحث التطور التاريخى لنظام السجل التجارى وسرد أهم التشريعات الخاصة بالسجل فى الدول المختلفة ، ثم نستعرض بايجاز نظام السجل التجارى الآلمانى إذ أنه يقوم على دعائم راسخة ويكاد يحقن جميع الوظائف التى ترجى من نظام السجل التجارى .

۲ – التطور التاريخي وتشريعات السجل

تطور نظام السجل التجارى :

9 - يرجع الأصل التاريخى لنظام السجل الهجارى إلى القرن الدالت عشر حيث نظمت طوائف النجار فى المدن الإيطالية . فكانت الطائفة تغيد أسماء أعضائها النجار فى قوام خاصة ، ولم يكن الفرض من إعداد هذه القوائم يعدى حاجة التنظيم الادارى للطائفة ، وكانت تستخدم القرائم لحمر النجار بصفتهم أعضاء الطائفة لكى يمكن دعوتهم لحضور الجماعات الطائفة ومطالبهم برسوم القيد ، ثم تطور الغرض من هذه القوائم فجرت العادة على إرسال قائمة إلى أعضاء الطائفة بأسماء النجار الذين يرغبون إخطار النجار الآخرين بينانات عن تجارتهم ، ثم تطورت هذه العادة فكانت الطائفة ترسل قائمة بأسماء جميع النجار ويانات عن تجارتهم ، ثم تطورت هذه العادة فكانت الطائفة ترسل قائمة بأسماء جميع النجار ويانات عن تجارتهم ، ثم تطورت هذه العادة فكانت الطائفة النجار .

هكذا نشأ السجل التجارى باعتباره قائمة تدرج بها أسماء التجار أعضاء الطائفة المهنية ، واقتصر استعمال القائمة على أغراض إدارية نظيمية لا تعلمو نظاق قنابة التجار بوصفها هيئة ، من تطور هذا النظام فأصبح السجل أداة للاستعلام عن التاجر من غير حاجة إلى رضاء التاجر و تصريحه بذلك . وقد انتشر نظام السجل في دول اسكنديناوه ودول أوربا الوسطى وخاصة المانيا و تطور من مجرد أداة للاستعلامات فأصبح يؤدى عدة أغراض في آن واحد ، وأصبح من أهم النظم القانونية التي تقوم التجارة على أساسها في الوقت الحاضر .

التشريعات الأجنبية والعربية :

١٠ ـــ أخذ التشريع الالمانى بنظام السجل التجارى يتقتضى قانون التجارة الصادر

عام ١٨٦١ (المواد ١٢ – ١٤)، و يختضى قانون التجارة الصادر عام ١٨٩٧ (المواد ١٦٠٨)، ولم يصلل القانون الآخير نظام السجل التجارى الوارد في قانون التجارة القديم فيا عدا بعض مسائل نادرة، مثال ذلك ما قررته المادة الثالثة من أن المزارع يأخذ حكم التاجر متى قيد اسمه في السجل التجارى .

وأخذ قانون الالتزامات السويسرى بنظام السجل التجارى ، مع اختلاف قى التفصيلات بحسب المقاطعات (قانون التجارة الصادر عام ١٨٨١—المواد ٨٦٥ وماسدها). وجاء قانون الالتزامات السويسرى الجديدعام ١٩٣٦ بنظام السجل التجارى مع سفى تعديلات أدخلت على النظام القديم .

وأخفت رومانيا بنظام السجل التجارى متتضى قانون ۸ أبريل ۱۸۸٤ ، ثم قانون ١٠ أبريل سنة ١٩٣١ . وأدخل هذا النظام فى فرنسا بقانون ١٨ مارس ١٩١٩ ثم استبدل بظام جديد —أكثر تأثراً بالتشريع الآلمانى — بمتصى المرسوم بقانون الصاحر فى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٣

وأدخل نظام السجل التجارى فى بلجيكا بقانون ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ المعمل بقانون ٩ مارس سنة ١٩٢٩

ونشير برجه خاص إلى أهم التشريعات التي أخلت بنظام السجل التجارى في البلاد العربسة :

أخذت الجمهورية العربية المتحدة بنظام السبحل التجارى فى الاقليم المصرى متمتضى القانون الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦، المدلل بالقانون الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣، ثم استبدل نظام السجل التجارى بنظام جديد بمتنفى القانون الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ (القانون رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ وأخذ الاقليم السورى بنظام السجل التجارى بمتنفى قانون التجارة الصادر فى ٢٢ حيرران سنة ١٩٤٩ (المواد ٢٢ — ٤٤) (١٠).

وأدخل نظام السجل التجارى إلى لبنان بمتتضى قانون التجارة الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ (المواد ٢٢ ـــ ٣٩) .

 ⁽۱) انظر في شرح السعول التجارى السورى الدكتور رزق الله اتطاكي والدكتون نهاد السباعي (في الحقوق التجارية البرية) دمشق ١٩٥٧ ــ ٩٦

وأخذت العراق بظلم السجل التجارى فى قانون التجارة (رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ . المواد ٢١ — ٣٢) ١١٠ .

٣ - السجل التجارى الألمانى

إن نظام السجل التجارى في ألمانيا وفي البلاد التي أخلت بوجهة النظر
 البلومانية في هذا الصدد مثل سويسرا ، نظام وثيق الصلة بوظيفة السلطة التضائية .

ويعتبر نظام السجل التجارى فى ألمانيا إمتداداً للسجلات القديمة لطوائف التجار وهو يخضع فى الوقت الحاضر للاحكام الواردة فى قانون التجارة الصادر عام ١٨٩٧.

عهد المشرع بالقيد في السجل التجارى الآلماني (Handelstregister) إلى قاضى السجل (Amtsgericht) ، وهذا ما يضر ما خوله القانون القاضى من سلطة واسعة ورقابة المتحقق من البيانات التي يقدمها طالب القيد ، فالقاضى يقوم بصحقيق دقيق المتحقق من تلك البيانات ويستعين في هذا التحقيق بالغرف التجارية ، ويجوز له أن يوقع الغرامات المضغط على التاجر حتى يقدم المستندات والبيانات اللازمة . وفضلا عن ذلك فان البيانات التي يضغها القيد في السجل التجارى تشمل كل ما يتعلق بالتاجر مما يهم الفير الإطلاع عليه . هذه الصبغة القضائية التي أضفاها التشريع الألماني على السجل التجارى تكشف عن

هذه الصيغة القضائية التى اضفاها التشريع الألمــان على السجل التجارى تحــشف عن أسس هذا النظام وتفسر طبيعته باعتباره نظاماً للشهر القانونى للمسائل التجارية شبيه بنظام الشهر العقارى (من حيث أن القيد في السجل التجارى يرتب آثاراً قانونية) .

ويكمل القيد في السجل إجراء آخر هو نشر البيانات في الصحف المقررة للاعلانات القضائية وفي الجرائد الرسمية .

آثار القيد في السجل التجاري الألماني :

١٢ — (السجل التجاري الآلماني كأداة موحدة للشهر القانوني في المسائل التجارية) -

انخذ المشرع الآلمانى من السجل التجارى أداة للشهر القانونى للوقائع التجارية ، وانخذه أداة وحيدة تجمع لديها البيانات التي يلزم القانون المشروعات التجارية بشهرها (هذا مع مراعاة أنه يلجق بالقيد في السجل نشر البيانات في الصحف) .

 ⁽۱) انظر في شرح نظام السجل التجارى العراقى ، سليمان بيات (القضاء العراقى) الجزء الأول ، ۱۹۵۳ ، ص ۲٦ وما بعلها .

ولعل من أهم الصفات التي تبرز أهمية تظام السبحل التجارى الأنالى، في التشريع المقارن، و وتحمل من هذا النظام قدرة تحقيما التشريعات في الدول الآخرى ، أن السجل هو الآداة الوحيدة التي تركز فيا الاجراءات الحاصة بالشهر القانوني للوقائع التجارية ، كا ترتب على القيد فيه آثار قانونية بالفة الأهمية بالنسبة للتاجر وبالنسبة لمن يتعامل مع التاجر .

القيد المنشئ الحقوق والقيد غير المنشئ الحقوق :

١٣ - يختلف الآثر الذي رتبه القانون الألماني على واقعة قيد امم الشخص وعلى قيد البيانات في السجل التجاري باختلاف الاحوال، ققد يكون القيد منشئا للحق (inscription فينشأ الحق بعاً لاجراء القيد ، غير أنه في هذه الحالة بجوز الطعن في القيد إذا ثبت أن البيانات المقيدة لا تطابق الحقيقة فاذا قضي يطلان القيد أصبح الحق كأن لم يكن . وقد لا يكون القيد منشئا للحق constitutive de droit) معين مثل انقال ملكية المحل التجاري فانها تتم بابرام عقد البيع ، كذلك عزل المدير معين مثل انقال ملكية المحل التجاري فانها تتم بابرام عقد البيع ، كذلك عزل المدير فانه تم صدور قرار العزل ، وفي هذه الحالات يتنصر أثر القيد على ترتيب حجية الميانات المقيدة .

والآثار القانونية التى تنشأ عن القيد في السجل تلتني جميعها في ظل مبدأ الحجية وتنفرع عنه في تطبيقات خاصة . ومن هذه الآثار ما يعلق بالنمبييز بين التاجر وغير التاجر ، وانتقال الحقى فى الاسم التجارى بحيث تمتنع تسمية متجر باسم متجر آخر سبتى قيده فى السجل جنا الاسم ، ومبدأ الحجية هو جماع التطبيقات المتقلمة وقد فى عليه القانون الآلماني فى المادة ١٥ ، وذهب النقه والقضاء فى تفسيره وتعلبيقه مذهبا جاوز القالب الحرفي فعبارة النسى .

حجية اليانات المقيدة في السجل ع

١٤ -- فعت المادة ١٥ من قانون التجارة الألماني على مبدأ الحجية بقولها :

 (1) إذا لم تقيد واقعة كان يجب قيدها في السجل ونشرها ، فلا يجوز لمن كان يستفيد من القيد أن يحتج بلد الواقعة في مواجهة الفير إلا إذا كان الفير على علم بها . (٢) وإذا كانت الواقعة قيدت في السجل ونشرت جاز الاحتجاج بها على الفير
 إلا إذا كان لم يعلم بها أو كان مغروضًا عدم علمه بها (١١) .

يضمن هذا الص مبدأين متقابلين:

أولا: أن البيانات غير المقيدة في السجل لا يحتج بها في مواجعة الغير .

ثانيا: أن البيانات المقيدة في السجل يحتج بها في مواجهة الغير.

وتتناول بالتنصيل هذين المبدأين وهما : مسمأ الاثر السلبي للشهر ومبدأ الآثر الايجان للشهر .

المبدأ الأول - مبدأ الأثر السلي للشهو

١٥ ــ يقرر هذا المبدأ أن البيانات واجبة التيد فى السجل التجارى والتى لم يجر قيدها فعلا يفترض عدم وقوعها فلا يجوز للشروع أن يحتج بها فى مواجهة الفير ، ويطلق على معالم المبدأ ؛ وهو عدم حجية البيانات التى لم تقيد ؛ « الآثر السلمى للشهر » (publizitätewirkung) .

يتم التشريع الألماني قرينة قانونية مضعونها أن البيانات واجبة التيد التي لم يتم قيدها في السجل التجاري ينترض عدم وقوعها ، فيفترض تبعاً لذلك عدم علم الكافة بها وعدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة النير ، مثال ذلك واقعة عزل مدير الشركة ، فافا كان مدير الشركة قد عزل — ولم نجر الشركة التأشير في السجل التجاري بواقعة عزل المدير ، وحدث أن تعاقد النير مم المدير المعزول على شراء جنائع وقيض المدير المعزول التعن ، فانه فضلا

[&]quot;Article 15-1- Tant qu'un fait à enregistrer au registre du commerce ();
n'a pas été inscrit et publié, celvi dans l'intéret duquel cette inscription
devrait etre faite ne peut l'opposer à un tiers à moins que ce dernier n'en
ai eu connaissance.

II—Si le fait a ete enrgistré et publié, tout tiers est tenue de reconnaître que le fait lui est opposable à moins qu'il n'en ait pas eu connoissance ou qu'il ne fut pas tenu de le connaître".

ويقابل هذا النص في القانون السويسرى المادة ٢/٩٣٣ من قانون الالترامات السويسرى المسدل عام ١٩٣٦ ، وتقابله أيضا المسادة ١/٢٩١٦ من القانون المغنى الإيطائي الصادر عام ١٩٤٢ ، مع مراعاة أن القانون الإيطائي يتناول قيد (المشروعات الاقتصادية) في السجل التجاري ولم يقصر القيسد على المشروعات التجارية أو التحاد .

عن أن المدير المعزول يكون مسئولا شخصياً عن تعاقده قبل الشركة فإن الشركة تكون مسئولة بدورها قبل المتعاقد مع المدير المعزول ، لأن عدم قيد واقعة العزل في السجل ينهض قرينة على عدم علم المتعاقد مع المدير المدير ، فلا يجوز الشركة أن تحتج عليه بعزل المدير ، لأن تلك الواقعة لم تقيد في السجل التجارى . وحكمة هذا المبدأ أن من تعاقد مع المدير المعزول — الذي لم تؤشر الشركة بواقعة عزله في السجل التجارى — له أن يطمئن إلى السيانات التي تم شهرها بالقيد في السجل والتي لم يكن من ينها عزل المدير ، احتراماً لموقف الفاهر و تدعيا لاستقرار المعاملات (هذا ولو لم يكن الغير قد اطلع ضلا على السجل العجارى) .

المسئولية التقصيرية عن عدم الفيد :

١٦ – لم يكتف القضاء الآلماني بعدم الحجية جزاءًا على عدم القيد — بل استقر على تطبيق القواعد العامة للمسئولية عن العمل غير المشروع حماية للغير حسن النية ، فقضى بالتعويض عن الاضرار التي تلحق الغير حسن النية تتيجة لعدم قيد بيان واجب القيد .

المبدأ الثاني - ميدأ الأثر الإيجابي للشهر

١٧ — الآثار الايجاية القيد في السجل التجارى متمددة ، فقد يكون للقيد أثر منشىء للحق وقد يكون القيد أثر منشىء للحق وقد يكون القيد قرينة على علم الغير بالواقعة التي تم شهرها وهذه هي مسألة الحجية . وقد يستلخص من القيد قرية مطابقة البيانات المقيدة للحقيقة ، كما أنه قد يترتب على قيد وثائع غير صحيحة أن تعجل قواعد المسئولية التقميرية عن العمل غير الشروع .

الأثر المنشئ والأثرغر المنشئ للقيد في السجل :

١٨ - قد يكون للقيد في السجل أثر منشىء وقد لا يكون للقيد أثر منشىء. يترتب أحيانا على القيد في السجل أن تنشأ تنائج قانونية معينة ، مثال ذلك في القانون العجاري الالماني على أن كل من يحترف حرقة تجارية يعتبر تاجرا ، وسرد القانون الحرف التي اعتبرها تجارية ، غير أن المشرع الآلماني أضاف أن الشخص الذي يباشر استغلال مشروع لا يدنتل تحت لواء الحرف التي اعتبرها القانون حرفا تجارية فانه يكتسب صفة التاجر اذا كان المشروع فو أهمية و يضغن معاملات تجارية شرط أن يقيد في السجل التجاري ، في هذه المخالق يرتب القانون على القيد في السجل التجاري اكتساب صفة التاجر ، و بذلك يرتب القانون على القيد في السجل أثرا منشاً .

ومثال آخر للاثر المنشئ للقيد في السجل التجاري — يحسب القانون الألماني — أن الشركة المساهمة تنشأ تبعا لاجراء القيد في السجل، كما أن تعديل نظامها أو بطلانها يرتب أثره بالتأشير به في السجل، فلا يفتح التعديل أو البطلان أثره القانوني الا بالقيد في السجل.

أما التصرفات القانونية التي يرتب عليها القانون التجارى الآلماني أثرا مباشرا فان آثارها القانونيية تنشأ مباشرة بمجرد ابرام التصرف القانونيية فلا ينشأ عن قبدها مملاد حقوق جديدة ولحن ينتصر اثر القيد على أن البيانات المقيدة بحجج بها في مواجهة الغير وأن البيانات غير المقيدة لا يحجج بها في مواجهة الغير .

٧ _ حبة البيانات المقيدة :

١٩ - قرينة علم الكافة بالوقائع التي تم تيدها في السجل Présomption sur la (présomption sur la التيد منشئ المحقوق أو غير منشيء للحقوق فان القيد برنب آثارا قانو نية بالنسة للفير، وخاصة افتراض علم الغير بالبيانات المقيدة و بالتالي جواز الاحتجاج بها في مواجهة الكافة (المادة ٢٥ / ٢) . فعلا يترب على القيد ميلاد الشخص الاعتبارى للمركة المساهمة ، وهذا أثر منشئ ، كما يترب على القيد أن يحتج بوجود الشخص الاعتبارى ولكن لا يحتج بوجود الشخص الاعتبارى ولكن لا يحتج بوجود الشخص الاعتبارى للمركة الا باجراء قيد الشركة في السجل التجادى فيمود المقديمون الاحتجاج بوجود الشركة في مواجهة الذير و الحال كذلك بصدد قرار نمين أو عزل الوكيل "Prokurist" (وكيل مفوض يهتم بسلطات و اسعة) وقرار تمين أو عزل المدير أو المصفى ، والقيد التي ترد على سلطة المدير .

فاذا حددت سلطة مدير الشركة بالقيام باعال معينة ثم تعاقد شخص مع المدير فيا يجاوز حدود سلطته هذه قبل تسأل الشركة عن الصرفات القانونية التي يرمها المدير ؟ لا شك أن المدير يكون مسئولا قبل الشركة عن تجاوزه حدود سلطته بمجرد أن نخطره الشركة بهذا القرار وبغض النظر عيا اذا كان القرار قد أشر به في السجل التجارى أو لم يحديد سلطة المدير ، فإذا كانت الشركة قد أشرت في السجل بما يفيد تحديد سلطة المدير ، فإذا كانت الشركة قد أشرت في السجل بما يفيد تحديد سلطة المدير في هذه الحالة علم الكافة بهذه السلطة المقيدة وتستطيع الشركة أن تحجج بهذا التأثير في مواجهة المتعاقد مع المدير ، ويذلك تدفع عنها المسئولية عن العقود التي يومها المدير علود صلطته .

أقام المشرع ــ بمتتضى المادة ١٥ / ٢ قرينة قانونية افترض بمتضاها علم الكافة بالبيانات المتيدة في السجل ، فيجوز للتاجر أن يحجج مهذه البيانات قبل الفير ، ولا يكون مقبولا ادعاء الفير الجبل بالبيانات المتيدة إلا في حالة القوة القاهرة أو عطلة الحاكم أو علم ظهور المحدف (١).

ومن رأى الفقه الإلماني أن قريقة افتراض علم الكافة بالبيانات المقيدة في السجل التجارى تسرى على الأبجانب المقيين في ألمانيا ، شأنهم في ذلك شأن الوطنيين ، فيفترض علمهم بالبيانات المقيدة في السجل العجارى الألماني ، ويجوز التاجر أن يحجج عليم جمنه البيانات ، كان هذه القرية تطبق أيضاً في حلات تفارع القوانين متى كان محل تنفيذ العقد في ألمانيا ، أو متى افتق الطرفان على قطبيق القانون الآلماني على العقد كلما اختصى القضاء الآلماني بنظر الذاع تبعا لاحكام فواعد الاختصاص القضائي أو تبعاً لاتفاق أطراف العلاقة القانونية على ذلك ، ففي كل هذه الحلات يجوز الاحجاج في مواجهة الاجنبي بالبيانات المتيذة في السجل الهجاري .

٣ - قرينة مطابقة البيانات المقيدة العقيقة :

٢٠ --- استر الفقه الآلمانى منذرج قرن تقريباً على تطبيق قريبة فانونية أخرى استخامها من النصوص الني أعطت قاضي السيحل سلطة الرقابة السابقة على البيانات ليتحقق من مطابقة المواتم ، وربعاً لذلك جرى الفقه على أن قيد بيانات في السجل يعتبر قريبة على مطابقة البيانات المقيدة للحقيقة ، وبذلك جعل عبه اثبات ما يخالف مدلولها على عائق من ينازع في أم مطابقة المحقيقة .

على أنه لايجوز لمن طلب ثيد بيان في السجل أن يدعى بند ذلك عدم مطابقته للحقيقة إذ أنه ملزم بالتدقيق في تحرى حقيقة البيانات التي يقدمها للقيد وأن يطلب تعديلها كلما تغيرت الوقائم بحيث تظل دامًا مطابقة للحقيقة .

ع - المسئولية التقصيرية عن قيد بيانات غير مطابقة الحقيقة :

إذا قيدت بيانات فى السجل وكانت غير مطابقة للحقيقة ، وترثب على قيدها إلحاق ضرر بالغير ترتبت المسئولية القصيرية بالنسبة لمن طلب القيد، فيلنزم بتعويض الضرر علىأساس

 ⁽۱) انظر مثال روجیه دیرودیه R. Durodier و روبرت کهلوین R. Kuhlewein
 اهمیسة القیود نی السجل التجاری الالسانی » مطلة القانون التجاری – 1100 –
 ۸ ک. ۱۸

المسئولية عن العمل غير المشروع ، فإذا أجرى مدير الشركة تأشيراً فى السجل التجارى ينيد خروج شريك من الشركة ، فإن قيد هذه الواقعة يعتبر عملا غير مشروع تترتب عليه المسئولية التقصيرية ، متى كانت واقعة خروج الشريك من الشركة غير مطابقة للحقيقة .

ه ـ القيد في السجل لا يطهر التصرف القانوني من الميوب:

قدمنا أن القيد في السجل التجارى ينهن دليلا على علم الكافة بالبيانات المقيدة ، والمدين المينات المقيدة ، والمدين المينات المتثنائية ، وهذه هي قرينة العلم (Présomption) فلا يجوز للغير أن يدينانات في السجل (sur la connaissance ، وأن قيد بيانات في السجل (والقيد يتم بعد تحقيق قاضي السجل من مطابقة المينات المتقيدة والسجل تطابق المينات المتقيدة والمدهى قرينة مطابقة البيانات المحقيقة (Présomption d'exactitude) .

يبدأن قيد تصرف قانونى (كعقد وكالة أو عقد شركة) فى السجل لا يعجر دليلا على أن التصرف القانونى قد استوفى شروطه القانونية ، بمنى أنه انعقد صحيحاً ، هذا بالرغم من أن قاضى السجل يراقب مقدماً استيفاء هذه الشروط ، وعلة ذلك أن القيد فى السجل التجارى لا يطهر العقد من أسباب بطلانه ، وبعبارة أخرى أن التصرف الباطل لا يصححه التبد فيظل التصرف قابلا للطمن فيه بالبطلان .

واستتناء من هذا البدأ جرى القضاء الألماني ـ حرصاً على استقرار المعاملات ولتدعيم الفتح التجارية _ على اعتبار بعض التصرفات المقيدة في السجل التجاري تصرفات صحيحة ، لا يجوز العلمن فيا ، فمثلا استقر القضاء على رفض دعوى أبطال الا كنتاب في أسم شركات المساهمة متى كان الا كنتاب مشوراً بغلط أو تدليس أو إكراه إذا كانت الشركة مقيدة في السجل التجاري ، ويرمى القضاء الألماني من وراء ذلك إلى حماية الجمهور وإلى حماية دائني الشركة . وامتد تعليبتي هذا المبدأ فشمل شركات التضامن وغيرها من الشركات

استعرضنا فيها تقدم المبادىء العامة لآثار القيد فى السجل التجارى الآلمانى ، ونبين فيما يلى بعض التطبيقات الحاصة بهذه الآثار القانونية :

التميز بين التاجروفير التاجر :

٢١ — تبعا للقانون الإلماني يتنفى القيد فى السجل التجارى صفة التاجر على من قيد
 اسمه ، سواء كان من قيد اسمه بياشر حرفة من الحرف التي اعتبرها القانون تجلية ويلترم

نيمًا لذلك بالقيد في السجل . أو كان المشروع الذي بياشر استغلاله طالب القيد يستلزم بحسب أهميته وطبيعة معاملاته تنظيما إدارياً ومالياً يخضع لاصاليب التجارة ' ' ويعتبر القيد ـ في كانا الحالتين ـ قرينة قاطعة على أن الشخص تاجر (۲۲ .

أثر القيد في السجل التجارى الآلماني أثر مطلق فيا يتعلق باضفاء صفة التاجر ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز دحض هذا الدليل على اكتساب صفة التاجر بإثبات أن الشخص لم يياشر التجارة وأهمل محو القيد . ومن ميزات النظام الآلماني مبولة التعييز بين التاجر وغير التاجر ، واستقرار المعاملات على أساس احترام الموقف الظاهر .

حاية الاسم التجاري (منع تعدد الأسماء التجارية المنشاجة homonymie)

٢٧ - يقفى قانون التجارة الألمانى بأنه بجوز لقاض السجل التجارى أن يرفض قيد السم تجارى مطابق أو مشابه لاسم تجارى سبق قيده في السجل ، منعاً لما قد بحدثه القيد الجديد من لبس ، وتص لملادة ٣٠ من قانون التجارة على ضرورة إضافة كلمة أو عبارة لتعييز الاسم المراد قيده عن الاسم المذى سبق قيده .

انتقال الحق في استمال الاسم التجاري المشتق من الاسم المدنى للتاجر :

⁽۱) هامل ولاجارد _ ص ۳۲۷ _ فقرة ۲۲۷

⁽٢) جو فريه ... مجلة القانون التجاري ... ص ٢٥٦ ... فقرة ٣٧

وتأييد للانجاه الحديث فى التشريعات المختلفة إلى ضرورة الاعتباد على المشروع ـ لا التاجر ــ كأساس للقانون التجارى برمته .

§ ٤ - السجل التجاري الفرنسي

٢٤ – لم يعرف القانون الفرنسي نظام السجل التجاري قبل صدور قانون ١٨ مارس
 سنة ١٩١٩ الذي بدأ تنفيذه في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٠ .

وقد جاء نظام السجل التجارى الفرنسى ضعيقاً للغاية فلم يكن يهدف إلى تحقيق أغراض السجل التجارى كما عرفته الدول العربيّة فى هذا النظام ، واقتصر دور السجل التجارى فى فرنسا على أن يكون دليلا يضم بيانات عن التجار وعن المشروعات التجارية ، وحتى بالنسبة لهذا الدور لم يؤد السجل التجارى الفرنسى وظيفته على وجه مرض إذ أن البيانات المدرجة فى السجل كانت تقيد بناء على طلب أصحاب الشأن من غير إجراء رقابة للتحقق من مطابقتها للحقيقة ، ولم يكن للقيد أو علم القيد أثر فى اكتساب صفة التاجر وما يترتب على هذه الصفة من صلاحية لبعض الحقوق ولبعض الالترامات ، كما أن القيد أو علم القيد لم يكن يرتب آثاراً قانونية وخاصة فيا يتعلق بحجية البيانات المقيلة ، وعلم حجة البيانات المقيلة ، وعلم حجة البيانات المقيلة .

ثم صدر مرسوم بقانون في 9 أغسطس سنة ١٩٥٣ بنظام السجل التجارى الجديد ، وأدبجت نصوصه في التقنين التجارى .

استحدث القانون الجديد رقابة سابقة على القيد ، فيمولى قلم الكتاب الذى يتبعه السجل التجارى فحص البيانات التحقق من مطابقتها للمستندات — فس القانون صراحة على وجوب تقديم المستندات (المسادة 30) ، كما فست المسادة ١١ من مرسوم ٦ ينابر سنة ١٩٥٤ على أنواع هذه المستندات — فمثلا يلزم لتحقيق شخصية طالب القيد تقديم مستخرج من شهادة الميلاد ، ويلزم لاتبات النظام المسالى للزواج تقديم مستخرج من عقد الرواج ، وأن يقدم القاصر الماذون بالتجارة مستخرجا بالاذن بالتجارة .

ويلزم للتحقق من ذاتية المتجر الذي أنشأه طالب القيد تقديم سند ملكية العقار أو عقد إيجار العقار ، أما إذا كان المتجر قد انتقل إلى طالب القيد بالشراء فيلزم تقديم شهادة محو اسم البائع من السجل التجارى (مالم يكن له محل آخر) وصورة أو أصل عقد يسع المحل التجاء ، .

يدأنه بتعذر أحيانًا تقديم مستدات لاثبات وقائع معينة ، مثل عدم إفلاس طالب التيد ، فيكنفي في هذه الحالة بقديم إقرار من طالب القيد .

ونضلا عن ذلك فان السجل التجارى يباشر رقابة على طالب القيد فيا يتعلق بحقه في مراولة المهنة ، فلا يجوز تميد شخص في السجل التجارى ما لم يستوف الشروط القانونية اللازمة لاحتراف التجارة في المهنة التي يذكرها في الطلب ، فيلزم إذا لقيد التاجو الأجهى أن يقدم المستند الحاص بصفته كأجنبي منح حق الانجار ، ويلزم بالنسبة لمعض المهن المهن التجارية أن يقدم طالب القيد ما يثبت حصوله على المؤهلات العامية لمراولة تجارة معينة .

ويقترن بالرقابة على البيانات التي يقدمها طالب القيد مسالة هامة هى الرقابة على البيانات التي أوجب القانون علىطالب القيد فيالسجل تدوينها لمصلحة الاحصاء ، فيملا بيانات في ورقة مفصلة ترسل إلى مصلحة الاحصاء ، ويعطى طالب القيد رقما خاصاً يصل بترتبيه في أوراق الاحصاء ، كما يخطر سجل التجارة مصاحة الضرائب بما يفيد قيد التاجر في السجل.

وجدير بالملاحظة أن دور قلم كتاب المحكمة في فرنسا ، وهو القائم بوظيفة القيد في السجل يختلف عن دور قاضي السجل في ألمانيا نظرا لآن الموظف المحصى في فرنسا ليست له الصفة القضائية ورغم أنه يقوم بدور إيجابي إلا أنه لا يقوم باجراء تحقيق ليتحرى عن حقيقة الوقائع ، ويفصل قاضي المحكمة في المتازعة في القرار الذي يتخذه كاتب المحكمة ، وقرار القاضي قابل للاستئناف ألمام المحكمة التجارية ، على أن هذه القرار ات جميعها ليست لها قوة الذي المحكمة علام يمتع أمر القاضي بقيد اسم شخص في السجل ؛ رغم علم استيفائه الشروط القانونية ؛ من المنازعة حول صفته كتاجر .

ويلحق بالرقابة السابقة على القيد رقابة لاحقة أعطاها القانون لعدة فتات من الهيئات وبوجه خاص لموظفى مصلحة الملكية الصناعية ، وتظهر أهمية الرقابة اللاحقة فيها يتعلق بمحو القيد فيجوز مجو القيد بأمر من الجمة المختصة ، ويوجب القانون على المحكمة التي تصدر قرارا بالحجر على التاجر أن تأمر بمحو اسمه من السجل التجارى ، ومن تطبيقات هذه الرقابة أنه لا يجوز قيد اسم مشترى المحل التجارى ما لم يقدم شهادة بمحو اسم سلفه .

ويلاحظ أن صدور قرار من الجلبة المختصة يمحو القيد أمر يصور حدوثه من الناحية

العملية ، أما صدور قرار بقيد اسم شخص فى السجل بدون طلب من صاحب الشّان فأمز بكاك يكون بعيد الاحتمال .

آثار القيد في السجل التجاري :

أخذ قانون السجل التجارى الفرنسى الجديد بالنظام الألمانى بقدر ، فرتب عدة
 آثار على القيد ، و بذلك اقتبس قاعدة الحجية التي أضفاها القانون الألماني على البيانات المقيدة .

مبدأ الجية :

77 — لم تكن حجية البيانات المقيدة في سبطل التجارة أمرا جديدا في القانون الفرنسي ، فقد سبقت تطبيقات لهذا المبدأ في حالات خاصة وردت في نصوص متثائرة قبل صعور القانون الجديد . يبدأن القانون الجديد قد استحدث مبدأ الحجية ، وبذلك عم القاعدة وان قصر تطبيقها على البيانات الواردة في المادة ٢٤ ، وتضمن هذه المادة غالبية البيانات التي بم الغير أن يعرفها ، وخاصة بالنسبة للتاجر الفرد ، وهذا هو ما اهتم به قانون السجل العجارى الفرنسي ، بينها ترك شهر الشركات خاضها للاجراءات القديمة التي نص عليها القانون التجارى .

على أن ض المادة ٦٣ الذى قرر مبدأ حجية البيانات المقيدة في السجل اقتصر على تغرير الاثر السلمي للقيد فص على أن البيانات التي لم تقيد لا يحتج بها قبل الفير ، ولم يتفاول المبدأ المقابل وهو الآثر الايجابي المقيد (أن البيانات المقيدة يحتج بهما قبل الفير) ، ومع ذلك فقد استفر الفقه الفرندى على أن المبدأ الثاني ملازم المبدأ الآول وأنه يستفاد من روح الاصلاح التشريعي الذي اتجه صراحة إلى ترتيب آثار قانونية وإلى الانخذ بمبدأ الحجية من ناحيتيه الايجابية والسلبية () .

التميز بن التاجر وفير التاجر :

٢٧ -- أخذ القانون الفرنسي بمذهب القانون الألماني فيها يتعلق بالتمييز بين التاجر وغير
 التاجر ، وإن لم يتبع القاعدة الآلمانية صفة مطلقة .

نصت المَّادة .٦٠ من قانون النجارة على أن يعتبر ثاجرا كل شخص طبيعي أو اعتبارى قيد في السجل التجارى ما لم يثبت العكس . وبهذا النص اعتبر القانون واقعة القبد قرية

⁽۱) جوفريه J.O.P. ه١٩٤ - ١ - ٤٧٢ - ٤٧٢ - فقرة ه٢

قانونية على اكتساب صفة التاجر، ولكنه لم يجعلها قرينة قاطعة، بل جعل منها قرينة مؤتة يجوز تفويضها باقامة الدليل العكسى. ولا شك أن استحداث هذه القرينة القانونية أمر كبير الاثر من الناحية العملية، وخاصة في الحلات الدقيقة التي يختلط فيها الامر ويسعب التمييز بين التاجر وغير التاجر، مثال ذلك حالة الصابع الذي يكون على الحدود المشتركة بين التاجر وغير التاجر، كما أن هذه القرينة القانونية من شأنها تيسير الامر على التضاه بالنسبة لدعاوى شهر الافلاس فيكفى لكى تقضى الحكمة بالافلاس أن تستندفى حكمها إلى أن الشخص مقيد في السجل التجارى وانه لم يتم الدليل على عكس مدلول القيد من وصفه بصفة التاجر وأنه توقف عن دفع ديونه التجارية.

يضح بمتارنة هذه القاعدة التى استحدثها القانون الفرنسى بماكان سائدا في ظل القانون السابق أن أثر القيد في السجل يكاد يكون حايما في إثبات صفة التاجر بينها كان الأمر قاصرا على اعتبار القيد في السجل مجرد قرينة قضائية تصلح دليلا لاثبات صفة التاجر متى أينتها أدلة أخرى .

أما الشخص الطبيعي أو الاعتبارى الذي يحترف النجارة ولم يقيد في السجل فليس له أن يدعى بصفته تاجرا قبل الفير أو في مواجهة الادارة ، غير أن هذا الجزاء لا يتحرك إلا بعد مفى شهرين من بدء مزاولة المهنة العجارية . فللتاجر غير المقيد في السجل أن يدعى خلال هذين الشهرين بصفته تاجرا في مواجهة الفير وفي مواجهة الادارة ، فاذا انقضى شهران من مزاولة المهنة التجارية من أفيد أن يستفيد من الصلح الواق من التغليس أو ليدفع بالتقادم العشرى ، أو لكي يدعى بأن عملا مدنيا أيمه يعتبر تجريا بالبعبة لمهنته التجارية ، أو لأى غرض آخر . ومجمل المادة ٢٦ أن التاجر عبر المقيد ليس له أن يدعى جهذه الصفة ليتسك بالميزات أو الحقوق التي تترتب على صفة التاجر ، فان التاجر ، والمسئوليات التي يخضع علم قيد التجار ، فضت بذلك المادة ٢٦ من التاجر ، من الواجبات والمسئوليات التي يخضع علم قيد المتبد في سجل العجارة ، ويقن عن موا للجارة ، وعلى ذلك فان التاجر غير المتيد في سجل العجارة ، ويتزم بالوقاء بالضرائب المقررة عبد المتبد في مدين عجاري ".

⁽١) هامل ولاجارد _ ١ _ ١٩٥٤ _ ٣٦٢ _ فقرة ٣٠٢

السجل التجارى فى القانون المصرى

التطور النشريمي :

١٩١٤ — عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، المجهت أنظار المسئولين في مصر إلى أهمية جمع البيانات عن المجارة والصناعة، فقد ترتب على إعلان الحرب اضطراب الدارات التجارية بين مصر والحارج ، وتوقف استيراد المتنجات المصنوعة إلى السوق المصرى ، وساهمت ندرة هذه السلع في حركة ارتفاع الأسعار ، فكانت الحرب العالمية الاتولى بمثابة إنفار للحكومة المصرية جعلها تلس خطورة الاعتباد على الدول الاجبية لتدوين البلاد بالمنتجات الصناعية ، وهكذا بدأ نظر السلطات على الدول رة منذ محمد على — إلى مشكلة الصنيع ، وكانت نظرة سطحية فلم ننظر المسلطات الحكومة إلى الموضوع إلا في نطاق البحث عن حلول مؤتنة المواجهة الموقف خلال فترة المجارة الحرب ، فصدر قرار مجلس الوزراء في ٨ مارس ١٩١٦ بشكيل بلغة سميت بلحقة « المجارة المحارة » برئاسة اسماعيل صدق ، كان الغرض من انشائها كما في القرار — دراسة وراسة الوسائل الكفيلة بالنبوض بالصناعة حق يستطيع الانتاج الحلى مواجهة النص الذي نشأ عن تخلف استيراد المنتجات الاجنبية .

وكان تقرير اللجنة خطوة أولى صورت نواحى النشاط الصناعى فى البلاد قدر الاستطاعة موصفت حالة الضعف الشديد الذي ثمانيه الصناعة .

قانون السجل التجاري القديم (سنة ١٩٣٤) :

٢٩ — ظلت مسألة جمع ميانات عن حالة الصناعة والتجارة مسألة معاشة مند الحرب العالمية الأولى إلى أن أدخل نظام السجل التجارى لاول مرة في مصر بختصى القانون الصادر في ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ (قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤) (١٠ ، وقد نسج واضع هذا القانون على منوال قانون السجل التجارى الفرنسي الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩١٩، مرغ أن القانون الاخبر لم يكن خير مثال يحتذى .

أشارت المذكرة الايضاحية لقانون السجل التجارى الصادر عام ١٩٣٤ فى أكثر من موضع إلى الاغراض التي أعد لها السجل التجارى ، إلا أن النصوص التشريعية التي وضعت

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية ع ٦٠. -- ١٢ يوليه ١٩٣٤

لم تنض على الدعائم التى تستطيع مساندة تلك الآغراض بجيث تمكن السجل التجارى إ من أن يحقق الاهداف التى أشارت إليها المذكرة ، وبذلك جاوزت المذكرة الايصاحية حدود القانون وإحاطته بهالة لم يرتفع إلى مستواها .

أشارت المذكرة إلى وظيفة السجل كأداة للاستعلامات بين التجار فقالت تبرر إنشاء فظام السجل التجارى في مصر بأنه: « مما ينمو مصر للأخذ بنظام السجل التجارى ما تشافيه التبجارة في المن تزعزع الثقة والتعرض لفنروب من الفش كثيرة ومتنوعة بسبب عم وجود وسيلة موحمة جامعة للاشهار في المواد التجارية ، وينقظر أن يكون من آثار المعلانية التي يحققها هذا النظام القشاء على تلك المفاسد بما توجده من الثقة والاطمئتان في فنوس المتعاملين وبما يترتب عليا من تسبيل المعاملات التجارية ، « ولن يستطاع أن تدبر المعاملات التجارية على تقاليد مؤسسة على الشرف والآمائة إذا كان لاى كان تعبر المعاملات التجارية على تقاليد مؤسسة على الشرف والآمائة إذا كان لاى كان أن يضع مرى أو أجنى من داخل القطر أو خارجه أن يصف بوصف التاجو فردا أو شركة دون أن يخضع لرقابة من يعاملون معه ، ولن يتأتى أن ينفظم وأن تدعم الثهار ما يطرأ على التركات التجارية أن تعمل في الظلام غير معروفة ولا معلنة وأن يهمل إشهار ما يطرأ على شروط تأليفها من التعديلات والتغييرات فيا يتعلق باتقاص رأس المال أو خروج بعض الشركاه المتضامين » .

هذا ما جاء في المذكرة الإيضاحية ، ولا شك أنه يور أهمية السجل كأداة للاستملامات وباعباره أداة موحدة الشهر القانوني في المسائل التبجارية ؛ أما ما جاء في الصوص التشريعية فانه لم يساير الغاية التي قام من أجلها هذا النظام والتي أفاضت في يسطها المذكرة الإيضاحية . وبرجع تقص القانون إلى عند أسباب ، فقد جاءت العقربات المقررة على مخالفة أحكامه ضعيقة للغاية ، وذلك تتبجة لان قانون السبحل التبجاري صدو والبلاد ما زالت خاضعة لنظام الامتيازات الإجبية فلم يكن في وسع المشرع أن يسن تشريعات تقرض عقوبات على الأجانب رعايا اللول المعتازة بما نزيد عن عقوبة المخالفة وبشرط موافقة الجمعية المصومية الحكمة الاستئناف المختلفة ، وأن تقرير عقوبة أشد كان يستدى موافقة الجمعية المصوميات الامتيازات ، لذلك اكتفى المشرع بقرير عقوبة الخالفة جزاماً على مخالفة أمون السبحل التبجاري ، ومناصة فيا يصل النبجار احترام قانون السبحل التبجاري ، ومناصة فيا يصلق وكلك فيا يعيلتي وخاصة فيا يصلق وكلك فيا يعيلتي عمد القيد بسب اعزال التبجارة أو اقتصاه الشركة .

على أن الامر لم يقف عند هذا الحد، فقد كانت البيانات التي يقدمها التاجر القيد غير خاصة لا لا يقدم التاجر القيد غير خاصة لا يقر رقابة من جانب مكتب السجل التجارى ، فضت بذلك المادة الثامنة حين قررت أنه لا يجوز رفض القيد في السجل إلا نعدم استيفاء الطلب للبيانات المتعققة حين قالتانون ، وأكدت المذكرة الايضاحية استيعاد الرقابة على مطابقة البيانات الحقيقة حين قالت « وعلى ذلك لا يسوغ للمحافظة أو للمديرية رفض القيد بحيحة أن البيانات الواردة بالتبليغ غير صحيحة ، وإنما يجب علها في هذه الحالة تبليغ قلم النائب المعوى لرفع الدعوى المحمومية بطلب عقاب مودع التبليغ . . . ، . هكذا استبعلت الرقابة السابقة على البيانات الى يلازم التاجر بقيدها في السجل ، وكانت النتيجة الحمية أن استبعلت في الواقع وفي القانون كل قيمة للسجل التجارى كأداة للاستعلامات بين التجار ، وفقلت المذكرة الإيضاحية كل قيمة للسجل التجارى كأداة للاستعلامات وللسبول التجارى كأداة للاستعلامات ولشبر .

كفلك لم يؤد السجل التجاري القديم وظيفته الاحصائية على الوجه الأكمل لعدم الرقابة على مطابقة البيانات للحقيقة ولتقص البيانات اللازمة لمحقيق الاغراض الإحصائية ، وعدم موالاة السجل بكل تعديل بطرأ على التاجر أو المنشآت التجارية .

لم يأخذ قانون السجل التجارى بمبدأ الحجية ، وجميراً فعل ، فليس من المصاحة في شيء أن يحتج على النير ببينات تنيد في السجل حسب هوى طلب القيد ، وبذلك سجل قانون السجل التجارى انعدام أثر القيد وتخلى نظام السجل عن وظيفته القانونية ، وإن يقيس له حسنة واحدة هي أنه كان منطقياً مع ضعف طبيعة تكويته فلم يقرر مبدأ الحجية .

يد أن نظام السجل التجارى لم يبق جامداً في ظل القانون القديم فقد نالته يد التطور ، فمن نا حية أسبفت عليه بعض التشريعات وظيفة قانونية ، حين رتب قانون يسع الحال التجارية ورهنها آكاراً قانونية على شهر البيع أو الرهن في السجل المعد لذلك بمكتب السجل المتجارى (القانون الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٠ الحاص ببيع الحال التجارية ورهنها) ، كما أضفى قانون الآسماء التجارية الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ أثراً قانونيا على واضة فيد الامع التجارى فقرر الحماية للارم الذي قيد في السجل .

على أن السجل التجارى رغم عيوبه قد أدى عدة خدمات خلال الحرب العالمية الثانية وعلى الاخص « ما تعلق بحصر المتاجر والوقوف على جنسية أصحابها ، واستخلاص بيانات إحصائية عن مختلف التجارات والصناعات » (1)

⁽١) المذكرة الايضاحية لقانون السجل التجاري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣

وظل هذا النظام قاممــا إلى أن ألفى بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الحاص بنظام السجار التجارى الجديد .

نظام السجل التجارى الحديد لسنة ١٩٥٧ :

٢٠ ــ منذ ٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ بدأ القيد في السجل التجاري بحسب النظام الجديد
 كما جاء به القانون الصادر في ٧ ما يو سنة ١٩٥٣ (١١ ، و تبعاً لما قضت به اللوائح التنفيذية
 اللاحقة لصدوره .

وبمتاز قانون السبحل التمجارى الصادر عام ١٩٥٣ بقدم فى الصياغة ، وأنه تضمن القواعد العامة الرئيسية أما التفصيلات فقد أحالها المشرع الى اللوائح التفيذية .

فست المادة ٢٥ من القانون الجديد على أن يبدأ نفاذه بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (تشر يوم صدوره أى فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣) .

وقضى قانون السجل التجارى بسريان هذا القانون على التجار الذين سبق قيدهم في ظل القانون القديم ، فصت الملدة ٢٤ على أنه و يجب على التجار والشركات المقيلة أسمارهم السجل التجارى قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب تعديل بيانات القيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به اذا كانت تخالف الأحكام الواردة فيه ، مثال ذلك وجوب ذكر رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والتهاذج الصناعية المسجلة باسم التاجو ، اذ أن هذه البيانات لم تكن تذكر بحسب القانون القديم .

وقد على قانون السجل التجارى بمتصنى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ فعدلت المسادة ٢١/٤ بّان أضافت الى الرسوم التى يصدر بها قوار من وزير التجارة والصناعة درسوم الاطلاع ، وعدلت أيضا المادة ٢٢ مكرر فقضت بسريان أحكام قانون السجل

⁽۱) قانون رقم ۲۱۹ لسنة ۱۹۰۳ الخاص بالسجل التجارى نشر بالجريدة الرسمية ، ع ۸۳ لسنة ۱۹۵۶ نشر الجريدة الرسمية ، ع ۸۸ لسنة ۱۹۵۶ نشر بالجريدة الرسمية ، ع ۱۰ مكرد فی ۶ فبراير سسنة ۱۹۵۶ وبالقسانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۵۰ فبله بالجريدة الرسمية ع ۲۶ مارس

وصدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۵۳ باللائحة التنفيذية القانون رقم ۲۱۹ لسنة ۱۹۵۳ نشر بالجريدة الرسمية ، ع ٥٩ في ٢٠ يولية ١٩٥٣ وعدل بالقرار الوزاري وهم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ع ١٤ ف ١٨ فبراير ١٩٥٤

على الشركات مهما كان غرضها متى كانت شركة مماهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسئولية محملودة .

ثم عدل قانون السجل مرة أخرى بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن قيد الشركات التجارية التي يكون مركزها الرئيسي في الحارج إذا كان لها فرع أو وكالة . فقضت المادة ١١ معدلة ببيان رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمركز الرئيسي في الحارج و الوكالة المدين المركز الرئيسي في الحارج أو الوكالة المدين المركز الرئيسي في نهاية كل سنة مالية ، وواضح أن هذا التعديل بهدف الى بسط رقابة اللمولة على رؤس الأموال الاجنبية التي تباشر نشاطا في البلاد اذ لايفيد المولة اطلاقا أن يين في السجل مقدار رأس مال الشركة في نطاق فرعها أو وكالتها في معر . وحاص أن تعلم مقدار ما تستغله الشركة في نطاق فرعها أو وكالتها في معر .

ويلحق بقانون السجل التجارى والقانونين المعدلين له وقرارات وزير التجارة والصناعة (الانتصاد والتجارة) المتحلقة بتنفيذ قانون السجل ، المرسوم الصادر جميين اجراءات التوثيق والقيد في الجريئة الرسمية في ٢٥ سبتمبر سنه ١٩٥٤ (١١) ، وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ جميين الإجراءات الخاصة بقيد الشركة ذات المستولية المحدودة في السجل التجارى وزئر عقدها .

ومن ميرات القانون الجديد أنه أعطى لرؤساء مكانب السجل التجارى سلطة التحقق من توافر الشروط القانونية في طلب القيد وأن يكلف طالب القيد تقديم المستدات المؤيدة البيانات (المادة ١٥٠) ، ويلاحظ انه ليست لرئيس مكتب السجل التجارى صفة قضائية بمعنى أنه لا يقوم بوظيفة القاضى فيجرى تحقيقا مع طالب القيدكي يتاكد من صحة البيانات ، ولكن يقتصر دوره على مقارنة البيانات بالمستدات .

وأضاف القانون الجديد بيانات بجب ذكرها فى الطلب مثل رقم قيد العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنهاذج الصناعية المسجلة باسم التاجر أو باسم الشركة (م ۱۷/۷ و م ۱۰/۷) .

⁽۱) عدد ۷۹ مکرر « 1 » .

وقضى القانون الجديد بتشديد العقوبة على عدم القيد وعلى إعطاء بيانات غير صحيحة بسوء قصد .

وتضمن هذا القانون أحكاما خاصة بشطب القيد بالزام التاجر أو ورثته أو مصفى الشركة طلب شطب القيدعندترك التجارة أو الوفاة أو الانتباء من تصفية الشركة حتى لا تظل هذه القيود مدرجة في السجل رغم عدم مطاقتها للحقيقة .

واستحدث قانون السجل التجارى نشر البيانات القيدة والتي تنص عليها اللاّعة التنهيذية في صحيفة تصدرها وزارة التجارة (المادة ١٤) وقد نصت اللاّعة التنهيذية لقانون السجل التجارى في المادة ١٢ على أن تشهر في «جريدة الاّسماء التجارية» التي تصدرها مصاحة الملكة الصناعية البيانات الواردة في المادة المذكورة.

هل أدى السجل التجاري وظائفه الى وضع من أجلها ؟

٣١ – ما هى الثغراث التى تكشف عنها نظام السجل التجارى والتى نقترح °نوجيه الاصلاح التشريعى نحوهاكي يؤدى السجل دوره كنجاز رئيسى من أجيزة الدولة لمصلحة التاجر ولمصلحة المتماملين مع التاجر ولتدعيم الثقة التجارية ولمصلحة الانتصاد القومى ؟

هذا من ناحية ومن ناجية أخرى تقد ترتب على إدماج الدولتين المصرية والسورية في دولة واحدة و الجمهورية العربية المتحدة » أن تئار مسألة إدماج نظام السجل النجارى في اليلدين بحيث يصدر تشريع واحد يطبق فهما معا ، من أجل تيسير المعاملات ومن أجل مصلحة الاقصاد القرى العربي ، هذه المسألة تستدعى بدورها مقارنة التشريعين للكشف عن الميراث التي تضنها كل منها فيشتركان فها ، حتى يوضع نظام واحد يخدم الوظائف الاقصادية والاحصائية والقانونية التي يمكن أن يؤديها السجل التجارى .

هل أدى السجل التجاري وظيفته الاحصائية ؟

٣٢ — تشير المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الحاص بالسجل التجارى إلى قيام السجل التجارى بآداء وظيفته الإحصائية وأن قيامه بهذه الوظيفة تتند إلى ما قبل صدور قانون السجل التجارى الجديد، وتقول المذكرة الإيضاحية في هذا الصدد « مجح السجل في أداء الاغراض المقصودة منه وأسلى للبلاد أثناء الحرب العالمية الثانية — خدمات جليلة وعلى الاخص ما تعلق بحصر المتاجر والوقوف على جنسية أصحابها واستخلاص بيانات إحصائية عن تختلف التجارات والصناعات ٥ .

على أن السجل وإن أدى خدمات إحصائية حقيقة فيما يتعلق بمحسر المتاجر والصناعات فهى خدمات تذكر على سبيل المقارنة بالحالة خلال الحرب العالمية الآولى حيث لم يوجد السجل التجارى أصلا . غير أنه من المبالغة القول بأن السجل التجارى يؤدى خدمات إحصائية بالشكل العلمى والفنى الدقيق كما هو شأن السجلات التجارية الحديثة في الوقت الحاضر .

كان المفروض أن يلزم القانون الناجر — عند تقديم طلب القيد وكاما طلب التأشير جعديل البيانات — أن يقوم بمل استهارة خاصة بمصلحة الاحصاء تضمن البيانات التي بهم مصلحة الاحصاء جمعها عن التجار والمشروعات التجارية (والتي قد لا يهم المتعاملين مع التاجر معرفها مثل قوة الآلاث الصناعية وتماذجها وعدد العمال وقسيم العمال إلى فعيين وغير في فعين وغير وغير ومكذا).

وفضلا عن ذلك فإن عدم إعطاء مكتب السجل التجارى صفة فضائية تمكنه من التحرى وإجراء التحقيق حول النشاط الحقيق للتجاد وحول حقيقة البيانات التي يقلعون بها السجل ، من شأنه أن لا تكون البيانات دقيقة بالقدر اللازم الانخراض الاحصائية ويظهر هذا التقمى بصورة واضحة فيها يتعلق يقاء قيد التجار في السجل وعدم محو القيد رغم وفاة التاجر ، أو رغم اعتراله التجارة ، و بذلك فإن السجل التجارى بقدم صورة لا نطابتي الواقع في بعض الاحيان .

ويما يزيد ضرورة هذا الاصلاح تأكيداً أن السجل التجارى لا يتبع مبدأ التيد الوحيد للطاجر، فإذا كان للناجر متجران في مدينين فانه يقيد في السجل التجارى في كلنا المدينين برقم يختلف عن الرقم الآخر، وهذا واضح من في المادة الثانية فيالفقرة العاشرة التي عدت المبيانات التي يجب أن يشملها القيد كما يلى: الحال التي للتاجر في دائره مكتب السجل التجارى ذاته أو في دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ المتحاحه ورقم قيده بالسجل التجارى، ويترتب على قيد الناجر الواحد بعدة أرقام تبعاً لتعدد التجار والداحد بعدة أرقام تبعاً لتعدد علاته التجار والشركات القيدة في السجل والتي لا تزاول التجارة ولم يتم محوها من علمد التجار والشركات القيد في السجل والتي لا تزاول التجارة ولم يتم محوها من المسجل، لتينا أن القيد في السجل — كما هو حاصل الآن — يقدم أرقاماً لاتمت إلى المتحقية بسبب.

مدى قيام السجل التجاري بوظيفته الاقتصادية :

٣٣ ــ ترتب على ضعف نظام السجل في أداء الوظيفة الاحصائية أن أصبح السجل التجارى أداة غير صلحة بوضعها الحالى ـ لاداء الوظيفة الاقتصادية ـ فليس في وسع اللولة أن تعتمد على بيانات بعيدة عن الواقع تعخلها أساساً لرسم سياسة اقتصادية سليمة . ولعل صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن نظيم الصناعة وتشجيعها في الاظيم المصرى وما تضنه هذا القانون في المادة الثامنة من إنشاء سبحل صناعي (١٠) إنما يرجع إلى تقى نظام السجل التجارى وما يعتربه من ضعف كان من شأنه أن تراشى في أداء وظيفته فعلت وزارة الصناعة على سد هذا النقى حين أنشأت جهازاً خاصاً بها يعينها على كشف ميذان النشاط الصناعي ورقاجه وتوجهه .

٣٤ — مدى قيام السجل التجارى بوظيفته القانونية :

(أولا) الشهر الفانوني في مصر قبل ادخال السجل التجاري :

٣٥ — لس الشرع للصرى ضرورة شهر الوقائع التجارية منذ صدور مجموعة القانون التجارى عام ١٨٨٣ فأوجبت المجموعة التجارية شهر بيانات تجارية معينة وردت في عدة نصوص مجملها فيا يا,:

١ – شهر النظام المالى لزواج التاجر:

فضت المواد من 7 إلى 10 من التقنين التجارى بشهرالنظام المالى لزواج التاجر الاجنبي. وفست العبارة الاخيرة من المادة السادسة على أنه على كاتب المحكمة التأشير به فى دفتر مخصوص، وأباحت المادة النامنة حتى الاطلاع على هذا الدفتر لمن يشاء .

ولم يص القانون على وجوب شهر التعديلات التى تطرأ على البيانات الحاصة بالنظام المالى بسبب الطلاق أو الانفصال الجسانى أو الانفصال المالى ــ رغم أهمية شهر هذه الموقائع بالنسبة لمن يتعامل مع التاجر .

⁽١) تنص المادة الثامنة من قانون التنظيم الصناعي بأنه على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون التي يصدر بتحديدها القرار المسان اليه بالمادة ١٣٠ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ طلبا إلى وزارة المسئاهة لقيدها في مبحل يعد لهذا القرض ، ويكون تقديم الطلب وقيده بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .
المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .
انظر أيضا المواد هو ١٩٥٧ وما بعدها من قانون التنظيم الصناعي .

وقررالقانون مبدأ الحبية في حالة قيد النظام المالي بقلم كتاب الحكمة، فيجوز الاحتباج بالنظام المالي النواج قبل الغير متى كان النظام المالي مقيداً في الدفتر المعد لذلك بقلم كتاب المحكمة (المادة ١٠) وأضافت المادة العاشرة أنه « إذا لم يوف الناجر بالاجراءات السالفة ثم أفلس يحكم عليه بصفته مفلسا مقصراً إذا تبين أن عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد اعتباداً غير مستحق » .

٣ ــ شهر الشركات التجارية :

أوجب القانون التجارى فى المواد ٤٨ وما بعدها شهر الشركات التجارية باجراء قيد ملخص عقد الشركة فى السجل المعد لذلك بقلم كتاب الحكمة الاجدائية الـكاس فى دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ، ويعلن بلصقه ملة ثلاثة أشهر فى اللوحة المعدة بالمحكمة للاعلانات القضائية ، وينشر فى الصحف .

وعددت المادة ٥٠ البيانات الواجب ذكرها فى الملخص ، وقررت المسادة ٥١ جزاء عدم استيقاء إجراءات الشهر هذه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العقد ، والجزاء هنا أن الشركة تكون لانحية (فى حدود القواعد المقردة) .

وقشت المادة ٥٨ بوجوب شهر كل تعديل في الشروط الواردة في عقد الشركة ، وجرى الغة والقضاء على أن عدم شهر التعديلات يترتب عليه أن لا يحيج على الغير بالبيانات التي لم يوشر بها أعيالا لقرية عدم العلم .

٣ - شهر الحكم الصادر بافلاس التاجر:

تضت المدة ٢١٣ من القنين التجارى بأن ينشر ملتص الحكم الصادر بافلاس التاجر ف صحيفين تعينان في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الصحف المعدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضا في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمفلس محل تجارة .

وإذا تم تعيين وقت التوقف عن دفع الديون فى حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر بلشهار الافلاس ، فيتعين أن يشهر بفس الاجراءات المنقلمة (المادة ٢١٤) .

على أن الحكم الصادر بافلاس التلجر يترتب عليه أثره بمجرد صدوره ، وحكمة ذلك أنه إذا علق أثر الافلاس على شهر الحكم فان الفترة التي تمو بين وقت صدور الحكم وبين شهره تكون مجالا لتصرف التاجر في أمواله اضرارا بدائنيه . فلا برتب التانون على عدم التهر أو التأخير فيه عدم ظاد الحكم أو تأخير نفاذه ، ولكن يرتب على عدم الشهر أو ثانعيره مستولية وكيل التفليسة نحو الاشتخاص حسق النية الذين تعاقدوا مع المفلس على أساس أنه غير مفلس ، كما يترتب على عدم الشهر أن لا تبدأ مواعيد المعارضة في حكم شهر الافلاس إلا من اليوم الذي تبدأ فيه مواعيد الشهر (المادة ٢٩٠).

ويصدر الحكم الصادر من محكمة الاستثناف برد اعتبار التاجر (المادة ٤١٥) ويشهر بارساله إلى المحكمة الاجدائية التي أصدرت حكم الافلاس لتلاوة حكم رد الاعتبار في إحدى جلساتها . ويلصق في اللوحة المعدة للصق الاعلانات القضائية (المادة ٤١٦) .

تلك هى أهم الوقائع التجارية التى عنى القانون التجارى بشهرها ، وآنخذ وسيلة لشهرها إجراء القيد في سجلات أقلام كتاب المحاكم واللصق فى لوحة الاعلانات فى المحكمة والنثم في الصحف .

(ثانيا) الشهر القانوني في مصر بعد إدخال السجل التجاري :

٣٦ - لم يرد أى نص في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ يرتب على القيد في سبط الفجارة أى أثر قانوني ، ورغم أن نية المشرع انجهت نحو إعطاء السجل دورا قانونيا ، فصدرت بعض فرانين تجارية تالية رتبت على القيد في السجل آثارا قانونية ، مثل قانون فصدرت بعض فوانين الأسماء الفجارية وقانون المساح الواقي من الففلس وقانون الأسماء الفجارية وقانون الفرف العجارية ، كان المنتظر أن يهرج قانون السجل الفجاري الجديد حركة الاصلاح بقر مبدأ الحجية على القيد في السجل ، إلا أنه جاء على نحط القانون القيد في السبط ، المحبية البيانات المقيدة بالسجل التجاري ، ولم يرتب أي أثر قانوني على القيد في السبط ، أما التشريعات الحامة أخلك التشريعات أما التشريعات الحمام تواب واسعة نحو قيامه بدوره القانوني ، ويذلك عملت طريق إصلاح نظام السجل العجل العجل العجل العبدل بالقدر الذي أدينة الموقائع التجارية ، وسائد القضاء المسجل العجارية ، وسائد القضاء المسجل العجارية ، وسائد القضاء التصوص .

تتاول فيها يلى الحالات التي أسند فيها القانون إلى السبعل وظيفة قانونية أي التي رب فها على القيد أثراً قانونياً .

(أولا) امتياز بائع المحل التجارى :

٣٧ - يشهر عقد يسع المحل العجارى بتيده فى سجل خاص بيسع الحال العجارية فى مكتب السجل العجارى، وإذا شمل فى مكتب السجل العجارى، وإذا شمل عقد البيع فرعا للمحل العجارى المقتلم المصرى وجب أيضا اتخاذ إجراءات القيد فى مكتب السجل العجارى الكاتن بدائرته النوع (المادة ٢ قانون وقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الحاص بيسع المحال التجارية ورهنها) . وتص المادة التالغة على أنه يجب إجراء التيدخلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع وإلا كان القيد باطلا.

ويرنب قيد عقد بيع المحـل التجارى فى السجل أولوية لحق امتياز الب**ائع على** التيود الاخرى(قيد الرهن)التي تجرى على ذات المحل التجارى خلال هذا الميعاد .

ولا يقع امتياز البائع فى استيفائه حقه فى الثمن إلا على عناصر المحل التجارى المبيغة فى القيد . فاذا لم يمين على وجه اللفة ما يتناوله الامتياز -- لم يقع إلا على الاسم العجارى وسة المحل والحق فى الاجارة والاتصال بالصلاء والسمعة التجارية (المادة ٤) .

(ثانيا) دعوى فسخ عقد بيع الحل التجارى :

٣٨ – لا يجوز الاحتجاج قبل الفير بدعوى فسخ عقد سع المحل التجارى لعدم دفع الثمن إلا إذا كان البائع قد احتفظ صراحة في القيد بعقه في إقامة الدعوى ولا ترفع الدعوى إلا عن عناصر المحل التي كانت محلا للبيع دون غيرها (المادة ٥ من قانون سع المحال التجارية ورهنها).

(ثالثا) رهن المحل التجارى :

٣٩ -- يشهر عقد رهن المحل التجارى في سبحل خاص برهن الحال التجارية بمكتب السبحل التجارية المكتب السبحل التجارى المكان التبد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العقد وإلا كان القيد باطلا (المادة ١٦) .

والدائنون المرتهنون للمحل التجارى المقيدون في يوم واحد لهم مرتبة واحدة . وتكون الأولوية في المرتبة بين الدائن المرتهن للمحل التجارى وبين الدائن المرتهن رهناً عقارياً يحسب تاريخ التيد ، ومع ذلك تكون مرتبة الرهن المقارى مقدمة على الرهن الحيازى إذا قيدا في يوم واحد (المادة 17) .

(رابعا) الصلح الواقى من التقليس :

 ٤٠ ـــ لا يقبل الصلح الواقى من التفليس إلا من التاجر الذي يكون زاول التجارة وقام بما فرضه عليه قانون السجل التجارى مدة الثلاث سنوات السابقة على تقديم الطلب (المادة ٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى من التفليس) .

يين من هذا الص أن التاجر الذي لم يقيــد في السجل لا يعتع بما للتجار المقيدين من حقوق .

(خامساً) حماية الاسم التجارى :

٤١ _ إذا قيد اسم تجارى فى السجل التجارى فلا يجوز لتاجر آخر استمال هذا الامم فى نوع التجارة التى يزاولها صاحبه فى دائرة مكتب السجل الذى حصل فيه القيد، وإذ كان اسم التاجر الآخر ولقيه يشهان الاسم التجارى المقيد فى السجل وجب عليه أن يشيف إلى اسمه ميانا يميزه عن الاسم السابق قيده ، ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للسجل التجاري (المادة ٣ من القافون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية) .

ويسرى الحكم المتقدم على الآسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة إذا تضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر ، أما شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة التي يكون اسمها مستمداً من غرضها فيجب أن تعيز أسماؤها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجارى بالجمورية (1) (المادة ٤) .

⁽۱) وجاء في المدكرة الإيضاحية لقانون الأسماء التجارية أنه «سيكون من مهمة. مكاتب السجل التجارى أن تمنع التسمى بأسماء مماثلة أذ يتمين عليها أن تمتنع عن قيله اسم تجارى أخر سبق قيله في السجل التجارى قيد أسم تجارى آخر سبق قيله في السجل التجارى الخلايا المنائبة الإسم أن السجل التجارى المماؤل الأسم معلوك لأحد التجار فلا يجوز لتاجر آخر أستخدام هذا الاسم في دائرة مكتب السبل الذي حصل لديه القيد حتى ولو كان أسم التاجر الثاني وقبه يشبهان الاسم التجارى القيد فيه ، ويجب على التجارى الثاني أن يدخل على اسمه أية أضافة من شابها أن تعار تمام بين اسمه التجارى والاسم السابق قيده فيه » .

وكلك اذا احتوى سجل الكتب الذي افتتح في دائرته فرع حديث اسما تجاريا صبق قيده ويكون مماثلا لاسم الفرع فيجب اضافة البيان المنصوص عليه سابقا الى اسم الفرع . وقد اقتبست هذه الحماية للاسم التجاري من المادة ٣٠ من قانون التجارة . الأللتي ومن المادة ٢٦ من قانون الالتزامات السويسري .

(سادساً) عضوية الغرف النجارية وحق الانتخاب :

٢٤ — جاء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ق شأن الغرف التجارية بالشروط الواجب توافيها يمت يعتم بحق انتخاب أعضاء الغرف التجارية ، ومن بين هذه الشروط أن يكون الناجر مقيداً ق السجل التجارى (المادة ٥) .

ويشترط فى عضو الغرفة التجارية أن يكون تاجراً مقيداً فى السجل التجارى (إلى غير ذلك من الشروط الواردة فى المادة السابعة) .

فالقانون يشترط للتمتع بحق الانتخاب لعضوية الغرفة التجارية ، كما يشترط لعضوية الفرقة التجارية أن يكون التاجر مقيداً في السجل ، وبذلك رتب المشرع على واقعة القيد أثراً هاماً هو النمتع بيعض الحقوق كما رتب على علم القيد في السجل علم التمتع بهذه المحتوق .

(سابعاً) بده الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة التي لا تطوح أسهمها للاكتتاب العام :

27 — تقفى المادة الحاسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الحاصة بشركات المساهمة وشركات النوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بأن شركة المساهمة التى لا تطرح أسهمها لا كتتاب عام والتى تبدأ مراحل تكوينها بمحرو رسمى لا يلزم لانشائها صدور قراد من رئيس الجمهورية وتبدأ شخصيتها الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التعباري ونشر الحمرر الرسمى في النشرة التي تصدرها وزارة التعبارة (صيفة الشركات).

وأكد الشرع هذا الآثر القانونى الذى يترتب على قيد الشركة فى السجل التجارى ألا وهو بدء الشخصية الاعتبارية ، فأضافت المادة ٣/٥ أنه لا يجوز للشركة أن تبدأ عملها إلا بعد قبدها فى السجل المجارى و نشر المحرر الرسمى فى (صحيفة الشركات) .

يترتب على القيد في السجل والنشر في صحيفة الشركات أثراً منشئاً هو مبلاد الشخص الاعتباري للشركة ، فينشئا تبعاً للقيد والنشركائن له وجوده التانوني وصلاحبته لكسب الحقوق والالتزام بالديون ومباشرة الاعمال الفافونية لأ^{لان}:

 ⁽۱) ويتفرع عن هذه القاعدة نتائج قانونية أخرى ، مثالها ما قضت به المادة (۱۲) من أنه لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب والاسهم بأذيد من قيمتها ...

(ثامناً) الشركة ذات المسئولية المحددة :

٤٤ — أدخلت الشركة ذات المسئولية المحلودة في القانون المعرى بتقضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فكان طبيعيا أن تعتمد على السجل التجارى كوسيلة لشهرها من غير أن تلجأ كغيرها من الشركات إلى وسائل الشهر الآخرى التى فس عليه القانون التجارى في المهاد ٨٤ وما بعدها .

رتب القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٤ آثاراً فانونية هامة على قيد الشركة في السجل اللهجارى ، فالشركة ذات المسئولية المحملودة لا تكتسب الشخصية الاعتبارية إلا بقيدها في السجل التجارى ونشر عقدها في صحيفة الشركات ، ولا يجوز لها قبل ذلك مباشرة أى عمل قانوني (١١ (المادة ٧٠)) : وجاء المشرع في المادة (٧٦) من قانون الشركات بعلميق هام لمبنأ حجية البيانات المقيدة في السجل التجارى ، فقرت المادة المذكورة تريفة قانونية حابود ملطة مدير الشركة ذات المسئولية المحلودة .

فست المادة (٧٦) على أنه « يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة فى النيابة عنها ما لم يقضى عقد تأسيس الشركة بنير ذلك — وكل قرار يصدر من الشركة بشيد سلطات المدين أو بتغييرهم بعد قيدها فى السجل التجارى لا يكون نافذا فى حتى الغير إلا بعد اقتضاء خمسة أيام من تاريخ اثباته فى هذا السجل » .

هكذا أخذت البيانات المقيدة في السبحل التجاري تمنع بحجية تستند الى قرينة العلم بهذه البيانات.

الاسمية مضافا اليها عند الاقتضاء مقابل نفقات الإصدار . وذلك في الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة أو قيدها في السجل التجارى بالنسسبة الى شهادات الاكتتاب أو في الفترة التي تلى صدور مرسوم التأسيس أو القيد في السجل التجارى الى نشر حساب الارباح والخسائر عن سنة مالية كالملة بالنسبة للاسهم . (١) ويترتب على هذه القلعدة تتاقع فرعية فمثلا قضت المادة (١٧) بأنه يجب أن تودع الحصص النقدية احد البنواء التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ولا تؤدى المبالغ التي تم إيداعها على هذا النحو الا للمديرين المينين في مقد بأسيس الشركة متى قدموا شهادة تثبت قيدها في السجل التجارى أو لمن أودع من المربخ الإيداع .

(ناسعا) فروع شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات لمسئولية المحدودة التي تكون مراكزها في الحارج :

٤٥ — تقضى المادة (٩١) من قانون الشركات ما يأتي :

 (١) لا يجوز للفروع والبيوت والمكاتب والوكالات المنصوص عليها في المادة السابقة أن تباشر نشاطها في مصر الا بعد فيدها في السجل التجارى » .

بمتعنى هذا النص يشترط القانون لمزاولة النشاط العجارى للفروع أو البيوث أو المكاثب أو الوكالات التابعة لشركات المساهمة والتوصية بالاسم والمسئولية المحدودة التي يكون مركزها في الحارج أن تنيد مقدما في السجل التجارى .

وبذلك جعل المشرع من القيد في سجل التجارة شرطًا لمزاولة التجارة في هذه الحالة .

(عاشراً) وقف الاجراءات المرتبة على التأخير في إداء الديون :

23 — حماية للتجار المدينين من النعرض لشهر الافلاس تتيجة للعموان الثلاثي وما ترتب عليه من اضطراب المعاملات التجارية في منطقة القناة ، أصدر رئيس الجمهورية قرار بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦ (١٦ ويقضيان بأنه مع علم الاخلال بحق الدائن في انخاذ الاجراءات التحفظية توقف اجراءات البروتستو وشهر الافلاس وكافة الإجراءات المترتبة على التأخير في اداء الديون التجارية التي تستحق اجداء من ٢٩٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الى ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ ، وقصر القانون حمايته هذه على المدين الذين كانوا يقيمون في محافظتي بورسعيد والسويس لغاية ١٩٥ اكتربر ١٩٥٠ أو المدين المنبين بالسجل التجاري فيها .

على هذا النحو استقر اتبجاه التشريعات المنوالية على ترتيب آثار قانونية على القيد في السجل النجارى . ومع ذلك ظل قانون السجل النجارى خلوا من أى نسى يرتب أثرا قانونيا على واقعة القيد فظلت القاعدة العامة كما كانت فى ظل القانون القديم ، أن القيد لا يرتب أثر قانونيا ، وإن ازدادت الاستثناءات التي وردت على هذه القاعدة بتتعنى الشوانين التي رتيت على القيد آثارا فى الحلات المقدمة .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٣ نوفمير سنة ١٩٥٢ العدد ٩١ مكور (١) .

⁽٢) الوقائع المصرية في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ العدد ٩٩ مكور (١) .

المادئ القضائلة:

من القيد في السجل وسيلة للتمييز بين التاجر وغير التاجر ، وبني تعريف التاجر خاضه الحكم المادة الأولى من التقين التجاري ، فمن انخذ من المعاملات التجارية حرفة له كان تاجرا سواء تيد في السجل التجاري أو لم يقيد .

نعا لذلك جرى القضاء على التطبيقات التالية :

- (١) أن عدم القيد في السجل التجاري لا يعتبر حجة لانكار صفة التاجر ومسئوليته (١).
- (٢) يعتبر التيد في السجل التجاري قرينة قضائية لاثبات صفة التاجر متى أيدتها أدلة أخوى (٢)
- (٣) اذا وصف شخص نفسه بّانه تاجر وقيد اسمه في السجل التجاري فان القمد لا يمنعه من أن ينازع في هذه الصفة ، على أن القيد في السجل يعتبر قرينة على صفته بأنه تاج فينقل اليه عبد اثبات أنه غر تاج (٣٠).
- (٤) أن عدم قيد شركة التضامن في السجل التجاري ليس اجراءا لازما لقيام الشركة سواء في القانون أو في الواقع (٤).
- (٥) أوجب قانون السجل التجارى القديم (وشأنه في ذلك شأن القانون الجديد) التأشير بالتعديلات التي ترد على عقد الشركة ، إلا أنه لم يقرر حجية للبيانات المقيدة ،

⁽١) استثناف مختلط في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ التشريع والقضاء ١٠ - ٧٦:

[&]quot;La non inscription au régistre du commerce ne saurait servir de pretexte pour ronier la qualité et la responsabilité d'un commercant du chef de son activité; un pareille omission tant aussi bien qu'elle constitue une contravention entrainant des sanctions pénales, laisse d'autres part entière la question de l'état du commerçant fautif ".

⁽٢) محكمة القاهرة الابتدائية «الدائرة الثالثة التجارية» رقم القضية ٣٨٦٠ لسنة ١٩٥٣ تجاري كلى القاهرة ـ وجاء في سياق الحكم « وحيث أن المدعى دلل على صحة أقواله (بأنه تاجر) . واستند في ذلك إلى السجل التجاري رقم ٣٩٢٥ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١ والى رخصة اشفال طريق خاصة بمحل تجارته بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٢ واخطار مصلحة الضرائب بمطالبته بارباح ١٩٤٧ عن محله التجاري وطلبُ ادارة الغاز والكهرباء بقيمة استهلاك محله للنور عن شهر فبراير ١٩٥٤ » ــ

⁽٣) محكمة القاهرة الابتدائية « الدائرة الأولى التجارية « ١٠ ابويل سنة ١٩٥٦ رقم ٥٢ اسنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة - لم ينشر . (٤) نقض في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ٤ - ١ - ٢١٢

كما أنه لم يقرر عدم حجية لليمانات غير المقيدة فمن الخطأ فى تطبيق القانون القول بعدم إمكان الإحتجاح بملحق عقد الشركة لعدم قيده فى السجل (١١) .

تمدد جهات الشهر التجارى :

23 — بدأ شهر الوقائع التجارية التي عنى بها القانون التجارى منذ صلور مجموعتى القانون التجارى الرطنى والمختلط واتخذ له مكانا في سجلات أقلام كتاب المحاكم بولما أدخل نظام السجل التجارى اضطر المشرع إلى جعل السجل التجارى تابعا للجهات الادارية (وزارة التجارة) خلاقا للمبدأ السائد في البلاد الآخرى مثل ألمانيا وسويسرا وفرنسا وإطاليا حيث يتبع السجل التجارى جهات القضاء ، والسبب أن المشرع أراد أن يفادى إجراء التيد في سجلين في آن واحد ، تمسك أحدهما أقلام كتاب المحاكم المختلطة وتمسك الآخر متاب الحاكم الوطنية ، من أجل تفادى هذا الوضع للمقد الذي يؤدى إليه تعدد جهات القضاء ، اضطر المشرع إلى جعل السجل نابعا لجمة إدارية .

وكان من العسير في هذه الظروف أن يولد سجل التجارة مكتملا جميع أعضائه وأن يؤدى جميع وظائفه الطبيعية وكان أن نشأ ضعيف التكوين مجردا من صفته القضائية ومن وظيفته التانونية ، واقتصر دوره على أداء وظيفة استعلامات بين التجار بقدر هزيل نظرا لان مكتب السجل لم يخول سلطنه التحقق من صحة البيانات ، فكانت تدرج البيانات عن التاجر حسب مشيئته ولو خالفت الحقيقة . ويعلى لطالب الاستعلام صورا من هذه البيانات التى لا ترتكز على أى قدر من ضلن مطابقها للواقع .

على هذا الوضع بدأ السجل التجارى حياته يجردا من وظيفتة الرئيسية وهى أن يكون مركزا للشهر القانونى في المسائل التجارية ، إلا أنه جذب إليه --منذ إلفاء نظام الامتيازات الإجنبية -- عدة حالات تطلبت أداة للشهر التجارى وبذلك خلق السجل التجارى وظيفته القانونية وانتزعها تعريجيا بمقتضى سلسلة من القوانين المتلاحقة بدأت منذعام ١٩٤٠

ورغم الانتصارات المتوالية التي أحرزها السجل التجارى في سبيل الاستئتار بوظيفة الشهر القانوني ، عن طريق القوانين الخاصة ، إلا أنه لم يصل بعد إلى نديم وظيفته هذه علم أساس قاعدة عامة .

⁽١) نقض في ٦ أبريل سنة ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في الخمسة وعشرين عاما من أول انشائها في سنة ١٩٣٠ حتى ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ - الجزء الأول - ١٩٥٨ - ١٩٠٠

فن جهة لم يقرر بعد للسجل التجارى ميداً حجية البيانات المقيدة ، ويتعذر تقرير هذا المبدأ ما السجل التجارى القانونية المبدأ ما السجل التجارى القانونية تقضى تبعيته القضاء فتم القيد بواسطة من لهم صفة قضائية ((() ، وفي هذه الحالة بمكن تقرير مبدأ حجية البيانات المقيدة في السجل ، ويمكن إلغاء تصوص القانون التجارى التي عهدت إلى أقلام كتاب الحاكم باجرامات الشهر التجارى وخاصة فما يتعلق بشهر الشركات ، وبذلك يتم تركيز الشهر التجارى في أداة واحدة هي السجل التجارى .

ويما يقطع بضرورة انخاذ خطوة حاسمة نحو هذا الاصلاح التشريعي ، انه كاما ظل السجل التجارى يقوم بوظيفة الشهر القانوني بمقتفى نصوص استثنائية ، فمن شأن هذا الوضع أن يظل أمر الشهر التجارى مضطربا بحيث تزداد الآمور تعقيدا مع مرور الزمن .

فقد أدى هذا الموقف فعلا إلى قيام جهاث إدارية متعددة بانشاء سجلات خاصة يقوم بعضها بوظيفة الشهر القانونى فى ناحية معينة من الوقائع التجارية ، بحيث أصبحنا ولدينا الآن تسع سجلات على الاقل مبعثرة بين الجهات الإدارية والقضائية .

ونشير إلى هذه السجلات الموزعة بين الجهات المختلفة كي نبرز المشكلة واضحة ، ولكي تظهر ضرورة إلغاء السجلات المتمادة والاعنهاد على السجل التجارى كأداة وحيدة للشهر القانونى في المسائل التجارية .

(أوٰلا) سجلات أقلام كتاب الهاكم ووسائل شهر أخرى :

(١) سبحل خاص بشهر الشركات، وهو السبحل الذي أشارت إليه المواد ٤٨ وما يتصل وما بعدها من التقنين التجارى ويترتب على عدم قيد الشركة في هذا السجل (وما يتصل به من لصق ملخص عقد الشركة في لوحة الإعلانات القضائية والنشر في الصحف) أن الشركة تعتبر الاغية في حدود معينة.

(٢) سجل خاص بشهر الشروط المالية لزواح التاجر الاجنبي (المادة ٦ تجارى) .

⁽۱) ويشير الدكتور مصين شفيق الى ضرورة هذه التبعية القضائية بقولها « ومن الواضع أن هذه الملة وهى أن يعهد بالسجل الى جهة ادارية بسبب تعدنا بعثات القضاء – قد زالت بالغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، فكان جديرا بالشارع عند وضع القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ أن يعهد بعسك السجلات التجارية الى الجهات القضائية ولكته لم يقعل واستبقى الوضع القديم على حاله » انظر « الوسيط في القانون التجارى المصرى » المدكتور مصسن شفيق – ١ ، ١٩٥٥ ، ص ١٦١

(٣) سجل خاص بشهر الاهلية بقلم كتاب الحكمة .

تقضى المادة ٣/١٠٥ من قانون المحاكم الحسية بشهر أمر المحكة الصادر بالاذن للقاصر يواولة التجارة ، وتقضى المادة ١٠٦ بشهر أمر الحكمة بسحب الاذن للقاصر بالتجارة أو الحدمنه، وتقضى المادة ١/١٠٥ بشهر قرار الحجر على التاجر وشهر قرار رفع الحجر عن التاجر.

ويتم هذا الشهر بالتيد في سجل خاص بقلم كتاب المحكمة الحسبية .

وتتفنى المادة ٨٩ من قانون المحاكم الحسية بأن الحكم يكون نافذا من تاريخ صدوه، وذلك في حالة توقيع الحجو وسحب الافن للقاصر أو الحد منه ، ولكن لا تعتبر هذه الإحكام حجة على الفير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها ، فان لم يسجل الطلب ، فمن تاريخ تسجيل الحكم (المادة ١٠٨) .

(٤) شهر الافلاس وشهر رد الاعتبار بالنشر في الصحف وفي لوحة الاعلانات.

(ثانيا) السجلات التجارية الخاصة :

السجل التجاري العام يتبع مراقبة السجل التجاري التابعة لمصلحة التسجيل التجاري.

و فعت التشريعات التجارية الخاصة على سجلات خاصة تابعة لمراقبة السجل التجارى تذكر منها ما يل :

- (١) سجل بيع المحال التجارية (قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المادة ٢) .
- (٢) سبحل رهن المحال التجارية (قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المادة ١١) .
- (٣) سجل الوكلاء التجاريين بمراقبة السجل التجارى (قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ يمض الاحكام الحاصة بتنظيم أعيال الوكالة التجارية — المادتان ١ و ٢) .

وتفنم مصلحة التأمين (بوزارة الاقتصاد والتجارة) السجلات الآتية :

- (٤) سجل هيئات التّامين (المادة ١٤ ق رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠) .
- (٥) سبط الاشتخاص الذين يزلولون مهنة بيع الاوراق المالية بالاجل (قانون وثم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦).

وتوجد سجلات أخرى بوزارة الاقتصاد والتجارة نذكر منها ما يلي :

- (٦) سجل المصدرين (تصدير الحاصلات الزراعية) يتبع المراقبة العامة للتصدير
 (قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠ ، قرار وزارى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٤١) .
- (٧) سجل العلامات التجارية (إدارة العلامات التجارية)، مراقبة حماية الملكية
 الصناعية التابعة المصلحة التسجيل التجارى (قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المادة ٢ ، وقرار
 وزير التجارة رقم ٢٣ باريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ خاص بالعلامات والبيانات التجارية).
- (٨) سجل براءات الاختراع (إدارة براءات الاختراع) مراقبة حماية الملكية الصناعية التابعة لصلحة التسجيل التجارى (قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خاص يبراءات الاختراع والرسوم والهاذج الصناعية مادة ٤) .
- (٩) سجل الرسوم والنهانج الصناعية (إدارة الرسوم والنهانج الصناعية) مراقبة حمـاية الملكية الصناعية بمصلحة التسجيل التجارى (قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المادة ٣٨).
- (١٠) سجل محلات البيع بالمزايدة بمصاحة الرقابة التجارية (المادة ٢٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ، وقرار وزير التجارة رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧).
- (١١) سجل البنوك بالبنك المزكزى (المادة ٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والاتبان وقرار رئيس الجمهورية باللاُمُعة التنفيذية لقانون البنوك والاتبان بتاريخ ١١ نوفمبرسنة ١٩٥٧).
- (١٢) السجل الصناعى بوزارة الصناعة (قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاتليم للمعرى).

لعل سرد السجلات المقدمة هو خير دليل على مدى تشت أداة النسجل التجارى ، هذا التشت الذي لم يقصده الشارع ، ولكن انزلقت إليه النصوص تنيجة لضعف الجهار الاصلى – السجل التجارى – وبسبب عدم أدائه الوظائف التي كان بجب أن يؤديها لو أنه أخذ مكانه الطبيعي و بني على أسس تؤهله للتيام جذه الوظائف .

على أننا نكون مبالنين فى إظهار كثرة عدد السجلات التى تنافس السجل العجارى وتنارعه اختصاصه بسرد جميع السجلات التقدمة ، فمن بين هذه السجلات ما هى داخل ظاتى مصلحة التسجيل التجارى ، وهى بهذا الوصف لا تخرج عن كونها من السجلات التجارية المخصصة لفروع معينة من النشاط التجارى ، فهى ليست منافسة للسجل التجارى على الاطلاق ، بل أنها جزء منه يشملها إطاره العام ، مثال ذلك سجل بيع المحلات التجارية وسجل رهن المحلات التجارية وسجل الوكلاء التجاريين ١١٦ .

وما من شك فى أن طبيعة الأشياء تقفى جوحيد أداة الشهر التجارى وجمع هذه السجلات كلبا فى يد واحدة هى مصلحة الشهر التجارى .

وع ــ اتجاه التشريع المصرى :

عبر المشرع مرارا عن اتجاهه إلى توحيد أداة النهر التجارى وضمن المذكرات الايضاحية لعدة قوانين هذه الامنية التي تقطع خطورة أهمينا بضرورة التعجيل في القيام لها .

تقول المذكرة الايضاحية لمشروع قانون السجل العجارى القديم (القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤) • . . . إلا أن تمدد وسائل الاشهار المقررة لكل حالة على حدتها لا يمكن من استجاع وحصر المقائق التي يجب أن تكون معووفة عن كل تاجر وجعلها مجموعا واحدا يكون في إمكان الجمهور الاطلاع علها ، مما حملاً بمعظم الدول الاجتبية إلى خلق الوسلة لذلك بإدخال نظام السجل التجارى

وأكمدت المذكرة الايضاحية هذا المعنى بقولها • وبما يدعو مصر للاّخد بنظام السجل التيجارى ، ما تعانيه التبجارة فيها من تزعزع أركان الثقة والتعرض لفنروب من الفش كثيرة ومتنوعة بسبب عدم وجود وسيلة موحدة جامعة للاشهار فى المواد التبجارية . . . » .

ورغم أن هذه المذكرة الايضاحية جامت تشر بضرورة تنظيم السجل التجارى كـــاداة موحدة الشهر التجارى ، إلا أن القانون صدر غير موحد لآداة الشهر التجارى ، بل انه لم يرثب على القيد أى أثر قانونى .

ولما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الحاص بييع المحال التجارية ، أضفى على القيد في السجل التجارى آثارا قانونية ، غير أنه لم يّاخذ بمبدأ القيد في السجل التجارى إلا بعد جهد في مجلس النواب ، فقد تضمن مشروع القانون فيا يتعلق بالجفة التي يعهد إليا بسجل

⁽١) وقد ترتب على اهادة التنظيم الله اخلى لوزارة الأقتصاد والتجارة أن اصبحت السجلات الآتية ضمن اختصاص مصلحة التسجيل التجارى : سجل براهات الاختراع ، سجل الرسوم والنماذج الصناعية ، وصجل العلامات التجارية .

ميع الهال التجارية ورهنها — أن يكون قلمكتاب الحكمة الابتدائية هو المختص بتسجيل القيد، إلا أن لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب رأت أن يعهد بالسجل لمكتب السجل التجارى في المحافظة أو المديرية التي يوجد بها ، واستنفت إلى الحجج التالية :

« لان قيد عقد يبع المحل التجارى ورهنه ما هو إلا وسيلة للاشهار عن مادة تجارية ، والضرورة تقفى بتركير الاشهار في المواد التجارية وتوحيد وسائله ، وما دام السجل التجارى قد أنثى ليكون وسيلة للاشهار في المواد التجارية . فمن الواجب أن تعمل المحكومة على تركير مواد الاشهار فيه بللا من توزيعها يينه وبين أقلام كتاب الحاكم حقيقة أن النظام السارى الآن هو ازدواج الاشهار في السجل التجارى وفي أقلام كتاب الحاكم ، ولـكن ذلك ليس إلا أثرا من آثار التشريع الفرنسي الذي أخذنا عنه نظام السجل التجارى . . . فمن الواجب أن نعمل في مصر عن ازدواج وسائل الاشهار وأن نعمل على توجيدها لما في ذلك من التيسير ومن الاقصاد في النققات ، وقد علمت اللجنة أن وزارة التجارى لتركير الاشهار وتوحيد وسائله السجل، ويوسيد وسائله السجل التجارى لتركير الإشهار وتوحيد وسائله في السجل التجارى التجارى التحديد وسائله .

أما المذكرة الايضاحية لقانون السجل التجارى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ، فقد اكتفت بقرير الحدمات التي أداها السجل القديم ثم سلخت عنه مزاياه حين قالت « غير أنه (السجل التجارى) لم يعد كافيا بعد ذلك لتحقيق الفرض من إصداره بسبب نهضة البلاد الاتصادية في السنوات الاعبرة وزوال القيود التشريعية والتضائية التي كان قد فرضها نظام الامتيازات ، ولذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى تقيح هذا القانون تقيحاً شاملا » .

غير أن هذا التنقيح لم يكن شاملا ، فلم يجاوز التحقق من صحة البيانات ولم يعط السجل التجارى وظيفته القانونية ، فجاء القانون بجرداً تماماً من أى نص يشير إلى حجية البيانات المقيدة .

أما القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الحاص يعض الأحكام الحاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحلودة ، فقد أضفى على القيد فى السجل آثاراً قانونية هامة أشارت الها المذكرة الإضاحية بقولها « وقد تصد من ذلك إلى

 ⁽۱) تقرير لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب من مشروع قانون خاص بيع المحال التجارية ورهنها . مجموعة القوانين الخاصة بعماية المكية الصناعية ـ مصلحة المكية الصناعية ـ ١٩٥٢ ـ ص ٥٩

التعهيد لجعل القيد في السيحل التجارى بديلا من نظام الترخيص أو ما يقوم مقامه بالنسية إلى الشركات على اختلاف أنواعها ، ومتى استكمل السيحل التيجارى في هذه الناحية وأعمد إعداداً كاملا للنهوض بهذا الصبه ، كان من الميسور إلفاء نظام مراسيم الترخيص نهائياً وتركير إجراءات إنشاء الشركات على اختلاف أنواعها في كنف إدارة هذا السجل » (13 .

اتجاه واضح المعالم من جانب المشرع إلى جعل السجل التجارى أداة شهر قانونى فى المسائل التجارية وأن يكون أداة الشهر الوحيدة فى هذا الشان ، ولكن لم تقع بعد الحطوة الحاسمة فى سبيل تحقيق هذا الاصلاح ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذه الحطوة تحتاج إلى تنظيم أساسى لمصلحة التسجل التجارى وتقدير ما يتطلبه ذلك من نققات ، وإلى ضرورة إلفاء التصوص التشريعية التي أسندت إلى هيئات أخرى تضائية وإدارية ، دورا فى الشهر التجارى هو من صميم اختصاص السجل التجارى ، من الطبيعي أن يعود إليه ، وهذا إصلاح يطلب جرأة وثورة تشريعية .

الفقة المصرى :

 وأتجاه القة المصرى واضح نحو ضرورة انخاذ السجل التجارى أداة للشهر التجارى ، وأن يكون أداة الشهر التجارى الوحيدة .

يقول الدكتور محمد صالح في هذا الممنى متقداً قانون السجل التجارى القدم « إلى هذا النهى القانون الفرنسى و تبعه القانون المصرى ، فاعتبر السجل مستودعا للمعلومات المتعلقة ججارة التاجر والملتني الذي تتلاق فيه ، فاقتصرت وظيفته على استجاع المعلومات التجارية ، وهو ما يبعده عن اعتباره سجلا تجاريا صحيحاً أي أداة قانونية للاشهار ، ويقربه من اعتباره نظاما يقصد به تحقيق الشخصية التجارية .

« تلك هى الوظيفة التى يقوم بها السجل التجارى فى مصر ، وهى وظيفة متواضعة
إلى أقسى حد ، وقد تكون خطوة أولى تمهد الطريق لوضع نظام شامل للاشهار القانونى
يجعل من السجل التجارى بديلا جلك الوسائل الحالية الصيفة العديمة الجلدى ، كالنشر في
الصحف القضائية واللصق فى اللوحة المعدة للنشر فى المحاكم ، فلا يكون السجل طريقة

 ⁽١) القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة م وزارة التجارة والصناعة ما المطبعة الأمرية ١٩٥٥ ص ١٦ م ٧٠ ٧٠

تشاف إلى طرق الاشهار الاخوى المقررة ، وعند ذلك قط يتحقق نظام إشهار كل ما يتعلق بأمور التجارة » (1) .

ويفقد الدكتور فريد مشرق نظام السجل النجارى الجديد لآنه لم يجعل من السجل الفجارى أداة وحيدة للشهر التجارى: • وقد كان المتوقع بعد أن نظم المشرع إجراءات الشهر بطويق السجل التجارى على الوجه المقدم أن يستغنى به عما عداه من الطرق التي نس علما في القانون التجارى كنشر ملخص عقد الشركة في الصحف وتسجيله في قلم كتاب المحكمة الكائن بدائرتها مركز الشركة ولصقه في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية بالمحكمة (مادنا 24 و 21 الكسادتين ٢١٣ و ٢١٤ في الماسة المناسة الأسكام الإفلاس.

ولاشك فى أن تركيز الشهر فى المسائل التجارية فى جهة واحدة منظمة ومتخصصة فى ذلك له فائدة كبرى من الناحية العملية إذ يتضمن تيسيرا ملموساً بالنسبة إلى التجار والمتعاملين معهم ويساعد بالتالى على تعزيز الثقة وتوطيد الاتيان فى البيئة التجارية » (٣٠ .

ويدعو اللكتور مسطقى كال طه إلى إصلاح نظام السجل التجارى بقوله دأن السجل التجارى بقوله دأن السجل التجارى في مصر ليس في الحقيقة إلا مجود مدونة تدرج فيا أسماء التجار وتحصر فيا الحقائق التي يجبأن تكون معروفة عنم دعا للتقة والاتمان التجارى، يدأنه بجدر بالمشرع أن يعيد النظر في نظام السجل التجارى بعاء أن ثبت واستقر في البيئة التجارية المصرية وذلك بقير آثار قانونية مدنية على التيد فيه سواء في اكتساب صفة التاجر أو من حيث حجية البيانات التي تدون فيه على الفير ، بل ومن المأمول أيضاً أن يعيد المشرع النظر في نظام الشجارى برمته بجعل السجل التجارى مركزاً للشهر في المواد التجارية وإلغاء أنظمة الدبوارية وإلغاء أنظمة الدبوارية وإلغاء أنظمة الدبوارية وإلغاء أنظمة

ويشير المكتور محسن شفيق إلى الوضع الحالى بقوله « لا يقوم السجل التجارى فى بلادنا إلا بدور إدارى بحت فلا يعلمو أن يكون موسوعة تضم أسماء التجار — أفراداً

⁽۱) العميد الدكتور محمد صالح « شرح القانون التجارى » ، الجزء الأول ، الطبعة السابعة ١٩٤٩ ـ ١١٩ ـ ٣٠

 ⁽۲) دكتور فريد مشرقى « أصول القانون التجارى المصرى » الجزء الأول ٤ الطبعة الثانية ١٩٥٤ ــ ٨٠ ــ ٥٠

⁽٣) دَكُتُور مصطفى كَمَال طه « القانون النجارى » الجزء الأول ، الطبعة الثانية المام ١٩٧١ - ١٩٧

أو شركات — وبيانات تعلق بنشاطهم التجارى . . . عير أن الشارع — سواء في القانون القديم أوفى القانون الجديد — لم يعهد إلى السجل إلا بهذا الدور الفئيل ولم يشأ أن يعهد إليه بدور قانونى بأن يجمل منه مركزاً موحداً للشهر القانونى في المسائل التجارية ، ومن القيد فيه وسيلة لاكتساب صفة الناجر (١٠ .

۱۳ - مقارنة بين نظم السجل التجارى ف مصر وسوريا ولينان

٥١ — أدخل نظام سجل التجارة لآول مرة في سورية بمتضى قانون التجارة الصادر عام ١٩٤٩ ، وقد اقتبست النصوص الخاصة بالسجل التجاري السوري عن قانون التجارة اللبناني (٢) مع بعض فوارق جوهرية ، خاصة فيا يتملق بالسلطة التي يعهد اليها بمسك السجل ، وحجية البيانات المدونة في السجل .

٧٠ -- السلطة التي يعهد اليها بمسك السجل:

فست المادة ٢٣ من قانون التجارة اللبنانى على أن « ينظم فى كل محكمة بدائية سجل بعناية الكاتب تحت اشراف الرئيس أو قاضى يعينه الرئيس خصيصا فى كل سنة » بينها تص المادة ٢٣ من قانون التجارة السورى على أن :

(١) ينظم فى كل محافظة سبحل يعناية وزارة الانتصاد الوطنى .

 (٣) يحلف الموظف الذي يولى مسك السجل قبل أن يباشر وظيفته اليمين أمام المحكمة البدائية المدنية على أن يقوم بوظيفته بشرف وأمانة .

وهكذا يتيع سجل التجارة الهيئة القضائية فى لبنان ، بينها يتيع الهيئة التنفيذية فى سورية

(۱) دکتور محسن شفیق - الوسیط فی القانون التجاری - ۱ - ۱۹۵۰ - ۱۷۸ - ۱۲۰۲

(۲) دكتور رزق الله الطائى ودكتور نهاد السباعى « الوجيز في العضوق التجارية) الطبعة الثالثة ــ مطبعة الجامعة السورية ــ دمشبق ۱۹۷۷ مـ ص ۷۷ وما بعدها . وقد ادخل نظام مسجل التجارة في لبنان عام ۱۹۲۶ بالقسرار وقم ۱۳۷۰ الصائد في ۸ تموز ۱۹۲۶ ع ثم ادمج نظام السجل التجارى ضمن نصوص التخارى المؤرخ ۲۶ كانون الأولى منة ۱۹۲۶ المائد.

وفى مصر ، على أن المشرع خفف من أثر الصبغة الادارية للسجل فى سورية ، فجعل لموظف السبجل صفة تضائية من أثر الصبغة الادارية للسبجل صفة قبل أن يماشر وظيفته ، وبذلك أعطاه وضاه شيا بالموثق ، حسب متتضيات عمله ، خاصة وأن القانون السورى برتب على التيد فى السجل آثارا قانونية ويقرر مبدأ حجية البيانات المدونة فى السجل قبل الغير .

أما في مصر فقد اكنفي القانون بأن أعطى لرؤساء مكانب السجل التجارى صفة الضبطية القضائية ، وجدير بالملاحظة أن الاصلاح التشريعي الذي تقترحه والذي يرمى الى تقرير مبدأ الحجية، يصلب تبعية السجل للهيئة القضائية أو على الآقل أن يكون لرؤساء مكانب السجل صفة قضائية .

حجية البيانات المقيدة في سجل التجارة :

70 — بعتبر سجل التجارة في لبنان أداة للاستملامات عن التجار، وليست له وظيفة قانونية بصفة أصلية الا أنه يباشر هذه الوظيفة بصفة استثنائية، كلما ورد فحص خاص يقضى بنلك ، فحت على ذلك المادة ٢٧ من قانون التجارة اللبنانى بقولها أن سجل التجارة يومها أن سجل التجارة المنانى بقولها أن سجل التجارة في المباد وأن البيانات المدرجة في السجل تكون نافذة قبل الغير متى فحى القانون مراحة على ذلك (١١) — المبسلاً في القانون اللبنانى أن القيد لا يرتب أثراً قانونياً ، وأن ترتيب الآثر القانونى على واقعة القيد في السجل إنحا يقرر بتصوص خاصة ، وبذلك أخذ بالحجية على سبيل الاستثناء وليس على سبيل المبنا الهما ، وموقف القانون اللبنان ممادل لموقف القانون اللبنان ممادل لموقف القانون اللبنائي معادل لموقف القانون المحبية ، وإن أخفا بالحبية على سبيل الاستثناء و والهانى التي ضعنها القانون اللبنائي المحادة ٢٢ من قانون على المجبية على سبيل الاستثناء و الهانى التي ضعنها القانون اللبنائي المحادة ٢٢ من قانون المجبية على سبيل الاستثناء و الهانى التي ضعنها القانون اللبنائي المحادة ٢٢ من قانون

⁽۱) تنص المادة ۲۲ من قانون التجارة اللبناني (النسخة الفرنسية) على ما ياتي:

[&]quot;Art. 22-le registre de commerce permet au public de recuellir des renseignements complets sur toutes les maisons de commerce fonctionnant dans le pays.

L'est aussi quand la loi le déclare expréssément, un, instrumnt de publicité destiné à rendre opposables aux tiersé les mentions qui y sont contannes.

التجارة ، لم ترد ضعن نصوص قانون السجل التجارى المعرى (سواء في ذلك القانون القديم أو القانون الجديد) إلا أنهـا تستفاد عندنا من عدم تقرير قاعدة الحجية من جهة ، ومن تقرير آثار قانونية تترتب على القيد في السجل بتصوص وردت في عدة فوانين أشرنا إليها فيها تقدم .

أما القانون السورى ، فقد خطى خطوة حاسمة حين قرر مبدأ الحجية ، وبذلك أعطى السجل التجارى وظيفته الطبيعية حين قال فى المادة ٣٩ × ١ – البيانات المسجلة سواء أكانت اختيارية أم إجبارية تعتبر نافذة فى حق الغير اعتباراً من ثاريخ تسجيلها » .

اكتساب صفة التاجر:

ه. لم تذهب التشريعات المصرية والسورية واللبنانية مذهب القانون الأالمانى ء
 فلم تجمل القيد في السجل شرطا لا كتساب صفة التاجر .

على أن تقرير مبدأ الحجية في التانون السورى ، ترتب عليه أن أصبحت واقعة قيد اسم شخصى في سجل التجارة قرينة غانونية على أنه تاجو ، وأن هذه القرينة ترقى إلى مستوى الدليل المكامل وإن كانت قرينة مؤقعة بجور تقويض مدلولها بإقامة الدليل العكسى ، غير أن عب، الاثبات يقع على عائق من يعارع في صفة التاجو المتيد .

أما فى القانون المصرى الحالى ، فليس القيد فى السجل إلا قرينة قضائية تصلح لاثبات صفة التاجر متى أيدتها أدلة أخرى .

الأشاص الذن يخضمون القيد في السجل:

 من يقضى القانون السورى بان الاشتخاص الذين يخضعون لواجب القيد في السجل التجارى هم التجار سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين ما داست مراكزهم الرئيسية في سورية (المادة ٢٤) .

وتبماً لذلك يقدم بالقيد في السجل ، التلجر الفرد والشركة ذات الغرض الصجارى ، والشركات التي يكون غرضها مدنيا متى تكونت في شكل شركة المساهمة أو الشركة ذات المسئولية المحلمودة أو شركة النوصية بالآسهم ، وهذه الشركات الانتجرة وهي الشركات المدنية ذات الشكل التجارى مخضع لواجب القيد في السجل ، لانها نخصم للا حكام الحاصة بالتجار بحسب نصوص القانون التجارى المورى (المادة 4 / ٢ سورى) .

ويخضع للقيد فى السجل التجارى التجار الآفراد والشركات التجارية الذين لهم مركز رئيسى فى الخارج وفروع أو وكلات فى سورية مهما كانت جنسيتم (المادة ٢٨) .

أخذالقانون السورى القواعد المقدمة عن التقنين اللبنانى (المادة ٢٤ والمادة ٢/٩ لبنانى) .

أما الثانون المصرى ، ققد ألزم بالقيد في السجل : ١ -- التاجر الفرد ، ٢ -- الشركة ذات الغرض التجارى ، ٣ -- شركات المساهمة والتوصية بالآسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التي تكون مدنية بحسب غرضا (١١ ، ٤ -- التجار والشركات التجارية التي لها فرع أو وكالة في مصر والتي يقع مركزها الرئيسي في الحارج .

ميعاد تقديم طلب القيد :

٥٦ – أوجب قانون السجل العجارى المصرى على كل تاجر أن يقدم طلب القيد خلال شهر من تاريخ افتتاح المحل العجارى (متى أنشأ محلا تجاريا) أو خلال شهر من تاريخ تجارى (متى انتشات إليه ملكية المعجر بالى طريق من الطرق الحاصة بكسب الملكية)، وتقزم الشركة بتعديم طلب القيد خلال شهر من تاريخ تكوين الشركة، وقرر القانون نفس المدة في حالة افتتاح فرع أو وكالة لتاجر أو شركة مركزه في مصر (المواد ٢٥ و ٨٥ تجارى).

ميعاد قيد الفروع والوكالات التي تباشر تشاطها في إقليم الدولة والتابعة لتاجر أو شركة مركزه في الحارج :

 ٧٥ - يحظر القانون السورى على الشركة التجارية المؤسسة فى الحارج من أن تنشىء فرعا أو وكالة أو شعبة فى سورية ما لم تتبدق سجل خاص بوزارة الاقتصاد (المادة ٢ من المرسوم التشريعي رقم ٥١ المؤرخ فى ٣ آذار ١٩٥٧) .

ويعنى قيد التاجر أو الشركة في هذا السجل الحاص ، أنه رخص له بمزاولة التجارة

⁽۱) أوجب قاتون السبحل التجارى قيد هذه الشركات التي تعتبر تجارية بحسب الشكل في سجل التجارة ، ولم يخضعها لأحكام التجار كما فعل المشرع السورى ، ولا شك أن الأمر يستدعى اخضاعها لجميع أحكام التجار (الافلاس والالتزام بمسك الدفاتر التجارية تفعيما للائتمان التجارى) .

فى سورية ، ويستطيع أن يغتمح فرعا أو وكالة ، على أنه يلتزم بأن يقيد اسمه فى سجل التجارة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة (المادنان ٢٩ و ٣٠) .

فمن جهة يعطى أنون السجل ميعاد شهر لقيد الغروع التابعة لشركة أو تاجر مركزه فى الحارج، ومن جهة أخرى يقرر قانون الشركات أنه لا يجوز للفرع أن يباشر نشاطه فى مصر ما لم يقيد مقدما فى السجل التجارى.

وهكذا يعطى التانون أجلا للتيدق السجل التجارى للفروع التابعة لبيوت تجارية مركزها في الحارج، ثم يعرد بص آخر ويسحب الآجل الذي أعطاه ، فيشترط القيد في السجل قبل افترع والوكالات التابعة لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسم والشركات ذات المستولية المحدودة التي يتع مركزها الرئيسي في الحارج ، أما الفروع التابعة لتاجر فرد أو لشركة تضامن أو لشركة توسية بسيطة مركزها في الحارج ، فأنها تستع جميعا بالقيد خلال ثلاثين بوما من تاريخ افتاح الفرع . وهكذا تضارب النصوص تضاربا غير مألوف والأسباب غير مفهومة .

والظاهر أن الآمر اختلط عند صياغة نص المادة ٩١ من قانون الشركات، فاشترط القيد في السجل قبل مباشرة الفرع نشاطه في مصر ، وكان الآولي أن يشترط الحصول على ترخيص مقدما لمباشرة الفرع نشاطه في مصر ، فاذا صدر الترخيص بانشاء الفرع ، فان الفرع بالترم بالقيد في السجل خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاحه في إقليم اللولة .

إعفاء صفار التجار من القيد في مجل التجارة :

 ٨٥ - لم يّات قانون السجل التجارى الممرى بنص يقضى باعفاء صفار التجار من التيد في السجل ، واستخلص غالبية الشراح من ضى المادة الأولى أنه يشترط في التاجر الذى يلتزم بالقيدأن يكون له محلا تجاريا ، فاذا كان من الباعة المحجولين ، فلا يلتزم بالقيد في السجل.

ونرى أن ض المادة الآولى من قانون السبط التجارى لم يشترط أن يكون التاجو متجرا حتى يلتزم بالقيد في السجل وأن عبارة النص قصد بها قصر القيد في السجل على التاجو الذي يتخذ مركزا لتجارته في مصر ، فاذا زاول التجارة في مصر أثاء زيارة عابرة ، فلا يلتزم بالقيد في السجل ، يؤكد هذا المدى أن النص يلزم الشركة بالقيد في السجل متى كان في مصر مركزها العام أو فرع أو وكالة تابعة لها ، ولم يشترط أن يكون للشركة محل تجارى ، ومن هذا تنبين أن الالترام موجه إلى التاجر الذي يباشر التجارة في المم الجمهورية على وجه الاستقرار ، فلم ينف صفار التجار من واجب القيد إلا بطريقة عارضة حين يفيد أن التاجر غير المستقرار ، المصول) لا يلتزم بالقيد في السجل .

أما قانون النجارة السورى ، فقد فرق منذ البداية بين صفار النجار وكبارهم ، فنصت المادة ١٠ على ه أن الآفراد الذين يتماطون تجارة صغيرة أو حرفة بسيطة ذات نققات عامة زهيدة بحيث يستمدون في الغالب على مساعهم البدئية للحصول على أرباح قليلة لتأمين مميشتم أكثر من استنادهم إلى رأس مالهم الفقدى كالبائع الطواف أو البائع بالميارمة أو الذين يتومون بقليات مختصة بالدفائر التجارية ولا تقواعد الشهر ولا لآحكام الافلاس والصلح الواق المتصوص علها في هذا القانون » .

بمتتنى هذا الص ، أعنى قانون التجارة السورى صغار التجار من الحفوع لاحكام التجار ، ولعل إيراد فص بهذا المعنى من شأنه وضع الامور فى حدود المنطق فيها يختص بطائفة صفار النجار فى مصر .

التحقق من مطابقة البيانات للحقيقة :

٥٩ — قدمنا أن قانون سجل التجارة المصرى منح رئيس مكتب سجل التجارة سلطة التحقق من مطابقة اليانات الحقيقة ، وأن له أن يرض القيد في السجل متى تبين أن البيانات غير مطابقة الحقيقة أو متى كانت تعوزها المستدات التي تؤيد مطابقة ا

أما القانون السورى ، فرغم أنه أخذ بمدأ الحبية، بما يستازم ضرورة التأكد من البيانات التي يقدمها الناجر للقيد في السجل ، إلا أن واضع القانون لم يكن منطقيا مع نفسه حين جرد أمين سجل التجارة من مناطة المحقق من البيانات، القوله في المادة ٣٣ و لا يجوز لامين سجل التجارة أن يرفض إجراء القيود المطلوبة إلا إذا كانت التصريحات المقدمة لا تشمل على كل البيانات المنصوص عليها» . وعلى ذلك لا يجوز لأدمين مكتب السجل رفض الطلب حتى ولو كان يعلم أن البيانات المقدمة غير مطابقة للحقيقة (11) .

ونرى أن الآخذ بمبدأ الحجية --- كما تقترحه -- يقتضى ضرورة منح رئيس مكتب السجل سلطة التحقيق وإجراء التحريات حول حقيقة البيانات المقدمة للقيد فى السجل ، حتى تعتم بالقدر اللازم من الجدية .

على أننا نرى ، حماية للتاجر طالب التيد ومنماً من التعسف في استعمال السلطة ، أن يص التشريع الموحد على أن يكون رفض القيد بقرار مسبب ، وأن يكون لصاحب الشأن حق الطعن في القرار خلال أجل معلوم ، وليكن ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه ، على أن يعتبر عدم القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب بمثابة قرار بالرفض .

خاتمية

٦٠ — نتجه النية في الآورنة الحاضرة نحو توحيد التشريعات في شطرى الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت القوانين التجارية في مقدة التشريعات التي لاقت عناية خاصة في هذا الصدد لما لها من اتصال مباشر بحركة النشاط التجارى والصناعى ، ولما تعكسه هذه القوانين من أثر فعال على الاقتصاد القومى ، ولما كانت مسالة توجيد التشريع في الاقليين هي قي آن واحد فرصة للاصلاح ، لذلك رأينا — مساهمة في عملية الاصلاح التشريعي — أن نكشف عن جوهر « سبحل التجارة » فعنيتا يوجه خاص بدراسة « وظائف سبحل التجارة » كي نبرز الدعائم التي يجب أن يقوم عليها نظامه القانوني .

ولقد أشرنا عبر هذه الدراسة إلى ضرورة قيام سجل التجارة بوظيفته الطبيعية — وهى وظيفته الرئيسية فى التشريع المقارن —كأداة وحيدة للشهر القانونى فى المسائل التجارية .

وقدمنا أن إصلاح نظام الشهر التجارى وتركيزه فى السجل التجارى ، يقتمنى إلغاء وسائل الشهر الآخرى ، فتانى النصوص الخاصة بشهر الشركات التجارية والنصوص الحاصة بشهر الشروط المالية لزواج التاجر الآجنبى .

 ⁽۱) الدكتور رزق الله انطاكى والدكتور نهاد السباعى ـ المرجع السابق ،
 ص ۱۰۱

ونرى أن يعبد إلى السجل التجارى القيام بلجراءات تنظيم الدفاتر التجارية ، إذ أن هذه المسائل أقرب إلى اختصاص السجل التجارى منه إلى اختصاص الموثق بمصلحة الشهر العقارى .

على أن الإصلاح الشامل للسجل التجارى يقتضى ضرورة إعادة النظر في أمر تنظيمه من الناحية الإدارية حتى يسكن من أداء وظيفته الاحصائية ووظيفته الانتصادية ، إذ أن السجل التجارى هو أصلح جهاز — متى أحسن تنظيمه وزود بالفنيين — لجمع البيانات الاحصائية عن المشروعات التجارية والصناعية .

وأخيراً نرى أن يتطور نظام السبل التجارى حسب تطور الفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة ، فتخضع المؤسسات العامة الاقتصادية القيد في سبل التجارة ، وهذا هو وضعها الطبيعى ، ما دامت تباشر استغلال المشروعات التجارية والصناعية بجوار الشركات التجارية و والتجار الاتوار التجاري فيشمل والتجار الاتواد ، كما يقتضى الامر أيضا أن يتدالالترام بالقيد في السجل التجاري فيشمل الوكلات التجارية التابعة لهيئات عامة لدول أجنبية والتي تباشر نشاطا تجاريا في أقلم الجمهورية المورية المتحدة .

بعض مراجع البحث

الدكتور زكى عبد المتعال ، السجالات التجارية وادخالها في مصر ، مجلة القاتون والاقتصاد س 1 ص ، 1 ع و ص ، 19ع

الدكتور محمد صالح ، السجل التجاري ، مجلة القانون والاقتصاد س ٥ ص ٦١

CENDRIER

: Le registre de commerce-Paris, 1920.

COURBIS P. EUDE : Le registre de commerce.—Paris 1920. : Le registre de commerce français et le registre de

commerce allemand-Strasbourg, 1922.

HAMEL

: Rapport à la Société d'Etudes Législatives—Bul. 1931, p. 59.

DE LA HAYE

: Le registre de commerce-Paris, 1946.

: Le registre de commerce. Organe possible de publicité légale en matière commerciale, R. D. C. 1951. p. 454

: Le greffier du tribunal du commerce dans la vie

A. GAUFFRET

économique du pays R. D. C. 1954 p. 61, : La réforme du registre du commerce, D. 1953, chronique, P. 145; le nouveau registre du commerce

R.D.C. 1964 p. 233.

R. SAINT-ALARY: La réforme du registre du commerce, J.C.P. p. 64.

R. DURODIER et R. KUHLEWEIN: De l'importance des inscriptions au registre du commerce en Allemagne, R.D.C. 1955 P. 44.

الاكتتاب فى أسهم شركات المساهمة التكييف القانونى للاكتتاب للركتور محمر مسى عباس

١ --- مقلمة :

إن الوصف القانونى للاكتتاب في أسم شركات الساهمة إنما ينعكس من النكيف القانونى لشركة المساهمة خلال مرحلة التأسيس ، كما أن الموضوع برمته يدخل في الاطلو . العام لطبيعة شركة المساهمة تعلور في الوقت الهام لطبيعة شركة المساهمة تعلور في الوقت الحاضر من النظرية التقليدية : « النظام القانونى » . وقد برجع هذا التعلور إلى عدم صلاحية العقد كمامة لنفسير أجهزة قانونية حديثة مثل شركة المساهمة ، وقد يرجع أيضًا إلى أن النزعة الاشتراكية التي تجتاح العالم بأسره تعفع المعولة إلى التدخل والتوجيه وسن تشريعات آمرة تحكم المشروعات الاقتصادية الكبرى وبذلك تجذيها من منطقة النظام القانونى وسلطان الدراة .

وسواء كان سبب تعلور فظرية شركة المساهمة هو نخلف العقد وعدم صلاحيته لتكييف شركة المساهمة وما يتفرع عنها من عناصر ، وسواء كان سبب تطور تكييف شركة المساهمة هو التطور الاقتصادى ؛ فإن هناك حقيقة ثاجة هى أننا تمر بتطور فى نظرية شركة المساهمة ، وأن هذا التطور يعكس أضواء على جميع أجزاء هذا الجاز القانونى ، ومن هذه الآجزاء مرحلة التأسيس ، ويأتى الاكتباب فى مقدمة مرحلة التأسيس .

وقد ترتب على تطور فطرية شركة المساهمة ، أن استحدث المشرع أحكاما جديدة وأدخل عدة إصلاحات تشريعية أعتبت صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقد جاحت هذه التعديلات تتيجة ضغط النيارات السياسية والاقتصادية ، وبقصد نحقيق التناسق بين القالب القانوني لشركة المساهمة وبين ما يحيط بها من وقائع وفلسفة سياسية وإقصادية . إلا أنه رغم هذه الحركة اللشريعية ظل الاطار القانوني لشركة المساهمة بعيداً عن أن يلحق ركب التطور ، ذلك أن اختلال توازن هذا الجهاز القانونى إنما برجع إلى اختلال دعائمه تما يتضى هدم البيكل القديم الذى أستند إلى المبادى، الرأسمالية للتطوفة ، وإقامة هيكل قانونى جديد يستند إلى المبادى، الاشتراكية .

وإلى أن يصدر قانونا جديداً ينظم شركات المساهمة على أسس من النظريات القانونية والمذاهب الاقتصادية والسياسية الاشتراكية فإننا سنظل خلال مرحلة إنقال بين مد وجفر تجذبنا الافحكار القديمة إلى التعسك بأوهام الحرية الانتصادية وسلطان الارادة الذي يتبلور في «العقد »، ويدفعنا التطور نحو الاشتراكية والاقتصاد الموجه وإلى وضع شركة المساهمة في نالب نافرني يقربها من نظم القانون العام: « النظام القانوني » Le régime)

إن بحث طبيعة الاكتتاب في أسم شركة المساهمة يصور إلى مدى بعيد هذه المرحلة

الانتقالية التي بجتازها تكييف شركة المساهمة ، بمما يجعلنا تلس عن قرب كيف أصبح
هذا الجهاز القانوفي مضطر با غير واضح الكيان وأنه يتطلب إصلاحا اشريهيا أساسيا جوهره
الفلسفة الاتصادية والساسية للدولة والانجاه به إلى المنطقة التي تقع على الحلمود المشتركة بين
القانون التجارى والقانون الادارى ، فإن المكان الطبعى لقانون الشركات في الوقت الحاضر
هو في دائرة القانون التجارى الادارى .

نستعرض في هذا البحث تحليل الاكتتاب في ضوء النظرية التقليدية ، ثم تشاول تفسير الاكتتاب في ظل النظرية الحديثة .

النظرية التقليدية

 جرى الغقه التقليدى على القول بأن الشركة عقد ، دون أن يفرق بين شركات الاشخاص وشركات المساهمة .

وتبعا لهذا النظر تعتبر شركة الاشخاص عقداً وأن دخول الشريك فى الشركة يكون بختضى عقد ، سواء كان هذا الفقد هو عقد الشركة أو عقد لاحق لعقد الشركة يعقد برضاء الشركاء جميعاً .

وذهب أنصار النظرية الثقليدية إلى القول بأن شركة المساهمة كالشركات الآخرى هي عقد بين المساهمين الذين اجتمعوا حول ميثاق بهدف إلى تحقيق غرض مادى مشترك ، وأضافوا إلى ذلك أن الاكتتاب عقد . حقيقة بمكن تفسير الاكتتاب في بعض الأحوال — يانه عقد ؛ فتلا إذا ثم تكوين مركم المالل شركة المساهمة بطريق التأسيس الفورى . فني هذا الفرض يكتقب المؤسسون برأس المالل جميعه ، ويوزعون شهادات الاكتتاب فيا ينهم بالنسبة المنتق عليا في العقد الابتدائي ، ورغم أنه يشترط لتأسيس الشركة انخاذ إجراءات أخرى خلاف تحرير العقد وخاصة إجراء القيد في السجل النجارى ، إلا أن النزام المكتقب (المؤسس) بالوفاء بقيمة الأسهم التي اكتقب بها هو النزام مصدره عقد الشركة الابتدائي الذي افقد بين المكتقبين (المؤسسين) التي

كذلك يصور فى فرض آخر تفسير الاكتتاب بأنه عقد ، وذلك متى طرحت الشركة للاكتتاب أسهما لزيادة رأس مالها ^{۲۷} ، فإن العقد يعقد فى هذه الحالة بين الشركة والمكتب .

ولكن تظهر أهمية تكييف الاكتتاب فى الأسهم فى فرض ثالث ، هو أكثر حالات الاكتتاب ذيوعا وذلك متى تم تأسيس شركة المساهمة بطرح الأسهم لاكتتاب الجمهور ، وفي هذا الحالة يطرح السؤال إلتالى :

هل ينشاء الترام المكتتب بأداء قمية السهم تتيجة لعقد؟ وبعبارة أخرى ما هو مصدر الترام المكتتب بالوفاء بقيية الأسهم التي اكتقب بها ؟

في هذا الفرض، وهو أكثر الحالات ذبرعاً ، يعمد القول بأن الاكتتاب عقد يعقد بين المكتتب والمكتتبين الآخرين ، ذلك أن الاكتتاب يقع في بدء إجراءات تأسيس الشركة ، وقد يستمر الاكتتاب في الأسهم متعوجاً فترة من الزمن ثم يعقب الاكتتاب في كل رأس المال خطوات أخرى بجب استيفاءها لتكوين الشركة ، فتمر فترة طويلة بين اكتتاب وبين اكتتاب وبين اختياع الجمعية التأسيسية ، أى ثمر فترة طويلة حتى يتم إبرام عقد الشركة ، وما دامت طبيعية تكوين شركة المساهمة تقتضى انقضاء فترة طويلة بين الاكتتاب وبين انعقاد عقد الشركة تكوين شركة المساهمة تقتضى انقضاء فترة طويلة بين الاكتتاب وبين افعقاد عقد الشركة أن مصدر النرامه هذا هو المقد بينيا أن عقد الشركة يتراخى انعقاده خلال مرحلة التأسيس وأنه لا ينعقد إلا عقد إلا عرامات التأسيس ؟

⁽۱) تالیر وبیرسرو « شرح القانون التجاری » ۹۸٪

^{: (}٢) استثناف مختلط في ١٤ نوفمبر ١٩٠٦ - التشريع والقضاء - ١٩ - ٧٥

لاشك أن المكتتب ينشأ فى نمته الترام بالبقاء على اكتتابه بمجرد الاكتتاب ، وأرهدا الالترام يستمر خلال مرحلة التأسيس ، ولما كان تفسير الترامه هذا بأن مصدره عقد الشركة امر مستبعد بداهة . لذلك قال أنصار النظوية التليدية أن مصدر الترام المكتتب عقد آخر غير عقد الشركة المساهمة وعقد الاكتتاب في أسم شركة المساهمة .

٣— لم يضح المشرع عن موقعه من النظرية النماقدية ، إلا أن القضاء المصرى ذهب صراحة إلى تطبيق هذه النظرية فتكلم أحيانا عن عقد شركة المساهمة ، أشارت إلى ذلك عكمة استثناف القاهرة في ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بقولها : « لا يصدر المرسوم إلا إذا استوفى عقد الشركة شروطا خاصة وتم الاكتتاب في رأس المال جميعه ودفع قيمة ربع الاسم، (١٠).

وأكنت محكمة الاستثناف المحتلطة هذا النظر في عدة مناسبات (٢)

وهكذا تكلم القضاء عن عقد شركة المساهمة ، إلا أنه كان يتفادى التصريح بان الاكتتاب عقد و « التزام المكتتب » ولعل حكم كلة الاكتتاب عقد و « التزام المكتتب » ولعل حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٥ ماير سنة ١٩١٢هو من الاحكام النادرة التي تشير إلى أن الاكتتاب النزام تعاقدي ٩٠٠ .

ع ــ أطراف عقد الاكتتاب:

أطراف عقد الاكتتاب — في حالة التاسيس الفورى — هم أطراف العقد الاجدائي للشركة أي المؤسسون إذ ، الفرض أنهم اكتفيوا فيكل رأس المال .

⁽¹⁾ المحاماة _ ٢٤ _ ١٥

 ⁽۲) استثناف مختلط ۱۹ مایو ۱۹۰۳ - التشریع والقضاء - ۱۵ - ۲۹۳ ، استثناف مختلط ۲۱ دیسمبر ۱۹۱۰ - التشریع والقضاء - ۲۳ - ۸۲ ، استثناف مختلط ۷ مارس ۱۹۱۷ - التشریع والقضاء - ۲۹ - ۲۷۳

 ⁽٣) استثناف مختلط في ١٥ مايو سيئة ١٩١٢ _ التشريع والقضاء
 ٢٠ ١٣٣:

[&]quot;Il est de principe que le dol n'est une cause de recision d'une obligation qu'autant que les manœuvres delosives ont été pratiquées par la personne au profit de laquelle l'obligation à été contracté. Orles actionnaires ne sont pas seulement obligés envers la personne morale de la société, au profit de laquelle les souscriptions sont faites et qui est représentée, par les fondateurs auteurs et complices des faits delosifs; il sont aussi directement engagés envers les creanciers de la société".

أما أطراف عقد الاكتتاب؛ في حالة زيادة رأس مال الشركة؛ فهم المكتلب من جهة والشركة من جهة أخرى

أما في حالة تأسيس الشركة بطريق طرح الاسهم لاكتتاب الجمهور فيتعذر القول بأن المكتثب المحتدد القول بأن المكتثب المكتثب يتعاقد مع المكتثبين الآخرين كما قدمنا ، كذلك يصفر القول بأن الممكتثب يتعاقد مع الشكوين وأنها لم تشا بعد . وأمام هذه الصعوبات ذهب أضار النظرية التعاقدية إلى القول بان الاكتتاب عقد يتم بين المكتثب وبين المؤسسين .

0 - الاكتتاب عقد تبادلي:

كشف القمناء عن الالترامات التي تشاً في ذمة المكتتب ، وتلك التي تشاً في ذمة المؤسس ، وجاء دور الفقه فقرر أن الاكتتاب من العقود التبادلية أي أنه عقد ملزم للجانين .

والتزامات المكتنب هي:

- (١) يانزم المكتب بالوفاء ميتى القيمة الاسمية الاسهم التي اكتتب بها (١) مع ضع رج القيمة الاسمية على الاقل فوراً . ويترتب على ذلك أنه في حالة اقتضاء الشركة وتصفيتها، يستطيع المصفى أن يطالب المكتتب يناقى القيمة الاسمية الاسميم حون أن يكون ملزما بقديم حساب مقدما عن حالة الشركة (٢٣).
- (۲). يلترم المكتلب بدخول الشركة بصنته مساهما، وهو التوام معلق على شرط واقف هو تأسيس الشركة. فإذا تحقق الشرط نشأ الالتزام بالرجعى فيسرى من تاريخ الاكتلاب، أما إذا أخفق مشروع الشركة ولم يتم تأسيسها فإن الالتزام لاينشأ أبلا ويترتب على ذلك أن يرد المؤسيون ما أخذوا عملا بقاعدة الاثراء بلا سبب.
- (۱) انظر في تطبيقات القضاء الخاصة بالتزام الكتنب بالوفاء ببافي القيمة الاسمية الاحكمة السمية المحكمة الاستثناف المختلطة ... 10 ابريل ۱۹۰۹ بلتان ۲۱ ۴۰ ۲ آم ابویل ۱۹۱۶ بلتان ۲۷ ۴۰ ۲ آم یا ۱۹۱۵ بلتان ۲۷ ۴۰ ۲ آم ینایر ۱۹۱۱ بلتان ۲۱ ۴۰ ۲ آم ینایر ۱۹۱۲ بلتان ۲۱ ۴۰ ۲ آخر فی ۲۲ دیسمبر ۱۹۲۰ بلتان ۲۳ ۸۸ کو حکم آخر فی ۲۲ دیسمبر ۱۹۲۰ بلتان ۲۱ ۱۹۰۸ وحکم آخر فی ۲۲ دیسمبر ۱۹۲۰ بلتان ۲۱ ۱۹۰۸ وحکم آخر فی ۲۲ دیسمبر ۱۹۲۰ بلتان ۲۱ ۱۹۰۸ وحکم آخر فی ۲۲ دیسمبر ۱۹۲۰ بلتان ۲۱ ۱۹۰۸ وحکم آخر فی ۲۲ دیسمبر ۱۹۰۸ و سال ۱۹۰۸ و ۲۰ دیسمبر ۱۹ دیسمبر ۱۹
- (۲) استثناف مختلط فی ۱۱ یونیه ، ۱۹۱ بلتان ۲۲ ۲۹۳ ؛ واستثناف مختلط فی ۲۷ مایو ۱۹۳۱ بیلتان ۲۶ ۱۹۹

ويلتزم المؤسسون بما يأتى :

 ا سيلترم المؤسسون بمواصلة السعى الانشاء الشركة (١١) ، ولعل هذا الالترام هو من أهم الحصائص للميرة للمؤسسين ، فاذا لم يتم تأسيس الشركة في أجل معقول كان للمكتئب أن يسترد مادنع .

٧ - يليرم المؤسسون تسليم الامنهم للمكتنبين بدلا من شهادات الاكتتاب المؤقة (١٠٠ وهذا الاترام معلق بدوره على شرط واقف هو تأسيس الشركة ، فاذا تحتق الشرط - تأسيس الشركة - فأذا المختف الشرط - تأسيس الشركة - فأ الالزام ، أما قبل التأسيس فلا ينشأ الزام بتسليم أسهم للمكتئب ويقتصر حقه على الحصول على شهادات الاكتتاب المؤقتة . وإذا جاوز رأس المال المكتئب به رأس المال الذي طرح للاكتتاب وزعت الاسهم طبقا للشروط المبينة في شرة الاكتتاب في سهم واحد لان معنى في شرة الاكتتاب على شرط ، هو زيادة الاسهم المكتئب بها على قدر معين ، وهو ما لا يحوز (١٠٠) .

٦ – تحديد وقت العقاد الاكتتاب :

اخطف الفقه التقليدى حول تحديد وقت افعقاد عقد الاكتتاب ، وعلة ذلك اختلاف الرأى حول نفسير المعنى المقصود من توجيه المؤسسون الدعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أسهر الشركة .

(۱) استثناف منختلط ۳۱ مارس ۱۹۰۹ ـ بلتان ـ ۲۱ ـ ۲۷۶:

[&]quot;Il est certain que les véritables fondateurs étaient d'abord M. M., Suares et consorts, qui non seulement traitaient en l'acte du 7 Mars 1907, pour la société en formation, mais s'engageaient à la créer, en assumant la responsabilité de la souscription".

⁽٣) واستقر القضاء على أن حق المتتب في أستلام الأسهم تحميه النتوى الردية ، انظر حكم استثناف مختلط في ٩ يناير ١٩٢٩ – بلتان – (١٩٥١ – ١٩٥٧ – الاعتدان المتعدن ال

 ⁽٣) أوجب المرسوم الصادر في ٣٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ذكر هذا البيان في نشرة الاكتتاب .

⁽٤) ريبير ـ فقرة ٩٥٩ ، محسن شغيق ـ فقرة ٨٤٥

يرى البعض أن دعوة المؤسسين الجمهور إلى الاكتتاب لا تضمن إيجابا ، وإنما هي مجرد مرض من المؤسسين يعلنون فيه مشروع نظام الشركة ، فهى خطوة تمهيدية تبدأ بها المفارضات ؛ وحتى هذه المحفظة لم يوجه أى الطرفين إيجابا إلى الطرف الآخر ، ويستطيع كل منها أن يقطع المفاوضات دون أية مسئولية . أما الإيجاب البات فانه يصدر من جانب المكتتب بعبيره عن إرادته بالاكتتاب في عند من الآسهم ، ويتم انتقاد المقد بقبول المؤسسين . ويجمل هذا الرأى أن الايجاب يصدر من جانب المكتتب وأن العقد ينعقد بقبول المؤسسين . "

والراجع عند أضار النظرية القليدية أن الايجاب يصدر من جانب المؤسسين في صورة دعوة موجهة من المؤسسين إلى الجمهور للاكتتاب في أسم الشركة ، فاذا أعلن المكتتب عن أمحاه إرادته إلى الاكتتاب ، فان تعبيره قبول به يتقد العقد ^{۱۲۱}.

١ ــ الوصف القانوني لعقد الاكتتاب

 اختلف القه التقليدى فى ماهية عقد الاكتتاب ، فذهبت الآراء فى تحليل وصف العقد إلى مذهبين ، وتفرعت عن كل منها عدة مذاهب .

يرى البعض أن الاكتتاب عقدمن العقود غير المساه ، ويرى البعض أنه من العقود المباه .

A (أولا) الاكتتاب عقدمن العقود غير المساه ؛ يرى الأستاذ ليسكو أن الاكتتاب عقد حديث النشأة ظهر تبعا المتضيات التطور الاقتصادى الحديث ، إذ ترتب على ابتكار الاختراعات الحديثة قيام المشروعات الكبرى التي تستازم جمع رؤوس أموال ضخمة فقشأت شركات المساهمة كأداة قانونية من أجل تحقيق هلد الفاية ، ونشأ عقد الاكتتاب في الأسم ، وهو عقد مستحلث له خصائصه . فهو يولد التزاما في ذمة المؤسس : مواصلة المسعى لانشاء الشركة -- وهذا الذرام بسل ، كما أن يولد التزاما آخر في ذمة

اليسكو معرفة القانون الخاص الاعتبارية في القانون الخاص الاعتبارية في القانون الخاص المحدد الم

وسالة دكتوراه ــ ديچون ــ ۱۹۱۳ ــ ۱۶۵ ؛ الزينى ــ ۲۲۱ ــ ۲۰۹ (۲) تالير وبيرسرو ــ ۱۵، ۷کور و بشرون ــ ۱۹۲۱ ـ ۲۰۷ ، دکتور على يونس ــ ۲۸، ــ ۱۳۵ ، دکتور محسن شفيق ــ ۸۸؛ ــ ۲۲۰ ، دکتور فريه: مشرقي ــ ۲۲۸ ــ ۱۹۸ ، دکتور مصطفى طه ــ ۲۱۸ ـ ۲۳،

المؤسس— تقل ملكية الاسهم إلى المكتتب— وهذا الترام باعطاء شيء . وبذلك يختلف عقد الاكتتاب عن عقد الوكالة وعن عقد البيع وإن جمع بين خما تصهما معا .

لذلك يرى الاستاذ ليسكو أن محاولة الحاق عقد الاكتتاب بنوع من أنواع العقود المباه خلط لا يستسيغة المنطق ⁽¹⁾

9 -- (ثانیا) الاكتتاب عقد من العقود المهاة ؛ رأى بعض الشراح أن الاكتتاب
 عقد من العقود المهاء ولكن اختلفوا بصدد تحديد وصفه القانونى

استرعى نظر البعض أن الاكتتاب يميزه الترام المؤسسين بمواصلة السعى لانشاء الشركة وهذا التوام بعمل فقالوا بّان الاكتتاب عقد وكالة ، ورأى البعض أن الاكتتاب عقد شركة مبدئية ، ورأى آخرون أنه عقد وعد بشركة ، ورأى غيرهم أنه عقد شركة محاصة

واسترعى ظر فريق آخر أن الاكتتاب يميزه التزام المؤسسين جمليك المكتثب أسما فى الشركة المستقبلة ، فقال بعضم أن الاكتتاب عقد بيع وقال البعض أن عقد وعد بيع وقال آخرون أنه عقد بيع أشياء مستقبله .

نبحث هذه الآراء فيما يلي :

(١) الاكتتاب عقد وكالة :

برى برنكان (Brinkmann) أنالا كتتاب عقد وكالة ، وأنه أطراقه هم المكتتب من جهة والمؤسسون من جهة أخرى، وأن المكتتب هو الموكل أى الآصيل وأن المؤسسين مم ألوكلا ، ياتزمون يتتضى هذه الوكالة بالتيام جأسيس الشركة نيابة عن المكتتب وذلك عن طريق البحث عن مكتتبين آخرين لتعطية وأس المال ومباشرة إجراءات التأسيس الاخرى (٢).

قد يمترض على هذا الرأى بأن يجوز للموكل (وهو المكتفب) أن ينهى الوكالة (الاكتناب) أو أن يقيدها (المسادة ٢١٥ مدنى) فيترتب على اعتناق نظرية الوكالة أن يكون للمكتف أن ينهى الاكتتاب خلال فترة التأسيس ، مما يتعارض وما استقر عليه الفقه واقضاء من أن المكتف يلترم بالبقاء على اكتتابه خلال فترة التأسيس . إلا أن هذا

⁽۱) ليسكو _ ۱۳۸

⁽٢) برنكمان ـ عن تيبولت لورنث _ ٢٧٣

الإعتراض يزول أمام فس الفقرة الثانية من المادة ٧١٥ مدنى لقولها أنه ﴿ إِذَا كَانَتَ الْوِكَالَةَ صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيدها دون رضاء من صدرت الوكالة لصالحه » . ويترتب على ذلك أن القول بأن الاكتتاب هو عقد وكالة لا يجعل الوكالة فابلة للانهاء بإرادة المكتتب المنفردة .

على أن الرأى القائل بأن الاكتتاب عقد وكالة يداعي أمام في المادة 100 ملف التي تقفي بأن النائب إذا أبرم عقداً باسم الأصيل ، وفي حدود نياجه ، فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والترامات يشاف إلى الأصيل ؛ فيقضى تطبيق قواعد الوكالة أن تعمرف آثار العقود التي يومها المؤسسون—خلال فترة التأسيس — إلى فمة المكتبين، فيكسبون الحقوق ويلتزمون قبل الفير بما ينشأ عن عقود المؤسسين من التزامات ، بما يستنبع مسئولية المكتبين عن العقود التي يومها المؤسسون خلال فترة التأسيس ، بينها أن إدادة المكتب لم تعجه إلى ترتيب هذا الاثر القانوني ؛ كما أن المؤسسين هم الذين يتحملون مسئولية تماده خلال فترة التأسيس .

والحلاصة أن تفسير الاكتتاب بأنه عقد وكالة تفسير يتعارض مع طبيعة الاكتتاب وآثاره .

(٢) الاكتتاب عقد وعد بشركة :

يرى الاستاذ جاستون كابى أن العنصر الجوهرى في عقد الاكتتاب هو الترام المؤسسين بمواصلة السعى لتأسيس الشركة ، ويستغط من ذلك أن طبيعة العلاقة بين المكتف وبين المؤسسين إنما هي عقد وعد بشركة (۱۱) .

وفى اعتقادنا أن هذا الرأى بعيد عن تصوير طبيعة الاكتناب ، فنى عقد الوعد بشركة ، يتزم الواعد بالشركة (وهو المؤسس بحسب هذا الرأى) أمام الطرف الآعو (المكتنب) بأن يتعاقد معه في عقد شركة إذا أبدى هذا الآخير رغبته في إنشاه شركة ينها ، وتطبيق قواعد الوعد بشركة على عقد الاكتناب يتنعنى القول بأن المؤسس لا يلتزم بمواصلة السعى لانشاه شركة ولكنه يلتزم بأن يكون طرفا في عقد شركة مع المكتنب إذا أظهر المكتنب رغبته في اتمام عقد الشركة ، وهذا ما لم يقل به أحد .

⁽۱) جاستون كابي « محاضرات في القانون التجاري » ١٩٤٨ -- ١٩٤٩ -- ١٦٤٠

وهكذا يضح أن الاكتتاب ليس عقد وعد شركة ، وأن هذا الرأى لا يستقم مع طبيعة الاكتتاب وآثاره .

(٣) الاكتتاب عقد شركة مبدئية :

برى اللقه الألمانى أن الاكتتاب عقد شركة مبدئية (Société préliminaire) ، يدخل تتصاه المكتتب في جماعة يسبق وجودها تأسيس شركة المساهمة ، ويدير هذه الجماعة المؤسسون (١) .

يستندهذا الرأى إلى النظرية الألمانية المروفة بنظرية التطابق (théorie de l'identité) وتبعاً لهذه النظرية تبدأ الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة منذ بدأ التأسيس ، وتستمر هذه الشخصية بعد تأسيس الشركة ، فشخصية شركة المساهمة تمر بمرحلتين متلاحقين : هى في المرحلة الأولى شخصية الشركة المبدئية ، وهى في المرحلة الثانية شخصية شكة المساهمة .

اعترض على هذا الرأى بأن إرادة المكتفب لم تعجه إلى التعاقد على إنشاء شركة مبدئية مع المكتفين الآخرين إذ الفرض أنه يجلهم جميعاً فيها عدا المؤسسين .

(٤) الاكتتاب عقد شركة محاصة:

وفهب البعض إلى وصف الاكتتاب بأن عقد شركة محاصة يعقد بين المكتب (الشريك المحاص) (").

R. Weith "Les contrats conclus au nom d'une société anonyme (1) en formation".

وابث « الفقود التي تنمقد باسم شركة المساهمة خلال مرحلة التأسيمين » رسالة دكتوراه مد لوزان ١٩٣٥ مـ ص ٢٦ وما بعدها .

⁽٢) أثير هما الرأى في قضية « چيليو دى كاسترو » ولم تبت محكمة الاستثناف المختلطة في هما الوضوع لأن الكتتب ؛ الذي ادعى اعتماره شريكا محاصا له الحق في اقتسام الارباح مع المؤسسين عن ما تم من صفقات خلال التأميس لم يكن قد دفع قيمة الأسهم التي اكتتب بها ، وأنه دفع جزءا من هذه القيمة بعد الاكتتاب ثم استرده بعد فترة وجيزة نظرا اصدم السي في اتمام تأسيس الشيكة.

ونرى أن طبيعة الاكتتاب تختلف عن طبيعة شركة الحاصة ، فبينا يترتب على الاكتتاب الترام مدير الترام مدير الترام مدير الترام مدير الترام مدير الترام مدير الترام المركبة ، وترتب على غقد شركة المحاصة التركبة ، وفضلا عن ذلك فإن شركة المحاصة بمنزاولة أعيال تجارية بينا أن الاكتتاب في أسهم شركة مساهمة مسألة تحيط بها العلانية والدعاية من كل جانب (11.

(٥) الاكتتاب عقد يع :

برى البعض أن عقد الاكتتاب بميره أنه يرتب النواما فى دُمَّة المؤسسين بإعطاء شىء . فالمؤسسون النرموا بنقل ملكية شهادات الاكتتاب إلى المكتنب مقابل دفع الثمن ، وتبغًا لذلك فإن الاكتتاب هو عقد يبع شهادات اكتتاب ⁽¹⁷⁾ .

يرد على هذا الرأى بّان إرادة المكتئب لم تنجه إلى شراء شهادات مؤقفة لذاتها وأن إرادته انجمت إلى الدخول كصفو فى الشركة المسقبلة وأن تكون له حقوق المساهم والتراماته .

(١) الاكتتاب عقد يبع أشياء مستقبلة :

رأى البعض أن الاكتتاب يضمن يسع أشياء مستقبلة هى الاسم ، وأن المؤسسين يلذمون جمليك المكتتب بعض أمهم الشركة ، والبيع معاتى على شرط واقف هو تأسيس الشركة ، فإذا تم تأسيس الشركة تحقق الشرط ونشأ الالآدام بقل الملكية ، وإذا لم يتم تأسيس الشركة في أجل معقول ، كان للمكتتب استراد ما دفع لان عقد البيع لم يتعقد (لعلم عقق الشرط) ولا يلتزم المكتتب بشيء ، ما لم يتفق على خلاف ذلك في قسيمة الاكتتاب . والدات علمة سع صكك . قالصك ما لداته أن الاكتتاب لس عقد سع ، أن المسألة لست علمة سع صكك . قالصك

والواتع أن الاكتتاب ليس عقد يبع وأن المسألة ليست صلية يبع صكوك . فالصك هو مجرد وثيقة لإثبات حقوق المساهم والنواماته قبل الشركة ، والمكتفب حين يكتفب

⁽١) انظر استئناف مختلط ٢ أبريل ١٩٢٤ - بلتان ٣٦ - ٢٩١ :

[&]quot;En l'absence de tout apport effectif, on ne saurait comprendre qu'une société, anonyme, inexistant en droit, aurait constitué une association en participation, pour le compte de laquelle auraient été accomplies, par un des fondateurs des opérations préteudument sociales, au financement desquelles n'a point servi le capital social, versé en partie après que ces opérations ont été effectuées et retiré presqué inimédiatement après, le projet de formation de la société anonyme ayant été abondonnée".

⁽٢) من هذا الرأى الفقيه الآلماني Awerbach انظر ليسنكو ــ رسالة ــ ١٤١

فى الأسهم لاتعجه إرادته إلى تملك هذه الصكوك ، ولكن تعجه إرادته إلى مركز قانوى. يعدّمن حقوقا والنزامات يبنه وبين الشركة للمنقبلة .

وهكذا ذهبت الآراء في تحديد وصف الاكتتاب مذاهب شتى ، ولا شك أن تضارب ، راء حول هذه المسالة بما يُؤكد أن النظرية التعاقدية فى الاكتتاب بعيدة عن أن تستقيم مع تحليل طبيعته وآثاره .

٧ ــ فسخ أو إلغاء الاكنتاب

١٠ -- ترتب على القول بإن الاكتتاب من العقود التبادلية أن يكون لكل متعاقد أن يطلب فسخ عقد الاكتتاب إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتراماته . وأنه إذا استحال على أحد المتعاقدين تفيد الترامه لسبب أجني ، انقضى الالترام المستحيل وانقضى الالترام المتأخين وانقضى الالترام المتأخين وانقضى الالترام

يترتب على ذلك التنائج التالية:

(١) إذا لم يتم المؤسسون بإنشاء الشركة خلال أجل معقول كان للمكتنب أن يطلب فسخ العقد .

 (٢) إذا أفلس المكتثب أو أعسر قبـل إنشاء الشركة كان للمؤسسين فسخ عقد الاكتتاب.

(٣) إذا تم تأسيس الشركة ، فلا يجوز للمساهم طلب فسخ الشركة لأن المؤسسين فَدَ أُوفِوا بَا فِي مُعْهِم مِن الالقرام .

شرط التنفيذ بالبيع في البورصة :

 ١١ — وقد حصل التسائول عا إذا كان الشركة — بعد تأسيسها — فسخ الاكتتاب إذا لم يوف المكتب بالبرامه بدفع باق القيمة الإسمية الاسهم ؟

يضمن نظام الشركة عادة الشرط التالي :

 ويحق لجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحسلب المساهم المقاخر عن الدفع
 وعلى نعته وتحت مسئوليته بلا حاجة إلى نعيه رسمى أو أية إجراءات قانونية ، ومستندات الاسم التي تباع بهذه الكيفية تلفى حما على أن تسلم مستندات جديدة المشترين عوضا عنها محمل ذات الارقام التي كانت على المبتقدات القدمة . ويخصم مجلس إدارة الشركة من نمن البيع ما يكون مطلوبا الشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر فى الوتت ذاته أو فى أى وقت آخر جميع الحقوق التى تنحولها إياها الاحكام العامة للقانون ، (١٠).

استقر الفقه والقضاء على أن الشرط صحيح (٢٠) . ولـكُن اختلف الفقه حول التكييف القان ني لهذا الشرط .

يرى البعض أن شرط التنفيذ بالبيع في البورصة يضمن رهنا تجارياً (٣٠ ، غير أن الرهو التجارى ويقالب انتقال حيازة الانشياء المرهونة إلى الدائن المرتهن . والواقع يخالف ذلك إذا أن الاسهم نظل في حيازة صاحبا ولا تنقل حيازتها إلى الشركة ، هذا فضلا عن أن تفسير الشرط بأن يضمن رهنا حيازياً لا يصلح أساساً لتفسير انخاذ الشركة اجراءات التنفذ من جانبا دون تدخل السلطة التضائية .

وانجه رأى آخر إلى القول بأن شرط التنفيذ باليع في البورصة يضمن عقد وكالة بين المكتئب والشركة ــ بمتضاه أناب المكتئب الشركة في بيع أسهه لحسابه ، إذا لم يوفى بلق تيمة الأسم وفوضها في أن تستوفى حقها من الثمن (** . والواقع أن هذا الرأى لايختلف عن سابقه فالوكالة في هذا الفرض هي وكالة صورية حقيقها رهن .

ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى تفسير هذا الشرط بّانه يتضمن شرطاً فاسخاً صريحاً (٥) (Pacte commissoire exprès) ومقتضى هذا الشرط أن الشركة تصبح في حل من الترامانها لآن المكتب لم يوف عا في ذمته من الترام ، و بذلك يضمخ العقد بناء على الشرط الاتفاق بمجرد عدم الوفاء في الآجل المحدد .

⁽¹⁾ انظر الرسوم باتموذج المقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها ــ الوقائع المصرية ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (العدد ٧٦ مكرد ١) ــ المادة ٨ من نظام الشركة .

 ⁽۲) استثناف مختلط فی ۲۰ ینایر سنة ۱۹۱۳ - بلتان - ۲۸ - ۱۲۳ وحکم آخر فی ۹ ینایر ۱۹۲۹ - بلتان - ۱۶ - ۱۹۷۹

 ⁽٣) بالو Pallu « التنفيذ بالبيع في البورصة » رسالة بوردو ١٩٠٧ – ١٤١

⁽٤) هوبان وبوسفيو Honpin et Bosvien الطبعة السابعة - ١ - ٢٣٤ ، ٢٢٤

⁽٥) نقض فرنسي ٢٣ يولية ١٩٣٥ دالوز الاسبوعي ١٩٣٥ - ٥٠٠

: أبد غالبية الشراح تحليل شرط التنفيذ بالبيع في البورصة على أنه شرط فاسخ بريج ١٠٠٠.

صيقة أن تفسير هذا الشرط بأنه شرط فاسخ صريح هو تفسير يتفق وما اتجهت إليه إرادة التلرفين من إنهاء العلاقة القانونية بينها إذا أخل المسكتتب بالنزامه ، ولسكن يرد على هذا الرأى اعتراضان ؛ أولهما أن الفسخ يسرى بالررجعى ، فيترتب على الفسخ زوال العقد، وكأن الاكتتاب في دأس الملل جميعه ، وأنه يجوز الطمن في قرار إنشاء الشركة وطاب إلفائه أمام محكمة القضاء الادارى لآن تأسيس الشركة فقد شرطاً جوهرياً من شروطه وهو الاكتتاب في كل رأس المال .

ويدور الاعتراض الثانى حول عدم جواز بيع الأسهم بعد فسخ الاكتتاب لأن فسخ الاكتتاب معناه زوال المقد وآثاره ، وأن يصبح ما تم من اكتتاب في هذه الأسهم كأن لم يكن ، وينفرع على ذلك أن هذه الاسهم لم يكتتب فيها أصلا فهى لم توجد حتى تباع .

لذلك ذهب البعض إلى تصير شرط التنفذ بالبيع في اليورصة بأنه إلغام (resiliation) مقد الاكتئاب (٢٠ وليس فسخا (resolution) فليس له أثر رجعي و فيق العقد قائما بالنسبة للماضي و تنصرف آثار الالفاء إلى المستقبل فحسب . ويستند هذا الرأى إلى أن الاكتئاب يصحل بمجرد تأسيس الشركة إلى عقد مستعر بين الشريك المساهم و بين الشركة . وأن الفقة والقضاء استقرا على أن القاعدة في العقود المسترة هي الالفاء لا الفسخ ، ويعرون ذلك بضرورة استقرار المعاملات التي تمت خلال الفترة السابقة لإنهاء العقد ، وأنه يتعلم محو أن لمنذ من آثار العقد المستعر فيكفي إنهاء العقد بالنسبة للمستقبل فحسب ، يؤكد هذا المعنى أن المكتئب قد يكون استعمل حقه في حضور الجمهية التأسيسية وأعطى صوته في تقدير الحص العبنية ، وأعطى صوته في تقدير أرباح ، وفي البردة ، وقد يكون استولى على أرباح ، وفي البورصة بأنه شرط صريح فاسخ وأن الفسخ الذي يترتب عليه هو من قبيل الالفاء ، فيبق عقد الاكتئاب قائما المنسير التأميد فيرة هذا التضير أن لا تأثر الاوضاع السابقة على الالفاء ، فيبقي عقد الاكتئاب قائما

خلال مرحلة نأسيس الشركة ، ويذلك تم الاكتتاب في رأس المـــال جميعه. . وأن المـكنتب ظل مالــكا الاسم حتى تاريخ التنفيذ في البورصة .

حقيقة أن تفسير الشرط بأنه إلفاء للمقد فلا يسرى بأثر رجعى ، من شأنه احترام الأوضاع السابقة للتنفذ بالبيع فى البورصة ، ولكن هذا التفسير يقصر عن إيضاح العبارة التالية التى يضمنها الشرط : « ويخصم مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز » .

وإذا قبل فى تبرير هذا الاجراء بأن يبع للاسهم بواسطة الشركة لحساب المساهم مع اشتراط أن يتحمل المساهم الفرق بين ما فى ذمته للشركة وبين ثمن البيع فى البورصة، على سبيل تعويض للشركة عما أصابها بسبب الالفام ١٦٠ فإننا نرى من العسير تبرير قيام الشركة ببيع أسهم المساهم المدين بإجراء من جانبا وحدها دون تدخل السلطة القضائية، فهو إجراء يتعارض والاحكام العامة للتنفيذ.

وهكذا اختلفت الآراء حول تكيف بعض آثار الاكتتاب كما اختلفت في تكيف عقد الاكتتاب نفسه في ظل النظرية التقليدية .

٣ ــ انتقال آثار الاكتتاب إلى الشركة

۱۲ — بمجرد تأسيس الشركة يتوارى المؤسسون ، وييقى المكتف فى مواجهة الشركة ، فالمكتف أصبح مساهما ، وهو يانزم قبل الشركة بالوفاه بياقى القيمة الاسمية للاسم ، كما أن الشركة تلتزم قبل المساهم بتسليمه الصكوك التي تمثل سهامه فى الشركة .

وهنا يحصل النسائول حول كيفية حصول هذا التحول ، أى كيفية انتقال آثار عقد الاكتتاب إلى الشركة بدلا من المؤسسين ، بينها أن المؤسسين هم أطراف العقد الذى انعقد مع المكتتب ولم تكن الشركة طرفا فى هذا العقد .

لا مناص — لتفسير انقال آثار الاكتتاب إلى الشركة — من الحيار بين أحد طريقين ، فإما أن تفقل آثار عقد الاكتباب إلى فمة الشركة بطريق غير مباشر فعمر أولا بذمة

⁽۱) روحِيه ادولف لكان Roger-Adolf Incen هل يعتبر شرط التنفيذ في البورصة شرطا صحيحا » مجلة الشركات ... ۱۹۶۸ - ۲۸۷

المؤسسين ثم تغفل إلى ذمة الشركة ، وإما أن تترنب آثار الاكتتاب مباشرة في ذمة الشركة يحرد الاكتتاب .

١٣ – (أولا) الطريقة غير الباشرة :

بما لصوير انقال آثار الاكتتاب إلى الشركة بطريق غير مباشر ، تمر آثار الاكتتاب بلمة المؤسسين أولا ثم تفقل إلى ذمة الشركة ، ومقضى ذلك أن المؤسسين يهلك أن المؤسسين ، شرقب آثار الاكتتاب فى الذم المالية للمؤسسين ، ثم تفقل هذه الآثار — حقوقًا وديونًا — التى نشأت فى ذمة المؤسسين إلى المغمة المالية للشركة ، من أقرت الشركة عقود الاكتتاب فى خدث ذلك بإقرار أعمال المؤسسين فى الجمعية العمومية ، وبذلك تترتب آثار الاكتتاب فى ذمة الشركة بطريق غير مباشر أى بعد أن تمر بالذمر المالية للمؤسسين .

لم يلق هذا التضير إتبالا نظراً لما يضمنه من تعقيدات ولما ييمره من صعوبات صلية . فقلا قد يفلس أحد المؤسسين خلال مرحلة التأسيس مما يترتب عليه ضياع أموال المكنتبين ولمتناع قيام الشركة . هذا فضلا عن أن الرسوم التي تستحق لحوانة الدولة عن انتقال لملغرق إلى فمة الشركة تدفع مرتين ، وتظهر أهمية ذلك بشأن انتقال ملكية العقارات التي تقدم مقابل أسم عينية فدفع رسوم الشهر العقاري مرتين ''' .

15 ِ – (ثانياً) الطريقة غير المباشرة :

ذهب الفقه والقناء مذهباً مباشراً فى تفسير انتقال آثار الاكتتاب إلى الشركة ، ومتتمنى هذا المذهب أن آثار الاكتتاب تنصرف مباشرة إلى ذمة الشركة دون أن تمر بذمة لمؤسسين . ويمتند الفقهاء فى تفسيرهم هذا إما إلى نظرية الاشتراط لمصلحة الفير وإما إلى نظرية اليابة .

0 ﴾ — تعاقد المؤسسون اشتراط لمصلحة الغير 🖫

يرى الأستاذان لاكور ويترون(٢٠ أن المؤسسين يعاقدون باسمهم مع المكتتبين لمصلحة

⁽۱) تالير وبيرسرو - ٥٠٠ ؛ دكتور محملة صالح « شركات المساهمة » ٨٨ (٢) لاكور وبترون - ٢٥٦ - ٢٤٣ ، ومن هذا الراى الدكتور عبد السيلام زهني « في القانون التجاري » ١٩٢٧ - ٥٠٩

الشركة المستقبلة ، وأن تعاقدهم هذا هو اشتراط لمصاحة الغير ، يقوم المؤسسون بدور المشترط ويقوم المكتثبون بدور المتعهد أما الشركة المستقبلة فهى المنتض ، فمتى تم تأسيس الشركة اكتسبت الحقوق مباشرة من عقد الاكتتاب ، وأصبح المكتثب مدينا — ياقى الشمة الاحمية — مباشرة للشركة .

ولعل بما يؤيدهذا الرأى فى القانون المصرى أنه يجوز الاشتراط لمصلحة شخص مستقبل الوجود (المادة ١٥٦) .

اعترض على تطبيق نظرية الاشتراط لمصلحة الغير لسبين :

(۱) القول بأن الاكتتاب اشتراط لصلحة الفير يؤدى إلى تنيجة تعارض مع ما استقر عليه الفقه والقضاء ، إذ أن للمشترط حتى تقض المشارطة ما دام المنتفع لم يعبر عن إرادته بقول الاشتراط الذى ثم لمصلحه ، بعنى أن يكون للمؤسسين حتى تقض الاكتتاب مادامت الشركة لم تقبل أعيال المؤسسين ، أى خلال فترة التأسيس ، والواقع خلاف ذلك ، إذ أن المؤسسين لا يملكون تقض الاكتتابات من غير مبرر مقبول ، لأن المؤسسين النزموا تحواصلة السعى لانشاء الشركة ولا يصور القول بأنهم الترموا قبل المكتبين وأن لهم الحتى في تقض اتقانهم إذ يصبح تعاقدهم معلق على شرط إرادى بحت ، فهو على هذا النحو اتفاق باطل .

على أن هذا النقد يتلاشى أمام نص المادة ١٥٥ مدنى التى تقول بّانه • يجوز للمشترط دون دائنيه أو ورثنه أن يتقض المشارطة قبل أن يعلن المتضع إلى المتعهد أو إلى المشترط رغبته فى الاستفادة منها ما لم يكن ذلك مخالفاً لما يقتضيه المقد » .

ولما كان حق التقض ليس من مستلزمات الاشتراط لمصلحة الغير ، ولما كانت طبيعة الاكتتاب تتنانى مع إعطاء حق النقض للمؤسسين ، فأن الاعتراض الأول -- على تطبيق نظرية الاشتراط لمصلحة الغير على عقد الاكتتاب -- ينقد أثره .

(٢) لو أن عقد الاكتتاب يولد حقوقا للشركة المستبلة دون أن يرتب في ذمتها التوامات ، الأصبح من السهل القول بطبيق نظرية الاشتراط لمصلحة الغير ، غير أن عقد الاكتتاب يولد حقوقا والتوامات في ذمة الشركة ، وعلى ذلك لا يستقيم القول بأن الاكتتاب اشتراط لمصلحة الغير ، وكاننا أمام اشتراط لمصلحة الغير فيا يعملق بكسب الشركة حقوقا من عقد الاكتتاب وتعهد عن الغير فيا يعملق بالتوام الشركة تقيحة .

للاكنتاب ، وهذا القول يصطدم بعقبة فنية لأنه إذا صحالقول مجواز الاشتراط لمصلحة الاشخاص المستقبلة إلا أنه لا يجوز التعهد عن شخص مستقبل الوجود .

وبرى تيولت لورن أن محكمة استناف دبجون أخلت بظرية الاشتراط لمطاحة النير في حكمها الصادر فربح أبريل سنة ١٩٣٤ (١٠) والواقع أن محكمة دبجون فضت بأن قبول الشركة — بعد أسيمها — العقد الذي أبرمه أحد مؤسسها مع مهندس معهارى لاقامة بناء لحساب الشركة من شانه ألا يكون للهندس مطالبة المؤسس ولا يكون له إلا مطالبة الشركة . ونرى أن محكمة استثناف دبجون لم تأخذ بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير ولو أنها أخذت بهذه النظرية لما رفضت مطالبة المهندس المهارى للمؤسس لآن المؤسس بوصفه مشترطا لمصلحة الغير وظل مسئولا قبل المهندس (المتعهد) . وحقيقة الأمر أن المهندس المعارى يعرض إيجاباً جديناً على الشركة بناماً عن تعاقده مع المؤسس . وأن الشركة قبلت هذا الايجاب فم عقد جديد من المهندس والشركة ، وهذا العقد الجديد هو الذي ولد عن النير ، والذي واضح بين عقد بغيث عن الغير ، والذي واضح بين عقد بغيث عن الغير ، والذي والمصحة الغير وبين حقوق عن الغير من عقد جديد .

٦ / - نعاقد المؤسسون فضالة :

يرى غالبية النمراح أن المؤسسين فعنوليون حين يتعاقلون مع المكتبين ، وأتهم يتعاقلون باسم رب العمل ولحسابه ، واختلف فى تحديد رب العمل فقيل بأن رب العمل هو « الشركة » وذهبت الغالبية إلى أن رب العمل هو « جماعة المكتتبين » .

قبل بأن الؤسسين يتعاقدون بوصفهم فعنوليين عن « الشركة المسقبلة » ^{٧٧} وقيل بأن الؤسسين فضوليون حين يتعاقدون مع المكتثبين وأنهم يتعاقدون باسم « جماعة المكتئبين » ^{١٧} ولحسابها ، وتفعيل ذلك أن الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة لا تتشأ طفرة واحدة بمجرد إتمام إجراءات التأسيس ، وإنما تبدأ شخصية الشركة بيدأ إعلان

⁽۱) تيبولت لورنت ــ المرجع السابق ــ ۲۹۱

⁽٢) ليون كان ورينو - ١٩٢٩ - ٢ - ٢٤

 ⁽۳) تالير وبيرسرو – ۱۹۳۱ – ۵۰۱ . ملش وقال – ۱ – ۲۳۸ . الويتي –
 ۲۱ – ۲۸۸ . نوو الدين رجائي – ۳۲۵ . فريد مشرقي ۲۳۸ – ۱۹۸

إجراءات التأسيس وتمر في مرحلتين. في المرحلة الأولى وهي مرحلة التأسيس تنشأ علاقات فانونية بين المكتشين بصفهم يعض فتتكون بالتديج نواة الجماعة التي تصاقد مع المكتشين الآخرين الذين ينضون إليا على التوالى — وبذلك تعكون علاقات فانونية بين المكتشين.

ويرى نالبر أن جماعة المكتنبين حقية واقعة ، ويكفى أن يتسلم المؤسسون اكتنامين حتى يمكن القول بأن نواة جماعة المكتنبين نشأت (ويشبها البعض بالجنين) ، فإذا الفنم شخصان ثم تكاثر عددهم إلى مائة ثم ألف أليس في هذا ما يذكر نا بنمو الحلايا و تكاثرها حتى يكتمل الجسم نموه ؟ وكما أن للجنين شخصية ناقصة ، كذلك للشركة شخصية ناقصة في فترة التأسيس ، فلها صلاحية كسب الحقوق والالتزام بالديوين في حدود فعالقها الداخل و شخصية داخلية » و بانقدر اللازم لتكوين الشركة ، وأن المؤسسون فضوليون بخلون مجاعة المكتنبين » في تعاقدهم مع من يضم من المكتنبين إلى هذه الجماعة . فاذا تمت إجوامات التأسيس واستكملت الشركة مقومات وجودها ، برزت شخصيتها كاملة إلى العالم المخارجي و بدأت المرحلة الثانية ، وفي هذه المرحلة — موحلة حياة الشركة — تصع الشركة بشخصيتها الاعتبارية كاملة ، فتكون لهما صلاحية مباشرة الأعمال القانونية في العطاق الحارجي وخاصة مباشرة الأعمال القانونية اللازمة لتحقيق غوض الشركة .

نتأيج تطبيق نظرية الغضاله :

يترنب على تطبيق نظرية الفضالة على الاكتتاب ، أن المؤسس يتعاقد مع المكتثب بصفته فضوليا عن « جماعة المكتتبين » مما يستديع التتأمج التالية :

أولا – في مرحلة تأسيس الشركة :

(١) بما أن الفضولى يلتزم بالمفنى فى إتمام العمل الذى بناء لحساب رب العمل ، كذلك يلتزم المؤسسون بمواصلة السعى لاتمام الشركة ، والترامم هذا هو الترام بوسيلة وليس الترام بحقيق تنبجة ، يمعنى أن المؤسس لايلتزم بتاسيس الشركة فعلا ، ويبنى على ذلك أنه فى حالة عدم كفاية الإكتنابات لتغطية جميع رأس المال فلا يجوز القول بأن المؤسسين يلتزمون بتغلية رأس المال جميعه بالاكتناب فى الأسهم المبقية ، ولكن يمثال المؤسسون إذا أوقفوا السير فى إجرامات تأسيس الشركة من غير مرد معقول .

(٢) يلذم المؤسسون - نيابة عن جماعة المكتتبين - بضعيص عدد من الأسم
 لكل مكتتب بالقدر المناسب لقيمة اكتتابه ما لم يص نظام الشركة على طريقة أخرى .

(٣) فى حالة فشل المشروع يكون للمكتتب استرداد ما دفع دون أن يختمم منه شيء مقابل ما تحله المؤسسون من نقتات. ذلك أن النضولي لايستحق قبل رب العمل أكثر مما استفاده هذا الاخير من عمله، ولما كان المكتب لم ينتفع بشيء فانه لا يتحمل شيمًا، ما لم يشترط ذلك صراحة (في شرة الاكتتاب أو في قسيمة الاكتتاب).

(ثانيا) بعد تأسيس الشركة :

 ١ -- بما أن الفضولى يلتزم بقديم حساب إلى رب العمل (المادة ١٩٣ مدنى)
 فإن المؤسسين يلتزمون بقديم حساب إلى «جماعة المكتشبن» عند اجتماعهم في هيئة جمعة تأسيسة .

٢ -- يترتب على إقرار الجمعية العامة التأسيسية «جماعة المسكتتبين» للاكتتابات أن تبرأ ذمة المؤسسين، وتصبح العلالة مباشرة بين المسكتتب (المتعهد) وبين الشركة (رب العمل) . وتضاف آثار الاكتتاب إلى ذمة الشركة ، وهذا تطبيق للقاعنة التي يتعتضاها يترتب على إقرار رب العمل الاعمال النضولى أن تصبح العلاقة مباشرة بين رب العمل والمتعهد، وتسرى قواعد الوكالة (المادة ١٩٥٠ مدنى) .

٣ — الشركة مسئولة عن تدليس المؤسسين ، الأنهم ينوبون عنها ... ف فترة التأسيس ... نيابة قانونية مصدرها الفضالة ، فيجوز للمكتتب المطالبة بإبطال عقد الاكتتاب ، ويسرى هذا الابطال في مواجهة الشركة (١١ ، ولمكن لا يسرى أثر الابطال في مواجهة دائني الشركة (١١ ، فلك أن من عليه الفهان ليس له التعرض ، الان طلب المكتتب إبطال الاكتتاب إبطال الاكتتاب بالوفاء بقيمة الأسهم ضاناً لدائن الشركة ، إذ أن قيمة الاسم مجتمعة تكون رأس مال الشركة ، وهو الفنان العام لدائنيها .

 ٤ - لما كان وب العمل لا يسال عن أعمال الفضولى إلا بقدر المصاريف الضرورية والنافعة ، كانت الشركة غير مسولة عن النزام المؤسسين لبعض المكتتبين بعقد صفقات

⁽۱) استئناف مختلط فی ۳ مارس ۱۹۰۳ - بلتان - ۱۵ - ۱۲۹

 ⁽۲) استثناف مختلط فی ۱۵ مایو ۱۹۱۲ ـ بلتان ـ ۲۶ ـ ۴۶۱ ، استثناف مختلط فی ۲۳ مارس ۱۹۱۶ ـ بلتان ـ ۲۲ ـ ۲۹۲

مستملة بينهم وبين الشركة ؛ أو تعهد المؤسسين بصنتهم هذه بتميين المكتلب فى إحدى وظائف الشركة ؛ وعلى ذلك فإن الشركة ليست مسئولة تن هذه العقود ولكن يسأل عنها المؤسسون شخصياً قبل من تعاقموا معهم (١)

ولما كان تطبيق نظرية الفضالة يستلزم الاعتراف بشخصية اعتبارية ناقصة للشركة في مرحلة التأسيس ، لذلك ذهب أضار نظرية الفضالة إلى اعتناق مذهب تالير من حيث الاعتراف للشركة بشخصية داخلية منذ البله في تفيذ مشروعاتها إلى حين اتمام إجرامات التأسيس (٢).

وقد جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ي**عض نصوص ت**مترف للشركة فى ف**ترة التأسيس** بشخصية اعتبارية ناصة .

نصت المادة ٢/٦ على ما يأتى : « ويودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس فى أحد البنوك المرخص لها جلتى الاكتتابات بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية الصومية » .

يخلص من هذا النص أن المشرع أضفى على الشركة نحت التأسيس شخصية اعتبارية فى فترة التأسيس حين منحها صلاحية كسب الحقوق التي تنشأ عن الاكتتابات ، وذلك بأن أباح فتح حساب باسم الشركة فى البنك بودع فيه المدفوع من قيمة الأسم التى اكتقب بها .

وأشارت المادة ٢/٩ إلى • جماعة المكتثبين ، بقولها • ولا يكون تقدير تلك الحمص (العينية) نهائياً إلا بعد إقراره من جماعة المكتثبين بأغلبيتهم العددية الحائزة لثلثي الأسمم التقدية

⁽۱) وتطبيقا لهـذا البـدا قضت محكمة الاستثناف المختلطة بمسئوليـة المؤسسين الشخصية عن عقودهم مع الغير ما لم تقر الشركة المقد ، ما دامت المقود لا تدخل دائرة عمل الفضولي بعدم استيفائها شرط الضرورة الساجلة . استثناف مخلتط في ٢٢ مارس ١٩٤٣ ـ بلتان - ٥٥ ـ ٨٠ . وقضت بنفس المعنى محكمة استئناف القاهرة « الدائرة التجارية » في ١٤ يتاير ١٩٤٣ ـ الحاماه - ٢٢ ـ ١٥٥ (٢) دكتور محسن شغيق ١٨٠ ـ ٣٢ ٥٠ انظر الضاح و ٨٠٤ ـ ٣٤٥ ١٥٤٠)

لم يناتش القضاء فسكرة الشخصية الاعتبارية فى فترة التأسيس ، على أن المحاكم نفت قيام شخصية اعتبارية لشركة فى فترة التأسيس فيا يتعلق بالمعاملات الخارجية فحسب ١٠٠.

١٧ - حقيقة أن تظرية الفضالة قد تنطبق على حالة الشركة فى فترة التأسيس بوصف المتوسس فضوليا عن « الشركة المستقبلة » أو عن « جماعة المكتبين» ، خاصة أن اعتراف التأون المصرى بشخصية ناقصة الشركة فى فترة التأسيس من شأنه أن يعطى هذا التطبيق سنداً من القانون ، مما يحمله تطبيقاً سلياً .

ومع ذلك فانا نرى أن تطبيق نظرية الفضالة لتفسير انقال الحقوق والالدرامات التي لنشاعن الاكتتاب (والعقود التي يرمها المؤسسون خلال فترة التاسيس) أمر لا يستسيفه للمطق ؛ وإذا نظرنا إلى الآمر عن كتب لرأينا أن رب العمل الذى ناب عنه الفضولي خلال التاسيس ، وهو الشركة المستقبلة أو جماعة المكتبين ، يتحول بمجرد التاسيس فيصبح «الشركة» نفسها . وكما ننا برب العمل يتحول بمجرد إنمام الفضولي عمله من «جماعته المكتبين » أو «الشركة المستقبلة ، إلى «الشركة» . وعمل الفضولي هنا هو إجماعة المكتبين عرف رب العمل نفسه ، أو بعبارة أخرى — وهو ما بجملنا نستبعد تطبيق الفضولي في لا كتتاب — أن عمل الفضولي هنا لا يتنصر على إدارة شون رب العمل ، ولا شك أنها فنالة غرية ، لم بعرفها القانون .

النظرية التعاقدية لشركة المساهمة :

١٨ — سادت النظرية التعافدية لشركة المساهمة خلال القرن التاسع عشر ومهدت سبيل المدعوة إلى مستندة إلى مبدأ سليل المدعوة إلى مستندة إلى مبدأ سلطان الارادة وحرية التعاقد ، وعدم تدخل المدولة ، وذلك كله نحت تأثير المبادئ الراحانة المنطرفة .

⁽١) استثناف التناهرة في ١٤ يناير ١٩٣٤ – المحاماه – ٢٤ – ٥١ ، وجاء في حيثات الحكم أن شركة الساهمة وأن تعاقد مؤسسوها فيما بينهم فليس لها وجود كالوني لائه لم يصدر بعد مرسوم يرخص بانسالها ، وأن اختلف في التكييف القانوني للعقود التي يعقدها مديرو شركة مساهمة تعت التأسيس فهي لحسابهم الشخصي ويسالون عنها شخصيا .

وتلاحظ الخطأ في الصياغة اذ أن لا يوجد مديرون للشركة تحت التأسيس والذي يتماقد هم المؤسسون .

النظر أيضا بهذا المنيّ: اسكندرية المختلطة ٢٢ مارس ١٩٤٣ .. بلتسان -- ه م ١٩٤٠ .. بلتسان -- ه - ٨٤

إلا أن هذه النظرية غنت محلا للقد الشديد منذ بداية القرن العشرين إذ اصطلعت بصويات فنية لا نهاية لها ، عن عجزت عن تفسير شركة المساهمة وتحليل عناصرها ، رغم ما بذله النقه التقليدى من جهد كبير في سبيل وضع شركة المساهمة في إطار المقد وإحاطها بتحكامه ، وذهب اسكار يلي Ascarelli إلى الاستعانة بحكرة العقد المتعدد الاطراف فقال بالن شركة المساهمة وبين العقود برجه عام ، فقال بالن شركة المساهمة وبين العقود برجه عام ، فقال بالن شركة المساهمة عقد من نوع خاص sui generis لأنه من نبيل العقود المتعددة الأطراف .

ورغم المحاولات المتوالية لانصار النظرية التعاقدية فإن هذه النظرية لم تقدم تحليلا مقبولا لشركة المساهمة ، سواء في مرحلة تكوينها كما قدمنا ، أو خلال نشاط الشركة .

نقد النظرية التعاقدية لشركة المعاهمة :

١٩ — (١) إن القول بان شركة المساهمة عقد ، يقتضى أن يوافر لعقد شركة المساهمة الأركان الآتية : حصص الشركاء — اجتماع شريكين على الآفل — قصد تحقيق رج — ثية المشاركة في مشروع affectio societatis .

والمشاهد أن شركة المساهمة قد فحكون من شريك واحد ، وذلك متى اجتمعت جميع أمهم الشركة فى يد مساهم واحد . و تتجه التشريعات الحديقة إلى قبول هذا النوع من الشركات ذات الشريك الرحيد "one man company" (11).

فاذا سلمنا بّان شركة المساهمة تحكون أحيانا من مساهم واحد ، وهذا هو الانجاه التشريعي والفقهي السائد في الوقت الحاضر ، فكيف يصور قيام الشركة على أساس عقد من طرف واحد ؟

ويشترط في عقد الشركة أن تعجه نية الشركاء إلى تحقيق ربح ، بينما أنه نوجد شركات مساهمة مختلطة نشآت قصداً داه خدمة عامة مثل بنك التسليف الزراعى ، في مثل

⁽۱) ينظم القانون الانجليزى مسئولية الشريك الوحيد بنص المادة ٣١ من قانون الشركات الصادر عام ١٩٤٨ ، وفي القانون الإيطالي المادة ٣٣٥ من قانون الالترامات ، كما أن الشركة ذات الشريك الوحيد مسترف بها في الولابات المتحدة الامريكية وتويا والسويد واسبانيا ، واخلت فرنسا تتجه نحو الاعتراف بهالالتوع من الشركات بالمارها القانوني كشوكة مساهمة ، اذ أن المدولة بمجرد التأميم أصبحت هي المساهم الوحيد .

هذه الحالة لا يتصور القول بّان نية الشركاء انجبت إلى تحقيق ربح ، إذ أن الدولة لم هجه إلى تحقيق ربح من وراء إنشاء شركة مختلطة كنبك التسليف الزراعى ولكن أعجبت نيتها إلى خدمة المزارعين .

وهكذا يتخلف ركن آخر جوهرى من أركان عقد الشركة ويعرز هذا الاعتراض بوضوح متى فحمنا نية بعض المساهمين الذين يشترون الآسم بنية المضاربة على فروق الأسمار وليس بقمد تحقيق ربح، فكيف يصور القول بأنهم أطراف عقد شركة ؟

رنما يقطع بان شركة المساهمة ليست عقداً أن نية المشاركة في مشروع مالى لا تتوافر عند كثير من المساهمين ، فبعض المساهمين يقصد الاستثمار وليست لديه نية المشاركة فهو لا يحضر الجمعية العمومية ولا يعبر عن إرادته في المشاركة في المشروع ، كما أن من المساهمين من يشترى الاسهم بقصد يعها وتحقيق ريج وليست لديه اطلاقانية القام في الشركة .

وخلاصة القول أن تحليل شركة المساهمة على أسلس العقد هو تحليل معيب من الناحية النتية لآن غالبية أركان عقدالشركة ، لا تتوافر فى الشركة المساهمة فى كنمير من الاحيان .

٢٠ — (٧) ترب على انصار المبادئ الانتراكية أن انكش العقد ولم يعدصالحاً لفضير شركة المساهمة . فينها أن العقد يعور حول تحقيق التوازن بين المصالح الحاصة التي يخلها أطراف العقد ، فينها أن العقد يعود حول تحقيق التوازن في مسلمان التراضي وسلطان الارادة ، إلى تحقيق إذ بنا نرى المشروع الاقتصادي الكبير، بهدف — في ظل السياسة الاشتراكية — إلى تحقيق غرض اجتهائ ، فقشل شركة المساهمة عدة مصالح منا مصلحة المساهمين ومصلحة المشروع ويعلو هذه المصالح : المصلحة العامة ، لذلك تعدخل الدولة عن طريق قوانين آمرة وتحيط شركات المساهمة بإطار من النصوص بحيث تولد وتعيش وتباشر نشاطها في حدود مرسومة مثلات المساهمة بإطار من النصوص بحيث تولد وتعيش وتباشر نشاطها في حدود مرسومة وفي إطار « نظام قانوني » (institution juridique) .

تنين نما تقدم أن شركة المساهمة تقد أهم عناصر العقود ، كما أن اتساع معنى المرفق العام وامتداده إلى بجال النشاط الانتصادى ، أدى إلى اختلاط نشاط الدولة بغشاط الآفراد والشركات فى القطاع الانتصادى ، وترتب على تأميم الشركات ومباشرة الدولة استغلال المشروعات الاقتصادية عن طريق المؤسسات العامة الاقتصادية ، أن نشأت — بجوار شركات المساهمة — مؤسسات علمة لها نغس الطامع الاقتصادى وامتدت رقابة الدولة إلى الشركات المساهمة فجذنبا إلى دائرة القانون العام ، وهكذا بدأت تتبلور فظرية و النظام القانونى ، التى اقتيست مبادئها من مبسادى القانون الادارى التى تنسر ثكوين ونشاط الاشخاص الاعتبارية العامة ، وظهر التقارب كبيراً بين الشركات المساهمة وبين المؤسسات العامة الاقتصادية ، من حيث أن كلاهما و نظام قانونى ، .

النظوية الحديثة

٢١ — لن تتعاول عرض النظرية الحديثة لشركة المساهمة وهى نظرية النظام القانونى المساهمة وهى نظرية النظام القانونى (La conception institutionnelle) لآنه يجاوز فطاق هذا البحث ، ولكن تشير إيجاز إلى بعض المسائل الجوهرية لهذه النظرية كتمبيد لعرض وجهة نظر النظرية الحديثة في تكييف الاكتباب في أسهم شركات المساهمة .

تعتبر شركة المساهمة - بحسب النظرية الحدية - د نظامًا » (institution) ''' أو هنة (organisme) .

فالشروع يصب فى قالب قانونى أو هيئة (organisme) تخضع لنظام (statut)، ولهذه الهيئة أعضاء (organes) تباشر التعبير عن إرادة الشخص الاعتبارى فى مزاولة نشاطه نحو الغرض (but) الذى أنشء من أجله .

وأعضاء الهيئة :

- (١) عضو المداولات (L'organe de déliberation) وهو الجمعية العمومية ، وقراراتها (ليست كما يذهب أفصار النظرية التقليدية إلى القول بأنها الغاقات بين أطراف عقد الشركة تنخذ على أساس قاعدة الانخليية)هى قصر قصرفات قانونية بإرادة منفردة .
- (٢) أعناء الادارة (Ines organes de gestion) وهم بحلس الادارة والمديرون وياشر عضو الادارة أعال الشركة على أسلس نيابة قانونية وليس بسفته نائبا اتفاقيا أي وكيلا عن الشخص الاعتباري ذلك أن عضو الشركة له سلطة ذائية يستمدها مباشرة من النظام، وترتب عليا مسئولية أوسع فطاقا من المسئولية التي تصور على أساس الوكالة عن المساهمين، فمسئولية بجلس الادارة والمديرين مسئولية عضو الشركة الذي بياشر حماية مصالحها ومصالح المساهمين والصالح العام.

⁽۱) وقد أعطى العميد هوريو Haurion معنى خاصا لهذه العبارة حين قصد بها المشروع يعيش حياته القانونية في البيشة الاجتماعية ، هوريو ... مبادىء القانون الهام ١٩١٠

(٣) عفو الرقاية ، كما أن النظرية الحديثة تطرح جانباً فكرة النيابة التعاقدية في يعلق بضير سلطة المديرين ، فإنها تستبعد كذلك تفسير سلطة مراقب الحسابات على الساس وكالة عن المساهمين في الرقابة على حسابات الشركة . فيمتبر المراقب — بحسب النظرية الحديثة عضواً للبيئة (fonction) شهف (organe de l'institution) شهف إلى حماية مصالح المساهمين وحماية المشروع وحماية الصالح العام . وترتب على هذا التحليل الطبيعة سلطة المراقب أن حبد بعض الشراح استبعاد تعيين المراقب عن طريق انتخابه بواسطة الجمية السومية ، لأن هذه الوكالة من شأنها أن تختفع المراقب للراقب . وأن الأرفق اسس أخرى تكفل قيامه بوظيفته ، وليكن تعيين المراقب بأمر المحكمة وأن يختار أسس أخرى تكفل قيامه بوظيفته ، وليكن تعيين المراقب بأمر المحكمة وأن يختار من جدول بأسماء مراقين للشركات توافر فيم ضإنات خاصة .

٢٢ – التكييف القانوني للاكتتاب في أمهم شركات المساهمة ، في الفظرية الحديثة :

يرى أضار نظرية « النظام القانونى» أن تأسيس شركة المساهمة يبدأ بعمل قانونى متعدد الآطراف هو العقد الاجدائي للشركة ، ويطو هذا العمل القانونى ، إعلان المؤسسين عن إرادتهم للجمهور تأسيس الشركة وعن مشروع « النظام » (statut) ، ويصدرون بذلك تشرة الاكتتاب ، وبذلك يلتزم المؤسسين بعدا الشركة ، ومصدر الترام المؤسسين هذا تصرف قانونى بارادة منفردة ، ومتى أعلن المكتتب عن انجاه إرادته إلى الاكتتاب فانه يلتزم بالوفاء ياتى قيمة الأسهم التي اكتتاب بها ، ومصدر الترام المكتتب هو تصرف قانونى بارادة منفردة (acte unilaterale) (۱۰ .

التوام المؤسسين مصدره الارادة المنفردة ، والتوام المكتئب مصدره الارادة المنفردة .
ويشترط فى الاكتئاب ، باعتباره عملا قانونيا ما يجب نوافره فى التصرفات القانونية
برجه عام ، من نوافر الارادة وأن يكون المكتئب كامل الأهلية ، وأن يقع رضاه
المكتئب صحيحاً خالياً من عيوب الرضا ، وفى الواقع يكاد يكون الناط والاكراه كلاهما
أمر مستبعد الحصول ، والفالب فى حالات إجلال الاكتئاب أن يكون ذلك بسبب تدليس
الموسين على الجمور واستخدام وسائل احيالية لاجام الجمهور باهمية المشروع تحت

 ⁽۱) ربیر – ۳۲۱ ، تیبولت لورنت – ۳۰۹ ، سولا کالیزارس – مجلة الشرکات – ۱۹۵۰ – ۳۲۶

ثأثير دهاية قوية . وجعدير بالاشارة أنه لا يتفرع على القول بآن الاكتتاب عمل قانونى بارادة منفردة أن يكون الاكتتاب قابل للابطال بسبب التدليس الحاصل من أى شخص ، ذلك أن هذا العمل القانونى الارادى وإن صدر عن إرادة منفردة ، إلا أنه موجه إلى الشركة عن طريق المؤسسين ، ويترتب على ذلك أن يشترط فى التدليس الذى يجمل الاكتتاب قابلا للابطال أن يكون مصدره المؤسسون أو أن يكون بعلم حقيقة أو حكما (المادة ١٧٢ مدنى).

ومحل التزام المكتئب هو أداء تيمة الأسهم التي اكتئب بها ، وسبب التزام المكتئب هو الترام المكتئب الأسم التي هو التزام المؤسين بمواصلة السعى لاتمام تأسيس الشركة وتسليم المكتئب الأسم التي اكتئب بها ، فاذا لم يتم تأسيس الشركة في أجل معقول كان للمكتئب أن يسترد ما دفع عملا بقاعة الاثراء بلاسب ، إذ أن التزامه يزول لانعدام السبب .

وتفسر النظرية الحديثة ما استقر عليه الفقه والنضاء وما تففى به طبيعة شركة المساهمة من أنه يشترط في الاكتتاب أن يكون ناجزا وتطعياً ، وأن كل ما يضعه المكتتب من شروط — كتعييته في وظيفة — لا أثر له ، ذلك أن إعلان المكتتب إلى د نظام ، دون أية مفاوضات أو مساومات ، فإذا كان الاكتتاب معلقا على شرط بطل الشرط وصع الاكتتاب أما إذا تضمن الاكتتاب تعهدا من المؤسسين عن الغير (الشركة) قبل المكتتب كان الاكتتاب معيحا ، ولكن يسأل المؤسسين عن الغير (الشركة) قبل المكتتب كان الاكتتاب معيحا ، ولكن يسأل المؤسسين عن الغير (الشركة) قبل المكتب الشخصية ما لم قبر الشركة هذا العميد .

وتفسر النظرية الحديثة بوضوح انقال آثار الاكتتاب مباشرة إلى الشركة تنترض النظرية الحديثة قيام شخصية اعتبارية ناقصة الشركة خلال فترة التاسيس ، وتبدأ هذه الشخصية بمجرد إعلان المؤسسين عن بدأ إجراءات التأسيس — وقد نظم القانون الآلماني شهر بدء الشاسيس ، وهو ما يحسن الاخذ به في تشرسنا — وشخصية الشركة في فترة التأسيس شخصية ناقصة فلما صلاحية اكتساب الحقوق والالتزام بالديون في حدود ما تتضيه طبيعة تأسيس الشركة . وتبعا لذلك فإن المكتنب حين يلتزم بالوفاء بياقي قيمة ما اكتنب به من أسهم إنما يلتزم مباشرة في فمة الشركة ، أما المؤسسون فرغم أنهم يطقون الاكتبابات للشركة قبل المكتنب موجهة إليهم ولكنها موجهة إلى شخص الشركة . فالمؤسسون لا يطقون الاكتبابات

الاكتنابات بصغيم الشخصية ، ولا بصغيم مشترطون لمصلحة الشركة ، ولو بوصفهم فغوليون، ولكنم يتلقون الاكتنابات بصفتهم أعضاء الهيئة (organes de l'institution) يما شرون عنها عملية الاكتناب ، وينبنى على ذلك أن الشركة تكسب الحقوق مباشرة من الاكتناب كما تلتزم مباشرة بالتعملات .

٢٢ ـــ التفيذ بالبيع في البورصة :

إذا لم يوف المساهم بلق النيمة الاسمية للأمهم التي اكتفب بها أسقطت الشركة عنه صفة المساهم بأن تبيع أسهمه في البورصة — بناء على شرط التنفيذ بالبيع في البورصة الوارد في نظام الشركة — فيحل محله مساهم آخر ؛ ولا شك أن التنفيذ بالبيع في البورصة يخالف القواعد العالمة في التنفيذ، تلك القواعد التي تستلزم تدخل السلطة القضائية، وهذا بمسا يؤكد الصعوبات التي تقابلها النظرية التقليدية في تكييف شركة المساهمة وما يترتب علها من آثار، والتي يتضح من تطبيقاً علم تجانس نظرية العقد ونظريات القانون الحاص مع طبيعة هذا الجائز القانون الحاص مع طبيعة هذا الجائز القانون.

وقد انخذ أنصار النظرية الحديثة من هذه الصعوبات التي لاتنها النظرية التقليدية حجة على أن شركة المساهمة منظمة أو مؤسسة قريبة من هيئات التقانون العلم ، ويفسرون التنفيذ باليع في البورصة بأنه إجراء استقر عليه العرف التجارى ، وأقرء النظام العوذجي لشركات المساهمة ، يصدر نفسيره بأنه فسخ أو إلغاء للاكتتاب أو رهن اللاسم المكتنب بها ، ولكنه إجراء من نوع خاص يضمن حجز السهم ويبعه في البورصة بدون تدخل القضاء (saisie et vente du titre sans intervention de la justice) من قبل إجراءات الامتيلاء على المنقولات التي تتخذها السلطات الادارية المنقعة العامة .

خاتمسة

انجهنا فى هذا البحث نحو الكشف عن طبيعة الاكتتاب فى أسهم شركات المساهمة ، ولمسنا الصعوبات التى واجهت الفقه فى نحديد طبيعة الاكتتاب ، ورأينا كيف أن هذه الصعوبات ليست مجرد اختلاف فى الرأى فى مسألة معينة بل أنها اختلاف فى الرأى يكشف

⁽۱) ربير - الرجع السابق - ۱.٤٩ - ۱.٤٩

عن عيب جوهرى فى تكييف شركة المساهمة نفسها على أساس القواعد العامة فى القانون الحاس، وخاصة على أساس فظرية العقد ، وأن التطور الاقتصادى الحديث يدنع التنانون إلى التطور حتى يتجانس الإطار القانوني مع صورة الحياة الاقتصادية التى خلق هذا الاطار لكى يحيطها ولكى يعث فيها حياة ونشاطا قانونيا.

وإذا كنا في هذا البحث قد توسعنا في شرح النظرية الحديثة لشركة المساهمة ، فما ذلك إلا لسكي فنع مسألة الاكتتاب في مكانها الطبيعي كجزء لا يجزأ من النظرية العامة الشركة المساهمة .

كما أن هذا البحث أوضح لنا متدار اضطراب الفقه في تكييف الاكتتاب ، فينها يجداد به الجديد فينحو يتحقد يتمقر يتجدد يتمقر يتحدد بتقاف الجديد فيتحد أحيانا إلى المقد في تكييف الاكتتاب ، في حين أن النظرية الحديثة لشركة المساهمة تتبلور معانها في فترة التأسيس متى أخذنا بالرأى القائل بأن الاكتتاب تصرف قانوني بارادة منفردة يضم بتقضاه المكتب إلى « نظام » .

ونفسير الاكتتاب بأنه تصرف قانونى بارادة منفردة ؛ هذا الضمير المنعق من صلب النظرية الحديثة لشركة المساهمة ، هو التضير الصجيح لهذا التصرف القانونى ، كما أنه جنق تماماً مع قانوننا المدنى المدنى المدنى على الترادة المنفردة بقدرة على إنشاء الالترام "". فسلا فس القانون المدنى على الارادة المنفردة بين مصادر الالترامات حين أفود له فسلا خاصاً من الفصول المتعاقبة التي خصص كل منها لمصدر من مصادر الالترامات ، وأكد المشرع هذا المعنى بأن جاء بطبيقات الالترامات التي تشأ عن الارادة المنفردة (١٢).

 ⁽۱) انظر للمؤلف « مذكوات فی شركات المساهمة » ۱۹۵۲ – ص ۷۳ وما بعدها وایضا « العقد والارادة المنفردة » ۱۹۵۶ – ص ۱۷۰

 ⁽۲) انظر دکتور عبد الحی حجازی ــ النظریة العامة للالتزام ۱۹۵۶ ــ ۲ - ۳۵۳ ــ ۱۹۵۶ ــ ۴۵۷ ــ ۳۵۳ ــ ۴۵۷ ــ ۴۵

ومع ذلك يرى الاستاذ السنهورى ان مصدر التزام الواعد بجائزة هو نص القانون ؛ وان الازادة المنفردة لا تعتبر مصدرا الالتزامات تبعا للقانون المدنى ، وهو سبتند في ذلك الى ان لجنة القانون المدنى عدلت عن اعتبار الارادة المنفردة مصدرا الالتزام وابقت على عنوان « الارادة المنفردة » بين مصادر الالتزامات عن غير قسلة (الوسعط ، ص ۱۳۹۲) ،

ونرى أن الإعمال التحضيرية للقانون المدنى لا تدل اطلاقا على العدول عن =

وقد أحسن القانون المدنى صنعاً بأن أخذ بظوية الارادة المنفردة كعمد للالترام، وبذلك جاء بسند من القانون لفسير الالتزامات -- كالاكتتاب -- تعذر تفسيرها على أساس المقد ، وجرى الشراح في فرنسا على تفسيرها جلريق البحث العلمي ومن غير سند من القانون على أساس الارادة المفردة .

ويوضح هذا البحث مسالة أخرى وهي أن فصوص القانون المدنى الجديد كانت متقدمة حين اعترفت بالارادة المنفردة كمصدر للالثرام .

الأخلد بنظرية الارادة المنفردة ، وبكفى أن نشير الى محضر الجلسة السادسة
 والستين : « قال الدكتور حامد زكى أنه يرجو أن يثبت في النصوص أن المشروع
 اقتصر في الأخلد بنظرية الارادة المنفردة على مسائل معينة ولم يأخلد بها كمصدر عام
 الالتوام .

فرد عليه معالى السنهورى باشا قائلا: انه لا حاجة لهذا لأن التشريعات التي تاخذ بنظرية الارادة المنفردة بوجه عام تنص على ذلك في أول الباب وتعرف الارادة المنفردة ، أما المسروع فلم ياخذ بنظرية الارادة المنفردة كمصدر للالتزام الا في ناحية محدودة ، بعمني أنه أورد بعض تطبيقات للارادة المنفسردة » ... مجموعة الاحمال التحضيرية ... ٢ .. ٣٤٨

آراء في التخطيط الاقتصادي ```

يقلم الاستأذ وهيب مسيح دئين نشر الاتصاد -- كلة المبادة -- جاسة الناحة

لمانا لا نتجان الحق ولا نعدوه ، إذا قر نا أن التخطيط الانتصادي لا بعد ظاهرة " جديدة في حياة الشم الاقتصادية ؟ لأن التخطيط عمناه الفني ، إنما يتمثل في تدبير الموارد البادرة المتاحة أحسن تدبير بمكن ؛ وطالما توافر الندرة ، فإن يكون هناك غناء عن التخطيط. والنظرية الانتصادية القديمة منذ أيام آدم سمث، والنظرية الانتصادية الحديثة ، كما وصلت في تطويرها إلى أيدينا ، تفترض دائماً أن سلوك الافراد وسلوك المشروعات التي تنشط اجفا. محقيق الربح . إنما هو سلوك مدير ومتعمد (deliberate) ؛ معنى أن الافراد يجملون كما أن المشروعات تجيد دأتمـاً في حصر الموارد المتاحة ، وفي تدبير استغلالها ، بالطريقة التي تعود عليم وعلمًا بأفضل النتائج المكنة . ويصر الاقصاديون النظريون على العُ كيد بأن هذا السلوك الذي يقوم على خطط مرسومة ، والذي تفاضل على ضوئه ، مختلف الغايات والاهداف ، ثم مختلف الوسائل التي يستمان بها على مختبق هذه الغايات والاهداف ، هو سلوك رشيد (rational) يقوم على استعمال كافة المعلومات والبيانات ، واستخدامها في وضع الحطة والسياسة التريزمع انخاذها ؛ ومن ثم يقوم على تفكير دقيق وموارنة من مختلف الآغه أض، مختلف الرسائل؛ لذلك كان مختلف هذا السلوك الرشيد حسن تبصر باحوال الماضي والحاضر، ومهارة في استطلاع للستقبل وتشوف غياهبه، وحصافة في الحكم على الأشياء ، وقدرة على تنفيذ الحطة أو السياسة ، كلما بتيت الأشياء على حالهـــا ؛ وسرعة بدُّمة تنتضي إحداث تفيير في الحطة ، كلما بدا أن الامور ، لم تعدكما كانت، وأن ثمة جديداً قد طرأ له وزنه ، في إحداث تعديل هنا أو هناك ، ليتم الانساق والتوافق دائماً مين الظروف الانتصادية المتفرة والمتدلة وبين الخطة المذبة والمعدلة .

 ⁽۱) مقال تصديري لكتاب التخطيط الاقتصادي الأستاذ أحد دويدار ...

فالتنطيط إذن ليس طار تاطراً ، ولا حادثاً عرض، وإنما هو جزء لا يجزاً من السلوك الانساني الرئيس المدير المتعمد ؛ ولو لم يتم ذلك العمراع الدائم بين الانسان وبين الطبيعة ، ولو لم تكن الطبيعة ضينية شحيحة ، لا تعطى من عيراتها إلا بتمدر مقدور ، ولا تسلم قيادها للبشر إلا لحد محدود ، لما كان هناك معنى التخطيط ، ولما فكر الناس دائما في استجلاء الحطة الحكيمة التي يسوسون بها شتون حياتهم الاقصادية . فلو كانت جميع موارد البشر « مسلما حرة ، كالهواء الذي يستشقونه ، وكنور الشمس وحرارتها التي يستعون بها دون قيد أو حد ، لكان الناس أحراراً طلاقا ، يستخدمون من هذه الموارد ما يشامون ، دون حساب أو تقدير الضياع الذي يتعرضون له ، لو أنهم أفسادوا التدبير أو أساموا التقدير .

فالندرة إذن وما يصحبا من تزاحم مختلف مطالب العيش ، على الموارد النادرة القليلة . هى التي تفرض علينا رسم خطط معينة ، لنبلغ عن طريقها ، تحقيق أقصى ما نصبو إلى تحقيقه . من الحصول على مختلف المتع بأقل ، قدر من الجهود والتضحيات .

ومع الأهمية القصوى للفنطيط في حياة الافراد ، وفي حياة المشروعات الفردية ؛ ومع المكانة الحيوية ، التي كان يحتلها في مقاييس الضفيل سواء في مجالات الاستهلاك أو الانتاج ؛ ومع فرضه كبدأ ، تطبيق ه مبدأ الاحلال » ، بين ختلف الطيات بعضها مكان بعض ، وين ختلف الطيات بعضها الظروف أوالاحداث ، عن الاخذ بمبدأ الاحلال ؛ ومع أنجيع رسلات الاقتصاد ، كانت تبدأ ، كا سبق أن نوهنا ، بتأكيد أهمية توافر الشعور والادراك والوعى ، بين جميع العالمين في الجال الاقتصادى ، ليبلغوا من شتونهم مأربا ، وينشدرا من وراء جهودهم و وضاراتهم مغنا : فاننا لم نكن لنسع فيا مفنى التنظيط ، ما نسمه عنه اليوم ، وضحابتهم ومفامراتهم مغنا : فاننا لم نكن لنسع فيا مفنى التنظيط ، ما نسمه عنه اليوم ، للم بكن ليثار حوله ، ما يثور اليوم ، من أنه معقد الآمال في تحقيق الهضة الاقتصادية ، للملاد التي فانها ركب هذه النهضة ؛ ومن أنه معقد الرجاء في الحياولة دون الاتحلال والفحد . المبلاد التي معلنة مرموقة ، وخليت بالهضة الاقتصادية الشاملة . فارتفت مستويات عيثها إلى أعلى مكانة مرموقة ، وخليت بالهضة الاقتصادية الشاملة . فارتفت مستويات عيثها إلى أعلى مكانة مرموقة ، وخليت بالهضة الاقتصادية والرفاهة .

وقد یکون خلیقاً بنا أن تتسامل، ما الذی جد فی یومنا ، أنماً متخلفة أو متقدمة علی حد سواء ، لکی تنشبث بالتخطیط ، ملاذاً للنجاة من التأخر الاقتصادی ، وصخرة نجاة من الغوضى الاقتصادية ، التى اذا عنت وسادت ، لغداعت أسس الكيان الاقتصادي كله ، و تعرض للفواء والفناء؟ ما العوامل التى طرأت على الوجود الاقتصادى القوسى والدولى معاً ، لكى يبلغ التخليط مابلغه فى عصرنا من اهمام بالغ من جانب المفكرين والباجئين ، ولكي يحظى جلك العناية الحطاية من جانب المستمولين ؟

لو أننا رجعنا بالذاكرة إلى تلك الآيام الحوالى ، التى كان لايزال فيا متسع النشاط الاقتصادى ، والتى كان جانب كير من سطح هذا الكوكب الذى فيش عليه ، لايزال في خلالها مضوراً ؛ لم ترتده أقدام الرواد والمكتشفين ، ولم يصل إليه مد ذلك النشاط الانساق الزاخر ، يكشف عن أسراره ، ويقب عن خبراته وإسكانياته ، ويطويه ضمن عالم المعلوم والمعروف ، بعد أن كان مطوياً في عالم الجهول والمستور ، لو أننا رجعنا إلى تلك الآيام ، التي كانت لا تزال فها الراعة الآمريكية في النصف الشهل من تلك القارة ، وراعة حدودية ، (Frontier Agriculture) بعني أنها زراعة لا تزال تزحف في طريقها إلى الغرب لتصل إلى أقدى ما يمكن أن يتسل إليه ، من احتماع جميع أراضي طريقها إلى الغربات العلى المنازة المثلاة ، عن احتماع جميع أراضي تسيية و القارة المثلكة ، على افريقيا ومن بقاء مسافات شاسعة في شهل آسيا ، وفي جرف استال الإنسان المتحضر ونشاطه ، لاستطمنا أن نغم استباب والدواعي التي حرمت و التحطيط ، بالمني الذي تألفه له اليوم من أن يكون ، نظاما له مكانه في الطور الاقتصادي .

فقد كانت دنيا القرن التاسع عشر لا تزال بكراً ، لا من حيث اتساع الرقمة بالنسة لاعداد السكان فحسب ، ولا من حيث توافر موارد طبيعية هائلة في مختلف بقاع العالم مابرحت كما كانت منذ وجعلت ، هية الطبيعة و تناجها ؛ ولكن من حيث تغتج بجالات جديدة للنشاط الانساق ، استطاع معها أن يحول و مائل الانتاج البدائية المالوفة ، إلى وسائل إنتاج اليدائية المالوفة ، إلى مستويات ، لم يكن في وسع مخيلة أي إنسان أن تصور حدوثها ، ولم تكن هذه اللهودة التي تعرضت علم افظم الانتاج وأساليه ، إلا فاتحة لعهد جديد ، تقوضت معه معالم الماضي ، فعداعت على أثره أركان الفظم الانتصادية والاجماعية ، التي ظلت أمنا طويلا

طابع القديم الغابر ، وحيث كان الاقتصاد القومى في كل بلد من بلاد العالم ، اقتصاداً معزولاً أو يكاد ، لا تمسه أحداث المخارج البعيد ، إذا كان ثمة أحداث لها شكان يلكر ، تقع خارج فطاقه ؛ ولم تمكن المعاملات التجارية الدولية قد خرجت عن قطائق حركة متواضعة في بعض السلع الترفية ، تجلب من بلاد نائية ويتعوض العاملون فها إلى ألوان من المفامرة ، قد تدر عليم أرباحاً طائلة ، وقد تعرضهم للخسائر الطائلة .

وما كان يمكن لهذا النظام الانتاجي الآلي أن يطرد تقدما وتوسعاً ء وأن يغزو ميدناً بعد ميدان من ميادين النشاط الصناعي، لولا أن الظروف المواتية قد مكنت له فرصاً واسعة للازدهار ، وذلك بصحل وسائل النقل إلى وسائل آلية ، ولقد كان لاستخدام القوة الموكمة في تقل الاشخاص والانشياء ، أثر إيما أثر في توسيع رقعة السوق وفي ربط أجزاء وأقاليم ومناطق ، كانت تعيش بمنزل عن بعضها البعض برباط وثيق مكين ، ساعد على نداول جانب كبير من الثروات ، التي كانت تقح محلياً لمكن تسبلك محلياً ، أو ماكان يتح لها الظهور ، لأن السوق لم تكن تسمع بالانفاع بالوارد المحلية ، الانقفاع الذي يعود على مستنلي هذه الموارد بأكبر الارباح المكنة .

والصناعة الحديثة نهمة إلى المواد الأولية ، إذ لا تيام لها بدونها ؛ ولهذا السبب اقترن قيام الصناعات الآلية ، بتسابق البلاد التي أتاح لها القدر أن تظفر بقدم السبق في سيدان الصناعة الآلية ، للاستيلاء على المستمرات ، التي تستخدمها لتحقق منها غرضين : أولهما - الحصول على الحامات اللازمة لها : وثانيها -- تصريف نتاج صناعاتها .

ومن الواضح أن العصر الذى قامت فيه الصناعة ، وأخفت خلاله أساليب الاتتاج ونظمه تعطور قطوراً سريعاً بغضل استخدام القوة الحوكة ، واختراع الآلات المناسبة ، لم يكن ليقتضى إلا إزالة كل الحواجز والعراقيل التي كانت تنف حائلا دون متاجمة التقدم الننى والصناعي للسبل المختلفة التي أخذ يسلكها . ولذلك تميز هذا العصر بانطلاق الحياة الاجتاعية والاقتصادية من الاغلال والقبود ، التي كانت طابع نظام الاقطاع ، والتي لم يكن هناك في أنها غلت لا تدشى إطلاقاً مع الاتجاه الجديد ، نحو تسخير القوة الجديدة عناك لا تخاج سلع وخدمات جديدة ، أو لا تناج كبيات أوفر من السلع المعروفة المألوفة ، بعنقات لا تخارى في انخفاضها ، مع التنقات المرتضة التي ظلت ساتذة طويلاً .

ولقد كان لهذا الطور أثره البالغ في إحداث تعديدة، في كيان الافتصاد القومي البلاد التي أخذت باسباب الصناعة الحديثة، وسارت ندما في تطبيق نظمها ؛ مذكر منها على وجه الحصوص ، استباب الآمر للنظام القدى ، بحيث غدت النقود الآداة الرئيسية للجانب الاكبر من عمليات المبادلة ، وبذلك تضامل حجم العمليات التي يجوبها الاقواد يهم ويين بعضم البعض ، على أساس المقايمة ، وليس هناك شك في أن نحول الجانب الاكبر من المبادلات إلى مبادلات تعدية ، لم يكن ليتحقق ، لو ظل الاقصاد القومي اقتصاداً مفكمًا ، تعزل أجزاؤه عن بعضم البعض ، ولا توجد تمة صلة تربط ينها برباط واحد . ولذلك كان من تأمج توحد رصة السوق من النواحي الملدية البحت ، عن طريق مرعة الاتصال ويسره ، من تأمج توحد رصة السوق من الواحي الملدية المبادئ عن العمليات توحد التناف أرجاء السوق ، مها بعلت الشقة ينها ، عيث غلت هذه العلاقات ضير بطام « التبعية المناجية الانجاجية الانجوبية إناجية في أي ميلان من مادين النشاط ، غدت تؤثر في العمليات من ميادين النشاط ، غدت تؤثر في العمليات الانتاجية الانوى ، كما غدت تؤثر في العمليات الاناجية الانوى ، كما غدت تؤثر في العمليات الاناجية الانوى ، كما غدت تؤثر في العمليات الاناجية الانوى عليا كل من « العلميات المناجعية الانوى ، كما غدت تؤثر في العمليات المناجعية الانوى ، كما غدت تؤثر في العمليات المناجعية الانوى . ويدو ذلك واضحا في العلاقات التي يطوى علها كل من « العلم المنكون (Composite Demand) والطلب المركب (Composite Demand) .

وغنى عن القول ، أن هذه العلاقات التبعية ، وهذه الثانيرات المبادلة ، بين العمليات الانطبية المختلفة قد أدت جليمة الحال ، إلى عدم وجود فروق كبيرة بين الاسعار في مختلف أرجاه السوق ، تتبجة لحاولة المتعاملين التعرف على اتجاهات الاسعار في كل ناحية وبالنسبة لمكل سلمة أو خدمة ، يحثم على ذلك رغبتم في تختيف نفتات إنتاجم أو البيع بأعلى الاسعار المكنة تحتيقاً لا كبر قدر من الارباح يستطيعون الظفر به .

وقد كان لهذا الجو الذي يتسم بالحركة ، وجنبهم عوامل التغير ، كينها كان منشؤها ، وانتهار الفرص المواتية الربح ، كما كان المهولة انتقال عناصر الانتاج من عمل ورأس مال قلدى ، ورأس مال عينى ، إلى حيث يقوى الطلب ويشتد عليها ، أكبر الآثر في خلق جو من المنافسة الحرة بين جميع الآفراد والمشروعات ، وقد أدت هذه المنافسة بدورها إلى تلميم الاشجاهات عمو اطراد التقدم الفنى والصناعى ، والشعور بالدور الطبب الذي تلميه حرية التصرف وحرية العمل . يبدأن من أهم مظاهر النظام الاقصادي الحديث ، وهو مظهر لا يقل أهمية وخطراً عن مظهر « متدية الحيل مظهر « متدية العيل مظهر « تقدية الحياة الاقتصادية » ومظهر « نشوء جهاز السوق» ومظهر « حرية العيل والتصرف» ، ظهور طبقة من الانواد تعيش عن طريق تأجير علها للغير ، وهى طبقة العمل و ونسطيع إذن أن نصور أن الجماعة الانسانية بعد أن كانت تتخذ صورة هرم ، تشغل طبقاته العليا قتات الملاك يتلوهم طبقات من الفلاحين والصناع الاحرار ، ثم يرتكز وتسلقت بالعمل فيا ، لحساب كبار الملاك أو كبار الزراع ، إذ بنا نجد هذه الجماعة الانسانية وقد أخذت صورة جديدة ، تتم بالتحرر من كل آثار العبودية التي اصطبغ بها عهد الاتطاع ، حيث حلت طبقة جديدة ، أخذت تنازع كبار الملاك امتيازاتهم التي تتمعوا بها طويلا ، واقتصت منه المكانة الاجتماعية التي كانوا يستاثرون بها ، وهم طبقة أصاب رموس الاموال ورجال السناعة والتجارة المبرزين .

يدأن أدنى السلم الاجتابي قد الحاته طبقة جديدة ، شغلت المكان الذي كان يشغله العبيد في عهد الاقطاع ، هذه العلبقة الجديدة هي طبقة العهال . ولم يكن هؤلاء العهال عبيداً بقض المعنى المفهوم من هذا الاصطلاح ، في عهد الاقطاع ، لانهم كانوا أحرارا ، يتمتعون بحرية التصرف في شئوتهم ؟ ولكن هذه الحرية لم تكن كاملة كا لا مطلقا ؛ ذلك لان أحوال العمل العمناعي وظروفه كانت ولا تزال تتضهم أن يعملوا وقتاً للنظام الذي يضعه صاحب العمل . يبد أنه يكون من التبحق القول بان مثل هذا القيد وحده يعد انتقاصا للحرية بالمعنى المفهوم ، لان لكل عمل متضياته ، التي قد تفرض الحضوع الالوان معينة من التبود ولا تسرى أيضا على من عداهم من المؤلفين وغيرهم عن ينظر إليم قطرة اجتماعية أرضح وأسمى .

وإذا قيل بأن العال يعبرون عن غيرهم من أفراد الطبقات الاجتماعية الآخرى بأنهم لا يملكون سوى تلك و السلمة الهمالكة ، التي تبور إذا تراخى الطلب عليها ومال إلى الضعف ؛ وهذه السلمة هي العمل الذي يساهمون به في العمليات الانتاجية ؛ وإذا قيل أيمنا إن في وسع رجال الانمالي أي يعلم المنات المنات إلى سلمة باترة ، كلما ترامى لهم أن يتتصوا فرصة ضعف الطبقات العاملة ، ليتتمنوا منهم علهم

بابخس الأجور المكنة ؛ إذا قبل هذا وقد يكون حقا أحيانا ، فعلينا أن نذكر في نفس الوقت مدى النصل الذي جاد به النظام الرأسمالي على الطبقات العاملة ، إذ قصع لهم أفقا جديداً من الصحر من رق الاقطاع ، وأفسح لهم المجال لكى يستغلوا حشودهم المجمعة في صفاع واحداً ومصانع مقاربة أو في صناعة واحدة تنشر وحداثها في البلد كله ، في اقتماص أحسن الشروط المكنة لأداء العمل الذي يكلفون به .

ان قيام تقابات العيال يعد كسباً لا يقدر شأنه ، ظفرت به الطبقات العاملة تفيجة ظهور هذا النظام الصناعى الجديد ، الذي مكن الافرادها من الانخراط في سلك تنظيم جماعى ، يدنم عهم كل ما يشعرون به من افتئات غلى حقوقهم وهضم لجهدهم ، ومفالاة في الغض من شأن الدور الحطير الذي يقومون به في عمليات الانتاج .

وما كان للتنظيم التنابي أن يقدر له النجاح في نشر الوعى بين الطبقات العاملة المفلوبة على أمرها ، لولا أن قيمن لهما التطور الاقتصادى ، أن تتاح لهما الفرص لآن تجمع شمياً في صعيد واحد ؛ داخل جدران المصنع الواحد ، أو داخل نطاق الصناعة الواحدة ؛ ولولا أن تبين لافرادها أنهم إذا اجمع أمرهم على شيء وافتح شعلم لمكانوا قوة لا يستهان بشاتها ، تستطيع أن تطبع بطابعها أحداث الحياة الاقصادية والعوامل التي تؤثر فها .

فإذا أكدت لنا النظرية الماركسية ، أن النظام الرأسمالى الحر ، إنما ينطوى على ألوان من الصراع ، ينجلى فى وجود تعارض بين مصالح الطبقات المالكة لاحوات الانتاج وين مصالح الطبقات العاملة ، فأنما تؤكد لنا هذه النظرية حقيقة لا ريب فيها ، فليست الحياة الاقتصادية مهما كانت العبفة التى تصطيغ بها ، إلا مظهراً من مظاهر التعارض فى المصالح ، وصورة من صور التنافر بين الاغراض والاهداف . والقوى التى تعبث فى «السوق الحوامة الحرة ، لا تعدو أن يحتى معه التوازن المنشود .

وهذا التمارض في المصالح وهذا الصراع الدائب بين مختلف الطبقات لابد وأن يتهى أهره لى تتيجة من اثنتين : فأما أن يكون صراعاً مداماً غرباً تطفى به طبقة غلى طبقة ، تستبد بامرها ، وتستأثر دونها باوفر نصيب من الدخل والثروة ؛ وإما أن يكون صراعاً بانياً منشئاً ، يؤدى إلى حظ الترازن بين مختلف الحقوق والمصالح ؛ لأنه يضعف قوة الاتوياء كما يضعف ضعف الضعفاء وبذلك يشحذ همم الطبقات الضعيفة ، لترق مدارج السلم الاجتماعى، كما يكسر في نفس الوقت شوكة الاتوياء ، فلا بميلون إلى الشطط والغلو .

ولو اتهت الجماعات الانسانية إلى النتيجة الأولى لتردت في هاوية من الملق والافلاس المعنوى ؛ لأن معنى هذا أن يجعد الكيان الاجتهاى وأن يجعد عند وضع ، يقلب فيه نتوذ طبقة مسيطرة على طبقات أخرى مسيرة . ومن ثم يكون معنى هذا قيام لون من الرق والعبودية لا يلبث حتى يحيل قوى النشاط الكامنة ، التي تزخو بها حياة الحركة والصراع إلى موات ، تهوى معه الجماعات الانسانية إلى أحط الدرجات وأخض المستويات . وهكذا كان حالها في جميع العهود الارواطية .

ولو اتنهت الجماعات الانسانية إلى النتيجة الثانية ، لتولد عن هذا الصراع لون من التحكافل والتضافر الاجماعي ، لآنه بؤدى في نهاية الآمر إلى أن يكون لكل طبقة فصيبها المحال في المحيدات التي تقجها الجماعة . ومعنى النصيب العادل باللغة الاقتصادية العلمية ، أن يحصل كل وفقاً للجهد الذي يبذله ، فلا يعيش على كدغيره وكدحه ، ولا يظفر بحق لا يستطيع غيره أن يظفر بحة لو تكافأت الفرص وتعادلت الأوضاع ؛ ولا يستع بجزة ، لا يشتم بها غيره . وإذا كان الآمر على هذا الوضع لكان من الضروري إذن أن يقفى قضاء تاما على كل عوامل الاحكار ومقوماته . فاذا كان الآرض الزراعية موققاً نادراً في بلد يهج بالسكان ، تفييق بهم رقعة المساحات المروعة ، لم يكن هناك مناص من تحديد الملكيات تقطع السيل على كل ألوان الاستفلال ، وسد الطريق أمام الذراء غير المشروع ، اللذي يواني أصابه ، تيبجة البلاء الذي يهانيه الجموع .

وليس هناك نزاع فى أنه حتى لو تخقت ديكتانورية الطبقات العاملة أو ديكتانورية البروليتاريا و كاكان يرجو كارل مارس أن يحلث ، عندما يتاج للعيل أن يقهروا النظام الرأحالى وينلبوه على أمره ، فانه لن يكون هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بزوال « المجتمع الطبقي ؛ لآن طبقة العمل لن تكون طبقة واحدة وإنما تكون عندا كبيراً من طبقات العمل ، تفاوت كفاياتهم و تتباين مهارانهم ؛ وإذن فلن يكون هناك بجال حتى عند تمام

ِ دِيكَمَاتُورِيَّة البروليتاريا ، للقضاء على الغروق بين الآفراد وبين الطبقات من حيث الدخول الذي يمكن أن يظفر جاكل فرد أو تظفر جاكل طبقة .

وإذا صح إذن ، أن الشيوعية على غير المفهوم الشائع لها ، لا تؤدى إلى إزالة جميع الفوارق ، يل قد الحال السائد في بعض البلاد الشيوعية ، قانه يتعين علينا أن ندوك إذن ، أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يعنى المساراة المطلقة . وإنما يعنى إزالة النروق المصطلعة ، التي تنشأ عن الظفر بحقوق تدبمة ، ترجع إلى نظام الميراث ، أو يحقوق جديدة ترجع إلى الظفر بلون من الاحتكار . و يمنى آخر ، تهف العدالة الاجتماعية إلى إتاحة الفرص لكل الافراد ، بحيث يستطيمون دائما أن يلجوا أبواب العمل التي تفق مع مواهبم وكفاياتهم دون أن يقف في سبيلهم أية حواجز تمت جملة إلى الطبقة الاجتماعية التي يتعون إلها .

ولتدكان للصراع العلبتي في ظل النظام الرأسمالي أثر أيما أثر في التخفيف من غلواء النوق الموجودة بين العلبقات وفي اثارة الوعي الاجتهاعي الذي يهدف إلى القضاء على الحواجز الإجتهاعية جيسير حركة الانتقال من طبقة اجتهاعية إلى طبقة أخرى . ولقد كان هذا اللون من القنم طبيعياً ، كما اتخذ سيل التدرج في التوسع في الحقوق والفنهانات التي ظفرت بها الطبقات العاملة ؛ ومن ثم دل هذا القلم على ما تستطيع الحرية أن تسديه لرفاهة الجماعة بأسرها ، إذا انتشر الوعي ، وثبدت الجهالات وجد كل فرد في السعى لمرفة الحقيقة كاملة ، وعمات الدولة أيمنا على شر الحقائق كاملة ، بحيث يمكن تبين المسلحة العامة من جميع وجعات النظر المحتلفة .

...

لا يستطيع منصف إذن أن يوجه النقد للنظام الرأسمالي الحر، بأنه كان عاملا من عوامل الفظام الاجتماعي ؛ لآن الفظام الاجتماعي كان من أبرز سمات النظام الاتطاعي ؛ ولآن النظام الحمد على على فك النيود والاغلال الاجتماعية التي كانت طابع عهود الاقطاع ومقوماً أساسيا من مقوماتها ، وما أظنى في حاجة إلى التأكيد بأن مراجل الانتقال من نظام إلى آخر ، لا بدواًن يصحبا الكثير من الفوض والاضطراب فاذا الاتحالات العاملة المتحررة من اغلال الانطاع عتنا ، لأنها صادفت لو ناجديداً من الحياد ، تنبيحة لادخال الآلات

وإحلالها في عمليات الانتاج مكان البدالعاملة ، فإن هذا العنت لم يكن غير النتيجة الطبيعية ، للعوامل العديدة المتصارعة التي تفاعلت مع بعضها البعض ، لخلق بجنمع صناعي جديد ؛ ولم تكن شبوة أصحاب رموس الاموال وأمراء الصناعة الجدد ، للظفر بالارباح الطائلة هي السب في النكيات التي ألمت بالطبقات العاملة ، وبالضيق الذي غشي حياتهم ، وإنما كان السبب في هذه النكبات العسر الذي يصاحب دائمًا عملية إنهاق لون جديد من النظم الاجتماعية والاقتصادية ، لتحل مكان ألوان قديمة من هذه النظم ، آذنت الظروف ، بأن تكون في ذمة التاريخ . وهذا العسر الذي أشرنا إليه ، وهذه الأزمة التي صاحبت عبد الانتقال من الانطاع إلى الرأسمالية الصناعية الحرة ، لم تكن من العلامات الغريدة الخاصة مالتحول إلى النظام الرأسمالي؛ إذ أن قيام الشيوعية في روْسيا وتحرير الطبقات العاملة من **طغيان** البورجوجوازية وجورها ، قد أدى إلى خلق كثير من الصعوبات والمآسي ، أحاقت بالطبقات العاملة نفسها ، وعرضتها لغير قليل من العنت والارهاق . وما نذكره عن «طوامير الحنز ومواد الفذاء الاخرى ، كاف لان يتنعنا ، أنه لا يمكن لاية مرحلة من مزاحل الانقال من نظام إلى آخر أن تعمَّق ، دون أن يُقدِّن قبامها باثارة عوامل الازعاج والاضطراب. ومُع ذلك فإنه من الملاحظ دائمـا أن الانتقال الطبيعي من نظام إلى آخر ، من شأنه أن يخفف من حدة الآثار المزعجة وأن يلطف من تأعجاً ، بعكس عمليات الآنقال التي تنشأ عن طريق مبادئ أبديولوجية معينة ، قد يصاحب وضعها موضع التنفيذ الضغط والقمع والارهاب .

ولعلنا الآن فى موقف يحق لنا أن تتسامل معه ، ما الذى دعا إلى شيوع ا**لاخذ بمِداً** تدخل الدولة فى الشمون الاقتصادية ، ولمساذا غدا قطام التوجيه أو قظام التخطي**ط ، قظام** العمر الذى فعيش فيه ؟ .

لقد بدا انا من العرض الذي قدا به ، أن النظام الاجتهاعي الرأسمالي ، عندما إستقب له الأمر في القرن التاسع عشر ، حطم القيود والإنحلال التي كانت نميز عهد الاضاع ، و بذلك خلق بحتما جديداً ، كان الرأسمالية العبظرية والرأسمالية الصناعية فيه شأن كبير . ولقد كان من آثار قيام هذا النظام ، أنه ساعد على توقير جانب كبير من المشيخات ، التي كانت احتكاراً المن الفقرة التي كانت طابع الجماعات

ذات الاقتصاديات البدائية ، كما رفع مستوى حياة الجملعير ، وأشاع فيها غير القليل من الرفلعة وللرغد ، التى لم تكن ثألفها قبلا ،

يد أن تفافل هذا النظام في بلاد غربي أوروبا والولايات للتحدة الامريكية، أدى إلى ظهور تتبحين كانت لهما آثار خطيرة في حياة الشر . أما النتيجة الاولى فإنها خصل هكالب البلاد الصناعية على الاستحواذ على المستمرات ومناطق النفوذ في بلق أرجاء العالم التي تخلفت عن الاخذ جفالم الصناعة الآلية الحديثة ، إجناء ضان الحصول على الحالمات اللازمة وضان السيطرة على الاسواق التي تستطيع أن تصرف فيها متعجاتها . وقد كان المم الاول للبلاد المستمرة أن تهض جلك النواحي من مرافق المستمرات ،وهي التي تمكنها من محقيق الغرضين اللذين أشرت إليها ، كالنوض بمشروعات الري والفقل وجاء المواقيء وما إلى ذلك ، بما يعين الصناعة الآلية الحديثة ، على بلوغ أهدافها ، وقد أدى هذا التكالب على المستمرات إلى قيام توتر دولى بين البلاد الصناعية التي تصارض مصالحها ، قد يخف حيناً ولكنه قد يشتد أحياناً أخوى ، بحيث بهد بقيام الحروب بينها . ولقد قامت الحرب العالمية الأولى تنيحة لهذا الصراع الذي شب بين النظم الرأسمالية في البلاء الأوربية المحافة .

وأما النيجة الثانية ، فإنها نصل بذلك الاعجاء نحو الاحكار ، الذى انجهت إليه الصناعة والعجارة الحديثة ، إما لموامل فية بحت ، تعنى بأن تكون الوحدات الانتاجية كيرة واسعة النطاق ، وإما لموامل استراتيجية ، فرض على المنشئات الصناعية والعجارية الكيرة أن تعنى على المنشئات الصغيرة ، عن طريق مناضها منافسة مقالد فيا أسلحة غير مشروعة ، لذكي يصفو لها الجو ، فتتحكم في السوق وتقا لما تمذيه علما المصلحة في تحقيق أكبر الأرباح المكنة .

ولهذا نجد أن النظام الرأسمالي الحر، لم يكن حرا بكل ما تنم عنه هذه الكلمة من معان . فقد نحولت حرية العمل والتصرف التي أسفر عنه العمل بهذا النظام في أول عهده إلى احتكار هذه الحرية في يد بلاد معينة أو طبقة معينة ، ملكت في أينها كل منابض التوق والسلطة . وبحيث افترعت من البلاد الاخرى حريبًا ، وعرضتها لكل ألوان الاستفلال والاسترقاق . وبحيث حاول أصحاب رئووس الأموال أن يحولوا ، ما وسعم المحد، دون تقدم ذلك التنظيم القابي ، الذي مثل لوناً آخر من الاحتكار ، يفل اختكارهم ويسل على بثر حذه . فأما البلاد المسترقة فقد ظلت ترسف طويلا في الأغلال ، إذ حيل

ينها و بين كل ما يساعدها على الفخلص من قيودها . فأخضع اقصادها ليكون في خدمة القصاد المردة الجابرة ، إذ لم يجاوز ذلك الاقصاد حلقة الاظلج الزراعي ولم يتعد دائرته . والاقصاد الزراعي ولم يتعد دائرته . والاقصاد الزراعي ولم يتعد دائرته . وين هذه البلاد و بين اتشار العلم والمعرفة ، فظلت تتبع طويلا ظلمات الجهل والامية . وأما الطبقات الاجتماعية التي أريد بها أن تسخر لتحقيق أغراض أصحاب رموس الأموال ، فقد استطاعت أن تعظم كل التيود والأغلال ، وعاوتها النظام الراسمالي نفسه على أن تخريج من محركة المهاد ظافرة قوية ، لأن الصناعة الحديثة ؛ تتضى معرفة واسعه النطاق وذكام وسرعة بنيهة ، ومن ثم تتضى ثمر النظم والمعرفة . وقد أيقظ هذا التعدل في نفوس الناس وسيح فرصات متكافئة للجسيم ؛ ولذلك نما الرعي بين جميع الناس قاطبة بمنرورة التضاء على كل ما يهد به الاحكامل من استغلال الطبقات الاجتماعية القوية للطبقات الاجتماعية المقوية للطبقات الاجتماعية المقوية للطبقات الاجتماعية المناس بعبر عرم من نعيم هذه الحرية . يستغلل بغيبًا جميع من يساهمون في عالميات الافتاء ولكن حرم من نعيم هذه الحرية في الوقت نفسه بلاد أخرى استذف خبرا با لمسلمة الاقتصاد الصناعي والتجاري والمالي ؛ لمسلمة الادال المناع اللهذاك المناع والتجاري والمالي ؛

يبد أن الصراع المبيت الذي شب بين البلاد الرأسمالية ؛ كلما ضاق أمامها المجال المحافظة على أكبر نسبب من الأرباح والمكاسب التي تدرها عمليات الصناعة والتبحازة في لليدان الدولى، قد أدى إلى أن تنشب بينا حروب غامة شاملة، أنهكت قواها واستنزف مواردها وأطلحت بكل مقومات الاستقرار التي كانت ترجو أن تظفر بها ؛ ومن ثم هيأت القرصة للبلاد التي استعبدت طويلا ، لأن مجد منفذا بل منافذ متعددة ، تستطيع عن طريقها أن نخرج من السجن المعيق المظام الذي حست فيه طويلا .

و بذلك كنه تهيأت للرأسمالية فوى داخلية معارضة ؛ أخذت ثوب « الاشتراكية » ؛ بالمعنى الذي أحدد هنا في هذا السياق : وهو أن يتاح لجميع الآفراد فرصة واحدة ، يصعون فيا بكل ثمار القدم الصناعي والفنى ، كما يشقون في سبيل تحقيق تلك الارباخ الطائلة ، التي كانت جائزة أصحاب رعوس الاسوال والغنية التي يظفرون بها . وفي الوقت المذى نما فيه الرعى الاشتراكي بدأ للهاس أهمية الندخل الحكومي لفحقيق العدالة الإجهاعية . فاصدرت التشويعات المحتلفة التى كانت تهدف إلى الحد من فوارق الدنمول والثروات ، وكل ذلك دون أن تقف هذه التشريعات حائلا دون تدبيط العزائم عن موالاة الجهود في سبيل رفع مستوى البيئة ، والعمل على تقدمها . ولذلك بتبت دائرة الشاط الفردى واسعة الرحاب. لم تفتق دائرةا إلا حينا تأزم الامور ويفدو من النرق أن تترك حياة الشعوب في يد القدر .

9.0 6

إن الآزمة إذن ، سواء أخنت شكل أزمة اقصادية جارفة كاسحة ، أو أخنت صورة صراع حربى عنيف ، لايدع ولا يفر ، هى التى دعت الحكومات إلى الندخل فى شعون الاقصاد ، وهى التى تعرض التخطيط بالمعنى المعروف به اليوم ، وبالصورة التى نالفها فى عهدنا الحديث .

إن التخطيط لون من ألوان التنظيم ، لا يقصد به سوى إنقاذ السفية التي أحدث رقطم بالصخور وتقلف بها الأعاصير على غير هدى . ذلك لأن جهاز السوق الحرة ونظام الاسعار التي تسود فيها ، جهاز حساس دقيق ، لا بمكن أن يحتق الأغراض المرجوة منه ، إلا إذا المتحدث الأمور سبرا هادئاً رقيقاً ، وإلا إذا انخذ التقدم سبيلا ، يمكن لمن يتبعونه إلى غايته ، أن يعركوا مقدماً كل أو بعض التتائج التي تترب عليه . فاذا اصطلمت الحياة الاقتصادية بالمحواتي التي تعرفها عن متابعة سيرها ، وإذا تعرضت الحركة الدائبة للآلة الاقتصادية الانتصاد القوى من جوائح العاصفة التي تحيق به . هكذا قطت بريطانيا في أزمة سنة ١٩٢٣ وهكذا قطت بريطانيا في أزمة سنة ١٩٣١ ابتاحت البطانة مختلف نواحى النشاط بها ، وهكذا فعلت جميع البلاد المحاربة عندما الجتاحت البطانة مختلف نواحى النشاط بها ، وهكذا فعلت جميع البلاد المحاربة عندما باحتماع النشاط الاقتصادي كله لحملة شاملة كاملة ؛ تهذف إلى جعل الاتصاد في خدمة جهاز والحب ، اجتماء النشاط الاقتصادي كله لحملة شاملة كاملة ؛ تهذف إلى جعل الاتصاد في خدمة جهاز الحرب ، اجتماء الظفر بالنصر .

ولكن بلدا واحدا من بلاد العالم هى التى حملت لواء البرامج التنطيطية ، واعتبرت التخطيط أسلسا لحياتها الاتصادية وقد أقبلت على تدغيبها بكل توتها، وهذه البلد هى روسيا السونيتية . ولم يكن طاج روسيا تطبيق نظام التخطيط وحده ، ولمكن الطاج الأول لحياتها الاقصادية والاجتهائية ، قد تركز في الاطاحة بكل مقومات النظام الاقصادي القام عند بدء الثورة ، وهو النظام الذي ساد طويلا . ولم يكن هذا النظام الاقصادي نظاما رأسماليا ، ولم يكن هذا النظام الاقصادي نظاما رأسماليا ، ولكنه كان نظاما إقطاعيا ، بمنا في الاقطاع إلى أبعد الحدود المكنة ولذلك طبقت الثورة الروسية التعاليم التي انقت من الظرية الماركسية ، فقمت في بهاية الأمر على الملكية الخاصة ، كما قضت على المشروع الحمر ، وركزت كل النشاط الاقصادي وجعلته في قبضة الجباز الممكري البحت . ولم يكن هذا التحول من نظام الاقطاع إلى النظام الشيوعي محولا الشيوعية للبلد الذي آمن بجادئها واعتنق عقيدتها ، مجميع وجوه الحير المرجوة التي كان يحلم بمحقيقها أصحاب المبادئ . المماركية . وكل ما نستطيع أن تؤكمه ، هو أن الحكومة السونيية شعرت أنه لا سبيل إلى تقوية جهازها الاقصادي كله إلا عن طريق التخطيط ولذلك وضعت نلك البرامج الحمسية المشهورة ، التي عملت بها ، وأخذت بهديها مجموعة من المداله لم يدير اقتصادها القرى بواجه ، ألوانا عديدة من الصعوبات .

...

ولعل هذا الذي أوضحه بيين في غير لبس أو غوض ، أن التخطيط ليس سمة من سمات النظام الشيرعي ، ولا يعد أمرا ملازما له ، ولكنه نظام يتصد به عبور أزمة مستعصية ، تبدر في انهيار مستوى المعيشة وضعف جهاز الانتاج وتخلف البيئة الاقتصادية ، والبلاد التي تضى عليا أن تخلف ، لم تكن لنستطيع أن تبض من كوتها ، إلا إذا أخذت جميع الأمور في أيديها ، وحاولت أن تخرج من الهاوية السحبقة التي تردت فيها . ذلك لأنها أن تجد معينا ، غير اعتادها على مواردها وجهودها . فأصحاب المصالح الصناعية في البلاد التي قدر لها أن تفلفر بقصب السيق في ميادين الصناعة ، لم يكونوا لبرضوا عن إقامة صناعات في بلاد بسيدة عنه ، تسلب منها أسواقهم ، وتحرمهم من الارباح الاحتكارية الطائلة التي ظلوا وللا يجمعونها ، ولقد كانت شهوة الاستكار غالبة علم ، فأفقروا البلاد المختلفة من رؤوس والنشاط ، التي تغذى صماخته وتمونها المواد الاولية الملازمة لها ، وتساعد على حقالها و والنشاط ، التي تغذى صماخته وتمونها المواد الاولية الملازمة لها ، وتساعد على حقالها و والنشاط ، التي تغذى صماخته وتمونها المواد الاولية الملازمة لها ، وتساعد على حقالها و والنشاط ، التي تغذى صماخته وتمونها المواد الادامة الماتية المعتملة علم المناعب ، الماني عمين الهم إلى المناعد على حقالها و النشاط ، التي تعدي ها المدارة المها المستور المها إلى المناعة ، الماني ، المانية المانية على المعالم إلى المناعة على حقالها و المناعد على حقالها و النشاط ، التي تعالي المدارة الدولية المانية ، المانية عالم المحتمد المحالمة المحتمد التي المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتم المحتمد المحتم

الاجكار والتجديدكانت خاملة ، لأن المعرفة الفنية كانت معدومة ، ولأن التعلم كان قاصراً على مستويات متواضعة ، لم تكن تعنى إلا باعداد أموات تصلح لادارة جهاز حكومى قاصر عن مواجهة الطموح الشعبي العام نحو مستويات أفضل من الحياة والعيش .

ولو أنا نظرنا إلى تطور الآحوال الاقتصادية في مصر في سنوات العشرين لوجدنافيه أصدق دليل على ما نقول . فلقد كان إنشاء بنك مصرى بأموال مصرية يشرف على إدارته مصريون صبيون ؛ كما كان إنشاء مختلف الصناعات التي أقبل أصحاب فكرة هذا البنك على خلقها ورعايتا ، مسايرا تماما لذلك الشعور القومي الجارف بضرورة التخلص من النير الآجيبي . ولقد نجح المصريون في ميادين ، كانت تعد جديدة على نشاطهم ، وأتبتوا جدارة وكفاية ، بهرت جميع الذين راقبوا هذه النهضة وأثارت إعجابهم وتقديرهم . بيدأن الحياة الاتصادية المصرية ، لم تكن لتصل إلى الآوج الذي تطبح إليه ، مع تعلقل التفوذ الآجيبي في كل ميدان من ميادين الحياة المصرية ، ومع إستبرار مستوى التعليم محصوراً في نطاق متواضع ، ومع بقاء نظام الاتطاع راسخا .

ولقد دكت الثورة المصرية أخيرا هذه الحصون والقلاع التي كانت تحص مصالح جميع المناهضين لحركات التقدم الاقصادي والسياسي ، ووجهت كل عنايتها إلى تطهير الميدان الاقتصادي من جميع العقبات والحوائل والعوائق، التي كانت تنف سدا . أمام كل حركة بانية منشق ، ثم أقبلت بكل قرمها على باء اظارهاد القوى ، وتجديد كيانه . ولم يكن ليتسني للمورة أن تبلغ أمانيها وتحقق الإمال المعقودة علها ، لو أنها أخذت الامور ارتجالا ، ولم تضع برنامجا عاما وخطة وافية تنسق وفقا لها مختلف المشروعات التي تشعر البلاد ، أنها في أشد الملاد ، أنها في أشد

فالتخطيط إذن ضرورة لازمة خلال معركة الانقال ، من انتصاد بدأى مفكك العرى والأوصال إلى اقتصاد متقدم ، تحبك أجزاء جميعاً ، خطة عامة شاملة . ولا يعنى التخطيط إلى تكون الدولة هي المالكة الوحيدة لرءوس الاموال في القطاع الصناعي والتجاري والمالى ؛ ولا يعنى أيضاً القضاء على المشروعات الخاصة بالضرورة ، وإنما يعنى التعجل بحركة المناء والتشييد ، كما يعنى في نفس الوقت حفر هم المشروعات الخاصة على المفامرة في سيادين جديدة من المنشلاء كانت مفاقة في وجوه رجال الإعمال من المواطنين .

وتبدو أهمية التخطيط خلال مرحلة الاختال لو أنها ذكرنا ، أنه لا سبيل للبلاد المتخلفة عموماً إلى أن تنفو عنها أسباب التخلف ، ما لم تعتبد على مواردها الحاصة ، اعتبادا كبيراً . وذلك لان رؤوس الاموال الاجنبية لن تجد فى عزم البلاد المتخلفة ، على أن تهج نهج المقدم ، ما يغربها على معارتها فى تحقيق الاهداف المرجوة من الحطة الاقتصادية . فلا يزال قصر النظر والجود والانائية طابع العلاقات الاقتصادية ، ولا سبا بين البلاد المتقلمة اقتصادياً والبلاد المتقلمة

واعنهاد البلاد المتخلفة اقصاديًا على مواردها الحاصة ، يتعنى منها ، بل يغرض عليها فرضا أن تدبر حصيلة الصرف الاجهى الذى يئاتى لها من تجارة صادراتها المنظورة وغير المنظورة ، تدبيرًا يحتق لها إنفاذ براج التنمية فى أسرع وقت مكن ، وبأقل نفقة ممكنة .

ولن تستطيع البلاد المتخلفة أن تخرج عن الدائرة الضيقة التي حصرت فيها ، لو أنها لم تسع إلى توثيق الصلات بينها ، بحيث بؤدى ذلك إلى رجل أقدارها السياسية والفقافية والاقصادية والاجهامية إلى بعضها البعض برباط مكين واحد بسينها على تعجيل تهوضها والاسراع بحركة تقدمها .

ولقد نجح بلدان في أن بهياً لنفسها أسباب الرق السريع عن طريق تحقيق وحلة سياسية ، وأثبتنا بذلك أنهها جديران بكل ما يمكن أن تسفر عنه هذه الوحدة من قرة بهاخة ، والجمهورية الهربية المتحدة بشكلها الراهن نموذج رائع لمسا يمكن أن تعجه إليه الآمور في المستقبل ، وما يمكن أن يطوى عليه التكامل السياسي والاقتصادي بين بلاد فرقت بينها طويلا ألاعيب المغرضين من أصحاب المصالح الاجنبية .

وليس هناك شك فى أن هذه الوحدة ، التى لا بدوأن يتسع فطاتها فى المستقبل ، لن تستطيع بلوغ أهدافها ، إلا إذا انترنت بها خطة ، للتنسيق بين أجراء البناء ، وضمان الانسجام بين نواحى النشاط المحتلفة .

ومع ذلك يمكن أن تكون الحتلة الاقتصادية واسعة الرحاب شاملة المخطوط العريضة جون التفعيلات النقيقة ءومن ثمّ تنسم بالمرونة المطلوبة ، لتكون فابلة دائما للتغير كلما جدما يدعو إلى التغير هنا أو هناك، دون أن تعرض للانهيار نحت وطأة تقلها . وطالما نبق الطبيعة البشرية على ما هى عليه ، وطالما يبقى الناس يتعظرون دائما البؤاه الذي يوضون الحصول عليه ، أما وموضون الحسول عليه ، أما وموضون الحصول عليه ، أما وموضون الحسول التي تنحم النشاط ، وطالما تغلل الحرية دائما الناية والفرض من الجهد الانساني ، والجوام الهادل للآلام التي تحصلها البشرية ، والتي لا تزال تحصلها في سبيل بلوغها مستوى الكمل ، فإن نظام التخطيط لن يبق كنظام الفاية والهلف وإنما سوف نظر إليه ، على أنه الطريق الذي لا بد اللبلاد المتخلفة من أن تجتازه ، لحى تصل إلى بر الأمان ، ولحى تبلغ أسمى ما ننشده من تحقيق الرخاء والوفرة والسعادة اللاجبيال المطامنة ولوك بتبلغ أسمى يتضاط الدور الذي يلعبه الفرد ، ولن يضع الافراد مصالحهم الحاصة فرق المصلحة العامة ؛ ولن يضع الشروءات الحاصة أطفار النوازي الملومة الولوطية الذي تأسم المشروعات الحاصة ، مصلحها قبل مواحد على أن تقلم أظفار الهوازين المؤسل على أن تقلم أظفار الهوازين المبشعين ، وأن تطبع بالفوارق الكبيرة المصلعات بين المدخول ، وأن تقدى على أن تطبع على أن تقلم أظفار الهوازين المنتول ، وأن تقدى على أن تقلم أظفار الهوازين المنتول ، وأن تقلم وأن تقلم المنات الطبقة التي يضون إلها . وأن تقدف على أن تقلمة التي يضون إلها . وأن تقدف بكل حقوق الامتياز مهما كان تطبع ان ما نكل تتقلمة التي يضون إلها . وأن تقدف بكل حقوق الامتياز مهما كان تالطبقة التي يضون إلها .

اذا أدى التخطيط هذه الأغراض ، فانه يكون قد أدى خدمة جلى للانسانية فى بعض مراحل تطورها ؛ ولكنه إذا أقلب إلى سلسلة من التيود والاجرامات الرونيية المقدة ، ولم يكن مرنا طيما قابلا للطور ، فانه يحول إلى اداة عنت وارهلق، تغفى على كل نزعة للتجديد والابكار وتساب الناموارادتهم وحريتهم وهميأعز ما يملكون.

...

والكتاب الذى أصدره القارى ، قد تناول مؤلفه هذا الموضوع الحلير ، موضوع التخطيط الاقتصادى . وقد حاول المؤلف أن يضع لنا صورة عن ماهية هذا النظام والمزايا التن تنجم عنه والمساوى التى قد تر تبت عليه فى لفة سهلة ، يسرة ، وأعتقد أن محاولته معالجة هذه المسأله وأدلاه و برأيه فها ، عمل لابد وأن يقابل من كل الواعين بالشكر والايجاب، لانه قد استطاع أن يثير تفكير القارى على الأقل وأن يشغل انتباهه بجانب كبير من المسائل التى تطرق قلمه للخوض فها ولن أنسى أينا أن أذكر بالشكر افساحه الجال لى ، في صدر كتابه لاعرض صورة من تفكيرى على قرائه تلتني برأيه إفي نلحية ، وقد تأخذ المجاها آخرى ، ناحية أخرى .

أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية في السياسة الدولية بغم الركتور بطرس بطرس غالي

هذا عنوان رسالة قدمها الاستاذ فوزى رياض فهى للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية من كلية التجارة بجامعة القاهرة وقد نوقشت تلك الرسالة في ٦ يناير سنة ١٩٥٨ وكانت لجنة المناشقة مكونة من الدكتور أحمد أحمد الحته المشرف على الرسالة ، والدكتور عز الدين فريد عبيد كلية الآداب والدكتور بطرس بطرس غالى الاستاد المساعد بقسم العلوم السياسية . وبعد اتباء المناقشة وافقت اللجنة على منحه درجة الماجستير بدرجة جدا .

...

والرسالة مقسمة إلى ثلاثة أبواب: الأول منها عنوانه « تطور أهمية منطقة الشرق الآوسط الاقتصادية في السياسة اللولية حتى حفر تناة السويس » . وهذا الباب منقسم إلى ستة فصل: الأوسط وأثره في رفاهية أوروبا في العمور القديمة والوسطى . والفصل التانى خاص بتنازع الدول الاستمارية السيطرة على الحليج الفارسي في القرنين السادس عشر والفصل التالث يعالج التنافس بين إعجلتزا وفرنسا للسيطرة على أسواق الشرق في هذبن القرنين . أما الفصل الرابع فموضوعه مطامع الدول الاستمارية في منطقة الشرق الآوسط في القرن التامن عشر . والفصل الحامس المفاسع إعجلتزا وفرنسا بشأن التحكيم في الطريق التجاري عبر مصر . وأما الفصل السادس فيحث حركة الصنيع مصر في النصف الأول من القرن التاسع وموقف إعجلتزا من هذه الحركة .

والباب التانى عنوانه « أثر قناة السويس فى السياسة الدولية » وهو منقسم إلى ثلاثة فصول أولها خاص بآهمية التناة فى التجارة الدولية ، والثانى خاص بالنزاع الاستمارى على قناة السويس وضان حيادها ، والثالث خاص بتاميم شركة قناة السويس وأثر هذا التامير فى السياسة الدولية .

والباب الثالث والاخير عنوان « الصراع في سبيل السيطرة على بترول منطقة الشرق الاوسط» وينقسم أيشاً إلى ثلاثة فصول: الآول يعرض التنازع على يترول العراق، والثانى يوضح سيطرة أمريكا على بترول منطقة الشرق الاوسط، والثالث يحلل أهمية بترول منطقة الشرق الاوسط لدول أوروبا الغربية.

...

ويما يسترعى النظر في تلك الرسالة ضخامتها إذ تسفرق ٣٤٨ صفحة كبيرة بالآلة الكائبة وأيضا تعدد الموضوعات التي تتناولها ، فمن التسلط الغربي على الحليج الفارسي في القرن السادس عشر ، إلى حركة تصنيع مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، إلى حركة مرور البضائع في قاة السويس ، ثم تحليل مناقشات مؤتمر لندن سنة ١٩٥٦ ، إلى مناقشات بجلس الأمن لقضية ناميم قاة السويس ، إلى التسابق بين ألمانيا وبريطانيا على بترول العراق في أواخر القرن الماضي ، إلى بترول البحرين والكويت

تلك الموضوعات المختلفة المتشعة مين شق بلاد الشرق الأوسط، وفي تواريخ ترجم. إلى الوراء عدة قرون ، والتي تتناول شتونا تتراوح مين الاقتصاد والسياسة والتاريخ والمدانات المدونية . . كل هذا أدرجته الرسالة نحت عنوان « أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية في السياسة الدولية » . فلم يكن من الغريب ، وهذا شأن تلك الرسالة ، أن تنقد ترابط أجزاتها ، وتسلسل معانها ، وحسن انتظامها . وتصبح متضعة في الواقع ثلاث رسائل ثربط يعضها بأوهي الاسباب . وتمكاد تكون كل رسالة من هذة الرسائل الثلاث عبارة عن سلسلة يحوث ضعيفة الصلة يعضها ، وإن كانت قيمة في ذاتها ، فهي عنوان لمجهود كمير في سبلها ، ودليل على فنوج كانها وقدرته في البحث والتحليل والاستنباط ، ومنظم من مظاهر سعة اطلاعه في الاتصاد والتاريخ والسياسة .

وبعد أن عرضنا تلك الملاحظات العامة لا يفوتنا أن نشير إلى بعض المآخذ منها : (١) عدم الارتباط بين الآجزاء الثلاثة التى تدكمون منها الرسالة فبينها نرى الباب الآول غصما بالتطور التاريخي الأهمية الاقتصادية الشيرق الأوسط تجد الباب الثاني خاصاً بقناة السويس وحدها ، ثم الباب الثالث يخص بترول العراق والبلاد العربية الاخرى ، ولا شك أن هذه الموضوعات الثلاثة لا ترتبط يعضها ارتباطاً وثيقاً ، وإذا كانت هناك راجلة فالمؤلف لم يشر البا ولم يوضحها بل أنه كان ينقل من باب إلى باب انقالا مفاجعاً بعون تميد ، ناسياً أن ذلك من عيوب الأسلوب العلى الذي يحتاج أول ما يحتاج إلى حسن الموض و تنسية .

(٢) داخل كل باب من هذه الأبواب اختار الموضوعات اختياراً جزافياً دون مبرر علمى فمثلا في الباب الأول تكلم عن حركة تصنيع مصر، ولم يشر إلى الانتاج الوراعى وفي الباب الثانى أيضاً أوقف دراسة قضبة قناة السويس عند الاعتداء الثلاثى ينها الرسالة مقمة بعد مرور سنة كاملة من وقوع الاعتداء وليس يخفى ما ترتب على هذا الاعتداء من آثار اقتصادية وسياسية تنصل بموضوعه أوثق اتسال . أما في الباب الثالث فقد ركز دراسته على بترول العراق وأشار إشارة خاطفة إلى بترول كل من البحرين ، والكويت ، والسعودية في أقل من اثنتي عشرة صفحة ، ولم يذكر شيئاً عن بترول إيران مع ما أحاط به من أزمات ، ولم يشر عن قرب أو بعد عن مشكلة أنابيب البترول التي لا تقل شأناً عن نفس إنتاج البترول أو عن تقله عبر قداة السويس .

(٣) لم يقدم المؤلف بختام عام للرسالة بركز فيا النتائج التي استخلصها من دراسته ،
 ويربط فيها بين أجزائها . وخلو الرسالة من هذا الحقام تأييد لما نأخذه عليها من عدم التراجل بين أجزائها .

(٤) جانب المؤلف الحياد العلى الذى هو من أهم مقتضيات البحث الجامعى الصحيح
 الذى من ستلزماته ألا يعرز فيه جنسية المؤلف أو حزيته .

أما مؤلف هذه الرسالة فقد أبدى التعصب لمصريته فى أسلوب خطابى يقوم على مهاجمة خصوم المصريين ، وبالغ فى التعصب لمصريته حتى أخفى وجهة نظر خصومها فلم يعرضها ولم يناقشها فلم يستكمل الموضوع عناصره . فمن ذلك مثلا أنه حين تحدث فى الباب الثانى عن تناة السويس تجنب عرض شىء من آراء اللمول الفرية وعلى رأسها فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة ، وكان الحياد العلمى يقضى عليه أن يعوض تلك الآراء ويناشها وأن بردعلها ليقفنها إذا شاء . أما أن يتناول الموضوع من جانب واحد فقط فهذا هو عيب البحث العلمي .

وهناك عيوب شكلية منها عدم الدقة فى تعيين بعض المراجع ، ووضع الجداول. فى غير مكانها ، وعدم تحرى الدقة اللغوية ، غير أن هذه العيوب الشكلية ثانوية يمكن تداركها إذا أراد المؤلف طبم رسالته .

...

إننا بهذا النقد لا ننسى ما بذل فى سبل إعداد هذه الرسالة من جهد ، وما قطع فيا من وقت ، ولا ندكر ما اشتملت عليه من معلومات قية ، ولو أن المؤلف قصر مجهوده هذا على باب واحد من أبوابها وجعله رسالة قائمة بذاتها تجمع بين قوة الاسلوب ، وتركير المعلومات و تنظيمها لكانت رسالته من الرسائل المتازة .

ونأمل أن نرى الاستاذ فوزى رياض فهمى قد جعل من تلك الرسالة ثلاثة كتب مستقلة كلكتاب منها موضوعه باب من أبواب الرسالة ، وأن يتم طبعها ونشرها لتعم الفائدة منها ، ولينضع بها كل مهتم بالشئون الدولية .

وأخيراً ليس هذا المؤلف هو الوحيد الذى برزت فيه ظاهرة اختيار الموضوعات المتشعبة الواسعة المدى بل إنها ظاهرة تكاد تكون عامة ناسها في أكثر ما يتقدم به طلاب جامعاتنا مرتاحين إلى مثل هذه الموضوعات متجديين الموضوعات المحدودة النطاق الني يجب أن تكون أسلس الرسائل الجامعية التي تعتبر أول مؤلف للجامعي الناشيء .

تعقيب على التعليق

يسرنى أولا أن أوجه شكرى للدكتور بطرس بطرس غالى لآنه اطلعنى على تعليقه على رسالتى قبل نشره ، فأتاح لى فرصة مناقشه وفقا للقواعد العلمية . وأوجه اليه شكرى ثانيا على ه الثقليد » الذى يتبعه بشآن نشر تعليقه على الرسائل التى يشترك فى مناقشتها . وهو تقليد « علمى » ترجو أن يعم ويقدر له النوام .

وسأتناول مناقشة بنود النقد كما وردت في التعليق على الونجه التالى :

أولا — ينكر التعليق أن الأجزاء الثلاثة التي تتكون منا الرسالة و لا ترتبط يسمنها ارتباطا وثيقا » . . . فاذا رجعنا إلى الباب الأول نجد أنى قد بدأته في الفصل الأول بتبيان منشأ الآهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط ، وهي التي أوضحها بأنها ترجع — أسلسا — إلى كون الشرق الأوسط هو الطريق الرئيسي للمواصلات بين الشرق ، بخيراته ثم تابعت في بابق فسول الباب الأول تطور هذه الاهمية كما هو واضح من عنوان الباب : م تلور أهمية الشرق الاوسط الاتصادية في السياسة اللولية حتى حفر قناة السويس » . وقد أسفر بحث هذا التطور عن أن المطامع الاستمارية في هذه المنطقة ، كما ذكرت في التقديم ص (ح) : « تبلورت في المنافسة من أجل السيطرة على مواصلات المنطقة المؤدية إلى خيرات الشرق الانسي في السياسية المدولية « ما بخورت في المناسية المدولية « منافس أن السياسية المدولية « ما بخورت أن المناس عنوانه « أثر قناة السويس في السياسية المدولية « ما بخته ما أدرا والثارق الاتصى » . والباب التأني ، الذي عنوانه « أثر قناة السويس في السياسية المدولية « ما بخته ، كما ذكرت في التقاديم ص (ح) : « باعتبار أن القناة صارت شريانا ويا للتجارة المدولية وتركزت في المقاديم وراد والشرق الاشوى » . .

وهكذا يبدو — فى رأبى — أن الارتباط واضح ووثيق بين الباب الآول والباب الثانى ، فكلاهما يبحث فى الصراع الدولى الذى نشب حول طرق التجارة الدولية بالمنطقة .

أما الباب الثالث الذي خصصته لموضوع البتول والصراع الذي نشب مين الدول الاستعارية من أجل الاستحواذ على مراكز اتتاج البتول في المطقة ، قانني اشير هنا إلى ما جاء في الصفحتين ، (ح ، ط) من التقليم : « واقتصرت في يحث الصراع الاستعارى حول موارد المنطقة الاقتصادية على البترول باعتباره مصدرا من مصادر الطاقة ومن أهم السالم التجادية في العالم وانه يعتبر الانتاج الرئيسي في المنطقة كلها .

فصادرات المتطقة من البترول تستحوذ على الجانب الاكبر من مجموع صادراتها . ولم تشاهد المنطقة فى تاريخها الطويل صراعا سياسيا عنيفا للسيطرة على سامة مثل ماشاهدته من صراع دولى من أجل السيطرة على البتول » .

وبذا يبدو لنا التراجل من أجزاء الرسالة الثلاثة . فالباب الاول يبحث أساسا في « مواصلات المنطقة » ، والباب الثاني يعالج تناة السويس » أهم طرق مواصلات التجارة المولية بالمنطقة » — ص (ح) — والباب الثالث بخص بالبترول « أهم الموارد الاقتصادية بالمنطقة » . والمواصلات وطرق التجارة المولية والموارد الاقتصادية من عناصر « الاهمية الاقصادية لمنطقة الشرق الاوسط » .

على اننى اتنق مع الكتور بطرس بطرس غالى فى اننى لم أوضح هذا الارتباط الوضوح الكافى. وكنت اعتقد — على خلاف ما تبين لى الآن — أن البحث العلمي لا يحتاج إلى ايضاحات مستفيضة. وان كنت آخذ على الدكتور بطرس بطرس غالى أنه لم يبين لى أوجه عدم الارتباط بين أجزاء الرسالة ، أو مدى النقص فى هذا التراجل وكنت آمل أن بين لى أوجه التراجل « الذى يجب أن يكون » فى الأهمية الاتصادية للشرق الامسط.

ثانيا — ينكر المكتور بطرس بطرس غالى اننى اخترعت الموضوعات التى يسملها كل ياب اختيارا جزافيا دون مبرر على . ولم يد سيادته الادلة العلمية التى تؤيد نقده . وافا رجعنا إلى فصول الرسالة لاتضح لنا أسباب اختيار بحوث الرسالة وتسلسلها التاريخي والتى هدفتا منا إلى امجاد التفسير العلمى للاحداث السياسية حتى شاهلتها المنطقة وهى التى تخفى وراهما المطامع الاتصادية للمول الاستهارية . أما ما ضربه المكتور بطرس بطرس غلل من أمثلة ، فاننى أناقشها على الوجه التائى:

(1) يقول التعليق انني تكلمت عن حركة تصنيع مصر ولم أشر إلى الانتاج الزراعي وقبل أن استطرد في المناتشة . أقول ان هذا المثل لا يرق إلى مرتبة البرهان على وجهة النظر في النقد الموادد في النقد الخال الله عن النقد الحالاة . بل هو لا يعدو أن يكون تعليلا على أنني لم استكمل البحث في هذا الموضوع أو قصرت فيه . فاذا عدنا إلى هذا المثل فانني أبناً باشارة إلى عنوان الفصل الذي أخذ منه هذا المثل . هذا الفصل هو الفصل السادس من الباب الأول وعنوانه : «حركة تصنيع مصر في النصف الاول من القرن الطناسع عشر وموقف انجلترا مها . . وواضح من العزن انني حددت موضوع البحث .

فلم أنكلم عن الاقتصاد المصرى كله حتى يكون ، عدم بحثى فى الزراعة المصرية تقصا أو محل تقدو لكنى حدث البحث فى « حركة تصنيع مصر » . . . والقصد من هذا التحديد هو تبيان موقف الاستعهار من حركات التصنيع فى دول الشرق الاوسط ومناهضته لحركة التصنيع التى كانت فى سبلها إلى التدعيم فى إحدى دولة وهى مصر . وهنا ينبغى على أن اشير إلى ما جاء فى ص (AY) :

« . . . هذه البيانات والارقام والاحصائيات التى جامت في تقارير أجدية توضح لنا مدى ضخامة صناعة الغزل والنسيج القطنى فى مصر خلال الفترة من ١٨٢٥ – ١٨٣٥ وسنرى فى البحث التالى النتائج السياسية التى ترتبت على ذلك خاصة بعد أن امتدت رقعة مممر فأصبحت نخضع لها مساحات شاسعة تكون منظم متطقة الشرق الأوسط . هذا يعنى إضافة قوة اقتصادية وسياسية كبيرة إلى الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية تمكنها مستقبلا من تدميم صناعتها فى الجالين المحلى والحارجى عما يشكل تهديداً خطيراً الصناعة البريطانية الإرطانية الورطانية الموسع والدو » .

وقد يينت في بحوث هذا الفصل الارتباط بين تقدم صناعة القطن في مصر وفي انجلترا في وقت واحد . ونشير هنا أيضاً إلى ما جاء في ص(٨٧) :

«أثار توسيع وتدعيم الصناعة القطنية في مصر قلق أصحاب مصانع الغزل والنسيج القطني في أعجلترا نفسها ، وهي كما يينا كانت من أكثر الصناعات استفادة من الاختراعات والمجديدات التي استحدثها الثورة الصناعة والتي استكملت عناصر قوتها منذ الربع الأولى من القرن التاسع عشر » .

ثم عرضت ، في هذا الفصل أيضاً ، للموانف العدائية التي وقنتها انجلترا من مصر والتي اتهت باندحار الصناعة المصرية كما جاء في ص (١٠٠):

وهكذا حقق أرباب المصالح الانجليزية اطعاعهم فى السوق المصرية . . . وبالمثل
 انفثرث صناعة المنسوجات التطنية فيا وتحولت إلى المصافع الانجليزية تستورد منها
 احتياجاتها » .

ومن ذلك يستين لنا أنه لم يكن هناك داع للتحدث عن الزراءة المصرية . غير أننى أشرت إليا حينهاكان يستدعى البحث ذلك . فأوردت فى ص (٩٢) جدولا (الجلمول رقم ٤)عن صادرات مصر من القطن خلال السنوات ١٨٢١ — ١٨٣٨ وأضيف إلى ما مبيق القول بأننى لم أجد فى الكتب التى قرأتها ما يربط بين تقدم صناعة القطن فى مصر وتقدمها فى مصر وتقدمها فى اتجلترا فى ذات الوقت . ولم أجمد فى الكتب أيضاً مايشير إلى التتائج السياسية التى ترتبت على هذه الطورات الاقتصادية . ومن هنا تضح لنا الاسياب العالمية لاختيار البحث فى هذا الموضوع وتحديد البحث على « حركة تصنيع مصر » فقط . . .

(ب) المثل الثاني الذي قدمه التعليق هو أنني في الباب الثاني أوقفت دراسة فضية تعاة السويس عند الاعتداء التلائى . وهذا المثل ، يساير المثل الأول . فلا ينطبق على النقد الوارد أصلا . أما السبب في أنني أوقف دراسة هذا عند الاعتداء الثلاثي ؛ رغم مرور سنة كاملة من وقوع الاعتداء ــ كما يقول التعليق ــ فهو أننى كنت مضطراً إلى تحديد فترة أتف عندها في البحث حتى أستطيع أن أتصرف إلى تحليل الوقائع وتجبيع الحقائق ثم كتابة الرسالة . والدكتور بطرس بطرس غالى يعلم جيدًا إنني كنت تحددًا بوقت لتقديم الرسالة ـ في نوفمبر ١٩٥٧ ـ وإلا شطبت . يضاف إلى ذلك أن الكنتابة في موضوع حتى تطور أحداثه الاقتصادية والساسية تطوراً سريعاً . ثلق على الباحث عبثاً ومستولية كبيرة . فى اختياره للنقطة التي يتوقف عندها ، فهو لن يسلم من النقد في أي الاحوال . وهنا أشهر إلى ما قاله لى أحد الباحثين ، عن سبقونى فى الدُّراسة ، من أنه أثناء تحضيره لرسالته في الدكتوراه بالخارج ، كان الآستاذ المشرف عليه ينبه إلى أنه ما دام قد اختار تقط اتباء البحث فلا ينبغي علَّيه أن يتابع ما يحلث بعدها إلى حين الانتباء بين كتابة الرسالة. بل كان هذا الاستاذ يطالبه حَتى بعدم قراءة الجرائد. . . ولهذا فإنني عندما اخترت الحد الذي أقف عنده في البحث حتى أنفرغ للكتابة ، اخترت التوقف عند حد فشل محاولة المستعمرين اغتصاب القناة بالقوة . على أن هذا الحد يمثل ، في رأبي ، نهاية محاولات الدول الاستعارية لاستخدام قواتها المسلحة في تحقيق مطامعها الاستعبارية في القناة ويذلك لم أتناول الفترة التي تلت هذا الحد بالعراسة مع تسليمي بّانه كان لهذا الاعتداء آثار اقتصادية وُساسية تصل موضوغي أوثق اتصال ، كما يَقُول المكتور طِرس بطرس غالى ، ولو إنني عالجت الآثار السياسية التي ترتبت على العدوان إلى أن تقرر وقف التتال في الاراضي المصرية ، وذلك في الصفحات من ٢٣٧ إلى ٢٥٣ نحت عنوان : « أثر العلوان الثلاثي في الساسة العالمة » .

(ج) المثل الثالث الذي قدمه التعليق هو أننى في البلب الثالث ركزت دراستي على

بترول العراق وأشرت إشارة خاطفة إلى كل من البحرين والكويت والسعودية فى أقل من اثنتى:عشرة صفحة . وأود هنا أن أتسامل : إذا كانت الاثنتى عشرة صفحة غير كافية . فما هى النقط التى لم أتنارلها بالبحث ؟

أشير هنا إلى أن التعليق لم يبين مناحى التقص ، هذا بالإضافة إلى أن هذا المثل مثل سابقيه لا يتصل بموضوع النقد الأصلى . أما ما جاء فى بلق المثل . . . أننى لم أذكر شيمًا عن بترول إبران ،م ما أحاط به من أزمات . فللك راجع إلى أننى قد استبعلت إبران عن اطاق بحث الرسالة حسب التحديد الذى أوردته فى مقدمة الرسالة ... وكذلك الشأن بالنسبة إلى مشكلة أنابيب البترول ، فقد قلت فى التقديم ص (ز) أن الموضوع واسع جملًا وأننى حاولت عند معالجتي الموضوع أن أحدد من تقط البحث بقدر الامكان حتى أستطيع أن أصل إلى هدفى من البحث ، تاركا فقطا كثيرة بجلات البحوث الآخرى . . وقلت فى موضع آخر ص (ح) « . . م أعالج من شئون المواصلات بالمنطقة غير قناة السويس ، فلم أناول المو اصلات البرية والجوية وأنابيب البترول وذلك على أسلس أن القناة أهم طرق مواصلات الجارة المدولية بالمنطقة » .

ثالثا – يقول التعليق أننى لم أتقلم بختام عام الرطالة أركز فيه التتائج التى استخاصها من المراسة وأربط فها بين أجوائها - فاذا عدنا إلى الرسالة نجد أنى قد بدأت الحاتمة ص (٣٣٣) بالآثى : « تبين لنا من الباب الثالث تزايد اعتباد حول أوربا الغربية على واردات البترول من متطاقة الشرق الأوسط فى سد احتياجاتها من الطاقة . ونامس الارتباط الوثيق بين (ضان) وصول هذه الامدادات البترولية إلى أماكن استهلاكها وبين (ضرورة) استخدام قناة السويس » . ثم ناقشت وسائل النقل البديلة المقناة وخرجت منها كما جاء فى على ٣٣٤ إلى أن : « حركة تقل البترول عبر الثقاة لا يمكن استبدالها يمديل آخر ، وعلى المكس ستطرد الزيادة فى حركته عبر الثقاة » . وناقشت بعد ذلك فى الحاتمة أيضا الاسواق التي ستعدد عليها حول أوربا النربية فى تزويدها باحتياجاتها البترولية فيينت أنها فى الحل الاول ستكون من مناطق إنطج البترول عن الشرق الأوسط . وهكذا إلى أن ذكرت فى الحاتمة ص (٣٥٠) :

ومن هنا نستطيع أن تنبين خطورة المطامع البترولية الاستعبارية على دول وأقطار
 معلقة الشرق الاوسط. فاذا كنا قد بينا في رسالتنا قلور الصراع السياسي الذي نشب بين

اللمول من أجل التحكم في اقتصاديات المنطقة ، وإذا كنا قد عرضنا صخامة الارباح النوات المتعلقة في خلال السنوات المتعلق مركات البترول الكبرى المسيطرة على إفاج البترول في المنطقة في خلال السنوات المسرين القادمة ، فاننا بلا شك نستطيع أن فعرف حقيقة الدوافع التي تكمن وراء الصراع الملقى تنعرض له دول وأفطار منطقة الشرق الاوسط » . وقلت في موضع آخر من المختام ص (٣٣٦) :

د ان هذه الاطاع الاستمارية في منطقة الشرق الاوسط من جانب الدول التي لا تقيم
وزنا لتعبداتها أو مواثيق الامم المتحنة تستدعى مزيداً من يقظة شعوبها و تتطلب تكتل
جهودها حتى تستطيع أن تقف سدا منها في وجه هذه المطامع فتتمكن من استثبار ثرواتها الطسعة ومو اردها لرخائها ورفاهيتها . . » .

هذا إلى أن الحاتمة تشتىل على جدولين إحصائيين وخريطة جغرافية . غير أننى أقرر بأن الحاتمة كانت تصيرة — إلى حدما — وكانت تستدعى المزيد من الايضاح .

رابعاً — برى التعليق أنني قد جانبت الحياد العلمي الذي هو من أهم متنضيات البحث الجامعي الصحيح الذي من مستلزماته ألا يبرز فيه جنسية المولف أو حزيته .

ويستطرد التعليق في القول بأنني قد بالنت في التعصب لمصريتي حتى أخيت وجهة نظر خصومها فلم أعرضها ولم أناقشها . ويأتي التعليق بمثل للتدليل وهو أنني في الباب التالى حينها تحدثت عن قداة السويس تجبب عرض شيء من آراء الدول الغربية وعلى رأسها فر نسا وانجلترا والولايات المتحدة . وما يعنيه التعليق من هذا المثل هو ، بالدقة والتحديد على ما أحقد - حيث أنه لم يفصح – هو أنني لم أبدى وجهة نظر الدول الثلاث في التأميم وهل هو قانوني ... والحقيقة أن رسالتي لم تعرض إطلاقاً لهذه الناحبة لانني لا أبحث في على التطورات الاقصادية في المنطقة أو المستدة من الأوضاع الاقصادية في المنطقة ، وقد أوضحت في البحث أن من دواعي تأمم القناة هو «حق مصر في الانتفاع بمواردها المالية » الصفحات ١٨٤ - وأشرت إلى قوار الأم المتحدة الصادر في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٥٧ والذي يؤكد فيه «أن لكل شعب حقاً طبيعياً في احتفلال موارده وثرواته القومية دون سيطرة أو نحكم أجنبي » ص (١٦٨) . والحقيقة أنني عرضت وجهة نظر العلائ بالناسبة لقرار التأمم . وأوردت تصريحات المستولين فيا بل أوردت كمذلك

المناشات التى دارت في مجلس العموم البريطانى وعرضت ما جاء فى صحف هذه للعول وذلك كما يضح من الصفحات ١٨٩ — ١٩٤ ، كما أننى أوردت ترجمة حرفية للبيان الثلاثى فى الصفحات ١٩٥ — ١٩٧ ، وهو البيان الذي أصدرته العول الثلاث . كذلك عند مناشقى لمؤتمر لندن أوردت ترجمة حرفية لجميع المشروعات التى قلمت فى المؤتمر بما فيا المشروع الأمريكي وذلك فى الصفحات ٢٠٩ — ١٢٥ . وعند معالجتى لموضوع تضية قناة السويس فى مجلس الأمن — بعد العلوان — أوردت أيضاً الترجمة الجرفية لمشروع القرار الأمريكي فى ص (٢٤١) .

وهكذا يتبين أننى لم أتوان عند عرض وجهة النظر لآى دولة ما دامت تنخل في فطاق رسالتي .

وما دمنا بصد الحديث عن البحث العلمى وضرورة اتصافه بالحياد العلمى ، فانى أرى ان هذا الحياد لا يمنع من إبداء وجهة النظر بصدد وقائع محدودة . فمثلا بالنسبة لموقف الحديوى توفيق من الاحتلال البريطانى . أعتقد أنى إذا وصفت الحديوى توفيق بأنه خائن فهذا لا يكون خروجا عن الحياد العلمى . كذلك بالنسبة للعدوان على مصر إذا قلت أنه علموان آئم فلا يكون هذا خروجا عن مقتضيات الحياد العلمى ولا أكون قد استعملت أسلوبا خطابياً . انى هنا أشبه بموقف القاضى ، انه على الحياد بين الفريقين المتخاصمين ولكنه يصد أحكاماً فى الشرعية وهو فى حكمه بالنسبة الجرائم يصف هذه الجرائم وبيين خطورتها على الجمع .

خامساً — أبدى التعليق عبو باً شكلية فى الرسالة ، وانى أوافقه على جانب كبير منها . غير أنى أورد القول بأن عدم اللقة فى تعيين المراجع كان قاصراً على عدد قليل ومحدود من المراجع . أما وضع الجداول فى غير محلها فاننى كنت أود أن أضعها فى نهاية الرسالة ، غير أن الاستاذ المشرف ، الدكتور أحمد أحمد الحته أبدى رأيه بأن أضعها فى صلب الرسالة . وقد اقتمت رأيه ووضعها فى صلب الرسالة .

فوزی ریاصیه فهمی

تم طبع هذه المجلة بمطبعة جامعة القاهرة في يوم الاثنين ٢٥ مصرم سنة ١٢٧٨ الوافق ١١ من اغسطس

سنة ۱۳۷۸ الوافق ۱۱ من أغ سنة ۱۹۵۸

مدیر الطبعة محمد زکی خلیل CAIRO UNIVERSITY PRESS 1446-57-560 ex. The Conference has brought to the attention of the world the value of African culture—a culture which had so far been ignored or minimized. Culture exchange amongst African states as designed by the Conference should, without doubt, result in the development not only of the African people, but of the whole world.

Thus, in the mid of the twentieth Century the African people have awakened to an awareness of their own problems. Be it economic, social, cultural or political, the African independent States faced these problems realistically and sought the possibilities of their solution. The significant criterion of barmony amongst the African Stastes is their endeavors to plan and follow a common foreign policy. It has been evident that since the Conference in Accra attempts have been made by the representatives of the African States to the United Nations to plan a common policy in the world organization. This fact, however, does not repudiate the fact that the African States are a part of the whole Afro-Asian group. It was made clear in the Conference that the African States were not planning to act independently and separately from the Afro-Asian group which resulted from the Bandung Conference. In fact, the African States have planned to function as a working committee for the Afro-Asian group.

During the meeting in Accra Prime Minister Nkrumah of Ghana received two messages; The first from the Prime Minister of the U.S.S.R. "Hoping for the success of the Conference as a definite step towards eading imperialism in the African Continent" (1); the second, from the American Secretary of State, John Foster Dulles, expressing the readiness of the United States to "support a constructive effort of the States of Africa to achieve a stable, prosperous community, conscious of its inter-dependence within the family of nations, and dedicated to the principles of the United Nations Charter" (2). The African States however asserted their distinctive African personality in world affairs. Being aware of power politics, they warned small states against action that might entangle them in this dangerous game. In other words, the African States made it obvious that they have planned to follow a non-alignment foreign policy.

Imperialism has been shaken in Africa. Its existence has been challenged by the hold resolutions passed by the Conference of the Independent African States. The resolutions did not only treat such eminent colonial problems as Algeria, Togoland and the Cameroons, but it declared, without any ambiguity, the rights of the African peoples to freedom and independence. Furthermore the promise of the participating states to render help to the colonial territories to achieve their independence seems a progressive historical step.

⁽¹⁾ Fravds, April 16, 1958. Kindly translated from Russion and conveyed to the writer by Mr. Boris N. Ivanov, Press Officer, of the Mission of the U.S.S.R. to the United Nations.

⁽²⁾ Department of State: Foreign Policy Briefs, Vol. VII, No. 21, May 2, 1958, (Weshington, D.C.).

XI.-ESTABLISHMENT OF A PERMANENT MACHINERY

The Conference decided to consider the permanent representatives of the participating governments at the United Nations as the informal permanent machinery for the Independent African States. They would coordinate all matters of common concern to the African States and formulate the concrete and practical steps to implement the decisions of the Conference and any similar future conferences. This machinery was also entrusted with the responsibility of making preparatory arrangements for future conferences of independent African States. The Conference agreed that meetings of ministers, particularly Foreign Ministers, and experts should be convened from time to time or whenever necessary to study and deal with particular problems of common interest to the African States. It also agreed that a conference of the independent African States should be held at least once every two years and that the forthcoming conference would be within the following two years. The invitation of the Ethiopian Government to hold the meeting in Addis Ababa was accepted.

Conclusion

The Accra Conference has proved to be of great importance in the world today. "The most important result of the Conference was that it was hold" (1). It asserted that Africa is emerging as a new region in international politics. Twenty years ago, holding such a conference was an impossibility; today the Accra Conference has proved that the "Dark Continent" is no longer so dark and its people, once dependent, are beginning to feel the delights of freedom and shoulder its resbonsibilities.

The fact that the Conference was held with the participation of the eight independent states in Africa has refuted the false division of that continent into the two Africas. i.e., Africa, North of the Sahara, and Africa South of the Sahara, It has refuted the fallacions belief that there were deep divisions amongst the Africans because of their different religions and beliefs. Moslems, Christians and Pagans met in Accra without being self-conscious about their different religions. Now it has become obvious that Africa, which was artificially divided by imperial powers, has started to unite.

⁽¹⁾ Washington Post, April 28, 1958.

X .- INTERNATIONAL PRACE AND SECURITY

Like other countries in the world, the African Independent States in their Conference expressed concern about the armaments race between the two blocs and their piling up of destructive weapons. They were alarmed by the possibility of using nuclear and thermo-nuclear energy for military purposes by the Great Powers. The conferring countries, however, showing their desire to maintain and strengthen world peace and security, and realizing that world peace is a prerequisite for world prosperity, noted that no African State, at the time of the Conference, was repreented in the various international bodies concerned with the problems of disarmament. Thus, they urged the United Nations to ensure the equitable representation of the African States. Moreover, they urged that consultations and meetings on international affairs should not be monopolized by the Great Powers.

The Conference called upon the Great Powers to stop producing nuclear and thermo-nuclear weapons, and in the interest of world peace, to suspend all tests of such weapons. It condemned all atomic tests and particularly those that would be carried out in the Sahara. Thus, it appealed to the Great Powers to direct nuclear and thermo-nuclear energy exclusively towards peaceful purposes. The Conference condemned the policy of the sale of armaments as a method of exerting pressure on governments and interfering in the internal affairs of other countries, and affirmed the trend towards the reduction of conventional armaments as a means of promoting international peace and security. The Conference called upon the Great Powers to make every effort to reach an agreement on that important issue.

The Conference noted the non-compliance with certain United Nations resolutions by United Nations member states, and showing concern in that respect, called upon them to respect such resolutions and urged, without specific reference, a just solution of outstanding international problems. It expressed, also, deep concern over the question of Palestine, which it considered a disturbing factor for world peace and security and urged a just solution for that problem. Lastly, it expressed concern over questions of South West Africa and similar questions.

It was agreed at the Conference that help offered by more advanced countries to the African States would be acceptable if it proved to be genuine and if it appeared to impose no fetters on the freedom and independence of the African States.

IX .- CULTURAL MATTERS

Since there is no doubt about the impact of cultural relations upon the relations between nations, the Conference was convinced that the solidarity of the independent African States would be strengthened through improvement of cultural relations among them. For this reason, after exchanging views on the aspects of the various cultures of the participating countries, the Conference, keeping in mind its desire disseminate widely the culture of these countries, upheld the principles of the Charter of the United Nations and of the Bandung Conference concerning cultural cooperation.

The Conference condemned colonialism as having prejudiced national cultures. Colonialism has been a handicap in the way of possible effective cultural cooperation. The Conference also called for the development of cultural cooperation among African States. Such cooperation, suggested by the Conference, included facilitating the exchange of teachers and professors; encouraging the establishment of cultural centres in the various African countries, conditioned by the approval of the country in which they would function and in conformity with its laws; promoting the exchange of students by providing scholarships; easing the exchange of exhibitions, educational ecientific and cultural material; ensuring that the teaching of history and geography in the participating countries would include such material as would acquaint the students with accurate information about the life and culture of other African countries: removing incorrect information resulting from colonial or other foreign influence by revising the history and geography textbooks and the syllabuses used in the schools; coordinating the teaching systems at all levels and recognizing academic degrees conferred in the various participating countries; introducing principal African languages into the curricula of educational institutions; and holding inter-African conferences for educators and scientists.

in every State to study the problems of economic and technical development which they are facing. Moreover, they recommended the establishment of a joint Economic Research Commission to be entrusted with:

(a) Exchanging views and coordinating economic and technical matters.

(b) Encouraging and developing trade.

- (c) Investigating the possibilities of coordinating economic planning in each state to achieve an all-African economic cooperation.
- (d) Finding possipilities for common industrial planning within the African States and making available Africa's resources and products for the African States,
- (e) Encouraging foreign capital and experts to be utilized in the African States without affecting adversely their independence, sovereignty and unity.

In addition, the Conference recommended that African States should exchange technical knowledge and information. Through such action and the holding of conferences and exhibitions, joint African enterprises could be established. Means of transportation and communication between the African States should be constructed and improved through joint efforts of the African States.

The incorporation of dependent African territories into the economic systems of colonial powers is not in the interests of the inhabitants of these territories. This fact was noted by the Conference which recommended the establishment of an African Common Market. Moreover, it was agreed that arrangements should be made to facilitate the exchange of labor and information on labor among the African countries. Also, cooperation among national trade unions was urged. This resulted in the call to strengthen the relations and increase the cooperation between the various African National Trade Unions on one hand and the Internotional Labor Organization on the other.

The Conference agreed upon resolutions regarding the joint action by the African countries to prevent diseases among human beings, crops, and in livestock, and referred specifically to the ravages of locusts which constitute a dangerous threat to the agricultural production in the African countries. The Conference also planned the establishment of equitable social and economic policies allowing for national prosperity and access security among that African obtizens.

VII.-CAMEROONS UNDER FERNCH ADMINISTRATION

The Conference also admitted a representative of the Union of the Populations of the Cameroons to make a statement on the conditions in that territory and examined a memorandum submitted by this party on the situation in the Cameroons. Taking into consideration the objectives of the International Trustoeship System, the Conference condemned, as contrary to the spirit of the United Nations, the use of military force against the unarmed people of the Cameroons under the Erench Trust Administration. It called upon France to open direct negotiations with the representatives of the people in order to satisty their legitimate aspirations in compliance with the Charter of the United Nations, It also appealed to the United Nations to intensify its efforts to help the people of the Cameroons in achieving their legitimate political aspirations.

VIII.-ECONOMIC AND SOCIAL MATTERS

The Conference discussed the economic and social conditions in the eight independent African States. It noted the richness, variety and abundance of the natural resources-mineral, agricultural and animal-in these countries. At the same time it also noted that these resources were not fully utilized. They could be exploited more to their full advantage with the prupose of raising the standards of the African people. The Conference recognized that increasing possibilities for commercial exchange among the different independent African States should be encouraged and that the economic emancipation of the African countries should be achieved. The Conference realized and condemned the attempts of the non-African forces to arbitrarily divide the Continent of Africa into economic regions. It stressed that it did not recognize that division and, on the contrary, expressed its deep conviction that Africa is an economic unit. Moreover, the Conference condemned the incorporation of dependent African territories in the economic systems of the colonial powers and considered it to be not in the interests of the African peoples.

As a result of these facts brought before them, the conferring African States advocated the establishment of an Economic Research Committee

V.—Steps to be Taken to Sapeguard the Independence Sovereighty and Territorial Interrity of the Independent African States

The Independent African States which have striven hard to achieve and maintain their independence have been determined to safeguard this hard-won independence, sovereignty and tetritorial integrity. In the Conference they declared their determination to respect the independence, sovereignty and territorial integrity of one another. They pledged to cooperate not only to safeguard their independence but also in the fields of economic, technical and scientific development and in raising the standard of living of their respective peoples.

While the participating states condemned all forms of outside interference directed against the sovereignty and territorial integrity of the Independent African States, they expressed their determination to settle their differences by direct negotiations, and, if necessary, by conciliation or mediation by other African Independent States.

VI.-TOGOLAND UNDER FRENCH ADMINISTRATION

The Conference admitted a representative of the JUVENTO Party in French Togoland to make a statement on conditions prevailing in this part of Africa. It also examined the memorandum presented by that Party. The Conference acknowledged the objectives of the Bandung Conference and the objectives of the International Trusteeship System and the responsibilities entrusted to France as administrator of Togoland "to promote political, economic, social and educational advancement of the inhabitants" (*). Thus, realizing the importance of the Legislative Assembly elected under the supervision of the United Nations on April 27, 1958, the Conference expressed grave concers about the electoral laws and system of the territory. It strongly urged the administering authority to cooperate fully with the United Nations Commissioner in order to ensure fair and democratic elections.

⁽¹⁾ Article 76. The Charter of the United Nations.

The Conference agreed that the Representatives of the Independent African States at the United Nations should cooperate and work together to achieve the Conference's resolution on Algeria. The Representatives should be entrusted with the duty of acquainting the members of the United Nations and world public opinion with the true state of affairs in Algeria. A mission was recommended to tour the capitals of the world with the object of enlisting the support of governments for a just and peaceful settlement in Algeria.

IV .- RACIALISM

The white man in Africa, and particularly in the colonial territories, assumes a superiority over the black man. "The Color bar stands at different heights in different parts of Africa, ranging from implicit attitudes in some regions to highly legal barriers in others" (1). It is not strange, therefore, that the Conference condemned the practice of racial discrimination and segregation as evil and inhuman and contrary to the basic principles of human rights. The Conference asserted that continued implementation of segregation and the color bar would endanger peace and security in the world since it usually leads to bloodshed and strife.

The Conference condemned racial discriminatian not only in Africa, particularly in the Union of South Africa, in kenya and in the Central African Federation, i.e. Rodesja and Nyasaland, but also in all its shapes all over the world.

Moreover, the Conference appealed to religious bodies and spiritual leaders the world over to support the efforts directed at eradicating racialism and segregation. It called upon all members of the United Nations and all peoples of the world to intensify their efforts in combating and eradicating this degrading injustice; for in doing so, they would be respecting the resolutions passed by the United Nations and the Bandung Conference condemning this inhuman practice. Finally, the Conference called upon the participating countries to eradicate any traces of racial discrimination in their respective countries.

⁽¹⁾ Issaes and Ross: op. cit., p. 24.

III.-THE QUESTION OF ALGERIA

The war in Algeria is a fact recorded on the United Nations' records (1). The Conference expressed not only the opinion of the African peoples but also world public opinon when it manifested its concern over the continuation of war in Algeria. In order to familiarize itself with the situation and developments in Algeria, the Conference agreed to hear a representative of the National Liberation Front (2). The Conference deplored the denial by France of the right of the Algerians to independence and self-determination. It also deplored the grave extent of hostilities and bloodshed resulting from the continuation of this war in Algeria. The deploration of the French stand on Algeria seemed to be the natural result of France's situation in overlooking the United Nations resolution of 1957, neglecting the various appeals urging a peaceful settlement in Algeria and rejecting the offer of good offices made by Morocco and Tunisia. The situation being as it is in Algeria, the Conference considered it to be a threat to international peace and security, particularly the security of Africa.

It is of significance to note that the Conference recognized the right of the Algerian People to independence and self-determination. It urged-France to recognize this right, to put an end to the hostilities in Algeria to withhraw her troops from Algeria and to enter into immediate negotiations for a peaceful settlement with the Algerian National Liberation Front. The Conference also appealed to peace-loving nations to exert pressure on France to observe the principles of the Charter of the United Nations and to adopt a policy towards Algeria in conformity with these principles. Affirming its determination to render every possible help to the Algerian nationalists in their struggle for achieving their independence, the Conference also appealed to the allies of France to refrain from assisting France, either directly or indirectly, in her campaign against the Algerain nationalists.

⁽¹⁾ United Nations, General Assembly A/C. 1/PV. 915, pp. 7 - 10; 915, p. 4, 920, pp. 8 - 10.

⁽²⁾ This was not the first internstional conference where Algeria had an official observer. A representative of the Algerian National Front was admitted to the Bandung Conference in April 2085; as the observer of Algeria, Hesseums; op. cit., p. 46;

The New York Times, April 28, 1958 (letter to the Editor, A. Chiarberti),

II .- THE FUTURE OF DEPENDENT TERRITORIES IN AFRICA

As mentioned earlier in this article, more than 60 per cent of the population of Africa falls under colonial rule and administration. That is why the future of these people and their territories was an important issue at the Conference of the Independent African States. The conferring countries, realizing the dangers of imperialism, considered it a threat to the security and independence of the African States and to world peace. They did not consider the problems and future of dependent territories in Africa an exclusive concern of the colonial Powers. On the contrary, it was stressed that these territories were the responsibility of all members of the United Nations and, in particular, the independent African States. They expressed their soliderity with Africans in other parts of the Continent which were still under colonial administration and recommended that the African Independent States should give all possible assistance to the dependent peoples of Africa in their struggle for independence and self-determination.

The assistane that the independent African States would render to the dependent territories would not only be to urge the colonial powers to take rapid steps to implement the provisions of the Charter of the United Nations and comply with the aspirations of the people for self-determination and independence, but would also include offers of facilities for training and educating the peoples of these dependent territories. The conferring States agreed that a definite date, should be set for the attainment of independence by each of the colonial territories. Meanwhile, colonial administration should refrain from repressing the dependent people and from applying arbitrary rules to them. Colonial powers should respect all human rights as provided for in the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights. That is why they should bring to an immediate end any form of discrimination in these territories.

It is of importance to note here that the First Conference of the Independent African States was convoked with the hope that it would contribute to promoting the interests and welfare of the peoples of Africa, whether independent or dependent.

April 15 of every year was designsted to be "Africa Freedom Day" to commemorate that historic event—the Convocation of the First Conference of Independent African States.

their support and respect for its decisions and resolutins. Moreover, since all the independent African Countries had participated in the Bandung Conference (1), it was not strange that the First Conference of African States declared its adherence to the principles enunciated in Bandung in 1955, which were the following (7).

 Respect for fundamental human rights and for the purposes and principles of the Charter of the United Nations.

Respect for the sovereignty and territorial integrity of all nations.

 Recognition of the equality of all races and equality of all nations. large and small.

4. Abstention from intervention or interference in the internal affairs of another country.

 Respect for the right of each nation to defend itself singly or collectively, in conformity with the Charter of the United Nations.

 Abstention from the use of arrangements of collective defense to serve the particular interests of any of the Big Powers. Abstention by any country from exerting pressure on other countries.

Refraining from acts or threats of aggression or the use of force against the territorial integrity or political independence of any country.

8. Settlement of all international disputes by peaceful means, such as negotiation, conciliation, arbitration or judicial settlement as well as other peaceful means of the parties' own choice, in conformity with the Charter of the United Nations.

9. Promotion of mutual interests and cooperation.

Respect for justice and international obligations.

In addition, the African Countries also agreed that as long as a fundamental unity of outleok en foreign policy was preserved, the independent African States would be able to assert a distinctive African Personality. This meant that the participating countries would concert their efforts and voices in the various international forums for the preservation of world peace and implementation of international cooperation.

⁽¹⁾ Tunists and Morocco, which had not achieved their independence at the time the Conference was held, were allowed the status of observers. Mehanned Abdel Khalik Hassoums: The First Asian-African Conference at Bundung, Indonesia, Report Submitted to the League of Again Status. 1955, p. 46.

⁽²⁾ Ibid., pp. 132 - 133.

proposals for the exchange of visiting missions, both governmental and non-governmental, was included on the agenda.

- 4. International Peace: Consideration of problems of international peace in view of and in conformity with the Charter of the United Nations and the principles of the first Asian-African Conference of 1955 at Bandung.
- 5. Permanent Machinery: In order to maintain the links forged at the Conference and to implement the decisions and resolutions, formation of a permanent administrative machinery was placed under consideration.

Resolution of the Conference

The meetings of the Conference culminated in the issuing of the resolutions which the African States (meeting at Accra had accepted. These resolutions amounted to eleven in number and pertained to the common problems of the independent African States. The following is an attempt to review these resolutions:

1. Foreign Policy: After reviewing the international scene and exchanging views on all aspects of foreign policy, the Conference deplored the division of the greater part of the world into two aniagonistic camps. In other words, the Conference looked upon the bipolar system which has characterized world politics since the end of the Second World War as an unacceptable situation. This seems to be the reason why the Conference emphasized that a policy of non-alignment is needed for the African States. Closely related to the non-alignment of the independent African Countries is their co-operation with other countries from the two antagonistic blocs as long as such cooperation is in the interest of the African Countries and does not endanger their freedom.

In order to fulfill this objective the African States agreed to pursue a common foreign policy with a view to safeguarding their independence, sovereignty and territorial integrity. They also pledged to avoid any commitment to any action which might entangle them to the detriment of their interest and freedom.

It was natural, since the eight states meeting at Accra were members of the United Nations, that they declare their loyalty to its Charter and

The Purpose of the Conference

The Conference aimed at achieving the following purposes:

- to exchange views on the different matters of common: interest.
- to safeguard the independence and sovereignty of the African States.
- to foster economic and cultural relations between the African States.
- 4. to plan the practical theme to liberate the African territories still under colonial rule.
- 5. to examine the dimensions of world peace and security and how to secure them.
- 6. to call upon the Big Powers to disarm.
- 7. to create an African personality in world affairs; and
- to renew and reaffirm support to the purposes and principles of the United Nations and the Bandung Conference.

Subjects Considered in the Conference

Keeping these purposes of the Conference in mind, a provisional agenda was prepared by the heads of the Missions of African States in London. This provisional agenda was placed under consideration at the first meeting of the Conference. The agenda comprised the following items:

- 1. Foreing Policy: Consideration of foreign policy with special reference to its aspect relating to the African continent. In addition to discussing the methods of safeguarding the sovereignty and integrity of independent African States this item of the agenda included the exchange of views on the future of the dependent territories in Africa, the Algerian problem, and the racial segregation problem.
- 2. Economic Cooperation: The examination of the possibilities and methods of promoting economic cooperation among the African States. This cooperation was based upon the exchange of technical, scientific and educational information. Special attention was given to agricultural and industrial planning and development.
- 3. Cultural Relations: In order to provide first-hand knowledge about the various African countries and to afford mutual appreciation of the respective cultures of these African States the formulation of

the independent sovereign countries in Africa: i.e. Ethiopia, Ghana, Liberia, Libya, Morocco, Sudan, Tunisia, and the United Arab Republic (1).

This composition of the Conference seems important. The non-self-governing population in Africa amounts to about 132.700.000 out of the total population which is approximately 220.000.000. The absence of representation of the colonial territories in Africa would indicate that more than 60 per cent of the population of Africa who fall under colonial rule were not represented in this Conference. The exclusion of the nationalist spokesmen of colonial territories was regretted by the participating countries. Expressing this regret, the Prime Minister of Ghana, Kwame Nkrumah, stressed that it "underlines the urgency of freeing this continent of foreign domination" (*). However, representatives of Algerian and Cameroonian nationalist groups did attend the Conference. For the sake of protocel they had obtained accreditation as advisers to the Delegations of the United Arab Republic and Tunisia (*).

The absence of the Union of South Africa from the Conference is notable. An invitation to attend the Conference was extended to the Union of South Africa but was turned down. The factors that led to this situation were the expectaion that the Conference would tackle the problem of the color bar and racial segregation.

Five of the countries represented in the Conference—Libya, Morocco, Tunisia, Sudan and U.A.R.—are Moslem Arab. Three of them, Libya, Sudan and U.A.R. are members in the League of Arab States. With the exception of Sudan, they are all located in the northern tier which faces Europe across the Mediterranean. The remaining three countries, Ethiopia, Ghana and Liberia, belong to the Christian and pagan hinterland separated from the Arab area by the Sahara. These facts are convincing evidence that Europeans should abandon their stereotyped concept of "the two Africas—Mediterranean and tropical, Arab and Negro, Moslem and Missionary—as separate components" (*). The Sahara no longer separates the African people who have chosen to concert their efforts and politics.

⁽¹⁾ The Egyptian region of the United Arab Republic is located in northeast Africa. .

⁽²⁾ The New York Times, April 15, 1958.

⁽⁸⁾ The New York Times, Agril 15, 1958.

^{(4).} The New Statesman and Nation, April 26, 1958, p. 521.

since the end of World War II. The Deputy Assistant Secretary for African Affairs in the American Department of State emphasized that "Every State in Africa today was deeply affected by, if not actually conceived in, the aftermath of World War II". Moreover, he considered that "the sweep of large sections of Asia toward nationalism, the development of the cold war between the Soviet bloc and the Western World, the rise of the United Nations, and a new emphasis on inter-national collaboration in a truly mutual sense, as well as the peculiar economic problems of our era"(1) have been decisive in bringing African nationalism to its present stage.

The importance of the Conference originates in the fact that it is a challenge to European imperialism in Africa. This continent is the last stronghold of the European Empire, and the colonial powers seem determined to hold on in Africa for as long as they can (*). There is no better proof of that intention than the British actions against the nationalist Mau Mau in Kenya and those of France against the nationalists in Algeria.

The importance of Africa in international affairs is due not only to its prime strategic position, but also because of its vast store of strategic raw materials. The approximate amounts of these materials produced by Africa today are about 20 per cent of the world's copper and tin, nearly 25 per cent of its manganese, more than 50 per cent of its gold, about 70 per cent of the palm oil, 75 per cent of sisal, 80 per cent of cobalt, 98 per cent of industrial diamonds, 99 per cent of columbium and 100 per cent of pyrethrum. Moreover, uranium is mined in major quantities (*).

The Composition of the Conference

The Conference of Independent African States was held in Accra, the capital of Chana, the newest independent African State, from April 15 to 22, 1958. The attendance at the Conference was confined to

Joseph Palmer II: "African Nationalism", Department of State Bulletin, Vol. XXXVIII, No. 986, May 19, 1958, p. 824.

⁽²⁾ Harold R. Issaes and Emery Ross: Africa: New Crisis in the Making. p. 5, (Headline Series, 1952).

⁽³⁾ Ibid, pp. 12 - 14.

THE FIRST CONFERENCE OF INDEPENDENT AFRICAN STATES: THE ACCRA CONFERENCE

BT

MOHAMED FATHALLA EL KHATIB, Ph.D.

Lecturer of Political Science, Department of Political Science

April, 15-22, 1958(*)

The third week of April 1958 marks a significant turing point in the history of the Continent of Africa. For it was the first time that representatives of the eight sovereign African States had met in a conference with the main objective of asserting the "African Personality".

The Pan-African ides is not new; it goes back at least to the First World War add the Paris Conference of 1919. Because of the colonial policies exerted upon the Continent of Africa and its people it had been rather difficult to bring the African countries at one table to discuss their problems and to concert their efforts. During the celebrations of the independence of Ghana in March 1937, discussions between the Prime Minister of Ghana and the heads of the delegations of the African States revealed that the independent African States shared enough in common—whether through experience or problems—to allow for the creation of an inter-African group within the wider framework of Bandung.

. The importance of the Accra Conference is obvious since that Conference asserted the nationalist inclinations of the African peoples. African nationalism has been an expected force in international affairs

^(*) This paper is based upon the Declarations and Resolutions of the First Conference of Independent African States circulated by the Ghasa Mission to the UN and upon the report to the Asian-African Group at the United Nations on May 7, 1958 by Ambassador Daniel & Chapman, the Permanent Representative of Ghana to the United Nations.

importers should follow that of domestic producers. Hence, inventory adjustments of foreign materials are independent of inventory adjustments of domestic materials.

The effect of these changes in inventories of foreign materials on imports is a direct one: an increase (decrease) in inventories leads to an increase (decrease) in imports by an equal amount. Hence, there is always a positive relation between the two variables.

The conclusion which can be derived from this analysis is very simple. For countries completely dependent on foreign materials, there is always a direct positive relation between the changes in inventories of industrial materials and imports. For countries which produce domestic materials competing with foreign materials, there is a derived relation between the adjustments of inventories of domestic materials and imports. This relation depends on the speculative pattern of inventory adjustments.

The primary disturbing factor is the autonomous change in domestic production of import-competing materials. In the absence of inventory adjustments, this factor exercises its full effect on imports. On the other hand, if inventory adjustments are perfect, the effect of this factor on imports will be nil. Deficient inventory adjustments have a stabilising effect on imports, since they partially nullify the disturbing effect of the autonomous changes in domestic production of domestic import-competing materials. On the other hand, excessive and perverse adjustments have destabilising effects on imports, since they tend to aggravate the disturbing effect of the changes in domestic production of import-competing materials.

ments of domestic import-competing materials. Using this expression, the following relations can be conceived:

- 1. In the absence of inventories, (b) will be zero, and (w) will be (-1).
- 2. In the case of perfect inventory adjustments, (b) will be unity and (w) will be zero.
- 3. In the case of deficient inventory adjustments, (b) will be positive and less than unity, and (w) will be negative and less than unity.
- 4. In the case of excessive inventory adjustments, (b) will be positive and higher than unity; and (w) will be positive and takes the value of the deviation of (b) from unity.
- 5. In the case of preverse inventory adjustments, (b) will be negative taking any value; and (w) will be negative and higher than unity.

In this model, the autonomous changes in inventories of foreign materials are treated as the residuals of imports which are not explained by domestic consumption of importable materials and domestic production of import-competing materials. They are also the residuals of the changes in inventories of importable materials which are not explained by the same variables. This follows from the hypothesis that the changes in importance explained by these variables are identical with the changes in industrial consumption of foreign materials: the induced changes in industrial consumption being determined by the changes in total consumption of importable materials; and the autonomous changes being determined by the changes in domestic production of import-competing materials.

The significance of this treatment is that the changes in inventories of foreign materials are independent of both the industrial consumption of foreign materials and the changes in inventories of domestic materials. This follows from the autonomous nature of inventory adjustments. Changes in inventories of domestic materials are assumed to be determined primarily by the inconsistency of production and consumption plans. Similary, the changes in inventories of foreign materials are assumed to be determined primarily by the inconsistency of import and consumption plans. There is no reason to assume that the behaviour of

Substituting (4.1), (4.2), and (5), into (3), we get:

$$V = a C + b P + V_{af}$$
 (6)

From (6) and (1) it follows that

That is, the changes in inventories which are not explained by the changes in consumption of importable materials (domestic and foreign) and by the changes in domestic production of import-competing materials, are identical with the autonomous changes in inventories of foreign materials. The validity of this proposition depends on the stability of the patterns of behaviour of manufacturers consuming the domestic and foreign material and of the patterns of behaviour of holders of inventories of domestic materiale.

From equation (6), the explanatory equation of the changes in imports (M) can be easily derived by using the identity:

$$M + P = C + V$$
 (8)

where (M + P) is the supply side, and (C + V) is the demand side.

Substituting (6) into (8), we get:

$$M = (1 + a) C + (b - 1) P + V_{af}$$
 . . . (9)

Denoting the import-consumption coefficient by (e), and the import-production coefficient by (w), we get the following result:

$$e-a=1$$
 and $b-w=1$

That is, the difference between the import-consumption, and the inventory-consumption coefficients should be equal to unity; and the difference between the inventory-production and the import-production coefficients should also be equal to unity.

The second condition is the relevant one, since it governs the relation between autonomous changes in industrial demand for imports and autonomous inventory adjustments. In other words, it is the expression of the indirect relation between imports and inventory adjust-

The changes in inventories can be split into two parts: the changes in inventories of domestic materials (V_h) and the changes in inventories of foreign materials (V_h) :

$$V = V_b + V_c \qquad (2)$$

For each of these parts, there are two types of variation: the changes induced by changes in consumption, and the autonomous changes. The changes in inventories are, accordingly, composed as follows

$$V = V_{i,h} + V_{a,h} + V_{i,f} + V_{a,f}$$
 (3)

where:

V_{i,h}: The changes in inventories of domestic materials induced by the changes in consumption of domestic materials.

Va.h: The autonomous changes in inventories of domestic materials.

V_{i.f.}: The changes in inventories of foreign materials induced by the changes in consumption of foreign materials.

Va.f: The autonomous changes in inventories of foreign materials

Assuming that the inventory-consupration coefficient is the same for both domestic and foreign materials, we get the following explanatory equations of the induced changes in inventories of domestic materials and the induced changes in inventories of foreign materials:

$$V_{c} = a C_{c} \qquad (4.2)$$

where: Ch : The consumption of domestic materials.

C_f: The consumption of foreign materials

Using the assumption made in this model that the autonomous changes in inventories of domestic materials are explained by the autonomous changes in domestic production, the explanatory equation for the autonomous changes in inventories of domestic materials is:

case of perverse inventory adjustments, there will be a positive (negative) relation between the autonomous changes in industrial demand for imports and the excess demand (supply), and the change in imports will be greater than the disequilibrium between supply and demand. There will also be a positive (negative) relation between the autonomous changes in inventories and the excess demand (supply).

The essence of this approach is that there is no direct relation between the autonomous changes in imports and the autonomous changes in inventoriès of importable materials produced at home. Both variables are determined by the disequilibrium between industrial consumption of importable materials (domestic and foreign) and domestic production of import-competing materials. The sum of the autonomous changes in industrial demand for imports and the autonomous changes in inventories (with the sign reversed) is equal to the disequilibrium between consumption and production. That is to say, the disequilibrium is wiped out by adjusting both imports and inventories of domestic import-competing materials.

It may be convenient to express the argument in the form of linear equations. The basic relation in this model is that between inventories on one hand, and consumption and production on the other. This relation can be experessed as follows:

$$V = a C + b P + U$$
 (1)

where:

- Y: The changes in inventories of importable materials (domestic and foreign).
- C: The changes in consumption of importable materials (domestic) and foreign).
- P: The changes in domestic production of import competing materials.
 - a: The inventory-consumption coefficient.
 - b: The inventory-production coefficient.
- U: The residuals which are not explained by the changes in consumption and production.

antonomous changes in inventories and the excess supply (demand), and the changes in inventories will be just equal to the disequilibrium between supply and demand.

2. The case of deficient inventory adjustments:

If inventory-holders correctly foresee the direction of the excess supply (demand), but underestimate its magnitude, they will wipe out only a part of the disequilibrium. As a result, domestic prices of importable materials will tend to fall (tise) in the case of excess supply (demand); and there will be an inducement to reduce (raise) the industrial demand for imports. Thus, in the case of deficient inventory adjustments, there will be a negative (positive) relation between the autonomous changes in industrial demand for imports and the excess supply (demand) of importable materials. The changes in imports will be less than the gap between supply and demand. But there will be a positive (negative) relation between the autonomous changes in inventories and the excess supply (demand) for importable materials, and the change in inventories will be less than the gap between supply and demand.

3. The case of excessive inventory adjustments:

If inventory-holders foresee the direction of the excess supply (demand), but overestimate its magnitude, they will take up (fill in) more than the excess supply (demand). As a result, domestic prices will tend to rise (fall) in the case of excess supply (demand); and there will be an inducement to increase (reduce) the industrial demand for imports. Hence, in the case of excessive inventory adjustments, there will be a positive (negative) relation between the autonomous changes in the industrial demand for imports and the excess supply (demand). There will also be a positive (negative) relation between the autonomous changes in inventories and the excess supply (demand); but the change in inventories will be greater than the disequilibrium between supply and demand.

4. The case of perverse inventory adjustments:

If inventory-holders miscalculate the direction of the excess supply (demand), they will step in the market as buyers (sellers) when there is excess demand (supply). As a result, domestic prices will rise (fall) in the case of excess demand (supply); and there will be an inducement to increase (decrease) the industrial demand for imports, Hence, in the

The behaviour of inventory-holders in competitive markets is not, however, unique. Following Prof. J. E. Meade (1), four degrees of speculative behaviour can be distinguished:

- Perfect speculation: i.e., speculation based on perfect expectations about the future forces influencing the market;
- Deficient speculation: i.e., speculation in the same direction as perfect speculation. but on a smaller scale;
- Excessive speculation: i.e., is peculation in the same direction as perfect speculation, but on a larger scale;
- Perverse speculation: i.e., speculation in the opposite direction from that which would have occurred if speculation were perfect.

This classification is helpful for understanding the role of speculative inventory adjustments in the determination of autonomous changes in the demand for imports.

It has already been argued that the autonomous changes in industrial demand for imports depend on two factors:

- The disequilibrium between domestic production and consumption of importable materials; and
- 2. The extent to which inventory-holders are ready to wipe out the disequilibrium between supply and demand of domestic materials.

Using Meade's classification, it is possible to conceive the following cases:

1. The case of perfect inventory adjustments:

If investory holders perfectly foresee both the direction and the magnitude of the excess supply (demand), they will step in the market to wipe out the disequilibrium. This pattern has a stabilising effect on domestic prices of importable materials; and there will be no inducement to adjust the industrial demand for imports. Hence, in this case of perfect inventory adjustments, there is no relation between autonomous changes in the industrial demand for imports and the excess supply (demand); but there will be a positive (acgative) relation between the

^(*) J. J.R. Meade: Degrees of Competitive Speculation: Review of Economic Studies, Vol. 17, No. 3, 1950.

for domestic (foreign) materials in industrial input causes an upward (downward) shift in the industrial demand for imports.

The first requirement can be disposed of, without causing any harm to the main argument, by dealing directly with industrial consumption of importable (foreign and domestic) materials. The second requirement, on the other hand, is inconsistent with the assumption that internationally-traded materials are capable of substitution. This assumption involves the instability of the relation between imports and industrial consumption of importable materials. Hence, it is through the substitution between domestic and foreign materials, that inventory adjustments of domestic import-competing materials exercise their effect on the industrial demand for imports.

This conclusion invites the theory of substitution to take its share in the argument. It is a familiar proposition that the substitution between domestic and foreign materials is the outcome of changes in relative prices, provided that both types of commodity are homogeneous. The price effect is sometimes implied in the relation between domestic production of import-competing products and imports. An autonomous change in domestic production, due to the inconsistency of production and consumption plans, causes a disequilibrium in the market: an excess supply if there is excess production, and excess demand if there is deficient production. In the absence of changes in inventories, the excess demand (supply) will raise (lower) domestic prices relative to foreign prices. This change in relative prices will induce an upward (downward) adjustment of imports to wipe out the disequilibrium in the market. As a result of this adjustment, domestic (foreign) materials will be substituted by foreign (domestic) materials. Hence, in the absence of inventories, the disequilibrium is wiped out partly by the adjustment of prices, and partly by the adjustment of imports.

The existence of inventories of domestic materials introduces a new factor in the process of adjustment. If inventory—holders are willing to change their stocks in response to the disequilibrium between supply and demand, the adjustment of imports will be influenced by the behaviour of inventory-holders, through the effect of inventory adjustments on domestic prices.

an explanation of the probable relation between inventory adjustments of industrial materials and imports.

To fill the gap, an attempt will be made to build up a simplified model, on the basis of the following assumptions:

- L. Domestic and foreign materials are mutually substitutable;
- Inventory adjustments of internationally-traded materials are speculative.

The income theory of international trade gives the proposition that variations in imports are induced by variations in domestic physical product, under the assumption that the import-income relation is stable if this assumption is satisfied, induced imports of foreign materials will be identical with the variations in industrial consumption, and changes in transactions inventories, of foreign materials. It follows that:

- Autonomous changes in imports, i.e., import residuals which are not explained by changes in domestic physical output, are identical with changes in inventories of foreign materials; and
- Changes in inventories of domestic import-competing materials have no effect on imports.

The validity of these propositions depends on two conditions implicit in the stability of the import-income relationship:

- There are no changes in the composition of the production of domestic physical output; and
- There is no substitution between foreign and domestic materials in industrial output.

The first requirement is based on the fact that different industries are not equally dependent on foreign materials. That is, the import—output coefficients are not uniform for all industries. Hence, a shift towards the products embodying relatively [high (low) proportions of foreign materials causes an upward (downward) shift in the industrial demand for imports.

The second requirement applies to supplementary imports which compete with domestic production. The substitution of foreign (domestic)

THE RELATION BETWEEN INVENTORY ADJUSTMENTS OF INDUSTRIAL MATERIALS AND IMPORTS

UΥ

Dr. AHMED HOSNY AHMED

M.A. with Distinction; Ph.D.

Lecturer in Economics, Faculty of Commerce, Cairo University

The experience of the postwar period has emphasized the importance of inventory adjustments of internationally-traded industrial materials in the industrial countries, especially in the United States, as the major source of international disequilibrium. By their nature, these adjustments are reversible, i.e., the phase of accumulation is followed by a phase of liquidation. Thus, the disturbances in the balances of payments of both the importing and exporting countries can be safely diagnosed as temporary disequilibria requiring compensatory financing.

There are two aspects of the relation between inventory adjustments of importable industrial materials and imports:

- The direct effect of the changes in inventories of foreign materials and imports.
- 2. The indirect effect of the changes in inventories of domestic import-competing matrials on the industrial demand for imports.

Though inventory adjustments are not completely independent of changes in effective demand, it is necessary to distinguish between the two phenomena. This distinction is justified by the fact that inventory adjustments are determined, not only by changes in national income and effective demand, but also by two other factors: the expectations about future changes in demand and prices, and the inconsistency of production plans. These two factors are not allowed for in the existing theory of integrational trade. Hence, this theory does not help to give

level. Whenever they find it convenient to shift from bank shares into other kinds of shares, they will suffer a certain loss in making this shift.

VI

I hope it has become now clear, that Kessel's thesis about the lower profitability of banks in times of war inflation is well corroborated by evidence form English experience. Profits earned by the Big Five fellcontinuously from. £m. 8529 in 1935 to £.m 8307 in 1939 and still to £.m. 8003 in 1944. But the point of difference arises whenever one tries to explain this phenomenon of comparatively lower profits. The point of view that I attempted to put forward in this article is that the debtor-creditor hypothesis as an explanation of the inferior position of banks in earning income during war-inflation periods does not apply. Banks do not lend their own capital. They create means of payments. Therefore they differ from ordinary creditors who lend their own capital. in the sense that they have not the choice of shifting the resources they create into concrete wealth. The only kind of concrete wealth in which they can invest their money is their pertfolio of securities; but even the bulk of banks' investments is constituted of government securities the prices of which do not follow the general trend of price levels. Banks' buildings do not constitute more than 1% of total assets. The stock-in Trade of banks is monetary values, which do not change with changes in value of money. It is for this reason, that banks do not lose because of their creditor position in times of inflation. The only difficulty they usually face is that they cannot earn profits on the same scale earned by other businesses. This is due to the fact that war-time monetary policy prescribes the adoption of an easy money policy, with interest rates at the lowest possible level to ease the burden of government debts and to smoothe the working of the economy. Banks become mainly the best customers for government debt scrips. They have to undertake the business of creating credit for government use.

Losses might be incurred, because of inflation. They are not born however by banks as such, but by bank stareholders.

As regards banks, the case is different. They have not this option of turning money into real wealth and vice versa. Their stock in trade is money itself. They have no other standard but money to compare money with. Whatever happens to the value of money, their profits depend on the scale of preference, according to which they distribute their assets on the various items of monetary values, in which they invest their funds. Keeping the problem of liquidity in the back of their minds, and trying to strengthen their different lines of defence, they prefer no doubt to invest the greater amount of their funds, which the safeguarding of liquidity will allow in the form of loans and advances to customers. In times of inflationary war finance, experience proved that such a desire on the part of banks to expand their loans to customers, might not be realised, because of the reasons already referred to.

The following figures show the proportional decline in the ratio of advances to deposits, despite the increase in the size of deposits of the big five banks in England between the years 1935 and 1944:

	1935	1939	1944
	in	millions of pour	nds
Deposits	1872	2092	3908
Advances	706	861	648
Ratio of adv. to deposits	37%	41.96	14 %

V

If banks as such do not lose from their creditor position, who are then the losers? Obviously, they are the shareholders. They lose on two counts: 1.—as being income receivers, whose incomes did not rise, by a rate commensurate with the rate by which the price level in general tended to rise. Their comparative position as regards that of shareholders of industrial or trading concerns is no doubt inferior. In this respect they suffer the consequences of the peculiar position of banks during inflation times; especially whenever inflation is caused by war conditions. 2.—as being wealth owners, on account of the disproportionate rise in the market price of the securities they hold. The prices of bank shares, reflecting the moderate profits earned by banks, do not usually rise in the same proportion as that of the general price

It is now clear that the causes that depress the level of profits earned by banks during inflation times, are not due to the fact that they are creditors. The loss of other creditors whenever the general level of prices rises is accounted for, by the fact that creditors in general have two alternatives, for keeping their wealth. They can keep their wealth in assets, the monetary value of which is liable to change with changes in price levels, such as equity shares, land, buildings and other goods inventories; or they can keep thier wealth in any monetary asset, varying from deposit balances kept with banks, to debts in the form of bonds, debentures or other kinds of future maturities.

This option open to creditors other than banks between wealth in the form of real goods and wealth in the form of monetory assets, the money value of which is always constant or nearly so, leads no doubt to the appreciation of their wealth in monetory values, during depression; and to the depreciation of their wealth in monetary values during inflations. Because of the freedom they enjoy in distributing their wealth between real assets and monetary assets, and on account of the feasibility of shifting their assets from one form to the other, they have to bear the brunt of their unsound judgment, whenever they fail to forecast the future denelopment of the economic conditions in the correct way. Money, for the general run of creditors is nothing else than a command of general purchasing power. creditors should always keep a very close watch on the changes that might occur in the value of money. They consider money a transitory form of keeping wealth. Their ultimate aim is to exersise this freedom of shift from money to real goods and vice versa, whenever they find this shift profitable. It is because this freedom is not always perfect, or account of the time duration of some debts and the difficulty of putting an and to the debt contract, that creditors lose during inflation. An instance of such debt contracts is mortgages on real estate. In such cases, creditors find that the real value of their capital has gone down. With the same capital sum repaid, businesses which deal in mortgages on real estate; will find themselves in a very bad situation. The same mortgage will require in times of inflation a bigger sum of money. Their business turnover will tend to decline.

assets is about the same, and the sole net addition arise from the new asset, Treasury Deposit Receipts which yields a rate of 1½, per cent per annum. Against this must be set the interest outgoings on new deposits and the fact that the banks are earning less from ancillary services, in connection more especially with international trade, while their expenses have been largely increased on account of staff, special war-time security arrangements for the benefit of customers, war damage and other maintenance items".

If we discount Mr. Christopherson's opinion about the inability of banks to create deposits beyond the money resources that should be available to meet customers' needs for ready money, as being a revival of an old debate, which ended long ago, with a conviction to the contrary, and if we consider that the process of credit creation is practically "costless" on the grounds, I have already discussed; it will be obvious that banks during war-time face a queer situation which make for a lower degree of profitability than that, enjoyed by other kinds of businsses.

The factors that make for this lower degree of profitability during war inflation are:

- Contraction of advances on account of the ample profits earned by other kinds of business; part of which are used whenever the need arises to finance expansion in productive capacity and business transactions in general. This practice of ploughing in profits is usually termed auto-financing.
 - 2. The very low interest rates earned on government investments.
- The increase in costs which is due to the rise in the salaries and wages of banks' employees; which fact was noted by Mr. Keesel in his article (1).

Such low profits earned by banks, in comparison with profits earned by other business, are due to the peculiar circumstances of war finance. The most important factors contributing to this result, are the extremely low rates of interest prevailing for short-period loans and the non-expansion of loans to business on account of their reliance on their structures.

⁽⁴⁾ Op. cit., p. 131, where he montions that 50% of bank costs excluding tense was composed of wages and salaries.

If I went into some length, in the above section to reiterate certain well-known features of banking practices, it was only for the sake of recalling the fact that credit creation costs practically noching. One could picture a situation, where government could take matters into its own hands and create the purchasing power it needs, without resort to the banking system; and therefore without need to base credit creation on the issue of government treasury bills or other sacurities, carrying some rate of interest. War conditions are so exceptional, that exceptional measures might not be out of place.

Bankers however are prompt to deny this costlessness of credit, as they were prone sometime ago to deny that they could create "money" in the form of deposits out of the trust and confidence that the community hold in their good handling of the money business. The battle-cry sounded by the late Dr. Walter Leaf in defence of banks and in emphasizing the fact that they cannot lend to borrowers more than the money deposited with them by customers is well remembered. The tradition persists. The chairman of the Midland bank, Mr. Christopherson mentioned in his report for the 'year ending December 1944 the following statment:

"One still hears it said, for instance, that the war-time increase in deposits represents "costless credit" or funds, which apart from the cash retained to meet customers' day-to-day requirements, the banks have been able to utilise to their own profit, without any countervailing outlay. This is far from the truth. The new deposits differ not one whit from the old, in that they are debts from the banks to their customers, to whom the bank is responsible, for the immediate availability of the money... It is a mistake moreover, to suppose that the increased deposits involve the banks in no additional charge for interest. Over the whole mass of bank deposits, whether on deposit or current account, the average rate of interest allowed, to judge from one own experience, has declined less, since the inception of the cheap money policy in 1932, than has the average rate charged on the total of bank advances.

Since the outbreak of war, the volume of advances has declined substantially and the resultant diminution in carnings has been no more than offset, by the additional income from enlarged holdings of investment. The income from the other pre-war items among the earning

will lead in its turn, to an increase in the deposits created by banks. either through expansion of loans or expansion of investments. But if nart of the government securities were handed by the banking department of the central bank to the issue department, an increase in the legal-tender mony will occur, and the increase in the amount of banknotes issued will find again its way, to replenish the tills of denosit hanks. This increase in cash reserve will end in increasing the deposits created by the banking system in general. It is a well-known fact that bank deposits are usually so many times the cash reserve. It is clear therefore that on account of this practice followed by banks, on the basis of their past experience, they can manufacture "money" in amounts which are multiples of their cash reserves. They manufacture this money in the form of deposits and tender it either to bonowers or to sellers of securities in the stock Exchange, whichever circumstances night allow. If they find borrowers who are ready to contract enough loans to absorb their "production capacity" of creating credit, they will not hesitate to grant them the loans they want, so long as the required conditions of safety and good standing of borrowers are met. If borrowers do not step readily to utilise the "productive capacity" of the banks in creating deposits, banks will have to resort to increase their investments: i.e. to increase their holding of securities, in order not to leave unutilised, opportunities open for them to increase their gross profits.

Ш

Now, this process of credit creation is practically costless, if we neglect the very trivial costs of keeping the staff who undertake the book transactions and entries, that the expansion of credit leads to. But the income that such an expansion of credit will generate, should be substantial in comparison with costs, especially if credit-creation is directed towards satisfying the needs of business for loans and advances. If the credit is created and than used in buying government securities, profits might be still be earned, though on a lower scale, on account of the vary low rate of interest earned by government securities in war-time. The cheap money policy which was considered a most important innovation in financial management, during world-war II, led to the fixing of the Bank Rate at the lowest possible level, in order to avoid the exonerous burdens of the extension of war-bebts, which were launched by government, under the exigency of war conditions.

which deal in things other than money. To ascribe the comparatively unfavourable situation of banks as regards the degree of their profitability during inflations, to the fact that they are creditors, would be nothing else than stretching the application of the debtorcreditor hypothesis, beyond its true domain.

П

A striking feature that distinguishes banks from other creditors, whether they are business firms or individuals is that banks hold in their hands the power to create credit. Every advance they grant to their customers. will lead to the creation of an equal amount of deposits. Deposits are commands of purchasing power and they constitute the greater part of the money stock, on which modern communities rely to carry out their business. The higher the cash reserves they own, either in the form of legaltender money kept in their tills, or in the form of deposit balances kept with the Central bank, the greater is the opportunity open to them, to expand either the loans they grant to their business clientèles, or to increase their investments, in the form of sacurities kept in their nortfolios. The amount of the cash reserves, owned by banks, and on which the size of their deposit creation depends, is usually determined by the policy adopted by the central bank. The policy of monetary expansion or monetary contraction on which the Central Bank decides, is the outcome of its own thinking as regards what best should be done in view of the general trend of economic activity; or it might be a policy based on complete understanding and thorough deliberation, between the Bank and the Treasury. Deposit banks have to follow suit the main outlines of the credit policy drawn by the Central Bank.

In times of war inflation, the government has to resort to borrowing to finance war operations. The easiest path usually followed by the government is to lean on the banking system in general, and the central bank in particular, to provide her with the purchasing, power she needs. The process of credit creation for government account usually goes in as follows: the central bank increases its stock of newly issued treasury bills and other government securities, against, an equal amount of government deposits created. These government deposits with the central bank will find their way into bank deposits with the central bank. Increase in bank deposits means increase in their cash reserve, which

SOME PACULIARITIES OF THE BANKING BUSINESS DURING INFLATION

RY

Prof. WAHIB MESTHA

T

In an article published in the American Economic Review in March 1956 (*), Mr. Kessel submitted the view, that the investigations of Bresciani-Turroni, Graham and others concerning particular inflations led to the following results:

- Banks as a class invariably lose during inflation (the real value of bank stocks seems to have gone down in every inflation studied).
- Stock price indexes at best rise only about as much as the general level of prices and usually no as much (*).

The object of this paper is to show that the debtor-creditor hypothesis which suggests that inflation ought to be unprofitable for large creditors, does not apply to banks, in particular; for the very apparent reason, that banks deal in credit, i.e. in monetary values; while other kinds of business deal in goods and services, the monetary values of which, fluctuate in an opposite direction to fluctuations in the value of money, In times of inflation, the value of money in terms of itself remains constant; but values of other goods and services in terms of money, are liable to change, It is this difference, between money as such and other goods and services the values of which are measured in money, which dictates the necessity of looking on the position of banks, during inflation times, in a different way from that of other businesses

⁽a) Renhen A. Kessel: Inflation-Caused Wealth Mediatribution: A test of a hypothesis.

⁽²⁾ Amarican Economic Review, March 1956 p. 130.

market. Products within these two categories would also fit better into cooperative advertising campaigns if they were, beside other factors, considered either semi-luxury or luxury farm products. Demand curves tend usually to be in a particular market less inelastic, elastic or more elastic for semiluxuries and luxuries than are demond curves for staples and necessities. This means that advertising would be most likely, if convincing, more favorably effective with products from the former group than with those from the latter.

Farmers' cooperatives should also in their advertising activities organize production and marketing aspects of the products advertised in particular. The advertisability of agricultural products should be decided upon as cautiously as possible and attention should be focused in general upon requisities for the success of cooperative campaigns and in particular upon the numerous pecularities most pertinent to the advertising associations, products advertised and to both potential consumers and notential markets.

Summary

Cooperative advertising of some Egyptian agricultural products may effectively fit into the circumstances of the concerned Egyptian farmers. Factors related to cooperative associations, to product or products advertised and to the method or methods of advertising used seem to rank among the most important factors determining degrees of success accomplished through the farmers' cooperatives' advertiging campaigns. These remarkable factors have been briefly discussed above and it has also become obvious that farmers' cooperatives in Egypt can play under certain conditions an important role in the field of agricultural advertising. It is advisable to start our first disciplined advertising attempts through the agrarian reform cooperatives due to certain operational and organizational features which characterise those associations at the present time. Farmers' cooperatives outside the reform areas, which are non-agrarian reform associations, are believed to be somewhat handicapped by some undefined factors. These cooperatives may, therefore, be partially dependable in advertising performance for farmers at present.

which are connected with cooperative advertising could be etiher avoided or overcome, additional numerous factors would shape up the requisities for a successful cooperative campaign (*). On the whole there should be specific well defined and needed objective, a carefully predetermined plan of action, assured adequate financial support and a coordination of all forces to reach the objective desired. Other favorable surrounding circumstances related to the campaigns should also be present. Proper preliminary work will determine to a great extent the success or the failure of the whole advertising campaign. Once preliminaries are properly worked out, advertising should be carried on according to method or methods recommended and through the medium or media selected.

Cooperative Advertising in Egyptian Agriculture

The cooperative from of business is ordinarily better suited to the advertising of some Egyptian farm products than are other forms of business organizations, Marketing cooperatives would properly handle the advertising activities through specialized and large seale organizations. The agrarian reform cooperatives would possibly deserve priority of consideration in this connection over other cooperatives in the country. The former are usually operated at present through a rather close supervision and also certain organizational features have been temporarily imposed, Because of these partly planned activities it seems rather advisable to start our first disciplined attempts to advertise some of our farm products through agrarian reform cooperative associations. On the other hand, due to certain deep rooted operational inefficiency the non-agrarian reform cooperatives could be slightly dependable in this respect.

With regard to the advertisability of farm products, the Egyptian farm products would fall in four distinct categories. These are grain, fiber and other field crops; livestock, poultry and insect products; fruits and vegetables and finally those new farm products that may come out. Farmers' cooperatives should concern themselves in the beginning with the advertising of raw or non-processed farm products suitable to advertising and also the new products that need to be introduced to the

Problems of this sort are usainly related to esoperative spirit, members' interest, adequate funds and proper planning.

Cooperative advertising may be reasonably successful if, beside other things, it is carried out through specialized large scale cooperative sales associations which should be properly formed and organized. In many instances the American growers have obtained through similar associations direct benefits from advertising their products('). This is another way of saying that a general type medium or small scale marketing cooperative association would most likely be less capable and less successful in its agricultural advertising for the benefits of its members. "Better advantages would be obtained by the farmer-members if their dooperative had specialized in a single commodity sale or in the sale of a few related commodities. A cooperative of this type would be operated more efficiently and would serve better the interest of its members if it covered an area as wide as it economically could.

The characteristics of the nature, production and marketing of the product or the products advertised can be considered as an important factor contributing to the suscess or to the failure of the cooperative advertising activities. Manufactured, or processed, farm products may not need to be advertised by their growers since manufacturers would probably make a better use of advertising these products than their primary producers (1). This means that farmers' cooperative advertising would include for the most part the non-processed farm products that need and which would fit into advertising campaigns. Advertising seems also more adapted to consumers' products of high quality and rigid grading beside the concentration of their area of production and the presence of some production and marketing monopoly advantages. Advertising is also more profitable with mobolized capital and protected production (*). Products with elastic demand would also be more adapted to advertising and staples would require less advertising cost than semi-luxuries and luxuries (4).

Method or methods of advertising used would be differently determined according to different circumstances. Assuming that problems

H. H. Bakkon and M. A. Schaues, The Economics of Cooperative Marketing, McGraw-Hill Book Company Inc. 1937 p. 552.

⁽²⁾ S.E. Shehata, The Advertising Potentialities in the Marketing, of Egyptian Farm Products. Op. cit. p. 63 and 69.

⁽³⁾ Bakken and Schaars. Economics of Cooperatioe Marketing. Op. cit. p. 522.

⁽⁴⁾ Ibid p. 522.

associations. From a practical standpoint, advertising activities may be tried only by those cooperatives which can perform more successfully some marketing services for the benefits of their members.

The agrarian reform law was issued on September 9th 1952 and the first cooperative association in reform areas was registered at Zafraan zone on March 15th 1954(1). The number of these cooperatives would he usually increased as more land was requistioned and distributed among farmers eligible to own that land according to the law. By June 1956 the number of cooperatives in reform areas amounted to 198 seacciations with 51898 members (2). In August 1957 the agrarian reform conneratives amounted to about 250 associations (*). By the completion of distribution programs cooperatives will total 400 associations with about 200,000 members who will be owing a half million faddans (4). These cooperatives would usually perform all agricultural and social duties and services needed by their members. Among these services and duties the cooperatives would sell the principal crops on behalf of the members and through these marketing activities these cooperatives would probably be able to make their best use of advertising efforts. A keen organization of certain production procedures would also enable those cooperatives to develop certain partial monopoly advantages pertinent to advertising campaigns.

Advertising Activities

Advertising would probably serve the farmers' interest best if used in the latter's activities to market some of their agricultural products in general and in making their sales in particular. Numerous factors would possibly interfere to determine the degrees of success accomplished through the farmers' cooperatives' advertising efforts. Factors which seem more important in this respect are concerned with cooperative associations, product or products advertised and method or methods of advertising used.

Higher Committee For Agrarian Reform, Replies to the United Nations Questionmaires, June 1955 pp. 5 and 79.

⁽²⁾ Sayed Marie, Agrarian Reform in Egypt, (Arabia) let edition, Cairo, 1957 p. 114.

⁽³⁾ Agrarian Reform Administration, Personal Interview, Republican Palsoe, Cairo, August 1957.

⁽⁴⁾ Sayed Marie, Agrarian Reform, op. cit. p. 114.

former, consumers will be advised and may be induced to buy a class of product, but they will be told through the latter, about the superiority of one brand, in order that they may turn their buying motives in the direction of that brand.

Cooperative advertising may result in general in certain beneficial effects to the members of the group sponsoring it. The most important benefit of cooperative advertising is a higher revenue due for the most part to the increase in the sales of the product advertised. Cooperative advertising may also lead to other indirect benefits, such as the promotion of the marketing practices related to various classes and varieties of the products advertised. Winning a public support for favorable legislation can also be the aim of advertising cooperatively (1).

Farmers' Cooperatives in Egypt

Two fields of cooperative activities can be distinguished in Egypt at the present time. There are cooperatives which were, and are being, formed through the general cooperative movement in the country. Other cooperatives were and are being, formed in the Egyptian Agrarian Reform areas since the first agrarian reform program was put into effect.

Through the efforts of the late Omar Loutly cooperative movements began in Egypt in 1908. The number of cooperative associations increased from 139 in 1925 to 2009 in 1948 (*). In 1952 the number amounted to 2103 associations and it reached a total of 2875 cooperatives in 1956 (*). In a 1956 survey the agricultural associations totaled 1957 general farmers' cooperatives and 22 agricultural marketing associations Some of these general cooperatives are engaged into certain marketing activities. Some undefined factors seem to be quite responsible for the partial hinderence of a regular and active agreed of these cooperative

⁽¹⁾ M. W. Frty. Advertising, The Ronald Press Company, New York 1947 pp. 557-559.
(2) Ministry of Social Affairs, The Cooperative Movement in Egypt, (Arablo), Gov. Printing Office, Cairo 1951, p. 6.

^{. (3)} For 1952: Permanent Council For Services, Services Atlas, Republic of Egypt, 1955, p. 112 For 1956: excluding agrarian reform coops). Ministry of Social Affairs, Personal Interview, Sopt. 1957.

THE ROLE OF FARMERS' COOPERATIVES IN THE ADVERTISING OF THE EGYPTIAN FARM PRODUCTS

HE

S. E. SHEHATA, B.Sc., M.Sc., Ph.D.

Dept. of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University, Caira, Egypt

Introduction

Ordinarily there is general acceptance of the fact that advertising is an indispensable marketing function that has been acquiring an ever growing socio-economic importance in agriculture in some western nations. in particular during the last few decades. It was emphasized in a recent study that farmers' coperatives could play in general a major role in the advertising of some farm products (1). The sole purpose of this paper is to focus the attention upon the possibilities of advertising cooperatively in Egyptian agriculture.

Alternate means in connection with advertising some of our farm products would lie mainly in an individual farmer's own action, a group. action, a governmental action and a choice of doing nothing at all to advertise such farm products. The group action has been put into effect in a cooperative form abroad in agricultural advertising. Cooperation may also fit effectively into the circumstances of the Egyptian farmers in their attempts to advertise some of their products. Cooperative advertising can be aimed in particular at the stimulation of primary demand and/or directed at selective buying motives. Through the

S. E. Shehata, The advertising potentialities in the marketing of Egyption farm products, L'Egypto contemporaire, Societe d'Economic Politique de Statistique et de Legislation d'Egypte, Le Caire, Juillet 1957 No. 289 p. 63 and 69.

ECONOMICS

The Role of Farmers' Cooperatives in the Advertising of the Egyptian Farm Products

Dr. S. E. Shehata

REVIEW

OF

ECONOMICS, POLITICS

AND

BUSINESS STUDIES

Issued by Members of the Staff of the Paculty of Commerce Caire University, Giza

BOARD OF EDITORS

CHIEF EDE	ror.	***	•••	:	Prof. Wahib Messika, Prof. of Economics
Members	***	•••	***	:	Prof. Dr. Ahmed Abdel-Kader El-Gammal,
					Prof. of Political Science
				:	Dr. B. Y. Boutros-Chali, Associate Prof. of
					International Law and International Relation
SECRETARY	OF	THE	BOA	BD :	Dr. B. V. Boutros-Ghali



REVIEW OF ECONOMICS, POLITICS BUSINESS STUDIES

FIRST SEMESTER-1958

No. 1 SIXTH YEAR

CONTENTS

The Role of Farmers' Cooperatives in the		RYNIR
Advertising of the Egyptian Farm	Dr. S.E. Shehata	3
Some Paculiarities of the Banking Business during Inflation	Prof. Wahib Mesiha	11.
The First Conference of Independent African States: The Acra Conference		27



(العدد الثائي)

محتلة الأذخافالسِّيَافِالِجَارَةِ

للحوث العلمية

يوليو _ ديسمبر سنة ١٩٥٨

(السنة السادسة)

لفهرست

مسقجة				
3	للدكتور يطرس بطرس خالي		٠	الحلف الصقي (١٩٢٠ ــ ١٩٣٨)
10	للدكتور حسن أحمد الشريف			التمويل في مشروعات التنمية الاقتصادية .
*1	للاستاذ أحمد جاد عبد الرحمن	٠	٠	الهيئات المختلفة التي تقبوم بالتسامين .
oi	للدكتور عبد الملك عوده			لارض والسياسة في كينيا
71	للدكتور عبد القادر حلمي		٠	نلاوة الاصدار ومدى خضوعها للضريبة .
11	للاستاذ محمود كامل	4		لريخ العلاقات الدولية للعربيسة السعودية
177	للدكتور عمر زكى غياشى			تُستحاب المراق من حلف بقداد
181	للدكتور عبد العزيز حجازى	٠	٠	لرقابة المالية في المشروعات العامة
1eV	للدكتور أحمد أحمد الحته		٠	لملاقات بين مصر والكسيك
140	للدكتور أحمد أحمد الحثه	4		لاجانب في مصر والسودان

مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها اعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

لجنة التحرير

رئيس جُنة التحرير: الاستاذ وهيب مسيحه _ رئيس قسم الاقتصاد

الأعضاء : الدكتور محمد حسنى عباس _ رئيس قسم الماوم

القانونية

الدكتــود بطرس بطرس غالى __ رئيس قسم المـــاوم

السياسية

سكرتي التحرير : الدكتور عبد الملك عوده .. مدرس العلوم السياسية

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير عجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة

الحلف الصغير (١٩٢٠ – ١٩٣٨)

بقلم الدكتور بطرس بطرس غالى دئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة

(١) تكوين الحلف

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حل محل الامبراطورية النساوية المجرية مجموعة من الدول تقسم الى فنتين ، فئة الدول التى عادت الى الظهور من جديد أو التى كانت موجودة ثم اتسعت رقعتها وهى بولونيا وتشكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا ، ثم فئة الدول التى انهزمت وترتب على هذه الهزيمة أن رقعتها الاقليمية قد ضاقت وهى النمسا والمجر وبلغاريا ،

والدول التى استفادت من معاهدات الصلح ، وبخاصة معاهدتا سان جرمانه وتريانون ، كان من صالحها أن تتحالف فيما بينها لتدافع عما كسبته من الحرب ولتستطيع الوقوف فى وجه أى محاولة تقوم بها الدول المهزومة كالمجر أو النمسا اذا ما فكرت فى اعادة النظر فى التسوية الاقليمية التى فرضتها عليها معاهدات الصلح ،

ولم يكن هذا التقارب الذى تم بين الدول المتماهدة أمرا سهلا ميسورا فقد كان بينها وبين بعضها منازعات ناشئة بسبب الحدود الجديدة التى فرضت لهذه الدول ، وكانت المماهدة التى أبرمت بين تشكوسلوفاكيا وبوغوسلافيا فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ بمدينة بلغراد هى الحجر الأول فى بناء الحلف الصغير فبموجها تماهد الطرفان على ألا يسمحا بعودة الامبراطورية النمسوية المجربة ، وأن يساعد كل منهما الآخر فى مقاومة أى اعتداء قد يصدر من المجر ، ورغم ذلك فقد حدث أن حاول الملك شارل فى مارس سنة ١٩٢١ اعادة الحكم الملكى الى النمسا فلم تنجح هذه المحاولة ولكنها نبهت الإذهان الى ضرورة تكوين جبهة أقوى لمواجهة كل محساولة قد تقوم بها احدى الدول المهزومة تكوين جبهة أقوى لمواجهة كل محساولة قد تقوم بها احدى الدول المهزومة

لاسترداد مكاتنها • فأبرمت معاهدة بين تشكو سلوفاكيا ورومانيا في ٣٣ أبريل سنة ١٩٢١ بمدينة بوخارست كما أبرمت معاهدة ثالثة بين رومانيا ويوغو سلافيا في ٧ يونيه سنة ١٩٢١ بمدينة بلغراد وتعزيزا لذلك تزوج الملك اسكندر ملك يوغو سلافيا من الأميرة الرومانية مارى •

هذه المعاهدات الثنائيــة الثلاث كانت عباد الحلف الصــغير ، وهي في مجموعها تدور حول النقط الآتية :

 انها معاهدات دفاعية أبرمت لحفظ السلام وفقا لمبادىء معاهدات الصلح ومبادئ، عهد عصبة الأمم •

٢ - الأطراف المتعاقدة يساعد بعضها بعضا فيما اذا وقع اعتداء من المجر .

٣ — الأطراف المتماقدة توحد سياستها الخارجية فلا تبرم أى دولة منها محالفة سياسية الا باتفاق الأطراف الآخرين . ومدة هذه الماهدات سنتان قابلتان للتجديد ، وعند التهائهما يحق لأحد الطرفين فسخها اذا شساء على آلا يعتبر هذا الفسخ ساريا الا بعد مرور سنة أشهر من تاريخ اعلافه .

وتم تجديد هذه المماهدات أربع مرات من سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٣ وفى مسئة ١٩٣٩ اتفقت الدول المتماهدة على أن التجديد سيكون من هذا الحين آليا أى يتجدد من تلقاء نفسه ما لم يعلن أحد الطرفين فسخه ٠

وفى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ تقرر وضع هذا التحالف فى صورة مصاهدة جماعية دائمة عرفت باسم « الميثاق التنظيمي للحلف الصغير » •

وترجع تلك الخطوة الى زيادة مخاوف أعضاء التحالف مما أثير فى الجو ومن ذلك وصول هتلر الى الحكم ، واخفاق مؤتمر نزع السلاح ، وأساعة أخبار عن نية ألمانيا وايطاليا فى بسط سيطرتهما على البلقان وأوربا الشرقية ١ ، والدعاية المنظمة التى قامت بها المجر حول أن سنة ١٩٣٣ ستكون سنة اعادة النظر فى معاهدات الصلح ولا سيما معاهدة تريانون ، ويضاف الى هذا كله حادث هر تبزج الذى وقع فى ٨ يناير سنة ١٩٣٣ ويدور حول العثور على كميات ضخمة من الأسلحة كانت تهرب الى تركيا ه

 ⁽۱) نشر ذلك الصحفى الانجليزى ويتهام ستيد Wiokham Steed ف الصحف الإنجليزية .

كل هذه العوادث كانت حافزا لتلك الدول على محاولة الرد عليها في العادة التحالف بينها في صورة تنظيم الهليمي دائم هو الذي سمى « المشاق التنظيمي للحلف الصغير » •

(٢) ميثاق الحلف

ويتألف هذا الميثاق من ١٢ مادة تبين أهدافه ومبادئه وتشير الى وسائل تحقيق تلك الأهداف ، كما توضح الهيئات العاملة التي تشرف على تنفيذ مبادىء هذا الحلف •

أما الأهداف فقد ذكرت في الديساجة وذكرت أيضسا بعض مواد الحلف وهي :

١ ... حفظ السلام الدولي وتنظيمه ١ .

٢ -- تنشيط العلاقات الاقتصادية بين كافة دول البلقان دون أي تعييز ٢ ،
 ويلاحظ أن هذه الفقرة تنضمن دعوة ضمنية للمجر أن تتعاون مع أعضاء
 الحلف اقتصاديا على الأقل ٠

س ــ العمل على الاحتفاظ بالأمر الواقع ، واعتباره أمرا غير قابل للتغيير " ، وهذا يعنى مقاومة كل محاولة ترمى الى اعادة النظر فى معاهدات الصلح ، أو تفيير الأوضاع الاقليمية والسياسية التي ترتبت على تلك المعاهدات .

٤ — التمشى مع مبادىء ميثاق عصبة الأمم ، وميشاق برياد كيلوج ، والميشاق العام للتحكيم ، ومعاهدات لوكارنو ، والمعاهدات التي قد تبرم مستقبلا لنزع السلاح ، وتأكيد أن سياسة الحلف لا يمكن أن تناقض مبادىء ونصوص ميثاق عصبة الأمم 3 .

أما وسائل تحقيق أهداف هذا الحلف فهي :

 ١ - توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الحلف عامة ، وفي عصبة الأمم خاصة ، وقد نصت المادة السادسة من الحلف على أن أي معاهدة سياسية ،

⁽١) انظر الفقرة الأولى من الديباجة .

⁽٢) انظر الفقرة الثانية من الديباجة .

⁽٣) انظر الفقرة الثالثة من الديباجة .

⁽٤) انظر المادة العاشرة من الحُلُف ،

بل أى معاهدة اقتصادية قد يكون لها تنائج سياسية لا يمكن ابرامها الا بمد موافقة اجماعية من المجلس الدائم للحلف •

وأصبيح للحلف الصغير منذ سبتمبر سنة ١٩٢٣ مقمد شبه دائم في مجلس المصبة اذتم الاتفاق على أن يرشح بالتناوب لهذا المقعد دولة من دول الحلف .

٧ - فض المنازعات التي تقع بين أعضاء الحلف بالطرق السلمية ١ - وقد سجات قواعد فض المنازعات بالطرق السلمية في اتضاقية ثلاثية أبرمت بين أعضاء الحلف في ٢١ مايو سنة ١٩٧٩ بمدينة بلجراد ٢ ، وتنص على أن كافة المنازعات يجب أن تفض بطريقة سلمية في مقدمتها الوسائل الديبلوماسية ، وإذا كانت المنازعات حول مسائل قانوئية تطرح على محكمة العدل الدولية الدائمة ، ويجوز الأطراف النزاع طرح هذا النزاع أمام محكمة تحكيم اذا تم الاتضاق على ذلك .

س مفاهدات التحالف الثنائية التي أبرمت بين تشكوسلوفاكيا ورومانيسا
 ف ٢٣ أبريل مسنة ١٩٣١ وبين رومانيا ويوغوسلافيا في ٧ يونيه سسنة ١٩٣١ وبين تشكوسلوفاكيا ويوغسلافيا في ١٩٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ تمتد الى ما لا نهاية وتصبح دائمسة ١ ومعنى ذلك أن الانسحاب الذي كان جائزا في ظل المعاهدات الثنائية قد أصبح غير جائز في ظل الحلف الصغير ٠

 ينشىء الحلف هيئات دائمة تابعة له لتشرف على سياسته ونشاطه وتعمل على تحقيق أهدافه • وهــذه الهيئات هى المجلس الدائم للحلف ،
 والمجلس الاقتصادى ، والأمانة العامة للمجلس الدائم •

(٢) الهيئات العاملة في الحلف الصفير

للحلف الصيغير ثلاث هيئات عاملة وهى ؛ المجلس الدائم والمجلس الاقتصادى ، الأمانة العامة ، على أنه وفقا للمادة الثامنة من ميشاق الحلف يجوز للمجلس الدائم أن ينفىء هيئات أخرى دائمة أو مؤقتة ، أو أن ينفىء لمجانا رئيسية أو فرعية إذا ما دعت إلى انشائها ضرورة .

 ⁽۱) نصت على ذلك للادة ۱۱ من الحلف التي جملت هذا الاتفاق الثلاثي دائما .
 (۲) انظر المادة ۱۱ من الحلف .

(١) الجلس الدالم:

جاء فى المادة الأولى من ميثاق الحلف أن وزراء خارجية الدول الأعضاء فى الحلف ، أو مندوبين عنهم يكونون مجلسا دائما ، ويعتبر هـــذا المجلس امتدادا للمؤتمرات الدورية التى تكون قد المقدت بين وزراء خارجية الدول الأعضاء من سنة ١٩٣٢ الى سنة ١٩٩٣، ١ ،

ووفقا لأحكام المادة الثانية يمقد هذا المجلس ثلاث دورات عادية الأولى تكون بالتناوب بين احدى مدن الدول الثلاث والثانية تمقد فى مدينة جنيف حينما تكون الجمعية العامة لعصبة الأمم منعقدة ، أما الدورة الثالثة فتركت بدون تحديد لمكان اجتماعها .

أما رئيس مجلس الحلف فيكون وزير خارجية الدولة التى ينعقد المجلس ف لحدى مدنها ، ويستمر فى الرياسة مدة سنة حتى تنعقد الدورة السنوية الأخرى فى احدى مدن دولة أخرى .

وقرارات المجلس تصدر في كافة الموضوعات بالاجماع .

وقد انعقد مجلس الحلف فى دورته الأولى بعد اعادة تنظيمه فى مدينة براغ فيما بين ٢٩ مايو وأول يونيه سنة ٩٩٣٣ ، وظلت الدورات تعقد بانتظام حتى

⁽۱) اتعقد اول هده المؤتمرات في مدنسة براغ بتشكوسلو فاكيا بين ٢٧ / ٢٨ افسطس سنة ١٩٢١ واتعقد الثاني بمدينة سينايا بروماتيا فيما بين ٢٧ / ٢٠ على المستنة ١٩٢١ واتعقد الثاني فيمايين ١٩٢٢ بلورماتيا فيما بين ١٩٢١ بالرسنة ١٩٢٤ والرابع في مدينة براغ بين ١١٠٦ يوليه سنة ١٩٢٥ والخامس في مدينة برخارست بروماتيا فيما بين ٢١ اا مايو سنة ١٩٢٥ والسادس مدينة تبد بروماتيا فيما بين ١٧ ، ١٩ اينه سنة ١٩٢٦ والثاني في مدينة جاشيموف بتشكوسلو فاكيا فيما بين ١٧ ، ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ والثاني في مدينة بوخارست فيما بين ٢٠ / ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ والثاني في مدينة لمدينة بوخارست فيما بين ٢٠ / ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ والثاني فيما بين فيما بين ١٠ / ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧ والثاسع في فيما بين م٠ / ٢٠ ٢٠ والعادي عشر بمدينة بوخارست فيما بين فيما بين ١٩٠ مايو سنة ١٩٢١ والتاتي عشر في مدينة بوخارست فيما بين م٠ مايو سنة ١٩٢١ والتعدم فيما بين ١٩٠ مايو سنة ١٩٣١ ووقع مندي بعدينة موتور في ٢ فيرايو والقد مؤتمر غير عادى بعدينة موتور في ٢ فيرايو سنة ١٩٣١ والتعدم فيما بين ١٩٠ مايو سنة ١٩٣١ ووقع طيما الميثاق التنظيمي للحلف الصحير وضع الميثاق التنظيمي للحلف الصحير و

آخر دورة له وهي التي انعقدت في مدينة سينايا برومانيا في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ • وعندما تم اتفاق ميونيخ في سبتمبر سنة ١٩٣٨ انهار الحلف الصفير لهائيا ، ولم يمد له بعد ذلك وجود ٠

(ب) الجلس الاقتصادى:

نصت المادة السابعة من العلف على انشاء مجلس اقتصادى يشترك فيه خبراء فى الشئون الاقتصادية والمالية والتجارية بغية توحيد اقتصاديات دول الحلف و على أن هذا المجلس لا يخرج عن كونه مجلسا استشاريا للمجلس الدائم السائف الذكر و واهتمام المشرفين على الحلف بالشئون الاقتصادية قد بدأ منذ سنة ١٩٢٧ حين العقد مؤتمر فى مدينة جاشيموف بتشكوسلوفاكيا لدراسة هذه الشئون الا أن هذا المؤتمر لم يسفر الا عن مجموعة توصيات و

أما أول اجتمعاع للمجلس الاقتصعادى فقد كان فى مدينة براغ بشكوسلوفاكيا فى يناير مسنة ١٩٣٤ وكان عمله بطيئا اقتصر على تنسيق المواصلات بين الدول الثلاث ، واقامة اتحاد بريد ، والفاء التأثيرات على جوازات السفر بين الدول الأعفاء فى الحلف ، وبانهيار الحلف فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ زالت الآثار الاقتصادية المحدودة التى استطاع هذا المجلس تحقيقها ،

(ج) الأماثة المامة للعطف:

ورد ذكرها في المادة التاسمة من ميثاق الحلف ، وهي التي تنص على الشاء مكرتارية للمجلس الدائم ، ويحدد مقرها لمدة عام في عاصمة الدولة التي يباشر مندوبها رياسة المجلس الدائم ، ويصل فرع من الأمانة بطريقة دائمة في مقر عصبة الأمم بجنيف ،

وقد يكون من الأسباب التي حالت دون نمو الأمانة العامة هو أنها لم تكن مستقرة في مكان واحد ، بل كانت تتنقل وراء تنقلات المجلس الدائم .

(٤) الحلف الصغير في اليزان

عمل الحلف الصغير بسجاح من سنة ١٩٣٢ الى ١٩٣٣ ، وفى ظل نظامه الجديد من سنة ١٩٣٣ الى ١٩٣٥ ، أما المكاسب التي قدمها للدول الأعضاء فاتها تلخص فيما يلى:

أولا : كان سببا في اخفاق كافة المحاولات المجرية التي بذلت في سمبيل استرداد بعض الأقاليم التي سلخت منها وأعطيت لدول الحلف .

ثانيا: أصبح للحلف مقعد دائم في مجلس العصبة منذ سبتمبر سنة ١٩٣٣ اذ صار الاتفاق على أن ترشح احدى دول الحلف بالتناوب في المجلس .

ثالثا: كان للحلف نشاط ديبلومامى ملموس فى الحياة الدولية ساعد على رفع شأن الدول الأعضاء فيه ، فتزعم الحلف حركة فرض العقوبات على اليابان فيما بين سنة ١٩٣٧ و سنة ١٩٣٣ على أثر الاعتداء الذى وقع نمن هذه الدولة على الصين ، واشترك فى مؤتمر لندن الاقتصادى فى يونيه ويوليه سنة ١٩٣٣ ، وحمل على الميثاق الرباعى المبرم بين كل من فرنسا وايطاليا واقجلترا والمانيا والذى تم التوقيع عليه فى يوليه سنة ١٩٣٣ وأهم أهدافه اعادة تخطيط أوربا وكانت مهاجمات الحلف له من أسباب اخفاقه ، وأيضا وقع أعضاؤه معاهدة عداء بينهم وبين الاتحاد السوفييتى فى يح يوليه سنة ١٩٣٣

ورغم هـذا الذي حقت الحلف فان بوادر انحلاله بدأت تظهر منذ سنة ١٩٣٥ ، وكان أول مظهر لها عندما أعلنت احدى الدول المحادية له وهي النمسا في أول أبريل سنة ١٩٣٥ أنها جعلت الخدمة المسكرية اجبارية مخالفة أحكام معاهدات الصلح و وقد اجتمعت دول الحلف وناقدت هذا الموضوع دون أن تستطيع الاتفاق على سياسة موحدة ازاء هذا التصرف الذي بدر من النمسا و واتهى الأمر بأن كل دولة من دول الحلف احتجت بمقسردها ، فلم يكن لهذا الاحتجاج قوة الاحتجاج الجماعي الذي كان أولى آذر بصدر من الحلف ه

والمظهر الشانى من مظاهر الفسقاق بدأ عندما أبرمت يوغوسلافيا فى ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ معاهدة صداقة مع ايطاليا دون أن تستثمير حليفتيها ، ودون أن تستأذن منهما وكان ذلك مخالفا صراحة لإحكام المادة السادسة من ميشاق الحلف وهي التي تقضى بأنه لابد من استئذان مجلس الحلف اذا أربد عقد أى محالفة مع دولة أجنبية عن الحلف ، ولا بد من موافقة الحلف على ذلك بالاجماع وربما كان سبب تقرب يوغوسلافيا من ايطاليا وابتعادها عن سياسة الحلف التي تؤيدها فرنسا راجعا الى قتل اسكندر الأول ملك يوغوسلافيا فى ٩ آكتوبر سنة ١٩٣٤، بمرسيليا أثناء زيارته لقرنسا وكان هذا الملك من أنصار التقرب من فرنسا • كما أن ذلك أيضا قد يرجع الى أن أحد الأوصياء على العرش كان ميالا الى دول المحور أكثر من ميله الى فرنسا • وهذه الأسباب مهما يكن من شأنها يجب ألا ننسى الى جانبها أن السياسة الخارجية لفرنسا بدأ يقل تفوذها فى الميلقان بينما زاد نفوذ السياسة الخارجية لدول المحور •

والمظهر الشالث من مظاهر الشقاق بدا حين الستد التوتر بين ألمانيا المتكوملوفاكيا بعد أن تمكنت ألمانيا من ضم النسما اليها في مارس سنة ١٩٣٨ فمندلذ بادر رئيس وزراء يوغوسلافيا في التصريح بأن الحلف الصغير لا يمكنه أن يتدخل في الخالف التشكوسلوفاكي الألماني ، ولا يمكنه أن يساعد تشكوسلوفاكيا لأنه لم يقم الالصدما قد يقع من المجر من عدوان •

وقد أنكرت حكومة براغ هذا التفسير لأنه اذا كانت الماهدة الثنائية التى أبرمت بينها وبين يوغوسلافيا فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٠ تنص على أن التحالف يرمى الى صد أى عدوان قد يصدر من المجر فانه قد أبرمت بين الدولتين فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٢ معاهدة ثانية مكملة للأولى تنص صراحة على أن المساعدة المسكرية بين المتحالفين تطبق فى حالة وقوع أى اعتداء من أى دولة ٠

ولو أردنا أن نمضى فى تحليل اخفاق هذا الحلف لوجدنا الى جانب الأسباب السياسية العامة وهى اخفاق ديبلوماسية الحلفاء فى أوروبا ، وانتصار خصــوم معاهدة فرساى ، أسبابا خاصة بالحلف ذاته يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا - كان الحلف قائما لصد أى عدوان يقع من المجر على أحد أعضائه على اعتبار أن العدو المشترك هو المجر، والمصلحة المشستركة التي قام الحلف

تتحقيقها هى صد العدوان المجرى ولكن بعرور الزمن ظهرت أمام أعضاء العطف أخطار أخرى تخص كلا من المتحالفين ، ولا يرتبط بعضها ببعض ، فأصبح الاتحاد السوفييتي مصدر الخطر الأكبر على رومانيا ، وأصبحت ألمانيا النازية مصدر الخطر الأكبر على الخطر الأكبر على يوغوسلافيا فالجبهة الواحدة التى أنفىء الحلف لمواجهتها أضيفت اليها ثلاث ، جبهات لم ثكن في حسبان الحلف عند بمكوينه ،

ثانيا - لم يهتم الحلف بالتعاون الاقتصادى الذى كان يعب أن يقسوى أواصر الاتحاد بين أعضائه ، فلم ينشأ المجلس الاقتصادى للحلف الاف فبراير سنة ١٩٣٣ أى بعد قيام الحلف باثنتى عشرة سنة ، وبعد قيامه لم يكن مؤلفا الا من خبراء قراراتهم استشارية ولم تكن تعاليج لم الموضوعات الاقتصادية التى كانت من ألزم أسباب تدعيم الحلف ،

ثالثا - أخفق الحلف فى ضم دول بلقائية أخرى اليه لا سيما النمسا والمجر فبدل أن تكون سياسة الحلف دفاعية كان يجب أن يسعى الى فض النزاع بينه وبين المجر ، وأن يعمل على ضمه اليه لتقوية جبهته أمام الأعداء الخارجين عن منطقة البلقان فهم بشمهادة التاريخ أشد خطرا من الدول البلقائية تفسها ه

رابعا - كان الضمان الجماعي للعلف ناقصا منصبا رأسا على اعتداء يحصل من المجر ينقصه الهيكل العسكري والاداري الذي لابد منه لاقامة ضمان جماعي مشعر ٠

هذه بعض العوامل التي ساهبت في اخفاق الحلف ، وان كانت العسوامل الحقيقية التي أدت الى اخفاقه ترجع الى أسباب خارجة عن الحلف لم يستطع أن يُؤثر فيها أو أن يتجنب خطرها وهي اتصار السياسة الفاشية والانازية واخفاق السياسة الفرنسية والانجليزية التي كان يدور الحلف في فلكها .

(ه) المنظق التنظيمي للحلف الصفير المبرم في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ ١ :

ان جلالة ملك رومانيا ، ورئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية وجلالة ملك يوغوسلافيا رغبة منهم في اقرار وتلعيم السلام ،

وعندهم العزم الصادق على تقوية العلاقات الاقتصادية مع كل الدول دون تمييز وبغاصة مع دول أوربا الوسطى •

واهتماما منهم بحماية السلام فى كل الظروف ، واقرار الأوضاع فى أوروبا الوسطى فى وضع نهائى ، وللممل على احترام المصالح المشتركة للدول الثلاث ، عازمين على وضع قاعدة أساسية ثابتة بملاقات الصداقة والتحالف القائمة بين دول الحلف الصغير الثلاث ،

معتقدين ضرورة تحقيق هذا الاستقرار عن طريق التوحيد الكامل لسياستهم العامة من ناحية ومن ناحية أخرى بانشاء هيئة رئيسية تشرف على تلك السياسة المشتركة بين دول الحلف الصغير الثلاث ليتحقق من ذلك تكوين وحدة دولية عالية ومفتوحة لكل الدول بالشروط المتفق عليها في كل حالة خاصة •

قد عزموا على تنفيــذ ما تحتويه النصــوص التالية ، وعينــوا مفوضين عنهم وهم ٠٠٠٠

وبعد أن قدموا وثائق تفويضهم ، اتفقوا على المواد التالية :

مادة ١ - يتكون مجلس دائم من دول الحلف الصغير من وزراء خارجية الدول الثلاث المذكورة أو من مندوبين خصوصيين يعينون لهذا الفسرض و ويكون هذا المجلس كهيئة رئيسية للسياسة المشتركة بين مجموعة هذه الدول الثلاث وقرارات المجلس تؤخذ بالاجماع ٠

مادة ٢ - المجلس الدائم يجتمع اجباريا على الأقل ثلاث مرات سسنويا • هذا عدا اتصالاته الديبلوماسية العادية واحدى دوراته الاجبارية تعقد بالتناوب فى كل من الدول الثلاث ، والثانية تعقد فى جنيف فى فترة العقاد الجمعية العامة لعصبة الأمم ،

 ⁽۱) قامت بترجمة هذه الماهدة عن الأصل الفرنسي الآنسة حوريه مجاهد الميدة بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

مادة ٣ – رئيس المجلس الدائم هو وزير خارجية الدولة التى يعقد فيهما الاجتماع السنوى الاجبارى ، وهو الذى يقسوم بتحديد تاريخ نميين مكان الانعقاد ، كما أنه يحدد جدول الأعمال ويعد القرارات التى ستؤخذ ،

ويبقى رئيسا للمجلس الدائم حتى الانعقاد الاجباري الأول للسنة التالية .

مادة ٤ -- فى كافة المسائل التى تناقش وفى كل القرارات التى تتخذ سواء تلك التى تتصل بعلاقات دول الحلف الصغير فيما بينها أو تتعلق بالدول الإنحرى يحترم مبدأ المساواة التامة لدول الحلف الصغير الثلاث احتراما تاما .

مادة ه ... تبعا لضرورات الأحوال يجوز للمجلس الدائم أن يقرر آنه قد وكل الى ممثل واحد أو الى وفد دولة واحدة تمثيل دول الحلف أو الدفاع عن وجهة نظرها .

مادة ٢ — كل معاهدة سياسية تمقدها احدى الدول الأعضاء في الحلف الصغير وكل الأحكام الصادرة من جانب واحد والتي قد تغير الوضع السيامي الحالي لاحدى دول الحلف الصغير تجاء دولة أجنبية ، وكذلك كافة الإتفاقات الاقتصادية التي تتضمن أمور سياسية هامة يستوجب موافقة مجلس الحلف بالاجماع ، أما المعاهدات السياسية التائمة لكل دولة من دول الحلف الصحفير المبرمة مع دول أجنبية متوحد تدريجيا بقدر المستطاع ،

مادة ٧ — ينشأ مجلس اقتصادى لدول الحلف الصغير للتنسيق المطرد للمصالح الاقتصادية للدول الثلاث مسواء فيما بينها أو فى علاقاتها مع دول أجنية ٥ ويتكون من مختصين وخبراء فى النواحى الاقتصادية والتجارية والمالية ، ويكون كمنظمة استشارية مساعدة للمجلس الدائم فى سياسته المالمة م

مادة ٨ --- للمجلس الدائم حق انشاء هيئات دائمة أو مؤقتة ، وله أيضا حق انشاء لجان رئيسية أو لجان فرعية لدراسة قضية خاصة أو مجموعة قضايا وتقديم الحلول للمجلس الدائم ٠

مادة ٩ — تنشأ مكرتارية للمجلس الدائم ويحدد مقرها لمدة عام فى عاصمة الدولة التى يباشر مندوبها رياسة المجلس الدائم • ويعمل فرع من الأمانة بطريقة دائمة فى مقر عصبة الأمم فى جنيف • مادة ١٠ - يجب أن تستوحى السياسة العامة للمجلس من المبادى، المامة الموجودة فى كافة المواثيق العالمية للسياسة بعد الحرب مثل عهد عصبة الأمم ، وميثاق بلريس ، والميثاق العام للتحكيم ، والاتفاقات المحتمل ابرامها فى مسألة نزع السلاح ومواثيق لوكارنو ، وليس فى هذا الميثاق أى مخالفة لمبادى، وأحكام عصبة الأمم ،

مادة ١١ — اتفاقات التحالف بين روماليا وتشيكوسلوفاكيا المبرمة في ٣٧ أبريل سنة ١٩٢١ ، وبين رومانيا ويوغوسلافيا في ٧ يونيه سمنة ١٩٢١ وبين تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٧ التي مد أجلها في ٢١ مايو سنة ١٩٧٩ اللتي أحكام الميثاق الحالي وكذلك الميثاق العام للتوفيق والتحكيم والنظم القضائية الموقعة بواسطة دول الحلف الصغير الثلاث في بلجراد في ٢٢ مايو سنة ١٩٧٩ ستجدد لأجل غير محدود ٠

مادة ١٢ – يصدق على الميثاق ويتم تبادل وثائق التصديقات فى براغ فى مدة أقصاها الاتمقاد السنوى الاجبارى التالى ويصبح نافذا يوم تبادل وثائق التصديقات •

وعلى هذا وقع على الميثاق المفوضون السابق الاشارة اليهم • حرر فى جنيف فى ١٦ فيراير سنة ١٩٣٣ من ثلاثة نماذج متطابقة •

المراجع

- 1.— Brings Educate: Le Paote d'organisation de la Petite Entente et l'état actuel de la politique internationale (Exposé du ministre des affaires étrangères fait devant les commissions des affaires étrangères de la chambre des députés et du senat le 1 Mars 1933, "Orbis" Prague 1933 in 8°.
- Benes Edouard and Harry Nioholas Howard: The Little Entente
 in Encyclopaedia Britannica Ed. 1947 Vol. XIV p. 219.
- CODRESCO FLORIN: La Petite Entente Préface de Louis Le Fur Nouvelle Edition. Paris 1933, in 8°.
- 4. —COSMA AUREL: La Petite Entente. Thèse de la Faculté de Droit de Paris. Paris 1926 in 8°.
- 5. —Keoffa Kamil: La Tchécoslovaquie et la Petite Entente dans la politique actuelle de l'Europe (Exposé du ministre des affaires étrangères fait devant les commissions des affaires étrangères de la chambre des députés et du Sénat le 31 mai 1937. Orbis Prague 1937 in 8°.
- Kestouloviron Aurel: L'Auschluss et la Petite Entente. Thèse de la Faculté de Droit de Grenoble Ed. Boso. Frères et Riou. Lyon 1937 in 8°.
- 7. -- MACHBAY ROBBER: The Little Entente Allen Unwin London. 1929 in 8°.
- MACHRAY ROBBET: Thes truggle for the Danube and the little Entente 1929-1938. Allen Unwin London 1938.
- MOUSET ALERET: La Petite Entente. Ses origines, son histoire, ses connexions, son avenir. Préface de Jean Brunhes 2^{nm} Ed. Paris 1923.
- 10. -OTTOW RODELF: Die Kleine Entente Greifswald 1935 in 8°.
- -Perroux François: La Petite Entente. Le conflit du politique et de l'économique dans l'Europe danubienne. Lyon 1933 in 8°.

- PETRIE CHARLES: Italy and the Little Entente. The Hungarian quarterly 1938, Vol. IV No. 1, p. 39.
- RADOVANDOVITCH V. M.: La Petite Entente. Revue Générale de Droit International Public. Paris 1933 p. 716-778.
- —Sariton Bojidar: La l'etite Entente facteur de paix en Europe.
 Thèse de la Faculté de Droit de Paris. Paris 1933 in 8°.
- Scoya ovitch Vlastimin: Le rapprochement Italo-yougoslave et la Petite Entenete Edition Bossust, Paris 1939.
- WEBER T.: Hungary in the ring of the Little Entents. Europe into the abuse, 1937 p. 629-669.

مشاكل التمويل

فى مشروعات التنمية الاقتصادية

دكتور حسن احمد الشريف استاذ المحاسبة الساعد بكلية التجارة بجامعة القاهرة

مقسيمة

يقمسد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ عمليات المشروع فيقتضى اذن ابراز مشاكل التمويل فى المشروعات دراسة سوق المال كأى سوق آخر يتجاذبه عاملان أساسيان عرض أموال بشروط وأسمار معينة وطلب على أموال لكى تستشر فى عمليات تختلف فى طبيعتها تبعا لاختلاف نشساط المشروعات الطالبة لتلك الأموال •

ويتأثر عرض الأموال فى هذا السوق بالاطار الاقتصادى الذى يعمل فيه وبالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة التى تميش فى هذا الاطار ه

كما يتأثر الطلب على الأموال بنوع المشروعات التى تعمل فى هذا الاطار وطبيعة العمليات التى تقوم بها والتكوين السياسى والاقتصادى للدولة التى تعمل فيها والحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشتغلين بهذه المشروعات وللمجتمع الذى تخدمه وطرق الاتتاج والتوزيع التى تتبعها •

ويتوسط عادة بين العارضين للأموال والطالبين لها أجهزة مالية مختلفة تتخصص من ناحية فى جميع ملخرات الأفراد (منبع الأموال) بالطرق التى تناسب طبقات المدخرين وظروفهم وعاداتهم ودرجة الثقافة والوعى الاقتصادى المنتشرة بينهم وتقاس مقدرة هذه الأجهزة بدرجة كماءتها فى تعبئة الملخرات والبعد بطبقات المدخرين عن الاكتناز منعا من تعطيل مدخراتهم عن الاستثمار ه وتتخصص تلك المؤسسات المسالية من ناحية أخرى فى عرض الأموال بالشروط والأسسمار التي تتناسب وطبيعة عمليات المشروعات الطالبة لهـــذه الأموال •

ومشاكل التمويل بصفة عامة تنحصر فى التوفيق بين عرض الأموال والطلب عليها بما يحقق تعبئة المدخرات واستثمارها بما يعود على المجتمع بأكبر فائدة واقل نفقة مكنة •

فمن البديهي اذن أنه المشروع الذي ينشأ في مجتمع اقتصادي متكامل يصادف مشاكل مالية تغتلف كل الاختلاف عن المشاكل التي تعترض تكوين مشروع في دولة متخلفة اقتصاديا لاختلاف مكونات سوق المال في كل منهما من ناحية وطبيعة العمليات التي تقوم بها المشروعات من حيث حجم المشروع وطرق الانتاج والتوزيع • وتبعا لذلك فلكي تبرز مشاكل التمويل في مشروعات التنمية الاقتصادية يتمين تحديد خصائص التكوين الاقتصادي للدول المتخلفة والمشاكل التي يقابلها في تدبير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية

التكوين الاقتصادي للدول التخلفة

ولو أن لفظ (الدول المتخلفة) أصبح واسع الانتشار بين الاقتصاديين الاقتصاديين الاقتصاديين الاقتصادية الا أنه لا يوجد تعريف محدد لهذا اللفظ ولا مقياس دقيق لما يعتبر دولة متخلفة وعلى أية حال يمكن القول أن هناك شبه لمجماع على أن الدولة المتخلفة اقتصاديا هي تلك الدولة التي لا يمكني متوسط دخل الفرد فيها لتهيئة حياة كريمة له من حيث التغذية السليمة والمسكن الصحى والكساء الكافى والتعليم المنساسب لمواهبه الطبيعية واشباع وغباته الاجتماعية والثقافية كعضو في مجتمع متكامل له حقوق على هذا المجتمع وملتزم بواجبات حياله .

وتحديد مقومات تلك العياة مسأل قسبية لا توجد لهما مقاييس دقيقة واضحة بل تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعا للبيئة التي يعيش فيها النمرد ودرجة نضوجه الاجتماعي والثقافي كما تتأثر بالتقاليد والعادات السارية في كل مجتمع ه

ويدلل الاقتصاديون على تفاوت مستوى المعيشة فى البلاد المختلفة بمتوسط الدخل السنوى للفرد فى كل دولة ويعتبر ذلك مقياسا تقريبيا غير دقيق الاختلاف الإسس التي تتبع فى تقدير المحل القومى فى كل دولة والجهد العلمي الذى لم ينته بعد حول العناصر المكونة له وطرق قياسه واختلاف القيمة الحقيقية للنقود من دولة الأخرى و هذا علاوة على التشكك فى مدلول المتوسطات بصفة عامة التي تتأثر دلالتها بعدى توزيع اللحفل بين الأفراد وغير ذلك من العوامل الاتصادية والآراء العلمية الأخرى التي تعالج هذا الموضوع و

ويرجع تخلف الدول اقتصاديا الى عاملين أساسيين :

أولا — عدم توفر الامكانيات اللازمة لتكوين دخل كاف لتهيئة العيماة الكريمة لرعايا الدولة رغم استغلال ما هو موجود من امكانيات استغلالا كاملا والنتيجة الطبيعية فى مثل هذه البلاد اضطراد نمو السكان دون أن يقابل ذلك زيادة نبية فى عوامل الانتاج الأخرى مما يجمل سكان هذه المناطق يعيلون للهجرة ذات الامكانيات المتوفرة والتي لم تستغل استغلالا كاملا •

ثانيا ... توفر الامكانيات اللازمة لتهنيئة مستوى معيشة لا تن لسكان المنطقة وعدم استغلال تلك الامكانيات استغلالا كافيا لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أدت الى تأخر تلك الدول عن التنسيق بين عوامل الانتاج المتوفرة لديها بما يجمل تفاعل تلك العوامل مع بعضها ينتج دخلا كافيا موازيا لاضطراد نمو السسكان ويحتفظ به داخل الدولة لرفع مستوى المعيشسة بين أو ادها ه

ويختلف التكوين الاقتصادى لتلك الدول الأخيرة من دولة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي مرت بها وحجم امكانياتها وعدد السكان بها وعاداتهم وموقعها الجغرافي ومدى التقدم الاقتصادى الذي أحرزته خلال وصاية الدول الكبرى عليها ، الا أننا لو استعرضا المراحل التي مرت بها تلك الدول لوحدنا علامات اقتصادية مميزة لتكوينها الاقتصادى بصفة عامة يمكن اجمالها فيما يلى:

أولا ... عدم توفر المرافق العامة الأساسية واللازمة لنجاح المشروعات ورفع كفايتها: الانتاجيسة كشبكة الطرق والسكك الحديدية التي تربط إنماء الدولة بعضها ببعض والتى تساعد على سهولة ثقل الخامات والمنتجات من منطقة لأخرى كما يسهل توزيع القوى البشرية على المناطق المختلفة فى الدولة مما يمكن من اختيار الموقع الجغرافي المناسب المشروعات والاستفادة من استفلال عوامل الاتتاج فى الدولة بكفاية دون أن تتحمل تلك المشروعات ثققة ايضافية تتيجة لعدم وجود المرافق العامة الكافية واضطرارها الى اختيار موقع جغرافي قريب من المرافق العامة التليلة الموجودة معا أدى الى تركز الصناعة فى مناطق أخرى فى الدولة من وحدات اتتاجية لازمة كان يمكن أن تعمل بكفاية فى تلك المنطقة ٠

ويعتبى هـ ذا العـ امل من أكبر العـ وامل التى تعـ وق مشروعات التنمية الاقتصادية وخاصة من ناحية التمويل اذ يعتاج انشاء المرافق العامة اللازمة لارساء مشروعات التنمية على أسس اقتصادية سليمة من حيث اختيـ الوقع الجغرافي الملائم لها الى استثمار المبالغ الضخمة دون عائد اقتصادي مباشر على المجتمع •

ثانيا — عدم الموازنة في توزيع الأموال المستشرة بين أوجه النشاط المختلفة فنجد الجزء الأكبر من تلك الأمسوال مستشر في المشروعات الزراعية والقليل المستشر في المشروعات الصناعية والتجارية لم يستشر فيها طبقا لخطة اقتصادية مدروسة تتناسب وعوامل الانتاج المتوفرة في تلك الدول وتؤدى الى وجود تكامل بين المشروعات الثقيلة والخفيفة كما لم يراعى في انشائها الأسس العلمية والعملية اللازمة لتوفر الكفاية الانتجية مما يجعل معظم هذه الصناعات لا ينتمش الا في ظل الحماية الجمركية والنتيجة الطبيعية لذلك اعتماد تلك الدول اعتمادا على استيراد المنتجات المشغولة واللازمة للاستهلاك المحلى من الخارج مما كون عبئا تقيلا على الميزان التجارى والصبابي الخاص بها ه

ثالثا ــ صعر حجم المدخل القومى وتركز الثروات والدخول فى أيدى فئة قليلة من الأفراد مما أدى الى ضعف القـــدرة على الادخار وتفتت الحزء المدخر من المخل القومى وهو المصدر الداخلى الأساسى للتمويل .

رابعا – عدم توفر المنشئات المالية الكافية والمتخصصة فى تعبئة المدخرات وعرض طرق التمويل التي تتناسب وطبيعة عمليـــات المشروعات المختلفة اد الملاحظ فى كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا اقتصار تلك المؤسسات على البنوك التجارية التجارية التجارية التجارية التجارية التجارية الجنبيسة وتقفى تقاليد تلك البنوك الاقتصادية على تمويل التجارة الداخلية والمخارجية بمنح قروض قصيرة الأجل و بذلك حسرمت مشروعات التحنيم والمشروعات الزراعية والمقارية التي تتطلب طبيعة عملياتها قروض متوسطة الأجمل وطويلة الأجهل من الأجهل من الأجهل و من الائتمان •

ومن تاحية أخرى فانر البنوك التجارية بفروعها المصدودة لا تكفى وحدها لتمبئة مدخرات الأفراد اذ الوعى الاقتصادى ودرجة الثقافة بين غالبية السكان لا تسمح لهم بتفهم عمليات البنسوك التجارية مما لا يشجعهم على التصامل معها وأدى ذلك إلى انتشار غريزة الاكتناز وحرمان الدولة من الاستفادة من مدخرات غالبية الشعب التي ولو أنها قد تكون محدودة بالنسسة لكل فرد الا أنها تكون مصدرا مهما للتمويل لكثرة عدد المكتنزين •

وبذلك يين أن المنشئات المالية الحالية فى الدول المتخلفة عجزت عن جمع المدخرات من ناحية ولم تهيئ الأموال بالشروط المناسبة لمشروعات التنسية المخلفة .

خامسا حدم توفر الخبرة بين أيناء البلاد في فن ادارة المشروعات وبخاصة المشروعات الصناعية والتجارية مما جمل البلاد المتخلفة تصادف مشكلة كبرى في توفير القوى البشرية اللازمة في مستويات الادارة المختلفة لمشروعات التنمية ولا يخفى علينا جميما ما يسببه هذا النقص من عدم امكان الاستفادة الكاملة من استثمار الأموال في تلك المشروعات وخاصة في عصرنا الحالى حيث تعقدت مشاكل الاتتاج والتمويل وادارة الأفراد وأصبحت كل وظيفة من وظائف الجهاز الادارى للمشروع تعتمد على قواعد وأمس علمية يحتاج العالمين فيها الالمام بخبرة ودراية خاصة بتلك الوظائف و

سادسا - عدم توفر الأيدى العاملة الماهرة اللازمة للعمل فى مشروعات التنمية وبخاصة المشروعات الصناعية والتجارية التى تتطلب نوعا معينا من المهارة فى العمل اذ أن الخيرة المكتسبة بين غالبية عسال الدول المتخلفة هى الخبرة الزراعية وبأساليب زراعية قديمة لا تنمشى مع التقسدم الذى طرأ على طرق وأساليب الزراعة الحديثة •

سابعا ... عدم وجود الاحصاءات الكاملة والدقيقة عن الامكانيات والموارد المالية والمدية والمعنوية للدول المتخلفة مما يجعل مهمة التخطيط المادى والمالي ق تلك البلاد من الأمور الصعبة كما يؤدى الى الارتجال فى انشاء المشروعات دون مراعاة للاسس العلمية والعملية السليمة ٠

ومما يزيد من خطورة هذا العامل على مشروعات التنمية التبذير فى استشمار الأموال على قلتها وعدم امكان تحويل أموال استثمرت خطأ بعد اكتشاف هذا الخطأ الذي كان يمكن تلافيه لو وجدت البيانات الكافية للدراسة والبحث ٠

تلك هي عناصر الاطار الاقتصادى للدول المتخلفة سردت بصورة اجمالية واستعرض منها ما له أثر مباشر على مشاكل التمويل ومقومات المال وسأعرض الآن مصادر التمويل الرئيسية (داخليـة وخارجية) والمشاكل المتعلقة بهسا والصعوبات التي يصادفها المشرفون على تمويل مشروعات التنمية •

التمويل الداخلي

يمتمد التمويل الداخلى لمشروعات التنمية الاقتصادية سواء تم ذلك عن طرق الأفراد أو الحكومات على مدخرات الأفراد داخسل الدولة و والمدخرات المغرات المعرف المحتجز من الناتج القومي لاعادة استشاره اذ أن الجهاز الاقتصادي في الدولة في أبسط مظاهره يتمثل في تفاعل مجموعة من عوامل الاتساج مع بعضها لاخراج منتج يستهلك الأفراد جزءا منها للمحافظة على كيانهم كما يستمعل جزء من هذا الناتج للمحافظة على رأس المال المستفل والا أدى ذلك وما يشبقي بعد ذلك من هذا الناتج يمكون هو الأساس الذي يقوم عليه الاستشمار وما يتبقي بعد ذلك من هذا الناتج يمكون هو الأساس الذي يقوم عليه الاستشمار الصاف (Net Investment).

وبذلك يبين أن الملخرات هي المنبع الأسساسي لتمويل مشروعات التنبية الاقتصادية من مصادر داخلية فكلما زاد حجم الملخرات كلما أمكن تكوين طاقة رأسمالية أكبر يمكن بواسطتها استفلال الطاقة المادية والبشرية المطلة في صورة ظاهرة أو مقنعة فى الدولة وتتيجة لذلك يزيد الناتيج القومى ويتبع ذلك زيادة نصيب الفرد منه فيرتهع مستوى معيشته وتزداد قدرته على الادخار الذى بعاد استثماره فتزداد الطاقة الرأسمالية المستفلة ويرتفع الدخل القومى ونصيب الفرد منه وكذلك مستوى المعيشة وهكذا ه

الا أن الجهاز الاقتصادى فى كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا لا يتمكن من العمل بتلك البساطة الظاهرة فى تحليلنا السابق لصحوبات ناتجة من الظروف التي أحاطت بالتكوين الاقتصادى للدول المتخلفة والتي أجملتها في سابعا . وسأوضح أثر كل منها الآن على التمويل الداخلي لمشروعات التنمية .

حجم الادخار

نخلص مما تقدم بأن حجم الادخار عامل أسامى لزيادة الناتج القومى ورفع مستوى الميشة ولكن كما سبق بينا فان حجم الادخار يتوقف على حجم الناتج الكلى وحجم هذا الناتج لا يسمح فى البلاد المتخلفة بتوافر فائض منه يمكنها من الوصول الى معدل الاستثمار المطلوب ، ومما يزيد من حدة صغر الناتج الكلى على مستوى المعيشة عدم توزيعه توزيعا عادلا بين المشتركين فى تكوينه بصفة خاصة وأفراد الشعب بصفة عامة أى تركز الثروات والدخول الذى أشرنا اليه كأحد مميزات التكوين الاقتصادى للدولة المتخلفة ،

ومما يضاعف من هذه المشكلة فان المدخرات على ضاّلتها لا تجد فى كثير من الأحيان القنوات المالية التي تصل بها من يد المدخر الى يد المستثمر وكلنا نعرف أن جزءا كبيرا من الأفراد الذين يدخسرون من دخلهم يكتنزون هسند الملخرات وتبقى بذلك بعيدة عن النظام الاقتصادى وهسنده مشكلة كبرى فى البلاد المتخلفة ترجع فى جزء منها الى مواد اجتماعية جامدة تدفع الأفراد بعيدا عن التصامل مع النظام المصرف وترجع فى جزء آخر الى عدم نضسوج النظام المصرفى تفسه وعدم تنوعه كما يبنا فيما سبق ه

وقد يتبادر الى الذهن أنه قد يكون من صالح الدول المتخلفة من ناحيــة تمويلية بحبة تركز الثروات والدخول اذ المعروف اقتصاديا أنه كلما ارتفع دخل الفــرد كلما زادت قدرته على الادخار وكلما قل عدد المدخرين كلما كان من الأسهل تعبئة مدخراتهم واستعمالها فى تعويل مشروعات التنمية دون ضمياع جزء كبير منها فى صورة اكتناز .

ولكن غالبية الاقتصادين ترى عدم صحة ذلك لأنه من البديهى أن الفاية النهائية من كل سياسة اقتصادية هى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وكما أن مستوى الرفاهية يتوقف على توزيعه وعلى ذلك فان سوء توزيع الثروة يتعارض مع مقتضيات الرفاهية الاقتصادية • هذا سبب جوهرى يضاف اليه أسباب أخرى تفصيلية كلها تشير الى وجوب تحقيق قدر من العدالة فى توزيع اللخل •

أولا — أن تركز الثروات والدخول فى البلاد المتخلفة ولو أنه قد يؤدى الى زيادة حجم المدخرات وسهولة تعبئتها للاستثمار الا أن الملاحظ فى تلك البلاد أن كثيرا من أصحاب الدخول المرتفعة يستعملون جزءا كبيرا منها لتوفير حياة ترفيه معتمدين على السلع والمنتجات الخارجية مما يؤدى الى نهاية قلة حجم المدخرات ويضعف روح الرغبة فى العمل فتتعطل بذلك خطة التنميسة وتعدم المثقة بين أفراد الشعب الواحد ه

ثانيا -- أن تركز الدخول فى أيدى فئة قليلة يضعف من حجم الطلب على المنتجات المحلية ما يخلق جو غير مناسب لنمو الصناعة المحلية فى الدول المتخلفة ويجملها غير قادرة فى مستهل حياتها على مجابهة منافسة المنتجات الخارجية التى تنتج فى ظروف اقتصادية أكثر ملاءمة فى الدول المتقدمة اقتصاديا .

ثالثا - أن تركز الدخول والثروات فى البلاد المتخلفة مع العلم بالميل الطبيعى للسكان فيها الى الاستثمار الثابت (زراعى وعقارى) يقلل من حجم الأموال المعدة للاستثمار فى المشروعات الصناعية والتجارية مما يؤدى الى عــــــــــم وجود تناسق بين الأموال المستثمرة فى تواحى النشاط المختلفة كما سبق بيننا و ويزيد من خطورة ذلك صعوبة تصفية الأموال الثابتة وتجويلها للصناعة م

رابعا — أن تركز الثروات والدخول يلقى عليه عب، التنمية الاقتصادية على كاهل جمهرة الشمب وحده ويزيد من حرمانه الذى عانى منه كثيرا مما يتنافى مع المدالة الاجتماعية والغرض الأساسى من التنمية كما ذكريا هو تهيئة مستوى معيشة مناسب لطبقات الشعب عامة لا لفئة قليلة منه .

التمويل الخارجي

يتضح مما سبق أن الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية قد يحقق أهداف التنمية في المدى البعيد لو أمكن سمد التغيرات التى تعرقل تعبئة مدخرات الإفراد وأعيد تنظيم التكوين الاقتصادى للدول المتخلفة بما يجعل معدل الاستثمار ينمو نموا طبيعيا وبدرجة تزيد على معمدل الزيادة في عدد السكان •

الا أن هذا المدى البعيد قد يكون بعيدا جدا لصغر حجم المدخرات من جهة ولصعوبة اجراء تعديلات جوهرية فى الطاقة الرأسمالية الثابتــة الموجودة حاليا ليتحقق التوازن بين الأموال المستثمرة فى أوجه النشاط المختلفة من ناحية أخرى مما يزيد عبء الحرمان على الأجيال الحاضرة وقلل من رفاهية شعوب المناطق المتخلفة (التي يعيش معظمها على حد الكفاف) لدرجة كبيرة .

لذلك تعتمد كثير من الدول المتخلفة على مصادر خلرجية لتمويل جزء من مشروعات التنمية الاقتصادية فيها لكى تقتصر مدة التنمية وتنخف من الحرمان الذي قاست منه شموبها لمدة طويلة .

وتتخذ المصادر الخارجية أشكالا مختلفة سنمالج فيما يلى المشــــاكل المتعلقة ما ٠

القروض الحكوميت

تمتمد حكومات بعض الدول المتخلفة على قروض الدول الأخرى للقيام بالمشروعات اللازمة لتكوين الاطار اللازم لمشروعات التنمية والتي لا تدر عائدا مباشرا من استغلالها كالطرق والقنوات والسكك الحديدية ٥٠٠ الغ و وبجانب الموامل السياسية التي تقترن بمنح تلك القروض والاعانات والتي نعلم جميعا مداها في كثير من الحالات مما يتعارض مع مبدأ السيادة والاستقلال الاقتصادي توجد اعتبارات اقتصادية ومالية تخفى على حكومات الدول المتخلفة أخذها في الاعتبارا اذا ما رأت ضرورة الالتجا الى هذا المصدر لتمويل مشروعات الاطار الاقتصادي أو ضطرت الى قبول تلك القروض والمنتج و

أولا -- تخلق تلك القروض عبنًا ثقيلاً على الميزانية يتمثل من فوائد وأقساط سداد تلك القروض مما يضطر الحكومة الى فرض أعباء الاقتصاد القومى فى شكل ضرائب ورسوم وغيرها قد تعرقل نمو مشروعات التنمية وتستنزف جزءا من مدخرات الأفراد والشركات فى ضاكتها مع حاجة مشروعات التنمية الى تلك المدخرات لتمويل عملياتها .

ثانيا - توجه القروض الحكومية فى كشير من الحالات تحت الفسفط الأدبى والسياسى من الحكومات المانحة لها الى مشروعات بميدة كل البمد عن خدمة الاقتصاد المحلى كالطرق الحربية أو تهيئة السسوق المحلى لاستيماب منتجات الدول المانحة للقروض وبذلك تزيد حدة أثر العامل الأول من حيث العب، المفروض على الميزانية من ناحية وقلة الخدمات التى تقدم لمشروعات التمية لاستخدام القروض الحكومية فى أغراض لا تخدم الاقتصاد المحلى ،

ثالثا -- يقترن منح تلك القروض والاعانات بجيش جرار من الخبراء والمنتفعين الأجانب بمهايا ومرتبات ضخمة تزيد من تكلفة الحصول على هذه القروض ويكونون في الغالب أداة لتوجيه استخدام تلك القروض في النواحي ألى لا تخدم الاقتصاد الوطني .

لذلك يتعين على حكومات الدول المتخلقة ــ اذا ما رأت الالتجاء الى هذا المسدر من مصادر التمويل ــ أن تتخذ الخطوات اللازمة لتكفل استغلال تلك القروض بدرجة كبيرة من الكفاية وأن تقوم بالدراسات التقصيلية للموازنة بين الفوائد التى ستجنيها الدولة من استمال هذه القروض والتكاليف التى منتحملها تتيجة للحصول عليها آخذة فى الحسبان جميع المناصر التى تكون التكاليف الحقيقية لحصولها على تلك القروض وأن لا تلجأ اليها الا بعد وضع خطـة متكاملة للتنمية وتقلل بقــدر الامكان من استعمالها فى مشروعات خطـة متكاملة للتنمية وتقلل بقــدر الامكان من استعمالها فى مشروعات الاطار الاقتصادى (الطرق وخلافه) بل تستعملها فى المشروعات التى تتحمل عبه هذه القروض وتتمكن من تسديدها تحت رقابة حكومية (المشروعات المختلطة) .

الافراد والهيئات الاجنبية

يلجا الأفراد والهيئسات الأجنبية الى استثمار جزء من مدخراتهم فى المشروعات الاقتصادية فى الدول المتخلفة طمعا فى تحقيق عائد استثمار أكبر مما تنبحه لهم فرص الاستثمار فى بلادهم و ويرجب الاقتصاديون ورجال المال فى الدول المتخلفة بهذا النوع من الاستثمار لبعده لحد كبير عن التيارات السيامية ولأهميته فى معاونة المدخرات الداخلية فى تمويل مشروعات التنمية على أسس اقتصادية و الا أن هناك بعض الاعتبارات تجعل مجال استثمار والوال هذا المصدر يتمارض مع ايجاد التوازن فى توزيع الأموال على أوجه النشاط المختلفة و

فيتوخى المستشمر الأجنبى الفسرد اسستثمار أمواله فى المشروعات التى تضمن له عائد ثابت مستمر وبعيث يمكن استردادها فى أى وقت يشاء أو اذا ما دعت اعتبارات داخلية ضرورة مسعيها ، لذلك فهو يميل أن يتجه بأمواله الى مشروعات المخدمات كالمواصلات الداخلية ومشروعات المياه والانارة بالمدن والمشروعات الملياة كالبنوك وشركات التأمين (عامل الضمان والسيولة) يينما يحجم المستثمر الأجنبى عن المساهمة فى مشروعات التصنيع حيث لا تتوفر عوامل النجاح فى تلك المشروعات بنفس الدرجة التى تتوفر بها فى النوع الأولى من المشروعات لعسدم وجود البيانات والاحصاءات اللازمة لدرامسة نواحى الاتتاج وتوزيع المنتجات الصناعية ولندرة الكفاءات الفنية والادارية المحلية والممسال المهرة فى البلاد المتخلفة وغير ذلك من العوامل التى تضمن نجاح المشروعات مما لا تتوفر فى كثير من تلك الدول ،

ويجدر الممل على تشجيع هذا النوع من الاستثمار بتهيئة العجو المنساس الاجتذابه في نواحى النشاط المختلفة وخاصة الصناعية منها بأن تشترك الحكومة في المشروعات التي ترى ضرورة انشائها طبقا لحظة التنمية المدروسية وتضمن المساهم حد أدنى للارباح اذا ما تأكدت بعد عمل الدراسيات التفصيلية من توفر عناصر نجاح تلك المشروعات حتى تضجع المستثمر الأجنبي الفسرد على المساهمة فيها وغير ذلك من الوسائل التي تتناسب والحالة الاقتصادية والمالية في كل دولة من الدول المتخلفة •

الهيئسات الدوليسة

يعتبر هـذا المصدر من مصادر التمويل الخارجي لمشروعات التنمية التي يمكن للدول المتخلفة الالتجاء اليه بعيدا عن التيارات السياسية للدول الاستعمارية ولو أنه لا يخلو من التأثير الأدبي لساسـة الدول الكبرى التي تصترك بالنصيب الآكبر من أموال تلك الهيئات مما لا يخفي علينا جميعا .

ومع قلة الأموال التى تخصصها تلك الهيئات المشروعات التنبية وعدم كمايتها لتسويل المشروعات فى العالم أجمع فانها تحجم عن استخدام أموالها فى مشروعات التصنيع فى كثير من اللاول المتخلفة وخاصة دول المنطقة التى نميش فيها شأنها فى ذلك شأن المستثمر الأجنبي الفرد لنفس الاعتبارات التى ذكرتها فى الفقرة السابقة (مشروعات غير مدروسة عوامل نجاح المشروعات غير محووقة) .

ولاجتذاب أموال هذا المصدر مع وجود المنافسة الحادة من جانب الدول المتخلفة على أمواله يجد العناية بدراسة المشروعات التى ترغب الدولة المتخلفة فى تبويلها أو تمويل جزء منها عن طريق هذا المصدر بحيث تتقدم بطلبات محددة عن كبية الأموال المطلوبة وطرق استثمارها مع ابراز عوامل تجاحها من حيث سياسة الاتتاج والتوزيع على أسس علمية وعملية سليمة ه

تلك هي المسالم الرئيسية لمسادر الأموال (جانب العرض) في الدول المتخلفة التي يلجأ اليها المشرفون على مشروعات التنمية للحصول على الأموال اللازمة لتمويل عمليات تلك المشروعات •

أتواع مشروعات التثهية

فاذا ما اتجهنا الى الجسانب الآخر (الطلب على الأموال) لوجسدنا أن الوحسدات الانتساجية المنفذة لمشروعات التنمية تنقسم الى آربع مجمسوعات رئيسية من حيث طبيعة عمليات الاستثمار والأموال اللازمة لها بالشروط التى تتناسب وطبيعة عملياتها .

اولا _ مشروعات الاطار الاقتصادي :

وتنميز تلك المشروعات بضخامة الأموال التي تستشر في طاقة رأسماليسة ثابتة دون عائد مباشر على تلك الأموال ويحجم الأفراد والهيئات عن القيام بها وتقوم الحكومات والهيئسات المحليسة بتنفيذها وتمول عن طريق الضرائب والرسوم وبالقروض الخارجية طويلة الأجل ويجب أن يراعي في تنفيذها عدم اقتطاع جزء كبير من الملخرات الماخلية منما من تعطيل استثمارها في مشروعات التصنيع التي يعجم المستثمر الأجنبي عن الاشتراك فيها كما يجب أن يراعي كذلك عبه القروض الخارجية على الميزانية و

ثانيا ـ الشروعات الزراعية والعقارية :

وتسيز تلك المشروعات بضخامة الأموال الثابتة فيها ولكنها تغتلف عن مشروعات القسم الأول فى كونها تدر عائد مباشر على الأموال المستشمرة فيها ويقوم بها عادة شركات عقارية وقر قليل من الأفراد المليئين وفى حالات قليلة تقوم بها الدولة بنفردها أو بالاشتراك مع الأفراد والهيئات ويجب تمويل هذه المشروعات عن طريق الملكية أو القروض الطويلة الأجل ه

اللثا ... المشروعات المستاعية :

وتتميز تلك الشروعات بوجود توازن بين رأس المال الثابت ورأس مال التشغيل المستغل فيها ويفلب عليها عامل المخاطرة ويحجم عنهما رأس المال الأجنبي وتعتمد في تمويل عملياتها على أموال أصحاب المشروع (رأس المال وأرباح يماد استثمارها) وقروض متوسطة الأجل وكمية ضئيلة نسبيا من الائتمان قصير الأحمال •

رابعا - المشروعات التجارية (الخدمات) :

وتتميز تلك المشروعات بسميولة الأموال المستثمرة فيها ويقسوم بها عادة الأفراد والشركات الصفيرة وتعتمد لحد كبير فى تمويل عملياتها على الائتمان قصير الأجل .

الأجهزة السالية

وباستعراض نوع الأجهزة المالية فى كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا نجد أنها قاصرة عن مد المشروعات باشكالها السابقة بالأموال التى تتناسب وطبيعة عملياتها ما يسبب مشاكل كثيرة للوحدات المنتجة ويجعلها عاجزة عن رسم السياسة المسالية السليمة لتمويل عملياتها ويرجع فشل كثير من المشروعات فى الدول المتخلفة الى هذا العامل المالى مما يؤدى الى التبذير فى كمية المدخرات على ضاكتها وعدم امكان استثمارها بكفاية ٠

وكذلك لا يوجد فى كثير من الدول المتخلفة أجهزة مالية متخصصة فى طرق تعبئة المدخرات بعا يمكنها من عرض الأموال على المشروعات بالشروط التي تقتضيها طبيعة عملياتها و فلا يوجد فى كثير منها سوى البنوك التجارية التي تجبع نوع واحد من المدخرات (الايداعات من أصحاب الدخول المرتفعة والشركات) ولا تقسدم سوى الائتمان قصير الأجل الذى ينسامب عمليات مشروعات الخدمات بينما تحرم المشروعات الصسناعية والمشروعات الزراعية والمقارية من الأجهزة المالية التى تمدها بنوع الائتمان الذى يتناسب وطبيعة عملاتها و

وخلاصة ما تقدم يقتضى على الدول المتخلفة العمل على تنظيم السموق المالية وذلك التنظيم الذى يكفل حشد كل ما لديها من مدخرات وايصال هذه المدخرات الى يد المستشرين وذلك باتخاذ الطرق الآتية :

١ — العمل على نشر الوعى الاقتصادى بين طبقات الشعب المختلفة وحث الأفراد على الادخار اذ يجب آن يكون الاعتماد الأول فى تمويل مشروعات التنمية على المدخرات الداخلية لتخفيض تكلفة عملية التنمية ولتهيئة جو مناسب يطمئن اليه المستثمر الخارجي مما يجعل الدولة (حكومة وأفراد) فى مركز يسمح لها بالتفاوض فى الحصول على الاموال الخارجية التي تتنافس عليها كثير من الدول المتخلفة بكميات كافية لمساعدة المدخرات الداخلية وبأسعار مناسبة .

العمل على ايجاد القنوات المالية التي تتناسب وظروف الشعب المختلفة
 حتى يمكن تعبئة المدخرات وتعبئة كاملة والقضاء على عادة الاكتناز البغيضة

والتاكد من عرض هذه المدخرات على أنواع المشروعات المختلفة بالشروط التى تناسبها عن طريق إيجاد المؤسسات المالية المتخصصة والرقابة المحكمة عليها (خصوصا الفترة الأولى من فترات تنفيذ مشروعات التنمية) حتى يمكن توجيه الأموال ــ دون تبذير ــ الى مشروعات التنمية .

 س العمل على تكوين الهيئات الآتية على أن تكون مستقلة متحررة من القيود الحكومية البالية تحشد فيها الكفاءات الوطنية دون النظر الى النزعات السياسة والحزيبة والمحسوبية •

- (۱) هيئــة لحصر الموارد الطبيعية والثروة المعدنيــة فى الدولة واجــراء البحوث العلمية عليهــا وجمع البيانات والاحصاءات المتعلقة بهــا ونشرها بصفة دورية •
- (ب) هيئة لجمع البيانات عن الامكانيات المستشرة حاليا وتجديد الطاقة العاطلة بها والعمل على الاستفادة منها أولا ، كما تقوم تلك الهيئة برسم خطة تنمية متكاملة تفصيلية بمشروعات محددة وتضع أسما لأولوية تنفيذ المشروعات والتوقيت المناسب وكمية الأموال اللازمة ومصادر الحصول علها •
- (ج) هيئة لحصر الكفايات والاشراف على اعداد وتدريب القسوى البشرية اللازمة لمشروعات التنميسة فى جميع المسستويات الفنيسة والادارية والممالية لرفع الكفاية الانتاجية لهذا العنصر الهام من عناصر الانتاج، ويكون من واجبها اعداد البرامج اللازمة لذلك وتحديد الأجهزة التى تقوم بالاعداد والتدريب والطرق المناصبة لذلك ١٠

 ⁽۱) القال مستخرج من محاضرة القيت بالموسم الثقافي لجامعة القاهرة نرع الخرطوم ، والقيت بدار اتحاد الثقافة السودائي بتاريخ ٤ سبثمبر سنة ١٩٥٨

الهيئات المختلفة التي تقوم بالتأمين

بقلم احمد جاد عبد الرحمن رئيس قسم الاحصاء والرياضة والتامين كلية التجارة ... جامعة القساهرة

أهم الهيئات التي تقوم بعمليات التأمين يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - هيئات التأمين التبادلي ٠

٢ ــ شركات التأمين المساهمة .

٣ - الأفراد (هيئات التأمين بالاكتتاب) كأفراد جماعة لويدز للتأمين ٠

إلهيئات الحكومية •

ه ــ المؤمنون الذاتيون •

٧ - جمعيات التأمين التعاوني ٠

سناديق التأمين الخاصة •

ولدراسة هذه الهيئات ومعرفة عيوبها ومحاسنها تجب دراسة خصائصها ذاك فيا جرات بعد أدكا معيان لهم الآتية :

وذلك فيما يتعلق ببعض أو كل من النواحي الآتية : * بالله عالم عالم الناء من النواحي الإلية :

رأس المال _ مسئولية المؤمن ومسئولية المؤمن له _ العرض من التأمين لدى الهيئة _ الادارة _ أنواع التأمين التي تقوم بها الهيئة _ من لهم حق التأمين لدى الهيئة •

١ _ هيئات التامين التبادلي ٠

لكي نوضح عمل هذه الهيئات نأخذ المثال الآتي :

نفرض أن هناك في مدينة من المدن ١٠٠٠ مالك كل منهم يمثلك بيتا واحدا لو احترق تسببت عنه خسارة مالية قدرها ٣٠٠٠ جنيه ولنفرض أن جميع هذه البيوت معرضة لخطر الحريق بدرجة واحدة فهى متشابهة فى مواد البناء وعدد الإدوار واستعمال كل دور وهكذا ، وانفرض أيضا أن التجارب الماضية أثبتت أن الحريق يدمر هذه البيوت بعمدل ١٠/ فى كل منة ، ومعنى هذا من الناحية ألنظرية أن الملاك يعرفون جميعا أن بيتا من الألف ستدمره الحريق خلال سنة أو ان شنت الدقة فى التمبير فقل انه يكاد يكون من المؤكد أن يحترق بيت خلال السنة ، ولكن أحدا من الملاك لا يعرف مقدما أى هذه البيوت صوف تدمره الحريق ، وعلى هذا فيكون من مصلحة أفراد المجسوعة أن يتققوا فيما بينهم على أنه اذا شب الحريق فى المدينة فانهم جميعا يتحملون مقدار الخسارة الناتجة فيتحمل كل منهم ع جنيه فى حالة احتراق بيت واحد و ٢ جنيه فى حالة احتراق ستى وهكذا ،

بهذا الاجراء يكون كل مالك قد استبدل بالخسارة الكبيرة المحتمل وقوعها خسارة صغيرة يكاد يكون مؤكدا وقوعها و وبهذا الاجراء أيضا يكون مجموعة الملاك قد كونوا فيما بينهم ما يسمى فى التأمين بهيئة تأمين تبادلى ضد الحريق فى أبسط صوره كما تسمى هذه الطريقة بطريقة التأمين التبادلى ضد الحريق توزع الخسارة بين الأفراد بعسد وقوعها وعلى أسساس مقدار الخسارة التى حدثت فعلا •

وهناك طريقة أخرى يستخدمها الأفراد فى جمع الخسارة فى التأمين التبادلى فبدلا من أن يحسب الأفراد مقسدار ما يخص الواحد منهم من خسارة عقب حدوث كل حريق ، يحصل من كل فرد مقسدما مبلغ ما يسمى القسط أو الرسم وتحدد قيمة هذا القسط على أساس مقدار الخسارة المتوقع حدوثها خلال سنة اعتمادا على تتأجج الإحصائيات للتجارب السابقة للخطر المؤمن ضده • فلو أثبت الواقع أن القسط المحصل كان آكبر من اللازم فان الزيادة ترد الى أفراد المجموعة وبالمكس ان كان القسط أقل من الكفاية فان العجز تحصل قيمته من الأفراد •

مما سبق يصح أن نستنتج أن هذه الهيئات عبارة عن جماعات من الأفراد كلهم معرضون لنفس الخطر اتفقوا فيما يينهم على أنه اذا حلت بأحدهم خسارة فأنهم يوزعونها عليهم جميعا بدلا من أن يتحملها وحده الفرد سىء الحظ الذى حلت به • وكما سبق ذكره تقوم الهيئات بعمليات التأمين بطرق مختلفة أهمها : ١ تحصل الخسارة من أفراد المجموعة بعد وقوع الخسارة وعلى أساس
 الخسارة التي وقمت فعلا وهذا نادر .

 تحصل الإقساط من أفراد المجموعة عند بدء التأمين وفى هذه الحالة نجد أن الأسعار تحسب بطريقتين :

(١) اعتمادا على الاحصائيات السابقة التي تقوم بها الهيئة مع زيادة كبيرة لقابلة التقلبات العكسية •

(ب) الأسعار التي تستخدمها الشركات المساهمة ٠

. وعلى أى حال نجد أن الهيئة تشترط أنه اذا كان مجموع الخسائر المدفوعة والمصروفات التي تتحملها الهيئة أكبر من مجموع الأقساط المحصلة فان الفرق يحصل من الأعضاء •

أما اذا حدث العكس فان الفرق يوزع على الأفراد ثانيا •

وبلاحظ أنه فى حالة العجز تكون مسئولية الأعضاء غير مصددة بمعنى أن ممتلكات المضو جميعها تكون ضامنة لنصيبه فى الضمارة دون حد ه

كما يلاحظ أنه فى حالة وجود فائض بسبب الأقساط المحصسلة أكبر من الخسائر المدفوعة فان هذه الهيئات قد تختلف بحسب طريقة توزيعها لذلك الفائض فبعض الهيئات توزع الفائض جميعه أولا بأول كما أن البعض الآخر لا يوزع كل الفائض بل يحتفظ بجزء منه لتكوين احتياطى ويوزع الباقى على أفراد المجموعة فى شكل أرباح •

كما أن تكوين الاحتياطى فى النوع الثانى يمكن هذه الهيئات مع مرور الزمن من اصدار تأمينات لغير الأعضاء بأقساط ثابتة أى لا يطالب أصحابها بدفع نصيبهم فى المجر الذى قد يحدث فى حالة ما اذا زادت الخسائر عن الأقسساط المحصلة فى سنة من السنوات ٠

ويقوم بادارة هذه الهيئات أعضاء ينتخبون من بين أعضاء المجموعة ويقومون بجمع الأقساط ودفع الاستحقاقات أو التغويضات والأعمال الأخرى التى تنطلبها عمليات التأمين وذلك فى مقابل مكافآت معينة تمنحها اياهم الهيئة . ويلاحظ أن هذه الهيئات تقوم بعمليات التأمين لغرض تعاونى بحت وليست هناك بالمرة أغراض تجارية اذ أنها لم تكون بقصد الربح •

ويمكن لجماعات التأمين التبادلي أن تقوم بأى نوع من أنواع التأمين ففي البلاد التي يصرح لهــذه الجمعيات بالتكوين ومزاولة التأمين مثل بريطانيا والولايات المتحدة نجد جمعيات للتأمين ضد الحريق وجمعيات للتأمين ضد الحوادث وجمعيات للتأمين ضد المرض وجمعيات للتأمين على الحياة وجمعيات للتأمين على الحاصيل الزراعية ضد أخطار الطبيعة كالبرد وغير ذلك ٠

هذا ويصح أن تذكر أن عمليات التأمين التى تقوم بها كل جمعية ليس من الضرورى أن تكون قاصرة على الأعضاء اذ قد تقوم الجمعية بعمليات تأمين لأشخاص ليسوا أعضاء بالجمعية ولكن فى هذه الحالة يعود الربح والخسارة من هذه العمليات على الأعضاء وحدهم • وكما سبق ذكره نجد أن الجمعيات التى تقوم بالتأمين لغير الأعضاء تكون غالبا الجمعيات القديمة المهد التى تكون قد كونت احتياطيا كبيرا وكافيا لمقابلة أى عجز قد يطرأ •

عيوب الجمعيات التبادلية للتامين ومحاسنها:

للجمعيات التبادلية للتأمين عيوب يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

۱ -- التزام العضو ليس محددا اذ أن العضو لا يعرف بالضبط مقدار المبلغ المطالب بدفعه كل سنة اذ أن ما يدفعه كل سنة متوقف على مقدار الخسارة التي تقع فعلا وهذا من أهم عيوبها كما أنه أهم صفة لهيئات التأمين التبادلي حتى أن البعض يرى تسميتها بهيئات التأمين ذات الإقساط غير المحددة .

 الخسائر ليست مضمونة الدفع بالكامل فقد يحدث أن يكون بعض الأفراد غير قادرين على الدفع وقت مطالبتهم كما أنه ليس هناك ما يضمن الدفع فى مثل هذه الحالات نظرا لعدم وجود رأس مال للهيئة .

 أو بشـــأن الطريَّة والظروف التي أدت الى وقــوع الخطز وهل هي مما اتفق عليه أم لا •

إلى الغالب لا يكون عدد الأفراد بالكثرة المطلوبة لتحقيق قانون الأعداد
 الكبيرة ٠

ونظرا لقلة العدد تكون مدى الذبذبة حول الاحتمال الحقيقى لوقوع الخطر واسعة أى أن الخسارة الواقعة قد تكون أكبر بكثير أو أقل بكثير من الخسارة المتوقعة ومن السهل تصور مقدار الخطورة فى الحالة الأولى •

أما محاسن هيئات التأمين التبادلي فمنها أنها تؤدى خدمة التأمين لأعضائها بأقل تكاليف ممكنة ، ولكن بشرط أن تحسن اداراتها وأن يكون عدد أعضائها بالكثرة التي يتحقق معها قانون الأعداد الكبيرة .

كذلك نجد فى جمعيات التأمين التبادلى وخاصة فى الجمعيات الصغيرة أن الإعضاء يعرف بعضهم البعض الآخر وهذا يساعد على أن تكون عمليات التأمين التي تقوم بها الجمعية عمليات منتقاة وأخطار الفش والتضليل فيها تكاد تكون معدومة ويعتبر هذا من معاسن الجمعيات التبادلية بشرط ألا يكون العدد قليلا بدرجة لا يتحقق معها قانون الأعداد الكبيرة المشار اليه آنفا •

٢ ـ شركات التامين الساهمة

تؤسس بعض الشركات للقيام بعمليات التأمين كما تؤسس لأى عمل تجارى آخر و وقد حتم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وهو أول قانون صدر فى مصر للرقابة والاشراف على هيئات التأمين ألا يقل رأس مال الشركة التى يحول لها الحق فى مزاولة أعمال التأمين عن ١٩٠٠ جنيه كما يجب أن تكون متخدة شكل شركة مساهمة و وقد عدل هذا الشرط فى القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٠ فتنص المادة ٧ من هذا القانون و

« لا يجوز تسجيل أية هيئة الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة ويجب ألا يقل رأس المال المدفوع في الشركة التي تطلب التسجيل عن ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه » ٠

كما عدل مرة أخرى بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فتنص المادة الأولى من ذلك القانون • « لا يجوز انشاء أية هيئة لمزاولة أعسال التأمين أو ادراج هــذا الغرض ضمن أغراض أية هيئة ، الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعها اسمية ومملوكة لمصريين دائما ، وبشرط أن تحصل على ترخيص فى ذلك من وزير المالية والاقتصاد » •

كما لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن مائتي ألف جنيــه ولا أن يقل المدفوع منه عن مائة ألف جنيه ٠

على أنه فى هيئة اعادة التأمين لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن خمسمائة ألف من الجنبهات ولا أن يقل المدفوع منه عن مائتين وخمسين ألفا من الجنبهات •

ويقصد بهيئات اعادة التأمين هيئات التأمين التي يقتصر نشاطها التأميني في جمهورية مصر على مزاولة أعمال اعادة التأمين دون التأمين المباشر •

ويشترط فى أعضاء مجلس ادارة أية هيئة من هيئات التأمين والمسئولين عن الادارة فيها أن يكونوا مصريين ٠

ويستثنى من أحكام هذه المادة صناديق الاعانات » •

ويلاحظ على هذا النص أن القانون المصرى رفع رأس المال المكتتب به فى الشركات المساهمة التى تقسوم بالتأمين المباشر الى وووود جنيمه والى وووده جنيه فى شركات اعادة التأمين كما جعل الحد الأدنى لرأس المسال المدفوع وووده جنيه بالنسبة لشركات التأمين المباشر و ووووده جنيه فى شركات اعادة التأمين ،

كما حرم على غير المصريين أن يكونوا مساهمين فى تلك الشركات أو أعضاء فى مجالس ادارتها •

وشركات التآمين المساهمة كمؤمن تقوم بدور الوسيط الذى مهمته جمع الأفراد الراغبين فى التأمين (المؤمن لهم) وتحصل منهم الأقساط وتدفع التعويضات لمن تحل به خسارة نتيجة للخطر المؤمن ضده .

أما الادارة فتوكل الى أعضاء ينتخبهم المساهمون ويسمون أعضاء مجلس الادارة وتكون مهمة المجلس رسم السياســـة العــامة للادارة ولهم أن يمينوا موظفين وخبراء ليتولوا الادارة الفعلية للشركة كما قد يقوم أعضماء المجلس بندب واحد منهم للاشراف الفعلى على سير العمل بالشركة ويسمى هذا العضو « بعضو مجلس الادارة المنتدب » •

ويتضمن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ما يلمى :

۱ — یجب آلا یقل عدد أعضاء مجلس الادارة عن ثلاثة وآلا یزید علی مسعة.
 ۲ — حدد القانون المبالغ التی تدفع لعضو مجلس الادارة — عدا العضو المنتدب — بحد أعلی وهو ۲۰۰۰ جنیه سنویا شاملا لأی مكافأة أو راتب أو بدل حضور عن الجلسات أو مزایا عینیة لا تقتضیها طبیعة العمل ٠

كما تضمن ألا يزيد نصيب أعضاء مجلس الادارة من أرباح الشركة عن ١٠٪ من صافى الربح بعد استنزال الاستهلاكات والاحتياطى القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها نظام الشركة ٠

كما نص على ألا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التى تؤديها الشركة ــ دون نظر الى أرباحها أو خسائرها ــ لهضو مجلس الادارة ــ عدا العضو المنتدب ــ باعتبارها راتبا معينا أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لا تستوجبها طبيمة العمل على ٢٠٠٠ جنيه صنويا ٠

ويعتبر مجلس الادارة مسئولا أمام الجمعية العمومية للمساهمين التي تعقد مرة أو أكثر كل سنة حسب نظام الشركة .

والشركات المساهمة للتأمين كمؤمن تعتبر مسئوليتها محدودة بالنسبة لجماعة المؤمن لهم بمعنى أن كل مساهم فى الشركة يكون مسئولا فقط الى الحد المكتتب فيه من الأسهم •

أما المؤمن له فمسئوليته قبل الشركة لا تتمدى القسط الذي يطالب بدفعه بمقتضى العقد الذي بينه وبين الشركة بمعنى أنه غير مسئول عن تتيجة التأمين بالنسبة للمؤمن وهل هي أتتجت فاقضا أو عجزا بالنسبة له •

وشركات التأمين المساهمة تقوم بعمليات التأمين بقصد الربح ففرضها من القيام بتلك العمليات غرض تجارى شأنها فى ذلك شأن باقى الشركات المساهمة • كما أن لها أن تقوم بجميع عمليات التأمين المكنة • كما أنها تقوم بالتأمين لجميع الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط التأمين التي تقوم بوضعها كما أنه ليس هناك ما يمنع أي مساهم في الشركة أن يكون في الوقت نفسه ضمن عملائها •

المحاسن والعيوب:

التأمين لدى الشركات المساهمة يكون مرتفع التكاليف وهذا هو أهم عيوبه وارتفاع التكاليف ينتج بطبيعة الحال من أن الشركة تقدر قيمة القسط بعيث يضمن ربحا للمساهمين كما تحمل القسط بمصروفات ادارية باهظة وبمقدار الممولة التي تدفعها لمندويها الذين يمملون على اجتذاب العملاء •

ونظرا لأن المؤمن والمؤمن له هما شخصان مختلفان ونظرا لأنهما فى الغالب غير متعارفين ونظرا لكثرة العملاء فان مجال الغش والتضليل يكون أكبر منه فى التأمين التبادل, أو التأمين التماوني ٠

أما محاسن التآمين لدى شركات التآمين المساهمة فأهمها أن القسط الذى يقوم المؤمن له بدفعه يكون محددا منذ بدء التآمين وغير قابل للتمديل مهما كانت الظروف .

كما أن امكانيات الشركات المساهمة للتأمين واستخدامها مجموعة من المندويين والمنتجين تجعل مجموعة الأفراد المؤمن لهم والوحدات المؤمن عليها بالكثرة التي تضمن معها تحقيق قانون الأعداد الكبيرة ولذا نجد أن تجاح شركات التأمين المساهمة يكاد يكون مضمونا وأن افلاسها أمر بعيد الاحتمال •

مقارنة بين الشركات المساهمة للتامين وجمعيات التامين التبادلي :

١ - فى الشركات المساهمة نجد أن المؤمنين مستقلين عن المؤمن لهم • فهناك جماعة المساهمين الدين ساهموا بأموالهم فى انشاء الشركة وهناك جماعة المؤمن لهم وهم عملاء الشركة • أما فى هيئات التأمين التبادلى فان المضو يكون بمؤمنا ومؤمنا له فى الوقت ذاته •

القسط الذي يدفعه المؤمن له في شركات التأمين المساهمة يكون غير
 قابل للتمديل بسبب النقص أو الزيادة في الخسارة التي تقع فعلا عن الخسارة
 المتوقع حدوثها والتي على أساسها حسب القسط ، بعكس الحسال في هيئات

التأمين التبادلي حيث نجد أن التكاليف الفعلية التي يتحملها العضو تتوقف على مقدار الخسارة التي تقع فعلا ، والقسط المحدد غير القابل للتعديل هم أهم صفة لشركات التأمين المساهمة حتى أن البعض يطلق عليها اسم شركات التأمين الأقساط المحددة ،

٣ - تختلف شركات التأمين المساهمة عن هيئات التأمين التبادلي أيضا من
 حيث الادارة ، ففي الشركات المساهمة نجد أن أعضاء مجلس الادارة ينتخبهم
 جماعة المساهمين وليس جماعة المستأمنين أي المؤمن لهم كما هو الحال في جماعات
 التأمين التبادلي .

 ٤ – شركات التأمين المساهمة تقوم بعمليات التأمين بقصد الربح وتدخل هذا العامل فى حساب القسط • أما فى هيئات التأمين التبادلى فعامل الربح هذا لا وجود له •

 ه حديثات التأمين التبادلي ليس لها رأس مال كما هو الحال في شركات التأمين المساهمة .

٩ - مسئولية المؤمنين في شركات التأمين المساهمة (جماعة المساهمين)
 محمدة بقيمة أسهمهم أما في جماعات التأمين التبادلي فمسئولية العضو غير
 محددة •

٣ ... الأفراد (جماعة لويدز للتامين)

يقوم الأفراد بالتأمين كما تقـــوم شركات التأمين المســـاهمة بفرض الربح فيجمعون الأقساط من المستأمنين ويدفعون الخسائر للمستحقين منهم •

ويقوم الأفراد بعمليات التأمين كمؤمنين منذ الأيام الأولى للتأمين . وفى المادة يؤلف هؤلاء الأفراد جماعات أطلق عليها القانون المصرى جماعات النأمين بالاكتتاب وأهم هذه الجماعات جماعة لويدز للتأمين بلندن. وقد تألفت فى أواخر القرن السابع عشر واتخذت اسمها من مقهى افتتحه شخص اسمه ادوارد لويدز مسنة ١٩٨٨ . وكان هذا المقهى بمثابة ناد للمشتغلين بالتصدير والاستيراد والمشتعاين بالشون البحرية ولمتمهدى التأمين الذين لقبوا فيما بعد بجماعة لويدز للتأمين .

والجماعة نفسها لا تقوم بالتأمين ، ولكن هذا من عمل الأفراد • كما أن الهيئة نفسها ليست مسئولة بالمرة عن العمليات التي يقوم بها هؤلاء الأفراد ، فكل واحد منهم يقوم بالتأمين لحسابه الخاص وهو مسئول عن العمليات التي يقوم بها الى آخر بنس من ممتلكاته • غير أن الهيئسة تشترط فيمن ينضم اليها اشتراطات خاصة منها أن يكون من أصحاب الثروات الكبيرة الحسنى السمعة في الماملة • كما تشترط اشتراطات أخرى منها •

١ -- أن يدفع العضو لصندوق الجماعة ضمانا يتناسب مع مبالغ التأمين التي يصدر بها وثائق التأمين والتي يتعهد بألا يتعداها بأى حال من الأحوال وتشترط الجماعة ألا ينقص مبلغ الضمان عن ٥٠٠٠ جنيه ٠

 ٢ -- أن ينشىء العضو صندوقا خاصا لعمليات التأمين التى يقوم بها تتكون أمواله من الأقساط التى يحصلها وفوائد استثمار هذه الأقساط وتخصص أموال هذا الصندوق جميعها لمقابلة التزاماته قبل المؤمن لهم .

٣ ــ يراجع حسابات العضو مراجع حسابات مستقل ويقدم للجماعة سنويا
 لمرفة ما اذا كان العضو قادرا على الوفاء بالتزاماته •

ويقوم أعضاء جماعة لويدز بجميع أنواع التأمين عدا التأمين على العياة ولو أنهم عنسدما بدأوا لم يكونوا يزاولون سوى عمليات التأمين البحرى ، أما الآن فمنهم من يقوم حتى بالشاذ من العمليات كممليات التأمين على جمال السيقان والأعين والحنجرة .

ويقوم بتقديم عمليات التأمين الأعضاء الجمياعة سماسرة Brokers وتتم العملية على ورقة صغيرة تمسى وتتم العملية على ورقة صغيرة تمسى Brokers وتمرر هذه الورقة على الأعضاء والعضو الذي يقبل العملية يوقع على القصاصة ويكتب أمام اسعه النسبة التي يقبل أن يتحملها من الخطر

فيكتب مثلاه في المساية أو ١٠ في المسائة الى آخره بمعنى أنه اذا كان المبلغ مدور المبنية في الحسالة الأولى (٥٠ في المائة) أو ١٠٠٠ جنيه في الحالة الثانية (١٠ في المائة) وتتم العملية عندما يبلغ مجموع ما يتحمله الأعضاء المكتتبون ١٠٠ في المسائة من المبلغ المظوب التأمين عليه ٠

ومن هذا يتضح أن كل عملية عبارة عن اكتتاب من الأعضاء كل يكتتب بنسبة معينة من الخطر ولذلك سمى هذا النوع من التأمين بالتأمين بالاكتتاب و وجماعة لويدز للتأمين فى لندن هى أكبر جماعة للتأمين بالاكتتاب فى المالم غير أنها ليست الوحيدة فهناك جماعة أخرى تقوم بالتأمين على نفس النظام فى نيويورك ولكنها أقل شأنا من جماعة لويدز بلندن و

ويتضمن القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالرقابة والاشراف على هيئات التأمين في جمهورية مصر أحكاما خاصة بجماعات التأمين بالاكتتاب أوردها في المواد ٢٦ الى ٥٠ وتنص المادة رقم ٢٦:

(فى تطبيق هذا القانون يقصد بجماعات التأمين بالاكتتاب كل جماعة تؤسس على النظام المعروف باسم (لويدز » الذي يقضى بأن كل عضو مشترك فى جماعة يصبح مسئولا عن نصيب معلوم من مجموع مبلغ وثيقة التأمين سواء كان هذا النصيب ممينا أم نسبيا والتي تتناول عمليات التأمين غير المنصوص عليها فى البندين ١ و ٢ من المادة الأولى (التأمين على الحياة وتكوين الأموال) » ومما يجدر ذكره أن سماسرة لويدز للتأمين فى مصر قد محى تسجيلهم لمزاولة عمليات التأمين فى مصر وذلك عقب الاعتداء الانطيزى الفرنسي الاسرائيلي على مصر فى أكتوبر منة ١٩٥٦

ومما سبق يمكنا أن نلخص خصائص التأمين لدى جماعة لويدز كما يلى :

1 _ راس المال ومستولية المؤمن والؤمن له: ليس هناك رأس مال مخصص لممليات التأمين التي يقوم بها المضو موى الضمان الذي يقدمه للجماعة غير أن ممتلكاته جبيعها تكون ضامنة لتلك العمليات فمستوليته قبل العمليات التي يكتنب فيها مستولية غير محدودة •

أما المؤمن له فمسئوليته قبل المؤمن محددة بمقدار القسط المطالب بسداده وهذا القسط غير قابل للتمديل مهما كانت الظروف •

٢ ـ الفرض من التامين: يقرم عضو جماعة لويدز بعمليات التأمين
 لفرض تجارى •

٣ ـ انواع التامين التي يقوم بها: جميع أنواع التأمين عدا التامين على
 الحياة وتأمينات تكوين الأموال •

٤ ــ المحاسن والعيوب: التأمين لدى جماعة لويدز يكون عادة أقل تكلفة من التأمين لدى الشركات المساهمة كما أنه بالنسبة للمؤمن له محدد التكاليف كذلك نجد أن هناك عمليات تأمين يقوم بها جماعة لويدز للتأمين فى حين أن شركات التأمين المساهمة قد تحجم عن القيام بها لخطورتها .

أما عيوب التأمين لدى لويدز فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ – المؤمن له لا يعرف بالضبط حالة المؤمن المالية .

٢ - اذا حدث خلاف على التأمين فان المؤمن له يكون مضطرا لمقاضاة عدد
 كبير من المؤمنين نظرا لأن كل عضو لا يعتبر مسئولا الا عن مقدار ما اكتتب به من المخطر فقط .

إلى الهيئات الحكومية للتامن

قد تدخل الدولة سوق التأمين كمؤمن وذلك في حالة من الحالات الآتية :

١ — عندما تجد أن الهيئات الأهلية تغالى فى رسوم أو أقساط التأمين أو تغرض شروطا تعسفية على جمهور المؤمن لهم وفى هذه الحالة قد تدخل السوق كمؤمن منافس أو كهيئة احتكارية للتأمين أى تعمل كمؤمن الى جانب المؤمنين الآخرين أو كمؤمن وحيد ليس له منافس فى السوق و ففى الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الدولة بالتأمين ضد اصابات العمل كما تقدوم بعمليات تأمين المحاصيل الزراعية ضد الرد وهكذا و

 ٢ - عندما تمتنع الهيئات الأهلية عن القيام بنوع أو أكثر من أنواع التأمين لخطورتها وترى الدولة ضرورة تنفيذ هذه الأفواع من التأمين ٠ فنى الولايات التحدة الأمريكية تقوم الدولة بالتأمين ضد أخطار الحروب بالنسبة للجنود والبحارة نظر الأنم غالبية هيئات التأمين على الحياة لا تقبل تعطية أخطار الحرب بالنسبة للمجندين و كذلك نجد فى الحرب العالمية الثانية أن الحكومة البريطانية كانت تؤمن ضد أخطار الحرب على أفراد الشمب وعلى ممتلكاتهم وعلى البضائع المنقولة بطريق البحر و كما اضطرت الحكومة المصرية ب أثناء الحرب العالمية الثانية أيضا الى القيام بتنفيذ التامين على القطن والبذرة ضد أخطار الحروب لما لم امتنعت شركات التأمين عن القيام به لخطورته و

٣ — عندما تقتنع الدولة بفائدة نوع أو أكثر من أنواع التأمين من الناحية الاجتماعية مثلا وترى تعميمه على الشعب أو بين طبقة معينة منه ، ففى كثير من الدول تقوم الحكومة بتنفيذ التأمين الاجتماعى الذى هو فى الواقع عبارة عن مجموعة من التأمينات تضم أنواعا أو أكثر من الأنواع الآتية :

التأمين ضد المرض ــ التأمين ضد البطالة ــ التآمين الذي يكفل معاشات الشيخوخة ومعاشات الأرامل واليتامي ــ التآمين على مصروفات الدفن ــ التأمين على تفقات الزواج والولادة ٠

وفى التأمين الحكومي لا تخصص الدولة رأس مال معين لمقابلة الخسائر اذا زادت على الأقساط المحصلة بل انها تعتمد على مواردها العامة وعلى ما لديها من سلطة فرض الضرائب لملاقاة أي عجز قد يعدث في مالية المشروع •

وفيما يختص بالادارة نجدان الدولة تكلف أحد أجهزتها للقيام بها و لا تقوم الدولة بعمليات التأمين بقصد الربح ولكن خدمة لأفراد الشعب أو فئة معينة منه و فكما مبيق أن ذكر نا تقوم الدولة بالتأمين ضد الأخطار التي قد تصجم عنها الهيئات التجارية لخطورتها كما تدخل الدولة كمؤمن منافس أو محتكر لتؤدى خدمة التأمين للشعب بتكاليف أقل وشروط أسغى من شروط الشركات المساهمة وغيرها من الهيئات التي تقوم به بقصد الربح و والتأمين الحكومي يكون قليل التكاليف نظرا لأنه يكون غالبا بمقتفى قانون يحدد الأشخاص الذين يدخلون في التأمين فليس هناك داع والحالة هذه الى وجود مندويين أو منتجين لاجتذاب العملاء وبالتالي لا تعمل الأقساط بعرتبات ومكافأت هؤلاء المندويين كما أن الدولة قد تشترك في تحمل مصروفات الدولة كما هو الحال في غالبية أنظمة التأمين للاجتماعي والحال في غالبية أنظمة التأمين الاجتماعي و

وفى الغالب نجد أن مسئولية المؤمن له أو تكاليف التأمين بالنسبة للمؤمن له تكون محددة وغير قابلة للتعديل تبعا للنتيجة القعلية للخطر المؤمن ضده ولو أثنا قد نجد فى بعض أنظمة التأمين الاجتماعى ما يخول الدولة مطالبة أصحاب الإعمال أو العمال أو هما معا بعشاركتها فى المجز الذى قد يحدث تتيجة لزيادة التعويضات المدفوعة على الإشتراكات المحصلة •

ويصح للدولة أن تقــوم بأى نوع من أنواع التأمين وليس هنـــاك نوع معروف منها لا تستطيع الدولة أن تزاوله متى شاءت •

ه _ المؤمنون الدانيون والتامين الداني

قد يشعر بعض كبار رجال الأعمال أنهم قادرون على تحمل الخسائر المالية التى تحدث لهم بسبب وقوع الأخطار التى يتعرضون لها أو يجدون أن مجموع الاقساط التى يدفعونها لشركات التأمين آكثر من مجموع التعويضات التى تدفعها هذه لهم • فتجدهم يضعون جانبا وبصفة دورية مبالغ من النقود تعادل على وجه التقريب مقدار الرسوم التى كانوا يدفعونها لشركات التأمين لو أنهم أمنوا لديها ويكونون من مجموع الرسوم السنوية هذه احتياطيا متى بلغ حدا كافيا استعاضوا به عن التأمين لدى الشركات والهيئات الأخرى وبذلك يوفرون على الأقل مطالبتهم لهسذه الشركات لدفع مبائغ التعويض فى حالة وقوع الخسارة •

والتأمين فى مثل هذه الحالات يسمى بالتأمين الذاتى كما يسمى الأشخاص الذين يقومون بهذا النوع من التأمين بالمؤمنين الذاتيين •

وجدير بالذكر أن طريقة الادخار وتكوين الاحتياطي التي يلجأ اليها بعض الأفراد للاحتياط في الواقع تأمين ذاتي كما الأفراد للاحتياط ضد الأخطار التي يتمرضون لها هي في الواقع تأمين ذاتي كما يجب أن نلاحظ أنه ليس هناك ما يمنع أي مؤسسة من القيام بهذا النوع من التامين اذا ما توفر لديها شروط ممينة أهمها ما يلي :

١ ـــ أن يكون مركزها المالى قويا وأن تكون قادرة على توفير الاحتياطي
 الكافى لمقابلة الخسائر المتوقع حدوثها •

٢ -- أن يكون الشيء موضوع التآمين موزعا توزيعا يضمن عدم وقوع
 كارثة على نظاق واسع كأن يكون للمؤسسة مخازن أو محلات تجارية كثيرة جدا
 وفى جهات متعددة ومتفوقة •

وقد أجاز القانون المصرى لأصحاب الأعمال أن يؤمنوا ضد حوادث العمل تأمينا ذاتيا اذا توافرت لهم شروط معينة فتنص المادة o من القانون رقم ٨٦ لهـنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الاجبارى ضد اصابات العمل •

« ويجوز لوزير الشئون الاجتماعية أن يعفى من التأمين من يطلب ذلك من أصحاب الأعمال بالشروط الآتية :

- (١) أن يستخدم صاحب العمل عددا من العمال لا يقل عن ١٠٠ عامل ٠
- (ب) أن يتخذ صاحب العمل جميع الاحتياطيات التي من شأنها تفادي الأخطار •
- (ج) أن يكون قد أودع أحد المصارف المعتمدة تأمينا يحدده وزير الشئون الاجتماعية بحيث لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه أو يقدم كتاب ضمان بهذه القيمة من أحد المصارف ويخصص هذا المبلغ للدفع التعويضات » ٠

٦ _ الجمعيات التعاونية للتامين والتامين التعاوني

تؤسس الجمعيات التعاونية للقيام بعمليات التأمين كما تؤسس للقيام بأى عمل آخر .

وقد يكون نشاط الجمعية قاصرا على التأمين فقط كمـــا قد تقوم الجمعية يأوجه نشاط أخرى الى جانب قيامها بعمليات التأمين •

وتقوم الجمعيات التعاونية للتأمين بجميد مأفواع التأمين الا أنسا نجد أن نشاطها يكون ظاهرا في الريف حيث تقوم بالتأمين ضد نقوق الماشسية والتأمين على المحصولات الزراعية ضد آفات الطبيعة وغير ذلك من أفواع التأمين التي تحجم عن مزاولتها جيئات التأمين التجارى لفطورتها ، وتنجح عمليات التأمين هذه مع جمعيات التأمين التعاونية دون الشركات المساهمة نظرا لأن الأعضاء يعرف بعضهم البعض ومجال الغش والتضليل في البيانات يكون محدودا .

وقد ورد فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التماونيــة نص صريح على أن التـــأمين يصح أن يكون من الأغراض التى تنشأ لها الجمعيات التماونية •

فتنص المادة رقم \ منه ٠

« لا تمد جمعيات تعاونية مصرية ولا يطلق عليها هذا الاسم الا الجمعيات التي تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون ، وتكون غايتها تحسين حال أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقراض والاقتراض والنأمين واستغلال الأراضي وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة في ذلك المبادى، التعاونية .

يجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة ».

غير أن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذي ألغى وحل محل القانون السالف الذكر لم يرد فيه مثل هذا النص الصريح بشأن التأمين أو بشأن أى نشاط آخر بل أورد نصا أمم من النص الذي ورد في ذلك القانون فتنص المادة رقم ١٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

« تباشر الجمعية التعاونية أعمالهــا فى جميع فروع النشـــاط الاقتصادى والاجتماعى ولها أن تقمر أعمالها على فرع من هذه الفروع أو تجمع بين هذه الفروع وفقا لنظامها ولأحكام كل نوع منها » •

وقد عرف القانون المذكور الجمعية التماونية فى المادة الأولى منه والتى تنص : « تعتبر جمعية تعاونية طبقا لأحكام هذا القانون كل جمعية ينشئها الأشخاص بصفتهم منتجين أو مستهلكين على الأسس الآتية :

(۱) أن يتكون رأس مال الجمعية من أسهم غير محدودة العدد يكون لكل شخص حق الاكتتاب فيها والنزول عنها لأى شخص آخر وفقا لأحكام هذا القانون ونظام كل جمعية ٠

ومع ذلك يجوز أن يتكون رأمن مالها من حصبص على النحو الذي يبينه نظام الجمعية .

- (ب) أن يكون لكل عضو فى الجمعية العمومية صوت واحد أيا كان عدد الأسهم التي يملكها .
- (ج) ألا تحصل أسهم رأس المال على فائدة تزيد على ٧ فى المائة من قيمتها الاسمية ٠

(د) أن يوزع صافى الربح الذى يجوز توزيعه على الأعضــــاء لكل بنسبة تعامله مع الجمعية •

ويوضح لنا هذا النص بعض خصائص التأمين التعاونى والجمعيات التعاونية التى تقوم به والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — أن الجمعيات التعاونية للتأمين يكون لها رأس مال غير محدود ٠

٢ — أن رأس المال في هذه الجمعيات لا يشترك في جميع الأرباح الناتجة بل هناك حد أعلى لنسبة الربح الى المبلغ الذي يساهم به كل عضو في الجمعية وهو ٦ في المسائة من قيمة الأسهم • أما باقي الربح الذي يخصص للتوزيع فانه يوزع على أعضاء الجمعية كل بنسبة تعامله مع الجمعية » •

كذلك أجاز القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٠ للجمعية التعاونية للتأمين أن تقوم بالتأمين لغير الأعضاء ٠

فتنص المادة رقم ١٨ منه :

للجمعية التعاونية أن تقصر ما تؤديه من خدمات وأعمال على أعضائها.
 أو أن تسمح بأدائه للفير » •

ونستنتج من هـذا كله أن التأمين التماوني وسط بين التأمين التجارى والتأمين التبادلي وأذر الجمعيات التماونية للتأمين وسط بين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين التبادلي ه

فالجمعيات التعاونيــة للتأمين تشـــبه شركات التــــّامين المساهمة فى أن لها رأس مال ولكنها تختلف عنها فى أن رأس المال هذا لا يكون محدودا ٠

كذلك تشبه الجمعيات التماونية للتامين شركات التأمين المساهمة فى أن الأرباح الناتجة من العملية توزع على حملة الأسهم غير أنها تختلف عنها فى أن ما يخص السهم الواحد يكون محددا بحد أعلى هو ٢ فى المأئة من القيمة الاسمية للسهم وما يزيد على ذلك يوزع على الأعضاء كل بنسبة تعامله مع الجمعية •

كذلك يشبه التأمين التعاونى التأمين التجارى فى أن الأقساط التى يدفعها المؤمن له تكون معددة غير أنه فى التأمين التعاونى نجد أن المؤمن له يكون له الحق فى الاشتراك فى الأرباح التى تزيد على ٢ فى المأثة من قيمة أسهم الجمعية ٠

كذلك يشبه التأمين التعاوني التأمين التبادلي فى أن الغرض من كل هو التعاون لا الربح كذلك يشبهه فى أن عمليات التأمين ليست قاصرة على الأعضاء بل يمكن أن تتعداها الى غير الأعضاء غير أنه فى التأمين التبادلي نجد أن العضو يجب أن يكون مؤمنا لدى الهيئة والا سقطت عضويته ، أما فى التأمين التعاوني فانه ليس من الواجب على العضو أن يتعامل مع الجمعية حتى يحتفظ بعضويته ،

كذلك نجد أن التزام العضو المؤمن له فى التأمين التعاونى التزام محدود بعكس الحال فى التأمين التبادلى • كما أن التزام المؤمن أيضا محدود فى التأمين التعاونى بعكسه فى التبادلى •

كذلك نجد أن الجمعيات التعاونية لها رأس مال بعكس الجمعيات التبادلية .

٧ _ صـئاديق التامين الخاصة

يقوم بعض الأفراد الذين تربطهم ببعض صلة معينة ، كالعمل أو المهنة ، بانشاء صناديق خاصة للتأمين ضد أخطار يحددها نظام الصندوق الذي ينشئونه وذلك بفية الحصول على مزايا التأمين بأقل التكاليف ، اذ يمتقدون أن شركات التأمين المماهمة تغالى في تقدير الأقساط التي يدفعها الأفراد فيفضلون أن يكونوا جمعية للتأمين خاصة بهم ويحددون أغراضها والأخطار التي يؤمنون ضدها ،

وهناك الكثير من هذه الصناديق فى جمهورية مصر ، ومن الأمثلة على ذلك صندوق التأمين الخاص لضباط القوات المسلحة وصندوق التـــأمين والادخار لمستخدمى وعمال بنك القاهرة وجمعية التأمين والادخار لموظفى جامعة القاهرة ،

وقد أورد القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالرقابة والاشراف على هيئات التأمين فصلا خاصا لهــذه الصناديق التي يسميها صــناديق الاعانات فتنص المادة رقم ٥٣ من القانون المذكور :

« فى تطبيق هذا القانون يقصد بصنادين الاعانات كل جمعية تتألف بدون
 رأس مال من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ويكون
 الفرض منها أن تؤدى لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة فى

قانونها النظامي أو لائحتها الداخلية وذلك في حالة حدوث أحد الطوارىء الآتية :

١ ـــ زواج العضو أو ذريته أو بلوغه سنا معينة أو وفاته ٠

حلول احدى المناسبات الاجتماعية أو الدينية أو غيرها من المناسبات المشابعة •

٣ ــ ضياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل •

عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث •

ه ــ الحاجة الى نفقات تعليم من يعوله المضو .

ولا يجوز انشاء صناديق اعانات لغير الأغراض المذكورة في هذه المسادة الا بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين » •

ومن هذا النص يتضح أن القانون يقصـــد أن تقتصر عمليات التأمين التي تقوم بها هذه الصناديق على عمليات تأمين الأشخاص فقط كالتأمين على العياة والتأمين ضد المرض والتأمين ضد البطالة والتأمين على نفقات الزواج والولادة وغيرها الا باذن خاص من وزير المالية •

كما يتضح أن ليس لهسده الصناديق رأس مال بل تتكون أموالهسا بصفة رئيسية من الأقساط المحصلة من الأعضاء فى مقابل تفطيتهم ضد الخسائر المالية التى تلحق بهم نتيجة لوقوع الأخطار التى يحددها نظام الصندوق ومن فوائد استثمار هذه المبالغ •

وبالاضافة الى هذا قد نجد .

۱ --- رسوم عضویة ۰

٢ ــ هبات من صاحب العمل أو من جهات خارجية •

ويقوم بادارة كل صندوق مجلس ادارة ينتخب من الأعضاء ولهذا المجلس أن يعين من يشاء من الخبراء والموظفين اللازمين للقيام بالعمليات المختلفة كما أن عليه أن يقدم تقريرا سنويا للجمعية العمومية عن أعمال الصندوق •

وتشبه هذه الصناديق شركات التأمين المساهمة من حيث أن التكاليف التي يتحملها الأعضاء تكون محددة ومسئولية المؤمن لهم تكون أيضا محددة بقيمة (3)

ما يطالبون بدِّفعه من أقساط _ غير انها تختلف عنها فيما يلي :

١ _ ليس للصناديق الخاصة رأس مال كما في الشركات المساهمة •

٢ -- الصناديق بوصفها الحالى تقــوم بتأمينات الأشخاص فقط الا باذن
 خاص ٠

٣ ــ تقوم الصناديق بعمليات التأمين لغرض تعاوني بحت •

كذلك نجد أن صناديق التأمين الخاصة تشبه جمعيات التأمين التبادلي فى عدم وجود رأس مال لها وفى ان الفرض من انشائها ليس هو الربح من عمليات التأمين .

كما ان الادارة يقوم بها الأعضاء • الا انها تختلف عنها فيما يلى :

 التأمين قاصر على الأعضاء فقط فى الصناديق الخاصة فى حين ان جمعيات التأمين التبادلي قد تقوم بالتأمين بالنسبة لغير الأعضاء •

٢ ــ تقوم جماعات التأمين التبادلي بجميع أنواع التأمين أما الصنادين
 الخاصة فلا تقوم في الأحوال العادية الا بأنواع التأمين على الأشخاص فقط •

٣ ــ ثكاليف التأمين ومسئولية الأعضاء فى جمعيات التأمين التبادلي غـــير
 محددة فى حين أنها كذلك بالنسبة لصناديق التأمين الخاصة •

خاتلة

نختتم كلامنا فنقول أن جميع الهيئات السالفة الذكر تممل فى مصر فيما عدا جماعات التأمين التبادلي وجماعة لويدز للتامين حيث شطب تسجيلهم عقب الاعتداء الثلاثي على مصر فى سنة ١٩٥٦، • أما جمعيات التأمين التعاوني فيبدو أن هناك تعارضا بين القانونين ١٩٥٧ بشأن الجمعيات التعاونية والقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٠ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٠ والذي يبدو أنه قصر عمليات التأمين على الشركات المساهمة وصناديق الاعانات • لذا يدو أن نوجه عناية المستولين الى تدارك هذا التعارض حتى لا تحرم البلاد من خدمة الجمعيات التعاونية للتأمين • كما تساءل لماذا لا يفكر كبار الماليين فى مصر فى انشاء جماعة للتأمين بالاكتتاب على نمط جماعة لويدز لندن وجماعة لويدز

الأرض والسياسة فى كينيا

دكتور عبد الكك عوده

مدرس العلوم السياسية _ كلية التجارة جامعة القاهرة

منذ قيام الحكم البريطاني في كينيا ، تعرضت ملكية الأرض الزراعية لأشكال جديدة طارئة من الحيازة وأنواع غريسة من الملكيسة لم تألفها المجتمعات الافزيقية من قبل ، وترتب على هذه الأشكال الجديدة آثار متعددة ظهرت في المجتمع ووسمت نواحي النفساط المتعددة فيه ، وزاد من حدة هذه الآثار وبروزها وعمقها انها ارتبطت بسيطرة الأقليسة الأوربيسة على جهساز الحكم ومؤسساته ، التي استخدمت في نفس الوقت كاداة ردع قاسية للحركة الوطنية الأفريقيسة وكل محاولة من جانب الأفريقين للتعبير عن أنفسهم أو رغباتهم في صورة تجمع أو تكتل حتى الثقاف أو الخيري منه ،

ويهدف هذا البحث الى دراسة الآثار السياسية التى ترتبت على التغير فى حيازة الأرض وملكيتها فى كينيا ، ولن نستعرض كل الآثار السياسية انما تتناول المحية واحدة منها وهى العسلاقات السياسسية الداخلية بين مختلف الطوائف المنصرية والتكتلات اللوئية فى داخل كينيا .

و نعن نرى أن هذه العلاقات السياسية الداخلية قامت على أسساس التنظيم البريطاني لأداة حكم معينة فى منطقة كينيا ، وهذه الأداة لها أهداف وغايات ولها وسائل وأدوات تصل بهما الى تحقيق ما تصبو اليسه • ولكن قدوم الأوربيين للتوطن فى كينيا كانت له آثار الهجارية فى هذه العلاقات السياسية ، وسواء آكان قدومهم للتوطن بناء على دعوة من الحكومة البريطانية أم كان بناء على دغوة من الحكومة البريطانية أم كان بناء على دغوة الملاقات السياسية الراهنة اليوم هناك •

لقد بدأت مشكلة تملك الأرض التي أثرت في العلاقات المتبادلة بين الأورويين كملاك أو كأصحاب السلطة السيامية وبين الأفريقيين كأجراء زراعيين

أو كافراد انتزعت أراضيهم وشردت قبائلهم وحطمت علاقاتهم الاجتماعية واختل ميزان الهيسكل الاجتماعي التقليسدي ولم يحسل محله شيء ما في التنظيم أو المفاهيم أو العلاقات الطبيعية بين المواطنين ، وزاد الموقف حدة وفود المهاجرين الآسيوبين للتوطن الدائم في شرق أفريقيا عامة وكينيا خاصة .

وبذا ظهرت طبقات اجتماعية تقوم على أساس اللون والعنصر والسمسلالة ولا تقوم على الثراء أو التملك • وهذه الطبقات الاجتماعية المصطنعة لا تتفاهم مطلقاً ولا تعترف بأى علاقات اجتماعية سسوى خضوع وتبعية الطبقة السفلى للطبقة العلياً مع طبقة ثالثة ضائعة بين الاثنين •

فأفراد الطبقة العليا هم الأوربيون أو البيض كما يحلو لهم أن يسموا أنفسهم وهم الملاك والحسكام وأصحاب الرسالة وحملة المدنيسة ، تجذبهم وتؤثر فيهم تعبربتان أوربيتان سابقتان في أفريقيا وهما تعبرية اتحاد جنوب أفريقيا وتعبربة اتحاد وسط أفريقيا حيث ساد البيض واستعبد السود .

وأفراد الطبقة السفلى هم الأفريقيون أو السود كما يسميهم الأوربيون وهم الأجراء والمتعطلون والمشردون الضائعون بين تقاليد مجتمع الأمس وزيف مجتمع الأمس وزيف مجتمع البوم ، يرون أن لهم حقا وأن بهم طاقة وقدرة وعلما وتجربة تؤهلهم لقيال الحركة الوطنيسة وتدعيمها كتمبير عن كيانهم وحقوقهم وحرياتهم وأراضيهم ومستقبلهم ، وإن هذه هى بلادهم لهم حق حكمها وادارة شئونها منفردين ، وتجذبهم أيضا وتؤثر فيهم تجارب أفرقية سابقة فى غانا والمسودان وليجيريا نجمت فى اقرار مبدئ العملم الذاتى للأفريقيين ووصلت الى عالم التحرر والاستقلال و وترعجهم أنباء الأفريقيين المستعبدين فى ظل العكومات البيضاء فى أفريقيا .

وأفراد الطبقة الثالثة هم الآسيويون ، والقول بأنهم طبقة فيه تجاوز كبير ، اذ أنهم طبقات عديدة فى داخل الطبقة الآسيوية منقسمة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا واقتصاديا الى هندوك وجوان ومسلمين وعرب وشيرازية واسماعيلية ، النح واليوم يعانون جبيعا تراث التاريخ السابق فقد جاءت أغلبيتهم الساحقة مع ركب الافجليز ومهادوا لهم الطريق ووطأوا لهم الرقاب وخدموهم فى الادارة الحكومية وتعاملوا معهم فى الاحارة الحكومية وتعاملوا معهم فى التجارة والحرف ، ولكن بعد ذلك رفض المتوطنون

قبول مطالبهم بالمساواة واعتبروهم طبقة أقل منهم فى المستويات الحضارية ، ثم خاف المتوطنون من تزايد عددهم وتكاثر نسلهم فطلبوا مرارا ايقاف هجرتهم حتى أفلحوا أخسيرا فى الحد منهما بقسوائين عام ١٩٤٨ ، وتأرجحت مراكزهم السياسية بين تأييد الأوربيين وبين تأييد الأفريقيين .

فى مثل هذا المجتمع المختلط حيث فتقد الأفريقيون الطرق الطبيعية السوية لابراز أفكارهم واتجاهاتهم السياسية ، وحيث تنتزع أراضيهم وتشكك وحدتهم المائلية والقبلية ، وحيث تضع المحكومة السيف على رقابهم وتصطنع لهم من القوائين والأوامر والاجراءات الشىء الكثير الذي يضيق عليهم كل يوم السجن الذي يعيشون فيه ، وحيث يبعد الأمل في الحرية ، ويضيع الأمل في المدالة نهائيا ، كل هذا يجعل العنف والجريمة والتغريب سمة الموقف السياسي ، ويفلت الزمام من أيدى الزعماء السياسين الوطنيين الى أيدى المتهومين والمجانين والماسين وهذا ما شهدناه في حركة الماو هاو .

ان الزعامات السياسية الحديثة فى أفريقيا هى تتاج التطور الكائن فى مضمون الحركات الوطنية الأفريقية ، وقد أثبتت هذه الزعامات الجديدة قدرتها وصلاحيتها لمواجهة المواجهة المالية ، والتجارب فى غافا ونيجيريا والصومال وأوغندا والاتجاهات الاستعمارية العالمية ، والتجارب فى غافا ونيجيريا والصومال وأوغندا والسودان ٥٠٠ الخ تؤكد صدق ما ذهبنا اليه ، وفى كينيا بالذات أثبتت هذه الزعامات الامكانيات الضخمة لنجاح الأفريقيين هناك فى الوصول ببلادهم الى التحرر والاستقلال ، ولكن ما حدث عام ١٩٥٣ من الغاه اتحاد كينيا الأفريقي وسجن واعتقال وقهى وسجن واعتقال وقهى وسجن زعمائه مثل كينياتا وكايونافج وأونيكو ٥٠ الخ وسجن واعتقال وقهى الألوف من أنصارهم ، أوجد فراغا سياسيا ضخما فى الموقف السياسي الداخلي حاول أحد زعماء النقابات هناك وهو مابويا أن يسده فكان نصيبه السجن أيضا ٠

ان الموقف السياسي فى كينيا اليوم يحمل الطابع الانفجاري الثورى العنيف، ولن يتمكن أى السان حله الا بطريق واحد هو الاستماع الى رغبات الأفريقيين وتحقيقها ، وتعداد هؤلاء الأفريقيين هو ٩ره مليون نسمة من حوالى ١ر٣ مليون نسمة يقطنون كينيا اليوم .

اولا _ تمهيسه

١ -- تتكون كينيا من مستعمرة تاج ومعمية • وققع على المعيط الهندى من قبر الأومبا الى رأس ديك ، وتمتد فى الداخل حتى بعيرة فكتوريا وحدود أوغندا ، والمحمية هى شريط ساحلى عرضه عشرة أميال ويمتد على طول الساحل حتى الفرع الشمالى لنهر تانا ويلعق به بعض الجزر الصغيرة فى مصب نهر تانا • وهذا الشريط الساحلى هو من ممتلكات سلطان زنجبار قانونا ولكن من الوجهة المعلية الواقعية كما يقول اللورد هايلى ١ ليس من الضرورى التمييز بين المستعمرة والمحمية ، ما دامت الأخيرة تخضع لنفس التنظيم الادارى فى المستعمرة ويتم تطبيق كل التشريعات والتنظيمات على المحمية ما لم يوجهد نص خاص طلاستثناء •

٧ - فى عام ١٩٠٥ كانت المنطقة كلها (المستعمرة المحمية) يطلق عليها اسم محمية شرق أفريقيا ، ثم انتقل الاشراف عليها من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات ، وفى يوليو ١٩٢٠ أصبحت المنطقة (ما عدا ممتلكات سلطان زنجبار) تعرف باسم مستعمرة كينيا .

وثم تثبيت الحدود بين كينيا وأوغندا عام ١٩٠٣ حين أضيفت بعض الأقاليم الى كينيا ، وتم تخطيط الحدود بين الحبشة وكينيا بعوجب اتفاقيسة ١٩٠٨ ثم عقدت اتفاقية أخرى حلت محل هـ ذه الاتفاقية الأولى عام ١٩٤٧ • وفى عام ١٩٢٤ تم الاتفاقية الأولى عن نهر جوبا ١٩٢٤ تم الاتفاق بين المملكة المتحدة وايطاليا على أن تتنازل الأولى عن نهر جوبا ومنطقة تتراوح عرضها بين ٥٠ ميلا الى ١٩٠٠ ميل على الضفة الجنوبية للنهر ، وتم تنفيذ هذا التنازل في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ وضمت المنطقة المتنازل عنها للصومال الايطالي صابقا ٢٠ و

سنتمى غالبية سكان كينيا الى جنس البانتو وتظهر معهم امتدادات عرقية لأجناس مثل الصومالى والجالا والنيلوثيين ، وهذا غير الأوربيين والآسيويين ، وأشهر القبائل هناك هي :

Kikuyu, Akamba, Massai, Teita, Wachaggs, Luo, Mandi, Kipsigis, Sawahli.

P. 87, Native Administration in Br. African territories. Part I. (1) Statesman's Year book 1958 p. 318

ويشير أحد المصادر ألى أنه يجب التمييز بين السواحيلي الباتنو وغيرهم من المجاعات البشرية التي تكلمت لفتهم ويطلق عليهم عموما اسم السسواحيلي و تختلف الحياة القبلية من قبيلة لأخرى ومن ثم تختلف التقاليد الاجتماعية والقيم والمثل والنظم الادارية وطبيعة النشاط الاقتصادي للقبيلة ، ومن الأمثلة على هذا قبائل المتعالم وهم رعاة يربون الماشية وينظرون بعداء الى القبائل الأخرى خاصة المستفلة بالزراعة ، وقد شهدت المنطقة قديما غزواتهم وهجماتهم على القبائل الأخرى واجلاءها عن مناطقها واستقرار Massai فيها ، ومن الأمثلة أيضا قبائل للأخرى واجلاءها عن مناطقها واستقرار الأرض ، وقد تعرضوا مرارا لهجمات الماساي ويشلون أكبر مجموعة بشرية في داخل كينيا أذ يصل تعدادهم الى مرا مليون نسمة ، وقبل وصول المتوطنين الأوربين كانوا يمتلكون أجود الإراضية في كينيا وهي المشهورة باسم Highlands

٤ - اللفة المنتشرة فى شرق أفريقيا عامة هى لغة السواحيلى وتعتبر Lingua Franca ولا تعدم أن تجد من يشكلم بها فى مختلف مناطق شرق افريقيا ، وهى تنافس اللغة الانجليزية فى الانتشار على نظاق واسع ، ولغة السواحيلى هى فى الأصل أحد لغات الباتو ولكنها تطورت مع الاستعمال التجارى واليومى بين عديد من العشائر والقبائل والأجناس ، وشملت عبارات ومصطلحات وألفاظا من اللغة العربية بكثرة ، ودخلها على نظاق ضيق كلمات من الهندستانى والقارسى والبرتمالى .

ويجانب هسذا تنتشر لفات قبلية عديدة وغالبيتها لفات منطوقة وليست مكتوبة و وتوجد لفات المتوطنين الأوربيين والآسيوبين والعرب أيضا في كينيا • هـ مسلحة كينيا هي ٢٠٩٥ و ٢٢ ميلا مربعا ، وآخر احصاء رسمي لعدد السكان هو احصاء ١٩٤٨ ، وقد جاء فيه أن تعسداد السكان الكلي هو ١٩٤٥ و تعداد الطوائف المنصرية الثلاث طبقا لنفس الاحصاء هي :

الأفريقيون ١٢٠ر٥٥٠ره نسبة الأوربيون ١٣٠٠ر٤٤ نسبة

(4)

Africa, Fitzgerald p. 123

Hailey, African Survey (Revised) p. 143

الآسيويون ١٤٦٫٨٠٠ نسمة

والآسيويون هم الهنود والعرب والجوان وغيرهم •

ومن مراجعة أرقام هذا الاحصاء في مصدرين آخرين ا نجد اختلافا في الأرقام سواء أكانت الأرقام العامة أم الخاصة فمثلا لنجد تعداد غير الافريقيين كالآتي :

الآسيويون ۱۷٫۲۷۸ (هنود وجوان) ۲ العرب ۱۷۶۶۶ الأورسان ۱۲۲٫۶۶

وبالنسبة لكثافة السكان فى الميل المربع فجد أن هـــذا الرقم الذى أورده اللورد هايلى لا يمثل الحقيقة مطلقا ، اذ هو رقم مزيف لأن كثافة السكان فى المناطق المخصصة للافريقيين تصل من ٢٠٠٠ نسمة الى المربع ، ٢٠٠٠ نسبة فى الميل المربع ، ٢ ـــ سبق أن تناولت تاريخ وصول البريطانيين الى شرق أفريقيا ؟ وتناولت

 ٢ -- سبق أن تناولت تاريخ وصول البريطانيين الى سرق افريقيا وللموات بالدراسة كل الترتيبات والخطط التى اتخذها البريطانيون لاقامة حكمهم فى كينيا والسيطرة على هذه المنطقة وتخطيط حدودها .

فانيسا ... التغير في حيازة الأرض وملكيتها

الأرض مهمة جدا فى حياة الافريقيين سواء كانوا قبائل رعاة أم كانوا
 قبائل مزارعين ، والدارسون جميما يتفقون مع C. Hobley فيما ذهب اليه ؛ :

« لقد صدق القول بأن الأرض التي تشغلها القبيلة وتميش عليها هي أساس ومجهر الحاة في افر شا » •

ويؤكد هذا أيضا جومو كينياتا بقوله ":

و الأرض هي مفتاح حياة الناس ، فهي توفر لهم عملا رتيبا في الزراعة ،

Statesman's yeasbook 1958, p. 318. Native Administration in Br. (1) Afr. territories, p. 87.

 ⁽۲) الجوان Goans هم هندود من جدوا البرتفالية ويتبعون الكنيسة
 الكاثوليكية

⁽٣) مشكلات السياسة والحكم في اوغندا . العدد الأول لعام ١٩٥٨ من محلة الاقتصاد والسياسة والتحارة .

C. Habley; Bantu beliefs, London 1938, p. 816 ({)

G. Kenyata: Facing Mount Kenya, London 1985 p. 21 (c)

وتمكنهم من تأدية حفلاتهم وطقوسهم الدينية باستمرار فى مواجهـــة جبل كينيا الرابض فى بلادهم » •

وتزداد أهمية الصراع الدائر حول الأرض الزراعية فى كينيا اذا عرفنا أن هذه الأرض تنقسم الى قسمين لا ثالث لهما وهما :

- (۱) الأرض المرتفعة (الهضبة) Highlands وهى أرض خصبة تمتاز بمناخ مناسب ملائم للاقامة الأوربية ، وهى التي يقطنها الأوربيون فعلا في ومنا هذا ه
- (ب) الأرض المنخفضة lowlands وفى مناطق السهل الساحلى أو المديرية الشمالية وأراضى التركانا وهي عموما أرض قليلة الخصب أو صحراء جرداء مناخها حار رطب، سكانها قليلون الا بعد أن أقامت المحكومة فيها المناطق المحجوزة الخاصة لسكنى الافريقيين .
- ٢ وفى بده عمليات التوطن الأوروبى (منذ عام ١٩٠٢) كانت أرض الهضبة اما مشغولة فعلا بالمزارعين من رجال القبائل واما متروكة بورا لتيجة لاستعمال زراعى سابق و وقد ترتب هذا على نظام الزراعة المتنقلة وهو نظام بموجبه يزرع الفلاح الافريقى قطعة أرض عددا من السنين حتى يضعف التاجها فينتقل لزراعة قطعة أخرى تاركا السابقة للشمس والمطرحتي تعود خصوبتها وهكذا و

وقد اعتبر الأوربيون هــذه الأراضي غير المسفولة أراضي لا مالك لها Noman'sland ويرى الدكتور ليكي Leaky أن الكيكوبو قد هجروا منطقة الهضبة بسبب أربعة أوبئة قاتلة أصابتهم وبقى عدد قليل منهم ، وحينما وصل الأوربيون للمنطقة لم يقيموا وزنا لهؤلاء الأفراد الباقين وظنوا الأرض ملكا يباع ويشترى ، فدفعوا بعض الأموال للموجودين واعتبروا الموضوع منتهيا ه

ولكن الكيكويو حين عادوا لأراضيهم وجددوا البيض يدعون ملكيتها فعارضوا بحجة أن الأرض ليست حيازة قبلية ولهذا لا يمكن للرئيس أو الزعيم أو أى فرد من القبيلة أن يتصرف فيها بالتنازل • ان لهم نظام حيازة خاص بحيازة الأرض وهو Gethaka وبموجب هذا النظام تصبح ملكا عائليا وفرديا في نفس الوقت وليست ملكا قبليا ، وأن أى تصرف فى حيازة الأرض ليس من حق أى فرد ولكنه أمر يستلزم مشاورة وموافقة كل أفراد العائلة mbari

وترتب على منطقهم أن الأرض ما زالت ملكا للأفراد والعائلات وأن مفادرتها أو عدم شغلها بالزراعة لا يغير من حقيقة حيازتها ، وأن موقف الأوربيين هو استيلاء غير مشروع أساسه القوة والاستغلال ، ومنطق الأوربيين عكس هذا فهم يحتجون بأنهم اشتروا الأرض من أفراد القبيلة وأن القوانين الخاصة التي أصلوتها الحكومة في كينيا أباحت لهم حق الاستشجار والتملك لأن الأرض لا مالك لها ،

ويتأرجح موقف الدارسين لهذا الموضوع بين تأييد الافريقيين وبين تأييد الأوربين ، وتجد اليزابيث هكسلى تؤيد وجهة النظر الأوربية فى أن الهضبة لم تكن مملوكة ملكية فعالة عند بدء التوطن أ •

ويرى الكتور ليكى أن الهضـــة لم تكن مشغولة عند وصول الأوربيين وان كان هذا لا يمنى أن بعض المناطق كان في حيازة أفراد من الكيكويو ٢٠

وعلى العكس يؤيد كينياتا وجورج بادمور ، ونيجلى فارسون وكيلسن منطق الافريقيين وحقهم المشروع فى حيازة الأرض وملكيتها ^٣ .

٣ - ترتبط قصة توطن الرجل الأبيض فى كينيا بالمشروع البريطائى لانشاء خط حديدى يمتد من ساحل المحيط الهندى الى قلب القارة السوداء عبر الأراضى التى تسيطر عليها بريطانيا و واسم هذا الخط مكة حديد كينيا _ أوغندا وبدأ العمل فى انشائها عام ١٨٩٦ و وطول هذا الخط الحديدى ٨٧٩ ميلا وبيدا من ممباسا على الساحل الى كمبالا فى أوغندا ، مارا بأهم المدن فى كينيا وأوغندا ،

والهدف من انشاء هذا الخط هو تحقيق أغراض اقتصادية وعسكرية ، اذ أن ربط المناطق الداخلية بالساحل انما هو تسهيل لعمليات التصدير والاستيراد

E. Huxley: White man's land, p. 118.

Dr. Lenky: Man Man and Kikuyn, p. 9. (7)

G. Padmore: Pan Africanism or Communism, p. 223. (۳) حيث بعر في هذه الآراء المتعلدة

وتقليل لتكاليف تقلها ، كما أن فتح المناطق الداخلية للتجارة الخارجية بعود بأرباح متزايدة أو يوسع من احتمالات الأرباح أمام الصناعيين وأصحاب رءوس الأموال فى الامبراطورية ، ومن الناحية المسكرية يسهل الخط عمليات قتل الجنود من الساحل الى الداخل للاسراع باخماد الثورات أو التمرد بين القبائل ،

ومر الخط الحديدى فى أراضى الكيكويو والماساى والواكامبا الذين أزعجهم نزع أراضيهم وتوغل البيض فيها ، فقاوموا عمليات مد الخط الحديدى ولذا فكر الحاكم البريطانى سير تشارلس اليوت فى استيراد الجنس الأبيض ليسكن على جانبى الخط الحديدى بقصد حمايته من عدوان القبائل الافريقية وتشفيل الخط وزراعة الأراض على جانبى الخط .

وفى ذلك الوقت أعلن الحساكم البريطاني « أن المحمية هي أرض الرجل الإبيض ، ولما كانت هذه سياستنا فمن الحمق والخطل أن لا نعترف بعلو وسيادة مصالح البيض ، وأن يكون هدف سياستنا وتشريعاتنا هو خلق مستعمرة بيضاء في شرق افريقيا » أ .

وأعلن السير اليوت عن سياسته هذه فى جنوب افريقيا وفى المملكة المتحدة وأضاف بأنه يمنح الأراضى الزراعية للراغبين فى التوطن سواء أكانت بورا غير منزرعة أم كانت منزرعة وفى هذه الحالة الأخيرة ينقل الأهالى من مناطقهم الى مناطق أخرى •

وفى عام ١٩٠٧ عرضت الحكومة البريطانية رسميا على الوكالة اليهودية العالمية أن يتوطن اليهود فى كينيا ويقيموا وطنهم القومى هناك وأن تمنحهم لهذا ٥٠٠٠-٢٠٠٠ قدان ولكنهم رفضوا هذا العرض ٠

وكان أول متوطن أوروبى هو اللورد ديلامير الذى استولى على ١٠ آلاف فدان وتشارك لورد سكوت وايرل بلايموث فى تملك ٢٥٠ ألف فدان ، واستولى دوق ابروكورن على ٣٠٠ ألف فدان ، وامتلكت سيندكات شرق افريقيا ٢٠٠ ألف فدان ، وامتيازات غابات جروجان ٢٠٠ ألف فدان ، ومزارع دوا ٢٠ ألف فدان ، وشركة مزارع شرق افريقيا ٣٥٠ ألف فدان ، ولاضفاء ثوب الشرعية على هذا الاغتصاب أعلن الحاكم العام أن ايجار القدان السنوى هو penny أو أربعة مليمات بأسعار ما قبل الحرب العالمية الأولى •

وجاء السند القانوني لهذا الاستيلاء في شكل قانون أراضي التاج عام ١٩٠٢ والذي أعطى العاكم حق تأجير الأرض لمدة ٩٩ سنة مقابل penny واحد للفدان وبشرط ألا تزيد مساحة القطعة المؤجرة عن ألف فدان ، واستبعد القانون صراحة غير الأوربيين من التملك أو الاستئجار في مناطق الأرض المرتفعة Bighlands وبدأ طرد الافريقيين من أراضيهم ومنحوا في مقابل هذا أراضي أخرى في المنطق المنخفضة Low lands وسعيت المنطقعة المخصصة لكل قبيلة باسم (Native Reserves)

ويحدد القانون أراضى التاج بأنها جميع الأراضى العامة والخاصة أو المملوكة للحكومة • ويرى أحد المصادر الثقة \ أن هذا النص جاء غامضا بحيث لا يمكن معرفة هل أراضى التاج تشمل أراضى الأهالى أم لا }

وفى هذه الفترة عارض الأوربيون معارضة شمديدة منح الآسيويين عامة والهنود خاصة حق تملك واستتجار الأرض فى المنطقة المرتفعة لأفهما حسب منطقهم أراض بيضاء ه

ولم يقنع الأوربيون بهذا فاستمر ضغطهم على الحكومة التى استجابت لهم عام ١٩١٥ بأصدار قانون جديد يحدد المداحة المؤجرة بما لا يزيد عن خسسة آلاف فدان بايجار قابل للتعديل كل ٣٠ سنة ، ويبدأ الايجار بما يقارب قيمة الشلن للفدان سنويا حتى عام ١٩٤٥ ثم يتعدل الايجار حتى نهاية المدة التى تصل الى ٩٩٩ سنة ٠

وقس هذا القانون صراحة على أن أراضى التاج تشمل أراضى الأهالى التى أصبح للحاكم امكانية الاستيلاء عليها وفق شروط معينة فى نص القانون ومن حق الحاكم منح الأراضى الزراعية حتى ولو كان بها قرى أو منازل للأهالى مع عدم طردهم منها ، واذا تركوها تصبح هى وأراضيهم ملكا للحكومة .

ونص القانون على أن جميع ما في باطن الأرض من معادن أو مواد أوليــة

تخضع لسلطان الحكومة وتشريعها سواء أكانت فى أراضى الأهالى أو كانت فى أراضى الناج •

وشسهدت كينيا موجات عديدة من الهجرات المتنامسة أدت الى التوسع المستمر فى توطين البيض والعدوان على الافريقيين ، ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة مساحات واسعة من الأراضى المرتهمة للجنود والفساط المحاربين خلال تلك الحرب بعد تسريحهم من الخدمة ، وفى أثناء العرب العالمية الثانية وبعدها توطن كثير من الأوربيين فى تلك البلاد كملاك أراضى أو مهنيين أو موظفين وقوطن أيضاح جزء من اليهود المهاجرين من ألمانيا فرارا من النازية وجزء من البولنديين وغيرهم من شرق أوروبا عقب اقامة الحكم الشيوعى هناك وجزء من البولنديين وغيرهم من شرق أوروبا عقب اقامة الحكم الشيوعى هناك من أنهم على الناك عملية التوطن الأوروبي مشكلات خطيرة في حياة الافريقيين هناك وتظلموا كثيرا وشهدت بلادهم اضطرابات متعددة ، وعلى الرغم من أنهم كانوا المظلمومين الوحيسدين فقد شساركهم فى التظلم والاستياء الأوربيون

واستياه وتظلم الأوربيين جاء من أنهم لم يقتموا بما حصلوا عليه وانما يرغبون فى المزيد ، بينما الآسيويون بريدون أن يرتفعوا الى مستوى الأوربيين فى المعاملة والمنح ، على حين أن الافريقيين يدافعون عن كيانهم وحياتهم وأراضيهم ٠

وشهدت كينيا لجان الفحص والاستقصاء والتحقيق المتعددة التي أوفدتها الحكومة البريطانية لتبين الحالة وتقصى أسباب التذمر والاستياء ، حتى أن كينيا أصبحت تدعى بلاد اللجان الملكية لكثرة عددها وتوالى حضورها .

وبدأت هذه اللجان الملكية منذ عام ١٩٣٧ ، وأشهر هذه اللجان هي لجنة هيلتون يونج عام ١٩٣٠ ولجنة موريس كارنز عام ١٩٣٧ ٠

وتقرير اللجنة الأولى كان فعصا دقيقا للموقف وتصويرا للنتائج السيئة التي ترتبت على التزاع ملكية الافريقيين ومنح أراضيهم للأوربيين ، وقد أثر تقريرها في المحكومة العمالية اذ ذاك في المجلترا فأصدرت كتابا أبيض تقرر فيه تعهد بريطانيا بعدم انتزاع الأراضى أو نقل حيازة الملكية لأى أوروبي في المستقبل . وكان هذا التعهد غطاء سياميا فقط ، اذ لم تتوقف الحكومة في كينيا عن

منح الأراضى للأوربيين ، فقد حدث عام ١٩٣١ أكتشاف الذهب في منطقة قبيلة Kavirando فطردت الحكومة الإهالي ومنحت الأراضي للأوربيين والشركات . وأمام عدم توقف الحكومــة عن انتزاع الأراضى ثار الأهالى وانتشـــرت الاضطرابات مما دعا الحكومة البريطانية الى ارسال لجنة ملكية عام ١٩٣٣ .

وخضمت هذه اللجنة الى منطق الأوربيين اذ بعد استقصاء دام عاما أوصت فى تقريرها بتحديد مناطق التوطن الأوروبى وتحديد المناطق المحجوزة والمخصصة للقبائل و وبموجب توصية اللجنة اتسمت مناطق التوطن الأوروبى لتشمل كل أراضى الهضبة البالغ مساحتها ١٩٧٥ ميلا مربعا و وأوصت اللجنة باضافة ٢٦ ألف فدان الى المناطق المحجوزة لسكنى الكيكوبو ولكنها لم تحدد موقع هذه الأرض الاضافية وانما تركتها لتقدير الحكومة فى كينيا ، وأوصت أيضا يدفع مبلغ ألفى جنيه تعويضا لأفراد القبيلة و

ومما يؤكد وقوع اللجنة تحت ضغط المنطق الأوروبي واستجابتها له تصريح اللورد سوينتون وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم يوم ٩ يونيسه سنة ١٩٣٦ بأنه أعطى اللجنة تعليمات بموجيها ألا يسمح لأى شخص غير أوروبي بالحصول على أرض زراعية في المنطقة المرتفعة • وصدرت القوائين الخاصة بتملك الأرض عام ١٩٣٨ طبقا لتوصيات هذه اللجنة الملكية الأخيرة •

وعلى الرغم من هذا فقد استمرت عمليات الترحيل الاجبارى للقبائل ففى عام ١٩٣٧ طرد الكيكويو والواكامبا من أراضيهم وبيعت ماشيتهم فشركات اللحوم البريطانية ، وفي عام ١٩٣٩ طرد التيتا Taita من أراضيهم وصودرت ماشيتهم وبيعت لحملو الحكومة .

ه - وتوزيع الأراضي في كينيا حاليا ينقسم الى الآتي ١ :

تعداد السكان	المساحة بالميل المربع	النطقة
{۱۰۰د ۱۸۰۸ده	۵۶۰۲۱ ۲۱۰۷۶	أراضى النزكانا والمديرية الشمالية (صحراء جرداء) Native Reserves الذفريقيين
(۱۰۰ /۲	80Ac11 •A8c7 777c87	أراضى الأوربيين وأراضى التاج أراضى الفسابات اراضى اخرى Gamo Reserves

 ⁽١) الدكتور محمد رياض بحث عن الاقتصاد والحركة الوطنية الافريقية ،
 منشور بمجلة نهضة افريقيا العدد الأول والثانى والثالث عام ١٩٥٧ بالقاهرة .

ومعنى هــذا أنه فى الوقت الذى يعيش فيه ٢٩ ألف أوروبى فى مســاحة قـــدرها ١٢ ألف ميل مربع ، يعيش ٥٫٥ مليون أفريقى فى مســاحة قـــدرها ٧٤ ألف ميل مربع ٠

أى أن متوسط ملكية الأوروبي هو ١٣٠٠ فدان ومتوسط ملكية الافريقى ٨ أندنة ٠

والسؤال المهم الآن :

هل يقدوم الأوربيون بزراعة هداء المساحات الشاسعة من الأراض مع استثمارها استثمارا اقتصاديا كاملا ?

الجواب بالنفي من واقع الاحصاءات التي أوردتها تقارير الأمم المتحدة :

النسبة المشنوبة	المساحة المنزرعة فعلا	المساحة الكلية بالفدان	السنة
1 10	0.00377	۸۵۱ د ۲۰۸ د ۳	1777
۸۲۸	767548	۱۳۷۰۲۱۱	1448
۸۸۸	A7FL7F7	۷۲۰۰۰۶۲۶	1180

 ٦ - تم ترحيل القبائل من أراضيها ومن بقى من أفرادها فى المنطقة المرتفعة أصبح Squatter ويعبر الاسم عن نوع من العمال الاجسارى يزاوله الافريقى فى مزارع البيض • وعددهم يبلغ حوالى المليون فى مزارع البيض •

وهذا الأفريقي هو في مركز الرقيق للمالك الأبيض اذيقيم عنده ويعمل بدون أجر لمدة معينة في أرض المالك ، وهذه المدة هي بموجب القالون ١٨٥ يوما و وهذه المدة ليست لها بداية أو نهاية محددة ، انما الذي يتولى تحديدها المالك طبقا لمصلحته الخاصة و وطبقا لنص القافون لا يستطيع الأفريقي استشجار الأرض ، انما يتعاقد مع المالك الأبيض لمدة تتراوح بين صنة وخمس سنوات ، وفي مقابل هذا يمنحه المالك قطعة صغيرة من الأرض يزرعها لحسابه ويعيش على انتاجها هو وعائلته ، وليست له حربة زراعة ما يشاء من المحصولات انما يحدد المالك الأبيض نوع المحاصيل التي يزرعها الإفريقي في قطعة الأرض المخصصة المالك الأبيض نوع المحاصيل التي يزرعها الإفريقي في قطعة الأرض المخصصة له و والبن والبن والبن والبن والمنافقات والمناف

واذا باع المالك الأبيض الأرض لمالك أبيض آخر لم يبطل العقد وانما يظل ساريا ، واذا هرب الأفريقي أصبح للبسوليس الحق في القبض عليسه وسجنه لاخلاله بشروط العقد .

وكل أفريقى بلغ الثامنة عشرة من عمره وجب عليه أن يدفع ضريبة الرءوس وقدرها ٢٤ شبان كل عام و ويحمل الأفريقي Kipandi هو نوع من البطاقة الشخصية مخصص للأفريقين يبين فيه اسمه وقبيلته واسم المالك الأبيض الذي يعمل عنده ، وفيه أيضا بصمات أصابع يده ، وعدم الاحتفاظ بهذا الكيباندى يعرض الأفريقي للسجن أو الغرامة أو كليهما ، وليس للأفريقي الحق في ارتياد المدن أو التومن فيهما الا اذا حصل على تأشيرة خاصمة على همذه البطاقة الشخصية ، ووجهة نظر الأوربين تتلخص في أن هذا الاجراء هو أحسن الوسائل لارغام الأفريقيين على العمل كاجراء في مزارع البيض ودفعهم الى الهجرة من المناطق المحجوزة لقبائلهم والبحث عن العمل ،

و الملاقات السياسية في الجتمع المختلط

١ - المجتمع المختلط Plural Society هو مجتمع موجود في داخل وحدة سياسية معينة ، وتعيش فيه سلالتان (أو أكثر) ، احداهما على الأقل أجنبية اوروبية الأصل ، ولكل منهما نموذج ثقافي ومثل قيم ومفاهيم وثقاليد مختلفة ، والملاقات المتبادلة بين هذين المنصرين ممنوعة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية ،

وقد صدم هذا المسطلح Dr. D. S. Furnivall ليصف به مجتمعا يتكون من التين أو أكثر من النظم الاجتماعية والعنصر ، ويعيشون مسويا بجانب بمضهم بعضا في داخل وحدة سياسية بدون اختلاط ، ويختلفون أسساسا في الجنس واللغة والدين ،

٧ -- فى نصف القرن الماضى نشأت ونعت الطبقات المتوسطة فى غرب أفريقيا البريطانية وظهرت معها حركات سياسية على النمط الأوروبي ، ولكن هذا يختلف عما هو كائن فى كينيا و اذ أن توطن الأوروبي كطبقة منفصلة عن المجتمع الأفريقي يمنع هذا التطور من أن يبرز ويأخذ دوره الفصال الإيجابي فى حياة

Hansard: Problems of Parlimentary Government. in Colonies, p. 55 (1)

الناس ، وهذه الطبقة المنصرية الأوروبية عاشت فوق المجتمع الأفريقي وسدت عليه منافذ النمو والامتداد والتنفس الاقتصادي والسياسي ، ولهذا لا نشهد في كينيا من الأفريقيين من يعمسل في وظائف ومهن الكتبة والموظفين والاداريين والتجار والمستوردين والمصدرين والمدرسين والأطبساء والمحامين والصحفيين والمقاولين ١٠٠ الخ ٠ ان المجتمع في كينيا قد شهد آثار الاقتصاد النقدي والاقتصاد الرامسالي والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأوروبية ، ولهسذا أصسبح من الطبيعي والحتمى أن تنمو فيه فئات المتعلمين والمثقفين والطبقات المتوسطة والمالكة ، ولكن وجود التوطن الأوروبي منع هذا وحصر الاستفادة من المنصر الأبيض فقط ، أو ترك الفتات للعنصر الآسيوي كوسيط بنه و بن الأفر قسين ،

وارتبطت هذه العواجر الاقتصادية المصطنعة بعواجز لوية وثقافية وأطماع سياسية لتأكيد أن كينيا بلاد الرجل الأبيض فقط ، وآمنوا بنموذج اتحاد جنوب أفريقيا و كل هذا أخمد وأوقف نمو الأفريقيين كطبقة وسطى وبالتالى ما يصاحب هذا النمو من حركات سياسية وأحزاب وتجمعات وهيئات على نمط فلسفة غرب أوروط •

ومن ثم لم نجد فى كينيا ما سبق أن شهدناه فى دراسياتنا لمناطق أخرى فى أفريقيا من نعو المؤسسات والادارات الحكومية ومشاركة الأفريقيين فى وظائفها وترتب على هذا أن دعوى الحكم البريطانى بأن تصفية التبعية الاستممارية تتم بطريق نعو ادارات ومؤسسات الحكم الذاتى ومشاركة الإفريقيين وتدريبهم ، حدة الدعوى حلم تأخذ لها واقعا ماديا فى حياة المجتمع الكينى، ان الموقف الحالى يتلخص فى أن الطاقة الأفريقية معطلة والفرص معلقة ، والسبب فى هذا هو التوطن الأوروبى وما ارتبط به من أوضاع ونظم سياسية واقتصادة واحتماعة ،

لقد غابت عن حياة الأفريقيين الأحزاب والمنظمات والهيئات السياسية مدة طويلة من الزمن ، ولما ظهرت في حياتهم وجدناها تختلف اختلافا عميقا في الشكل والمضمون عن مثيلاتها في غرب أفريقيا البريطائية ، وأوجه الخلاف هي الآتي :
١ - المنظمات السياسية في شرق أفريقيا ليست منظمات الطبقات المتوسطة وزعامتها في أيدى المتملمين والمتنورين على مستويات ثقافية متعددة ومتباينة .

عماد هذه المنظمات وسندها الشعبي هم المزارعون في المناطق المحجوزة
 او الأجراء الزراعيون Squatters

س عمليات نشر وعى سياسى أو ثقافى بين هؤلاء المزارعين أو الأجراء على
 نظاق واسع تصبح عملية صعبة أو شبه مستحيلة • أمام الأوضاع القبلية أو
 اجراءات التوطن الأوروبي •

٤ — وتبعا لهذا لم تظهر فلسفة للديموقراطية والحريات والتحرر ، انها قنعت هذه المنظمات بالدفاع عن الحقوق المتوارثة أو حماية المراكز الاقتصادية والاجتماعية للافريقيين مثل مشكلات ترحيل القبائل الاجبارى أو المناطق المحجوزة لهم أو حيازة الأرض .

 وحظ أذ هذه المنظمات انجهت فى نشاطها نحو الأفريقيين فى أوضاعهم القبلية الراهنة وأحيانا استخدمت التراث الدينى والمبادىء القبلية لايصال أفكارها اليهم ولتوثيق روابط الولاء والاخلاص لها ، وطبعت نشراتها ونداءاتها باللغات الأفرضة المتعددة .

٢ -- هذا النشاط السياسي تم في غلاف تعيش فيه روح المشكلات الجنسية والعرقية في مجتمات جنوب الصحواء الكبرى .

٧ - كل المنظمات السياسية فى كينيا بدون استثناء نشأت بسبب مشكلات الأرض و ولذا نجدها فى صحيدر جميع البرامج السياسية التى صدرت عن المنظمات والأحزاب و وهى أساس حياتها و نشاطها لدرجة جعلت الدارسين يقولون انها étre كل المنظمات السياسية وخاصة ما نشأ فى الكيكويو وهنا نقطة يجب توضيحها ، وهى أن جميع المنظمات السياسية المشهورة أو الكيكو في فهذا سببان :

- (۱) انه من بين مجموع الأفريقيين البالغ عددهم ٥ره مليون نسمة يصسل تعداد الكيكويو الى أكثر من ١١/٧ مليون نسمة ٥ وهم بهذا يكونون أكبر مجموعة قبلية في كننا ٠
- (ب) شهد الكيكويو حركة تعليم وتثقيف قامت بها جمعيات وروابط متعددة
 نشأت في نظاق قبيلتهم هدفها نشر التعليم وإنشاء المدارس وإعــداد

المدرسين • وأشهر هـذه الجمعيات هي جمعية مدارس الكيكويو المستقلة وجمعية الكيكويو للتربية والتعليم ، وانشأ Koinange كلية المعلمين الأفريقيين ، هـذا بخلاف ما أنشائه كنائسهم المستقلة من مدارس وفصول دراسية ا

٣ -- وأول محاولة لانشاء منظمة سياسية كانت في يونيو ١٩٢١ حين كون هنرى ثوكو جمعية شرق أفريقيا وكانت تسمى أيضا جمعية شباب الكيكويو Young Kikuyu Association وكانت عضوية الجمعية مفتوحة أمام جميع أفراد الكيكويو سواء أكانوا مسلمين أم كانوا مسيحيين أم كانوا وثنين ، وتكوين الجمعية كان ردا على قيام المسلاك البيض بتخفيض أجور الأجراء الزراعيين عام ١٩٣١ و واستمر نشاط الجمعية لمدة عام وفي مارس ١٩٣٢ صدر قرار من الحكومة بمصادرة نشاطها وتفي رئيسها ثوكو من أراضي الكيكويو ، وقد تظاهر المواطنون وقتسمذاك احتجاجا على اعتقال ثوكو فهاجم البسوليس المتظاهرين وأطلق عليهم الرصاص وفرضت حالة الطواريء ،

إلى المحاولة الثانية كانت عام ١٩٢٢ عقب الغاء الجمعية السابقة اذ تكونت جمعية الكيكويو المركزية Kikuyu Central Association بمناسبة حضور أول لجنة ملكية للتحقيق في شكاوى الافريقيين بشأن تملك الأرض وتوطن البيض ، كما أنها قامت لتقديم مساعدات ومعونات لتحمين حال أفواد الكيكويو في مناطقهم المحجوزة ٢٠ وكان سكرتير الجمعية هو كينياتا .

وارتباط برنامج الجمعية بالدفاع عن حقوقهم فى الأرض جعمل أتباعهما وأنصارها يتزايدون بكثرة • كما أنها عارضت التفرقة العنصرية واحتجت على نشماط المشرين فى نطاق الكيكويو اذ أنهم كانوا ضد تقاليد الكيكويو مثل ختان البنات الجماعي وتعدد الزوجات ٣ •

⁽¹⁾ كنائس الكيكوبو المستقلة مثل:

Kikuyu Independant churches Kikuyu African Orthodox churches. Hodgkin: Nationalism in colonial Africa, pp. 29-59. (7)

 ⁽٣) تالفت أيضا جمعية ترقية أحوال دافعى الضرائب في كافيروندو . وقد الفيت أيضا مع جمعية الكيكويو المركزية ولاقىزعماؤها نفس مصير زعماء الكيكويو .

وفى فترة ما بين الحريين نشطت جمعيات الكيكويو المهتمة بشئون التربيسة والتعليم كذلك كنائسهم الممنتقلة . وهذا خلق وعيا ذاتيا يدور حول مجموعة الكيكويو مما سهل للجمعية عملية نشر أفكارها وزيادة عدد أنصارها .

وكان منهج الجمعية هو العمل الدستورى فهى تلجأ الى المحاكم وتقسدم الالتماسات الى البرلمان وتعقد المؤتمرات والندوات وتسعى الى طلب التأييد من أعضاء ومجلس العموم البريطاني •

وتبنت الجمعية مبدأ « الأجر المتساوى للعمل المتساوى » لأن كينيا شهدت فيما بين الحربين موجة نشاط استثمارى فى المواد الأولية والتعدين •

ولما زاد نشاط الجمعية أصدر حاكم كينيا عام ١٩٣٩ بيانا يقرر فيه أن السكومة ستتخذ اجراءات صارمة ضد أفراد الكيكويو الذين يمنحون همذه الجمعية ولاءهم ، وسيصدر تعديل قانونى يمنع جمع الأمسوال والتبرعات من الأورد بدون اذن سابق من الحكومة .

وفى عام ١٩٣٠ جمع كبار رجال القبيلة وانذرهم بسياسته الحازمة ضد الاضطراب وطالبهم بمعاونة الحكومة التى سوف تؤيدهم فى كل تصرفاتهم • ثم أصدرت الحكومة قرارا بتحريم أناشيد ورقصات الجمعية وحفلاتها • ثم بدأت فى رقابة زعماء الجمعية واعتقالهم •

وتم الغاء الجمعية عام ١٩٤٠ بحجة أن لها نشاطا هداما واتصالا بالايطاليين فى الصومال مما يعطل نشاط بريطانيا ومجهوداتها الجربية .

استمرت كينيا بدون نشاط سياسي حتى اتنهاء الحرب ، وفي هذه الفترة بالذات كانت أحداث عميقة تشق مجراها في الهيكل الاجتماعي لكينيسا ، لقد حدث توسع في الصناعات وازداد عدد العمال الصناعين وزاد الطلب على الأجراء الزراعين ، وتم هذا بسبب الحرب ومتطلبات المجهود الحربي من انتاج صناعي وزراعي ، كما أن هزيمة الحلفاء أولا في آسيا وأوروبا وانتقال مسرح الحرب الى شمال أفريقيا جول الأهمية تتركز حول الساحل الشرقي لأفريقيا ، وصاحب هذا تجنيد عدد ضخم من أبناء كينيا في ميادين العرب المتعددة .

وظهرت مع هذا كل آثار الاقتصاد النقدى واغراء أفراد القبائل على الهجرة الى المدن والمصانع أو الانخراط فى سلك المجندين ، وهذا حطم العلاقات الاجتماعة التقلمدية .

ومن جهة أخرى زاد الانتاج وزاد الدخل ولكن لم يشارك فيه الافريقيون. مشاركة تتناسب مع المجهودات التى بذلوها والمشاق التى تعملوها • وهنا نسجل دور الكيكويو أيضا •

وما أن انتهت الحسرب حتى كان الموقف الاجتمساعى فى غاية العطورة اذ ظهرت البروليتاريا الزراعيسة كقوة كبيرة فى المجتمع وهم أيضا فى غاية التذمر وبذلك أصبحوا مرتعا خصبا للتهيج السياسى •

كما أن خطر البطالة هددهم بانتهاء الحرب وعودة الأعمال والانتاج الى ما كان عليه الحال قبل الحرب ، واتفق مع هــذا عامل ازدحام المناطق المحجوزة للقبائل ازدحاما شديدا .

واكتملت صدورة الموقف السياسى بظهمور مثقفين أو تقايبين أو مهنيين ثائرين ساخطين على هذا الوضع ويرون أشكالا أخرى للحكم أو الادارة فى بلادهم غير التى يراها البيض أو الانجليز والحكام .

۳ في عام ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الأفريقي المراقب ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الأفريقي تمبر عن القومية الكينية وهو ليس حزبا وانما يمثل جبهة متحدة ومنظمة وطنية تمبر عن القومية الكينية ويعمل لكل الافريقيين بصرف النظر عن أصلهم القبلي أو دينهم أو طبقتهم أو مهنتهم و

وفى أول يونيو ١٩٤٧ عقد الاتحاد مؤتمره الأول وأقر دستوره وبرنامجه للممل ، وأصبح رئيس الاتحاد كينياتا وسكرتيره الفام أونيكو ، ويتلخص البرنامج فى :

١ -- مطلب الحكم الذاتي للافريقيين مع التعهد بحفظ حقوق الأقليات العنصرية ٠

٢ -- زيادة عدد ممثلى الافريقيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى فورا
 وعدم غبنهم فى عدد المقاعد المخصصة لهم •

٣ – ايقاف تملك البيض للأرض •

- غرض التعليم الاجبارى بالنسبة للافريقيين •
- ه ــ الغاء الكيباندي والقيود الأخرى على حريات ونشاط الافريقيين
 - ٣ ـــ الأجر المتساوى للعمل المتساوى مع رفع أجور الافريقيين الحالية •

و للاحظ لأول مرة أن البرنامج يحوى مبادىء سياسية تتعلق بالانتخاب والحكم الذاتى بعمانب مشكلة الأرض • كما أنه اهتم بمشكلات العمال وأجورهم ونلاحظ أيضا أن اسم المنظمة أصبح يحمل اسم كينيا وليس اسم الكيكويو •

ولهـــذا امتد نشاط الاتحاد وعضويته الى خارج مناطق الكيكويو في قبائل Taita, Kavirondo, Luo.

وفى عام ١٩٥٠ أعلن الاتحادان عضويته وصلت الى ١٠٠ ألف عضو وامتدت فروعه وشعبه الى مختلف نواحى كينيا ، وقام بحملة جمع توقيعات على ملتمس للحكومة البريطانية بشأن مشكلة الأرض وأرسل النين من زعماله يحملان الملتمس الى لندن فرفضت وزارة المستعبرات مقابلتهما ،

ولم يكن الأوربيون بعالماين عن هذا التطور الذى يحدث فى كينيا ومدى التغير الملموس فى المنظمة السياسية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وحدث هذا أيضا فى فترة تاريخية كانت الامبراطوريات قد تداعت فيها فى شرقى آسيا وخرج المستعمرون من الهند وبورما وأندونيسيا واضطرب الجو واشتعلت نيران الثورة فى غربى آسيا وفى أغربتها شمالى خط الاستواء .

وبدأ الأوربيون فى العمل فأثاروا لأول مرة كلمة ماو ماو فى صحافتهم وفى خطبهم ، وأسريعات للسيطرة على خطبهم ، وأسرعت الحكومة فى سبتمبر ١٩٥٢ باصدار تشريعات للسيطرة على الصحف ورقابة المطبوعات الافريقية وحق تقييد حريات أى مواطن مشكوك فيه ، وضرورة اعادة تسجيل جميع الجمعيات الموجودة فى كينيا مع اعتبار أى جمعية لم تسجل ملغاة قانونا ، وفى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ تم اعتقال كينياتا وعشرين آخرين من زعماء الاتحاد ،

٧ 😓 ما هي الماو ماو ? 🔻 🚬

الآراء في هذا متعددة ومتضاربة ويمكن اجمالها عموما في قسمين :

الأول يرى أنها تنظيم سرى قام به كينياتا وزعماء الكيكويو واستخدموا

الدين رباطا بين أعضاء التنظيم ، وأنها دليل على وحشية الافريقى الأصيلة وعدم صلاحيته للحياة الديموقراطية أو التمدن والرقى . وهمذه وجهة النظر الأوربية التى تؤمن بمنطق المتوطنين البيض .

الثانى يرى أن هـذه الكلمة ليست موجودة أصلا فى لفة الكيكويو، وليست لها صلة بالكيكويو، وقد تتجت كتعبير عن خيبة الأمل واليأس وتحطم المجتمع ، وزاد هذا التعبير وحشية طبيعة المجتمع المختلط الذى أتاح للقلة أن تحتكر المال والسلطة ولم يترك شيئا لأصحاب البلاد الحقيقيين مسوى الألم والفقر، وقد مدت هذه القلة الطريق الدمتورى أمام الكيكويو وقيرهم و لقد فشلت تجارب ٣٠ سنة لامتخدام الومائل الدستورية ، الماو ماو حركة شعب مظلوم امتهنت كل تقاليده ومؤمساته وضاقت الدنيا فى وجهه و

تقول مارجری بیرهام فی مقدمة کتاب مابویا : ۱

(1)

«حركة الماو ماو هى اشتمال مفاجىء تنج عن الغيظ والسخط الذى تراكم بشدة وكثافة فى تفوس الكيكويو وامتد أيضا الى غيرهم لنفس الأمسباب وهذه الأسباب هى الفشل والخيبة واليأس الذى لا يطاق والذى تحمله شعب أفريقى حكمه شعب أجنبى آخر ذو حضارة أرقى، وتنج عن هسذا ألى تحطمت تقاليد ومفاهيم حياة الأفريقيين وفى نفس الوقت أبت النظم القائمة أن ينتقسل الأفريقيون أن يعيشوا فى ظل الأوضاع الحضارية الأوربية » •

ويرى بادمور ٢ أن الماومابو ليمست جمعية وليمست حزبا ٤ انما هي تعبير عن ثورة الأجراء الزراعيين الذين التزعت أراضيهم قسرا وشردوا من طبقاتهم الاجتماعية ولم يجدوا لهم بعد ذلك مكانا في الهيكل الاجتماعي اذ ذهبوا للمدينة بحثا عن العمل فلم يجدوه • فاضطروا مرغمين أن يعيشوا حياة التشرد والكراهية والخوف والجربمة وأن يروا الدنيا شيئا مظلما مخيفا ٢ •

T. Mboya: The Kenya question An African Answer

Padmore: Pan Africanism p. 247,

⁽٣) يرى كولمان أن ماو ماو هي تصريف أو مخرج لتوتر سيكولوجي عاطفي نتج عن الاضطراب والفشل الذي ساد حياة الافريقيين وما شهدوه من عدم مساواة وظلم وتسلط أجنبي ،

لقد أسرعت الحكومة ــ كما قلنا آنها ــ الى اعتقال زعماء الاتحاد وامتدت يد الاعتقال الى كثيرين من أنصاره ، فأصدرت اللجنــة المركزية للاتحاد بيــانا يوم ٢٨ آكتوبر ١٩٥٢ وفيه تطالب بثلاثة وعشرين مطلبا تتلخص فى :

١٠ الغاء قوانين ونظم التفرقة العنصرية ٠

٢ – اشباع جوع الأفريقيين للأرض وايقاف هجرة الآسيوبين والأوربيين.

٣ - توسيع خدمات التعليم ونشر المدارس ٠

عديل نظام الانتخابات للأفريقيين فيصبح انتخابا لا تعيينا .

ه ــ اعداد قو ائم انتخابية موحدة لكل القاطنين في كينيا •

٣ – منح الأفريقيين حق الاقتراع العام (نساء ورجالا) •

التعديل الدستورى يجب أن يقرر مبدأ الانتخاب المباشر للافريقيين •

٨ -- الحكومات المحلية تُكون عن طريق الانتخاب •

١ الحريات النقابية •

١٥ -- مساهمة الأفريقيين في ادارة الحكومة على جميع المستويات وفي
 القوات المسلحة •

١١ - تقديم مساعدات مالية للزراع الأفريقيين .

١٢ -- الأجر المتساوى للعمل المتساوى .

١٣ - الحريات العامة للصحافة والأحزاب والجمعيات .

١١٤ — الأفراج عن المعتقلين ه

١٥ - السماح بنشاط اتحاد كينيا الأفريقي .

وكان رد العكومة هو التوسع فى عمليات الاعتقال والقبض على المواطنين واعسلان حالة الطوارى، واسستقدام قوات عسسكرية من مناطق متعسددة فى الامبراطورية وتعيين جنرال جورج ارسكين قائدا عاما لتحطيم الماماو ، وأخيرا إعلان الغاء الاتحاد فى يونيو ١٩٥٣

٨ -- حكم بالسجن على كينياتا وزملاءه وتحطمت مقاومة الأفريقيين ،
 وبانتهاء حالة الطوارىء أعلنت الحكومة البريطانية مقترحاتها لقيام وضع
 دستورى جديد ابتداء من ابريل ١٩٥٤

وبدأ دور زعيم افريقى جديد فى الظهور ، لقد عاد توم ما بويا أحمد زعماء النقابات الأفريقية من انجلترا ووجد فراغا سياسيا فى كينيا ، فبدأ يحرك الموقف وينظم القوى الأفريقية ، واستندت قوته الى التنظيمات العماليسة فى نيروبى وغيرها من المدن ،

ولما أرادت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٦ تعديل نظام المجلس التشريعي بحيث يضم ستة أعضاء أفريقيين منتخبين بواسطة قائمة التخابية منفصلة ، بدأ مابويا حملة سياسية يتهم فيها الأعضاء المنتخبين بخيانة مصالح الأفريقيين اذا قبلوا الجلوس في داخل الجمعية التشريعية اذ في هذا اعترافا منهم بصفتهم ممثلي الشعب الأفريقي بالوضع القائم في كينيا .

وأسرع الأعضاء بالاستقالة ولكن الحكومة لم تترك مابويا يفلت من يدها فقدمته للمحاكمة حيث حكم عليه بالسجن •

وقد وافتنا الأنباء أخيرا بأن سنة من زعماء كينيا الوطنيين قد غادروها سرا الى السودان وطالبوا باعتبارهم لاجئين سياسيين ولكن الحكومة السسودانية القائمة لم تمنحهم حق اللجوء السياسي فانتقلوا الى القاهرة ليعيشسوا كلاجئين مياسيين م

ه وموقف المتوطنين الأوربيين يتلخص فى أنهم يحساربون أى تكتسل أفريقى ويطالبون الحكومة باستعرار باتخاذ سياسة حكومية أشد وأفظع من التى تتخذها حاليا و وهم ضد أى تعديل دسستورى يهدد حسكم الرجل الأبيض ويحلمون بانشاء دومنيون أبيض ينضم للكومنوك على غرار اتحاد جنسوب أفريقيا و وهم يخشون تزايد عدد الإسبويين ويطالبون بايقاف هجرتهم و

ويؤمنون بأن لهم رسالة تمدينية حضارية ولذا فهم يعارضون أشد المعارضة فى ضمهم فى قائمة انتخابية موحدة مع الأفريقيين ولا يحبون أن يتكرر فى كينيا ما حدث فى غانا أو هو على وشك أن يحدث فى نيجيريا •

وقد أنشأوا جمعيات وأحزاب تشلهم قبل أزمة ماو ماو وهى : عام ١٩٠٣ جمعية المزارعين الأوروبيين ، وعام ١٩٠٧ جمعية المستعمرين البيض ، وفي عام ١٩٤٤ اتحاد الناخبين الأوربيين ٠ وليس لديهم شعور بالمسئولية انما تتحكم فيهم مصالحهم الاقتصادية الحالة فقط ٠

وتأثيرهم السياسي في كينيا يتلخص في الآتي ١:

 ١ -- تكوين الحكومة ومؤسساتها واداراتهــا بحيث تكون فى خــدمة الرجل الأبيض ٠

٢ - الاستيلاء على الأراضى للتوطن الأوروبي •

 ٣ - الانفاق على مناطق البيض وتقديم الخدمات الحكومية لهم أكثر من الأفريقيين ٠

إ -- اصدار تشريعات خاصة لهم تميزهم عن غيرهم •
 وقد تطور تعداد السف في كينما كالآتر :

وحاليا تعدادهم حوالي ٥٠ ألف نسمة ٠

وبعد أزمة الماو ماو وفى ظل الأوضاع الدستورية الجديدة تألفت لهم أحزاب أهمها :

العزب الامبراطورى البريطانى الكينى وزعيمه الكولونيل جروجان ويرى أن هذه البلاد يبجب أن تحكم بالحديد والنار • وانها موطن البيض فقط •

وحزب الدولة الموحدة ورئيسه ميشيل بلنديل الرئيس السابق لاتحاد الناخبين الأوربيين ويدعو الى مشاركة الأفريقيين للأوربيين فى الحكم ولسكن على أساس ما يراه هو .

وحزب الاستقلال الفيدرالي ويعارض المشاركة وينادي بالدولة البيضاء .

⁽¹⁾

١٠ ــ وليس للاسيويين موقف عام ، فالهنود ينقسمون الى ثلاث مجموعات هى الهندوك والمسلمين والجوان • وبجانب هؤلاء يوجد العرب وأقليات أخرى صغيرة •

والآسيويون يرون أنهم أحق الناس بالمساواة بالأوربيين فى امتيازاتهم فلقد طالبوا بقوائم انتخابية موحدة مع الأوربيين أو منحهم مقاعد فى المجلسين التنفيذى والتشريعي تتناسب مع عددهم • وهم ضد أى تفكير أوروبي فى تحديد الهجرة أو تقييدها •

وقد تشطوا سياسيا عقب استقلال الهند وخروج البريطانيين منها • ولكن الحكومة عاجلت هذا النشاط بتقسيمهم الى طوائف طبقا لدينهم • وليس للجوان نشاط سياسى خاص الا اذا كان فى نطاق نشاط مؤتمر كينيا الهندى • وفى أزمة ماو ماو أيدوا اتحاد كينيا الأفريقى ودافعوا عن كينياتا وزملائه ١ • وهم حاليا يخشون أطماع وأحلام الأوربيين الذين يتهمونهم بالرغبة فى استعمار شرقى أفر قدا وضعها للهند •

وقد تطور تمدادهم كالآتي:

(1)

تسبة	1050.01	1111	عام
نسبة	777709	1477	عام
تسبة	۸۲۵ر۰۶	1484	عام

ويصل تعدادهم حاليا الى ١٥٠ ألف نسمة

رابعها _ ختسام

١٠ لن يقبل الأفريقيون الوضع القائم فى كينيا وستستمر مقاومتهم له ،
 وستأخذ هذه المقاومة أشكالا عديدة قد تكون أشد عنفا وقسوة من حركة
 الماو ماو ٠ ان الوضع الحالى فى كينيا ليس وضع استقرار ، انما هو مخاض
 لعمليات ثورية قد تصل الى حد الوحشية ٠

Stillman; Africa in th Modern World. p. 202

٧ — ان الامبراطورية البريطانية تحول كينيا حاليا الى قاعدة عسكرية كبرى ، وهذا الاتجاه تم منذ انهيار موقفها فى الشرق الأوسط ، ومما يساعدها على ذلك أيضا تصفية المطارات والقــواعد الأمريكية فى مراكش ، وهذا كله ينقل مركز الخط المسكرى الانجلو أمريكي (من ساحل البحر الأبيض عبر قناة السويس الى بغداد والبصرة) الى وسط أفريقيا حيث ينشأ حزام عسسكرى أفريقي يشمل غرب أفريقيا والسودان والحبشة وشرق أفريقيا ،

وتزاد أهمية كينيا بالنسبة للبحرية البريطانية فى المحيط الهنسدى بعد جلاء الانجليز عن القواعد البحرية فى سيلان وتهديد مراكزهم فى الخليج العربي ٠

٣ – ان تجارب أفريقيا تترك آثارا مباشرة فى كينيا • فالأفريقيين فى كينيا ينظرون الى تجربة الصومال وسيره نحو الاستقلال تماما كما نظروا الى استقلال غانا • وفى نفس الوقت ينظرون الى اتحاد وسط أفريقيا حيث أسلمت الحكومة البريطانية زمام الحكم للمتوطنين البيض فاستباحوا رقاب الأفريقيين وأراضيهم وحقوقهم •

إ — أن علاقات الجمهورية العربية المتحدة تنمو وتتوسع مع شرق أفريقيا
 ف المنطقة الممتدة من الصومال الى كينيا وزنجبار ، ويساعد هذه العلاقات على
 النمو انضمام اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة فى اتحاد الدول العربية .
 واليمن تواجه هذه المنطقة وقربية منها .

المراجع

- ARONOVITCE (S. and K.): Crisis in Kenya. Lawerence and Wishwart, London 1947.
- Buell (R.): The Native Problem in Africa. 2 vol. Oxford Univ. Press., New York 1928.
- 3 .- CARR (E. H.): Nationalism. Oxford Univ. Press, London 1989.
- Durr (R. P.): The crisis of Britain and British Empire. G. Lawerence and Wishwart, London 1968.
- 5,-FITZGERALD (W.): Africa. Methuen and Co., London 1955.
- 6.-GUNTHER (J.): Inside Africa, Hamish Hamilton, London 1955.
- Humson (W. A.): Decision in Africa. International Publishers Co., New York 1957.
- 8.—Hodokin (T.): Mationalism in Colonial Africa, Fr. Muller Ltd., London 1956,
- 9.—Huxley (E.): 1.—Race and Politics in Kenya. Faber and Faber, London 1944.
 - 2.—White Man's Country. Methuen, London 1955.
- 10.-Hobley (C.): Bantu Beliefs, London: Witherley, 1988.
- 11.—HALLEY (Lord): 1.—An African Survey (Revised 1956). Oxford Univ. Press, 1957.
 - Native Administration in Br. Afr. territories
 vol. H. M. Stationary office, London 1960.
- 12.—HANDAED SOCIETY: Problems of Parliamentary government in Colonies, London 1968.
- 13 .- HAIMES (G.): Africa today. Jaohn Hopkins Press, U.S.A. 1955.
- 14.—KENYATNA (J.): Facing Mount Kenya, Secker and Warburg, London 1968.
- 15.-Kartun (D.): Africa . Africa Lawrence and Wishwast, London 1954,
- 16 .- LELKY (L): Mau Mau and the Kikuyu. Methuen, London 1955.
- Mair (L.): Native Policies in Africa, Rontledge and Sons, London 1936.

- 18 .-- MASON (Ph.): An Assay on Racial Tension, London 1954.
- MBOYA (T.): The Kenya question: An African Answer. Fabian bureau London 1956.
- NO-PADMORN (G.): 1.-Africa Britain's third Empire D. Dobson, London 1948.
 - Pan Africanism or Communism Roy Publishers, New York 1967.
- 21.-PERHAM (M.): Africans and British Rule, London 1949.
- 22.—RICHMOND (A.): The colour Problem. Penguin, London 1956.
- 23.—Stienberg (S.): The statesman's Year book. Macmillan Co. London,
- 24.—Stillman (C.): Africa in the Modern World. Chicago Univ. Press, U.S.A. 1955
- UNESCO: Social Implications of Industrialisation and Urbanization in Africa South the Sahara, Lausane 1966.
- 26-U. N.: Economic development in Africa 1966-1966.
- 27--. WALLBANK (T.): Contemporary Africa. Dr. Van Nostrand Co., New York 1956.

علاوة الاصدار

ومدى خضوعها للضريبسة

للدكتور عبد القادر حلمي

مدرس المحاسبة والضرائب بكلية النجارة بجامعة القاهرة

مقيعمة:

ان رأس مال الشركة المساهمة عبارة عن مجموع المبانغ التي التزم المساهمون بوظائها عند اكتتابهم في الأسهم • وقد تتسع أعمال الشركة بحيث لا تكفى هذه المبالغ للقيام بها وخاصة اذا كانت أعمالها مزدهرة فتحتاج الى أموال جسديدة • وأمام الشركة عدة وسائل للحصول على هذه الأموال • وأهم هذه الوسائل هى اصدار أسهم نقدية جديدة زيادة عن الأسهم الأصلية ويجوز أن يشترك في هذه الأسهم المساهمون القدماء أو مساهمون جدد •

ولكن لما كان دخول مساهمين جدد مع المساهمين القدماء الذين اشتركوا فى تأسيس الشركة وهى لا تزال فى المهد يؤدى الى الحاق الضرر بالمساهمين الأصليين ، حيث أنه كلما زاد عدد الأسهم المتداولة كلما قل نصيب كل منهما فى الربح الأمر الذى يؤدى الى انخفاض قيمتها السوقية ، فان الشركة تطلب من المساهمين الجدد مبلغا اضافيا زيادة على القيمة الاسمية الأصلية للاسهم حتى يتساوى الجميع و وتقضى المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأن هذه الزيادة يجب أن تضاف الى الاحتياطي القانوني ه

ومما سبق يتبين لنا أن هذه الزيادة ما هى الاعلاوة اصدار الاسهم • فعلاوة الاصدار اذن عبارة عن المبالغ التى يدفعها المساهمون زيادة عن القيمة الاسمية للاسهم عند طرحها للاكتتاب • فاذا فرضا أن القيمة الاسمية للسمهم قدرها أربعة جنيهات فالفرق وقدره جنيهان يمثل علاوة الاصدار •

وهذه العلاوة لا تعتبر ربحا عاديا للشركة كما أنه لا يجوز توزيعها كأرباح على هيئة كوبونات على المساهمين أثناء حياة الشركة طبقا للتشريع المصرى بينما يمكن توزيعها عند التصفية مع الاحتياطى القانوني •

أما الاستخدام المحاسبي الصحيح لعلاوة الاصدار فيجب أن يكون اما:

١ - لاستهلاك مصاريف اصدار الأسهم والسندات وخصم اصــدار
 السندات •

او لاستهلاك الأصول المسماة بالأصول الوهمية مثل مصاريف التأميس •

 ٣ – أو لتخفيض قيمة شمهرة المحل أو جزء منها أو أحد الأصول الثابتة الأخرى ٠

اسباب اصدار الأسهم بازيد من قيمتها الاسمية :

قد تتساءل عن الأسباب التي تدعب الشركة الى اصدار أسهم بأزيد من قيمتها الاسمية ويرجع ذلك الى أن الشركة عند ما تجد أن أعمالها مزدهرة و نجاحها مضطردا وتعتاج الى معين من الأموال لمواجهة هذا التوسع فى النشاط فانها تستطيع زيادة رأس مالها عن طريق اصدار أسهم نقدية جديدة وطرحها للاكتتاب العام فى السوق و فاذا ما أصدرت هذه الأسهم بالقيمة الاسمية أى بسعر المساواة للاسهم القديمة فانه يلحق الغبن بعنلة الأسهم القديمة لأن المساهمين الجدد لم يشاركوهم فى مخاطر الاستثمار فالفضل فى ازدهار أعمال الشركة واتساع نشاطها انما يرجع لهؤلاء المساهمين القدماء ، ورفعا لهذا الغبن التدى يحيق بهم فان الشركة تصدر الأسهم الجديدة بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية وبذلك يتساوى الجميع و

فاذا فرضنا أن رأس مأل احدى الشركات المساهمة كان مليون جنيه عنه لا تأسيسها ممثلا في ٢٥٠ ألف سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات ولما كانت أعمالها في اضطراد مستمر فانها كانت تستقطع في كل عام جزءا من أرباحها الصافية تضيفه الى الاحتياطى بدلا من توزيعه على المساهمين ، فاذا فرضنا أن هسذا الاحتياطى قد بلغ نصف مليون جنيه فان مجموع حقوق المساهمين يساوى

 γ' ۱ مليون جنيه وتكون القيمة الحقيقية للسهم حينتَذ γ' ۱ مليون جنيه γ' ۱ مليون جنيه ، ٢٥٠ ألف سهم γ' 2 سنة جنيهات فى حين أن القيمة الاسمية للسهم كانت أربعــة جنيهات فقط ،

فاذا ما قررت الجمعية العمومية غير العادية للشركة زيادة رأس المال بمقدار مليون جنيه جديدة وذلك بأن تطرح للاكتتاب العام ٢٥٥ ألف سهم أخرى بقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم ، فان مجموع حقوق المساهمين يساوى مهار ٢٠ مليون جنيه بعد أن كان ١/٧ مليون جنيه فقط وتكون القيمة الحقيقية لكل سهم خمسة جنيهات ٠

فكأن أصحاب الأسهم القديمة كانوا يملكون أسهما قيمتها الحقيقية ستة جنيهات للسهم وعند دخول المساهمين الجدد أصبحت القيمة الحقيقية للسهم خصسة جنيهات فقط أى أنه قد أصابهم خسارة قدرها جنيه عن كل سهم ، فى حين أن المساهم الجديد والذى دفع أربعة جنيهات عن كل سهم اكتتب فيسه أصبح يملك سهما قيمته الحقيقية خمسة جنيهات أى أنه حقق إيرادا قدره جنيها عن كل سهم بمجرد دخوله فى الشركة ولا شك أن هذا فيه غبن ظاهر للمساهم الأول و

وحتى لا يضار المساهم القديم فان الشركة تصدر الأسهم الجديدة بعلاوة اصدار قدرها جنيهان عن كل سهم وبذلك يدفع كل مساهم أربعة جنيهات كقيمة اسمية وجنيهين كعلاوة اصدار • وحيننذ تكون القيمة الحقيقية لكل سهم من الأسهم كلها ٣ مليون جنيه على ••• ألف سهم حاستة جنيهات • وبمعنى آخر فان القيمة الحقيقية للسهم القديم بقيت كما هى بدون تغيير حيث لم تتأثر بهذا الاجراء • كنا أن المساهم الجديد أصبح يملك سهما قيبته الحقيقية منت جنيهات أيضا وهو نفس مقدار ما دفعه للشركة ممثلا فى القيمة الاسمية للاسهم مضافا البها علاوة الاصدار •

ماهية علاوة الاصدار:

وقد اختلفت الآراء وتنوعت المذاهب فى تحديد الطبيعة القانونية أو التكييف القانوني لعلاوة الاصدار ، فيرى البعض أنها عبارة عن أرباح حققتها الشركة من فرق سعر الاصدار بينما يرى البعض الآخر أنها حصدة اضافية أو زيادة فى

رأس المال في حين أن هناك فريق ثالث يرى أنها حصة من نوع خاص • ولما كان الكثير من الكتاب يرى أن معرفة الطبيعة القانونية لهذه العلاوة من الأهمية بمكان لتحديد مدى خضوعها للضريبة فسنناقش فيما يلى أهم الآراء التي أدليت في هذا الصدد •

راى الشراح في فرنسيا :

يرى بعض الكتاب فى فرنسا أن علاوة الاصدار تعتبر ربحا للشركة ، لأن الشركة عندما تصدر أسهما جديدة بعلاوة فان ذلك يكون راجعا الى متافة مركزها المالى وازدهار أعمالها وامكانها الاستفادة من بهذا التقدم والاضطراد • فتعتبر علاوة الاصدار اذن بمثابة ربح استثنائى حصلت عليه الشركة من سعر الاكتتاب عند اصدار الأسهم الجديدة وذلك لأن الربح عبارة عن الزيادة فى صافى أصول الشركة يين فترتين من الزمن بصرف النظر عن مصدر هذه الزيادة • هذا فضلا عن أن علاوة الاصدار لا تضاف الى رأس المال انما تدرج مع الاحتياطى •

وقد وجه النقد الى هذا الرأى وقيل أنه يفترض أن الشركة باعت أسهمها الجديدة وحصلت من جراء ذلك على هذه الأرباح الاستثنائية • كما قيل أيضا أنه رأى مناف للمدالة ذلك أنه يصيب الشركة بالضرر تتيجة خضوع هذه المبالغ للضرية على الأرباح الاستثنائية في بعض الأحيان، وهذا يتنافى مع الحكمة فى قيام الشركة باصدار أسهم تزيد قيمتها عن القيمة الاسمهم العادية •

ويرى البعض الآخر وهم العالبية .. أن علاوة الاصدار عبارة عن حصية اضافية يقدمها الشركاء الجدد للشركة ، أى أنها بمثابة زيادة رأسمالية يدفعها المساهمون الجدد عند الاكتتاب فى الأسهم الجديدة حيث يدفعون القيمة الاسمية للاسهم مضافا اليها حصة اضافية تمثل رأس مال اجتماعي .

ويؤيد هؤلاء الكتاب وجهة نظرهم بأن علاوة الاصدار تشبه الحصة فى طبيعتها وفى دورها الاقتصادى وهو عبارة عن أن المساهم يضع تحت تصرف الشركة مبالغ تستخدمها فى أغراضها وأعمالها المختلفة وفى مقابل ذلك تعطيه جزءا من أرباحها السنوية وذلك:

ا - بصرف النظر عما اذا كان لهذه العلاوة فضلا عن ذلك نظام خاص وهو
 المساواة بين المساهمين الجدد والمساهمين القسدماء تلك المساواة التي لولاها

لاستفاد الأولون على حســاب الآخرين فى اقتسام الأموال الاحتياطية التى لم يكن لهم أى فضل فى تكوينها •

٢ — وبصرف النظر عما اذا كانت تدرج في حساب خاص غير حساب رأس المسال ضمن خصوم الشركة في الميزانية _ كحساب الاحتياطي مثلا _ فرأس المال لا يدخل ضمنه بعض العصص التي يقدمها المساهمون عند تأسيس الشركة كحق الامتياز أو العمل الذي يؤدونه ويحصلون في مقابله على حصص تأسيس • كما أن رأس المال الحر أيضا لا يشمل السندات في حين أن حصص التأسيس والسندات تحصل على جزء من أرباح الشركة •

٣ ــ وبصرف النظر أيضا عما اذا كانت هذه العلاوة يؤديها للشركة بعض المساهمين فقط ــ وهم الجدد ــ دون البعض الآخر ، حيث أنه من شروط الحصة أن يؤديها جميع المساهمين أو أصحاب النصيب في رأس المال .

٤ — وبصرف النظر أخيرا عما يكون للجمعية العمومية للمساهمين من حرية التصرف في هذه العلاوة دون أن تكون لها هذه الحرية المطلقة في رأس المال حيث أن حق الجمعية العمومية في التصرف في رأس المال مقيد بالقانون النظامي للشركة •

وقد كان هذا الرأى مثارا لاتتقادات عديدة أهمها : أنه لو اعتبرت علاوة الاصدار بمثابة حصة لكان معنى ذلك وقوع العبن على ادارات الضرائب حيث لا تدفع عنها أى ضريبة حيث أنه من القواعد العامة فى فرض الضرائب عدم سريان الضريبة على الحصة عند استردادها بينما تسرى عليها الضريبة لو اعتبرت غير ذلك •

وهناك فريق ثالث يرى أن علاوة الاصدار لا تمد ربحا أو رأس المال انما هى ذات طابع خاص ، ويؤيد هذا الفريق وجهة نظره بأنها لا تمد ربحا لأنها لم تنشأ عن مزاولة الشركة لنشاطها كما لم تنشأ أيضا عن ارتفاع قيمة الأسهم فى السوق أو انخفاض قيمة النقود ،

ومن ناحية أخرى فانها لا تمد رأس مال أو حصة اضافية لأن رأس المال ثابت بمقدار القيمة الاسمية للأسهم ، فضلا عن أنها لا تعطى لمن دفعها أى حق في الحصنول على نسبة في الأرباح تزيد عن النسبة التي توزع على المساهمين الذين لم يشتركوا في دفعها •

واذا قلنا بأنها ليست من قبيل الأرباح لترتب على ذلك أنه اذا ما قامت الشركة بتوزيعها على الأسهم التي ساهمت في دفعها فلا تستحق عليها ضريبة القيم المنقولة واذا قلنا بأنها ليست من قبيل رأس المال لترتب على ذلك أنه اذا استخدمت الشركة هذه العلاوة في استهلاك بعض أسهمها خلال حياتها فانها تسرى عليها ضريبة القيم المنقولة لأنها لا تختلط برأس المال وتمزيج معه انما توضع في حساب خاص أو على الأقل في حساب الاحتياطي • فتوزيعها اذن لا يؤثر على رأس المال في شيء •

وقد أيدت المحاكم الفرنسية هذا الرأى \ وذلك على أسساس أن علاوة الاصدار وان كانت من قبيل العصة الا أنها لا تخول للمساهم أى حق فى العصول على جزء من الربح أكثر من الحق المخول له بمقتضى العصة الأصلية التي يملكها وهي القيمة الاسمية للأسهم الموجودة تحت يده •

هذا فضلا عن أنها بعكس الحصة الأصلية ، لا تحتفظ بها الشركة بعسفة اجبارية لاستخدامها في أعمالها كرأس المال ، بل يجوز أن تقرر توزيعها في أى وقت ، وبذلك فانها لا تسرى عليها القواعد والأجراءات الخاصة برأس المال ،

13......

راي مصلحة التسجيل في فرنسا:

أصدرت ادارة الضرائب فى فرنسا فتوى فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ فحواها أن علاوة الاصدار لا تعد من قبيل الأرباح انما تعتبر حصة فى رأس المال • وان كان للشركة حرية التصرف فيها ، وان كانت لا تحتوى على المميزات الأساسية للحصة كأن تدر على صاحبها أرباحا •

وتطبيقا لهذا الرأى فان المبالغ التى تحصلها الشركة كعلاوة اصدار لا تحضع لضرية القيم المتقولة اذا وزعت على الأسهم التى اشتركت فى دفعها حيث تعتبر بمثابة رد لرأس المال • فى حين أنها تخضع للضريبة اذا وزعت على الأسهم التى لم تشترك فى دفعها حيث تعتبر ايرادا جديدا لها •

 ⁽۱) حكم محكمة باريس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ والذي أيدته محكمة النقض في ٨ فبراير سنة ١٩٣٥

والحقيقة أن هذه التفرقة فى المعاملة فى فرنسا لها ما يبررها حيث تتمشى مع التطور التاريخى لنظام الفرائب الفرنسى وخاصة الضريبة على ايراد القيم المنقولة فقد كانت الادارة المللية تخضع علاوة الاصدار لرسوم التسجيل مثلها مثل رأس المال وذلك قبل انشاء نظام الضرائب النوعية فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٧٣ ولذلك فانه عند صدور هذا القانون وتقريره فرض الضريبة على ايراد القيم المنقولة رأت مصلحة التسجيل أنه لا يصح اعتبار علاوة الاصلار كحصة واخضاعها لرسوم التسجيل ثم اعتبارها من ناحية أخرى كناتج من منتجات الاسمى عليها ضريبة القيم المنقولة ه

ورغبة منها فى الابقاء على النظام الذى كانت تسير عليه قبل صدور قانون الضرائب النوعية فقد استمرت فى اخضاع علاوة الاصدار للضربية على رأس المال وبالتالى اعتبرتها ببثابة حصة ولما كانت الضربية على ايراد القيم المنقولة تتناول كل توزيع لا يكون ردا لحصة الشريك فقد فرقت مصلحة التسجيل فى فتواها بين الأسهم التى اشتركت فى دفع هذه الحصة فتعفى من الضربية عند توزيع العلاوة ، وبين الأسهم التى لم تشترك فى دفعها فتخضع للضربية عند توزيع العلاوة عليها .

راى مجلس الدولة الفرنسي :

أصدر مجلس الدولة الفرنسي فتوى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ رأى فيها أن علاوة الاصدار تعتبر حصة فى رأس المال ولها خصائص العصة العادية لإنها مدفوعة من أحد الشركاء نظير اشتراكه فى الشركة والعصول على حصة فى أرباحها السنوية واقتسام موجوداتها عند التصفية • وذلك بعض النظر عما اذا كان هذا الشريك من الشركاء القدماء أو الجدد •

على أن المجلس عدل عن هذا الرأى فى حكم آخر له في ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ ذهب فيه الى أن علاوة الاصدار لا تعتبر رأس مال اضافى يجوز استرداده ، انما هى عبارة عن مبالغ دفعها المساهمون الجدد بصفة نهائية للشركة واحتفظت بها الشركة ضمن احتياطياتها التى تمثل أرباحا مجمعة من السنوات السابقة وبذلك فان طبيعة علاوة الاصدار لا تختلف عن طبيعة تلك الاحتياطيات أى أنها مثلها

تمثل أرباحا ثم قضى بعد ذلك تفسيرا لهذا الرأى بأن علاوة الاصدار لا تضم الى رأس المال بل تدميج مع احتياطي الشركة •

راى القضاء في فرنسا:

أصدرت محكمة النقض والابرام فى فرنسا عدة أحكام باضطراد ' بأن علاوة الاصدار تمثل ربحا للشركة ، وما هى الا أرباح استثنائية حققتها الشركة من الاكتتاب فى الأسهم الجديدة بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية ، كما ذهبت فى أحكام أخرى الى أن علاوة الاصدار لا تعد عنصرا من عناصر رأس المال وعالمت وجهة نظرها بأن رأس المال لا يحدث به أية زيادة الا بالقيمة الاسمية للأسهم الجديدة ، وأن الملاوة التى يدفعها المساهمون لا تضاف الى رأس المال ولا تؤدى الى زيادة مبلكات الشركة ،

على أن هذه الأحكام كانت هدفا لاتتقاد الكتاب الماليين فى فرنسا الذبن كانوا يرون أن علاوة الاصدار ليست الاحصة اضافية فى رأس المال حصلت عليها الشركة من المساهمين المجدد علاوة على القيمة الاسمية لأسهمهم ، وازاء هذه الانتقادات الشديدة عدلت المحكمة عن رأيها وأخذت برأى الكتاب ، وقضت فى حكم جديد لها ٢ بأن علاوة الاصدار تعتبر حصة اضافية فى رأس المال يقدمها المساهمون الجدد وان كانت تختلف فى بعض النواحى عن الحصة الأصلية ، وقد أصدرت عدة أحكام أخرى بهذا المعنى ٣ ،

هذه هى الآراء المختلفة التى أثيرت فى فرنسا عن التكييف القانونى لعلاوة الاصدار وقد رأينا أن نبدى وجهات النظر المختلفة هناك نظرا لأن التشريع المالى المصرى مستعبد فى غالبية أحكامه من التشريع المالى الفرنسى .

وقد ثار النزاع أيضا فى مصر ، كما كان الحال فى فرنسا ، عما اذا كانت علاوة الاصدار تعتبر أرباحا للشركة تسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وسنبين الآراء المختلفة التى أثيرت فى هذا الصدد قبل أن ندلى برأينا المخاض.

⁽۱) أحكامها في ٢٠ يونيه سنة ١٩١٧ ، ٢١ يناير سنة ١٩٣١

⁽٢) حكم دائرة العرائض في ٣ مارس سنة .١٩٣٠

⁽٣) حكم محكمة النقض في ١١ مارس ١٩٣١ ، ٢ انسطس ١٩٣٥

رأى مصلحة الفرائب في مصر:

أخذت مصلحة الضرائب فى بادىء الأمر تعتبر علاوة الاصدار بمثابة ربح من الأرباح التى حققتها الشركة وبالتالى فانها تدرج ضمن الأرباح بدلا من اضافتها للاحتياطى وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الا أنها عادت وعدلت عن هذا الرأى ، وذهبت الى أن علاوة الإصدار ما هى الا زيادة فى أموال الشركة لا تختلف فى طبيعتها القانونية عن القيمة الاسمية للأسهم وهى تمثل جزءا وحصة من أموال الشركة لها صفة رأس المال وان لم تدخل فى تكوينه أو تتمثل فى صورة أسهم • فعلاوة الاصدار تعتبر فى الواقع رسما لدخول الشركة بالنسبة للمساهم الجديد وتمويضا بالنسبة للمساهم القديم وهى بالنسبة للشركة حصة اضافية فيها • والتكييف القانوتى لها هى أنها دخول المساهم الجديد بعصة فى الشركة توازى الحصة القعلية للمساهم القديم •

راى القضاء الابتدائي في مصر:

ذهبت محكمة مصر المختلطة ٢.بأن علاوة الاصدار تعتبر ربحا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية • وقد ورد بحيثيات حكمها المقتطفات الآتية :

١ - جاء فى حكم أصدرته محكمة النقض الفرنسية أن علاوة الاصدار عبارة عن المبالغ التي تفرضها الشركة على المساهمين العدد عند زيادة رأسمالها فوق القيمة الاسمية لأسهمهم وذلك للمساواة بين المساهمين القيدماء والمساهمين الدمار فى أعمالها ومتانة فى مركزها وحسن المسمتها ٠

٢ — ولامكان تحديد ما اذا كانت هذه العلاوة تعتبر من قبيل الأرباح التي تسرى عليها الضريبة التجارية أو من قبيل رأس المال فلا تخضع لهذه الضريبة ، فانه يجب تحديد الفرق بين الربح ورأس المال وكيفية تصرف الشركة فيهما و فالربح عبارة عن المبالغ التي تحققها الشركة من مزاولتها لأعمالها آيا كانت هذه الأعمال ويكون لها حرية التصرف فيه سواء باضافته الى الاحتياطي أو بتوزيعه

⁽١) التعليمات التفسيرية رقم ١٦ للمادة ٣٩

 ⁽۲) حکمها الصادر فی ۸ نشایر ۱۹۶۸ فی دعوی شرکة غزال للصادرات والواردات .

على المساهمين • فى حين أن رأس المال ليس لها حرية التصرف فيه الا بشروط ممينة يحددها القانون وعقد نظام الشركة •

س وقد حكمت محكمة النقض فى فرنسا بحكمها الصادر فى ٢١ ينساير سنة ١٩٢١ بأن علاوة الاصدار لا تعتبر من قبيل رأس المال باعتبار أنها لا تزيد من رأس المال شيئا ، فرأس المال ثابت بمقدار القيمة الاسمية للاسهم المصدرة ، أما علاوة الاصدار فهى تؤدى الى زيادة ممتلكات الشركة لا رأسمالها ، كما أنها لا تضاف الى رأس المال بل تعزج مع الاحتياطى كما قضى بذلك مجلس الدولة فى فرنسا بفتواه الصادرة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ ،

٤ — هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان ادارة الضرائب الفرنسية يؤيدها فى ذلك مجلس الدولة بحكمه الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ترى أن علاوة الاصدار لا تسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها لم تنشأ عن الاستقلال المستفرق فيه رأس المال وبذلك فانها لا تعتبر من قبيل العمليات الني تسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ٠

٥ ــ ومما لا شك فيه أن الذى يحدو بالشركة الى اضافة علاوة الاصدار الى الأسهم الجديدة انما هو ازدهار مركزها المالى ولذلك فانها يجب أن تعتبر من ضمن أرباحها بالرغم من أن ذلك عمل خاص قامت به الشركة • ويؤيد هذا الرأى ما ذهب اليه الشراح فى فرنسا من أن الربح هو كل زيادة فى ممتلكات الشركة بصرف النظر عن هذه الزيادة • ...

ب - فاذا طبقت هذه المبادىء على التشريع المصرى فانه يمكن استخلاص أن علاوة الاصدار تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لأن نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نص عام يسمح بادخال هذه العلاوة ضمن الأرباح المحققة من نشاط الشركة وأعمالها ٠

رأى محاكم الاستئناف في مصر:

على أن محكمة الاستثناف خالفت الحكم الابتدائى فيما ذهب اليه ١ ونعت عليه استناده الى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وقد جاء بحيثيات الحكم أنه :

⁽١) حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ٢٠ ابريل سنة .١٩٥٠

١ -- لكى يمكن الأخذ بهذه النتيجة يتعين أن تعتبر علاوة الاصدار وبحا
 ولكنها ليست كذلك لأنها عملية خاصة بذاتها لا يمكن اعتبارها حصة اضافية
 الى رأس المال أو ربحا أضيف الى الاحتياطى طالما أنها لم توزع .

٧ - وقد استقر القضاء الفرنسى الادارى وهو المختص بالنظر فى دعاوى الضرائب على أن المبالغ المتحصلة من علاوة الاصدار تعتبر زيادة فى أموال الشركة وتندمج فيها مكونة احتياطيا جديدا ، وينبنى على ذلك أنه اذا وزعت فيما بعد على شكل اضافة لرأس المال اعتبر ذلك أثراء يخضع للضريبة سدواء أكان التوزيع عاما على جميع المساهمين أو قاصرا على المساهمين القدماء ،

س — والحكمة في ذلك ظاهرة ، فعلاوة الاصدار التي تظلب من المساهمين بمناسبة زيادة رأس المال يقصد بها تحقيق المساواة بين المساهمين القدماء والأحداث اذ أن الأخيرين لم يتحملوا التبعات أو يتعرضوا للمضاطر التي تعرض لها الأولون وبالتالي لم يشتركوا في تكوين الاحتياطي الموجود ، وبذلك نتجر. هذه العلاوة اشتراكا من جانبهم في تكوين الاحتياطي وتندمج بهذه الصفة في الاحتياطي الموجود من قبل ولا تتغير صدفتها الا اذا وزعت فيما بعد على المساهمين ففي هذه الحالة يعتبر هذا التوزيع اثراء يخضع للضرية ، وقد استقرعاه هذا قضاء مجلس الدولة في فرنسا بحكمه الصادر في ١٣ يونية سنة ١٩٣٨ ،

رأى الفقهاء الماليين في مصر:

١ - يرى بعض الفقهاء الماليين في مصر ١ أن القاعدة التي بني عليها الحكم الابتدائي في مصر صحيحة في جوهرها لطبائع الأشياء ، وأن علاوة الاصدار لا تضاف الى رأس مال المنشأة ولكن ترحل الى الاحتياطي وتمثل ربحا استثنائيا حصلت عليه الشركة تتيجة ظروف خاصة مواتية .

٢ - ويرى البعض الآخر ٢ أن الرأى الأرجح اعتبار علاوة الاصدار عنصر
 مستقل من نوع خاص فليست مكسبا ولا رأس مال اضافى لأنها لم تنتج من

(۱) الدندور عبد العديم الرفاعي في تناب الفترانب المباشرة « فرانت معرف سنة ١٩٤٢ صفحة ٢٢٧ بند ١٥٥

 ⁽۱) الدكتور احصد إبراهيم في مذكراته عن بعض التوزيعات التي تجريها الشركات لطلبة معهد الضرائب بكلية التجارة الطبعة الأولى سنة ١٩٤٩
 (۲) الدكتور عبد الحكيم الرفاعي في كتاب الضرائب المباشرة « دراسة مقارنة.»

الاستغلال الذي تقوم عليه الأعمال الأساسية للشركة • كما أن رأس مال الشركة محدد بالقسمة الاسمية للاسهم •

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الخلاف لم يقدم لمحكمة النقض لابداء رأيها النهائي فيه لأن مصلحة الضرائب في مصر كانت قد سلمت بمبدأ عدم الخضوع للضرية .

ومما سبق ومن جميع الآراء التي أبديت في هذا الصدد سواء في نحر نسا أم في مصر يتبين لنا أن الوصف القانوني لعلاوة الاصدار ينحصر في ثلاث مبادىء رئيسية وهي اما كونها حصة في رأس المال أو من قبيل الحصة ، واما كونها أرباحا استثنائية حققتها الشركة ، أو كونها عنصرا مستقلا من نوع خاص •

أما اعتبارها حصة من الحصص فهذا ما نستبعده على الاطلاق لأن الحصة عبارة عن النصيب الذي يقدمه الشريك للاشتراك به فى رأس مأل الشركة ويتكون من مجموع الحصص التي يقدمها الشركاء رأس مأل مشترك غير مماوك لاحدهم كله أو بعضه ولا هو مملوك لهم جميعا على الشيوع وانما هو مملوك للشركة باعتبارها شخصا معنويا مستقلا وقائما بذاته .

فكان العصة بذلك قد خرجت من ملكية الشريك الى ملكية الشركة بصفة نهائية لا رجعة فيها ، ولا يجوز له استردادها الا بعد حل الشركة أو تصفيتها • اللهم الا اذا باعها فى البورصة وفى هذه الحالة يحل حامل السهم الجديد محل حامله القديم ـ كما يكون للشركة حق التصرف فيها بكافة التصرفات فى حدود القانون وعقد نظام الشركة •

هذا هو تعريف الحصة ، ومنه يتبين أنها عبارة عن رأس المال الذي تملكه الشركة ولها حق التصرف فيه بعد أن يكون قد خرج من ملكية الشركاء الى ملكيتها ، في حين أن المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تقضى بأنه يعب أن تضاف هذه العلاوة الى الاحتياطى القانوني ، ومعنى ذلك أي معنى بقائها في الاحتياطى يخرجها عن كونها حصة ، تلك الحصة التي يتكون منها رأس مال الشركة نفسه والذي لا تستطيع أن تتصرف فيه الا بشروط معينة طبقا للقانون وعقد الانفاق ،

أما الاحتياطى فهو عبارة عن أموال مملوكة للشركاء على الشيوع ، وبذلك فانه يمكن التصرف فيه اما بتوزيعه على المساهمين نقدا أو بتحويله الى رأس المال مقابل اصدار أسهم مجانية أو ابراء المساهمين مما فى ذمتهم من الأقساط المستحقة عليهم •

ففى الوقت الذى تكون فيه يد الشركة مسوطة للتصرف فى هذا الاحتياطى كما تشاء ذلك الاحتياطى الذى تدمج فيه العلاوة _ نجد أن يدها معلولة عن التصرف فى رأس المال والذى هو عبارة عن الحصص التى يقدمها الشركاء _ الا بشروط خاصة مبينة فى القانون وفى عقد نظام الشركة •

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فاننا نرى أن القول بأن علاوة الاصدار عنصر مستقل من نوع خاص انما هو مجرد هروب من الحقيقة الواقعة وعدم امكان وجود حل للمشكلة التى نحن بصددها و فهذا القول يخرج العلاوة عن كونها حصة حتى يتلافى بذلك الاتقادات الموجهة الى هذا الرأى حكما يخرجها عن كونها أرباحا حتى يتلافى بذلك خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية •

الراى المحاسبي السليم لمدى خضموع علاوة الاصدار للضربسة على الأرباح التجارية:

فاذا كانت علاوة الاصدار لا تعتبر حصة فى رأس المال ، كما لا تعتبر عنصرا من نوع خاص فلا شك اذن أنها أرباح رأسمالية ، مثلها مثل الأرباح الناشئة عن بيع شىء من الممتلكات وبالتالى فانها يجب أن تخضع للضريبة على الأرباح التحاربة ،

و نعن اذا ما تتبعنا جميع المناقشات التي أثيرت في هذا الصدد لتبين لنا أنها مناقشات فقهية بحتة ، مناقشات قانونية لا تنظر الى المالجة المحاسبية السليمة لعلاوة الاصدار ولا شك أننا اذا استخدمنا علم المحاسبة في تفهم النواحي القانونية لتيسر لنا التغلب على كثير من المشاكل الموجودة في الحياة العملية .

وعلم المحاسبة يفسر لنا أن علاوة الاصدار ما هى الا ثمن لتسهرة المحل أو جزء منها ، تلك التسهرة التي قامت الشركة ببيعها للمساهمين الجدد نظير اشتراكهم في الشركة واقتسامهم لموجوداتها مع المساهمين القدماء •

ففى حالة شركات الأشخاص نجد أنه عند دخول شريك جديد فى الشركة يطالبه الشركاء القدماء بضرورة دفع مبلغ زيادة على رأس ماله المتفق عليه يمثل شسهرة المحل وذلك فى حالة اذا ما كانت أعمال الشركة ناجعة ومزدهرة . وللشركاء أن يتفقوا فيما بينهم على كينية معالجة هذه الشهرة فى دفاترهم ، فقد يتفقوا على أن يودع مبلغ الشهرة فى الصندوق أو البنك وبيقى مستشراً فى أعمال الشركة مقابل زيادة رأسمال الشركاء القدماء بمقدار هذا المبلغ ، كما أنهم قد يتفقوا أيضا على ألا يبقى هذا المبلغ مستشرا فى أعمال الشركة وذلك عن طريق دفع الشربك الجديد قيمة الشهرة المتفق عليها رأسا الى الشركاء القدماء دون اجراء أى قيود فى الدفاتر أو عن طريق تعليتها لحساباتهم الجارية ،

وفى كلتا هاتين الحالتين يتبين لنا أن مبلغ الشهرة قد أدى الى زيادة أموال الشركة اما زيادة ثابتة عن طريق تعلية رءوس أموال الشركاء بعقد رسمى مسجل واما زيادة مؤقتة عن طريق تعلية الحسابات الجارية للشركاء الأصليين ، ومع ذلك ورغما عن هذا البون الشاسع فى هذه المعاملة من ناحية زيادة رأس المال أو إبقائه على حاله فان هـذا لا ينفى أن المبلغ قد دفع مقـابل شهرة المحسل اى مقابل بيع أصل من أصول الشركة ، أصل غير ملموس قد لا يكون له رقم فى الميزائية بدليل أنه عند عجز الشريك الجديد عن دفع حصته فى شهرة المحل فانه يجب من الناحية المحاسبية السليمة اظهار قيمة الشهرة فى الدفاتر عن طريق زيادة رءوس أموال الشركاء الأصليين بها •

واذا ما طبقنا ذلك التعليل المحاسبي على شركات الأموال لتبين لنا أن علاوة الاصدار ليست سوى ثمنا لشهرة المحل يدفعه الشركاء الجدد لا تتفاعهم بتجارب وبأدباح الشركاء القدماء الذين لم يشتركوا في تكوينها • فهذه الشهرة تكونت تتجة أعمال ومجهودات سابقة لا نضمامهم ونعن نلاحظ أن الشهرة لم تخرج عن كونها موجودا ثابتا تمتلكه الشركة فعلا وكل ما هنالك أنه غير ملموس أو ظاهر في الدفاتر •

وحيث أن النظرية السليمة للربح تبين لنا أن الربح يتحقق عند البيع وأن الربح عبارة عن الفرق بين النفقات والايرادات ، وحيث أن نفقات الأصل المباع ، وهو شهرة المحل ، صفرا حيث أنه ظهر تتيجة ازدهار أعمال الشركة ومتانة مركزها في السوق ، فإن المبلغ الذي تحصل عليه الشركة من المساهمين المجدد فوق التيمة الاسمية للأسهم وهو علاوة الاصدار يمثل ربحا حقيقيا للشركة تتيجة بيح

أحد أصولها المعنوية • وقد تجسم ثمن البيع فى صورة نقدية فعلية حصلت عليها الشركة ، وظهرت فى جانب الأصول ، مقابل نقص أصل آخر فى نفس الجانب ، وهو أصل مستتر لم يكن ظاهرا من قبل •

ونحن اذا رجعنا الى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لوجدنا أنه يقضى بأن يكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة التجارية على أساس تتيجة الممليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شىء من الممتلكات سواء فى أثناء قيام المنشأة أو عند التهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف ٠

ومن هذا يتبين لنا أن هذه المادة صريحة فى اخضاع علاوة الاصدار للضريبة على الأرباح التجارية باعتبارها ربحا ناتجا عن بيع أحد ممتلكات الشركة وهو شهرة المحل و ولحن نخالف ما ورد فى تعليمات مصلحة الضرائب السابق الاشارة اليها من أن علاوة الاصدار لها صفة رأس المال بدليل أن الشركة عنسدما ترد للمساهم قيمة حصته فانها لن ترد اليه الا القيمة الاسمية فقط دون العلاوة و

كما ننعى على محكمة استئناف مصر ما ذهبت اليه من أن علاوة الاصدار لا تعتبر ربحا أضيف الى الاحتياطى طالما أنها لم توزع فالمحكمة قد خلطت بين ضريبة الأرباح التجارية وبين ضريبة القيم المنقولة في حين أنهما ضريبتان مستقلنان ولكل واحدة منهما أحكاما خاصة ٠

ويظهر لنا هذا الخلط جليا فيما ذكرته المحكمة من أن المسلاوة تدميج فى الاحتياطى الموجود من قبل ولا تتغير صفتها الااذا وزعت فيما بعد على المساهسين فنى هذه الحالة يعتبر التوزيع اثراء يخضع للضريبة • فانه وان كان هذا القول صحيحا من ناحية ضريبة القيم المنقولة الاأنه لا يمنع من سريان ضريبة الأرباح التجارية على هذه العلاوة •

الراي السليم لدى خضوع علاوة الاصدار للفريبة على ايراد القيم النقولة:

ذكرنا أن مصلحة التسجيل فى فرنسا أصدرت تعليمات رأت فيسها أن علاوة الاصدار اذا وزعت على الأسهم التي اشتركت فى دفعها فان هذا التوزيع لايخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة بل يعتبر بمثابة رد لرأس المال ، فى حين أنها اذا وزعت على الأسهم التى لم تشترك فى دفعها فانها تعتبر بمثابة ايراد جديد لهم يجب أن يضضع لضريبة القيم المنقولة •

كما ذكرنا أيضا أن العلة فى هذه التفرقة راجعة الى أن مصلحة التسجيل كانت تخضع علاوة الاصدار للضريبة الممروضة على رأس المال فلما صدر قانون الضريبة على ايراد القيم المنتولة فيما بعد رأت المصلحة ، رغبة منها فى التمشى مع هذه التعليمات ، الا تخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة الا التوزيعات التى لاتكون ردا لحصة الشربك وبالتالى التوزيعات التى تجرى من العسلاوة على الأسهم القدعة فقط •

ومن الغريب أن مصلحة الضرائب فى مصر قد حدوت حدو مصلحة التسجيل فى فرنسا وطبقت فتواها بحصدافيرها • فقد ورد فى التعليمات التى أصدرتها مصلحة الضرائب أ انه فى التوزيمات التى تصدرها علاوة أو مكافأة الاصدار يعب التفرقة بين التوزيم الذى يعطى لحسلة الأسهم التى اكتتبت فيها بعلاوة اصدار وبين التوزيم الذى يعطى الى من عداهم من المنتمين ففى الحالة الأولى لا يعتبر أنه قد حصل توزيم بل رد لحصة الشريك فلا تسرى عليه الضريبة أما فى الحالة الثانية فيعتبر أنه هناك توزيما بنشىء استحقاق الضريبة .

ولمعرفة ما اذا كان توزيع مكافأة الاصدار ردا لحصة الشريك لا ينظر الى حامل السهم ولكن الى السهم نفسه فاذا كان السهم قد اصدر بمكافأة فائه يمفى اذا ردت اليه هذه المكافأة حتى ولو كان حامل السهم شخصا غير الشخص الذى دفع المكافأة أى غير الشخص الذى اكتتب فيه ٠

وعلى عكس ذلك اذا أصدر سهم بغير مكافأة فان حامله يدفع الضريبة على ما يخص السهم القديم من توزيع المكافأة ولو ثبت أن حامله قد استعمل حق الأولوية الممنوح له واكتتب فى الأسهم الجديدة ودفع شخصيا مكافأة الاصدار عنها ، فلا يعفى الا التوزيع الذي يعود على ما يحمل من أسهم جديدة أصدرت عكافاة .

⁽١) التعليمات التفسيرية رقم ه للمادة الأولى .

هذه هى تعليمات مصلحة الضرائب فى مصر عن مدى خضوع علاوة الاصدار للضرية على ايراد القيم المنقولة وهى مستقاة من تعليمات مصلحة التسجيل فى فرنسا كما بينا واذا كان لهذه التفرقة مايبررها فى فرنسا حيث تتمشى مم التطور التاريخى لنظام الضرائب هناك فانها ليس لها أى محل فى مصر ٠

وبذلك فاننا نخالف ماذهبت اليه مصلحة الضرائب المصرية من التفرقة بين الأسهم القديمة والأسهم الجديدة عنسد توزيع العسلاوة حيث يجب أن تسرى الضريبة على ايراد القيم المنقولة على جميع الأسهم على السواء مسواء القديمة منها أو الجديدة •

فاذا كانت الحكمة من دفع هذه العلاوة هي المساواة بين المساهمين القدماء والمساهمين الجدد فان جميع المساهمين يصبحون على قدم المساواة بعد دفع هذه العلاوة ولا يصبح بينهم جديد أو قديم م واذا قلنا بأنها تعد كرأس مال بالنسبة للمساهمين الجدد وبالتالى تعفى من ضريبة القيم المنقولة عند توزيعها عليهم فاننا يجب أن نخصص للمساهمين القدماء مبلغا مساويا من الاحتياطى نعفيه من الضريبة عند توزيعه عليهم حتى تتحقق المساواة والا لألحق الغبن بهم ولما تحققت المساواة التي نشدها ه

وتحن اذا ما نظرنا الى المسألة من وجهة أخرى لقلنا بأن العلاوة بعد تعصيلها تجمل جميع المساهمين فى مستوى واحد وهى بوضعها فى جساب خاص يأخف حكم الاحتياطى الرأسمالى تضيع معالمها وتمزج مع احتياطيات الشركة الأخرى وتصبح ملكا على الشيوع لجميع المساهمين فلا يوجد اذن أى مبرر عند توزيعها للتفرقة بينهم •

وهذا هو السبب أيضا الذي جعل مصلحة التسجيل فى فرنسا تتمسك بضرورة وضع علاوة الاصدار فى حساب خاص نستقل غير حساب الاحتياطي لامكان تطبيق تعليماتها المشار اليها والتي تسمح حينتذ باعقاء العلاوة من ضريبة القيم المنقولة اذا وزعت على الأسهم التي اشتركت فى دفعها لأنها اذا أدمجت مع الاحتياطي فلا تصبح ممثلة لعلاوة الاصدار حيث تضيع معالمها ولا تختلف عن الاحتياطي المندمجة فيه •

وهذا أيضًا ما حدا ببعض المحاكم الفرنسية ١ بأن تقضى بأنه اذا استخدمت علاوة الاصدار في تغطية بعص المصروفات الرأسمالية مثل المصاريف الخاصة باصدار الأسهم كمصاريف الاكتتاب والاعـــلان وغيرها ، فأن العـــلاوة تضيم معالمها ولا تصبح لها ذاتية .

كما ترى مصلحة التسجيل في فرنسا أيضا أن الجمعية العمومية للشركة اذا ما قررت استخدام جزء من علاوة الاصدار في أعمال الشركة كالتصلحات والترميمات مثلا فان ذلك يمنع من اعادة هذا المبلغ ثانية للحساب الذي أخذت منه وهو حساب العلاوة وبالتآلي فانه اذا أعيد هذًّا المبلغ لنفس الحساب فيما بعد من الاحتياطي مثلا ، ثم وزع فان الضريبة تسرى عليه بالكامل دون تفرقة بين ما اذا كان التوزيع قد أجرى على الأسهم القديمة أو الأسهم الجديدة •

كما قضت بعض المحاكم في فرنسا أيضـــا ٢ بأن الشركة اذا رحلت جزءا من علاوة الاصدار الى الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر ؟ فيجب أن يكون هناك نص صريح بأن هذا الجزء مرصود لتوزيع الأرباح . أما اذا لم بنص على ذلك صراحة فانَّ علاوة الاصدار المرحلة للجانبُ الدائن من الحسابُ يفترض أن الشركة استخدمتها في مقابلة مصاريفها المختلفة وبذلك تضيع معالمها وتسرى الضريبة على كافة المبلغ عند التوزيع •

ولا شك اذن أن مصلحة الضرائب في مصر يجب أن تتطلب ذلك أي يجب أن تنطلب ضرورة وضع العلاوة في حساب خاص مستقل غير حساب الاحتياطي العام حتى يمكنها مراقبة التوزيعات التي تجريها الشركة وبالتالي حتى يمكنها تطبيق تعليماتها • ذلك أنه اذا ما مزجت هذه العلاوة في الاحتياطي فسوف تضيع معالمها ولا يمكن بعد ذلك معرفة ما إذا كانت التوزيعات قد تمت من العلاوة أم من الاحتياطي .

ولكننا نرى أن هذه كلها مسائل لا تتفق مع احسكام الضريبة على ايراد القيم المنقولة فهذه الضريبة تصيب كل توزيع تجريه الشركة أيا كان مصـــدر

⁽١) حكم محكمة السين الصادر في ٢٠ يناير ١٩٢٨

⁽٢) حكم محكمة السين الصادر في ٤ مأرس ١٩٣٧

به مدرس ۱۹۲۷ (۳) براعی آنه بجب آن يتم الترحيل لحساب التسوزيع لا حساب الأرباح والخسائر .

هذا التوزيع طالما أنه لم يكن ردا لرأس المال • ولما كان رأس المال محددا بالقيم الاسمية للأسهم بدليل أن الشركة لن ترد للمساهم عنسد التصفية الا القيمة الاسمية للأسهم فقط كرأس مال له ، فان ضريبة القيم المنقولة ينبغى أن تتناول جميع التوزيعات التى تجرى من علاوة الاصدار سواء كانت للمساهمين القدماء لم للمساهمين الجدد •

الخلاصية:

مما سبق تين لنا :

(أولا) ان علاوة الاصدار تعتبر بمثابة ثمن بيع لشهرة المحل ولما كانت تكاليف الشهرة صفرا فى حالة عدم دفع أى مبلغ فى تكوينها ــ فان العـــلاوة بحب أن تعتبر ربحا للشركة يخضع للضرية على الأرباح التجارية .

(ثانيا) ان علاوة الاصدار يجب أن تخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة اذا وزعت وذلك بالنسبة لجميع الأسهم القديمة والجديدة لأن العبرة فى ضريبة التيم المنقولة سريانها على كل ما يحصل عليه المستفيد دون نظر الى مصدر التوزيم .

ز ثالثاً) أنه ينبغى على مصلحة الضرائب اعادة النظر فى الموضوع على ضوء هذا البحث وتعديل تعليماتها بما يتفق مع ذلك •



تاريخ العلاقات الدولية للعربية السعودية منذ أول القرن التاسع عشر للاستاذ معمود كامل للعامي

بدأ القرن التاسع عشر والعربية السعودية تحت السسيادة الاسمية للدولة العثمانية •

وقد شهدت الأعوام الأولى لهذا القرن، توقيع معاهدة باريس فى ٢٥ من يونيو عام ١٨٠٢ التى أعاد بها نابليون مصر الى الدولة العثمانية بعد جلاه القوات النونسية عنها ه

ولكن نابليون لم ينس الحلم الذي طالما راوده و وهو غزو الهند و فأرسل الكولونيل « سباستباني » Sebastiani الى سسوريه عام ۱۸۰۲ لتقدير القوات الانجليزية والعثمانية فيها وأرسل العنرال « ديكان»Decaen الى الهند عام ۱۸۰۳ لتقاهم مع ابن « تيبو صاحب » وأمراء الهند و وفي العام التالي صرح أمام الأمراء الألمان بأنه « في الشرق وحده تؤدى الأعمال العظيمة و وفيه وحده تصنع العظمة و تلتمس الثروة الضخمة » ا وبعسد أن حاول نابليون عبثا آن يجتنب السلطان سليم الثالث الى حلف معه ضد انجلتره عرض على اليكسندر قيصر روسيا أن يشتركا معا في اقتسام تركيه لفتح أبواب الشرق و

وكان السعوديون الوهابيون في الأعوام القليلة التي سبقت ذلك قد ضموا البحرين وعمان وخاصة قبائل الجواسمي في رأس الخيمة الى دولتهم الناشئة فتم اخضاع الشاطئء الغربي للخليج العربي لهم •

[&]quot;Ce n'est que dans l'Orient qu'on peut travailler grand ; ce n'est que (1) là que se font les grandes réputations, les grandes fortunes "Benoist-Méchin, Ibn Séoud, 1955, p. p. 84-85.

ولما قتل عبد العزيز بن محمد بن مسعود فى ٤ من فو فعبر سنة ١٨٠٣ بيد شيعى خلف ه ابنه سمعود الذي عاد الى مهاجمة العجاز فدخل المدينة عام ١٨٠٥ ومكه فى يناير عام ١٨٠٥ واضطر الشريف غالب أن يسلم للسعوديين تسليما تاما فاتبشر المذهب الوهابى فى العجاز وأمر ممعود بابطال الدعاء لسلطان تركيا فى خطب المساجد •

ولم يكد يقبل عام ١٨٠٨ حتى كان سعود قد أتم غزو شبه الجزيرة العربية فأصبحت مملكته تضم الى جانب نجد الحجاز والعسير واليمن وحضرموت والاحساء والبحرين والبصره وفي الشمال امتدت سلطته الى حوران وكانت قواته المسكرة في وادى سرحان تهدد دمشق وبغداد في نفس الوقت وبذلك عادت الجزيرة العربية فاتحدت بين يدى زعيم واحد ١ .

وايتهز نابليون هـذه الفرصة فأرسل ممثله السـياسي ده لاسكاريس وايتهز نابليون هـذه الفرصة فأرسل ممثله السـياسي ده لاسكاريس De Lascaris « ده لاسكاريس » مع صعود أمير نجد وامام الوهايين عدة محادثات سرية وكان قدوم لاسكاريس الى الدرعية قد صبقه جو موات لمهمته السياسية بسبب التصارات نابليون المسكرية فعندما طلب مبعوث نابليون من معود مساعدة امبراطور فرنسا في القضاء على السيطرة العمائية وفي تيسير الوصول الى الهند على القوات الفرنسية أنصت اليه باهتمام لأن هذا المشروع كان يلتقي بمصالحه الشخصية فان أسرته ـ أى الأمرة السعودية ـ كانت توالى محاربة الأتراك منذ أجيال عديدة وكان غزو سوريا تحقيقا لرغبة عرب الصحراء القديمة في التقدم الى أراضي الشمال الشرقي الخصية ،

ولكن الانجليز كانوا يراقبون الأحداث في هذه المنطقة بيقظة وكانوا قد أرسلوا وكلاءهم الى السويس وجده ومسقط وعدن فسرعان ما علم هؤلاء الوكلاء بما كان يدور في عاصمة نجد ، ولما كانت حكومة لندن موطدة المزم على ألا تسمح بأى ثمن للدولة العربيسة بأن تنضم الى معسكر نابليون فقد أسرعت بارسال مبعوثها الى سعود لاقناعه بألا يربط مصيره بمصير الفرنسيين

ووصــــل « لورد كاستلرى » Castlereaph الى حد وعده بأن يحصل له على اعتراف السلطان بسيادته اذا تعهد رسميا بألا يهاجم تركيا •

وقد وازن سعود بين هذه العروض المختلفة وانتهى الى قرار بقبول المشروع الذى عرضه عليــه « ده لاسكاريس » باعتبــار أنه أقرب العروض الى آمال الشعب العربى •

ولم يكد يتم الاتفاق حتى أمر سعود قواته بأن تتأهب للمعركة فقامت هذه التوات بالهجوم فى نهاية عام ١٨١٣ وتوغل الوهاييون فى العراق حيث استولوا على « كربلاء » ثم هاجموا « حلب » وفرضوا عليها العجزية وتقدم فريق آخر من هذه القوات الوهابية عن طريق وادى سرحان الى ضواحى دمشق وأصبح الوهابيون متأهبين للسير الى القسطنطينية والى شدواطى « البحر الأبيض المتوسط ١ »

ولما تبيئت الحكومة التركية عجرها عن التغلب على هذه الدولة العربيسة الناشئة التي كانت تستند الى عقيدة دينية تمكنت من اتباعها وأرست قواعدها في قلب شبه الجريرة ، لجأت الى مصر ، وكان واليها مصد على الذي ينتمى الى قوله التى تقع في حدود اليونان الجغرافية الآن ، أن يتولى هذه المهمة نيابة عن تركيا صاحبة السيادة على شبه الجزيرة العربية ومصر في ذلك الوقت ،

وقد بدأت الحملة المصرية الأولى بقيادة طوسون بن محمد على فى أواخر عام ١٨١١ بغزو ينبع من البحر والبر ولكن عبد الله وفيصل ابنا سعود استطاعا أن يتغلبا على طوسون فى ٣٣ من نوفمبر من نفس العام أثناء تقدمه نحو المديسة فى أول الأمر ، الا أن المصرين عادوا فاستولوا على المدينة فى نوفمبر عام ١٨١٢ وعلى الطائف بعد ذلك بأيام ، وفى أواخر أغسطس من نفس العام قدم محمد على الى جده وحاول سعود أذر يعقد معه صلحا ولكنه أبى ، فتابم السعوديون مقاومتهم للمزو المصرى الذى كانوا يعلمون أنه انما تم لحساب تركيا ، وبايعاز منها ، وتوقى مسعود بالدرعيب. أثناء ذلك الصراع فى ٧٧ من أبريل عام ١٨١٤ ، فغلفه ابنه عبد الله الذى لم يستطع مقاومة المصرين

بقيادة محمد على عند لما هاجموا « تربه » واستولوا عليها في ١٥ من يساير عام ١٨٥٥ ثم تابعوا السير الى العسير ، وفي مارس من نفس العام سار المصريون بقيادة طوسون الى نجد ، ولم يصل الصراع بين الفريتين الى نتيجة حاسمة الى سبتمرعام ١٨١٦ عندما تولى ابراهيم بن محمد على القيادة ، وقد قاومت مدينة الرأس ثلاثة أشهر حصار ابراهيم ثم سلمت في ٢١ من أكتوبر عام ١٨١٧ كما قاومت الدرعية ذلك العصار من أوائل ابريل الى ٣ من سبتمبر عام ١٨١٨ كما عندما سلمت ، واستبسل عبد الله رغم تسليم عاصمته ثلاثة أيام كاملة بعد ذلك معتصما بقصره فيها حتى سلم في ٩ من سبتمبر فأرسله ابراهيم ومعمه بالقاهرة الذي أرسل عبد الله مع بعض أتباعه الى الأستانة فشنقوا في ١٧ من ديسمبر عام ١٨١٨ وبذلك تمكنت تركيا من أن تصل في الإيقاع _ وقتئذ بين القطرين العربين الى ذلك الحد المؤلم واتخذت محمد على « آلة » للثار من بن القطرين العربين الى ذلك الحد المؤلم واتخذت محمد على « آلة » للثار من السعوديين الذين ثاروا في وجهها وحروا هذه المنطقة من الشرق العربي ،

وبدأ المهد الثانى من عهد د الدولة الوهابية السعودية عام ١٨٦٠ بتولى تركى بن عبد الله بن محمد بن سسعود و وهو رأس الفرع الثانى من أسرة آل سعود لأن والده عبد الله هو أخ عبد المزيز الذى رأينا أنه تولى الملك من عام ١٨٧٦ الى عام ١٨٠٣ بعد وفاة أبيهما محمد بن صعود مؤسس الأسرة و ولم ينته صراع تركى مع المصريين ومع ولاة تركيا فى الحجاز الى تتيجة حاسمة فاضطر الى الموافقة على دفع الجزية لمحمد على و ثم التفت الى منطقة الخليج العربى فأعاد الاستيلاء على الاحساء عام ١٨٨٠ كما أعاد ضم البحرين وجمل الرياض عاصسة الدولة السعودية بعد أن خربت الدرعية و الى أن قتل بيد أحد أفراد أسرته عام ١٨٨٤ فخلفه ابنه فيصل و وكانت مؤامرات تركيا لا تزال تممل عملها للكيد لهذه الدولة المربية فاتفق محمد على عام ١٨٣٧ مع بن سعود ، ومعود للكيد لهذه الدولة المربية فاتفق محمد على عام ١٨٣٧ مع بن سعود ، ومعود للكيد لهذه الدولة المربية فاتفق محمد على عام ١٨٣٧ أى أنه أحد أفراد الفرع هو الأسرة السعودية ، واستولى على الدرعية وعلى الرياض و تمكن خورشيد اللتركى قائد البيش المصرى من هزيمة فيصل باللدام فى ١٠

George E. Kirk. Short History of the Middle East, 1952, p. 77. (1)

من ديسمبر عام ۱۸۳۸ وأسره ثم أرسله الى مصر كما حدث فى ٩ من سبتمبر عام ١٨١٨ - أى قبل ذلك بعشرين عاما مع عبد الله أخى خالد ، وتولى خالد الحكم كمكافأة على تأمره مع تركيا ضد أصرته ،

وكانت تركيا قد جهزت أربعة جيوش للقضاء على حركة التحرر العربي و الجيش الأول بقيادة خورشديد وقد اتجه الى نجد وتولى هزيمة فيصل فى « الدلم » كما ذكرنا ووصل الى شواطىء الخليج العربي بعد أن اجتاز العجزيرة العربية من الغرب الى اشرق و والجيش الثانى بقيادة ابراهيم بأشأ وقد اندفع الى اليمن واستولى على صنعاء وأرغم امام اليمن على التنازل عن سلطته لسلطان تركيا و والجيشان الثالث والرابع بقيادة أحمد باشا وسليم باشا توليا اخضاع قائل « العسير » والحجاز (١٨٣٧ - ١٨٣٧) و

وهكذا أخضس هذه القوة التي بدت وكأنها قدر لها أن تستميد أمام مجد الاسلام فأعيد التضييق عليها داخل الصحراء التي كانت قد انطلقت منها فائزة منتصرة ١ و ولكن عبد الله بن ثنيان أحد أقطاب الغرع الأول من هذه الأسرة رأرده من الرياض في ديسمبر عام ١٨٤١ بعد أن جلا المصرون وقوادهم الأتراك عن الحجاز ، وقد عاد فيصل بن تركى بن عبد الله بن محمد بن سعود الذي كان قد أسره المصريون عام ١٨٣٨ الى المحكم عام ١٨٤٣ بعد أن أطلق صراحه و ورأى أن يتحالف مع أسرة ابن رشيد التي كانت قد تحكمت في منطقة جبل شسعر ، كما تصالح مع مصر وتركيا ،

وكانت حدود الدولة السعودية في عهد فيصل من الشمال خط يمتد من جوف العامر الى قرب الكويت مباشرة عند نهايتها الشرقية ، ومن الجنوب تحد فجد بالربع الخالي أو الصحراء الكبرى ، ومن وادى الدواسر من نهايته الغربيبة الى تخطة غير ممينة في الصحراء في اتجاه الخليج القارمي ومن الشرق تتحدر حدود نجد الى الخليج القارمي الى الكويت في طرفها الشمالي فنازلا الى أبي ظبى ، وبعد أن يعر خط الصحود قليلا حتى يصل الى بريمي ينحني خط الحدود نحو الجنوب الشرقي ويمتد وراء تلال مسقط وعمان ، ومن الغرب خط يمتد تقريبا من الشمال والجنوب بين الحجاز من جهة ووادى الدواسر من جهة

أخرى بحيث يقع وادى الدواسر فى نهاية الطرف الجنوبي لهذه الحدود • فهذه الجهات كل سكانها ورؤسائها يخضعون فعلا للامام فيصل • وهناك جهات أخرى كاذر يكتنمي فيها الامام فيصل بضريبة سنوية علامة على الخضوع ، فأمير البحرين كان يدفع أربعة آلاف ريال ، وسلطان مسقط ستة آلاف ، ورئيس ساحل عمان من جهة الخيمة الى أبي ظبى ١٢ ألف ريال ١ •

وقد حاولت السياسة الاستممارية الأوروبية ... أن تستغل الصراع بين السعوديين وآمراء شعره فأرسلت فرنسا في عهد نابوليون الثالث القس الجزويتى وليم جيفورد بلجراف Palgrave الذي كان قد عمل من قبل ضابطا بالجيش الهندى في مهمة الى أسرة ابن رشيد أمراء شعر في الفترة الثانية من حكم فيصل ابن تركى (١٨٤٣ ــ ١٨٦٥) وهو جد الملك عبد العزيز بن عبد الرحين ... ولم يكشف الى الآن سر هذه المهمة • ولكن الحكومة البريطانية ردت عليها بأن كلفت أحد ممثلها بزيارة فيصل عام ١٨٦٤ •

وفي عام ١٨٦٦ توفي فيصل فثارت الخلافات بين ولديه عبد الله وسعود .

وفى عام ١٨٧١ استولى الأثراك بقيادة منست باشا على الاحساء وضموها الى البصرة .

وقد سافر عبد الرحمن بن فيصل الى بغداد وأقام بها أربعة أعسوام محاولا التفاوض مع الأتراك بشأن الاحساء ولكنه لم يوفق فعاد مصمما على استرداد الاحساء عام ١٩٨٤٠٠

وشهدت الأسرة السعودية خلافا حادا بين أفرادها شجع محمد بن الرشيد صاحب حائل عام ١٨٨٦ على أن يخلع عبد الرحين بن فيصل بن تركى وأصبحت الرياض منذ عام ١٨٨٨ تابعة لحائل و وقد أثم محمد بن الرشيد الاستيلاء عليها عام ١٨٩١ رغم كفاح عبد الرحين بن فيصل لاستمادة ملكه فيها •

وعاش السعوديون فترة من أشد فترات تاريخهم اذ أن أبناء سعود بن فيصل تمكنوا من القبض على عمهم عبد الرحمن فتدخل محمد الرشيد حاكم قبسائل

 ⁽۱) محاشرة الكولوئيل بيلى في الجمعية الجغرافية اللكية سنة ١٨٦٥ نقلا من حافظ وهبه ، نفس المرجع ... من ٢٣١

حائل وأفرج عنه ونقله معه الى حائل وعين من قبله منسدوبا لحكم الرياض الى جانب عبد الرحمن بن فيصل ولكن عبد الرحمن عز عليه أذ يستمر على العيساة فى الرياض التى حكمها آباؤه وأجداده صادة مكرمين بينما مندوب ابن الرشيد هو صاحب الأمر والنهى فيها فقرر عبد الرحمن فى عام ١٨٥٣ الهجرة من وطنه ه

وقد اتجه عبد الرحمن ومعه عشرون من أنصاره وابنه عبد العزيز وأخوه عمد الى الجنوب و فالتجأ فى بادىء الأمر الى قبائل « عجمان » ثم أرسل زوجته الى البحرين » عند ما تبين أن تلك القبائل لم تكن تضمر الخير له ولا لأسرته وتابع هجرته الى واحة « الحريق » وهناك جاءه مبعوث من الحكومة التركية أرسله اليه حاكم الاحساء و فقد بدأت تلك الحكومة تستريب من موقف آل الرشيد ولذلك عرض الأتراك على عبد الرحمن أن يساعدوه فى استعادة الرياض بشرط أن يقبل أن يضعوا فيها قوة عملكرية وأن يعترف بتبعيته للباب العمالي ولكن عبد الرحمن أبى قبول العرض التركي و وبذلك تجمع ضد آل سمحود غضب آل الرشيد وحقد عجمان وعداوة الحكومة التركية ! و

وتابع عبد الرحمن سيره نحو الجنوب عبر صحراء الربع الخالى ، وفي هذه الصحراء جاءه رسل محمد الصباح شيخ الكويت يعرضون عليه ضيافة الكويت، فقد تبين وزراء السلطان عبد الصبيد انهم أخطاوا بترك آل الرشسيد يسعقون آل سعود لأن ذلك قد أطلق لمطامع آل الرشيد العنان ، فطلب الامتانة من محمد شيخ الكويت أن يصرض ضعيافته على عبد الرحمن وأسرته على أن تتكفل الحكومة التركية بنفقاتها ، وقبل عبد الرحمن ذلك دون أن يدرى بما دار بشأنها سرا بين الكويت والاستانة وقد عاش عبد العزيز بن عبد الرحمن طقواشه في الكويت منذ عام ١٨٨٥ ، وكانت له أول نافذة على الحياة الدولية ، ففيها كان يلتجار الفرس والهنود والعوريون والأرمن والترك واليهود والأورويون، وفيها كانت تدبر خطط الجواسيس فان معظم الدول العظمي كانت ترسل اليها وقباصل ووكلاء مرين يتظاهرون بأنهم تجار أو مبشرون أو أثريون ٢ ،

Benoist-Méchin, pp. 104-105.

وبدأ المهد الثالث من عهود الدولة الوهابية السعودية في مارس عام ١٩٠٢ باستعادة عبد المزيز بن عبد الرحمن بن فيصل للرياض وكان قد استعان وأبوه عبد الرحمن بالشيح مبارك الكويتي و وقد حاول آل ابن الرشيد حكام حائل عبد الاستنجاد بتركيا ، اذ أن عبد العزيز أسرع بارساء قواعد هذا العهد الثالث على أسب ثابتة وضم حوله الأسرة السعودية التي كانت قد تبينت عواقب الفرقة بين أفرادها ، كما عمل جاهدا على تكتيل القبائل العربية المجاورة في وحسدة سياسية قوية و

وكان الشريف والد الملك حسين عندما تولى أمارة مكة قد بدأ عهده باهداء أسلحة الى الأمير عبد العزيز آل وخصم الأمير عبد العزيز آل سعود و الأمير عبد العزيز قد استرد منه الرياض عام ١٩٥٣ وفترك ذلك بطبيعة الحال أثرا سيئا في نفس الأمير السعودى و وفي ٢ مايو ١٩٥٢ بعد أن هدأ عبد العزيز من حربه مع ابن الرشيد - لاحظ أن الاتراك بدأوا يعينسون ابن الرشيد فأرسل للحكومة الانجليزية يصتج على تنخل الأتراك كما أرسل الى السير يرسى كوكس - بواسطة الشبخ مبارك آل صسباح أمير الكويت حظابا يلوح فيه عبد العزيز بأنه اذا لم تؤيده الحكومة البريطانية في صراعه ضد الاتراك قائه سيضطر الى قبول مساعدة روسيا التى كانت قد عرضتها عليه في المام السابق أي عام ١٩٥٣ و

فى بده شهر يوليو ١٩٠٤ تجمعت بعض القوات التركية فى سمراه على نهر الفرات بالمراق حيث استنجد آل الرشيد بمن ينتمون الى قبائل شمر من أهل العراق و وقد تحركت تلك القوات جنوبا الى « القصيم » المنطقة الواقعة بين الرياض وبلاد شمر و وهى أغنى مناطق نجد و وقد دارت المركة بين الأثراك وآل رشيذ من جانب وبين قوات عبد العزيز السعودية من الجانب الآخر فى فجر يوم 10 من يوليو ١٩٠٤ واتتهت بهزيسة عبد العزيز ٥ كما أن آل الرشيد بهدة المركة مكنوا الإثراك من دخول وسط الجزيرة المربية ه

⁽١) حانظ وهبه - نفس الرجم - ص ٢٤٤

المرة ، ولم ينج من تلك القوات الا عدد قليل استطاع أن يهرب الى البصره ، ولكن عبد العزيز لم يبهره هـذا النصر واعترم أنر يصفى موقف مح حكومة الاستانة ، ولما كان الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت على علاقة طيبة بمخلص باشا محافظ البصرة التركى فقد طلب عبد العزيز الى مبارك أن يمهد اللقاء بين عبد الرحمن - كوكيل عن ابنه عبد العزيز - وبين المحافظ التركى ، وقد اتفق الطرفان بعد لقائهما فى البصرة على أن يعترف السلطان بسيادة عبد العزيز على نجد فى مقابل قبول عبد العزيز على عمكرية تركية فى (العنيزة) و (البريده) ،

وقد نفذت هذه الاتفاقية ولكن القوات التركية لم تستطع البقاء بعـــد أن تكرر الاعتداء على أفرادها واضطرت الى الجلاء فى آخر عام ١٩٠٥

وفى عام ١٩٠٨ تولى حزب تركيا الفتاة الحكم فى الاستانة ، وخلع عبد الحميد ومحل محله أنور وطلعت الحميد ومحل محله أنور وطلعت وجمال قد قطعوا المهود على أقسم ، بألا يقعوا فى أخطاء الماضى ، ولكن لم يلبث أن تبين العرب أن أولئك الحكام الجدد لا ينوون الملاقا التنازل عن السيطرة على الأقطار العربية ،

وكانت بريطانيا قد احتاطت للأمر فعقدت مع روسيا اتفاقا فى ٣١ من أغسطس ١٩٠٧ يعطى روسيا الحق فى التركستان فى مقابل اطلاق يد بريطانيا فى الخليج الفارسى •

وفى عام ١٩١٠ عقب تولى الشريف حسين أمارة مكة تعالك عبد العزير السعود أعصابه وأرسل أحد أبناء عمه الى مكه ومعه هدية من الجياد وخطاب جاء فيه « اننا حاسبون أنفسنا من خواصكم والا هديتنا رؤوسنا وما تحت أيدينا وحررنا هذا الكتاب لموجب التعرض لخدمتكم وما يبدو من اللازم والا أمركم علينا تام على كل حال وما تعملون معنا وتعطون أنظاركم علينا تجدون أن شساء الله مضاعفا بالخدمات والسعم والطاعة » أ •

وفى العام التالى ــ أى عام ١٩١١ ــ أحس عبد العزيز بالحيرة بين الدولتين الأجنبيتين اللتين كانتا تتصارعان على أرض وطنه • وهما بريطانيا وتركيا • الى

⁽١) حافظ وهيه .. نفس الرجع .. ص ٢٠٥

أيهما ينحاز ? وعاد فطلب من مبارك الصباح حاكم الكويت أن يعجم عود حماته البريطانيين • وقد شرح مبارك الصباح للمسلطات البريطانية أن مصالح ابن سعود لا تتعارض مع مصالحهم وانهما متفقان في هدف واحد • هو طرد الأتراك من الخليج لفارمي • وقد اقتنعت تلك السلطات البريطانية بذلك وأجابت بأنها لا تعارض في أي عمل يقوم به عبد العزيز بشرط ألا يعس الكويت •

وفى ذلك الوقت كانت الاحساء يديرها محافظ تركى يقيم فى « الهفوف » عاصمة المنطقة ، فاستولى عبد العزيز عليها كما استولى على ميناءين أخريين هما « القطيف » و «المقير» عام ١٩١٣ ، وأجلى الأتراك عنهما ، فاضطروا أن يعقدوا معه اتفاقا اعترفوا فيه بأن الاحساء جزء من فجد وبأن عبد العزيز حاكمها ، وفى مقابل ذلك قبل عبد العزيز أن يعترف اسميا بالسيادة التركية ، ولم يتدخل البريطانيون فى ذلك الصراع السعودى ــ التركى كما سبق أن اتفقوا مع مبارك الكويتى ،

وكانت الاحساء التى بدت فى الظاهر فقيرة معدمة ــ من أغنى بلاد العالم فى العقيقة • لأن أراضيها الرملية التعسة المجدبة التى كانت تزرع بأقدم الطرق البدائية انما تساوى امبراطورية • كانت تلك الرمال تخفى تعتهــا آغنى آبار الزيت فى العالم • كان ابن سعود يجهل ذلك كمــا كان الانجليز يجهلونه والالسارت الأمور فى اتجــاه آخر يختلف عن الاتجاه الذى ســـارت فيه كل الاختلاف ١ •

وقبل العرب العالمية الأولى أقبل بعض أعضاء « الجمعية العربية الفتاة » التى كانت قد ألفت من بعض الشبان العرب بعرض تحرير البلاد العربيبة من الحكم العثمانى من دمشق الى الرياض وتحدثوا الى عبد العزيز فى شأن الهدف المشترك و وعرضوا عليه أن يتزعم الحركة التى ترمى الى تحرير العرب وصارحوه بأنهم تحدثوا فى هذا الشأن الى مبارك حاكم الكويت وحسين حاكم مكه و ولكن عبد العزيز لم يستطع أن يشاركهم الاطمئنان الى حسين الذى كان متزوجا من تركية والذى كان تابعا للسلطان والذى كان ابنه عبد الله نائب رئيس البرلمان التركى والذى كان ابنه الآخر فيصل نائب جده فى ذلك البرلمان ،

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى مسارعت الحكومة البريطانية فارسلت الكابتن « شيكسبير » Shakespeare القنصل البريطاني في الكويت الى ابن معود في الرياض ليعثه على اعلان الحرب على تركيا ا وكانت مهمة «شيكسبير» شداة الشسبه بمهمة « ده لابهكاريس » الذي أرسله نابليونر قبل ذلك بنائة عام الى سعود و ولكن عبد العزيز كان يدرك السكارثة التي حلت بعده من الاندفاع في مثل تلك المغامرة و فطالت المفاوضات بينه وبين القنصل البريطاني عدة أسابيع دون أن يصلا الى تتيجة و وكان مبارك قد قبل أخبار هسذه المنافوضات السعودية بالبريطانية الى الإتراك فقرروا أن يضعوا حدا لها واثاروا بعض قبائل شعر في «حائل » وسارو الى الرياض حتى يمنعوا اتمام أي اتفاق بين السعوديين والبريطانين و وبدا اذ ذاك أن مباركا قد انصاز الى الإتراك وكانت القوات المهاجمة تضم الى جانب فرسان شعر بعض الفرق التركية و ولا التي النريقان كان « شيكسبير » يشهد المركة فطوقته فرقة من فرسان شعر وأجهزت عليه و ولكن الأتراك اضطروا الى التقيقر والجهزت عليه و ولكن الأتراك اضطروا الى التقيقر والجهزت عليه و ولكن الأتراك اضطروا الى التقيقر والجهزت عليه و ولكن الأتراك اضطروا الى التقيقر و

وتبين عبد العزيز أنه لا يجب أن يظل وحده • فأعاد فتح باب المفاوضات مع البريطانيين والتقى في « العقير » ميناء الاحساء بالسسير « برسى كوكس » Cox ووقع الاثنان في أول يناير عام ١٩٠١ أول معاهدة بين الفرقين ٢٠٠

قصر نظر مستشارى ابن سمود وجهلهم بما يجرى في العالم والاستفادة من القوص المتوالية على : الفرص المتوالية على :

^{(1). (1). (1). (2)} نصت هذه الماهدة ـ التي وصفها الشيخ حافظ وهبه بأنها تدل على التي مده الماهدة ـ التي وصفها الشيخ حافظ وهبه بأنها تدل على

أولا _ أن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والاحساء والقطيف وحبيل وملحقاتها التي تعين هنا والمرافئء التابعة على سواحل خليج العجم _ كل هده القاطعات هي تابعة الأمير ابن سعود وآبائه من قبل ، وهي تعترف بابن سعود حاكما مستقلا على هذه الاراضي ورئيسا مطلقا على جميع القبائل الموجودة وتعترف لاولاده واعقابه الوارثين من بعده ، على أن يكون خليفته منتخبا من قبل الأمير الحاكم وأن لا يكون مخاصما لاتجلترا بوجه من الوجود ، أي أنه يجب أن لا يكون ضسله المبادئ قبلة قبلة في هذه الماهدة .

ثانيا _ أذا تجاوزت احدى الدول على أراضى ابن سعود أو أعقابه من بعده دون اعلم المحكومة البريطانية ، و دون أن تمنح ألوقت المناسب للمخابرة مع ابن سعود لأجل تسوية الخلاف ، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة وفى مثل هذه الطروف بعكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سسعود أن تتخذ تدابي شديدة لأجل محافظة وحماية مناهه .

وقد وقع هذه المساهدة سير « برسى كوكس » الذي كان قد حل محل « شبكسبير » كفنصل لبريطانيا في الكويت ٠

وقد علق بعض المؤرخين الأوربيين على معساهدة « العقير » البريطانية سـ السعودية بأن عبد العزيز أعلن فيها « انضمامه رسميا الى جانب انجلترة وتعهد صراحة بألا يهاجم حلفاءها وألا يساعد أعدائهسا ٥٠٠ وقد اعترف الانجليز من جانبهم بمملكة ابن سعود في نجد والاحسساء مستقلا بهما عن الأتراك • كمساتهدوا بأن يدفعوا له خمسة آلاف جنيه استرليني شهريا كاعانة وأن يمدوه بالأسلحة وأن يقدموا اليه المساعدة اذا وقم عليه هجوم جديد ١٠٠

وكانت قد دارت وقتئذ مراسلات بين الشريف حسين وسير هنرى مكماهون فى عامى ١٩١٥، ١٩٦٦ وهى المراسلات التى فهم منها الشريف حسسين ومن أحاديثه مع المندوبين البريطانيين أن بريطانيا توافق على انشاء مملكة عربيسة على الأسمى الآتية:

١ — تتمهد بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معانى الاستقلال فى داخليتها وخارجيتها وتكون حدودها شرقا بحر خليج فارس ومن الفرب بعر القلزم والحدود المصرية والبحر الأبيض وشمال حدود ولاية حلب والموصل الشمالية الى نهر الفرات ومجتمعة من اللجلة التى مصسبها فى بحر فارس ما عدا مستمرة عدن فانها خارجة عن هـذه العدود ، وتتمهد هـذه الحكومة برعاية المماهدات والمقاولات التى أجرتها بريطانيا المظمى مع أى

(1)

[—] اللشا _ يتعهد ابن سعود ان يستنع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية وعلاوة على ذلك فأنه يتمهد باعلام الحكومة البريطانية عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الأراضى التي ذكرت آنفا . رابعا _ يتعهد ابن سعود _ بصورة قطعية _ أن لا يتخلى ولا بيجع ولا يرهن ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلى عن الأراضى التي ذكرت آنفا ولا يمنح امتياز في تلك الأراضى لدولة اجنبية أو لتبعية دولة اجنبية دون رضا الحكومة البريطانية وأنه يتبم نصائحها التي لا تضر بمصالحه .

أست خامسا ... يتعهد ابن سسمود بان يبقى الطرق الؤدية الى الاماكن المقدسة مفتوحة وا نربحافظ على الحجاج الناء ذهابهم الى الأماكن المقدسة ورجوعهم منها . سادسا ... يتعهد ابن سمود كما تمهد والله من قبل بأن يمتنع من كل تجاوز وتداخل في أرض الكويت والبحرين واراضي مشايخ قطر وعمان وسسواحلها وكل المشايخ الوجودين تحت حماية انجلترا والذين لهم معاهدات ممها .

شخص كان من العرب فى داخل هذه الحدود بأنها تحل محلها فى رعاية وصيانة حقوق تلك الاتفاقيات مع أربابها أميرا كان أو الأفراد ' .

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩١٦ نادى الشريف حسين بنفسه ملكا للعرب دون أن يتفاهم مقدما على ذلك مع سائر أمراء العرب ورؤسائهم وفى مقدمتهم الأمير عبد العزيز آل سعود حاكم نجد فتدخلت الحكومة البريطانية وأرغمت الشريف حسين على الغاء لقبه الجديد فاقتصر على لقب ملك العجاز .

وكان عبد العزيز قد شهد في حياته السياسية عددا من المفاجآت المسرحية ولكن أية مفاجأة منها لم تدهشه كما أدهشه موقف الشريف حسين ٢ . فقد كان عبد العزيز يدرك أن حسينا خان العرب ببيع نفسه الى الأتراك . ولكنه وقف مذهولا أمام حسين نصبه وهو يخون الأتراك بدورهم ببيع نفسه الى الانجليز ٢ .

وأعاد عبد العزيز قراءة معاهدة ﴿ العقير ﴾ بينه وبين الانجليز وتبين أنهـــا تنص على التزامه بعدم مهاجمة حلفاء انجلتزه وقد أصبح حسين حليفا لانجلتره •

وكانت جيسوش حسين قد بدأت هجومها نحو الشمال متتبعة خط سكة الحديد التي تربط بين المدينة بلمشق أواستولت قوات حسين على العقبة، واتصلت القوات البريطانية التي قدمت عبر شبه جزيرة سيناء واشتركت القوات جميعا في مهلجمة الأتراك في بير سبع وغره في ٩ من يناير عام ١٩٥٧

⁽١) حافظ وهبه ... نفس الرجع ... ص ١٦٥

⁽٢) من المعروف أن مكة طّلت حتى عام ٦٦٨ تابعة للخليفة العباسي في بغداد كسائر الولايات الاسمالية الا أنه عندما أسستولي الفاطعيون على مصر عام ٩٧٣ وانفصل شمال افريقية عن العباسيين استقل الأشراف الحسنيون بمكة ورابع طبقة وانفصل شمال افريقية عن العباسيين استقل الأشراف الحسنيون بمكة ورابع طبقة مع 1 بخلف والله على بن الحسين بعد أستياد الى سعود على مكة وكان الملك على قد خلف والده الشريف حسين الذي عين أميرا على مكة عام ١٩٠٨.

Benoist-Méchin, p. 201.

⁽ع) كان « ميوتر باشا » Meissner الالماني قد حمل السلطان عبد الحميد على مد سكة حديد الحجاز التي كاتب لها فائدة استراتيجية في تمكين القبوات التركية من سرعة الحركة الى غرب الجزيرة المربية بدون المرور في فناة السويس التركية من سرعة الحركة الى غرب الجزيرة المربية بدون المرور في فناة السويس المراحي الظامر من مدها وهو نقل الحجاج السلمين الى الأراضي المقدسة (George Kirk, A Short History of Middle East, 1962; 9, 69.

وسارعت الحكومة البريطانية فأرسلت بعثة دبلوماسية الى الرياض لتحريض ملك نجد على اعلان الحرب وكانت تلك البعثة مؤلفة من «سينت جون فيلمي » Philby و «لورد بلهافن » Belbaven ولكن عبد العزيز رفض أن يخرج من حياده •

وأقبل عام ١٩٠٨ والعلاقات بين ابن سعود وحسين ما زالت متوترة وخشى الانجليز أن يؤدى ذلك الى اشتباك بينهما فأمروا « الميجر فيلبى » بالعودة الى الرياض والاقامة فيها بصفة مستمرة على رأس وفد بريطانى •

ولم يستطع ملك نجد أذ يفهم موقف الانجليز والواقع أن ما استمصى على فهم ابن سعود قد استمصى على فهم كثيرين من الانجليز لأنهم يجهلون ما اصبحنا ندركه الآن و فان « الميجر سينت جون فيلبى » الذى كان يؤيد ابن سعود كان يتم «المكتب الهندى» فى بومبلى الذى كان بدوره يتبع حكومة الهند و بينما كان « الكولونيل لورنس » الذى كان يؤيد حسين ملحقا بالمكتب العربى فى القاهرة الذى كان يؤيد حسين ملحقا بالمكتب العربى فى القاهرة الذى كان يتبع وزارة الخارجية بلندن وكان المكتبان يسيران على سياسة مستقلة احداهما عن الأخرى و ولم تكن تصرفاتهما مختلفة و بل كانت فى معظم الإحوال متناقضة و

وكان مجال نشاط المكتب الهندى فيما بين النهرين أى العراق وطريق الهند البرى ولذلك كان رؤساء ذلك المكتب يسعون الى التودد الى حكام شواطىء الخليج الفارسى و فاتصلوا بمبارك عندما أقام بمومباى وفرضوا عن طريقه حمايتهم على الكويت و وبواسطته أيضا اتصلوا بابن سعود وسمحوا له بفزو الاحساء وكانت مصلحتهم فى تقويته وتوسيع ملكه وأما رؤساء المكتب العربى فكان أهم ما يعنيهم السويس وعدن وطريق الهند البحرى ولذلك كانوا يسعون الى بسط قوذهم على حكام البحر الأحسر وهم الذين تفاوضوا مع حسين على القيام بانقلابه ولذلك كان عليهم أن يحققوا أطماعه ومم مرود الوقت تعارض عمل الهيئتين البريطانيتين الى حد أنر مصالحهما ارتبطت بأطماع أمرتين حاكمتين متنافستين لا سبيل الى التوفيق بينهما ا

وبدا لعبد العزيز أن تركيا قد بدأ انهيارها فلم يضع الفرصة وهجم على قبائل « شمر » فى « حائل » وشتت قوات آل الرشيد واضطر محمد بن الرشسيد للهرب الى العراق ، وضم « حائل » الى دولته فى ٢ من نوفمبر ١٩٢١ بعد أن ظلت منفصلة عنها منذ عهد جده سعود واعترفت بريطانيا بعبد العزيز سلطانا على نجد وملحقاتها ،

وكان الخلاف لا يزال على أشده بين (المكتب العربي) وفريق (لورنس) في القاهرة و (المكتب الهندي) وفريق (فيلبي) في بومباي • فامستدى عبد العزيز الى القاهرة • وأفهم بطريقة عنيفة بوجوب وقف تحسديه للشريف حسين • ولكن عبد العزيز عندما عاد الى نجد لم يقف في متابعة العمل على استعادة حدود اللولة السعودية القديمة • واشتبكت قوات الوهابيين بقوات الشريف حسين على مقسربة من (تربه) في ١٩ من يونيو ١٩١٨ • ثم دخل عبد العزيز (تربه) ولكن البريطانيين وجهوا اليه انذارا بأن يجلوا عنها فورا للرضوخ •

وبدأت الظروف تنحرف عن طريقها الأول ، وأخذت الملابسات تبدو مواتية للبد العزيز ، فبعد أن كانت غانيات لندن فى حى « ويست الد » « ميفير » لا يتعين من الافسات الى أساطير بطولة لورفس ، وبعد أن عرف أن برنارد شو قد حمل على قراءة أصول كتاب « أعمدة الصكعة السبعة » للورنس قبل نشره ولم يتردد فى أن يقرر أنه لم يقرأ أروع من ذلك النثر الانجليزى ، وبعد أن أعلن « لويل توماس Lowell Thomas آن مفامرات لورنس المثيره وأساطير عمله تعذى كتاب المستقبل بأفكار مذهبه كما أوحت حياة « عوليمى » والملك أرثر تذرى كتاب المستقبل بأفكار مذهبه كما أوحت حياة « عوليمى » والملك أرثر آخرون بـ « رالى » و « دريك » و « كليف » و « جموردن » وأن ادراكه المذهل بشعوب الشرق يرفعه الى مستوى « ماركو بولو » ، وبعد أن حاول تشرشل أن يخفى غيرته من ذلك المنافس الشاب الذى كادت شعبيته تكسف شهرة السياسي الكبير بـ بعد ذلك كله بدأ « فيلبى » يعيد الكرة الانساع

Lowell Thomas: With Lawrence in Arabia, p. 21. (۱) نقلا من « بنوا میشان » ب ص ۲۲۷

ه لورانس » بخطأ سياسة الاعتماد على حسين • وبان الرجل القوى فى الجزيرة
 العربية هو ابن سعود • ثعلب الصحراء • كرومويل هذه الجزيرة العربية ١ •

ولكن « لورنس » أصر على رأيه فى ابن مسعود وبذلك ارتكب مؤلف « أعمدة الحكمة السبعة » نفس الخطأ الذى سبق أن ارتكبه « لورد بلفور » عندما وصف مصطفى كمال بأنه « زعيم عصابات » وهو خطأ دفعت انجلتره ثمنه غاليا ٢ .

وذهب ملطان تجد الى « سير برسى كوكس » الذى سبق أن وقع معه ممعاهدة « العقير » وسأله عن موقف انجلتره منه • وكان « كوكس » قد أصبح مندوبا ساميا لمدولته فى العراق • ولم يكن يشارك « لورنس » رأيه فى السياسة البريطانية نحو العرب • وكان « لورنس » قد عين فى مارس عام ١٩٣١ مستشارا للشئون العربية لوزارة المستمرات التى كان يتولاها « تشرشل » فلم يوفق عبد العزيز فى زعزعة موقف انجلتره منه •

ونفذ صبر عبد العزيز فتحركت فرق من رجاله الاخوان الوهابيين الى منطقة « الجوف » التى تقع على بعد خمسين كيلومترا داخل الأراضى الأردنية و وكان حاكم « الجوف » وهابيا فانضم الى القوات الزاحفة • وسارعت السلطات البريطانية فاستدعت عبد العزيز مرة أخرى الى القاهرة • فقبل أن يجلو عن « الجوف » في مقابل قبوله في الدولة الاتحادية العربية التى كان الانجليز قد وعدوا بها حسين •

وانقضى عام ١٩٢١ ، ١٩٢٦ دون أن يتبدل موقف عبد العزيز • وكانت الأحداث قد تلاحقت على المنطقة كلها فزالت الحماية البريطانية على مصر باعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ • واعتدت الجماهير على سير برسى كوكس في شوارع بغداد في يوليو ١٩٢٧ وهوى نجم لورنس •

وكان الأمير فيصل قد كتب فى ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٩ ألى والده الملك حسين يشسير الى أمنيته فى رفع العلم العربى على كافة أنحاء الجزيرة العربية كاليمن وعسير وغيرهما واعلان انضمامهم للدولة العربية المجديدة لابلاغ ذلك للدول .

⁽١) المرجع السابق ص ٢٣٠

⁽⁴⁾

وفى ٢٨ أبريل ١٩٢٠ كتب الملك عبد الله الى نائب ملك بريطانيـــا فى مصر يستنجده وعد حكومته بانشاء تلك الدولة .

وفى ١٠ من أغسطس ١٩٢٠ نصت معاهدة «سيفر» الذى ظلت معطلة لعدم تصديق تركيا عليها ، على الاعتراف بالحجاز دولة مستقلة تتنازل تركيا لها عن كل حقوق الامبراطورية الشمانية عليها •

وفى ٢٨ من يناير ١٩٢٧ استفسرت الحكومة البريطانية من الملك حسين بخطاب سرى عما اذا كان مستعدا لقبول بعض تمديلات فى مشروع المعاهدة التى كانت تلك الحكومة تنوى عقدها معه وقد أجاب الملك حسين على ذلك بخطاب مؤرخ فى ١٧ يونيو ١٩٣٣ ذكر فيه أنه: «قد تحقق ظنه الآن بأن الغيظ والمفضب علينا من بريطانيا العظمى بشأن المعاهدة هو من جهة المواد المتعلقة بابن سعود علينا فهل من يقول اذا لم تروا أننا نكون معه على ما كان الآباء والأجداد فى المادة فعل من يقول اذا لم تروا أننا نكون معه على ما كان الآباء والأجداد فى المادة وهل من والمعنى خذوا البلاد كلها وسلموها اليه ولا تبقى عليه مؤاخذة أو معاتبة وهل من موجب بعد هذا على مشاركة بريطانيا له على ما يسفك من الدماء وما ينهب من الأموال ويسحق ويمحق من الديار لاعاتبا له بالمال والسلاح ١ » •

وفى ٥ من مايو عام ١٩٢٢ عقد عبد العزيز معاهدة الحمرة مع العراق التى عينت الحدود بينها وبين فجد ٠

وفى ٢ ديسمبر عقد عبد العزيز معاهدة بين الكويت ــ تشلها بريطانيا ــ ونجد لتميين الحدود ٠

وفى مارس ١٩٣٤ قررت الجمعية الوطنية بأثقره المفاء الخلافة وطرد آخر الخلفاء العثمانيين عبد المجيد فاعتزم عبد العزيز غزو الحجاز ٠

وفى ١٣ من أكتوبر ١٩٤٢ استولى عبد العزيز على مكه ٠

بعد أن غزا عبد العزيز الحجاز واضطر حسين للتنازل عن العرش لابنه على : ولكن عبد العزيز رأس الأسرة السعودية أخرج على من الحجاز فى العسام التالى

⁽١) حافظ وهبه - المرجع السابق - ص ١٩٤

وضمه الى الدولة الوهابية السعودية • واستطاع عبد العزيز بعد ذلك أن يملى الربطانيين البريطانيين البريطانيين المدئين أنه كان فى شبه تبعية لها ١ •

وفي أول نوفمبر عام ١٩٢٥ عقدت معاهدة مع العراق لتميين الحدود بينها ومن نحد .

وفى ٢ من نوفمبر عقدت معاهدة مع بريطانيـــا لتعيين الحـــدود بين نجد وشرق الأردن ولم تتمرض هذه المعاهدة للحدود بين الحجاز وشرق الأردن .

وفى ١٨ من ديسمبر استولى عبد العزيز على جده واضطر الملك أن يلجأ الى العراق ٠

و فى ٨ من يناير ١٩٣٦ نودى بالسلطان عبد العزيز ملكا على الحجاز وسلطانا على تجد وملحقاتها .

وفى ١٩ من مارس عقد اتفاق مكة بين الحجاز ونجد وســـوريه ـــ تمثلها فرنسا ـــ بشأن تنقلات القبائل ه

وفى ٢٩ من أغسطس أعلن دستور مملكة العجاز ، وقد نص فى المادة الثانية على آن : الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورية اسلامية مستقلة فى داخليتها وخارجيتها .

ونصت المادة الثالثة منه على أن مكه المكرمة هي عاصمة دولة الحجاز .

وفى ٢١ من أكتوبر عام ١٩٣٦ عقد الفساق بين امام العسير حسن بن على الادريسي وضع فيه نفسه تحت سيادة ابن سعود .

Kirk, p. 163.

⁽۲) كان قد عقد في القامرة مؤتمر الخلافة في المدة بين ١٣ ، ١٩ من مابو عام ١٩٢٦ ثم الفت اللجنة في مكة في ٣٦ من مابو عام ١٩٢٧ « مجلة العــالم الإسلامي عام ١٩٣٦ ص ١٩٢٣م » .

وفى ٢٠ من مايو ١٩٢٧ اعترفت بريطانيا فى معاهدة ﴿ جده ﴾ به ملكا مستقلا على الحجاز ونجد وملحقاتها ، وهى التى اندمجت فيما بعد فى ﴿ المملكة العربية السعودية ﴾ التى عدها نفس أولئك المؤرخين البريطانيين من الدول العربية التى حققت كامل استقلالها السياسي ١٠٠

وفى ١٩ ـــ ٢١ من مايو تبادل سير جيلبرت كليتون مع الحكومة السعودية مذكرات بشأن تعيين الحدود بين شرقى الأردن والحجاز نصت على الابقاء على الحالة الراهنة بشأن ولايات معان والعقبة ه

وفى ٢٩ من نوفمبر ١٩٢٧ نودى بعبد العزيز ملكا على الحجساز ونجسد وملحقاتها •

وفى ٣٣ من فبراير عام ١٩٣٠ التقى الملك عبد العزيز والملك فيصل على ظهر البارجة الحربية « لوبين » بعضور « مبير فرانسيس هامفريز » المندوب السامى البريطاني فى العراق • ووقع الملكان العربيان اتفاق صداقة •

وفى ٧ من أبريل عام ١٩٣١ وقعت مع العراق معاهدة صداقة وحسن جوار • وفى ٢ من نوفمبر التقى المنسدوبون السعوديون واليمنيون لتسوية المخلاف الخاص بعبل الأرو الواقع بين اليمن والامارة الادريسية التى نبيق أن وضعت تحت السيادة السعودية بمقتضى اتفاق ٢١ من أكتوبر عام ١٩٣٦ وقد تنسازل السعوديون عن « الجبل » الى اليمن فيما بعد •

وفى ١٠ من نوفمبر عقدت معاهدة الجزيرة مع فرنسا ، وهى معاهدة صداقة اعترفت فيها بمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، كما وقمت مصاهدة جدة مع سوريه ولبنان تشلهما فرنسا ــ وهى معاهدة صداقة وحسن جوار .

وفى ١٦ من ديسمبر وقعت مع اليمن معاهدة صداقة وحسن جوار وقد حلت معلها فيما بعد معاهدة أخرى في ٢٠ من مايو ١٩٣٤

وفى ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٣١ صدر أمر ملكى بانشاء مجلس الوكلاء ، أى مجلس الوزراء مكون من الرئيس ومن وكلاء الخلرجية والمالية ووزير المجلس الاستشارى .

O

وفى ١٨ من سبتمبر عام ١٩٣٢ صدر الأمر الملكى رقم ٢٧١٦ بتأسسيس « المملكة العربية السعودية » التى نصت ديباجته على أنه « نزولا على رغبة الرأى العام فى بلادنا وحبا فى توحيد أجزاء هذه المملكة العربية » •

ونصت المادة الأولى منه على أن :

« يحول اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها الى اسم « المملكة العربية السمودية » •

ونصت المادة السادسة منه على أن :

« على مجلس وكلائنا الحالى الشروع حالا فى وضع نظام أســـاسى للملكة و نظام لتوارث العرش ونظام التشكيلات الحكومية » •

وفى ١١ من مايو عام ١٩٣٣ وجه المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سـمود الى ابنه الأمير سـمود الملك الحالى برقية بمبايعته بعرش هذه الدولة العربية وتضمنت أسس الحكم فيها ه

وقد سجل أحد المؤرخين الأمريكيين أن الرئيس روزفلت رفض في يونيو المدال الملب الذي قدمته اليه شركات الزيت الأمريكية والحكومتان البريطانية والسعودية لاقراض الحكومة الأخيرة وأن أساس ذلك الرفض « ان هذه الدولة العربية تقع في المنطقة التي تتحمل بريطانيا مسئوليتها العربية والسياسية » ولكن قبل أن ينقضي عامان غيرت الولايات المتحدة فجأة سياستها وبدأت تنافس بريطانيا في الاهتمام بالمملكة السعودية وكان سبب ذلك الاقلاب هو البترول فان الناتج من الزيت من الولايات المتحدة ونصف السالم العربي كان يغذي مجمود العلقاء الحربي في أوروبا و ولما كانت الحكومة الأمريكية قبل ذلك بربع قرن بدأت تخشي دنو الأجل الذي ينفذ فيه المخزون تحت أرض الولايات المتحدة من البترول فقد عهد في خريف عام ١٩٤٣ الى لجنة ضمت مدير شئون البترول الحربية وممثلي وزارات الخارجية والحرب والبحرية بأن « تضع السياسسة الواجب انتهاجها بشأن الزيت الأمريكي وأن تقترح الاجراء الواجب اتخاذه في

هذا الشائل » وقد بهرت هذه اللجنة الاحتمالات المثيرة لمخازن الزيت العظيمة التى لم يتم الكشف عنها بعد فى الشرق الأوسط • وكانت الولايات المتحدة تنتج أكثر من ستين فى المائة من انتاج العالم بينما لم يكن يزيد انتاج الشرق الأوسط عن أربعة فى المائة ، وكان المدخر من موارد الولايات المتحدة أقل من ثلث مجموع موارد العالم بينما قدر المدخر من موارد الشرق الأوسط بأكثر من أربعين فى المائة من ذلك المجموع •

وفى ٧٥ من مايو عام ١٩٣٣ حصلت شركة Standard Oil Co. of California على امتياز مدته ستون عاما للتنقيب عن الزيت فى مساحة واسعة شرق العربية السمودية و وأسست لهذا الغرض شركة باسم California Arabian Standard مساحة المنطقة موضوع الامتياز ٩٠٣ ألف ميل مربع ٠

وفي عام ١٩٣٦ انضمت لها شركة .Texas Oil Co بحصة قدرها ٥٠ /

وفى ٢٦ من يوليو حصلت الشركتان على امتياز ينتهى فى عام ١٩٩٩ تبلغ مساحة المنطقة موضوعه ٤٤٠ ألف ميل مربع • وفى ٣١ من يناير ١٩٤٤ أصبح يطلق على الشركتين اسم Ārabian American Oil Co. أو أرامكو Aramco أو «أرامكو» كمومة الولايات المتحدة جهودا كبيرة لكى تكون لها مصلحة تمكنها من الاشراف أو لكى تعد خطا حكوميا للمواسير المعدة لنقل الويت من الخليج العربي الى شاطىء البحر الأبيض المتوسط قدرت تكاليفه بعبلغ يتراوح بين ١٩٥٠ مليونا من الدولارات أو لتعقد اتفاقا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن زيت هذه المنطقة •

ومن أولى الخطوات التى اتخذت عقب منح الامتيـــاز اعطـــاء الحكومة . السعودية قرضا قدره ثلاثون ألفا من الجنيهات الذهبية ١

وقد الفردت شركة « أرامكو » بمقتضى الامتيازات الممنوحة لها في عامى ١٩٣٣ ، ١٩٣٩ بحق البحث عن الزيت واستفلاله فى العربية السعودية والشركات المساهمة الآن في « أرامكو » هم. :

(Socal) Standard Oil of California Texas Oil Co., Standard Oil of New Jersey.

George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, second (1) edition, p. 439.

بعصة ثلاثين في المائة لكل منها Sacony Vocum بعصة عشرة في المائة . وحقول الزيت في الاحساء على الخليج الفارسي من أغنى الحقول في العالم ا . فقد قدر ما تضمه بعشرة أو أحد عشرة في المائة من مجموع الزيت في العالم ا . وقد بلغ مجموع الزيت في العالم ا . وقد بلغ مجموع الزاتج من الزيت السعودي يوميا عام ١٩٥٣ المائمائة وأربعية وأربعين ألف وستمائة برميل (فاننج ص ٢٧٦) ا وبلغ مجموع ما دفعته شركات الزيت كحصيلة للحكومة السعودية عام ١٩٥٠ مائة وسبعين مليون دولار مع أنه لم يكن يتجاوز مائة واثنى عشر مليون دولار عام ١٩٥٠ (المجهد الملكي ص ا ٢٠٠) الويقل نحو ثلث الزيت الخام المستخرج خط الإنابيب المروف باسم والذي يملغ طوله ٢٠٩٨ ميلا والذي يملغ طوله ٢٠٩٨ ميلا والذي يملغ طوله ٢٠٩٨ ويمو والذي يمل الى المينانية _ صيدا وقد أنجز هذا الخط عام ١٩٥٠ ويمو الثلث من ذلك الزيت الخام بواسطة خط الإنابيب الي معمل التكرير في رأس Bahrein Petroleum

والثلث الباقى يشحن بواسطة السفن من ميناء الدمام لكى يتم تكريره فى الخارج ولا توال هناك أربعة من حقول الزيت تقع شمال المنطقة المستقلة الآن لفارج ولا توال هناك أربعة من حقول الزيت تقع شمالا حقل الصفائية الذي يقع جزء منه فى المياه الضحلة على بعسد عشرين ميلا من حسدود المنطقة المحسايدة للعربية السمودية والكويت و و « أرامكو » تقوم بالتنقيب أيضا فى الربع الخالى فى منطقة لا تبعد كثيرا عن الحدود العربيسة السمودية ومشيخات الخليج العربي (الفارسى) و

وفى ٢٤ من أكتوبر ٩٩٤٥ قبلت العربية السعودية عضوا فى الأمم المتحدة. وفى ٣٠ديسمبر عام ١٩٥٥ عدلت «أرامكو » اتفاقها من الحكومة السعودية بشأن تقاسم صافى الأرباح على أساس المناصفة فيها على نسق ما هو متبم فى

U.N Dept. of Economic Affairs, Review of Economic conditions in (1) the Middle East. 1951; 2, p. 53.

Leonard M. Fanning, Foreign Oil and the Free World. First Edition. (7) p. 326.

The Royal Institute of International Affairs, The Middle East, A (?) Political and Economic Survey, second edition, 1955. p. 120.

فنزويلا وقد بلغ نصيب الحكومة السعودية من ايراد الزيت نحو خمسين مليونا من الجنيهات •

وفى صيف عام ١٩٥٢ أصرت العكومة السعودية على أن يتم تهاسم الأرباح قبل خصم الفرائب الأجنبية من النصف الذي يخص الشركة على نسق ما هو متبع طبقاً للاتفاق المقود بين الحكومة العراقية وشركة .Iraq Petroleum Co

وقد بلغ ما دفع الى الحكومة السعودية من ايراد الزيت فى عام ١٩٥٠–١١٢ مليون دولار وفى عام ١٩٥١–١٥٥ مليون دولار ٠ وفى عام ١٩٥٢ – ١٧٠ مليون دولار ٠

ويشمل امتياز الزيت فى المملكة السعودية بمقتضى اتفاق ٢١ يوليو ١٩٣٩ مساحة قدرها ٢٩٤٧ / من مجموع أراضى السعودية كما أن اتفاق أول أكتوبر ١٩٤٨ يشمل قاع البحر خارج المياه الأقليمية ٢٠

ومما له كبير الأهمية هذا الاهتمام البالغ بشئون المملكة المربية السعودية الذي لم يكن له نظير في ماضى العلاقات بين الولايات المتحدة وبينها وهو اهتمام قواه قلق الحكومة الأمريكية على مركزها الزيتى ففي عام ١٩٤٣ أرسسل أول وزير مقيم لادارة مفوضية الولايات المتحدة في جدة التي كانت قد فتحت قبل ذلك بأربعة عشر شهرا كما كانت قد أرسلت بعثة زراعية في عام ١٩٤٢ لحقت بها في العام التالي بعثتان احداهما مالية والأخرى عسمكرية و وبذلت حكومة الولايات المتحدة جهودا أخرى للوصول الى تفاهم مع المملكة المتحدة على الطلب البريطاني الخاص بأن يتولى رئاسة البعثة البريطانية الأمريكية المقترح ارسالها أن يرأس أمريكي البعثة الاقتصادية الأمريكية ألحت من مقابل ذلك على باقتصاد المملكة الموبية البريطانية الوارجية المريطانية المناصر المناطقة الموبية المريطانية الفارجية المريطانية المناصرة المناس أمريكي البعثة الاقتصادية المشتركة و لاهتمام الولايات المتحدة العظيم باقتصاد المملكة العربية المريكية بحجة أن الاقتصاد المسمودي يعتمد على منطقة اقرار وجهة النظر الأمريكية بحجة أن الاقتصاد المسمودي يعتمد على منطقة الوار وجهة النظر الأمريكية بحجة أن الاقتصاد المسمودي يعتمد على منطقة

The Boyal Institute of International Affairs, The Middle East, (1)
A Political and Economic Survey, second edition; p 92, 93.
George Lenczowski, p. 542.
(1)

الجنيه الاسترليني ، ولم يتنم اتفاق الطرفين على شيء • وانفسردت الولايات المتحدة بوضع سياستها ١ •

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية انققت الولايات المتحسدة على أن تبنى قواتها الجوية قاعدة جوية في المملكة العربية السعودية وأن يكون لهسسا حق استخدام تلك القاعدة لمدة ثلاث سنوات لاحقة للانتهاء من بنسائها وقد وجهت وزارة الخارجية الأمريكية عدة احتجاجات على محاولات الوزير البريطاني في جده زعزعة مركز أمريكا في المنطقة فردت عليهسا وزارة الخارجية البريطانيسة بشكاوي مماثلة من تصرفات وزير الولايات المتحدة في جدة م

انسحاب العراق من حلف بغداد للدكتور عمر زكى غباش

تهيد

(1) دور بريطانيا في الحلف:

انه لا يوجد أي شك أن بزيطانيا كانت الرأس المدبرة والمحرك الأساسي لفكرة حلف بغداد . ومن الأهداف التي كانت بريطانيـــا ترمي الي تحقيقها هي اقامة علاقاتها القانونية مع الدول العربية على أساس يتقارب من رغبة القومية العربية ائتي طالبت بانهاء المعاهدات التي تربطها ببريطانيا والتخلص من أي قيود على حريتها ومن أهم ما طالب به العرب هو ازالة القواعد المسكرية البريطانية من أراضيهم وقيامهم بالدفاع عن منطقتهم لانفراد بريطانيا بهذا الدفاع باعتبارها صاحبة النفوذ المطلق في الشرق الأوسط ، ولهذا بعثت الحكومة البريطانية عن مشروع يحقق أغراض بريطانيا فى الوقت نفسه يخدع القومية العربيـــة بمحاولة استمالتها الى قبول نظام دفاع شبه اقليمي تشترك فيه دول أخرى على قدم المساواة فتتحول القواعد الحربية البريطانية الى قواعد لنظام الدفاع الجديد . وسبق المشروع البريطاني حملات واسعة النطاق تحذر من الخطر الشيوعي ورغبة الاتعاد السوفيتي في التــوسع والاســتيلاء على منطقــة الشرق الأوسط الاستراتيجية . وقد عرضت بريطآنيا مثل هذا المشروع على مصر في سنة ١٩٥١ ففي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدمت بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا والولايات المتحمدة الأمريكية وتركيا مشروع للحكومة المصرية يرمى الى اشتراكها ف معاهدة دفاع مشترك عن الشرق الأوسط ونص الاقتراح على تحول القاعدة البريطانية في منطقة السويس الى قاعدة لقيادة الشرق الأوسط ، كما مهد الاقتراح السبيل الى ايجاد صلة بين القاعدة المقترح انشاؤها وحلف الأطلنطي الشمالي ، وترك البــاب مفتوحا لانضمام دول الكومنولث من خارج منطقــة الشرق الأوسط مثل استراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب أفريقيا • وطالب المشروع

مصر بوضع جميع ومسائل الدفاع والتسهيلات الاستراتيجية والحربيسة تحت تصرف القيادة ومن ذلك القواعد الحربية والعوية والمواصلات والموانى الخ ..

وقد فشل هذا المشروع تتيجة للوعى القومى وضغط الرأى العام المصرى ما أدى الى وفض الحكومة المصرية فى ذلك الوقت الدعوة للاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط و وعندما جاءت الثورة المصرية فى يوليه مسنة ١٩٥٧ يؤيدها الشعب ويمنعها ثقته أصبح المفاوض المصرى فى وضع يمكنه من الضغط على بريطائيا وارغامها على البحث عن أسس جديدة فى الملاقات المصرية البريطائية وأخيرا وافقت بريطائيا على عدم الإصرار على اشتراك مصر فى نظام دفاع يتبناه الغرب كشرط أساسى الافسحاب قواتها من الأراضى المصرية ووقع اتفاق يوليه صنة ١٩٥٤ على هذا الأساس و

ووجهت بريطانيا اهتمامها شطر الدول العربية الموالية لها حكوماتها مثل العراق والأردن لاستمالتها للانضمام الى حلف حربى غربى متصل بسلسلة الأحلاف الغربية الأخرى مما يمكن بريطانيا من تحويل التزاماتها فى معاهداتها الثنائية مم الأردن والعراق الى العلف الهديد .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ أوعزت بريطانيا الى نورى السعيد باقتراح مؤداه أن يسمى الى تعويل معاهدة الدفاع المشترك العربية الى حلف دفاعى اقليمى تشترك فيه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أن يحل هذا الحلف محل المعاهدات بن بريطانيا ومصر والعراق والأردن و وقد وضح موقف العراق فى المؤتمر الصحفى الذى عقده رئيس وزرائها فى ١٩٥ أكتوبر سسنة ١٩٥٤ فى استانبول حين ذكر أن أمن العراق يتوقف على تركيا وايران ، وكذلك قوله أن العامعة العربية فى اجتماعها فى سنة ١٩٥٩ و ١٩٥٠ قد بحثت ثلاث طرق يمكن للعرب اتباعها :

أولا : رفضهم التعاون الوثيق مع الدول الشيوعية .

ثانيا :بعثهم احتمال اتباع سياسة حيادية واتفاقهم على صعوبة ذلك الا اذا كانت الدول العربية في مركز قوى يمكنها من المحافظة على حيادها .

ثالثًا : أن الدول العربية بحثت احتمال التعاون مع الدول الغربية اذا أمكن الوصول الى حلول عادلة ومرضية لمشاكل العرب وأهمها مشكلة فلسطين . وفى أواخر سسنة ١٩٥٤ قام رئيس وزراء العراق بمحادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر فى القساهرة وكذلك مع الحكومة التركية والبريطانيسة فى المستانبول ولنسدن و وفى يساير سنة ١٩٥٥ سافر رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها الى العراق ـ وبسد مشاورات قصيرة صسدر تصريحا معشرك في ١٩٠٣ يناير سنة ١٩٥٥ يبين بوضوح موافقة العراق وتركيا على توقيع معاهدة دفاع مشترك و وعلى أثر ذلك دعت الحكومة المصرية الدول العربية الى مؤتمر عاجل من رؤسساء الوزراء عقد اجتماعاته فى القاهرة من ٢٢ الى ٣٠ يساير سسنة ١٩٥٥ ولم يحضره رئيس وزراء العراق ولو أن العراق كانت ممثلة فى الاجتماع ١٠ و

وقد وافق المؤتمر على ايفاد وفد الى بغداد لمحاولة اقناع العراق بعدم الانضمام الى حلف دفاعى غير عربى ولم تعر الحكومة العراقية موقف الجامعة العربية اهتماما بل أنها تجاهلت الشعب العراقي الذي أظهر سخطه ونقمته على موقف حكومته ، ومضت فى خطتها ووقعت الانفاق الأساسي مع تركيا في ٢٤ فيراير سنة ١٩٥٥ ٠

وقد حاولت بريطانيا وحلقائها اقناع الأردن بالاشتراك في الحلف • فنى نوفمبر سنة ١٩٥٥ قام رئيس وزراء تركيا بزيارة رسبية للاردن وفي ديسمبر منه ١٩٥٥ وصل الى الأردن العبر ال السير جيرالد تعبل ١٩٥٨ وصل الى الأردن العبر ال السير جيرالد تعبل ١٩٤٨ قاردن اقتراحا مريمي الى استبدال المعاهدة الأردنية البريطانية الموقعة في سنة ١٩٤٨ باتضاق خاص مماثل للاتفاق الذي ألفيت بموجبه المصاهدة العراقية البريطانية وفي ١٩٤٨ ديسمبر وافقت الحكومة الأردنية على الانضمام الى حلف بنداد ولكن الشعب الأردني الذي كان يقف بالمرصاد لتصرفات حكومته التي ترمى الى وقام هذا الشعب بين الأردن والدول العربية وتسير في اتجاه سياسة العراق والمكومة واعلان الحكومة المعاهدة العراق والحكومة الجديدة بتخليها عن سياسة الحكومة المعابقة وعدم الاشتراك في الحكومة المديدة جديدة وفي ١٤ مارس

⁽١) نشرت الأهرام المحاضر السرية للمؤثمر ابتداء من ٥ أغسطس ١٩٥٨ ٠

سنة ١٩٥٧ نجحت هذه الحكومة الشعبية فى الفاء المحاهدة الأردنية البريطانية بعد اتفـــاق بين الطرفين • وعندما نشأ اتحـــاد بين العراق والأردن فى فبراير سنة ١٩٥٨ نصى صراحة على أن حلف بغداد لا يمتد أثره الى الأردن •

(ب) توقيع حلف بغداد:

وقعت الاتفاقية الأولى التي مهدت السبيل الى حلف بغداد بين العراق وتركيا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ وتبودلت وثائن التصديق عليها في أنقره في ١٥ أبريل سينة ١٩٥٥ • وقد انضمت بريطانيا الى الحلف ف ٥ أبريل سينة ١٩٥٥ وباكستان في ٢٣ سيتمبر سينة ١٩٥٥ وايران في ٣ نوفمبر سينة ١٩٥٥ . ووفقا من للسادة الثامنــة من الاتفاقية الأســاسية أصبح الحلف ســـــاريا المفصول ابتــداء من ١٥ أبريل مـــنة ١٩٥٥ وهــو تاريخ تبـــــادل وثائق التصديق بين تركيا والعراق • وقد نصت المادة الخامسة على أن الحلف يظل مفتوحا لانضمام الدول الأعضاء في الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمن وسلم المنطقة والتي تعترف بها كل من تركيا والعراق على أن يصبح الحلف نافذا المفسول بالنسبة للدولة المنضمة من تاريخ ايداع وثائق انضمامها في وزارة الخارجيــة العراقية ، ومعنى هــذا النصّ أنه يمكن لأي دولة يهمها استتباب السلم والمحافظة على الأمن في منطقة الشرق الأوسط الانضمام الى هـــذا الحلف باستثناء اسرائيل أو غيرها من الدول التي لا تعترف بها العراق أو تركياً • ويغص الحلف بالذكر الدول الأعضاء في الجامعية العربية • ومن الوجهة القانونية النظرية يمكن لأى دولة لها اهتمام بمنطقة الشرق الأوسط الانضمام الى الحلف • كما أنه يجوز أن تطالب أي دولة عضمو في الأمم المتحدة أن المحافظة على السلم في الشرق الأوسط من الأمور التي تهمها على اعتبار أن أي اخلال بالسلم والأمن في هذه المنطقة من شأنه أن يعرض للخطر الأمن والسلم الدولي • والحلف يستند على المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تصرح للدول الأعضاء بالقيام باجراءات الدفاع عن النفس أو الدفاع المسترك حتى يتلخل محلس الأمن متخذا اجراءات الأمن الحماعي لاعادة السلم الى نصابه • وعلى هذا لا يعتبر الحلف اتفاقا اقليميا لأنه لا يستند على المادتين ٥٢ أو ٥٣ من الميثاق الخاصتين بالتنظيمات الاقليمية .

ويلاحظ أنه رغم ما ورد في الحلف عن اشتراك الدول العربية الا أنه يتضح من المناقشات التي دارت في مؤتمر رؤماء الوزراء العرب في يناير منة ١٩٥٥ أن الدول العربية جميعها باستثناء حكومة العراق كانت معارضة في اشتراكها في هــذا الحلف بل أنهـا قاومت بشدة هذا الاجراء من جانب العراق حتى لا تتعارض التزاماتها الجديدة في الحلف مع واجباتها كعضو في الجامعة العربية وفي معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية فيؤدى ذلك الى اضعاف التعاون العربي بين الدول العربية ويؤدى ذلك الى اضعاف التعاون في الواقع كان الغرض منه ربط سلسلة الأحلاف الحربية الغربية واشتراك الدول المتاخمة لروسيا فيه يدل على أنه أساس الحلف موجه ضد الاتحاد السوفيتي ولم تحاول أي دولة من الدول الموقعة أو المنتسبة الى الحلف في اخفاء هذه الحقيقة و

وقد نصت المادة الخامسة على أن الدول المشتركة فى الحلف يجوز لها عقد اتفاقيات خاصة لتنسيق خطط الدفاع ، وبناء على هذا وقعت العراق اتفاقا خاصا مع بريطانيا فى ٤ أبريل ١٩٥٥ ، وألحق بالاتفاق الأساسى خطابان متبادلان فى بغداد بين رئيس وزراء العراق وتركيا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ بتجدهما باحترام قرارات الأمم المتحدة الخاصسة بفلسطين ، وهــذا التعهد لا أهميسة قانونية له لأن كل من العراق وتركيا مرتبط بميثاق الأمم المتحدة ومكلف باحترام قراراتها والعمل على تنفيذها ، ولم تشمل انضمام بريطانيا الى الحلف الخطابين المتلديل المحلف الخطابين المتادلية الحالمة المتحدة ومكلف الخطابين المتادلية الهدارية المتلاسة بالمتادلية المتادلية المتنادلية المتادلية المتادلي

٢ ... الانسحاب وفقًا لنصوص الحلف

نصت المادة السابعة من الاتفاقية الأساسية أن الحلف يظل ساريا لمدة خمس مسنوات تجدد لمدة خمس سسنوات وحيث أن الحلف دخل في حيز التنفيذ بالنسبة للعراق في ١٥ أبريل سسنة ١٩٥٥ فان العراق يمكنها الانسحاب بعد مضى خمس سنوات ـ وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٩٩٠ ، واذا سلكت العراق هذا الطريق فائة يجب عليها اخطار باقى الأطراف كتابة في موعد غايته ٢ أشهر

 ⁽۱) راجع الكتيب الصادر عن ادارة الإعلام البريطانية بمنوان « حلف بغداد »
 رقم ر ـ ۳۷۸۲ يونيه ـ ۱۹۰۸ ص ۱۹۰۸ عن موقف بريطانيا حيال الحلف .

قبل اتهاء الفترة الأولى للعلف أى فى ١٤ آكتوبر سنة ١٩٥٩ و وفقا للمادة السابعة لايترتب على انسحاب دولة انقضاء العلف برأنه يستمر بالنسبة للأطراف الآخرين و ولو أن هذا صحيح من الناحية النظرية الا أنه من الناحية العملية لا يمكن تغيل استمرار العلف بعسد انسحاب العراق لأن التسلسل المنطقى لا يمكن تغيل استمرار العلف بعد انسحاب العراقي المستمد من المادة الأولى لا يمكن حلف بغداد و ومن العمب التكهن عن أهمية العلف بالنسسبة لبريطانيا اذا ما ذهبت الأسباب التي دفعتها الى اقامته ، وأهمها اقامة علاقاتها مع العراق على أسس جديدة تمكن بريطانيا من البقاء في المنطقة والاشراف على في الشرق الأوسط و كما أنه لاشك في أن انسحاب العراق سيؤدى الى انهبار في المنطق الحرية للمحافظة على مصالحها في البترول و تحقيق مطامعها الاستعمارية الخط الحريم الشمالي حول الاتحاد السوفيتي والمتصل بحلف الاطلائطي عن طريق تركيا وبحلف جنوب شرق آميا عن طريق باكستان و وإذا انسحبت دولة اخرى بعانب العراق كايران مثلا فإن المسادسة من الحلف التي الشات مجلس دائم من الوزراء لايمكن تنفيذها لأن هذه المادة نصت على أن انشاء هذا المجلس يتوقف على أربم دول على الأقل و

٣ _ الانسحاب وفقا للقانون الدولي

(1) تعارض الحلف مع معاهدة الدفاع المشترك العربية :

نصت المادة الرابعة من حلف بعداد على أن الأطراف لن يتعددوا مخالفة أى نص من الاتفاقات الموقعة مع دول أخسرى وأنه لا يمكن تفسير الحلف على اعتبار أنه يغير من الالتزامات السابقة للموقعين عليه • كذلك التزم الأطراف بعدم الدخول في اتفاقيات جديدة مخالفة لنصسوص الحلف • ولا يوجد نص صريح يوضح الآثار القانونية في حالة تعارض نصوص الحلف مع الالتزامات السابقة وأيهما ترجح كفته • ولكن الالتزام بعدم المدخول في اتفاقيات جديدة مخالفة للحلف هو تحديد للاهلية القانونية للمدخول في معاهدات لاحقة • ولذلك فان الخلاف بين الحلف والاتفاقات السابقة ينظمه قواعد القانون الدولى في حدود نصوص الحلف القائلة بأنه لا يمكن تفسيره على اعتبار أنه يعدل أو يغير من الاتفاقات السابقة سوص الحلف من الاتفاقات السابقة سوم على اعتبار أنه يعدل أو يغير من الاتفاقات السابقة سوم على اعتبار أنه يعدل أو يغير من الاتفاقات السابقة سوم الحلف من الاتفاقات السابقة المنابقة سوم الحلف من الاتفاقات السابقة الله بين الاتفاقات السابقة سوم الحلف من الاتفاقات المنابقات المنابقات المنابقات المنابقات السابقة المنابقات المن

نصوص الاتفاقات السابقة فان الأخيرة هي التي تنظم علاقة الدولة المفسركة في الاتفاقين وان نصوص الحلف تصبح غير ملزمة بالنسبة لهذه الدولة .

ومن الآراء الخاطئة التي يرددها انصار حلف بغداد أنه لا يمكن تعارض نصوصه مع معاهدة الدفاع العربية لأن كلاهما ينظم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وحقيقة الأمر أن رغبة الموقعين على المعاهدة العربية ترمى الى اقامة نظام دفاعي عربي مستقل عن باقي الأنظمة الدفاعية الأخرى و فهو نظام دفاعي موجة ضد أي دولة أو مجموعة من الدول المعتدية ضد أطراف المعاهدة سواء كان المعتدى من الشرق أو الغرب أو من داخل المنطقة و ولذلك فانه من البديهي أن أطراف معاهدة الدفاع العربية لم يخطر على بالهم أن أحدهم سيشترك في حلف حربي غير عربي في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بعضويته في النظام الدفاعي المربي وهذا يشبه الى حد كبير عدم توقع انضمام أعضاء معاهدة وارسو من الدول الشيوعية الى الأحلاف الحربية أو انضمام الاتحاد السوفيتي الى حلف الأطلنطي الشمالي و

ويمكن ايضاح الأمر بالرجوع الى سرد موقف بريطانيا وهي عضو فى حلف بنداد عند اعتدائها فى سنة ١٩٥٦ ضد مصر وهى عضو فى معاهدة الدفاع العربية فى ذلك الوقت لم تتمكن العراق من تنفيذ التزاماتها وفقا للمعاهدة العربية وكان من الضرورى شل عضوية بريطانيا فى حلف بغداد و ومن الأمثلة الإخسرى ما حدث عندما تصادمت سياسة الدول العربية المشتركة فى المعاهدة مع دول حلف بغداد لا سيما فى المسألة السورية سنة ١٩٥٧ والمسألة اللبنائية سنة ١٩٥٨ والمسألة اللبنائية سنة ١٩٥٨ المعربية ضد اليمن وفى شبه الجزيرة العربية ضد اليمن وفى شبه الجزيرة العربية يساعد على ايضاح استحالة جمع العراق بين القيام بالتزاماتها وفقال للاتفاقية الدولين و

بالأضافة الى ما تقدم نبعد أن الأهلية القانونية للعراق لتوقيع حلف بعداد قد حددتها المادة العاشرة من المعاهدة العربية التى حرمت على أعضائها توقيع اتفاقيات دولية مخالفة لنصوصها أو اتباع سياسة دولية تتعارض مع أهداف المماهدة ، ولهذا يمكن القول أن العراق بتوقيمها حلف بعداد قد خالفت نصوص معاهدة الدفاع المشترك العربية لم أولا بمجرد التوقيع على حلف بعداد الذى

ئبت تعارض نصوصه مع المعاهدة العربية ــ وثانيا باتباع سياسة تعليها عضوية حلف بغداد ومخالفة هذه السياسة لنصوص المعاهدة •

ولننتقل الآن لبحث الآثار القانونية لتمارض المماهدة السابقة واللاحقة . انه وفقا لقواعد القانون الدولى تعتبر المماهدة اللاحقة لاغيــة اذا تمـــارضت نصوصها مع المماهدة السابقة مع دولة أخرى .

ويقر لبعض الفقهاء أن توقيع معاهدة جديدة مخالقة لنصوص معاهدة سابقة يعتبر عمل غير قانوني بالتسبة للدولة الموقعة على المعاهدة الجديدة تعتبر الأغية اللهير القانوني لا يترتب عليه أثارا قانونية فإن المعاهدة الجديدة تعتبر الأغية الفير القانوني لا يترتب عليه أثارا قانونية فإن المعاهدة الجديدة تعتبر الأغية الوشامل هذا الرأى لجنة أبحاث القانون الدولي التابعة للمحاهدة المساهدة اللحقية المالاحقة المخالفة المعاهدة السابقة الا إذا وافق جميع أطرافها على التنازل عن حقوقهم وأو وأعل فيليمور أنه اذا تصادمت التزامات دولة في مصاهدتين المنتفذ التزامات المعاهدة القديمة الأن الدولة المرتبطة بهذه الالتزامات مودلة أخرى أما دى فاتيل فقد أولى هذا الموضوع عنايته وأفرد له قسطا وافيا خذكر أن الدولة المرتبطة بمعاهدة الا يمكنها الدخول في معاهدية أخرى وافيا خذكر أن الدولة المرتبطة بمعاهدة الا يمكنها الدخول في معاهدية المنسبة وافيا خذكر أن الدولة المستحديث فن المعاهدة الجديدة تصبح الاغية بالنسبة الشروط المخالفة للمعاهدة القسيدية لأنه ليس من معلطة الدولة الاخسلال الشروط المخالفة للمعاهدة القسيدية توقيمها معاهدة جديدة و ويقول الونهام أنه الا يجوز أن تشمل المعاهدة التزامات تتعارض مع ما تعهد به أحد

 ⁽۱) راجع هانس كيلسن - قانون الأمم المتحدة - ١٩٥١ ص ١١٣ .
 (۲) نشر هماذا البحث كملحق لعدد ٢٩ من مجلة القانون الدولي الأمريكية

الصادر في ١٩٣٥ - ص ١٠١٦ و١٠١٤ م الطبعة الساون الدول الامريدية (١٣) ويليم هول - القانون الدولي - الطبعة السادسة - (اكسفورد سنة

⁽۱۹۰۹) ص ۱۳۶۶ می ۱۳۶۶ می اقلام داد در استفوارد سند در استفوارد

⁽۱) روبرت فيليمور _ تطبيقات على القانون الدولي (لندن مسنة ١٨٨٢) الطبعة الثالثة ١٢٨ (

 ⁽٥) أمريك دى فاتيل ــ قانون الأمم ، ترجمة شيتى من الفرنسية ــ الطبعة الأمريكية السابعة (فيلادلفيا ١٨٤٩) ص ١٩٦١ و ٨٧٢ .

المرافعا فى معاهدة منابقة ١ - وقد لخص وولسى الآواء السابقة فى جملة واحدة هى : المعاهدة اللاحقة المخالفة لمعاهدة سابقة مع دولة أخرى تعتبر لاغية وإذا استمر تنفيذها يعتبر هذا من الأفعال الغير العادلة ٢ -

وهذه الآراء تمثل الى حد كبير تصرفات الدول واتجاهاتها فى موضيوه تمارض المعاهدات ومن الأمثلة الشهيرة التى يرددها الكتاب هى توقيع معاهدة بسان استفانو فى سنة ١٨٧٨ بين روسيا وتركيا بالرغم من تعارض ذلك مع نصوص معاهدة باريس فلوقعة فى منة ١٨٥٦ واتفاقية لندن الموقعة فى ١٨٧٨ والتي كانت روسيا طرفا فى كل منهما و ولما احتجت بريطانيا على توقيع معاهدة سان استيفانو وقعت معاهدة جديدة تتفق نصيوصها مع التزامات روسيا فى المعاهدة وذلك فى اتفاقية برلين الموقعة سنة ١٨٧٨ م

وحينما ظهر تعارض فى نصوص معاهدة Hay-Varila الموقعة سنة ١٩٥٣ التى سسبق الولايات المتحدة وبناما مع معاهدة Hay-Pauncefote التى سسبق توقيعها سنة ١٩٠١ بين بريطانيا والولايات المتحدة نظرا لأن المعاهدة اللاحقة أغنت سفن بناما من رسوم المرور فى قتاة بناما فى حين أن المعاهدة السابقة قد أقرت مبدأ المساواة فى تحصيل هذه الرسوم من جميع الدول ــ احتجت بريطانيا على حبذا التعارض وكان موضع خلاف كبير بين أمريكا وبريطانيا استمر فترة طو بلة ؟

ومن الأمثلة الأخرى احتجاج بريطانيا وفرنسا فى سنة ١٨٤٧ ضد الماهدة الموقعة بين روسيا وبروسيا والنمسا والخاصة بضم منطقة (كراكو) لتعارض هـــــــذه المعاهدة مع الاتفاق العام لمؤتمر فينا الموقع سسنة ١٨٤٩ ع. كمسا أثيرت مسالة صلاحية المعاهدة الموقعة فى نوفعبر سنة ١٨٥٥ بين اليابان وكوريا التى

⁽١) أوينهايم - القانون الدولى - الجسزء الأول - الطّبعـة الرابعة (لندن

١٩٢٨) ص ٧١٤ . (٢) ت . ه . دولسي ب القانون الدولي ب الطبعة السيادسة (نيويورك

۱۸۹۷) ص ۱۲۴ . (۳) أبحاث جامعة هارفرد ص ۱۰۲۷ وأوبتهايم ص ۷۱۳ و ۲٦٤ .

 ⁽۲) البخات جامعة عارفرد ص ۱۰۱۷ واوليهايم ص ۱۱۷ و ۱۱۷ .
 (٤) الواليسي رايت ـ ۱ الخلافات بن المناهدات والقانون الدولي ١٠ الجلة

آلامريكية للقانون الدولي ـ عدد ١١ (١٩١٧) ص ٧٧ - ٥٧٨ . . . (ه) وهارولد توبين ـ انهاء المعاهدات المتعدد الأطراف (نيوبورك ـ ١٩٣٣) ص ٢١١ - ٢١٨ .

أقامت الحماية اليابانية على كوريا لتعارضها مع التزامات اليابان السابقة مع دول أخرى ١٠

أما فيما يغتص بأحكام القضاء فقد أصدرت معكمة العدل لأمريكا الوسطى قرارا هاما في قضية كوستاريكا ضد نيكاراجوا في النزاع الذي نشب تتيجة تعارض نصوص مماهدة Bryan-Chammaro الموقعة في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ بين الولايات المتعسدة ونيكاراجوا ومعساهدة Conas-Jerez الموقعة في ١٥ أبريل سنة ١٨٥٨ بين كوستاريكا ونيكاراجوا و وكان موقف كوستاريكا في هذه القضية ينحصر في أن معاهدة سسنة ١٩١٤ قد أعطت الولايات المتحدة المحق في انشاء قناة في نيكاراجوا بعكس معاهدة سنة ١٨٥٨ التي اعطت لها الحق الإبدى في حرية الهلاحة في نهر مسان جوان الذي تتصل به قناة بناما وقد حكمت المعكمة لعسالح كوستاريكا بتنفيذ نصوص المعاهدة اللسابقة والنيكاراجوا لم تملك السلطة القانونية لابرام معاهدة سنة ١٨٥٨ ولم تنفذ الولايات المتحدة هذا الحكم لأنها لم تكن من المتقاضين ولم تقبل ولاية المعكمة ٢ والمتقاضية ولم تقبل ولاية المعكمة ٢ والمتقاضية ولم تقبل ولاية المعكمة ٢ والمتقاضين ولم تقبل ولاية المعكمة ٢ والمتقبل ولاية المعكمة ٢ والمتفيضة والمتعاركة ولاية المعكمة ٢ والمتعاركة والم

ومما تضمدم يتضح أنه وفقا للقانون الدولي يترتب على تمارض معاهمدة الدفاع المشترك العربية مع حلف بمداد هو اعتبار العلف لاغيا بالنسبة للعراق .

(0) اثار مخالفة نصوص الحلف:

يمكن أن تنسحب العراق من حلف بغداد اذا تمكنت من اثبات مخالفة أحد الأطراف لهذا السعف وعلى الأخص المادة الثالثة التي يتمهد فيها الأطراف بعدم التخل في الشقون الداخلية للموقعين على السعف وكذلك على تسوية المنازعات بينهم بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة - ويمكن حدوث مخالفة خطيرة للجلف وكذلك للاهماق الخاص بين العراق وبريطانيا اذا امتنعت بريطانيا عن لتخيذ الترامانها بتزويد العراق بالأسلحة والمهمات اللازمة ، كذلك ستظهر درجة تنفيذ التراف لتصوص الحلف في تبادل المعلومات العربية بين الدول الأعشاء

⁽۱) * المركز الدولى الدوريا » المجلة العامة ثلقانون الدولى العام _ بدريس (١٩٠٦) ص ٥٥ . (٢) ترجمة منشور مفوضية كوستاريكا في واشنجتون نشر بالمجلة الإمريكية القانون الدولي سنة ١٩١٧ ص ١٨١ _ ٣٢٩

فى الحلف وحكومة الثورة فى العراق لا مسيما وان الحكومة الأخسيرة تسمى لامستمادة مركزها الطبيعى بين الدول العربيسة وتنميق مسياستها مع حلفائها العرب • كما أنه نظرا لتوقيع معاهسة الدفاع بين الجمهورية العربية المتحسدة والعراق فى يولية مسنة ١٩٥٨ التي أيدت المعاهدة العربية فانه ينتظر أن تنفير أساليب أطراف حلف بغداد فى علاقاتهم مع العراق • ومن هذا يتبين أن المستقبل وحدد كفيل باظهار درجة مخالفة أعضاء الحلف له فى علاقاتهم مع العراق •

ولنبحث الآن الآثار القانونية لمخالفة نصوص حلف بمداد ، ان الانتجاهات الحديثة في القانون الدولى تعطى للدولة المتظلمة من مخالفة الموقعين الآخرين لنصوص المعاهدة الحق في اعتبار المعاهدة لاغية بالنسبة لها أو انسحابها منها ، وقد اهتمت المحاكم الأهلية بهذه المشكلة ومن الأحكام التي صدرت في الولايات المتحدة الحكم العسادر في قضية Ware v. Hayton الذي ورد به أنه اذا خالف أحد الأطراف المعاهدة قانه يحق للطرف الآخر اذا ثبت حسن نيته وعدم وقوع مخالفات من جانبه أن يعلن انقضائها ١ ، وفي قضية In Re Thomas

و اذا خالف أحد أطراف المعاهدة فصدوسها فانه يحق للطرف الذي لحقه الضرر من جراء هذا الفعل أن يعلن تقضها ـ ولكن المعاهدة في هذه الحالة لا تعتبر مفسدوخة بل قابلة للفسخ حسبما يترآى للطرف البرى، الذي يجوز له التسك بالغاء المعاهدة أو التفاضى عن المخالفة والاستمرار في الالتزام بنصوصها بعد حصوله على ترضية مناسبة من الطرف الآخر في شكل تعويض " » .

وقد صدرت أحكاما مماثلة في قضية .Hooper v. U.S وقضية عضية . « Hooper v. U.S وقضية v. Kelly

أسا آراء الدول فجسمها أجمعت على أن للطرف البرىء الحق في الماء الماهدة اذا خالف فصوصها الطرف الآخسر ، وقد نادت بهذا المبدأ المائيا في

Ware v. Hayton, 8 Dallas (1796) 199, 216.

In Re Thomas, 28 Fed. Cases (1874) 927.

Hooper v. U. S. (1887) 22 Court of Claims 498; Charlton v. (Y) Kelley 229 U. S. 447 (1918).

مسئة ١٩٣٥ وروسسيا فى سنة ١٨٧٠ والولايات المتحدة فى السنوات ١٧٩٨ و ١٨٨٤ و ١٩١١ و ١٩١٧ وبويطانيا فى سنة ١٨٥٥ و ١٨٢٥ و ١٨٨٤ ·

وتتفق آراء الفقهاء مع الأمثلة السابقة وهي تتراوح بين رأى لجنة أبحاث جامعة هارفرد الذي يعطى الحق للطرف البرى، في الناء المعاهدة من جانب واحد اذا خولفت نصوصها آلى هول الذي يقول أن المخالفة بمفردها تجمل المعاهدة غير ملزمة بالنسبة للطرف المجنى عليه دون اللجوء الى محكمة ؟ واونهايم الذي يعتقد أن المخالفة لا تجمل المعاهدة مفسوخة من تلقاء نفسها بل أنها تعطى الحق للطرف البرى، في العائها أو ابقائها ٤٠

ويفرق بعض الكتاب بين نضوص الماهدة حسب أهميتهاءوعلى هذا الأساس بينى حقوق الدولة في الفاء المماهدة على حدوث المخالفة في نصوص هامة من المماهدة وفي طليعة من يروج هذا المبدأ ماكتبر البريطاني الذي طالب بوضع بعض حدود الأثار المخالفات في المماهدات تمنع من الممالاة في استعمال الدول لهذا الحق ٩ ولو أن لهذا الرأى وجاهته الأ أن أو بنهايم تزعم أغلبية الكتاب الذين ذكروا صعوبة التفرقة بين المواد الهامة والفير الهامة في أي مماهدة وعلى هذا فإن أو بنهايم قد وصلى الى أن الالتزام يشمل نصوص المماهدة جميعها بغض النظر عن أهميتها وأنه للطرف المخلص في تنفيذ التزاماته الحق في أن يقرر بغص عما اذا كانت المخالفة معجفة بحقوقه مما يدفعه الى الفائها دون التقييد بأهمية النصوص التي خالفها الطرف الآخرة ١٠

وقد حاول المستر فيتر موريس مقرر لجنة القانون الدولى في تقريره الثاني عن المعاهدات قصر الانتفاع بحق الغاء المعاهدة في حالة سخالفتها على المعاهدات

⁽١) راجع في هذا الشأن ارنولد ماكنير ــ قانون المعاهدات ص٩٧ ــ ٩٥ و٧٢٥ - ٣٠ و٩٧٥ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٥

⁽۲) أبحاث هارفرد ص ۱۰۸۱ . (۲) وليم هول ... ص ۳۶۳

⁽٤) أوبنهائم _ ص ٢٥٧

⁽ه) ماکنی س ۱۵

⁽۱) أوبنهايم نه ص ۲۵۲

الثنائية مستبعدا بذلك المعاهدات المتعددة الأطراف ، كما أنه حاول من جديد التفرقة بين المخالفات الجوهرية التي تعطى الحق في الالغاء والمخالفات الغير الهامة التي لا تعطى هذا الحق أ ، وهذا التحديد في حق أساسي من حقوق الدول لا ممحل له اذ أنه من الصعوبة تعهم الأساس التي يبني عليها المقرر آرائه ، ولذلك عانه ليس من العدالة وضع قيود على حق الدولة من التخلص من معاهدة دأب الطرف الآخر على مخالفتها ، وان هذا الحق لا ينقص أثره اذا كانت المعاهدة ستعددة الأطراف .

(ج) آثار تقي القاروف :

أن تمديل الماهدات أو الفائها لا يتمارض مع احترام الماهدات وابقائها م فلا يعتبر التعديل أو الالفاء استثناءا لقاعدة المحافظة على المماهدات و فكلاهما مكمل للآخر ويتمشى مع التطورات العديثة فى القانون الدولي التي جاءت تتيجة لاقتناع الرأى العام العالمي من أن دوام الحال من المحال وان سياسة الإبقاء على الوضع الراهن قد طواها التاريخ في جوانبه وأصبحت من آثار الماضي وذلك بعد أن ظهر في عالم الوجود شعوب صغيرة ناهضة تسعى حثيثا على تحرير تصبها من مماهدات قد تغيرت الظروف التي وقعت في ظلها حتى أصبحت قيدا على حريتها وعقبة في سبيل استقلالها وتقامها و

واذا كان القانون الداخلي يتنبر من آن لآخر حتى يتفق مع تقدم المجتمع وتطوره فانه من الواجب أن توجد الوسائل التي يمكن بمقتضاها تعديل القانون الدولي حتى يلائم العالم الذي نعيش فيه ، فاذا كان المجتمع الدولي يتقدم الى الأمام بخطوات سريعة فيجب أن تنظم علاقات شعوبه قوانين حديثة تنبثق من الظروف المائدة ولا تستمد من قواعد بالية تعيد العالم خطوات الى الوراء ، ولهذا فإن الفقهاء الغربيين وعلى الأخص في بريطانيا وفرنسا وأمريكا قد

ولهذا 10 الفعهاء العربيين وعلى الاحص في بريطانيا وفرسسا والمريدة فد وجهوا عنايتهم الى هذا الأمر وتفتقت أذهانهم عن نظرية تقول بانهاء التزامات المعاهدات اذا حدث تفير جوهري في الظروف ومن أمثلة ذلك اختفاء النسخصية الدولية لأخذ أطراف المعاهدة أو زوال الأسس التي تقوم عليها المعاهدة وبدونها

⁽۱) مستند لجنة القانون الدولي رقم (۱) Aj CN. 4/ TER (A/ 1967/ Add. 1) مستند لجنة القانون الدولي رقم (۱) مستنبر ۱۹۵۷ من ۳۱-۳۰ و ۳۰-۵۰

لا يمكن الأستمرار في تنفيذ شروطها ، أو مخالفة أحد الأطراف للمعاهدة ، أو انتقال موقعيها من حالة السلم الى حالة الحرب ، أو ظهور قاعدة جديدة للقانون الدولي تتعارض مع المعاهدة .

ويقول كتاب آخرون أنه لابد من انهاء المعاهدة اذا أصبح تطبيقها ضارا بمصالح الدولة الحيوية بسبب اختلاف ظروف توقيعها على الظُّروف الحالية . ومن الْمُؤْيِدِين لهذا الرأى الكاتب البريطاني الشهير هول الذّي بمن رأيه أن تقوم الدولة بنقض المصاهدة اذا تلاطمت مع حقوق الشعب ورفاهيته وحالت دون تقدمه ، وعلى هذا يجب أن تصبح المعاهدة لاغية من وقت حدوث تغير أساسي للظروف المحيطة بتوقيعها لأنه لا يصح أن يجمل أطراف المصاهدة استمرارها متوقفا على شروط تختلف عما توقعونه هند تعاقدهم ا ويشاطر هـــذا الرأى الكاتب القانوني الفرنسي فيور الذي عبر عن رأيه على الوجه الآتي :

تعتبر المساهدات باطلة اذا وقفت حجرة عثرة في سبيل تقدم الشسعوب ونشاطها التحاري والصناعي أو اذا شلت حركة مباشرتها حقوقها الطبيعية أو اذا تعرضت بأي شكل كان لمباديء العدالة المطلقة ٢ أما رولين فقد حدد الحالات التي يتم فيها الالفـــاء وهو اذا كان من آثار الظروف الجديدة الطارئة ما يجمل تنفيذ الماهدة مستحيلا من الناحية المادية أو المعنوية أو اذا أدت الي حرمان آحد الأطراف من المزاما التي حصل عليها سوجب المعاهدة .

وتختلف آراء الفقهاء عما اذا كان تفر الظروف ميز شأنه حمل المساهدة منسوخة أو قائلة للنقض ، لخصت هذه الآراء في سعث أعدته جامعة هارفرد ورد به أن أغلب الكتاب يؤيدون الغاء المعاهدات في حالة ما اذا كان أطرافهــــا قد تعماقدوا بالنسبة الى ظروف معينسة وأحوال سائدة وقت توقيعهما يعتبر استمرارها من العناصر الرئيسية التي ترتكن عليها المعاهدة ؛ ومن الآراء ما يقول

 ⁽۱) هول ــ ص ۱۵۳ و ۳۳۹
 (۲) نبور ــ القانون الدولي العديث ــ البرده الأول ص ۲۳۱ ــ الترجمة الانجليزية ص ٢٦ و٢٩

⁽٢) مجلة القانون الدولي والتشريع المقارن (باريس) عدد ١٩ ص ٢٪

مشروع اتفاقية عن قانون الماهدات - المجلة الأمريكية للقانون الدولي ملحق المدد ٢٩ (١٩٣٥) ص ١٠٩٧

بأنه اذا حصل تفير جوهرى لظروف توقيع المعاهدة أو اختفت هذه الظروف فانه لا قائمة للتمهد لزوال أسبابه •

وهذا المبدأ الذى تزعمه العلامة روبرت فيليمور يجمل نظرية تغير الظروف متوقعة على ارادة المتعاقدين وعنا اذا كانوا قد جعلوا من بقاء الظروف على حالها شرطا هاما من شروط التعاقد ١٠٠

ومن القواعد المتفق عليها في القانون الدولي أن المعاهدات يفرض دائما أنها تنظوى على شرط ضعني يجيز فسخها أو اعادة النظر فيها اذا تغيرت الظروف و وقد أدى انتشار القاعدة الأخيرة الى التوسع في استعمال نظرية تغير الظروف وخروجها من نطاقها الفيق الذي حدد بارادة المتعاقدين وما يصحب هذا من صعوبات وتعقيدات ناجمة عن محاولة تفسير هذه الإدارة الى نطاق شامل يطبق على جميع المعاهدات وعلى جميع المتعاقدين سواء من تنبه الى أهمية الظروف أو من أغفلها أو لم يعلق عليها أهمية تذكر و وفي طليعة المؤيدين لهذه القاعدة وستليك ٢ و

وتغتلف آراء الفقهاء عن الأجراء الذي تتبعه اللول عنسدما تقوم بمباشرة حقوقها المستمدة من قاعدة تغير الظروف ، فأن البعض يعطى للدولة العق فى قض أو الفاء المعاهدة ومن هؤلاء هفتر ودينيه ووارتون وكوبيت وبومورى • والبعض الآخر يعتقد أثر تغير الظروف لا ينشأ عنه حقا مباشرا لالفاء المساهدة بل يجب على الدولة أن تحاول أولا العصول على موافقة أطراف المحاهدة لالفائها فاذا تمادى هؤلاء فى الرفض دون وجه حق فانه فى هذه الحالة يحق للطرف المتظلم من الفاء المحاهدة من جانب واحد ، وفى مقدمة من يشاطر هذا الرأى أدبنهايم وفوشى وسيل وانزيلوتي وجيدل وجارتر وجون فيشر ويليمز .

والرأى الأصوب هو فصل المشكلة وتقسيمها الى قسمين :

- ١ حق قانوني للانتفاع بنظرية تغير الظروف ٠
- ٢ -- الاجراءات التي يمكن اتباعها لتحقيق هذا الهدف •

 ⁽۱) السير روبرت فيليمور – تطبيقات على القانون الدولي – الطبعة الثانية
 (۱۸۷۱) ص ۱۰۹

⁽۲) ويستليك ــ القانون الدولي (١٩١٩) ص ٢٩٥ ــ ٢٩٦

ومما تقدم يتضح أن أي تغيير جوهري في الظروف من وقت توقيع حلف بغداد الى الآن يعطي العراق الحق في الانسحاب + وأهم ما حدث من تطورات هو قلب نظام الحكم بعد ثورة ١٤ يوليه سنة ١٩٥٨ ولكن القانون الدولي لا يعتبر التغيير في النظام الداخلي للحكم كافيا للانتفاع بأحكام هذا القانون المستمدة من آثار نظرية تغير الظروف ١ • وكان من الممكن تقديم حجج قانونيـــة قوية مستندة الى تغير الظروف مؤيدة الانسحاب وذلك عقب الاعتداء الثلاثي ضد معر سنة ١٩٥٦ اذ أن اشتراك أحد أعضاء حلف بغداد في اعتداء مسلح ضد دولة عربية عضو في معاهدة الدفاع المشترك العربيسة يمثل تغير جوهرى في الظروف يجعل اجماع العراق بين التزاماتها الدولية المستمدة من الحلف والمعاهدة من المستحيل • ولا يمكن استعمال هذه الحجة الآن لمني الفرصة المواتية للاستناد اليها . ومن هذا يتضح صعوبة الانسحاب نتيجة لتغير الظروف الا أذ المستقبل كفيل بتبيان ما اذا كانت القومية العربية تمثل تغيرا ملحوظا في الظروف من وقت توقيع الحلف مما يدخل في نطاق الحالات التي ينص عليها القانون الدولي . بالإضافة الى ذلك يمكن اللجوء الى ما يفرضه الحلف من قيود على تقدم العراق واستقلالها كسند من القانون يبرر الانسحاب . ومهما كانت الأسباب فانه من الأفضسل اذا ترأى لحكومة العراق الانسحاب وفقا لقواعد القسانون الدولي الاستناد الى تغير الظروف كسبب فرعى مكملا لغيره من الأسباب القانونيــة الأخرى ٢ .

٤ _ الخاتبة

يدل البحث على أن حلف بغداد يتعارض مع معاهدة الدفاع المشترك العربية وعلى هبذا الأساس فانه وفقا للقسانون الدولي لا يجوز الجمع بين التزامات المماهدتين و ولهذا يجب على العراق وقد تخلصت الآن من سيطرة أعضاء الحلف وتعلق رجال حكومتها السابقين به لحمايتهم والمحافظة على اسستمرار حكمهم

من النظر الى حلف بفداد من الناحية القانونية البحتة للالمام بعا للعراق من حقوق قانونية تجاه الحلف وأعضاؤه و انه الآن وقد استقر رأى الحكومة العراقية على احياء معاهدة الدفاع المشترك العربية والعمل على تنفيذها النظر في موضوع استحالة قيام المعاهدتين في وقت واحد ؛ اذ أن المعاهدة العربية تعمل على تلحيم . القومية العربية والحلف يعمل على هدمها وتشتيتها و والقانون الدولي صريح في هذا الأمر ولا يترك مجالا للتكهن أو الخيال اذ تقضى قو اعده بسيادة نصوص المعاهدة العربية على حلف بغداد لأنه لا يجوز للعراق توقيع مصاهدة تختلف نصوصما عن معاهدة سابقة لا زالت ملتزمة بها .

بالاضافة الى ما تقدم هناك قواعد آخرى فى القانون الدولى تمكن العراق من التخلص من الحلف بالانسحاب منه وذلك تتيجة للادارة القانونية من مخالفة الأطراف للحلف وعلى الأخص بريطانيا كما أنه من الممكن دراسة الأمر على ضوء آثار تغير الظروف ٠

واذا كانت جميع هذه الأسانيد القانونية غير مقنعة أو اذا تفلبت السياسة على القانون فان العلف نفسه يسمح للعراق بالانسحاب فى ١٤ أبريل سنة ١٩٦٥ وحيث وذلك باعلان الموقعين على الحلف فى موعد أقصاه ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وحيث أن هذا الموعد قريب اذا قيس بأعمار المعاهدات فقد يحبذ البعض الانتظار للانسحاب وفقا لنصوص المعاهدة وبذلك لايترك المجال لأطراف الحلف باستغلال تقوة وسائل الاعلام التى فى متناولهم لتشويه الحقائق واظهار العراق بعظهر الناكث بوعوده الدولية ، ومهما كانت الحجج القانونية أو التيارات السياسية فان حلف بغداد سينقضى ان آجلا أو عاجلا ، وان كنا تفضل اجراءا ايجابيا يعيد للقانون مكانته ، وللقومية العربية عزتها وكرامتها ،

الرقاية المالية في المشروعات العامة '''

للدكتور عبد العزيز حجازي

الرقابة كلمة مرئة • قد يلبسها البعض ثوب التزمت والتعقيد • يحتمى فى طياتها الكثيرون ، يعتم بها المسئولون ، ويخاف منها المنفسون • الرقابة كلمة يعقم البعض اذ يعتقد أنها تعنى التدخل والتعطيل ، التجسس والتنديد ، ولهذا يبتمد عنها ، خوفا ممن يقومون بوظائفها ، ويحترس منها البعض بعدا عن تحمل المسئوليات المترتبة عليها •

الرقابة كلمة ينادى بها المسلحون على أنها تمنى الحماية لمن أراد أن يكون أمينا ، وتعبرعن الكمال لمن أراد أن يكون رشيدا ، ولكن كيف تكون الحماية وكيف يكون الترشيد ، و الرقابة تمثل دورة متكاملة مستمرة ، تبدأ بالتخطيط والتنظيم ، وتتبع التنفيذ مع الترشيد ، وتنتهى بالقحص والتدقيق ، لتبدأ دورة جديدة تستمر طالما استمر النشاط ، وتدوم طالما كانت هناك حياة ، و ولكن سنحصر الكلام هنا عن الرقابة من حيث هى تطبيق لمبادىء علمية وتنظيمات عملية ، من حيث هى أداة ، ولكن نتسامل عما اذا كانت الأجهزة التى تقوم بها و و لكن نتسامل عما اذا كانت الأجهزة التى تقوم بدور الرقابة فى المشروعات العامة قد نجحت أو فضلت فى تحقيق أهداف الرقابة المالية الحقيقية ؟

فى الواقع ، رغم أن هناك شبه اجماع على ضرورة قيام وحدات فى الدولة ، بدور الرقابة سواء كانت سابقة أو لاحقة ، وسواء قامت بها السلطة التشريعية (البرلمان أو مجلس الأمة) أو السلطات الادارية والقضائية ، كديوان المحاسبة فى فرنسا أو المحاسب المراقب العام فى انجلترا ، الا أن التجربة والمحقائق التاريخية ، قد أثبتت عدم قدرة هـذه الأجهزة على تحقيق الإهداف من الرقابة ، ويرجم ذلك اما لعيب فى الجهاز وتكوينه أو فى طريقسة

⁽١) القيمت بالموسم الثقاقي ٥٩/٥٨ لجامعة القاهرة نـ فرع الخرطوم .

فيامه بوظيفته ، أو لعدم التماون بين هذه الأجهزة وجهات التنفيذ ، وليس أدل على ذلك من أمثلة نسوقها من أهمها عدم قدرة الجهاز الشريعى على تحقيق رقابة سابقة عند اقرار الميزانية نظرا لعدم توافر الجهاز الفنى الذي يقوم بالدراسة والتنحليل ، اذ ينهم ذلك عن طريق اللجان المختلفة ، وهذه كثيرا ما لا تتوافر فيها الكفاءات الفنية من ناحية ، أو لا يكون لديها الوقت الكافى للدراسة والبحق ، وما لم تكن أسس الدراسات الممروضة بواسطة أجهزة العكومة سليمة وواضحة وهو ما لا يتوافر على الدوام _ تؤخذ القرارات على غير هدى ، ويترتب عليها اتخاذ قرارات مكملة وتصحيحية عديدة تصدر في شكل اعتمادات اضافية جديدة أو تكتيلية •

فاذا ما تناولنا الرقابة اللاحقة ، عرفنا أنها لا تمثل فى الواقع الا نوعا من الدراسة التاريخية التى تتم بعد فوات الأوان فى شكل مراجعة حسابية لنتائج الاعمال ، يعرض فى شكل الحساب الختامى للحكومة ، وبهذا يصبح من قبيل السبحل التاريخي ، لا يفيد الا فى اقرار ما حدث ، ولا يكن من تتبع القروق بين ما حدد مقدما وما تم تنفيذه فى وقت يمكن من اتخاذ ما يلزم من اجراءات للملاج فيصبح اقرار السلطة التشريعية له من الأمور الرؤتينية البحثة ،

واذا قلنا أن الرقابة التشريعية يقوم بها نواب الشسعب وممثليه عن طريق الأسئلة أو الاستجوابات أو عن طريق الصحافة العامة ، فهو نوع من التذكرة والمراجعة ، التى قد يكون لها صدى ٥٠ وقد تنفع الذكرى ٠

أما الرقابة الادارية التي يقوم بها ديوان المعامنية أو ما يمائله من هيئات فهذه تقوم أساسا بدور المراجعة المستندية والعسابية ، كثيرا ما يطول أمدها ، وبهذا تقد أهميتها ، وتقل فائدتها تنجعة التأخير ، حيث يتغير الأفراد ويصعب تحديد المسئوليات ، فيكون مصيرها الدفظ والنسيان ١٠٠ ما لم توضع أسس للمتابعة والتنبي المستمر ، على أن يحدد الجزاء عن التعطيسل والتأخير وهيذا ما تعمل الحكومات على ممالجته عن طريق خلق أجهزة (كالنيابة المالية والادارية بعصر) تنحصر وظيفتها في القحص والتحري والتحقيق في حدود آجال قصيرة بمبعاء اتخاذ القرارات التي تكفل حق الدولة .

ولعذا رأينا أن يكون الاهتمام بالمبادىء والنظم التى تقوم عليهـــا الرقابة الحقيقية ، والتى ان توفرت بالشكل العلمي والعملي الصحـــيح ، وفي الوقت المناسب ، أمكن لأجهزة الرقابة التشريعية أو القضائية أو الادارية القيمسام بوظيفتها •• وما دام الأمر كذلك •• فما هو الدور الذي تقرم به الدولة في المشروعات والأهداف التي يرجى تحقيقها من الرقابة •• التتبع دورات النشاط حتى يمكن أن نحدد دور الرقابة بالمعاني التي تقصدها •

الرقابة على الأموال حقيقة لا بد أن نعترف بضرورة وجودها ، فالفرد مسئول عن ماله يتصرف فيه كيفما يشاء ، يوزعه حسب فضليات هو يصدها لنفسه ، يغير فيها ويبدل تبعا لما يحيط به أو يؤثر فيه من عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك ، هو الرقيب على ماله ، ان اخطأ تحمل مسئولية تصرفه وان قتر على نفسه أصابه الحرمان ، وهو الملوم عليه ، وان أحسن التصرف عاد عليه جزاء فعله بالخير والبركة ٠٠٠ وبهذا تكوفت دورة الرقابة على ماله ، من عمليات اختيار ومفاضلة ، ثم تحديد مقايس للنجاح أو القضل وعن طريق هذه المايير يمكن التمبير عن أهدافه ،

ولكن كلما اتسم مجال الأعمال ، وتعددت نواحي الاستغلال ، وزاد استثمار رأس المال كان من الضروري أن يسعى الفرد لتحقيق نوعان من الرقاية على ماله، رقابة داخلية تنضمن اشتراك مجموعة من الأفراد في التخطيط والتنفيذ .. . والاشراف والمتابعة ٥٠ هؤلاء هم المديرون ، ورقابة خارجية تقوم على أساس الفحص والمراجعة يقوم بها مراقبو الحسابات يكون الهدف من الأولى توزيع الأموال ثم تنبعها للتأكد من حســن النصرف والاستغلال (معيـــار الكفاءة الاقتصادية) ، أما الثانية فيكون الغرض منها التحقق من الأمانة في استخدام الأموال عن طريق حصر الأخطاء ، وتتبعها ، وكشف الغش والتسلاعب ، وتبين أسبابها والمسئول عنها منه ولكن كلما تجمعت أموال الأفراد ، والفصل سلطان صاحب المال عن ادارة أمواله ، ظهرت مجموعة جديدة من الأفراد (المديرون) تسأل عن حسن استغلال هذا المال وفقا لما يوضع من أنظمة وما يحدد من اطار للنشاط ـــ ومن هنا تظهر أهمية الرقابة الماليـــة المستمرة التي تبــــدا مع بداية المشروع حيث تتحدد الأهداف والأغراض ، كما تتحدد السلطات والمسئوليات وتستمر في الداخل والخارج ، فيختار أصحاب الأموال ممثلون لهم هم أعضاء مجالس الادارات والمديرون يكونون هم المسئولون عن التخطيط والتنفيـــذ والرقابة الداخلية ، ويعينون مراقبون للحسابات تلقى على عاتقهم وظيفة التدقيق

والمراجعة ، بقصد اقرار العقائق سواء تعلقت بعراكز الأموال أو بنتائج الأعمال. أما الدولة فتشــــترك بالتشريع لحماية أصحاب الأموال حرصـــا على أموالهم والمنتفعين من النشاط حرصا على مصالحهم ، وفى كلا العالتين منعـــا لاحتكار طائفة أخرى أو سيطرة واحدة على الأخرى •

فاذا ما انتقانا الى النشاط العام ، حيث تجمع الأموال بطريقة أو أخرى عن طريق الضرائب أو الرسوم ، أو باستخدام الأموال الخاصة أو العمامة ، فانما الأموال هي أموال الشعب ، تمثل ناتج المجهود الفردى أو الجمعاعى ، بل هي تمثل اقتطاعا من امكانيات الفرد على الادخار والاسستشار ، هي بمعنى آخر مرمان أساسه قدرة الدولة على التعييز والانفاق لتحقق العدالة في التوزيع من ناحية ، وتعمم الرفاهية للشعب من ناحية أخرى ، وتنحصر أهداف الدولة المتقدمة في قدرتها على ابجاد توازن حقيقي بين ما يمكن أن تتركه للقطاع الخاص (الأفراد والشركات) وما يجب أن تقوم به بواسطة القطاع العام ، ولكي يمن ما يمكن أن تحصل عليه من أموال لتفطى ما يجب أن تتحمله من أعباء بدون بين ما يمكن أن تحصل عليه من أموال لتفطى ما يجب أن تتحمله من أعباء بدون الخلال بحق الأفراد في التصرفات ودون ما ميطرة على النساط ، وبحيث أن تتحقق مع هذا كله الكفاية الاقتصادية في استغلال موارد الدولة المحدودة ، والاشباع بأنواعه لأكبر عدد من الشعب ، ولكن في حدود النفقة الاقتصادية و

الأموال العامة ــ أموال الشعب ــ هو وحده الرقيب عليها ? ولكن ما هى الوسيلة لتحقيق هذه الرقابة ، بل كيف يتم التعبير عنهــا ? ومتى وفى أى وقبت يمكنه أن يباشر سلطاته فى الرقابة ٢٠٠٠

الشعب له معلوه (مجلس الأمة أو البرلمان) هم الذين يرسعون السياسات ويراقبون التنفيذ والوزراء والمديرون والموظف و هم آداة التعبير عن هدذه السياسات وعليهم مسئولية تنفيذها و ومن هنا أصبحت الوظيفة تكليف واجب لخدمة الشعب ، والرقابة آداة للحكم على كفاءة القائمين على مصالحه ، و ومن هنا كانت الرقابة تتعلق بنشاط هذه الهيئات والأفراد ، تسمى كلا منهم ، لا فى شخصه من حيث هو كائن حر له حرية التعبير عن رأيه الشخصى ، أو حرية التصرف فى ماله الخياص ، ولكن كشخص يمثل المجموع ، ويعبر عن رأى المجموع ، ويعبر عن رأى المجموع ، ويعبر عن رأى المجموع ، ويعبر عن رأى

بذلك يتخذ من القرارات ما يمس الفرد من ناحية ماله ومدخراته ، وما يؤثر فيه من ناحية ما يؤدى له من خدمات ومنافع ٠٠ ومن هنا يتردد السؤال : ما هى هذه القرارات ، كيف تتخذ ثم تنفذ ، وما هى وسيلة الرقابة عليها ٠٠٠٠

دور الدولة في النشاط واهداف الرقابة :

الأصل هي أن تكفل الدولة الحرية للنشاط الاقتصادي في الداخل • وفي العلاقات مع الخارج بحيث لا يحدث تضارب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وبهذا ينحصر دورها في وظائف تتعلق بالدفاع وحماية الملكية الفردية وتحقيق الأمن في الداخل • ولا تقوم بالمشروعات الاقتصادية الا بالقدرالذي لا يقوى القطاع الخاص على القيام به اما لضخاسته ما تتكلفه من أموال • واما لضالة ما تدره من أرباح وبذلك تنحصر النفقات العامة في هدذا القدد من النشاط • • • وهذا هو مبدأ السياسة المالية للدول الراسمالية • •

ولكن كلما كان الشعب متخلفا ، يتمتع بمستوى معيشية منخفض ، كلما زاد السبء على ممثليه فى تقدير احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية ، ووقع على عاتفهم الاختبار والمفاضلة طبقا لما يجرى من دراسات وأبحاث ، وما يرسم من خطط وسياسات ، وما تقوم به هيئات التخطيط والتنمية .

وكلما كان الشعب غير قادر على أن يتحمل أعباء التنمية الاقتصادية، أو كان غير قادر على القيام بها سواء عن عمد تتيجة خوف أو حرص ، أو عن جهل تتيجة ضعف أو تراخى •

وكلما كان الشعب يعيش فى مستويات طبقية متباعــــدة ، تنخلف امكانياتها المادية والمعنوية لتيجة سوء التوزيع أو الاحتكار والسيطرة ، الذى يفرضه تحكم فئة قليلة على نواحى الاستغلال والاستثمار أى احتكار قلة لموارد الدولة ٠٠٠

كلما كان من الضرورى طبقا للتفكير العلمى الحديث ، ان تقوم الدولة نيابة عن الشمع بتحقيق مصالحه وحمايتها ، وذلك عن طريق قيامها هى بنفسها ، أو مساهمتها بالاشتراك مع غيرها (القطاع) الخاص الى انشاء وحدات تنظيمية مستقلة عنها ، أو ملحقة بها ، تجمع المال اللازم لتعويلها ، وتشترك في ادارتها ثم تفرض الرقابة عليها ، لتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والمدالة الاجتماعية ،

وتخفف من حدة التفاوت فى التوزيع ، وتفاوم الاحتكارات الخاصة ، وتوجه السياسية ، التي هي دعامة النشاط السياسية ، التي هي دعامة النشاط الاقتصادي بحيث تحقق هذا كله للصالح العام لجمهرة المستثمرين والمنتفعين ـ وهم الشعب •

ومن هذا الاتجاه الحديث للتفكير المالى ، أصبحنا أمام دولة لها أهداف تنحصر فى احداث تأثيرات معينة فى الاقتصاد القومى ، تؤثر وتتأثر بالسياسة المالية لمستوى الانفاق والتمويل العام ، وهذه تهدف الى ايجاد تنظيم مالى متكامل يكفل تحقيق أكبر قدر من التوازن بين ما تؤديه الدولة وما يترك للأفراد ، وبهذا صارت السياسة المالية تتعلق بالدورة الاقتصادية باسرها ، ولا تهتم بالسسنة المالية وحدها ، ولكن برامج طويلة الأجل متكاملة منتظمة ،

ولكن مع هذا الاتجاه نحو التوسع في النشاط الذي أصبحت تقوم به الدولة _ وخاصة في الدول المتخلفة أو التي تعتمد على الاقتصاد الموجه _ زادت المخاوف من قدرة الحكومة على القيام بهذه الأعباء ، وتحقيق التوازن الحقيقي ، والكفاية الاقتصادية في استغلال موارد الدولة • ونادي الكثيرون بأن الإداة الحكومية قاصرة ضعيفة تتيجة تسمكها بالعتيق ، وميلها الى التعقيد والتركيز. وأن الأداة الحكومية تنثل الاسراف والتبذير وعدم الكفاية في استغلال الطاقات البشرية والمادية ٠٠٠ ولكن مهما تفاوتت الاتجاهات سواء من ناحية اتباعها سياسة حيادية تقتصر على وظائف الدفاع والخدمات العامة ، أو اتباعها سياسة ايجابية تتضمن اشتراكها الفعلى فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة ومهما تضاربت الآراء الخاصة بقدرة الأداة الحكومية أو ضعفها ٥٠٠ هنــاك حقيقة واقعة أن الدولة تقوم بنفسها أو بالاثنتراك مع غيرها في مشروعات عامة ، وأن الرقابة المالية ضرورية كأداة تمنع الاحتكار والسيطرة عن طـــريق تخطيط متوازن بين ما يترك للقطاع الخاص وما يقوم به القطاع المام ، وعن طريق رسم برنامج مالى سليم بين الموارد والنفقات العامة ••• يحقق الأهداف في استغلال موارد الدولة المحدودة سواء كانت هذه الموارد طبيعيــة أو مادية أو بشرية ، وبذلك تتحقق الكفاية والاقتصاد عن طريق وضع معايير أو مقاييس تحدد مقدما يتم مقارنتها بنتائج التنفيذ . وتحدد الفروق ثم تدرس ولا تترك بل تكون دافعا لاتخاذ قرارآت للملاج والتصحيح ء ولا يمكن أن يتحقق هممذا كله الا اذا كان هنماك تخطيط وتنظيم (رسم مياسات) يعتمد على البحث والدراسة وتجميع الحقائق وتحليلها ، ثم متابعة وتتبع التنفيذ لتحقيق نوعا من الرقاية الوقائية أو المائمة ، وفي النهاية فحص وتدقيق في تنائج التنفيذ كوسيلة للرقابة العلاجية أو المصححة .

والآن ما هي دورة الرقابة المالية الحقيقية ٠٠٠ ?

دور الرقابة

التخطيط والتنظيم والتابعة:

تمثل الأموال العامة من حيث المصدر (أموال الشعب) • ومن حيث أوجه الاستممال (مصالح ومنافع الشعب) • • • وان تعددت المصادر من حيث هى تتعلق بالفرد أو المجموع ، طبيعيا كان أو معنويا ، الا أن تنظيم العصول عليها وتوزيع الموارد على المصادر بحيث تتحقق العدالة والتوازن والكفاية فأمر لا بد أن يكون معل اهتمام الساسة والاقتصاديين ، وهو بداية دورة الرقابة المالية التي تقصدها (ترتيب أفضليات وأولويات للمشروعات ، فيجمع المال الكافى لتحقيق الإهداف من انشائها) ، أما وسائل التنفيذ من ناحية التحصيل ، فهو أمر يتعلق بتحديد المستوليات والسلطات ، ووضع التنظيم المالي والادارى .

أما الرقابة على الأموال من ناحية أوجه الاستعمال ، فهو أمر يتعلق بالمصالح والمنافع الواجب أن تؤدى فى حدود نفقة اقتصادية ، وبعيث تتحقق الأهداف الرئيسية من النشاط الذى يتقرر القيام به • ولا يمكن أن يتم ذلك فى الوحدات الفنية والادارية (المشروعات) التى تسمم فيها الحكومة بصورة أو أخرى الا اذا تم وضع برامج مالية قصيرة الأجل كجزء من برنامج طويل الأجل ، تترجم فيه السياسات فى صورة وحدات فنية (كمية) ووحدات مالية (نقدية) تعرف فى المنى العلمى العام بالميزائيسة التقديرية ، وفى المعنى الخاص بالنسسبة للدولة الميزائية • • التى تعبل بهذا الشكل نوعا من التخطيط المالى لسياسة الدولة أو وحداتها وأداة للرقابة على تنفيذ هذا التخطيط .

وتبدأ الرقابة على الأموال فى المشروعات العامة باعداد الميزانية السنوية تمثل تقديرات الأموال من ناحيتين (مصادرها ثم أوجه التصرف فيها) ويعكن عن طريق تتبعها الحكم على كفاءة الادارة والاستفلال ثم عن طريق المقارنات بالأرقام بين ما حدد مقدما وما تم تنفيذه فعلا ، يمكن أن نقف على اتجاهات التقدم والتأخر ، أن نعرف أسبابها وتتبع مصادرها .

الميزانية التقديرية تمثل أفضليات يحددها المسئولون عن الانفاق تبعا لخطط يضعونها وسياسات يحددونها، وبرامج ينظمونها و و و والمهم هنا من ناحية الرقابة و ترتيب هذه الأفضليات من حيث الأهداف و ثم ترسم الطرق التي يمكن بو اسطتها أن تتحقق هذه الأهداف و وينحصر عبه الرقابة في هذا الدور على عدد من المسئولين عن التخطيط المالي حسب نوع المشروع وطريقة ادارته و و وختلف هؤلاء باختلاف المشروع أو الهيئة القائمة على التخطيط والتنفيذ (البرلمان ، مجلس الوزراء ، الوزراء ، لجان التخطيط ، مجلس الادارات ، الأفراد) ويتحدد النجاح أو الفشل في الاختيار حسب اعتماد هذا التخطيط على السع علمية وعملية أو خضوعه للنزوات والآراء الشخصية من ناحية أو المؤثرات الحزية والسياسية من ناحية أخرى و و بذلك كان لا بد لتحقيق الرقابة في معناها العلمي من توافر:

(١) تعدد أهداف واضعة من مزاولة النشاط

خدمة عامة ليس لها مقابل •

خدمة عامة لها مقابل غير متوازئر .

خدمة عامة لها مقابل ٠

مزاولة نشاط اقتصادى هدفه الربح .

(٢) ترسم برامج محددة المعالم تعتمد على الدراسة والبحث لا تتأثر بالسياسة الفردية ، ولا تختلف باختلاف الأشخاص ولا تتغير بتغير الحكام • انما هي تعبير عن سياسة مستمرة مرنة يجرى بها التعديل تبعا للمؤثرات الفنية والاقتصادية والنتائج العلمية التي تتضح عند التنفيذ •

وضع الميزانية التقديرية – بهذا الشكل – هي أداة الرقابة الأولى لأنها تعبر عن أفضليات يتقرر تنفيذها بناء عن دراسة ، وفى تنفيذها القاء أعباء دورية على الوحدة التنظيمية (أحد مصالح الدولة أو مشروعاتها) بعضها يستمر بل يتضاعف ويتزايد والبعض الآخر يتميز بالجمود ، بحيث يصعب تحويل

الاستثمار فيه من غرض لآخر الا بالتضحية ، وعندما تكون فى الأموال والأنفس تضر ولا تنفع •

وهنا يجدر التساؤل لماذا تفشل الدولة (ووحداتها التنظيمية) فى تحقيق الإهداف رغم اعتمادها على مبدأ الميزانية التقديرية ? يرجع الفشل فى كثير من الأحوال الى عوامل أهمها:

اولا ... اعتمادها على التحليل التاريخي وحده وعدم مسايرتها التطور في الاهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية :

هل يمكن لميزائية وضعت في عهد بحيث تعبر عن أهداف وسياسات معينة وتتل تخطيطا معينا ألأجهزة الدولة أن تستمر على حالها من حيث مقوماتها في عهد آخر ، يجب أن تنظور معه الأهداف ، وتتعدد بوجوده وظائف الدولة ، وتتشكل معه أداة تنظيبية تعتمد في التصميم على أهل البيلاد وخبراتهم كلما أمكن ? كميزائية مصر الآن وقبل الثورة ? هل اختلاف الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتطلب فقط احلال الوطنيين معلى الأجانب مع الابقاء على التنظيم والأداة كما هي ? وهل تعديل أهداف الدولة واتساع النشاط تبعا لذلك معناه زيادة أعياء الوظائف أو غيرها ?

هل التوسع في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يتحقق في حدود الاطار التنظيمي القائم •

الواقع والخبرات العملية تؤيد ضرورة دراسة التنظيم الادارى وتعديله من حيث يجب ليساير التطور فى نظام الحكم والتوسع فى الأهداف ب ويستدعى ذلك دراسة وبحث موضوع اعادة التنظيم الادارى لمرافق الدولة بحيث تتحدد الوحدات الفنية والادارية التي تتكون منها المصالح العامة والمشروعات العامة ، وبحيث يمكن البت فيما اذا كان من الأصح استقلال هذه الوحدات أو تبعيتها لرياسة واحدة ٥٠٠٠ ولابد أن يكون الأساس هو تدعيم النشاط وتحقيق الأهداف من قيام الوحدة التنظيمية بكفاية وفى حدود التشغيل الاقتصادى سواء كان ذلك دافعه الربح أو الخدمة العامة بوعن طريق هذه الدراسة (اعادة التنظيم) يمكن أن يتحقق الوفر فى النفقات ويتم تدعيم السس الرقابة المالية الحقيقية •

ثانيا _ اعتبار اليزانية للوحدة التنظيمية تمثل مستويات مالية للانفاق (اعتمادات مالية دون التدقيق في معليها الحقيقية) :

هل تعنى الميزانيسة التى تتمثل فى صسورة برنامج للأمسوال محدد مقدما الجنيهات والقروش والملاليم ? لا ، بل تعنى القيم الحقيقية والوحدات الاقتصادية التى تعبر عنها هذه المسيات ، هذه القيم الحقيقية الما تمثل وحدات وخدمات ومنافع، وتمبر هذه عن خدمات الأفراد ومنافع الأشياء، ويكون هذين العنصرين فى العادة الجزء الأكبر من ميزانية الدولة أو الوحدات التنظيميسة التى تقسوم بتمويلها وادارتها أو الاشراف عليها ٥٠٠ ولهذا منضرب بها الأمثال ٠

خدمات الأفراد تتمثل فى صدورة وظائف محددة المالم لا تمثل ممميات (مدير ، مستخدم ، كاتب ، مهندس ، عامل ١٠ النخ) ولكن يجب أن تمشل مواصفات لها تقييم معين ١٠٠ وظائف لا تتمثل فى أشخاص فقط ، أو فى أصحاب شهادات علمية فقط ، أو عناصر لهدا طابع سياسى فقط ١٠٠ ولكن تتحدد على أساس عناصر تختلف حسب نوع العمل وما يحتاجه من مؤهل علمى وخبرة علمية تتحدد معه المسئولية ، وبين مدى ما يعتمد عليه من مخاطرة ، ودقة وأمائة وتعاون ١٠ النخ من العوامل الضرورية التي تتكون منها الوظيفة ،

هل يمكن أن تتحقق الرقابة على شيء غير محدد المعالم ، هل تتحقق الكفاية والاقتصاد في استفلال الأموال اذا لم تكن مواصفات الشيء معروفة واضحة محددة • • •

لا يكفى أن نحدد المالم (المواصفات) حتى تبدأ دورة الرقابة ، بل لابد أن تحدد المسئولية عن التنفيذ في كل مراحله (دورة العمل) :

- (١) عند التوظف ــ من له حتى التميين وبشرط أن يكون فى حدود الاطار الذى يحدد مقدما ٠
- (ب) عند التوجيه أى تخصيص الأفراد للأعسال فيخصص الشخص للعمل المناسب دون ما ضياع أو خسارة فى الجهد البشرى • خاصة حيث تندر الكفاءات وتقل الخيرات •
- (ج) عند الترقية ـ أى عند اتخاذ قرار الترقى بحيث يفرق بين النواحى المادية والوظيفية • وبشكل يحقق التنسيق بين الناحيتين •

ولكن هل يكفى هـــذا لكى تتحقق الرقابة المــالية الحقيقيــة على تكلفة الوظائف ٥٠٠

ان لهذا الشرط جانب انسانى ونفسانى ، يجب أن نأخذه فى الاعتبار ، اذ كيف تتطلب الكمال ولا نحقق للفرد الضمان والاستغلال بل والاشباع ؟ لايكفى أن نوفر الأسساس العلمى للقياس الفنى بل لابد أن نحقق التقييم الاقتصادى المتوازن بين الأفراد ٥٠٠ يجب أن تحدد المستوبات المالية بحيث لا تكون هناك فوارق كبيرة توجد الحزازة فى النفوس ، وتوغر الصدور ، وتدعو الى التكاسل والتراخى ، بل وقد توجد النفوس الضعيفة التى تنفذ بين النفرات فتمثل عناصر والتراخى ، بل وقد توجد النفوس والتلاعب ٠

لا يمكن أن يتحقق الكمال الا اذا تطورت الأسسس التى تحسد بعوجبها مستويات الانفاق على الأفراد مع تطور الوظيفة والمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يستدعيه شغل هذه الوظيفة .

لابد أن يكون تحديد المستويات والمعايير (الفنية والمالية) متكاملا متناسقا حتى يكون أساسا سليما للرقابة ، أما أن تترك الثفرات فمجال الاسراف والضياع يكون مفتوحا والشكوى والانتقاد تكون أوسع مجالا •

واذا ما انتقلنا الى دور التنفيذ ، أصبحنا أمام (اطار معين) محدد المسالم (وظائف معرفة وقيم محددة) يراد توجيهها والاستفادة منها ، اذهى تمثل طاقات بشرية ، يحسن أذ لا تضيع ولهذا يجب أن تحدد أولا بأول مواطن الاسراف فى استفلال هذه الطاقات ولا يمكن أذ يتحقق ذلك الا اذا تم التوجيه الصحيح، وألقيت مسئولية التنفيذ على عاتق المستويات الادارية المختلفة القسائمة على التنفيذ ، كل فى حدود ما يحدد له من اختصاص ، وما يعطى له من سلطات ٠٠٠ والمنياء كل فى حدود ما يحدد له من اختصاص ، وما يعطى له من سلطات والشياع للطاقات البشرية من ناحية مع بيان أسبابها ثم تحسد نواحى الوفر والتجاوز فى الأعباء المالية التى هى تمثل ضياع للثروة الممثلة فى تقييم هسذه الطاقات البشرية من ناحية أخرى ، وبغير هذا السبيل : المقارنة بين ما يجب أن يكن أن بحق مبادىء الرقابة الوقائية أو نوفر أسس الرقابة الملاجية وكلاهما دعامتان للرقابة المالية الحقيقية ،

واذا ما انتقلنا الني الرقابة على المواد والمهمات والأدوات وهي عديدة تلزم في كل مجال بعضها يعتمد على موارد الدولة المحدودة ، والبعض الآخر يحتاج الى تمويل خارجى واستنزاف لعملات أجنبية قد يصعب في كثير من الأحوال الحصول عليها و وان أمكن ذلك فقد يفرض أعباء ثقيلة و سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية و وعلى كل حال ، لهذه الاحتياجات دورة تنضمن الشراء والتخرين والصرف (الاستعمال والاستهلاك) ولا يمكن أن تتحقق الرقابة المالية الحقيقية الا اذا وضعت برامج مالية (ميزانيات تقديرية) لا تمثل متوسطات قيمية عن المساخى ، بل يجب أن تعبر عن الاحتياجات في حدود الامكانيات المسالية والاقتصادية والسياسية وفي حدود السياسات التخطيطية المتعلقة بالانساج والتوزيم و ويكون الهدف من وراء ذلك:

١ - تحقيق الكفاية الاقتصادية في استغلال رأس المال الحكومي ٠

٢ -- تقليل الضائر التي تترتب على تخزين مواد بكميات أكثر أو أقل مما تحتاج اليه ، مما يؤثر بدوره على كتاءة التشفيل للمرافق أو المشروعات العامة ، أو يوجد نوعا من عدم التوازن في توزيع الأموال على الاحتياجات .
 وهذا له خطورته من الناحية الاقتصادية .

ولا يعنى تغصيص اعتمادات لهذه الإغراض انتهاء دور الرقابة المالية ، والما هو بداية تتبع الخطوات عند كل نقط التنفيذ ، ان كل من يشترك فحاقرار الارتباط بالنفقة ، والذي يأمر بالدفع ثم الذي يشترك فى الاستلام والفحص والتخزين وأخيرا فى الاستهلاك والاستعمال ، ان كلا من هؤلاء يلعب دورا رئيسيا فى تحقيق الرقابة المالية الحقيقية ، ان هذا المستند الذي يحرره موظف ويراجعه واحد أو أكثر ، ويعتمده مسئول أو أكثر ، انما يشترك بشكل أو آخر فى دورة الرقابة الحقيقية ان كلا من هؤلاء يعتبر مسئولا عن تحقيق الكفاية فى امتفلال الأموال فى عنصر دون عنصر آخر ، وفى ناحية دون أخرى ، وأن توافر فيه الاخلاص والأمانة ، أمكنه أن يتساءل فى المرحلة الأولى ؟

- ـ هل لهذه النفقة من ضرورة ?
- هل يمثل عنصر النفقة هذا ما سبق اقراره بعد دراسة ?
- ــ هل هناك وسيلة أخرى يمكن أن تحقق وفرا (البديل) ?

ان أمكنه أن يجمع الحقائق ، يدرس ويحلل ، يمكن أن يأخذ القرار الذي يكفل التوفير دون اخلال والرقابة دون تعطيل .

وأن يتساءل :

_ في المرحلة الثانية:

_ ما الداعى للتصرف في هذه المادة أو ذلك ?

_ وهل هذا التصرف يتم طبقا لمّا سبق أن حدد مقدما _ أى فى حــدود الميزانية التقديرية ؟

ــ هل اعتبد المسئول عن هذا التصرف مثل هذا الأجراء وهل يتم ذلك في حدود ما منح من سلطات ?

ان أمكنه ذلك _ حقق الاقتصاد في استعلال الأموال في دورتها عنه التنفيذ .

وأن يتساءل في المرحلة الثالثة :

ــ هل هناك فروق بين ما حدد مقدما وما تم تنفيذه ?

ما هي الأسباب الداعية لهذه النروق ، وما هي مقادرها وما هي أهميتها ?

ــ من المسئول عنها ٥٠٠ وكيف يكون العلاج ?

وأخيرا ــ ما هو القرار الذي اتخذ لملافاة العيوب ، واقرار سياسات جديدة أمكن بذلك أن نفول أن للرقابة معانيها وفوائدها المحقيقية ٠

وهكذا يمكن أن نسوق الأمثلة على كل عنصر من عناصر الاتفاق في الدولة ومصالحها ومشروعاتها ••• ولكن هل يكفي مجرد التخطيط وتتبع للتنفيذ ?

لا ولن يكون ذلك كافيا - بل وكيف يتحقق التطبيق العملى لهذه المبادى، العلمية للرقابة وما هي الوسيلة الى أن نحصل من دورة الرقابة على أقصى فائدة مرجوة ?

ان هذا لن يكون الا اذا صاحب ذلك كله مجموعة من التنظيمات الماليـــة والادارية التي تتعلق بنواحي لها أهميتها في تحقيق الترشيد العلمي الذي نرجوه مع توفير لسهولة فى التطبيق والسرعة فى التنفيذ والأمانة فى العمل والدقة فى السحث والتحرى ٠٠

 ١ ــ تنظيم للأداة القائمة على التنفيذ ويشمل ذلك تنظيم الأفراد والأدوات والوسائل المكتبية ٠

 ٢ — تنظيم للاجراءات ويتمثل ذلك فى فن التنظيم المحاسبى والاحصائى الذى بتضمن قواعد القيد والتبويب والتلخيص والعرض ، وبمعنى آخر طرق جمع البيانات وتعليلها وعرضها .

٣ ــ تنظيم للقواعد المالية التي تتضمن تحديد للسلطات في المستويات المختلفة مع تحديد المسئولية المترتبة على ذلك •

وقد كانت هذه الموضوعات ، وما زالت مثار الجدل والبحث ، كلسا أثير موضوع الرقابة المالية على المشروعات العامة وفشل الأداة الحكومية فى أداء وظيفتها ٥٠٠ ولكن الرحاولنا أن نعصر الأسلب ، وتتبع العيسوب ، لكى نبين مواطن الضعيف والاسراف ، وحتى توجه للاصلاح كان ذلك أمرا غير ميسورا ، فالأسباب عديدة والعيوب كثيرة ، وطرق الاصلاح متعددة ، ولكن لنطرق المهم منها على سبيل المثال لا العصر :

(۱) الجعود: ويتضمن ذلك التمسك بالمتيق من الاجراءات والنظم واتباع الروتين رغم التطور والتقدم العلمى والعملى فى طرق التنظيم المسالى والادارى ورغم النمو المطرد فى حجم الوحدات و واختلاف الوظائف التى تقوم بها هذه الوحدات و هذا بالاضافة الى حب « التمميم والتوحيد » رغم اختلاف الظروف من ناحية ، وتنوع النشاط من ناحية أخرى (استخدام لوائح موحدة فى الحكومة وفى المشروعات العامة _ صحصة حد تعليم _ سسكة حديد _ مستشفيات و و الخ) و

(۲) التدخل: حيث تخلق الوظائف للموظفين ، ولا يختـــار الموظفون للوظائف ويرجع ذلك فى تنظيم الأحوال الى التدخل الحزبى والسياسى وانتشار المحسوبية والانتهازية ٠٠٠ مما يترتب عليه ازدياد الاعداد وانعدام الكفاءات ٠

(٣) الاحتكاد: حيث الصراع بين الكبار والصفار ، القدامى والحديثون ،
 وحيث التعصب بين أصحاب الجهن والنزاع بينها وبين الطوائف .

 (३) التقليد: حيث يحتهد الكثيرون في هل مستحدثات العرب على علاتها دون ما نظر الى الظروف العملية والإمكانيات القائمة فيفشل بذلك التنظيم في غير موضعه ، ويلقى اللوم على الإداة وليس على التنظيم .

 (a) السيطرة: حيث يحب كل قائم على التنفيف أن يشعر الفير بأنه صاحب سلطان ، ويتم ذلك حيث تتركز السلطات ، ويتحكم الرؤساء ، فتتاح فرص التعظيل ، ويزداد مجال الخطأ ويلقى العيب على الأداة .

(١) الفعوض: حيث لا توضح الأهداف من التنظيم ، أو تعقد التعليمات فتجمع البيانات من غير أن يكون لها هدف (روتين) • وتكثر المستندات وتحفظ من غير أن تقوم لها حاجة ، وتتعدد الامضاءات تمعنا في المراجعة وهي لا تعنى الا توزيع المسئولية ، ثم مع هذا كله تكثر التفسيرات حيث تغمض النصوص ، فتتضارب الآراء وتتعقد الأمور •• وبذلك تتعطل الأعمال ويلقى اللوم على الأداة •

وهكذا يمكن أن تعد الكثير • ولكن لنرسم الخطوط نحو الاصلاح ، نحو التنظيم نحو الترشيد • حتى يمكن أن تتحقق الرقابة المالية الحقيقية :

أولا: يجب أن تتحقق المرونة فى التنظيم الادارى ، بحيث يتمشى مع التطور لا يسبقه أو يتأخر عنه • ويستدعى ذلك اعادة النظر فى التخطيط الادارى بحيث تتحدد الوظائف والسلطات والمسئوليات بغير تداخل فى الاختصاصات أو تنازع بين الأفراد • وحتى يتم ذلك يجب أن تتنوع طرق التنظيم وتتشكل تبعا لنوع الوحدات وأغراضها وأوجه نشاطها ولا تتسلك بالتوحيد والتنميط حبا فى معانيها ولكن فى الأهداف التى يمكن أن تحققها •

ثانيا: يجب أن يتحقق استقلال الأداة القسائمة على التنفيذ عن التيارات الحزبية أو السياسية والامتناع عن التأثير عليها بمؤثرات خارجية (عن طريق الكادرات والمعلوات ١٠٠٠ الغ) • لكسب الأفصار والمحاسبيب • ولا يمكن أن يتم ذلك الا اذا وضعت أسس الاختيار والتمين (الموظفين والممال) وحددت المستويات المالية للوظائف بحيث تكفل المستوى الاجتماعي اللائق بكل ، من غير تمييز بين الطبقات ، ودون ما تميز أو تعصب لطائفة دون أخرى ، وبحيث أن يتحقق التوازن بين مستويات الوظائف • فيقضي بذلك على الفوارق الطبقية والمهنية التي تخلق العزازت • وتثير الشكوى والإضطراب •

ثالثا: يجب أن يطبق مبدأ تكافؤ الفرص • وأن تتاح فرص للأكفاء وتخلق روح التعاون بين المستويات الوظيفية المختلفة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا وضعت أمس سليمة للترقى ، وحددت مجالات الأقدمية والاختيار • وبهذا تقفى على الاحتكار الذي تفرضه الأقدميات المطلقة ، والسيطرة التي يفرضها الكبار على الصفار •

رابعا : يحب أن يكون رائدنا التطور • اذ لابد أن تنطور أداة التنظيم مع التقدم العلمي والعملي بحيث تتشكل بالظروف المحلية دون أن تفقد هـذه الأساليب معيزاتها ـ ويتضمن ذلك استخدام الوسائل العلمية الحديثة ـ حيث يجب ـ في التنظيم المحاسبي والاحصائي ـ ويتضمن ذلك فن تصميم للدورات المستندية المتعلقة بطرق جمع البيانات وتحليلها وطرق عرضها • ويشمل ذلك تصميم المستندات وطرق تداولها وتنظيم مواعيدها ثم طريقة الاستفادة منها • ان هذا كله يتمثل في استخدام فن التصميم المحاسبي والاحصائي •

خامسا: توزيع السلطات وتحديد المسئوليات ، ان التركيز أمر غير مستحب كما أن توزيع السلطات لها عيوبها ، ولهذا كان تحقيق التوازن بين المستويات المختلفة (توزع السلطة حسب الوظيفة ودرجة المسئولية) أمرا ضروريا ، فتوضع القواعد المالية المتحقلة بسلطات التعاقد (لشراء _ البيع ـ التمويل ١٠٠٠ النج) بحيث توزع السلطات على مستويات الادارة التنفيذية ، وتحدد الاسس التي يقوم عليها استخدام الأموال ، عن طريق تنظيم سلطات الانفاق والمسئوليات عنها (صواء عن طريق الأفراد أو اللجان) يمكن القضاء على التحيز الفردى وتقلل فرص الاستفلال ، فتتحقق الأمانة والكفاية في استغلال الأموال ،

ان هذا كله يعنى استخدام مبادىء التنظيم العلمى • ولا يمكن أن تتطور لتحقق هذه المبايات ، الا اذا تحرينا من قيود الماضى ، ودرسنا أعباء الحاضر ، وتفكرنا فى المستقبل القريب والبعيد • لنثق فى أقسسنا أولا • ثم فى قدرتنا على التطور ، وفى مقدرتنا على الاستقلال وعدم الخضوع • ان أمكننا هذا ، حققنا الأهمداف التي رسمناها لبلادنا ، وخف النزاع بين الراعى والرعية ، ونادينا بأن لا خوف من الرقابة مهما اختلفت الأسباب ، وتنوعت الأداة وتعددت الأغراض • فالرقابة أداة وليست غاية •

العلاقات بين مصر والمكسيك

171 - 7271

للدكتور أحمد أحمد الحته

أسبتاذ التاريخ المساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة

قرر جوارز (Guarez) رئيس جمهورية المكسيك في سنة ١٨٦١ وقف دفع فوائد الديون التي على الحكومة لمدة سنتين ، فلجأ الدائنون من الفرنسيين والأسسيان والانجليز الى حكوماتهم طالبين منها المساعدة فى الحصول على حقوقهم . وبنساء على ذلك اتفقت فرنسها وأسيانيا وانجلترا على ارسال حملة مشتركة الى ميناء فيراكروز (Vera Cruz) رغبة في الضغط على الحكومة حتى تدفيع الفوائد المستحقة . وقيد تمكنت الحملة من احتسلال ڤيراكروز بدون صعوبة . غير أن الخلاف دب بين الحلفاء على موضوع الانذار الذي يوجه الى حكومة المكسيك ، فانسحبت انجلترا وأسيانيا ، وبقيت فرنسا تتابع الحرب حتى دخلت قواتها مدينة المكسبك عاصمة البلاد في يونية ١٨٦٣ • وعندلَّذ أنشأ فوريه (Forey) القائد المام الفرنسي حكومة مؤقتة من مجلس يتألف من ٣٥ عضوا • وبعد ذلك رأى نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين أن يقدم تاج الامبراطورية الكسيكية الى مكسمليان Maximilian أخى فرنسيس چوزيف امبراطور النمسيا ؛ فقبل مكسمليان التسماج ، على الرغم من معارضية أخيه وبريطانيا ، وسافر من تريستا الى مدينة المكسيك فوصلها في يونيسه ١٨٦٤ • ولكن جوارز جدد الحرب ضد القوات الامبراطورية التابعة لمكسمليان وضد القوات الفرنسية بقيادة بازين (Bazaine) الذي حل محل فوريه منذ آكتوبر ١٨٦٣ ، كما أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بالنظام الجديد في المكسيك لأنه يتعارض مع مبدأ منرو • وكذلك مل نابليون الثالث من استمرار الحرب وتفقاته ، فقرر جلاء القوات الفرنسية عن المكسيك . وفعلا بدأ انسحابها في ٤٣ يتاير ١٨٦٧ ، وانتهى في ١٢ مارس من تلك السنة ، غير أنر مكسمليان لم

ينسحب من المكسيك ، بل بقى يعارب القوات الوطنية بما لديه من القوات الامبراطورية حتى اضطر الى التسليم فى يونيسة ١٨٦٧ ، فاعدم رميسا بالرصاص (١) .

هكذا كانت الظروف التى نشأت فيها العلاقات بين مصر والمكسيك • واليك تفصيا, تلك العلاقات :

١ - تمثيل المكسيك في مصر:

عين الامبراطور مكسمليان جيسيب زغيب (Guissepe Zogheb) قنهسلا عاما للمكسيك في مصر و وقد رفع زغيب علم المكسيك على القنصلية المسامة بالاسكندرية في ٢ نوفمبر ١٨٦٥، وفي تلك المناسسية أرسسل الى القناصل الآخرين ، ومنهم شارازهيل القنصل العسام للولايات المتحدة ، يخبرهم باليوم الذي يستقبلهم فيه كزملاء وغير أن شاراز هيل أرسل اليه مذكرة خاصة بين له فيها أنه لا يستطيع أن يعيى العلم أو يزوره زيارة رسمية ، ولكنه يأمل في ابقاء العلاقات الرسمية معه كقنصل لفارس كما كان من قبل و

وكان زغيب شرقيا يعرف القليل عن حكومة المكسيك التي يمثلها ، وعن حالة المجتمع السيامي في القارة الأمريكية (٧) .

ولم يستمر تمثيل المكسيك في مصر طويلا ، اذ انتهى بسقوط امبراطورية مكسمليان في يوثية ١٨٦٧ ٠

٣ - إرسال أورطة من السودانيين إلى المكسيك ؛

طلب نابليون الثالث المبراطور الفرنسيين من محمد سميد والى مصر أن يمده بفرقة من الجنود السودانيين تتألف من ١٢٥٠ رجل لمساعدته في حرب

Grant and Temperley: Europe in the Nineteenth Century. London, (1) 1929, P. P. 305-307,

M. M. Raveret et Dellard: Historique du Bataillon Négre Egyptien au Mexique (1868-1867) [Revue D'Egypte, 1894, p. p. 48-45, 50, 106, 109, 272-278]. هذا البحث منا على الرئائي الفرنسية .

American Archives (Abdin Copy). From Charles Hale, Alexandria, (7) 27-31-1865,

المكسيك لأن الجنس الأسود أقل تأثرا من الجنس الأبيض بمناخ تلك البلاد . فوافق محمد سعيد على ارسال أورطة من المسودانيين ، عددها ٤٤٦ رجلا ، الى المكسيك ، لمساعدة القوات الفرنسية في حربها ضد القوات الوطنية (١) .

وقد أرسسات وزارة الحربية الفرنسية رسسالة فى ٢٨ ديسمبر ١٨٦٢ الى الجنرال فوريه القائد العام للقوات الفرنسية فى الكسيك ، تنبئه فيها بموافقة والى مصر على ارسسال أورطة من السودانيين الى المكسيك ، وفعسلا أقلعت السفينة الفرنسية لاسسين (La Seine) بالأورطة من ميناء الاسكندرية فى صباح يوم ٨ يناير ١٨٦٣ (١/) ،

ولم يستأذن محمد مسعيد من المعلقان الشماني في ارسال الأورطة الى المكسيك ، بل جعل المسألة مرية ومفاجئة حتى يضع السلطان أمام الأمر الواقع. ولكنه ، بعد سفر الأورطة وانتشار الخبر ، أرسل الى السلطان رسالة تلفرافية في ١٩ يناير ، يعتذر فيها عن ارسال الأورطة بدون موافقته (٢) .

ولما علم السلطان بما فعله محمد سسميد ، لم يقره على ذلك العمسل ، لأن الستراك مصر فى البحرب بدون موافقة السلطان يعتبر اعلان حرب منها على المكسيك ، وهذا مخالف للعهود الدولية ، لأن مصر جزء من الدولة العشائية، وتبعا لذلك ، أرسل الصدر الأعظم يوسف كامل باشا رسالات شديدة اللهجة الى مصر ، غير أن محمد سعيد توفى فى ١٨ يناير ١٨٦٣ ، وتولى الحكم بعده اسماعيل ، فانتهت المسألة عند ذلك الحد (4) ،

وعندما علمت الصحافة الانجليزية بسفر الأورطة أظهرت غضبها ، وقامت بحملة ضد ارسال الأورطة الى المكسيك (°) .

⁽۱) (۱۸ أكتر بر ۱۸۹۵) Libid, 8-6-1867, Raveret et Dellard : op. oit., p. 45. من الديران الخديوى إلى نظارة الجهادية في ۲۰ جادى الأول ۱۲۸۱ أكتر بر ۱۸۸۱ [عمر طرصون : بطولة الأورطة السودائية المصرية في حرب المسكسيك ص ۱۵] .

Raveret et Dellard: op ett., pp. 274-275. American Archives. Erom (Y) William Thayer, Alexandria, 18-1-1868.

American Archives. From William Thayer, Alexandria, 18-1-1863. (7) From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865.

 ⁽³⁾ أسما عبيل سرهنك : حقائق الأشبار عن دول البحار ، أبلز، الثانى . الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ.
 ٣٠٢٧ --- ٢٧٧ -

أما الولايات المتحدة ، فقد علم وليم ثاير (William S. Thayer) فنصلها العام في الاسكندرية بسفر الأورطة في نفس اليوم الذي أقلعت فيه السفينة الفرنسية بها من الاسكندرية ، غير أنه لم يتمكن في أول الأمر من الحصول على معلومات رسمية عن المسئلة ، لأن الوالي كان مريضا خارج الاسكندرية وفي معيت ذو الفقار باشا وزير الخارجية ، ولأن خورشيد باشا حاكم الاسكندرية لم يعطه معلومات عن المسألة ، بل أجاب بأيه لا يعلم عنها شيئا (1) .

وعندما عاد الوالى ووزير الخارجية الى الاسكندرية ف ١٣ يناير ، كان الوالى لا يزال مريضا وغير قادر على العمل • آما وزير الخارجية فقد ذكر التاير أن الأورطة السودائية أرسسات الى المكسيك لمساعدة القوات الفرنسية بناء على طلب امبراطور الفرنسيين ، وأن ارسالها تم بدون موافقة السلطان ، وأن عدها صغير جدا • وعندئذ قال ثاير ان أهمية المسألة ليست فى عدد الرجال ، بل فى المبدأ • فقال الوزير ان الوالى لم يكن عنده أدنى فكرة فى أن عدام سيؤدى الى خطأ ، بل انه فكر فقط فى القيام بخدمة أخوية الامبراطور • عداد أجار بأن ما عمله الوالى وحده ، فانه يتعارض مع معاهدة لندن فى سنة ١٨٥٠ فؤرمان سنة ١٨٥٠ • أما أذا كان الباب العالى قد وافق على ارسال الأورطة فان ذلك الممل يعتبر اعلان حرب على المكسيك وخرقا لواجبات العياده ثم شرح ثاير مبدأ منرو فيما يختص بالتدخيل الأوربي فى شيئون القيادة الأمريكي فى باريس فى يونية كما جساء فى رسالة وزارة الخارجية المي العمرية ان الوالى لم يفكر أبدا فى

⁽۱) عام في خطاب الرئيس جميم شرو (James Nonroe) بالى السكونجرس في ديسمبر () جاء في خطاب الرئيس جميم شرو (James Nonroe) بالى السكونجرس في ديسمبر ۱۵ درية الربية من دولة أوربية الأمريكية من دولة أوربية إلى أخرى > واكتساب دولة أوربية علىكات أمريكية أو توسيمها ، أو تدخيل الدول الأووبية في الدنيا الجددة .

Normand D. Palmer and Howard C. Perkins: International Relations. The World Community in Transition. (London, 1964). p. 245.

تعكير علاقاته بحكومة الولايات المتحدة ، بل على العكس كان شديد الرغبة فى المحافظة على أعظم العلاقات الودية معها (١) •

وفى ١٦ يناير زار ثاير الوزير مرة ثانية ، فوجد عنده القنصل العام الفرنسي الذى أخذ يقول ان حكومة الولايات المتحدة لا شأن لها بالموضوع ، وان المسألة الفهة ، وعندئذ أوضح ثاير له وللوزير اختلاف رأيه فى ذلك القول ، ثم أخبر الوزير بأنه لم يحصل على وعد صريح بأن الحكومة المصرية سسوف لا ترسل قوات أخرى الى العملة الفرنسية فى المكسيك ، وأنه يرغب فى ارسسال تأكيد واضحح بذلك الى حكومته ، فأجاب الوزير بأن ذلك يتسوقف على رأى الوالى (٢) ،

وفى اليوم التالى قابل ثاير الوزير سرة ثالثة ، فأعطاه وعدا صريحاً بأن مصر سوف لا ترسل قوات أخرى لمساعدة حملة المكسيك (٢) •

وقد استحسن وليم سيوارد(William H. Seward) وزير الخارجية الأمريكية موقف القنصل العام الأمريكي في الاسكندرية من ارسال الأورطة السودانية الى المكسيك ، غير أن حكومة الولايات المتحلة لم تهتم بارسال تلك الأورطة لاشتغالها بالحرب الأهلية (⁴) ،

هكذا أرسات مصر أورطة من السودانين لمساعدة القوات الفرنسية في المكسيك ، بناء على طلب نابليون الثالث ؛ فاعترضت تركيا على ذلك العمل ، وثارت الصحافة الانجليزية ، وعارض القنصل العام الأمريكي ، وحصل على وعد من مصر بعدم ارسال قوات أخرى الى المكسيك ،

٣ - الأورطة في المكسيك :

انتخبت الأورطة من السودانيين في حاميتي التساهرة والاسكندرية ، ثم سافرت بقيسادة البكباشي جبر الله محمد أفندي من الاسكندرية في ٨ ينابر

American Archives, From William Thayer, Alexandria, 18-1-1968. (1)

Thid. (1)

American Archives. From the Secretary of State, Washington, (1) 19-2-1868, 21-9-1868,

١٨٦٣ على السفينة الفرنسية لاسين ، فوصلت الى قيراكروز في ٢٣ فبراير (١) •

وبعد نزول الأورطة فى ثيراكروز ، نظمت على حسب القوانين الفرنسية ، وأكمل ما كان ينقصها من الضباط بترقية عشرة من رجالها ، أحدهم الى رتبة الصاغ وآخر الى رتبة الميززبائى وأربعة الى رتبة الملازم الأول وأربعة الى رتبة الملازم الأول وأربعة الى بتبد الملازم الثانى ، وبذلك أصبح ضباط الأورطة أحد عشر بما فيهم قائدها ، بعد أن كانوا من قبل أربعة فقط (٢) .

وعندما بدأ تعليم الأورطة الحركات العسكرية الفرنسية ، ظهر أن ضباط الصف والجنود يجهلون اللغة الفرنسية ، مما جعل من الصعب جدا عليهم أن يفهموا الأوامر و ولذلك عين فى الأربع بلوكات التي تشألف منها الأورطة مترجعون من ضسباط الصف الجزائريين الموجودين ضمن الحملة الفرنسية فى المكسيك (") •

وكانت بنادق الأورطة التي جاءت بها من مصر تختلف عن البنادق الغرنسية، مما أدى الى حدوث ارتباك من ناحية الله خيرة و لذلك وزعت قيادة الحملة الغرنسية في المكسيك على أفراد الأورطة أسلحة فرنسية ، وأودعت بنادقهم في المخازن لاعادتها اليهم عند العودة (4) .

وقد حددت قيادة الحملة الفرنسية فى المكسيك مرتبات أفراد الأورطة ، وقررت صرفها لهم كل ١٥ يوما ، وتبعا لذلك كان المرتب الشهرى لقائد الأورطة نعو ٢٠٠ دولار ، ولليوزبلشى نصف ذلك ، وللملازم نحو ٩٠ دولار ، أما مرتب العبدى العسادى فكان ٥٠ سنتيما فى اليوم يضاف اليسه ١/٧ ٣٣ سنتيما تدفعه

 ⁽١) ما فرمع الأورطة إلى المسكميك مترجع مشهور عند السياح في مصر اسمه محمد أندى ليقوم بالترجة لما > ولسكه عاد إلى مصر في قدس السنة .

American Archives. From William Thayer, Alexandria, 18-1-1968. From Charles Hale, Cairo, 19-11-1966, Alexandria, 8-4-1967. Raveret et Dellard: op. cit., p 46

 ⁽٢) أوطت تلك الرقبات إلى مصر لمرضها على الوالى قوافق طها .

عر طومون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٥ ــــ ٨

Raveret et Dellard : op. cit., pp. 48-47.

Ibid., p. 47.

(7)

Ibid., pp. 47-48.

بلدية فيزاكروز لمن يؤدى خدمات لها من هؤلاء الجنود ، وياضافة تلك الزيادة على المرتب الأصلى ، كان مرتب الجندى العادى أزيد بقليل من ٥ دولارات فى النسهر (١) • وعندما تألف فريق الفرسان حوالي آخر سنة ١٨٦٥ ، منح أفراده بقين الزيادة التي تدفعها بلدية فيراكروز لمن يؤدى خدمات لها ، وذلك مقابل معاوتتهم لشرطة المدينة (٢) • وعندما تألفت فى سبتمبر ١٨٦٣ كتيبة « برنجي نفر » (Premiers Soldats) وعدما ويع عدد الأورطة ، منح كل فرد من أفرادها مرتبا يوميا مقداره ٢٥ سنتيما (قرشان ونصف القرش تقريبا) (١) • وقد منح الامبراطور مكسمليان جميع جنود الأورطة علاوة يومية قدموها على جنود الأورطة في فيراكروز (١) •

وزيادة على تلك المرتبات ، كان أفراد الأورطة يأخذون نصيبهم من المآكل والشهوة والشراب مثل زملائهم الفرنسيين ، ما عدا الخبر الذي يأخذون السكر والشهوة بدلا عنه ، واللحم الذي لا يأكلون منه الا لحم الحيوانات التي يذبحونها بأيديهم على حسب الشريعة الاسلامية (°) .

وقد قامت الأورطة في المكسيك بأعسال الحاميات ، كما المستركت في الحملات . واليك تبصيل ذلك :

أولا - الحاميات

وزعت الأورطة بعد تنظيمها على ثلاث مدن ، فعسكر البلوكان الأول والثانى فى ثيراكروز والبلوك الشاك فى ســوليداد (Soledad) والبلوك الرابع فى تيجريا (Tójéria) ، وبعد ذلك حدثث تنقلات على حسب الحاجة العسكرية

American Archives- From. Charles Hale, Alexandris, 8-8-1867. (1)
Raveret et Dellard: Op. cit., p. p. 108., 276 - 276.

Rayeret et Dellard : Op. oit., p. 281.

⁽٣) عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكنيك ص1 ا Ibid., p. 62-1

⁽٤) عمر طومون: بطواة الأورطة السودانية المصرية في عرب المكسيك سلام. (٣) American Archives. From Charles Hale, Alaxandria, 8-4-1867.

American Archives. From Charles Hale, Alaxandria, 8-6-1867. (*)
Raveret et Dellard: Op. oit., p. 277.

بحيث كانت الأورطة فى أكتوبر ١٨٦٧ فى ثيراكروز وميدلان (Médellin) وتيجريا ويبرجا (Qurga) ، وفى أغسطس ١٨٦٤ فى ثيراكروز وكوتاكستلا (Qurga) ويبرجا (Purga) ، وفى أغسطس ١٨٦٤ فى ثيراكروز وكوتاكستلا (Tlaliscoyan) ، وفى مارس ١٨٦٥ فى ثيراكروز وسوليداد وميدلان وكامارون والثارادو (Alvarado) وتوكسپان (Tuxpan) وياسودل ماشو (Paso del Masho) ، وحوالى آخر سنة ١٨٦٥ تحممت الأورطة فى أطراف ثيراكروز بالقرب من الغط الحديدى ، رغبة فى تمكيفها خدمات أقل تعبا ، لاحتياجها الى الراحة بعد الأعمال التي قامت بها ، وقد انتهزت قيادة العملة الفرنسية فى المكسيك تجمع الأورطة تتنفيذ مشروع ماين حال دون تعقيقه توزيم الأورطة على عدد من الحاميات ، وذلك المشروع هو انشاء فريق من الغرسان للاستكشاف وحراسية السكة العديدية بعسفة خاصية ، وقد أنشىء ذلك الفسريق من ٥٠ رجيلا من الأورطة ، وفى أوائل مسنة ١٨٦١ وزعت الأورطة على الحاميات ، ووزع قريق الفرسان فيهما على شيراكروز وسوليداد وتيجريا ويبرجا () ،

هكذا كان توزيع الأورطة على الحاميات في مدة اللمتها في المكسيك •

وفى تلك المدة قام أفراد الأورطة فى العاميات بعدة أعمال ، فغى سنة ١٨٩٣ معم بعض السودانيين عمال السكة الصديدية ، وذلك أن الفرنسيين ، رغبة منهم فى ربط ميناء فيراكروز بغيرها من البلاد ، بدأوا فى مد سسكة حديدية من فيراكروز الى سوليداد ، واستخدموا فى الشائها أسرى من المكسيكيين ، ولكن الإحسرار ، وهم جنود جسوارز ، كثيرا ما كافرا يزعجون أولئك الممال ، حتى دعت الحالة الى تكليف بلوك ونصف من الأورطة السودانية حمايتهم ، مما أدى الى تقدم العمل بسرعة (٢) ،

وكذلك بعد احتلال الفرنسيين للمكسيك عاصمة البلاد ، أقامواً صلاة شكر فى ثيراكروز، حضرها القائد العام للمنطقة وجميع السلطات العسكرية والادارية. وفى تلك المناسبة قام الجنود السودائيون بمهام التشريفات ، وبعد الانتهاء من الاجتفال استعرضوا فى أكبر ميادين المدينة (٢) ،

Raveret et Dellard: Op. cit., pp. 48-52, 106, 115, 178, 230-231, 234. (1)
Ibid., p. 49 } (Y)
Ibid., p. 50. (Y)

وأيضا اشترك النبلوك الرابع المعسكر فى سوليداد مع قوات أخرى فى حراسة نقل ٢٠٠٠،٠٠٠ من الغرنكات من ثيراكروز الى أوزيزابا (Orizaba) (')٠

وكذلك قام قطار فى صباح ٢ آكتوبر من قيراكروز متجها نحو سوليداد بحراسة ١٥ رجلا منهم ٨ من السودانيين • وعند وصدوله الى مكان يسمى لومادى لارشيرا(Lomade la Rivera)سقطت العربات الأولى منه ، لأن القوات الوطنية كانت قد التزعت القضيبان فى ذلك المكان • وعندئذ نشبت معركة استبرت ساعة بين الحرس والقوات الوطنية البالغ عددها ١٥٠ رجلا ، فرت بعدها تلك القوات ، بعد أن منيت بعدد من القتلى والجرحى ؛ بيننا قتل من الدين الآخر ثلاثة أحدهم سودانى وجرح منه ١٤ • وقد أدت تلك المعركة الى تشبت سلطة الغرنسيين فى البلاد (٢) •

وفى سنة ١٨٦٤ قامت حامية فيراكروز بأعمال البريد ، وحراسة القطارات الى سوليداد وميدلان ، وعدة خدمات عامة منها حراسة المحكوم عليهم الذين يستعلون فى أعمال الاصلاح فى فيراكروز وأطرافها ، وكذلك دافع السودانيون مع غيرهم عن تلاكوتاليان(Tlacotalpan) عندما هاجمها جارسيا (Garcia) بنحو ٥٠٥ رجل ، وقد استمرت المعركة بين الفريقين ساعة تفهقر بعدها العدو بعد أن منى بحسائر كبيرة منها ١٢١ جريحا غير القتلى ، بينما قتل ٤ من السودانيين وجرح منهم ١٧٧ ، كما جرح رجل آخر من الحامية من غير السودانيين ويرجع الفضل فى انتصار الحامية الى ما أبداه المبودائيون من شجاعة ومهارة فى القتال (٢) ،

وكان لأفراد الأورطة السودانية أثر محسوس فى الحاميات التى قاموا بالمسل فيها فى سنة ١٨٦٥ ، اذ استطاعت تلك الحاميات الدفاع عن نفسها وبث الحوف والدعر فى قلوب طوابير قوية من الأعداء يتراوح عدد الواحد منها بين مائتى رجل وثلاثمائة ، على الرغم من أن بعض تلك الحاميات لم يكن بالواحدة منها أكثر

Ibid., p. 52,

١٣٦ - ١٣٠ يطولة الأووطة السودائية المصرة في حرب المسكميك ص١٣٠ - ١٣٥ الماريخ به ١٣٥ - ١٣٥ المسرة في المسرة في ١٣٠ المسرة في المسرة في ١٣٥ المسرة في المسرة في ١٣٥ المسرة في المسرقة في المس

Ibid., pp. 107 - 108, 118 - 114,

من ٣٠ رجلا من المسبودانيين . ومن أمثلة ذلك أن قوة وطنيــــة هجمت على القارادو ، ولكنها فرب هاربة أمام دفاع الحامية المكونة من ٥٠ سودانيا (١) .

وكذلك اشترك المسودانيون فى الاحتفسال بالامبراطورة عنسد مرورها بشيراكروز فى ديسمبر من تلك السنة (٢) •

وفى أوائل سنة ١٨٦٦ قامت الأورطة السودانية فى الخاميات باستكشافات ودوريات ، مما أدى الى تأمين الخط الحديدى من محاولات القوات الوطنية ، كما قام فريق الفرسان السوداني فى ثيراكروز وسوليداد وتيجريا وبيرجا بأعمال البريد غير العادى الذى يرسله القواد العسكريون (٢) •

وقد اشترك السـودانيون فى الاحتفـال بالامبراطورة فى أثنــاء مرورها بشيراكروز فى يولية من تلك السنة فى طريق عودتها الى أوربا (٤) +

وبعد مضادرة الامبراطورة ثيراكروز ، هجم بريتو (Prieto) بقوة عدها ٢٠٠ رجل من الشاة والفرسان على ميدلان فى أواخر يولية ٠ ففر ١٦ رجلا من الحامية تاركين أسلحتهم للعدو ، وقتل اثنان من الحراس الأماميين دون أن يتمكنا من اعطاء اشارة الخطر ٥ ولكن السودانيين فى الحامية وعددهم ٢٦ استيقظوا من النوم ، وجروا إلى أسلحتهم ، وأخذوا مكانهم فى المحركة بقيادة قائد الحامية وقد استرت المعركة نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة ، تفهتر بعدها العدو ، تاركا فى أرض المعركة تسعة من القتلى وعددا كبيرا من الجرحى ، بينما كانت خسارة الحامية رجاين قتلا فى أول الهجوم ، وجريحين من السودانيين (٥) ٠

وفى الشهر التالى هجم بريتو مرة أخرى على ميدلان بقوة عددها ٥٠٠ وجل فدافعت حاميتها المكونة اذ ذاك من ٢٠ سودانيا وبعض رجال الفرقة الأجنبية ، واستنرت المعركة ست ساعات تفهقر بعدها العدو ، تاركا ٣٠ رجلا من القتلى والعرجي (١) ٠

Ibid., pp. 122, 179.	(1)
Ibid., pp 282, 286,	m
Tbid., p. 284.	(7)
Ibid., pp. 287-288.	(£)
Ibid., pp. 288-240.	(8)
This 949 948	en .

وفى أكتوبر هددت قوات بريتو ميدلان من جديد ؛ بينما كانت حاميتها تنقصها المؤن والذخيرة • فأرسلت اليها المؤن والذخائر بحراسة ١٥٠ سودانيا • وعند اقتراب ذلك الحرس منها ، ابتعدت عنها قوات العدو البالغة ••ه رجلا (() •

وقد حدثت محاولات لحرق جسور السكة الحديدية ، ورغبة فى وضع حد لتلك الأعمال ، وتأمين الطريق من ثيراكروز الى يبرجا وسوليداد ، تكون طابور للطواف بالخط الحديدى والقيام بدوريات فيما جاوره ، وكان من بين رجال ذلك الطابور ضابط و ٢٥ جنديا من الأورطة السودانية ، وكذلك ٢٥ فارسا من فريق الفرسان السوداني ، وقد بدأ الطابور عمله فى نوفمبر ١٨٦٦ فلم تمد هناك محاولات للحريق ، كما أن الطابور هرم قوة من قوات بربتو ، ففرت تاركة رجلين من القتلى وبعض الجرحى وخمسة من الأسلحة (٧) ،

ثانيا - الحلات:

قام الفرنسيون فى المكسيك بحملات للاستيلاء على بعض البلاد ، أو فك الحصار عن حامياتهم ، أو تعقب القوات الوطنية وتأديبها ، أو مطاردة عصابات السلب والنهب ، الى غير ذلك من الأعمال ، وقد اشتركت الأورطة السودانية فى بعض تلك الحملات كما يأتى :

بعد سقوط المكسيك عاصمة البلاد ، أرسل الفرنسيون فى يولية ١٨٦٣ حملة من ٨٠ رجلا من المشاة السودانيين و ٢٠ فارسا من الجنود الآخرين للاستيلاء على تلاليسكويان ، فسلم أهلها دون مقاومة ، ورجعت الحملة بعد التعهد لأهاليها بالمساعدة والحماية .

وما كادت الحملة تبتعد عنها ، حتى انتقبت من سكافها بالقتل والسلب جماعة من الأحرار ، فأرسل الفرنسيون اليها حملة آخرى ممن أشتركوا في الحملة الأولى ومن البلوك الثاني من الأورطة السودانية وجود آخرين ، ولما وصلت الحملة اليها ، وجدت الأحرار قد ركنوا الى الغرار عندما علموا بمقدمها (آ) ،

Ibid., p. 244.

Tbid., p. 245. (Y)
Tbid., pp. 50.51. (Y)

وكذلك اشترك السودانيون فى تلك السينة فى احتلال مينياء مينا تستلان (Minatistlan). وذلك أن ألف رجل تقريبا من القوات الوطنية اتجهوا لعو تلك الميناء بناء على أوامر الجزال جارسيا(Garcia) للاقامة فيها والحصول على دخل الجمارك منها وائشاء مركز للمقاومة هناك و فأرسل القائد الأعلى لقيراكروز فوة من بينها ٨٠ سودانيا ، احتلتها قبل أن تستولى القوات الوطنية عليها و وقد أدى ذلك العمل الى احباط خطة الأعداء (١) و

وفى سنة ١٨٦٤ أسهم السودانيون أيضا فى الحملات ، ففى ابريل احتلت القوات الوطنية تلاليسكويان مرة أخرى ، وتبعا لذلك ، صدر الأمر الى قائد حامية ميدلان بطرد تلك القوات بما لديه من جنود قليلة ، نواتهم من السودانيين، وقد باغت قائد الحملة بجنوده القوات الوطنية ، فهزمها وأوقع بها خسارة كبيرة ؛ بينما جرح فارس واحد من جنوده ، وقد أظهر السودانيون فى تلك الحملة شجاعة نادرة أمام عدو يفوقهم كثيرا فى عدده البالغ ١٥٠ رجلا (٣) ،

وكذلك وصل الى علم الترنسين فى يولية أن الجزرال جارسيا استقر عند ممرات كونيچو (Conejo) ، حيث أقام معسكرا ، وتبعا لذلك أرسلوا اليه حملة منها ٣٣٤ رجلا من الأورطة السودانية ، وقد قضت تلك الحملة على مقاومة العدو الشديدة فى الطريق الى كونيچو ، وكبدته خسارة كبيرة ، ثم دخلت فى مساء اليوم تفسه المعسكر المذكور ، حيث استولت على مدافع وأسلحة متنوعة وذخائر ، وفى اليوم التالى استولت الحملة على مدينة تلاكو تاليان بعد مقاومة بسيطة ، وقد أظهر السودانيون فى تلك الحملة شجاعة نادرة ، أشاد بها القسائد العام فى تقريره ، فقال انهم فى القتال « ما كانوا جنودا بل أسودا » (") ،

وأيضا خسرج من ڤيراكروز فى نوفمبر طابور قوى من ١٩٩٠ رجلا من السودانين والقوات المتحالفة ، رغبة في القضاء على القوات الوطنية التي عادت الى ازعاج مواصلات الفرنسيين ٠ وقسد استولى الطابور عنسوة على ياسو دى أوبيچهر (Paso de Obejas)، حيث قاتل السودانيون بنشاط كبير حتى

Ibid., p. 106, . . . (1)

Ibid., p. 108.

Ibid., pp. 110-113.

أن القوات الوطنية فرت تاركة العبزء الأعظم من أسلعتها ومن خيلها • ثم دمر الطابور مسكر لوما (Lona) ، حيث وجد مؤنا كثيرة • وبعد ذلك التقى بمائتى رجل من الأعداء ، فقاتلهم بشدة حتى بدد شملهم ، بعد أن قتل منهم • 0 رجلا وجرح منهم كثيرا ؛ بينما كانت خسارته قتيلا واحدا وثلاثة من العبرحي (ا) •

وعلى الرغم من وصول جود من النمسا وبلجيكا للامبراطور مكسمليان واشتراكهم فى حرب المكشيك ، فإن السودانيين فى الأراضى الحارة والفرنسيين فى بقية المكسيك كانوا هم دائما القائمين بالصبه الأكبر فى الصراع ضد القوات الوطنية (٢) .

وتها لذلك استهر اشتراك السودانيين في الحملات و فقى يناير ١٨٩٥ اعتقلت احدى القوات الوطنية بعض السكان ، ثم خطفت رجلا من مؤيدى امبراطورية مكسمليان ولذلك أرسل الفرنسيون حملة الى كوكويت (Coenite) منها ٧٠ رجلا من الأورطة السودانية لقتل جميع الثوار ممن يحملون أسلحة وقد اشتبكت الحملة ، وهى في طريقها الى كوكويت في معركة مع القوة الوطنية المذكورة ، فاتتصرت عليها وخسر الصدو بعض القتلى ، ثم نشبت معركة عند كوكويت بين الحملة وقوة من القوات الوطنية عدها ٢٠٠٠ رجل على الأقل بقيادة بيلاردو سالا (Pilardo Sala) المشهور بقسوته ، ففرت القوة تاركة ٢٢ من القتلى منهم اثنان من التتلى ، وانتصرت الحملة على الرغم من أنها خسرت ؛ من القتلى منهم اثنان من تترك الحملة كوكويت أشعل قائدها النار في البيوت ، وبعد ذلك التقت الحملة من احدى القوات الوطنية في معركة ، فرت بعدها تلك القوة تاركة ٢٢ من القتلى ، بينما خسرت الحملة ، من التعلى منهم اثنان من السودانيين و ٩ من العرجى منهم ٧ من السودانيين و وفي اليوم التالى عادت الحملة الى ميدلان ،

وقد أثنى قائد الحملة كثيرا على السودانيين لما قاموا به فى تلك المسارك الثلاث ، واليك بمض ما جاء عنهم فى تقرير القسائد العام للأراضي الحسارة :

 ⁽١) منظم أداض المكسيك إلى جبال روهاد ، وتقع الوهاد هل السواحل وتسمى الأداش (١٤) تنظم أداض المحسيك إلى جبال روهاد ، وتقع الوهاد هل السواحل وتسمى الأداش (١٤٥٥ م و ١٤٠٥ المطلق عن ١٤٥٠ م) . Thid, p. 117.

« من الصعب العثور على ألفاظ تعبر عن قيمة هؤلاء الجنود الممتازين أمام العدو ، وعن صبرهم على تحمل الحومان والمشقة ، وعن نشاطهم فى اطلاق النيران وفى المثمى ، وقد قام كل واحد منهم بواجبه خير قيام فى تلك المعارك الثلاث » (١) ،

وفى فبراير علم القائد العام فى قيراكروز أن قوات وطنية كثيرة تهدد طرق مواصلات الفرنسيين وحامياتهم فى كو تأكستلا وميدلان والقارادو ، فقرر قتالهم ، ولذا خرج من فيراكروز بحملة عددها ، ٢٥٠ رجلا منهم ١٢٠ من الصودائيين ، وقد اشتبكت الحملة مع العدو فى معسركة على بعسد ٦ كيلومترات من قرية تلاليسكويان ، فر بعدها العدو تاركا علما وأسلحة وذخائر ، وفى مساء ذلك اليوم ، وصلت الحملة الى كوكويت ، وفى اليوم التالى تركتها بعد أن دمرت بعض منازلها ، ووصلت الى تلاليسكويان ، ثم تركتها ، واشتبكت فى ٢ مارس مع العدو وعدده أكثر من ١٠٥٠ رجل فى معركة حامية ، فر بعدها العدو بعد أن خسر نحو ١٠٠ رجل ، غير أن الحملة كانت خسارتها كبيرة ، فقد قتل قائدها و ٢٥ من ضباط الصف والجنود ، وفى اليوم التالى رجعت الحملة الى فيراكروز (٢) ،

وقد أنهم اسماعيل والى مصر على القائد العام فى ثيراكروز الذى مات فى تلك الممركة، قبل أن يعلم بوفاته، بالوسام المجيدى من الدرجة الرابعة مكافأة له على العناية بشئون الأورطة السودانية، بناء على التماس قائد تلك الأورطة (") .

ورغبة فى احتلال قرية كوتاكستلا ، نظرا لأهميتها ، أرسل الفرنسيون, فى يونية حملة منها ٣٠ من السودانيين تمكنت من احتلالها (^١) .

وفى أغسطس استطاعت قوة من السودانيين من فك الحصار عن كو تاكستلا التى كان العدو قد حاصرها (°) .

Ibid., pp. 117-122.

Ibid., pp. 122_128, 176_178.

 ⁽٣) من الديوان الخديرى إلى نظارة الحيادية في ١٠ دّى التمدّة ١٩٧٨ (٦ أريل ١٩٦٥) - أمر من إسماحيل إلى ثائد الأورطة السودانية في ١٦ دى التمدة ١٩٦٨ (١٢ أريل ١٩٦٥)
 (عمر طرسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٢٠ - ٢١).

Ibid., pp. 179-180.

Ibid., pp. 180-181.

وقد ظهرت فى البلاد عصابات للسلب والنهب ، فنظم الفرنسيون دوريات للقبض عليها و وفى مثل تلك الحملات ، أظهر السودانيون نشاطا وشمورا بالواجب حتى أن القائد العام فى ثيراكروز أشاد بأعمالهم فى تلك الحملات فى تقريره المؤرخ فى ١٥ مستمبر (١) .

وقد أخرجت قوة وطنية بقيادة سوتومايور (Sotomayor) قطارا عن الطريق في أكتوبر ، وذلك بنزع بعض فلنكات الخط الصديدى في مكان بين بيرجا وسوليداد ، ثم قتلت سائق القطار ، ونهبت ما في العربات ، وسلبت المسافرين ، ويقت على بعضهم ، ولكنها أطلقت سراحهم ما عدا المسكريين منهم وعدهم تسمة أشخاص فانها قتلتهم ، ولما علم بذلك القائد العام في فيراكروز ، أمر قائد عامية سوليداد بعطاردة تلك القوة ، وأرسل اليه ٤٧ سودانيا من فيراكروز ، فخرج قائد سوليداد بحملة عددها ١١١ شخصا منهم ٨٦ سودانيا ، تقابلت مع العدو البالغ عدده ، ٢٥ شخصا فهرمته وحملته خسائر كبيرة ، بينما جرح منها ثمانية ومات منها شخص واحد (٢) ،

وفى الأيام الأولى من سسنة ١٨٦٨ ، استمر القائد العام فى مدينة چالاپا Jalapa) فى تنظيف المنطقة من القوات الوطنية ، تساعده فى ذلك تجريدة من السودانين ، مما أدى الى تشتيت قوة وطنية قديمة بقيادة هو نوراتو دومنج (Honorato Domingue) (٢)

تلك هي أهم الأعسال التي قامت بها الأورطة السودانية في الحاميات والحملات ببلاد المكسيك ٠

وقد مدح القواد الفرنسيون الأورطة السودانية ، وأشادوا بصفاتها المسكرية ، وعبروا عن نشاطها وشجاعتها ومهارتها وصبرها على الحرمان واحتمالها المشقات وحبها للنظام والقيام بالواجب ، كما نوهوا بأسماء من امتازوا منها في المارك (4) و

Ibid., pp. 182-188.	(1)
Thid, no. 188-185	***

Ibid., pp. 283-284. (v)

Third., pp. 48—49, 110, 112-114, 121-122, 178-179, 186, 185, 289-248. (4)

وعندما أرسل قائد الأورطة فى سنة ١٨٦٤ الى اسماعيل والى هصر تقريرا بما قامت به الأورطة من أعمال وما امتازت به من شجاعة ، أعلن اسماعيل رضاه عنها ، وأرسل الى قائدها الرد الآتى :

« قد عرضت على مسامعنا عريضتكم المحتوية على الأخبار التي حصلت منكم ومن ضياط الأورطة السودانية المصرية من الثبات والاقدام في الحرب أمام من قابلكم ، وما أبديتموه من الشجاعة والمهارة ، وما توجه به الالتفات اليكم من الدولة الفرنسية ، ولقد ارتحنا غاية الارتياح لما ظهر منكم حيث حافظتم على الدولة الفرنسية ، ولقد ارتحنا غاية الارتياح لما ظهر منكم حيث حافظتم على من الضباط جميل الثناء والحمد على ما بدا منكم ، وأقصى آمالنا حصول ازدياد نشاطكم واجتهادكم مع امتثالكم واقتيادكم الأوامر والتنبيهات التي تصدر من بناب الجنرال قائد الجيش الفرنسي حيث أن حصول سرورنا انما يكون بحصول مرور البنرال المشار اليه ومرور الدولة الفرنسية منكم ومن كل أفعالكم وحركاتكم ، فإن المودة الإكيدة التي بين الحكومة المصرية والدولة المشار اليها تستوجب حسن المصاملة والمصاونة الصادقة ، وبما ألكم مبعوثون من طرف الحكومة المصرية فيلزمكم بذل ما في وسمكم واقتداركم للحصول على رضاهم ومزيد ارتياحهم ، وإن شاء الله تعالى عند ختام مأموريتكم وعودتكم الى مصر يكون لدينا لغدماتكم المشكورة حسن الوقع والقبول ••• » (۱) •

وقد أعلن اسماعيل رضاء مرة أخرى عن الأورطة السودانية ، عندما وصل اليه تقرير آخر من قاقدها ، اذ رد عليه قائلا : « قد ورد انهاؤكم بتاريخ ٣ شمبان سنة ١٢٨١ هـ الموافق أول يناير سنة ١٨٦٥ يعتوى أنكم ومن ممكم قائمون على أقدام الاهتمام ومنقادون لأمر مأمور الجيش على الدوام فحصل لنا بذلك مزيد السرور والارتياح منكم ومن جميع من ممكم من الضباط والمساكره فعرفوهم أنى أريد منهم أن يداوموا على هذا المسلك الحميد والمنهج السديد عتى يعودوا الى أوطانهم فينالوا الفخر بين اخوانهم مهمه » (٣) ه

 ⁽١) من أسماً على الماس في ١٣ جادى الأولى ١٧٨١ (٢٤ أكتوبر ١٨٦٤)
 (عمر طوسون : بطولة الأروطة الدودائية المصرية في حرب المسكسيك ص ١٩ -- ١٧
 (100 - 100)

 ⁽۲) من اسماحيل إلى صاخ أررطة السودان في ۲ ا ذي القمة ۱۹۱۱ (۴۴ أبريل ۱۹۹۰)
 (عمر طوسون : بطولة الأورطة السودائية المصرية في حرب المكسيك ص ۲۲) .

وكذلك أهربت الامبراطورة شارلوت لزوجها مكسمليان امبراطور المكسيك عن رضاها على الجنود السودانيين فى ثيراكروز ، فمنح الامبراطور جميع جنود الأورطة علاوة يومية وأنهم على بعض الضباط بأوسمة مكسيكية (١) •

ولما علم القائد العام للحملة الفرنسية فى المكسيك المارشال فوريه بعا قامت به الأورطة السودانية من خدمات ، أراد أن يكافئها ويزيد من همتها ، فقرر فى ٨٨ سبتمبر ١٨٩٣ انشاء كتيبة « بر نجى نفر » وعددها ربع عدد الأورطة ، وكل فرد منها يأخذ مرتبا مقداره ٥٠ سنتيما ويضع شريطا أصفر على ذراعه ، وكان لذلك الهبل من فوريه أثر عظيم فى نفوس ضباط الأورطة وجنودها (١٠) .

وقد حصلت الأورطة السودانية على ٧٧ وسماما ومدالية • وزيادة على ذلك حصمل جميع ضماط الأورطة وجنودها على المدالسية التذكارية لحملة المكسيك (٣) •

ورغبة فى مكافأة من امتاز من ضباط الأورطة السودانية ، قرر الفرنسيون فى فبراير ١٨٦٦ ترقية الصاغ محمد الماس الى رتبة البكباشى ، والملازم الأول محمد سليمان الى رتبة اليوزباشى ، والملازم الثانى خليل أفندى الى رتبة الملازم الأول ، والباشجاويش فضل الله أفندى الى رتبة الملازم الشانى ، وقد أقر اسماعيل تلك الترقيات بعد صدورها بقليل (أ) ،

وقد استمرت الأورطة السودائية فى المكسيك تحير أربع مسنين ، اذ أنها وصلت الى قيراكروز فى ٢٣ قبراير ١٨٦٣ وغادرتها فى ١٢ مارس ١٨٦٧ فى طريق المودة الى مصر (°) ٠

وقد وصلت الأورطة الى سسانت نازير (Sainte-Mazaire)، ثم الى باريس فى أواخر ابريل ١٨٦٧ ، فوضعت تحت قيادة قائد الحرس الامبراطورى • وفى

Raveret et Dellard: Op. sit., pp. 282, 286.

 ⁽۲) المام أفراع الأرسمة والمداليات التي حصلت طبية الأوبطة وكذلك أسماء من فاقدا بها الى بحث

 ⁽۲) واجع أنواح الارسمة والمداليات التي حصلت طية الاروطة والذلك اسماء من فاقدا بها ال يحت
 ۲۸۱ سـ ۲۸۱ م ۳۸۱ ما ۲۸۹ ما ۲۸ ما ۲۸۹ ما ۲۸ ما ۲۸۹ ما ۲۸ ما

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 8-6-1867. Raveret et Dellard: Op. cit., pp. 52, 280-286.

Raveret et Dellard: op. cit., p. 288,

Ibid., pp. 46, 278.

به مايو ١٨٦٧ استعرضها الامبراطور نابليون الشالث ، وبعميته شاهين باشا سردار الجيش المصرى ، فهنآ قائدها البكباشي محمد الماس على هيئة أفرادها العصنة ، ووزع بنفسه المكافآت على من أصبيب منهم بجروح ، كما منسج شاهين باشا وسام كومندور (Commandeur) وأحمد عبيد أفندي وسام شفالييه (Chevalier) (۱) .

وبعد ذلك ، غادرت الأورطة فرنسا عائدة الى مصر ، فوصلت الى الاسكندرية فى ٢٧ مايو ١٨٦٧ على احدى السفن الحربية الفرنسية • وفى اليوم التسالى استعرضها اسماعيل فى فناء قصر رأس التين • وفى مسماء ذلك اليسوم أقام عبد اللطيف باشا ناظر البحرية حفلة رأسها شريف باشا ، وحضرها ضباط الأورطة السودانية والضباط الفرنسيون المتيمون فى الاسكندرية أو المارون بها وضباط سمينة حربية ايطالية كافت بالاسكندرية وكثير من الضباط العظام المصريين وقنصل فرنسا العام وموظفى القنصلية الفرنسية • وكانت قاعة الاحتفال مزدانة بالأعلام الفرنسية والمصرية ()) •

وفى اليوم التالى ، تقرر ترقية جميع أفراد الأورطة السودائية الذين عادوا من المكسيك وصددهم ٣١٣ ، قرقى الفياط وضباط الصف الى رتب أعلى بحيث رقى البكباشى الى رتبة الأميرالاى ، واليوزباشى الى رتبة البكباشى ، والمسلازم الأول الى رتبة اليوزباشى ، والمسلازم الأول الى رتبة اللازم الأول ، والحاويش الى رتبة الملازم الأول ، والحاويش الى رتبة الملازم الشانى ، والمنافق الى رتبة المساعد ، وبذلك رقى ١٧ رجلا من الأورطة ، أما الأنفار فقد رقى ١٤ رنج عنهم وهم « برنجى نفر » الى رتبة الباشجاويش ، ورقى الباقون وحدهم ١٨٦ الى رتبة الجاويش (٣) ،

⁽۱) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مايو ١٨٩٧ (١)

كان أحمد مَيه أفندى مترجم الـكتب السكرية بمية شاهين باشا في ياريس . سردار == تائد عام .

⁽٢). الوقائع المُسرية عدد ٣٠ ما ير ١٨٦٧

American Archives. From Charles Hale, Alexandria. 8-6-1867, Raveret et Dellard : op. cit. pp. 278-274.

⁽٣) وأجع أسماء من شمتهم الترقيات في كتاب بلولة الأروطة السودانية المصرية في حرب المكسيك . الموقائم المصرية عدد ٢ يونيه ١٨٦٧ ٤ عمر طوسون : بطولة الأروطة السودانية المصرية في حرب المسكميك من ص ٣٠٠ - ٢٧ .

وفى سبتمبر ١٨٦٧ عاد الى الاسكندرية جنـــديّان من الأورطة السودانية بعد أن أطلق المكسيكيون سراحهما من المعتقل فرقيا مثل زملائهما (١) •

وكان بعض الأونبائسية والأنصار فى الأورطة السودانية معن شملتهم الترقيات لا يصلحون للخدمة العسكرية بسبب ما أصابهم فى الحرب • ولذلك حسبت لهم ماهياتهم وتعييناتهم وكساويهم ، وربط لهم ذلك معاشا ، وخصص لهم محل فى طرا لاسكانهم وتوطنهم فيه (٢) •

وعلى الرغم من كراهية أفراد الأورطة فى أول الأمر للخدمة المسكرية فى الكسيك ، تلك البلاد البعيدة عن وطنهم ، فإن الضباط والجنود عادوا منها فرحين بتجاربهم العسكرية ، فخورين بما صجلوا من أعمال ، واضين بما نالوا من عناية ، معجبين بالفرنسيين والادارة العسكرية الفرنسية ، كما أن جميعهم شريبا قد تعلم النطق باللغة الفرنسية وتعودوا عادات جنود الجيش الفرنسي (") .

وكان عدد الأورطة السودانية عند سفرها فى ٨ يناير ١٨٦٣ من الاسكندرية ٤٤٦ رجلا ، خسرت منهم ١٢٦ كالآتى :

منباط العث والأتناز	خباط			·	
. 4.	_				قتل في المعركة .
YA	-		•		مات من أبلمورح .
34	١				مات من المرض .
۲	_				. نقد إن المركة •
١٣	-				هرب - ه
(4) 14.	1				

ومن هذا البيان يتضح أن الأورطة خسرت بسبب المرض أكثر من نصف المجموع الكلى لخسارتها ، غير أن معظم ذلك العدد كان فى السنة الأولى ، اذ

⁽١) عمر طومون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في عوب المسكسك س ٧٧ – ٧٧ •

⁽٢) أمر من اسماعيل إلى ناظر الجهاهية في ٢٢ الحرم سنة ١٢٨٤ (٢٩ ما يو سنة ١٨٦٧)

⁽ عمر طوسون : بطولة الأورطة السودائية المصرية في حرب المسكسيك ص ٢٧ -- ٤٤) . (مر طوسون : بطولة الأورطة السودائية المصرية في حرب المسكسيك ص ٢٣ -- American Archivae

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 8-8-1867. (1)

توفى ٣٤ من الأورطة بالتيقوس على ظهر السفينة الفرنسية لاسين فى أثناء السفر من الاسكندرية الى ثيراكروز ، كما توفى فى تلك السنة ١١ بأمراض الرئة و ١١ بالدوسنتاريا والاسهال • وقد توفى بالحمى الصفراء فى مايو ١٨٦٣ البكباشى جبر الله محمد أفندى قائد الأورطة فخلفه فى القيادة الصاغ محمد الماس أفندى (١) •

أما من بقى من الأورطة فبيانهم كالآتى :

منباط الصف والأتماد	شباط	
4.1	١.	ماد إلى الإسكندرية في ما يو ١٨٦٧
-	1	ملاؤم أول هاد في سنة ١٨٦٦
٧ . `	_	حكم عليم بالميان من أجل الفتل .
,		نى المستشفى يباريس
(H) 4.4	5 11	

وقد عاد الى مصر فى يونية ١٨٦٧ الجندى الذى ترك فى المستشفى بباريس لمرضه ؛ وكان قد رقى مع زملائه فى الشهر السابق • أما من حكم عليهم بالليمان فى المكسيك فقد رجع منهم جنديان فى سبتمبر ١٨٦٧ (") •

ع ــ شاولة إبدالي الأورطة بأخرى :

فى أثناء وجود الأورطة السودانية فى المكسيك ، طلبت الحكومة الفرنسية من اسماعيل والى مصر احلال أورطة أخرى محلها ، فوافق اسماعيل على الطلب، وأمر فى فبراير ١٨٦٥ باعداد الأورطة الجديدة ، وأخبر فى ابريل ١٨٦٥ قائد أورطة المكسيك بقرب ابدالها بأخرى (٤) .

Raveret et Dellard; ep. eit., pp. 49-50, 106, 115.

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 8-6-1867. (Y)

⁽٣) عمر طومون : بطولة الأروطة السودانية المصرية في موب المسكسيك ص ٧٢ ، ٧٧-٧٧

 ⁽٤) من ألديران الخديري إلى جسر باشا حكداد السردان في أول شوال سنة ١٢٨١
 (٢٧ أبراير سنة ١٨٦٥). أمر إلى صاغ أورطة السردان في ١٦ ذي القماة سنة ١٣٨١
 (٢٧ أبريل سنة ١٨٦٥) (عمر طوسون: بطواة الأورطة السودانية المصرية في حرب المسكسيك

س ۱۹---۱۹) .

غير أن الكولونيل ستاتتون (Colonel Stauton) مندوب انجلترا السياسي وقتصلها العام فى مصر أرسل الى حكومته أخبار الأورطة الجديدة ، عندما علم بها من القنصل العام الأمريكي فى آخر أغسطس ١٨٦٥ ، فأرسلت اليه الحكومة الانجليزية تعليمات بمعارضتها فى قتل النوبيين بالقوة والاجبار من مصر للخدمة تحت العلم الفرنسي فى المكسيك ، وقد أبلغ ستاتتون الحكومة المصرية تلك التعليمات فى أكتوبر ١٨٦٥ (١) ،

أما الولايات المتحدة فان شاراز هيل (Charles Hale) قنصلها العام فى الاسكندرية قابل اسماعيل فى القاهرة فى ٢٥ أغسطس ١٨٦٥ ، وأخسبره بأنه أسف عندما علم بالمسألة ، وبأنه يرغب فى تأجيلها على الأقل و ققال له اسماعيل انها تنفيذ لاتفاق تم بين سلفه سعيد باشا وامبراطور الفرنسيين منذ ثلاث سنين ، وان عدد البينود الذين فى الخدمة فى المكسيك سوف لا يزاد ، وان المدد قليل اذ هو فقط أورطة واحدة لا تزيد عن ٩٠٥ شخص بما فى ذلك الضباط و ثم قال اسماعيل ائه لا يرغب فى نجاح امبراطورية فى المكسيك تحت رعاية فرنسا ؛ ولكنه فى نفس الوقت يعتبر أن احدالل أورطة آخرى محل الأورطة التى فى المكسيك عمل انسائى ضرورى لأفراد تلك الأورطة ، ويعتقد أنه لا يستطيع المكسيك عن بقاء قرة صغيرة فى المكسيك بناء على الاتفاق الذى تم فى عهد المدنة ، مع العلم بأن نفقات الأورطة وهى كبيرة تدفعها الحكومة الفرنسية لا الحكومة المربة ،

وقد رد شاراز هيل على ذلك قائلا الله اذا كان فى متدور الوالى تدبير مئات قليلة من الجنود الصالحين للمصل فى المكسيك ، فان للولايات المتحدة تحت السلاح مائة ألف شخص من نفس الجنس ، سيكونون صالحين للمسل فى مصر اذا اتهم الأمريكيون فى أى وقت مبدأ التدخل الذى يساند الامبراطورية فى المكسيك ، وهى التى أعار لها الباشا جنوده ، مم العلم بأن الأمريكيين قد اتبعوا ستى ذلك الوقت المبدأ المضاد لذلك ، وهم ينتظرون من الحكومات الأخرى المترامه ، غير أن ما عمله الباشا فى المكسيك ، بناء على طلب دولة أخرى ،

American Archives. From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865 (Enclosure A). (1)

Ibid., Alexandria. 27-19-1865.

(17)

تستطيع الولايات المتحدة عمله فى مصر ، بناء على طلب دولة صديقة لها • وبذلك القول اقتهت المقابلة •

وبعد ذلك أرسل شاراز هيل الى وليم سيوارد (William H. Seward) وزير الخارجية الأمريكية رسسالة ٤ أخبره فيها بأن ٩٠٠ رجل من السودانين ينتظر وصولهم قريبا الى الاسكندرية للابحار منها فى احدى السفن الفرنسية الى المكسيك ليحلوا محل الأورطة التى أرسلت فى يناير ١٨٦٣ ، ثم ذكر فى تلك الرسالة ما دار بينه وبين اسماعيل من حديث فى ذلك الشأن (١) ،

وقد رد وزير الخارجية على شاراز هيل بقوله ان حكومة الولايات المتحدة لم تهتم بسئالة ارسال الأورطة في يناير ١٨٦٣ لاشتمالها بشأن نادر من الشئون الداخلية (٢) وما نشأ عنه من ارتباك خارجي ، غير أنه ، منذ ذلك المهد ، ألنت الولايات المتحدة الرق ، واتجه اهتمام الكونجرس والهيئة التنفيذية والوطن الى ما يجرى في المكسيك من حوادث ، وهذا الموضوع يؤثر تأليرا بليفا في سلامة النظم الجمهورية الحرة في القارة الأمريكية ، التي ترتبط بها تتأليج الناء الرق الاجباري المدني أو العسكرى في نصف الكرة الغربي ،

ثم أمر الوزير القنصل العام بأن يبين ذلك لوزير الخارجية المصرية ، ويعرفه بأن شعب الولايات المتحدة سوف لا ينظر بعين الارتياح الى ارسال أورطة أخرى الى المكسيك ، بل سينظر الى ذلك بقلق شديد ، ويضره كذلك بأن وزير الخارجية الأمريكية أرسل تعليمات بنفس المعنى الى المشلين السياسيين للولايات المتحدة في باريس وفي الآستانة (٢) •

وبناء على تلك التعليمات كتب شارلز هيل مذكرة فى ٢٠ أكتوبر الى وزير الخارجية المصرية فى القاهرة • ولكن الرد عليها تأخر بعض الوقت لأن اسماعيل

Ibid., 26-8-1865. (1)

 ⁽۲) أما الثان الناهو هو الحرب الأطية الأمريكية التي بدأت في ۱۲ أبريل ۱۸۹۹ وائليت في الريل ۱۸۵۵

American Archives. From the Secretary of State, Washington, (f)

كان فى رحمــــلة فى النيــــل حتى المنيا ولا بد للوزير أن يتلقى تعليماته فى ذلك الشأن (ا) •

وقبل أن يرد الوزير على المذكرة ، قابل مستر يبجلو (Bigelow) ممثل الولايات المتحدة فى باريس وزير الخارجية الترنسية ، وأبلغه تعليمات وزير الخارجية الأرنسية ، وأبلغه تعليمات وزير الخارجية الأمريكية فى موضوع ارسال أورطة أخرى من السودانين الى المكسيك ، فأعلن الوزير تنازل فرنسا عن ارسال تلك الأورطة ، مع الاحتفاظ بحقها فى ذلك ، وقد أرسل بيجلو الى وزير الخارجية الأمريكية رسالة بما تم المتابلة ، كما أرسل صورة من تلك الرسالة الى شاراز هيل بتنازل المحكومة الأمريكي فى الاسكندرية (٣) ، وبذلك علم شسارلز هيل بتنازل المكومة الفرنسية عن ارسال الأورطة قبل أن يضره بذلك وزير الخارجية الأمريكية (٢) ،

وبعد أن علم شاراز هيل بتنازل الحكومة الفرنسية عن ارسال الأورطة الى المكسيك ذهب الى القساهرة ، وقابل شريف باشسا وزير الخارجية المصرية ف ١٦ نوفمبر ، فاعتذر له الوزير عن التأخر فى الرد على مذكرة ٢٠ آكتوبر ، وأخبره بأنه مستمد لاعطائه ردا مرضيا من كل الوجوه ، فقال شارلز هيل أنه مسرور لسماع ذلك ، وانه يرجو ارسال الرد فى نفس اليوم أو اليوم التالى حتى يمكنه ارسال محتوياته تلفرافيا الى وزير الخارجية لعرضه على رئيس الجمهورية قبل اقتتاح الكونجرس ، فوعده شريف باشا بذلك ،

وبعدالد أخذ شاراز هيل يتحدث مع الوزير • فعلم من الحديث أن الحكومة المصرية لم تترك أو تؤجل موضوع ارسال الأورطة الى المكسيك ؛ اذ أن شريف باشا ينتظر من وزير الخارجية الأمريكية أن يرضى بارسال الأورطة اذا تأكد من أن عدد القوة الموجودة اذ ذاك في المكسيك سوف لا يزاد ، وأن الجنود ليسوا عبيدا • كما أن شريف باشا يمتقد أن الخدمة الاجبارية للسود هي السبف في معارضة شعب الولايات المتحدة في ارسال الأورطة الى المكسيك ، وأن تلك المحارضة تزول بتأكيدات منه ضد ذلك .

⁽۱) Ibid., From Oharles Hale. Alexandria. 37-10-1865. (Cairo, 18-11-1865. (۱) الفق الماد على صورة الملكرة برصاك إلى رزير الخالجية الأمريكية في ۱۸ فرفير

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865. (Y)
Ibid., From the Secretary of State, Washington, 27-11-1865. (T)

وفى نهاية المحادثة قال شاراز هيل اشريف باشا ان اسماعيل أخبره بأن ارسال الأورطة الى المكسيك ما هو الا تنفيذ لاتفاق سلفه مع امبراطور الفرنسيين به ولكن الحكومة الفرنسية قد تنازلت عن ارسال الأورطة بعدما علمت بتعليمات وزير الخارجية الأمريكية ، واقه لمن المؤسف ألا تغير الحكومة المصرية مشروعها بعد أن وصلت اليها تفس التعليمات و فقال شريف باشا ان تنازل فرنسا أعطى وجها جديدا للمصالة و وبعد ذلك قرأ له شاراز هيل الأجزاء الرئيسية من رسالة مشل الولايات المتحدة في باريس عن مقابلته لوزير الخارجية الفرنسية و

ثم أرسل شاولز هيل فى نفس اليوم ترجمة باللغة الفرنسية لتلك الرسالة الى شرف باشا بناء على طلبه ، وأرسل معها مذكرة طلب فيها الرد على مذكرته الرسمية المؤرخة فى ٢٠ آكتوبر ، كما قال فيها ان المطلوب لتهدئة الرأى العام فى الولايات المتحدة هو أن يعلن اسماعيل أنه غير عازم على تجديد حملة الجنود المصرين الى المكسيك ، مع العلم بأن احلال أورطة أخرى محل الأورطة الموجودة فى المكسيك يعتبر تجديدا ، وقد وافق شارلز هيل فى المذكرة على أن يحتفظ وزير الخارجية المصرية بعقوقه ، اذا أراد ، كما فعل وزير الخارجية الفرنسية ، وذلك بأن يقول ان الحملة المقترحة لم تترك بل سوف لا تنفذ الأسباب داخلية ، غير أن شارلزهيل عاد فقال ان ترك الحملة نهائيا يسبب للأمريكيين سرورا عظيما ، وعندما سلم رسول شارئز هيل تلك المذكرة لوزير الخارجيسة المصرية ،

وعندما منهم رسول مناولز هبيل لللك المدارة تورير العارجيت المصرية ،
استهمله الوزير وقتا قصيرا ، ثم أعطاه الرد عليها ، وفيه أشار الى العديث الذي
دار بينه وبين شارلز في الصباح ، وذكر أن رسالة شارلز اليه في ذلك اليوم أعطت
للمسألة وجها جــديدا تحتفظ الحكومة لنفسها ببحثه ، وكذلك أعطاه الرد
الرسمي على مذكرة ٢٠ آكتوبر ،

وقد ذكر وزير الخارجية المصرية فى رده على مذكرة ٢٠ آكتوبر أن اقلاع الأورطة الى المكسيك تأخر حتى ذلك الوقت بسبب عصيان حدث فى السودان ولكنه أخمد ، وأن تلك الأورطة هى المقرر لحلالها محل الجنود الذين أرسلوا الى المكسيك فى سنة ١٨٩٣ ٠

ثم رد الوزير على قول حكومة الولايات المتحدة بأنها لم تبد أية ملاحظة من قبل عن ارسال الأورطة فى بناير ١٨٦٣ لاشتفالها بالشئون الداخلية ولانهــــا لم تكن قد الفت الرق فى ذلك الوقت ـ رد الوزير على ذلك القول بأن موقف منه مدم الله منه الله المدرسة على ارسال المدمولة المدرسة المدرسة المدرسة على ارسال المدمولة الى المكسيك دون أن نظن أن الولايات المتحدة ستمارض ذلك و ووافق المساعيل على طلب الحكومة الفرنسية باحلال أورطة أخرى محل الأورطة التي تعمل فى المكسيك بناء على قوائين الانسانية به اذ أن رجال تلك الأورطة قد مكثوا الملا منين بعيدين عن وطنهم حيث ترك معظمهم زوجاتهم وأطفالهم ، كما أن مرض الحنين الى الوطن أدى الى وفاة بعضهم أكثر مما أدى الى ذلك المناخ أو العرب ، وزيادة على ذلك فإن العكومة المصرية يجب عليها قبول طلب يعيد بعض أفراد الأورطة الى وطنهم ، بل الى بيوتهم ، لانقضاء مدة الخصدمة المخررة عليهم ،

لذلك فان المسألة هي احلال أورطة محل أخرى • وفي الحقيقة لا يوجـــد سبب للقلق على موقف لم يتغير منذ ثلاث سنوات •

أما القول بأن الولايات المتحدة لم تكن قد ألفت الرق عند ارسال الأورطة . في سنة ١٨٥٣ ، فإن ذلك يمنى أن الوزارة الأمريكية في واشنطن تعتبر أن أفراد الأورطة عبيد ، وأن مكوثهم في المكسيك يتعارض مع الفاء الرق الذي حرر جميع . زملائهم في أمريكا •

ثم احتج الوزير على ذلك التعبير الخاطئ ، وقال أن الرق لا يوجد في مصر فقد ألني فيها قبل السائه في الولايات المتحدة برمن طويل ، وأن السود في المستلكات المصرية رعايا للوالى لهم تفس الصفة والحقوق التي لفيرهم من أهالي مصر يخضعون في خدمتهم المسكرية القانون التجنيد الذي يطبق على الجعبع دون تعييز عمم العلم بأن مدة الخدمة العسكرية محددة بحسب القانون وزيادة على ذلك ، فقد بين القائد العام للحملة القرنسية في المكسيك لحكومته السلوك اللحسن لبعض أولئك الجنود ، فلم تتردد تلك الحكومة في مكافأتهم بالأوسعة والمداليات و وكذلك اقترح ذلك القائد على الحكومة المصرية ترقية بعضهم الى والمداليات وكذلك اقترح ذلك القائد على الحكومة المصرية ترقية بعضهم الى وتباطأ على من رتبهم ، فأسرعت الحكومة الى الاعتراف باستحقاقهم لها وتسمتون فيه بعثل ذلك الاعتراه ؛

وختم وزير الخارجية المصرية الرد بقوله انه يتعشم أن الحكومة الأمريكية ، بعد أن عرفت الأخبلر أحسن من ذى قبل ، ستعتبر المسألة احلال أورطة محل أخرى ، وهو ما تستوجبه قوانين الانسانية وقواعد العدل (١) .

هكذا كان رد وزير الخارجية المصرية على مذكرة القنصل العام الأمريكي المؤرخة في ٢٠ أكتوبر ٠

وبناء على ما جاء فى ذلك الرد عن سبب تأخر ارسال الأورطة الى المكسيك ، أرسل شارلز هيل الى مستر يبجلو ممثل الولايات المتحدة فى باريس رسالة المفرافية بأن الحكومة المصرية تقول ان العصيان فى السودان قد أخمد ، وبأن الأورطة ربعا تذهب الى المكسيك (٢) •

وفى ١١ يناير ١٨٦٦ رد شريف باشا وزير الخارجية المصرية على مذكرة شارانز هيل المؤرخة فى ١٦ نوفمبر ٥ فأرسل شارانز هيل صورة من الرد الى وزير الخارجية الأمريكية ، وصدورة أخرى منه الى مستر بيجلو ممثل الولايات المتحدة فى باريس ٠

وقد بدأ الوزير المصرى رده باحالة القنصل العام الى ما جاء فى الرد على مذكرة ه٢ اكتوبر عن موضوع الرق •

أما عن مسألة احلال أورطة محل أخرى فقد ذكر الوزير أن ذلك العمسل لا يمكن اعتباره حملة جديدة ، لأن مصر انما تتبع المثل المعمول به فى كل مكان فى الحملات المماثلة ، أذ يحل الجنود الأشداء محل الجنود المتمين أو المرضى بالحنين الى الوطن ، فضلا عن أن العادات والسوابق المبنية على مبادىء الانسانية والقانون العام تبرر الاجراء الذى قامت به الحكومة المصرية ،

وقد وفض الوزير النحل الوسط الذي اقترحه القنصل العــــام وهو « أن الحملة لم تترك بل سوف لا تنفذ لأسباب داخلية » ، لأن مصر مرتبطة مع فرنسا باتفاق ، ولا يمكنها أن تكون فى حل منه الا بعوافقة الطرف الآخر .

 ⁽۱) أرفق شادار عبل صورة الرد مع رسائه إلى رز بر الحاربية الأمريكية في ١٨٥ فرفير (۱)
 (۲) Ibid. From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865.
 (۲)

ثم قال الوزير ان الحكومة المصرية تعلن أعظم الاحترام للرأى العــام فى أمريكا ، ودليلها على ذلك أن جنودها السود الذين يتكون منهم جزء من الحملة القرنسية فى المكسيك ، لا يحاربون تحت علم العبودية ،

ثم استطرد الوزير قائلا ان الحكومة المصرية ، منذ ارسال أولئك الجنود الى المكسيك ، لم تفكر فى معارضة سياسة الولايات المتحدة (() •

وفى ١٧ يناير ١٨٦٦ ، قابل شداراز هيل القنصل العدام للولايات المتحدة قربار باشا الوزير الجديد للخارجية المصرية • فقال الوزير انه يأمل أن يتمكن ، بعد الحصول على أمر الوالى ، من أن يعطيه تأكيدا رسميا بأنه سوف لا ترسل جنود أخرى الى المكسيك الا اذا جاء طلب جديد من فرنسا يلح على تنفيذ اتفاق صنة ١٨٦٢ (٢) •

هٰكذا كان رأى وزير الخارجية المصرية الجديد ٠

أما وزير الغارجية الأمريكية ، فكان قد أرسل الى شاراز هيل تعليماته النهائية في ١٤ ديسبر ١٨٦٥ و وذلك بعد أن وصلت اليه رسالة التنصل العام التي تتضمن الحديث الذي دار بينه وبين شريف باشا وزير الغارجية المصرية في ١٦ نوفيبر وصورا من المكاتبات المتبادلة بينهما ، وبخاصة مذكرة شارلز في ٢٠ كتوبر ورد شريف باشا عليها ومذكرة شارلز في ١٦ نوفيبر ورد شريف باشا المؤقت عليها و وكذلك بعد أن أرسل اليه (وزير الخارجية الأمريكية) مستر بيجلو ممثل الولايات المتحلة في باريس وعدا من وزير الخارجية الفرنسية بأن الترار الذي أعلن من قبل ضد ابحار القوات المصرية للانضمام الى الجيش القرنسي في المكسيك لا يزال قائما ٠

وقد جاء فى تلك التمليمات النهائية أن رئيس الجمهورية برى الاعتماد على وعد وزير العخارجية الفرنسية ، وبناء على ذلك ، لا ضرورة لاستسرار القنصل المام فى المناقشة مع وزير الخارجية المصرية ، غير أنه ربما يكون الوعد المشار اليه غير شرعى ، أو ربما يسحب ، وفى مثل هاتين الحالتين ، يبلغ القنصل العام وزير المخارجية المصرية احتجاج الولايات المتحدة على ابحار جنود من السود ،

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 17-1-1886. Ibid., 18-1-1886.

أو قوات ، للقيام بأعمال عدائية ضد حكومة المكسيك أو شعبها ، مهما كانت صفة العنود أو الظروف التي تجهز فيها العملة .

ثم ذكر الوزير أن رئيس الجمهورية يرى أن السود من سكان افريقيــة لا يمكن شرعا أن يستخدموا بأية طريقة لهدم النظم السياسية القائمة ، أو لازعاج المجتمع فى القارة الأمريكية .

وقد أرسل الوزير الى شارلز هيل صورة من وعد وزير الخارجية الفرنسية المشار اليــه • وأمره بأن يستفهم تلغرافيا من مستر بيجلو عن حالة المسألة في باريس ، قبل أن يقوم من أجلها بأى اتصال بوزير الخارجية المصرية •

وكذلك أرسل الوزير صدورة من رسالته هذه الى مستر بيجلو لابلاغ محتوياتها للحكومة الفرنسية ، اذا احتاج الأمر لذلك ، أو حفظها اذا ثبت وعد وزير الخارجية الفرنسية ، كما أرسل صورة أخرى منها الى مستر موريس (Morria) مثل الولايات المتحدة فى الآسستانة لا بلاغها للسلطان ، أو حفظها ، على حسب ما تنطلبه الظروف (١) .

هكذا كان موقف كل من مصر وفرنســـا وانجلترا والولايات المتحدة من محاولة ابدال الأورطة التي كانت تعمل في المكسبك منذ سنة ١٨٦٣ نفرها .

وقد اتنهت المسألة بفشل المحاولة • فاستمرت الأورطة فى المكسيك ، حتى عادت الى مصر فى سنة ١٨٩٧

هكذا كانت العلاقات بين مصر والمكسيك من سنة ١٨٦٣ الى مبنة ١٨٦٧ ، فقد عين الامبراطور مكسمليان قنصلا عاما للمكسيك فى مصر فى سنة ١٨٦٥ ، وكذلك ولكن ذلك التمثيل انتهى بسقوط الامبراطورية فى يونيه ١٨٦٧ ، وكذلك أرسلت مصر فى يناير ١٨٦٣ أورطة من السودانيين لمساعدة القوات الفرنسية فى المكسيك ضد القوات الوطنية ، فقامت الأورطة بأعمالها هناك نصو أربع منين ، حاول أثناءها اسماعيل ابدال الأورطة بفيرها ، ولكنه لم ينجح فى محاولته ،

الأجانب في مصر والسودان

1271 - 1281

للركثورأحمر أحمر الحتر

أساذ التاريخ السامد بكلية التجارة جامة القامرة

تولى عباس الأول الحكم فى مصر والسودان فى أواخر سنة ١٨٤٨ • وخلفه فى ذلك محمد سعيد فى يوليه ١٨٥٤ ، فاستمر فى الحكم حتى يناير ١٨٦٣ • وفى عهدهما كان عدد الأجافب فى مصر والسودان وطوائفهم وامتيازاتهم كما يأتمى :

(أولا) عدد الأجانب

بلغ عاد الأجانب المقيمين في مصر ١٥٠٠ نفسا في سنة ١٨٤٣ منهم ١٠٠٠ من اليسبونانيين و ١٠٠٠ من الايطباليين و ١٠٠٠ مالطي و ١٠٠٠ فسرنسي من اليسبونيين و ١٠٠٠ من الجناس و ١٠٠٠ انجليزي و ١٠٠٠ نساوي و ٣٠٠ روسيا و ٢٠ اسببانيا و ١٠٠٠ من أجناس مختلفة (١) و في منة ١٨٤٧ كان عدد الأجانب في مصر لا يزيد عن سستة ١٣٤٥ كان عدد الأجانب في مصر لا يزيد عن سستة مصر في وجه الأوربين حتى لا يزداد تفوذهم في البلاد و ولذلك عزل عباس عددا من الموظفين الفرنسيين من خدمة الحكومة المصرية ، كما التهز فرصة قطع عددا من الموظفين القرنسيين من خدمة الحكومة المصرية ، كما التهز فرصة قطع العلاقات السيامية والتجارية بين الباب العالى واليونان في سسنة ١٨٥٤ فأعلن اليونانيين في مصر وعددهم اذ ذاك ١٠٠٠ بمادرة البلاد في مدى ١٥ يوما و وفعلا غادر اليونانيون مصر ، ما عدا ثلثمائة تمكنوا من البقياء تحت خماية المتنصل العام لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا والنمسا وبروسسيا

Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No. 21-1. Rapport par (1) Beardsley, Le Caire, 15, 9, 1878, p. 5.

Edwin de Leon; The Khedive's Egypt. (London, 1877), p. 111. (7)

والسويد (١) • وكانت سياسة عباس حجر عثرة فى سبيل هجرة الأوربيين الى مصر ، كما كان تقييد حرية التجارة الداخلية فى عهده مانعا للأوربيين وبخاصة اليونانيين من النفوذ الى داخلية البلاد ومن ترك القاهرة والاسكندرية للانتشار فى الريف والانتجار مم الفلاحين (٣) •

أما فى عهد محمد سعيد فقد زاد عدد الأجانب فى مصر زيادة كسيرة نظرا لتشجيعه لهم (٢) حتى اضطرت الحكومة الى اصدار لائحة فى سنة ١٨٥٧ رغبة فى تقييد حسركة هجرة الأوربيين الى مصر وتنظيعها • وعلى الرغم من تلك اللائحة ، فقد استمرت هجرة الأوربيين الى مصر وبخاصة التجار والإفاقين طول عهد محمد مسميد ، نظرا لسخاء ذلك الوالى وثروة البسلاد وحرياتها الداخلية (٤) •

وقد عاد اليونانيون الى مصر فى عهد محمد سعيد ، وزاد عددهم عما كان عليه من قبل ، وانتشروا فى القرى ، يسلفون الفلاحين بربا فاحش ، وكذلك جاء الى مصر فى ذلك العهد لاجتون من البلاد التى قامت فيها ثورات اذ ذاك (°) ، وقد زاد عدد الأجانب فى مصر زيادة كبيرة فى عهد محمد سعيد حتى بلغ عددهم فيما بعسد ٢٩٢٦م٧ قسا فى سسنة ١٨٧١ ، منهم ٢٠٠٠٤٣ يونانى ، و ٢٠٠٠م١ فرنسى و ٢٠٩٦ ايطاليون و ٢٠٠٠٠ انجليزى و ٢٣٠٠ بمساوى و ٢٠١٠ المانى و ٢٠٠ مويديا ودنماركيا وبرافعاليا و ١٨٧٧ روسيا و ٢٣٠٠ هولنديا و ٢٠ بلچيكيا و ٢٠ سويديا ودنماركيا وبرافعاليا وأمريكيا وغيرهم (") ،

هكذا زاد عدد الأجانب المتيمين في مصر في عهد محمد سعيد . أما السياح

 ⁽١) أحد أحد الحد : الثنيل التنصل والديلوماس للولايات المتحدة في مصر في الفون الهاسم مشر
 (مجلة الاقتصاد والسياسة والديارة ، يوليه — ديسمبر ١٩٠٥ س ٢٩ سـ ٢٧).

Sabry (M.): I/Empire Egyptien Sons Ismail (1863-1879), pp. 18-17. Ibid., pp. 17, 28, 30, 32. (7)

Edwin de Leon: Op. oit., p. 106.

 ⁽٤) لأتحة عمومة بمرتب وشبط الأجانب فى ظالة وبيع الأولَ ١٣٧٤ (فرفير ١٨٥٧) (دنتر جموع أمور إدارة وإيوامات من ٢٠٠٧) .

Sabry: Op. cit., pp. 20, 37-28, 47. Ibid., p. 47. (a)

Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No. 21-1. Rapport par (\)
Beardsley, Le (laire, 15, 9, 1878; p. 5. Edwin de Leon: Op. cit., p. 878

الذين يزورون مصر ويسكثون فيها عادة بعض الوقت ، فلم يدخلوا فى تعـــداد الأجانب فى سنة ١٨٧١ (١) .

وقد بلغ عدد السياح الأمريكيين فى سنة ١٨٤٩ نحو ٤٠ مكثوا فى مصر مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر (٢) وبعد ذلك زاد عددهم حتى أن القنصل العام الأمريكي قرر فى سنة ١٨٥٩ أن ١٠٠٠ أو ١٠٠٠ من السسياح الأمريكيين يمرون أحيانا بالقاهرة فى فصل واحد وهم فى طريقهم الى سوريا أو مصر العليا (٢) مغير أن قيام الحرب الأهلية الأمريكية فى ابريل سنة ١٨٦١ أدى الى تقص عدد السياح الأمريكيين فى مصر ، حتى لم يزد عددهم فى فصل السياحة الممتد من أواخر تلك السنة الى يناير سنة ١٨٦٦ عن ١٥ أو ٢٠ ، بعد أن كان عدد سياح الولايات المتحدة فى المعتاد نحو ثلاثة أرباع عدد السياح فى مصر (٤) .

هكذا كان عدد الأجانب فى مصر فى الفترة من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٩٣ . أما عددهم فى السودان فى نفس الفترة فهو أقل منه فى مصر ، ومعظم ذلك العدد من التجار والسياح .

(ثانيا) طوائف الأجانب

١ -- السياح :

عملت الحكومة المصرية بالاتفاق مع رؤساء المعتات الإحبيبة لاتحة ، نشرها ديوان الخارجية في ٢ مايو ١٨٤٩ ، تنص على أن الأجانب الذين يريدون الاقامة في مصر أو السياحة فيها يجب عليهم أن يحصلوا من قنصلياتهم على تأثيرة على جوازات سفرهم وكذلك رخصة بالاقامة مصدقا عليها من الضبطية المصرية ، كما يجب أن تبين في جوازات السفر الجهة التي يريدون الذهاب اليها ، وأن تكون تلك الجوازات مصدقا عليها من الضبطية (°) ،

Edwin de Leon: Op. cit., p. 878.

American Archives. From Mc Cauley, Alexandria, 11, 6, 1860.

(Y)

Ibid., From Edwin de Leon, Alexandria, 5, 7, 1869.

(Y)

Ibid., From William Thayer, Alexandria. 18, 1, 1862. (4)
Ibid., From Richard Jones. Alexandria. 1, 6, 1862. (6)

ري المستقد المستقد و به المستقد و به المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد المستقد ا المستقد من المهمة المستقدارية إلى ديران الخارجية في ١٨ درج الأول ١٢٦٧ (فقر مجموع أمور إدارة رابراءات ص ١٩٧٥).

غير أن بعض الأجانب لم ينفذوا ما نصت عليه اللائحة فيما يختص بجوازات السفر ورخص الاقامة تنفيذا تاما ، مما أدى الى خلق صعوبات فى سبيلهم ، اذ كانت السلطات المصرية فى الإقاليم تمنعهم من الاقامة أو المرور فى تلك الحالة ، وقد رفض محافظ العريش السماح لخمسة من السياح بالذهاب الى الشام لأن جوازات سفرهم كانت غير مستوفاة ، ورغبة فى تنفيذ نصوص اللائحة وعدم صدوث مشقة للأجانب ، أرسل ديوان الخارجية المصرية منشورا الى القناصل فى ١٥ فبراير ١٨٥١ بوجوب استيفاء شروط جوازات السفر ورخص الاقامة والتنبيه على الأجانب التابعين لهم كل فيما يخصه بضرورة تنفيذ نصوص اللائحة وكذلك قررت الحكومة أن الأجانب المارين بالسويس فى طريقهم من الهند الى وكذلك قررت الحكومة أن الأجانب المارين بالسويس فى طريقهم من الهند الى فرضت الحكومة عقابا على كل جمال يصل أحد الأجانب دون أن يكون جواز فرضت الحكومة عقابا على كل جمال يصل أحد الأجانب دون أن يكون جواز مغره مصدقا عليه من ديوان الضبطية أو ديوان محافظة السويس (۱) ،

وعلى الرغم من تلك الاجراءات فان محافظ العريش قرر أن بعض السياح حضروا بعد ذلك الى العريش ، ولم تكن جوازات سفرهم مصدقا عليها من الشبطية ، ولذلك قررت العكومة في مايو ۱۸۵۳ التنبيه على الشبطية بالدقة في تنفيذ قانون جوازات السفر ، وكذلك مخابرة القناصل العامين للتنبيه على القناصل في القاهرة والاسكندرية والجهات الأخرى بأن الأجانب الذين يتوجهون الى جهة ما عن طريق البر لا بد أن تكون بأيديهم جوازات سفر من قنصلياتهم مؤشرا عليها من الضبطية ، فاذر كانت جوازات السفر ليست بها اشارة الضبطية موازات سفر من المسكندرية الى مكانهم الأول ، أما الأجانب المارون والعابرون عن طريق الماء من الاسكندرية الى القاهرة ومن القاهرة الى الوجه التبلى والوجه البحرى ، فلابد أن يكون بأيديهم جوازات سفر مؤشرا عليها من مأمور ضبطية المجهة التي يقومون منها ، كما أن رؤساء المراكب لا ينزلونهم في مراكبهم بدون تلك التي يقومون منها ، كما أن رؤساء المراكب لا ينزلونهم في مراكبهم بدون تلك الجوازات ، فان كانت جوازات سفرهم ليست عليها اشارة من الضبطية يمادون

 ⁽۱) إفادة من الحية الكتمندارية إلى ديران الخارجية في ١٨ ربيع الأول ١٢٦٧ (ونثر مجموع أمور إدارة رابيرادان ص ٩٣٦) .

Ibid. From Richard Jones, Alexandria, 1-6-1853, 3-7-1858.

الى مكانهم الأصلى ، ولا ينزلون فى المراكب ، وقد أمرت الحكومة باعلان ذلك عموما وللقناصل العامين ومشايخ الأعراب (١) .

وفى فبراير ١٨٥٤ أصدرت الحكومة المصرية منشورا سهلت فيه نظام جوازات السغر ، فجعلت تأشيرة القنصلية ورخصة الاقامة وترخيص حمل السلاح فى تصريح واحد يقدم الى الضبطية بالاسكندرية للتصديق عليه ، وعند وصول السائح الى القاهرة لابد له من الحصول على تصريح آخر للوجه القبلى تصدق عليه الضبطية (٣) ،

وفي نوفمبر ١٨٥٧ صدرت لائحة بترتيب وضبط الأجانب ، جاء فيها أن على المماون الأول في قلم جوازات السفر بالأسكندرية أو أحد المعاونين الآخرين في حالة غيابه ، أن يبادر بالتوجه الى أية سفينة تصل الى الميناء ، ويطلب من قائدها قائمة بأسماء السياح وكذلك جو ازات السفر ، ويسلمها في الحال الى قلم جو ازات السفر • وفي مدى ٢٤ ساعة من تسليمها يقيدها القلم المذكور ويوزعها على قنصليات أصحابها ، مع أخذ ايصال بها من القنصليات ، وعندئذ مع ر الماون الأول الى مأمور الضبطية نسخة من قائمة أسماء السياح التي أخذها من قائد السفينة • ويجب على القنصليات ، في مدى ثمانية أيام من ارسال جوازات السفر اليها ، أن تحرر إلى مأمور الضطبة قائمة بأسماء الأشخاص الذين أعطيت لهم جــوازات سفرهم والذين تحررت لهم تذاكر اقامة . وسعب على السياح الذين يريدون السياحة في أبة جهة من الوجه البحري أو الوحيه القبلي أن يحصلوا من قنصلياتهم على جوازات سفر داخلية ، مصدقا عليها من الضبطية ، ومبينا بها الجهة المرغوب السياحة فيها واسم السائح ولقبه وأوصافه وعمره وجنسيته وعدد أثباعه صواء أكانوا من الأجانب أم من الأهالي وأفراد عائلته المرافقون له • ويطبق ذلك أيضًا على السياح الذين يتوجهون الى الشام عن طريق العريش والمسياح الذين يتوجهون بعد اقامتهم بالقطر المصرى الي

⁽۱) مشرر من الديران الكيمندارى في ٧٧ وجب ١٧٦٨ ؛ إفادة كتمندارية إلى سكدارية السردان في ٧٧ ربب ١٣٦٨ (دفتر مجموع أمور إدارة رابيراءات س ٧٠٠ ، ٢٦٨ ، ٣٠٥). (٢) American Archives. From Edwin de Leon, Cairo, 2.2.1864.

جهات أخرى عن طريق رشيد أو دمياط أو السويس أو القصير • وجوازات السفر الداخلية تؤخذ اما من الاسكندرية واما من القاهرة (١) •

وكان القناصل المامون بالاسكندرية والقناصل أو نواب القناصل بالقاهرة وبعض المدن الأخرى والمندوبون القنصليون في بقية المدن التي يرتادها السياح يقومون بخدمات جليلة لهم ، فمثلا كان المندوبون القنصليون للولايات المتحدة في مصر والسيودان يساعدون السياح الأمريكيين ، ويسدون النصح لهم، ويستلمون بريد السائح ويرسلونه ، كَمَا يصلحون قاربه اذا حدث له تلفُ ، ويعلون المشكلات بينه وبين النوتي ، ويتدخلون لمصلحته في جميع الحالات التي تسبب له متاعب ، ويسهمون بطرق كثيرة في طمأنينته ورفاهيته وراحته (٢) • وقد حدثت منازعات بين بعض السياح والأهالي • ففي ٢٤ ديسمبر ١٨٥١ تشاجر ستة من السياح الأمريكيين مع بعض سكان امبابه ، واستخدمت في المركة الأسلمة النارية والعصى ، فأصيب بعض الأشخاص من الفريقين بجروح واصابات مغتلفة ولكنها لم تكن خطيرة • ونظر رئيس البوليس النزاع بعضور ماكولي القنصل العسام الأمريكي ، لأن المشاجرة بين الأجانب والمصريين من اختصاص البوليس المصرى • وقد أطلق سراح السياح لمتابعة رحلتهم في النيل • ثم تقرر فَيما يعد تقديم ترضية كافية لهم واعطاؤهم تعويضا (٣) . وكذلك حدث فى تلك السنة نزاع فى الأقصر أطلق فيه بعض السياح الرصاص مما أدى الى قتل النفس (¹) •

ورغبة فى منع المنازعات المماثلة لذلك ، قررت الحكومة فى مارس ١٨٥٧ تنظيم مهنة التراجم ومهنة رؤساء المراكب التى يستأجرها السياح ، اذ اتضح أن تلك المنازعات ناشئة من سببين :

١ -- ترجمة وتفهيم التراجم المجهولي الأصل للسياح بخلاف الواقع ٠

اً ﴿ ﴿) الْنَصَةُ عَرَافِيةً مِرَّتِي رَضِيدًا الْأَعِلَبِ في هَامَّ رَبِيعٍ الْأُولَ يَا ١٢٧ ﴿ ١٨ تُوقِير ١٨٥٧) ﴿ وَلَمْ ١٨٥٧ ﴿ وَلَمْ ١٨٥٧ ﴾ ﴿ وَلَمْ ١٨٥٧ ﴿ وَلَمْ ١٨٥٧ ﴾ ﴿ (١٨٥ تُوقِير ١٨٥٨) ﴿ American Archives. From Mo Oaqley, Alexandria 15-28, 28-1868. ﴿ (١) قرار من الحبية العمومية وعجلي الأحكام بق ١٨٦٨ ﴿ وَلَمْ الْمُولِمُ مَا اللّهِ مَا أُولِدُ ١٢٦٨ ﴿ وَلَمْ بَعُورِمُ أُمُودٍ وَاللّهِ اللّهُ مَا أَوْلُ ١٢٦٨ ﴿ وَلَمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا أَوْلُ ١٢٦٨ ﴿ وَلَمْ بَعُورِمُ أُمُودٍ اللّهِ اللّهُ مَا أَنْ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ ع

لا -- اعتقاد رؤساء المراكب المؤجرة للسياح أنهم أصبحوا فى زمرة هــؤلاء
 الإجائب وأنهم خرجوا بذلك من تبعية الحكومة المصرية .

وقد نص ذلك التنظيم على حصر أسماء جميع التراجم من رعايا الحكومة ، ثم تحقيق أطوارهم وحركاتهم بعرفة مأمور الضبطية بالقاهرة ومأمور الضبطية بالاسكندرية و فاذا اتضح أنهم معتمدون تؤخف غلهم ضمانات ، ثم تقيد أسماؤهم في دفتر مخصوص ، وتعطى لكل منهم تذكرة مدموغة من الضبطية أما التراجم الأجانب فتؤخذ منهم شهادات مصدقا عليها من قناصلهم ، ثم تقيد أسماؤهم في الدفتر المذكور ، وتعطى لكل منهم تذكرة مدموغة من الضبطية وبعد ذلك ينبه مأمور الضبطية على التراجم الوطنيين ، وينب القناصل على التراجم الأجانب بعصن السلوك وعدم التدخل فيما لا يعنيهم ، وتجنب التسبب في وقوع المفاسد والمنازعات ، وعدم تفهيم السياح والترجمة لهم بخلاف الواقع ، فان خالفوا ذلك عوملوا بعوجب القيائون ، وكذلك يجب على كل منهم أن فان خالفوا ذلك عوملوا بعوجب القيائون ، وكذلك يجب على كل منهم أن وسرور السائح منه ورضاه عنه ، وبناه على ما في تلك الشهادة يؤشر تحت اسم وسرور السائح منه ورضاه عنه ، وبناه على ما في تلك الشهادة يؤشر تحت اسم الترجمان في الدفتر الموجود بالضبطية ، أما اذا اتضح أن الترجمان قلد حدثت منه أشياء مخالفة لذلك ، فانه يوقع عليه المقساب بعوجب القانون على حسب خفة الصوحة أو جسامتها ،

هذا عن التراجم • أما رؤساء المراكب ، فيجب على كل منهم أن يحصل من صاحب المركب على شهادة تثبت أنه من ذوى الأخلاق الحميدة • وبعد ذلك يذهب بالشهادة الى الترسانة • فان اتضح أن سمعته حسنة وأخلاقه حميدة تحفظ الترسانة الشهادة بها ، وتعطيه تذكرة بدلا عنها • وان كانت الترسانة تعلم انه قد اقترف من قبل أعمالا مفايرة ، فانها ترده بالشهادة الى صاحب المركب ، مع اخبار الأخير بذلك • وعند اعطاء التذكرة المدموغة لرئيس المركب ، ينبه عليه الابتماد عن المنازعة والمساجرة ، وبأنه اذا حصلت منه أو من الرجال اللذين يعملون تحتام ته أعمال مغايرة ، فانهم ميجازون بأشد الجزاء بموجب القانون وفي حالة جدوث مخالفة أو عمل غير لائق من رئيس المركب أو ممن يعملون تحت امرته في أحد مراكب المدياح في أثناء مرورهم ، يخبر مدير الجهة التي تحدث بها المرته في أحد مراكب المدياح في أثناء مرورهم ، يخبر مدير الجهة التي تحدث بها المرته في أحد مراكب المدياء ويعطلب منه الرئيس أو من معه ، وبحضوره يجرى الموقة التي تحدث بها

التعقيق معهم • فان كانت جنحتهم خفيفة يرسل تقرير عنهم الى الترسانة ، وان كانت جنحتهم كبيرة فانهم يحجزون فى المسليرية ويرتب بدلا عنهم آخرون من المستمدين ، ثم يجازون بموجب القانون على حسب الجنحة • واذا رفض السائح اعظاء رئيس المركب أو من تحت امرته ، فان مدير الجهة يفيد الديوان الكتخداوى عن الكيفية ، مع ايضاح اسم السائح واسم رئيس المركب أو من تحت امرته ، والديوان المذكور ينظر المسألة ،

وقد أعلنت الخارجية المصرية القناصل بتلك الأجراءات ، وطلبت منهم التنبيه على السياح باستخدام رؤساء المراكب الذين معهم رخص من الترسانة ، والتراجم الذين بأيديهم تذاكر من الضبطية ، وبعدم التدخل في المناوعات ، وبعدم المائمة في اعطاء رئيس المركب أو من يعملون تحت امرته اذا طلبهم الحكام لحدوث جنحة منهم (١) •

هذا وقد ألف بعض السياح كتبا عن رحلاتهم فى مصر والسودان ونشروها فى الخارج (٢) •

٧ -- التجار:

قيد عباس الأول حرية التجارة الداخلية ، فمنع بذلك الأوربيين وبخاصة اليونانيين مفادرة الاسكندرية والقاهرة للانتشار فى الريف والاتجسار مع الفلاحين ، غير أن التجار الأجانب زاد عددهم زيادة كبيرة فى عهد محمد سعيد لمسخاء ذلك الوالى وثروة البلاد وحرياتها الداخلية ، وبخاصة حرية التجارة (") ،

وقد اشتكى التجار الأوربيون في السودان من معلملتهم هناك ، فأصدرت

 ⁽۱) قرار من الجنمية السومية وبجلس الأسكام في ٧ جادى الأول ١٣٦٨ صدر طه أمر الإجزاء إلى الديوال الخديري في ١٢ جادى الأولى ١٣٦٨ ونشر منه عموما في ٢٥ جادى الأولى (دفتر مجموع أمور إدارة و إجراءات ص ٢٦٩) .

⁽١٢) واجم أعماء كتب تلك الرحلات في كتاب:

Maunier (R.): Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte Moderne 1798 - 1916. Le Caire. 1918.

American Archives. From Edwin de Leen, Alexandria, 1-5-1866. (T) Sabry: Op. cit, pp. 17, 32, 27, 47.

الحكومة المصرية لائحة في يناير ١٨٥٢ بكيفية معاملتهم ، رغبة منها في منع أسباب شكايتهم ، واليك ملخص تلك اللائحة :

 ١ حماملة التجار الأوربيين في السودان بمقتضى الامتيازات الأجنبيــة والماهدة التجارية التي عقدتها تركيا في سنة ١٨٣٨ ٠

٧ - بما أنه مصرح للتجار الأوربيين باحضار وبيع بضائع بلادهم ومحصولاتها للدولة العثمانية ، وبشراء محصولات الدولة العثمانية ، وبشراء محصولات الدولة العثمانية ، فيجب ألا الصناعية ، وبيعها في داخل البلاد أو اخراجها الى البلاد الأجنبية ، فيجب ألا يضعوا من التجارة بتلك الكيفية ، وألا يؤخذ منهم من العوائد أكثر من المقرر في الماهدة .

٣ – منع أى ظلم أو تعد من الحكام على التجار الأجانب ، وعدم تعطيل
 الحكام لأشغال أولئك التجار ، وبذل المساعدة اللازمة لهم .

عدم ارغام الحكام للتجار الأجانب على أخذ رخصة بنقل أموالهم
 وبضائعهم ، حيث أن معاهدة سنة ١٨٣٨ ألفت ذلك .

 عدم احتكار النقل ، وعدم ارغام الحكام للتجار الأوربيين على دفع أجرة أزيد مما الثقةوا عليه مع أصحاب المراكب والجمال وغيرها لنقل أمتمتهم وأموالهم ، وعدم تعرض الحكام لومائل النقل التي يكون أولئك التجار قد استأجروها .

٦ - أخذ العوائد الجمركية على بضائع التجار الأوربيين فى جمرك أسوان
 ققط ٥ أما التجار الأوربيون الذين يتاجرون فى نفس الأقاليم السودانيـــة ،
 فيعاملون مثل الأهالى فى دفع العوائد المقررة هناك ٠

٧ -- عدم تكليف التحار الأجاف الذين يتوجهون بالمراكب الى النيسل الأيض أخذ حراس لهم من الحكومة و واذا طلب أحدهم من الحكومة حرما تعطيه له ، بشرط أن يدفع لها مصاريف الجنود والمهمات و واذا توجه أحدهم الى تلك المنطقة بدون حرس وحدث له ضرر ، فليست على الحكومة مسئولية في ذلك .

٨ -- حكمدار السودان ممنوع من احتكار المحصولات ، واباحة الاحتكار،
 وتحديد الأسعار ، ووضع قوائين تمثل بأعمال التجار وتلزمهم البيع جبرا ،
 (١١)

 ٩ - يجب على حكمدار السودان عند الفصل فى المنازعات بين الأجانب والأهالى أو بين الأجانب والحكام ، أن يراعىٰ العقود ووسائل الصلح والمعاهدة التجارية التي عقدتها تركيا فى سنة ١٨٣٨ .

 ١٠ حكمدار السودان وحكامه ممنوعون من جلب سن الفيسل ، ومن التجارة فيه وفى الأصناف الأخرى (١) ٠

وفى فبراير ١٨٥٨ صدر اعلان لمن يريد أن يتوجه الى النيل الأبيض لأجل التجارة ، يتلخص فى البنود الآتية :

١ - يجب على جميع من يعمل في المراكب الذاهبة الى النيل الأبيض من رئيس ونوتية وخدم أن تُحرر معهم شروط بضرورة تأدية وظائفهم • وما دام صاحب المال يعطيهم مرتبات وتعيينات ، فعلى كل منهم أن يؤدى وظيفتـــه ولا بلتفت الى التجارة • وان اتجر أحدهم على ذمته تكونه التجارة لحساب صاحب السفينة . وما دام صاحب المركب هو المسئول أمام الحكومة ، فان على جميع من معه في المركب ألا يعتدوا على أهالي جهات النيل الأبيض بالسلاح أو بغيرة بدون أمره ، بل عليهم اطاعة أمر صاحب المركب أو وكيله في رفع الضرر عنهم . واذا اعتدى أحدهم على الأهالي تعاقبه الحكومة عند عودته بالتأديب ان كان قد تطاول باليد ، وبجزاء القاتل ان كان قد تطاول بالسلاح وحدث من ذلك قتل النفس ، وبجزاء السارق ان كان قد أخذ شيئا بدون ثمن ، وبجزاء هتك العرض ان كان قد هنك عرض احدى النساء بنك الجِهة . واذا اعتبى دى أحدهم على شخص من الأهالي أو من رفاقه أو على صاحب المركب أو وكيله ، وأمر صاحب الركب أو وكيله من معه بضبطه أو مسك ما بيسده من عصا أو مسلاح ، ولم يطيعوا الأمر ، فانهم يجازون بمقتضى القانون على حسب ما هو مدون في حق من يشهر السلاح أو يحصل منه عدم الطاعة . ويجب تفهيم النوتية والعُدم بط جاء في هذا البند عند استخدامهم قبل سفرهم .

بما أن تجارة الرقيق ممنوعة فان الرقيق الذي يجلبه من جهات النيل
 الأبيض أحد التجار أو أحد نوتية المراكب وخدمتها ، يطلق مبيله ويعطى ورقة

 ⁽١) لائحة من مجلس السوم في ١٥ دييج الأثرل ١٧٦٨ طبيا أمر إلى المسكدادية في ٢٩ دريج الأثرل ١٢٦٨ (دفتر مجموع أمور إدارة ولمبرادات عبي ٣٩ يــــ ٤٣٧) .

العتق . فان وجد معاشا فى الجهة التى وصل اليها ورغب فى الاقامة فيهـــا فلا مانم . أما اذا رغب فى العودة الى بلده ، فيلزم من أحضره بمصاريف عودته .

س _ يص على التجار وأتباعهم ومن معهم في المراكب معاملة أهالى منطقة النيل الأبيض بالرفق وعدم التعدى عليهم • واذا اعتدى أهالى تلك الجهة على أية سفينة وجب على حراسها الدفاع عنها ومنع التعدى على قدر المستطاع ، اذأن كل سفينة بها حراس مسلحون للمحافظة غليها • أما من يتمدى على الأهالى دون حدوث التعدى منهم ، وثبت عليه ذلك بشهادة التجار الآخرين وغيرهم ، فائه يجازى بمعرفة الحكومة أى مديرية الخرطوم ، أو باطلاع القنصل التابع له وان أجنبيا •

 لا تتوجه أية سفينة الى النيل الأبيض الا اذا كان بها حراس مسلحون يتراوح عددهم بين ١٠و٣٠ بالنسبة لحجم كل سفينة ، وذلك لأن أهالى تلك المجهة متوحشون ٠

٥ — اذا دخلت مفينة تجارية بحرا لم يسلكه أحد من قبسل ، فلا يصرح لفيرها بدخوله فى تلك السنة ، واذا دخلته سفينة أخرى فى نفس السنة ، فأن ما تحصل عليه من بضائع يكون لصاحب السفينة الأولى ، أما فى السنة الثانية فيصرح لجميع السفن بدخوله ، ويعتبر بحر الغزال الأصلى من البحور الممتاد المرور فيها ، ولذا يصرح لجميع السفن بدخوله ،

١ — اذا حدثت مشاكل بين نوتية السفينة وخدمها ، فإن الدعسوى تنظر بمعرفة رئيسهم وشيخهم وصاحب السفينة ، ان كانت بسيطة ، أما اذا كانت جسيمة أو كانت المشكلة بين التجار ، فيجب على صاحب المركب عند وصوله الى تجار آخرين أو عند التقائه بسفينة أخرى ، أن يقيم الدعوى بحضور من يجدهم بعوجب مكاتبة يسطر فيها كيفية الواقمة وشهادة الشهود ، وعند العودة هدم للحكومة لمحاكمة من وقم منه الخطأ ،

بجب على نوتية كل مفينة أن يطيعوا رئيسهم وأن يقوموا بالخدمة
 كما يأمرهم ، كما يجب على رئيس كل سفينة أن يطيع صاحبها أو وكيله • وبناء
 على ذلك يجب على رئيس كل سفينة ونوتيته ألا يقيموا بجهة أو يسافروا الى

جهة آخرى الا برغبة صـــاحب السفينة أو وكيله • ومن يخالف ذلك يحرم من مرتبه وتؤدبه الحكومة •

٨ - يجب على خدم كل مركب الانقياد لأمر شيخهم ، كما يجب عليهم وعلى شيخهم اطاعة أمر صاحب المال أو وكيله لأن الجميع مستخدمون عنده للحصول على من الفيل من أى محل يأمرهم بالذهاب اليه ، وفى جهات النيل الأبيض لا ينتقل شخص من تاجر الى آخر الا اذا كانت يهده ورقة تثبت خلو طرفه ممن كان فى خدمته (ا) .

٣ - [معاب الفنادق والمقاهي وعلات العلمام والشراب :

كانت لبعض الأجانب فى مصر فنادق ومقاهى ومحلات للطعام والشراب يديرونها لحسابهم الخاص ٠

وقد تقرر فى يناير ١٨٥٤ عدم تأجير مقاهى ببركة الأزبكية للأجانب (٢) •

وفى نوفمبر ١٨٥٧ صدرت لاتحة بترتيب وضبط الأجانب ، جاء فيها أن الأجنبي لا يسمح له بفتح أو ادارة فندق أو منازل مهيأة وعنابر مفروشة أومقهي أو محلات للطمام أو محلات للخمر أو بيع الشراب الا اذا كان معه قبل ذلك ترخيص من القنصل التابع له مبينا فيه اسمه وكنيته وجنسيته والفرض من المحل المراد فتحه ومكانه ، ومصدقا عليه من مأمور الضبطية بعد تحقق المأمور من أن وجرد المحل لا يحدث أدني ضرر بالجهة المراد فتحه فيها ، وبعد حصول الأجنبي على ذلك التصريح في خذ عليه تعهد بامضائه بأن « يكون منقادا الى التنظيمات وسالكا طرق الأمن المتعلقة بضبط وربط المحلات المذكورة وأن لا يأبي التوجه الى قلم الضبطية متى طلب اليه » ،

وقد أوجبت اللائحة على مشايخ الحارات تقديم جداول بالمحلات المذكورة الى مأمور الضبطية مبينا فيها أسماء الأشخاص الذين يديرونها وجنسياتهم ،

 ⁽١) إلخادة من المغية في ١٠ ديجب ١٢٧٤ إلى مدير الخرطوم (دفتر مجموع أمور إدارة راجراءات ص ٢٣٤ ---- ٣٣٥) .

 ⁽۲) إنادة من المعة الكتندارية إلى شبطة القاهرة في ۲۵ ربيع الآخر ۱۲۷۰ (دائر مجوع آمور إدارة راجرادات س ۲۲۰).

وايداع نسخة من جدول كل شيخ فى شياخته • وبعد حصول مأمور الضبطية على تلك الجداول يتحقق من صحة التعريفات الواردة بها عن جنسيات أصحاب المحلات وذلك بالمخابرة مع القناصل • فاذا وجد شخصا من أصحاب تلك المحلات غير متمتع بالحماية الأجنبية ، فان له الخيار فى ابقائه فى محله أو زعه منه •

ونصت اللائحة على أن أصحاب الفنادق والمنازل المهيأة ومؤجرى الأماكن لمكنى الأجانب ملزمون بأن يقيدوا في دفتر منمر ومعتوم من قلم ضبط وربط الأجانب الموجود بالضبطية أسماء الأشخاص الذين يسكنون بمحلاتهم وأسماء يلادهم وصفاتهم وتاريخ دخولهم فيها وتاريخ خروجهم منها • ولمأمور الضبطية أن يرى ذلك الدفتر مرة على الأقل في الأسبوع • أما معاون ضبط وربط الأجانب فله أن يطلب الدفتر للاطلاع عليه كلما دعت الضرورة الى ذلك •

ومنعت اللائحة الأجانب أصحاب المقاهى أو محلات الطمام أو محلات العدر وبيع الشراب من السماح لأى شخص ليس فى خدمتهم بالمبيت فى محلاتهم ، كما منعتهم من ابقاء أى شخص من رواد محلاتهم أو من الخارج فى تلك المحلات بعد الميماد المحدد لاغلاقها .

ورغبة فى التحقق من تنفيذ الترتيبات السابقة ، كان على معاون ضبط وربط الأجانب الملاحظة والتفتيش باستمرار على المقاهى ومحلات الطعام ومحلات الخمر وبيع الشراب ، كما كان له فى أى وقت شاء الحق فى دخسول الفنادق والمنازل المهيئة والمنابر المفروشة والمقاهى ومحلات الطعام والشراب للاطلاع منها على بعض أخبار أو للتفتيش ، لا سيما اذا كانت الضبطية تبحث عن بعض الإشخاص ، أو اذا استازمت الضرورة ذلك •

واذا خالف أحد من الأجانب أصحاب الفنادق والمنازل المهيأة والعنابر المفوشة والمقابر المفوشة والمقابر المفود الفطية ومحلات الطمام أو يبع الشراب حكما من الأحكام السابقة ، فان مأمور الفطية يجب عليه أن يغير قنصله بالمخالفة طالبا منه مجازاته على تفريطه و أما اذا كانت المخالفة نضر بالأمن العام فان للحكومة المحلية أن تطلب من حكومته اغلاق محله بالكلية أو لمدة معينة و

وادًا حدثت فى تلك المحلات مشاجرات من الأجانب أو أفعال افترائية أو هجوم على أشخاص آخرين ، ففى الحال تضبط القوة العسكرية هؤلاء الأجانب وترسلهم الى القراقول القريب من محل الواقعة أو الى مأمور الضبطية • وعندتكذ تبلغ الضبطية قنصلياتهم بما حدث منهم (¹) •

ع ــ الحائزون للأطبان والمبانى :

لم يكن للأجانب فى الامبراطورية العثمانية حق امتلاك الأطيان والمبائى ؛ ولكن محمد على منحهم ذلك العق فى مصر فى سنة ١٨٤٢ (٣) • وذلك أن محمد على أعطاهم أطيانا من الأبعادية صارت لهم ملكا تبعا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ الذى نص على أن المنعم عليه بأطيان باسم «رزقة بلا مال» يكون مالكا لها ملكا مطلقا يتصرف فيها كيف يشاء على الوجه الشرعى بدون قيد ولا شرط سسواء أكان الانعام بها قبل ذلك التاريخ أم بعده •

وكذلك أعطى محمد على الأجانب فى مصر أطيانا أخرى تبعا لنظام العهدة الذى يلتزم فيه المتمهد للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال الأميرية والبقايا وهى الفرائب المتأخرة ، ويترك للأهالى أطيانا على حسب قدرتهم يزرعونها ويدفعون له ما يخصها من الأموال والبقايا ، أما هو فيزرع ما يقى من الأطيان لحسابه الخاص بواسطة الفلاحين غير المقتدرين مقابل اعطائهم أجرا على المعلى فى زراعته ، ولم يكن للأجانب فى تلك الأطيان حق الملكية المطلق ، بل حق الانتفاع فقط (آ) ،

وقد مسمح محمد سعيد للأجانب في مصر بشراء ما يريدون من الأطيان الخراجية التي تركما أصحابها على أن تكون عشورية يملكونها ملكا مطلقا (1/4)

 ⁽١) لائحة عمومة برتيب وضيط الأجانب في غاية ربيع الأتران ١٩٧٤ (دفتر مجموع أمور إدارة رابع ادانت ص ٢٠٠٥ ، ٢٠٥ --- ٢١٥).

Sabry: Op. cit., p. 228.

 ⁽۲) أحد أحد الحد : تاريخ ممر الانصادي في القرن الناسع مشر ، (الطبقة الثالثة ١٩٥٨)
 س ۸۱ - ۲۰ ۱۸ ۱۰ ۸۰ - ۸۰ - ۸۰ ۸۰

⁽٤) ألمربح السابق ص ٢٠٦ ؟ الأطهان الشورية هي الأطيان المفروضة طها ضريبة العشور .

هكذا امتلك الأجانب الأطيان فى مصر ، كما امتلكوا المبانى فيها ؛ بينما لم يحصلوا على ذلك الحق فى بقية الدولة العثمانية الا فيما بعد ، حينما منجهم المسلطان العثمانى فى يولية ١٨٦٧ حتى اقتناء الأملاك الثابتة فى أنحاء الدولة العثمانية ماعدا الحجاز ، وقرر أن يعاملوا فى أداء الضرائب عليها مثل الإهالى ، وأن تبلبق عليهم القوائين الخاصة بالتمتم بالمقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه ، كما منحهم التصرف فى العقار بالهية والايصاء ، وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب القوائين المشانية (ا) ،

وزيادة على امتلاك الأجانب للأطيان والمبانى في مصر ، كان بعضهم يرتهنها من أصحابها ، غير أن بعض المتعاقدين كانوا يهملون الأصحول المتبعة في الرهن ، فيكتبون عقود الرهن بدون اطلاع الحكومة المنطية ، مع أنها هي المنوطة بذلك أد أن ديوان المديرية مختص برهن الأطيان والمحكمة مختصة برهن المبانى وبساعدة المديرية والمحكمة تتضح صحة مسندات التعليك وتتحقق صحة المحجج ، كما يتبين أن كانت الأطيان والمبانى المراد رهنها قد رهنت من قبل أم لاه فاذا لم يكن هناك مانع ، تجرى الحكومة المحلية الأصول المرعية في عقد الرهن أما أذا وجلت الحكومة مانسا في ذلك ، أفهمته للمتعاقدين حتى يكونوا على بعيرة و وبناء على ذلك أرسلت الحكومة المصرية في أعسطس ١٨٦٢ رسسالة بناك الى كل فنصل عام ، رغبة في التنبيه على الأجانب التابعين له باجسراء الأصول المتبعة في رهن الأطيان والمبانى (٢) و

وكذلك كان الأجانب في مصر يستأجرون المنسازل والحواليت والمخازن، وقد تقرر في لائحة نوفسر ١٨٥٧ أن المالك أو المستأجر الأصلى لا يجوز له أن يؤجر لأحد من الأجانب منزلا أو جزءا من منزل أو حانوتا أو مخزنا الا بعد أن يمرف اسمه وصناعته وجنسيته ، كما يجب عليه أن يخر شيخ الحسارة عن ذلك الأجنبي ليخبر الشيخ الضبطية بذلك ، واذا عقد الا يجار بواسطة شيخ الحارة ، فعلى الشيخ افادة الضبطية عن اسم الأجنبي وصناعته وجنسيته ، واذا

⁽۱) المرجع السابق ص ١٠٦

 ⁽۲) منشور من ديران الخارسية إلى الفناصل العامين في ۱۴ أغسطس ۱۸۹۲ (دفتر مجموع أمور إدارة و إيبراءات س ۲۰۹).

أراد أحد المستأجرين أن يؤجر من الباطن لأجنبى ، فيجب قيد ذلك ، والتأشير على عقد الايجار في الضبطية ، والله حدث نزاع بين المتحاقدين فيما يختص بتنفيذ عقد ايجار لم يعرض من قبل على الضبطية ، ولم يؤشر عليه نها ، فليس للضبطية الحق في رؤية ذلك النزاع والفصل فية (أ) ،

وكان الأجانب خاضمين للقضاء الوطنى فيما يختص بالدعاوى الناشئة من الإطان والمبانى، اذ كانت تلك الدعاوى من اختصاص المحاكم الوطنية (٢) •

وقد قام الأجانب في أول الأمر بأداء ما على الأطيان من الترامات • غير أنهم في عهد مصد سعيد رفضوا دفع ضرائب الأطيان • وكيلة عن طيم بأشا في عهده ١٨٦٥ مؤسسة بريجز (Briggs) الانجليزية ، الوكيلة عن حليم بأشا في الدارة أهلاك ، تقديم الرجال المروضين على احدى عزبه لتطهير الترع ، مهددة في الوقت نفسه بترك أطيانه ومطالبة العكومة بتمويضات أن هي أخذتهم بالقوق، أن الرعايا البريطانيين الذين يستأجرون الأراضي الزراعية في مصر يجب عليهم أن الرعايا البريطانيين الذين يستأجرون الأراضي الزراعية على رأى القنصل، مؤكدة في مذكرة لها في يونية ١٨٩٠ أن « الأجانب الذين يزرعون الأطيان في ممر خاضعون للسلطة المحلية وليس للقناصل حق التدخل في ذلك » • وعلى مصر خاضعون للسلطة المحلية وليس للقناصل حق التدخل في ذلك » • وعلى الشركت مع تجار من جنسيات مختلفة للحصول على حمايات قنصلية وخلق مراقيل للحكومة المحلية و وغيم عراقيل للحكومة المحلية و وغيم عراقيل للحكومة المحلية و وغيم عراقيل للحكومة المحلية و وغيم ، كما دفع للمؤسسة المبلغ المحدد في باشا ، دفع محمد صعيد ديون أخيه حليم ، كما دفع للمؤسسة المبلغ المحدد في العاء المقد للم تبات ().

 ⁽١) لائمة عمومة بترتب وضيط الاجاب في ظافة ربيع الأترل ١٢٧٤ (١٨ توفير ١٩٥٧)
 (دفتر بحرح أمور إدارة و إيبوادات ص ٢٠٥٧ (دفتر بحرح أمور إدارة و إيبوادات ص ٢٠٥٧)

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 28.2.1868, (*)
(Note to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes
in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubar).
Sabry: Op. eit., pp. 48-49, 228. American Archives. From Charles (*)
Hale, Alexandria, 29.2.1868, (Note to His Highness the Vice Roy of Egypt
on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and
natives, by Nubar).

وكذلك كان الأجانب لا يدفعون ضرائب عن المبساني التي يمتلكونها في مصر ، على الرغم من أنهم خاضعون في ذلك من حيث المبدأ لقوانين البلاد (١) ه.

ه - الإرساليات الدينية :

اهتمت الارساليات الكاثوليكية والبروتستنتية فى مصر بالدعوة الى الدين المسيحى، وتحويل الأقباط الأرثوذكس الى الكاثوليكيةأو البروتستنتية واتبعت فى ذلك طرقا ، منها الدعوة الدينية فى كنائسها ، والتمريض وعلاج المرضى ، والتعليم (٢) •

وكانت الارساليات البروتستنتية تابعة للولايات المتحدة وبروسيا وبريطانياه وقد أسهمت الارسالية الأمريكية فى تخفيف وطأة الكوليرا فى القاهرة فى سنة ١٨٥٥ ، كما كان لها فى سنة ١٨٦٦ ما يقرب من ٤٠٠ تلميذ فى مدارسها ، وعدة جمعيات للعبادة ، ومكتبة فى أسيوط لبيع الانجيل والكتب الدينية ، وقد نجحت تلك الارسالية فى تجويل بعض الأقباط الأرثوذكس الى البروتستنتية () •

وقد أعطى محمد سعيد منحاسخية للمدارس والكنائس التسابعة لجميع المذاهب المسيحية فى مصر (4) • فغى أواخر سنة ١٨٦١ منح الارسالية الأمريكية بناء من أبنية الحكومة فى الموسكى بالقاهرة ، يطل على ميدان الأزبكية، ويشكون من ٢٥ حجرة واسعة على الأقل ، وتبلغ قيمته نحو •••••• دولار • وبذلك وضعت الارسالية الأمريكية لأول مرة على قدم المساواة مع الارساليات الدينية الأوربية التى نالت منحا مماثلة من محمد سعيد (°) •

وكان التعليم عند الارساليات الدينية وسيلة من وسائل الدعوة الى الدين المسيحي • ولذلك أحجم المسلمون في مصر عن دخول مدارس تلك الارساليات

Sabry: Op. cit., pp. 48, 228-229.

۸۲۲) احد دورت حبد السكرم: تاريخ التعليق مصر . الجوء التعاني الحبيد التاني . من ۲۸ (۲) American Archives. From Charles Hale, Alexandria. 22, 12 1864. (۳) From Edwin de Leon, Alexandria, 10, 7, 1866. From Thayer, Alexandria 28, 11, 1861.

أحد أحد الحنه : التجول الفنصل واله لجر ماسي الولايات المتحدة في مصر في القون التماح عشر (مجلة الانتصاد والسياسة والنجارة . يوليه --- ديسمبر ١٩٠٧ ص ٢٦) .

American Archives. From Thayer, Alexandria, 27-1-1863. (4)
1bid, 26.11.1861, 18-3-1862, 27.1.1863. Edwin de Leon: Op. est., p. 276, (*)

فى أول الأمر • وقد سادت فى مدارس كل ارسالية ثقافتها الدينية والقومية(). واليك بيانا بمدارس الارساليات الدينية فى مصر فى الفترة من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٦٧ :

اولا - مدارس الارساليات الكاثوليكية:

١. - مدرسة المازارين Lazaristes : جاء الى الاسكندرية بعض رجال الدين من العازاريين ، وأنشأوا فيها كنيسة ومدرسة مجانية فى سنة ١٨٤٧ . وساعدهم الغرير فى التعليم فى المدرسة حتى سنة ١٨٥٧ ، حينما تركوا المدرسة وأخذوا يهتمون بانشاء مدارس خاصة لهم ، وعندئذ احتفظ العازاريون ببدرستهم ؛ ولكنها تحولت الى دار للايتام بعد مذابح لبنان فى سنة ١٨٦٠ .

٢ -- مدارس بنات الاحسان Filles de la Charité : جاءت الى الاسكندرية فى سسنة ١٨٤٤ بنات الاحسان ، واحترفن التمريض ، وأنشأن مدرستين للبنات ، وفى سنة ١٨٥٠ إنشأن دارا للايتام .

سـ مدارس الغرير: أنشأ الغرير مدرسة بالاسكندرية في نسبة ١٨٥٣
 عرفت باسم « كلية سانت كاترين » • وفي السنة التالية فتحوا مدرسة أخرى
 مالقاهرة السمها « سان حوزف » •

٤ — مدارس الآباء الفرنسسكان Pères Franciscaines : أنشأ الآباء الفرنسسكان مدرسة في المنصورة ومدرسة للبنات في شادة في سنة ١٨٥٥ ، ومدرسة في دمياط وأخرى في كفر الزيات في السنة التالية ، كما أنشأوا مدرسة في رشيد في سنة ١٨٥٨ ومدرسة في السويس في السنة التالية .

ه -- مدرسة جماعة ال Soeurs Clarisse Franciscaines : أنشأت تلك الجماعة مدرسة للنات في القاهرة في سنة ١٨٥٩ .

ثانيا - مدارس الارساليات البروتستنتية:

 مدارس الارسالية الأمريكية: أنشأت الارسالية الأمريكية مدرسة للبنات في القاهرة في سنة ١٨٥٥ . وفي السنة التالية أنشأت مدرسة للبنين

 ⁽۱) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعام في مصر ، الجوء الثاني المجاد. الثاني ص ۸۲۲ - ۸۲۲ ،
 ۸۹۲ - ۸۹۲ م

ومدرستين للبنات • وفى سنة ١٨٥٧ أنشأت مدرستين بالاسكندرية ثم مدرستين احداهما للبنين والأخرى للبنات فى الفيوم •

٢. مدارس الارسالية الأسكتلندية: فتحت الارسالية الأسكتلندية في الاسكندرية مدرسة للبنات في العام التالى ، وقد الاسكندرية مدرسة للبنات في العام التالى ، وقد فتحت مس هويتلى للبنات في القاهرة في منة ١٨٥١ وكذلك مدرسة أخرى للبنين (١) ،

۽ __ رڄال التعليم :

كان معظم رجال التعليم من الأجانب بعملون في مدارس الارساليات التي ذكر ناها وفي مدارس الجاليات الأجنبية و وقد قحت كل مدرسة من مدارس الجاليات الأجنبية و وقد قحت كل مدرسة من مدارس الجاليات الأجنبية اذ ذاك و وقد تغلبت الصفة الدنية على بعض مدارس الجاليات الاجنبية وهي المدارس التي أنشأها وقام بالتعليم فيها بعض رجال الدين من كل جالية ، بينما تعلبت على البعض الآخر الصفة العلمانية وهي المدارس التي أنشأها وقام بالتعليم فيها أفراد أو جمعيات من كل جالية ، وقد أحجم المسلمون في أول الأمر من دخول مدارس الجاليات الأجنبية (٢) و واليك بيانا بتلك المدارس :

١ — المدارس اليونانية: أقامت الجالية اليونانية في سنة ١٨٥٤ بناء في الاسكندرية يشمل مستشفى ومدرسة أولية ومدرسة للبنين وأخرى للبنسات ومكتبة ، كما أنشأت مدرسة للبنات في الاسكندرية في السنة التالية ، أما في القاهرة فكانت للجالية اليونانيسة مدرسسة بها قسمان أحدهما للبنين والآخر للبنات ، ولكنها أغلقت رغبة في الاقتصاد على أثر افتتاح المدرسة العبيدية في مناه ١٨٥٠ ، وتعتبر المدرسة العبيدية أهم المدارس اليونانية بالقاهرة ،

 ٢ - مدرسة الأرمن: احتفظ الأرمن بمدرستهم التي أنشأوها في بولاق في سنة ١٨٢٨ ٠

⁽۱) ألمرجع المابق ص ٨٤١ --- ٨٦٣ ٩٨٠

⁽٢) المربح الما إق حن ٨٧٤

American Archives. From Edwin de Leon. Alexandria, 20-12-1858,

سلدرسة الايطالية: أنشئت الكلية الايطالية بالاسكندرية فى سنة ١٨٦٧ على قطعة أرض مساحتها ١٨٥٣ مترا مربعا قدمها محمد سحيد، كما قدم ١٨٦٧ فرنك لبنائها و ومنذ انشائها وهى تابعة للحكومة الايطالية التى منحتها اعانة مالية سخية و وتلك المدرسة من أكثر المدارس الأجنبية في مصر فجاحا و

خ صدرسة خاصة : أنشت بالقاهرة فى سنة ١٨٥٦ مدرسة خاصة للبنات للبنات بمدها وقد أنشت بمدها وقد أنشت بمدها مدارس أخرى من نفس النوع فى عهد اسماعيل أنشأها على نفقتهم النفاصة أفراد من الاوريينمن رجال التعليم أو الأعمال (¹) •

المرابون :

زاد عدد اليونانيين في مصر في عهد محمد سعيد زيادة كبيرة ، واتتشروا في القرى ، وأقرضوا الفلاحين المال بربا فاحش (٣) • وكان الفلاحون في ذلك العهد يقترضون المال من المرابين بفائدة تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ في الشهر ، وقد تصل الى ٧٪ في الشهر (٣) •

٨ __ الأفاقون :

تدفق الأفاقون من الأجانب على مصر فى عهد محمد سعيد بسبب سخاء ذلك الوالى وثروة البلاد والحريات الداخلية فيها • وقد حرض الأفاقون محمد سعيد على ادخال رؤوس الأموال والمشروعات الأوربية • وقد شجع ساباتير Sabatier قنصل فرنسا بعض الأفاقين فى مصر (1) •

⁽۱) أقريم البابق ص ٤٢٤ ٥ ٣ ٨٨ -- ٦٠٨

Sabry: Op. ett., p. 47.

American Archives. From Thayer, Alexandria, 5-8-1868.

Sabry: Op. at., pp. 87-88, 40, 288-294. (2)

(النا) امتيازات الأجانب

بدأت امتيازات الأجانب فى الدولة المشانية منىذ المعاهدة التى عقيدها السلطان سليمان القانونى مع فرنسوا الأول ملك فرنسا فى سنة ١٥٣٥ . وبعد ذلك عقدت بعض الدول الأوربية معاهدات معائلة مع تركيا ، كما عقدت معها الولايات المتحدة معاهدة التجارة والملاحة فى سنة ١٨٣٠ .

وبذلك كان لتلك الدول فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قنصليات يرأس كل واحدة منها ممثل تختلف رتبته على حسب الأهمية كما يلى :

۱ - مندوب سیاسی وقنصل عام ،

٢ - قنصل عام ،

۳ — قنصل ۰

وبناء على ذلك كان فى مصر سنة ١٨٣٨ مندوب سياسى وقنصل عام لكل من برطانيا وفرنسا وروسيا ، وقنصل عام لكل من النمسا وسردينيا وهولنده والسويد وتسكانيا وصقلية واسبانيا واليونان ، وقنصل لكل من الدانيرك وبروسيا والولايات المتعدة ، وكانت مهمة كل واحد من أولئك المثلين تختلف باختلاف رتبته ، فالمندوب السياسى والقنصل العام مهمته سياسية وقنصلية ، يشرف على شئون بلاده السياسية والتجارية فى مصر ، وكذلك كانت مهمة القنصل العام، أما القنصل فكانت مهمته قنصلية فقط، وكان كل واحدمن أولئك المثلين ، مهما كانت رتبته ، يتولى حماية رعايا دولته فى مصر وممتلكاتهم ، وله عليهم ولاية قضائية فى المسائل المدنية والجنائية، فيفصل بينهم فىجميع الدعاوى، أما القصل فى القضايا بين المصرين ورعايا الدول الأجنبية فى مصر ، فكان فى يد محمد على أو من ينبه ، بحضور مترجم القنصلية (١) ،

⁽۱) أحد أحد الحت : السلانات الانتصادية بين مصر والولايات المتصدة الأمريكية في القرق الناسع مشر (نجلة الانتصاد والتعبارة . مارس ١٩٥٣ ص ٥٠ -- ٧٧ .) . التمثيل التنصل والديلوماسي للولايات المتحدة في مصر في القرن الناسع مشر (نجلة الانتصاد والسياسة والمجازة ٥ يوليه -- ديسمبر ١٩٥٧ ص ١٩٥٧ . ١٠٠٠٠) .

J. C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East. A. Documentary Record 1535-1914, vol. I. pp. 102-105, Sabry; Op. cit., pp. 224-226.

وقد زاد عدد القنصليات في مصر حتى بلغ ١٦ قنصلية في سنة ١٨٦٠ ، تمثل كل واحدة منها احدى الدول الأجنبية (١) .

وكان من المقرر أن يحمى ممثلو الدول الأجنبية رعاياها وممتلكاتهم • غير أن أولئك المثلين في عهد عباس منحوا الحماية على مدى واسم للرعايا العثمانيين ومنهم المصريون ، وكذلك للأجانب من جنسيات أخرى ، كما أن بعضهم اتخذ من ذلك العمل تحارة تدر عليه المال (٢) ٠

وقد وحد رنتشارد جواز القنصل العام الأمريكي ، عند وصوله الى مصر في سينة ١٨٥٣ ، أن نحق ٥٠ شخصا مسجلون تحت حماية القنصلية العيامة الأمريكية ، معظمهم هاربون من بولندا والمجر والولايات الايطالية • وقد قرر عـــدم حماية غير الأمريكيين الا في الأحـــوال غير العادية ، كما رفض جميــــع الطلبات التي قدمت اليه من المصريين للحصول على الحماية الأمريكية • وعلم. الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية أرسلت الى ماكولى قنصلها العام في الاسكندرية تعليمات في ١٤ يناير ١٨٥٠ بقصر الحماية على الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة ، فقد بلغ عدد من منحهم ماكولى الحماية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية العامسة ٣٦ شخصا • وكذلك منح جونز الحماية لخمسة أشخاص من غير الأمريكيين وموظفى القئصلية العامة فيما بين مايو وديسمبر ١٨٥٣ • أما ادوين دى ليون فلم يتردد فى منح الحماية لبعض الهاربين من الايطاليين والبولنديين ، ولبعض الرعايا المسيحيين من مصريين وعثمانيين • وقد بلغ عدد من منحهم ادوين دي ليون الحماية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية المامة ١٤٩ شخصا فيما بين ديسمبر ١٨٥٧ ومارس ١٨٦١ (١) ٠

وكذُّلك عندما أعلنت الحكومة المصرية في ١٥ ابريل ١٨٥٤ اليونانيين في مصر وعددهم ٢٥٠٠٠ بمفادرة البلاد في مدى ١٥ يوما نظرا لانقطاع العلاقات

American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 24.8.1860 (1) (Enclosure B.). (1)

Ibid., From Jones, Alexandria, 13-5-1868.

Ibid., 1-6-1853, Sabry : Op. git., p. 89. (٢) أحد أحد الحت : التمثيل القنصل والدبلو مأم الولايات المتبعدة

في مصر في النون الناسم عشر (عجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة برلية ... ديسمبر ١٩٥٧ س ١٩٤٠ . (TY 6 14 -- 19

السياسية والتجارية بين الباب السالى واليونان ، لجاوا الى قناصل الدول الأجنبية فمنح القنصل العام الأمريكى ادوين دى ليون بعضهم العماية ، كنا فعل ذلك القنصل العام لكل من فرنسا وبلجيكا والنمسا وبروسيا والسويد . وبذلك نال عشر اليونانين في مصر العماية ، وتمكن ذلك العدد من البقاء في البلاد (") .

وعلى الرغم من أن معاهدات الامتيازات الأجنبية لم تمنح رعايا الدولة المثمانية ، ومنهم المصرون ، حق التمتع باية حماية أجنبية ، فان القناصل منعوا يعضهم العماية بطرق منحلفة ، منها ادخالهم ضمن موظفى القنصليات (٢) • وقد أدى ذلك العمل الى حدوث منازعات بين الحكومة المصرية وتلك القنصليات ، ومثال ذلك ما حدث بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة الأمريكية ، مما أدى الى ارسال بعثة لطفى أفندى الى الولايات المتحدة فى منة ١٨٥٣ • وقد أجابت وزارة الخارجية الأمريكية مطالب الحكومة المصرية التى تقدم بها لطفى أفندى فى واشعطون ، فأرسلت الى ادوين دى ليون قنصلها العام فى الاسكندرية بمليات تنص على قصر الحماية على الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة دون غيرهم ، وعلى الغاء تعين قسطنطين كحيل نائب القنصل فى القاهرة وهدو من أمرة سورية ، وعلى سحب الحماية من اسكاروس قسيس وهو من الأقباط المصرية عارضت الحكومة المصرية فى تعيينه مترجما فى القاهرة • وأيضا أرسل وزير الخارجية الأمريكية فيما بعد بسحب الحماية من يعقوب اليازار ، وهدو أمنى من الرعايا المشمائين ، عينه القنصل الأمريكي كاتبا عربيا فى يناير ١٨٥٢ ، أرمنى من الرعايا المشمائين ، عينه القنصل الأمريكي كاتبا عربيا فى يناير ١٨٥٢ ،

وكذلك حدثت منازعات مماثلة بين الحكومة المصرية وبين قنصلية النمسها

⁽¹⁾ المرجم السابق ص ٢١ --- ٢٧

⁽۲) أحد أحد الحد : الجلائات الانتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في الفرن الناسع مشر (عجلة الانتصاد والتجلوة , عادت ١٩٥٣ هـ ١٨). . (٨٠). (٥٠ التحدة في الفرن (الحجلة المحربة (٢) أحد أحد الحدد : البيئات المصربة إلى الولايات المتحدة في الفرن الناسم مشر (الحجلة المحربة التحدد في الفرن الناسم مشر (عجلة الاتتصاد والسياسة والتجارة . ويرئيه — ديسمبر ١٩٥٧ ص ٥٠ ٥ ٢٠ — (٢٠) . . .

وقنصلية بلجيكا وقنصليات أخرى من أجل الحماية الأجنبية لبعض الرعايا الشانين ومنهم المصريون (١) •

ولم تقتصر الامتيازات الأجنبية على مصر ، بل طبقت أيضا في السودان . وقد أكد عباس الأول في ينابر ١٨٥٢ بأن تكون معاملة وكلاء القناصل وموظفي القنصليات والسمياح والتجار الأجانب في السمودان على حسب الامتيازات الأحنسة ١١٠ -

وقد أعطت امتيازات الأجاف في الدولة الشمانية ممثلي الدول الأجنبية في مصر فرصة للحصول على حقوق جديدة وارهاق السلطات المحلبة بطلبات زائدة عن الحد لصالح رعاياهم ، ويخاصة في عهد محمد صعيد (٢) .

واليك امتيازات الأجانب في الفترة من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٦٢ :

١ -- الحرية الدينية :

أداح محمد على الحرية الدينية للأجانب في مصر فسمح لهم بدق أجراس كنائسهم ، وألغى القاعدة التي تحتم عليهم الحصــول على تصريح من الحكومة بناء كنيسة أو اعادة بنائها أو تصليحها ، وقد أدت تلك الحرية الدينية الي أتثمار الارساليات الدينية في مصر (١) •

وقد اهتمت الارساليات الدنبة الكاثوليكية والبرتستنتية بالمعسوة الى ألدين المسيحي، وتحمويل الأقب الأرثوذكس الى الكاثوليكية أو البروتستنتية (٥) ٠

وقد أعطى محمد سعيد منحاسخية للمدارس والكنائس التابعة لجبيع المذاهب المسيحية في مصر ، كما ذم في فرص كثيرة التعصب والاضطهاد الديني (١) • وكذلك اتخذ محمد سعيد في سنة ١٨٦٠ كل الاحتياطات اللازمة للقضاء على

American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 4-5-1854. (1) لائمة في ديهم الأزل ١٣٦٨ (دفتر مجموع أمور إدارة ر إجراءات ص ٣٦ ٤) . ` (7)

⁽³⁾ Sabry: Op. cit., pp. 16, 80. (1)

Ibid. p. 226. رابع الارماليات الدنية في المقعات المابقة . (0)

American Archives, From Thayer, Alexandria, 27-1-1968. CO

إية حركة ضد المسيحيين فى مصر • وذلك بمناسبة الانستباك الذى حدث بين المسلمين والمسيحيين فى سوريا ، مما أدى الى سفك الدماء والتجاء ما لا يقل عن مدوره من المسيحيين فى سوريا الى الاسكندرية • وبذلك لم يحدث فى مصر ما حدث فى سوريا ، بل استمرت الحالة فى مصر هادئة بسبب ما انخذه الوالى من احتياطات (1) •

وعلى الرغم من تمتع الأجانب فى مصر بالعربة الدينية منذ عهد محمد على ، فان الأجانب كانوا يخشون من التعصب الدينى حتى أن ريتشارد جو از القنصل العام للولايات المتحلة فى الاسكندرية اقترح على حكومته فى أغسطس ١٨٥٣ أن تزور سفينة حربية الاسكندرية منما لتعدى المسلمين على المسيحيين فى حالة قيام الحرب بين تركيا وروسيا (٢) و وكذلك طلب ادوين دى ليون القنصل العام للولايات المتحدة فى الاسكندرية من حكومته فى يوليه ١٨٥٨ ارسسال سفينة عربية للاقامة فى شاطئ صوريا ، وأخرى للاقامة عند شساطئ مصر أو بالقرب منه ، وذلك خوفا من حدوث اشتباك بين المسلمين والمسيحيين بمناسبة حادثة جده الذى ذهب ضحيتها ٣٢ شخصا منهم القنصل الانجليزى ومترجمه وكاتبه والقنصل الترسى وزوجته (٢) و وأيضا طلب ادوين دى ليون من حكومته فى يوليه ١٨٥٠ زيادة الأسيلول الأمريكى فى البحر المتوسط ، وتكليفه التجول فى يوليه صوريا وأزمير ومصر وتونس وطرابلس ، وذلك بمناسبة الاشتباك الذى حدث بين المسلمين والمسيحيين فى سوريا (١٤) .

٧ - حربة الإقامة والتجول:

ضنت الامتيازات للأجانب حرية الاقامة والتجول فى أنصاء الدولة العثمانية (°) ، وقد اتخذت مصر فى عهد عباس ومحمد سعيد بعض الاجراءات فيما يختص بتلك الحرية نفصلها فيما يلى:

فى أغسطس ١٨٥٣ صندرت لائحة بمعاملة الأجانب في مصر ، وأرسات

Ibid., From Edwin de Leon, Alexandria, 28-7-1880,	W
Ibid., Form Jones, Alexandris, August 1868	(T)
Ibid., From Edwin de Leon, London, 28-7-1858.	(43)
Ibid., Alexandria, 28-7-1860.	(6)
Sabry: Qp. cit., p. 227.	(=)
41.43	

صورة منها الى ضبطية كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط ومحافظة كل من السويس والقصير والعريش ومديرية أسوان ومصلحة المرور للعمل بها. وتتلخص تلك اللائحة في البنود الآتية:

١ ح. يجب على مأمورى الضبطية اجراء العمل بمقتضى القوانين الخاصـة
 بضبط وربط البلد ، ومساعدة قناصل اللمول الأجنبية فى أداء واجباتهم •

٧ — يجب أن تكون مع الأجانب المقيمين داخل الحكومة المصرية تذاكر اقامة من قنصلياتهم ، مبينا فيها أوصافهم وأشكالهم وصنعتهم ، ومؤشرا عليها من الضبطية ، كما يجب على الأجانب الذين يتوجهون الى جهات خارج الحكومة المصرية أو داخلها أن يكون بأيديهم جوازات سفر من قنصلياتهم مؤشرا عليها من الضبطية ، وإذا توجه أحد الأجانب إلى جهة خارج الحدود ، أى خارج المكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقصير والعريش وأسوان ، ولم يكن معه جواز سفر ، فإنه يرسل إلى قنصل الجهة التي وصل اليها ، وإذا كانت تلك الجهة ليس بها قنصل ، فإنه يعاد إلى المكان الذي حضر منه ، أما الأجانب الذين يسافرون في بواخر المرور فيجب أن تكون جوازات سفرهم مؤشرا عليها من الفبطية ، بحيث لا يقبل أحدهم في الباخرة أن كان جواز سفره غير مؤشر عليه من الضبطية ، ما عدا القناصل والتجار الكبار والأشخاص المعتبرين المعلومين ، ويستثنى من أحكام هذا البند السحياح الذين يسمافرون بواسطة المرور من السويس ومن السويس الى الاسكندرية الى السويس ومن السويس الى الاسكندرية الى السويس ومن السويس الى الاسكندرية الى

سـ يطرد الأجنبى من القطر المصرى بمعرفة قنصله، بناء على طلب الحكومة المصرية ، اذا لم ثبت أسباب معاشه وكاره وصنعته بدليل قـوى ، ولم يحضر ضامنا معتمدا فى مدة شهر ، أما الأجانب الذين يحضرون من الخارج فى السفن الشراعية ، فلا يدخلون مصر اذا لم يقرهم قناصلهم ، وعند ما تصل احدى البواخر أو السفن الشراعية من الخارج ، يذهب اليها أحد موظفى قلم جوازات السفر ، فيأخه جميع جـوازات السفر التى مع الأجانب ، ويقيدها بالقلم المسفر ، فيأخه جميع جـوازات السفر التى مع الأجانب ، ويقيدها بالقلم

المذكور ، ثم يرسلها الى القنصليات حيث تطبق على أشكالهم وأوصافهم ، ثم تعطى لهم هى وتذاكر الاقامة • وعند ما يتوجه الأجانب الى جهسة ما يجب أن يؤشر على جوازات سفرهم من القلم المذكور •

إلاجانب الذين يمرون بالقاهرة فى طريقهم من الهند أو اليها دون
 الاقامة بالقاهرة ، ترسل قوائم بأسمائهم من مصلحة المرور الى الضبطية ، حيث
 أن أسماءهم مقيدة بالمكتب الأفرنكي التابم لتلك المصلحة .

٥ — اذا ضبط الأجنبى سائرا بلا فانوس بعد غروب الشمس بثلاث ساعات فى أسواق وحوارى وأزقة الاسكندرية والقاهرة والبنادر وسائر الجهات يرسل ألى الضبطية فتتحقق من اسمه وشهرته ومحل اقامته وترسله الى الفندق المقيم به أن كان من السياح ، أو الى المنزل أن كان من الأشخاص المعلومين المعتبرين، وتتأكد من اسمه وشهرته من بواب الفندق أو شيخ الحارة الذي يقع المنزل فى دائرة اختصاصه ، ثم ترسل فى اليوم التالى الى قنصله رسالة تطلب فيها مجازاته على حسب قانونه ، أما اذا لم يكن من السياح أو من الأشخاص المعتبرين المعلومين ، بل من ذوى الأخلاق السيئة ، فانه يسجن فى تلك اللية فى محل خاص للأجانب بالضبطية ، ثم ترسل الضبطية فى اليوم التالى رسالة الى قنصله تطلب فيها مجازاته على حسب قانونه ،

٩ — اذا تشاجر السكارى من الأجانب ليلا فى محلات يع الخمر والمقاهى ومحلات الاجتماع المماثلة لذلك فيما يينهم أو مع خلافهم ؛ فانهم يضبطون فى العمال ويرسلون الى الضبطية ويحبسون فيها تلك الليلة ، وفى اليوم التسالى يرسلون الى قناصلهم لمجازاتهم • أما المحل الذى حدثت فيه المشاجرة فيقفل فى تلك الليلة اما برضا صاحبه أو قهرا • وميعاد اغلاق تلك المحلات الساعة الخامسة فى الشتاء •

 اذا تطاول الأجنبي باللسان أو اليد على أحد موظفى الضبطية الكبار أو الصفار في أثناء تأدية وظيفته ، فانه يضبط في الحال ويرسل إلى القنصل التابع له لمجازاته كما هو مدون في البند السادس • ٨ ب بما أن حمل الأسلحة المختلفة ممنوع ، فأن الأجنبى الذي يحملها نهارا ولم يوضح الأسباب المقنعة لحملها ، يضبط ويرسل الى القنصلية التابع لها ، أما الأجنبى الذي يحملها ليلا ، فأنه يحبس فى تلك الليلة فى الضبطية ، وفى اليوم التألى يرسل الى قنصليته لمجازاته ، وإذا قاوم الأجنبى الحامل للسلاح موظفى الضبط عند محاولتهم ضبطه ، فأنهم يأخذونه قهرا ، ويرسلونه الى الضبطية ، وإذا قاومهم ذلك الأجنبى بالسلاح ، فأنهم يعاملونه بالمشل ويضبطونه ، أما الأجاب المضمونون المستقيمون الراغبون فى الصديد والقنص ، فأن الضبطية تعطيهم بو اسطة قناصلهم تذكرة للصيد تبيح لهم حمل السلاح ،

وفى أغسطس ١٨٥٣ صدر قرار عن معاملة الأجانب جاء فيــه عن حمل السلاح واحرازه ما يلمي :

١ -- من المتبع اعطاء تذاكر صيد لمن يريد من الأجانب الصيد والقنص تسرى لمدة سنة دون أن تؤخذ عليها عوائد ، وحيث أن حمل السلاح ممنوع على الأهالى ، فلاجل منع حمل السلاح فى البلاد بحجة الصيد يجب أضف عوائد مقدارها ؛ فرانسة على كل تذكرة صيد تعطى لطالبها ، سواء أكان من الأوربيين أم من المستخلمين ، وتسرى التذكرة لمدة سنة ، ثم تجدد كل سنة مقابل دفع الموائد المذكورة ، واذا باع الشخص البندقية التي أخذ بها تذكرة الصيد من الضافية يجازى بمقتضى البند الرابع من لائحة الأسلحة أن كان من الرعايا المشافين ، أما اذا كان من الإجانب أو متمتما بحماية دولة أجنبية ، غانه يطلب من القنصل التابع له مجازاته بمقتضى قانون دولته فيما يختص بمن خالف أمر الحكومة .

٢ — عند ما يتوجه الأجانب الى الأرياف والبنادر وسائر الجهات ، وتكون

معهم أسلحة ، فلابد من اثبات نوع الأسلحة وعددها فى جوازات سفرهم •واذا باع أحدهم أسلحته ، فانه يطلب من القنصل التسابع له مجازاته بموجب قانون دولته فيما يختص بمن خالف أمر الحكومة (') •

وعند ما زاد عدد الأجانب في مصر في عهد محمد سعيد عملت الحكومة لائحة في نوفمبر ١٨٥٧ ، جاء في مقدمتها : ﴿ أَنْ هُؤُلًّا ۚ الأَجَانَبِ مُثْلُما أَنَّهُ يُوجِدُ فَيهُمْ جملة أفراد من ذوى الاعتبار كذلك يوجد فيهم أيضا أشخاص يسلكون طرق المخاطرة التي من سلكها لا يصح بواســطة الأمن العمومي أن يكون معافي من حواسة ومراقبة الضبطية • وبناء على ذلك صار من أهم الأمور وقتئذ أن تعطى للمكومة المحلمة كنفية في اجراء تلك المراقبة والملاحظة من طرفها اجراء مشرا ٠ فالعهو دنامات التي كانت رابطة وأساسا لمعاملة الحكومة للأجانب لم يزل العمل جاريا بموجبها الى الآن وان كانت عملت واستنتجت في زمن وفي أحوال لم توجد في هذا الزمن ، لكن قد صار من اللزوم أن الحكومة المحلية لا تخرج فيما يخص ضبط وربط الأجانب عن حدود المحاكمة وعن الحكم المنصوص عليه بالشروط المعتبرة فيما بين الدول ، وانه بدون العدول عن الأصول والقواعد المتعلقة بتلك المادة قد يمكن بواسطة استخراج نبذا جامعة لتراتيب محضة نظامية أن يكون لمركة الحكومة العامة قوة وانفآذ بالنسبة لسعة الموجبات التي تحكم بوجوب احِ ائها الحالة الراهنة المتصفة بها الأجانب • ومن كون أن معظم الفرق الأجنبية لم تزل متجهة أفواجا لمدينتي الاسكندرية والمحروسة قد صار من الضروري أن يبادر باعطاء الطرق اللازمة لضبط وربط هاتين المدينتين التي يمكن بواسمطة اجرائها فيما بعد أن يعم تفعها سائر ما يحتاج اليها من جهات الحكومة التي يكثر فيها وجود الأجانب » •

وقد تقرر فى تلك اللائحة ائشاء قلم ضبط وربط الأجانب فى كل من ضبطيتى القاهرة والاسكندرية من اختصاصاته: « البحث بالدقة فى أوراق القفسايا والتقارير المبنية هى عليها والوقوف على حقائها وقيدها وترتيب قوائم الأسماء والشروحات المتممة المرسلة من جهتى القنصلاتو وقلم البسابورتات وتعرير

 ⁽۱) قرار المجلس الخصوص في ٢٥ رجب ٢٦٦٩ وطله أمر بالإجراء إلى الديوان الكتخدارى
 في ٧ ذي التعدة (ديتر مجرع أمور إدارة ر إداراءات ص ٣٦٧ – ٣٦٨).

المضابط عن التحقيقات الابتدائية فى القضايا المختصة بالأجانب ويصير بواسطة المعاون حصول التصديق من مأمور الضبطية على تذاكر الاقامة والبسابورتات فى الداخل » •

ورئيس ذلك القلم هو المعاون • ومن واجباته أن ينفذ الترتيبات المقررة فيما يختص بضبط الأجانب، وأن يتوجه الى المكان الذي يحدث فيه نزاع من الأجانب أو ضدهم لايقاف النزاع والمشاجرة وارسال الأجانب المحدثين لذلك الخال أو المتسبين في حصوله الى الضبطية ، وأن يخبر مأمور الضبطية بكافة الأمور التي تستحق التفات الحكومة •

ورغبة فى تمكين المعاون من القيام بتلك الواجبات بسهولة ، وضع تحت ادارته عدد كاف من الملاحظين والحراس ، وألزم ضباط العساكر ورؤسساء القراقولات بمساعدته عند ما يطلب منهم ذلك ، وأيضا منح حق المكالمة والمداولة مع القناصل مباشرة اذا اقتضى الأمر ذلك ،

وزيادة على انشاء قلم ضبط وربط الأجانب فى كل من القاهرة والاسكندرية رتب قلم جوازات السفر بالاسكندرية تحت ادارة مأمور الضبطية ، وعين له ناظر لادارة أشفاله ومعاون أول ومعاونون آخرون ثانويون لهم معرفة باللغات الإجنبية للقيام بأشفاله وكاتبان لعملية القيودات بالقلم ، أما فى القاهرة فقد كلف قلم ضبط وربط الأجانب أداء وظيفة قلم جوازات السفر لأن أعماله أخف بكثير مما فى الاسكندرية ،

وقد نصت اللائحة فيما يختص بورود الأجانب الى القطر المصرى على أن أى أجنبى يأتى من الخارج لا يسمح له بالاقامة فى ميناء الاسكندرية بدون أن يكون معه جواز مسفر مستوفى الشروط أو تذكرة اقامة معطاة له اما من القنصلية أو من الحكومة المحلية ، وكذلك عند وصول أية باخرة أو سسفينة شراعية الى ميناء الاسكندرية ، يجب على معاون أول قلم جوازات السفر ، أو أحد المعاونين الآخرين فى حالة غيابه ، أن يتوجه فى الحال اليها ، ويطلب من قائدها أسماء السياح وجوازات السفر ، ثم يسلمها توا للقلم ، وفى مدى ٢٤ ساعة من استلام جوازات السفر ، قيدها القلم ويوزعها على قنصليات أصحابها ، مع أخذ ايصال بها ، ثم يحرر المعاون الأول الى مأمور الضبطية صورة من قائمة مع أخذ ايصال بها ، ثم يحرر المعاون الأول الى مأمور الضبطية صورة من قائمة

آسماء السياح التي أعطاها له قائد السفينة • وفي مدى ثمانية أيام من ارسال جوازات المسفر الى القنصليات ، تحرر القنصليات الى مأمور الفسطية قائمة بالسماء الأشخاص الذين أعطيت لهم جوازات مسفرهم والذين حررت لهم تذاكر اقامة •

وقد جاء باللائحة عن اقامة الأجانب في مصر مايلي :

 ١ ــ لا يسوغ الأحد من الأجانب الاقامة بمدينتى القاهرة والاسكندرية الا بشرط أن يكون مندرجا فى جدول القاطنين ، أو يـــده تذكرة اقامة مستوفية الشروط ، أو أن يقرر القنصل التابع له أنه سائح من الأعيان .

 حسر كل قنصلية الى كل من ضبطيتى القاهرة والاسكندرية بائمة باسماء رعاياها ، بشرط أن يكون القاطنون على حدة ، ومن معهم تذكرة اقامة على حدة ، واذا توفى فيما بعد شخص ممن ذكروا فى تلك القائمة يخبر القنصل الضيطية مذلك ،

 ٣ ــ لا يعتبر الأجنبى من القاطنين الا اذا كان له مصنع أو عقار ، أو كان من أرباب الالتزامات ، أو له حرفة شهيرة ، أو كان من أرباب الوظائف المعومية، أو مستخدما بجهة بعيث ما يرد له منها يكفى معيشته .

إلى القامة عناكر اقامة للاجانب الذين ليسوا من القاطنين ، ولهم رغبة أو لزوم للاقامة في البلاد لمدة طويلة أو قصيرة ، وتلك التذاكر تعطى من القنصليات أو من محافظة المدينة ، ويجب أن يكون عليها تصديق من الضبطية المحلية ، وينبغي أن يبين فيها الترخيص بالاقامة أما لمدة معلومة محدودة واما لمدة غير معدودة على حسب متتفى الحال ، وتسرى تذاكر الاقامة الموقوتة مدة تتراوح ين ١٥ يوما وشهر ، تتجدد بعدها على التوالى لمثل تلك المدة ، مع تجديد تصديق الضلية عليها في كل مرة من مرات التجديد ، أما تذاكر الاقامة غير المحدودة المنطقة عليها أن عنا من الضبطية ، فإنها تعطى المرخص لهم بها الحق في الاقامة الملة التي تستغرقها مصالحهم أو الإشغال التي أوجبت حضدورهم الى القطر وادخال الإشخاص الذين معهم تذاكر الموقوتة بأخرى غير محدودة ، المصرى ، وللقنصل الذين معهم تذاكر اقامة في سلك الإنسخاص القاطنين اذا تحصنت حالتهم وأصبحوا مستوفين لشروط القاطنين ، بشرط أن يخبر مأمور تحصنت حالتهم وأصبحوا مستوفين لشروط القاطنين ، بشرط أن يخبر مأمور

الضبطية بذلك التغيير ، ويجب على السياح الذين يريدون السياحة فى أى جهة من الوجه البحرى أو الوجه القبلى أن يعصلوا من قنصلياتهم على جوازات سفر داخلية مصدقا عليها من الضبطية ، ومبينا بها الجهة المرغوب السياحة فيها واسم السائح ولقبه وأوصافه وعمره وجنسيته وعدد أتباعه سواء آكانوا من الأجانب أم من الأهالي وأفراد عائلته المرافقون له ، ويطبق ذلك أيضا على السياح الذين يتوجهون الى الشيام عن طريق المريش والسياح الذين يتوجهون بعد اقامتهم بالقطر المصرى الى جهات أخرى عن طريق رشيد أو دمياط أو السسويس أو القصير ، وتؤخذ جوازات السفر الداخلية الما من الاسكندرية واما من القاهرة،

وقد قررت اللائحة ترحيل أى أجنبى عن القطر المصرى بعد مضى شهو من نشرها اذا لم يكن من القاطنين ، أو معه تذكرة اقامة ، أو من السياح ، ما لم يتوسط القنصل التابع له ، وتوضح الأسباب التى تستوجب اقامته (١) .

 ⁽۱) لائمة عمومية بترتيب رضيط الأجانب ف غاية ربيع الأترل ١٢٧٤ (١٨ نوفير ١٨٥٧)
 (دفتر بحوح أمور إدارة ر إيواءات ص ٢٠٧ ... ٢٠١٠)

بدون جوازات سفر ، فانهم يرسلون الى قناصلهم • فان قبلوهم فبها ، وإلا أعيدوا الى بلادهم (¹) •

وفى أغسطس ١٨٦١ تقرر الفاء وظائف ناظر قلم جوازات السفر بالاسكندوية وكتبته ، مع ابقاء كاتب تركى فى الضبطية لاعطاء تذاكر لن يريد من رعاله الحكومة الذهاب الى الخارج • أما الأجانب فقد تقرر عدم اعطاء تذاكر لمن يريد منهم الذهاب الى الخارج ، وعدم طلب تذاكر ممن يأتي منهم من الخارج الى الاسكندرية • واذا حدث من أحدهم شيء مفاير مثل سرقة وتحوها ، يضبط ، ويرسل الى القنصلية التابع لها • فان اعترفت باتشائه اليها ، وتكفلت بعدم حصول شيء منه مرة أخرى ، فلا بأس ، والا فانه ينفى من مصر الى الخارج • ومن يحضر من رعايا الحكومة من الخارج لا تطلب منه تذكرة ، بل اذا حدث منه مرة بنفى من مصر (١) •

وفى مارس ١٨٦٢ قررت محافظة الاسكندرية بمناسبة احصاء الأجانب فى مصر اعطاء تذاكر اقامة لمن يكون منهم مستقيما ومقتدرا على كسب العيش عواصاء من يكون منهم عكس ذلك ، وعرض أهر القريق الأخير على المحافظة وكذلك قررت اعطاء تذكرة مرور من الضبطية لكل من يرغب منهم فى الذهاب الى أية جهة فى القطر المصرى من أجل أعماله لمدة معلومة ، بحيث يبين فيها اسمه وقتبه وصناعته وأوصافه ، حتى اذا استوجب الأمر حضوره يطلب من الجهة التى ذهب اليها ، أما من يذهب من الأجانب فى الاسكندرية الى جهة أخرى بدون غذكرة مرور ، فأنه يضبط ويعاد الى مكانه ، مع معاملته بما هو منصوص عليه فى حق المخالفين للأوامر، وإذا مضى الميعاد المبين فى تذكرة المرور ولزمت لصاحبها مدة أخرى ، فعليه أن يعرض ذلك على حاكم الجهة التى هو فيها ، حتى يؤشر مدة أخرى ، فعليه أن يعرض ذلك على حاكم الجهة التى هو فيها ، حتى يؤشر على التذكرة بتلك المدة أن يعرض ذلك على حاكم الجهة التى هو فيها ، حتى يؤشر على التذكرة بتلك المدة أن كانت قصيرة وضرورية ، أما أذا كانت طويلة ، فيجب

⁽۱) قرار من الداخلیة فی ۱۸ جادی الآخرة ۱۲۷۰ رطیه أمن الایرا، إلی محافظة الاستخدیة فی ۱۶ شیان ۱۲۷۰ (۱۲۹ مارس ۱۸۵۹) (دفتر مجموع أمور إدارة رایرادات س ۲۰۰) « (۲) أمر إلى محافظ الإستخدیة فی ۱ صفر ۱۲۷۸ (۱۱۱ أضطس ۱۸۸۱) (دفتر مجموع أمور إدارة و إیرادات ص ۲۰۰) .

على الحاكم التأكيد على صاحب التذكرة بتجديدها من محل صــــدورها بالمدة التى يرغب فيها (') •

٣ ... حرمة المسكن:

قررت معاهدات الامتيازات حرمة المسكن للأجانب بحيث لايسكن لموظفى السلطة المحلية دخوله • وكان المسكن يتألف من البيت وملحقاته • غـير أن التناصل فى مصر توسعوا فى تفسير معنى المسكن حتى شمل جميع الأماكن التى يمارس فيها الأجنبى تجارته وصناعته وفنه وحرفته (٢) •

إمثلاك الأطيان والمبانى :

لم تقرر معاهدات الامتيازات حق الأجانب فى امتلاك الأطيان والمبسانى • غير أن محمد على منحهم ذلك الحق فى مصر ، بيننا لم يحصلوا عليه فى بقية أنحاء اللحولة العثمانية ما عدا الحجاز ، الا فى يونية ١٨٦٧ • وقد قام الأجانب فى أول الأمر بأداء ما على أملاكهم من التزامات • غير أنهم اغتنموا فرصة النفوذ القنصلى فى مصر فى عهد عباس ومحند سعيد قامتنموا عن أدائها • وقد زادت أطيان الإجانب فى مصر فى عهد محمد سعيد (٢) •

ه - عدم الخضوع للقضاء الوطني :

أعطت معاهدات الامتيازات القضاة المسلمين حق الفصل في جميع المنازعات التي تقوم بين الأجانب والوطنيين بشرط حضور مترجم القنصلية ، غير أن تأخر المتياج عن الحضور في بعض الدعاوى أدى الى استحالة الفصل فيها ، مما اضطر الوطنيين الى الالتجاء الى القنصل ، وكذلك كانت الأحكام التى تصدرها المحاكم المحاكم المحكمة المعلى المحكمة المحكمة المعلى المحكمة المحكمة المعلى المحكمة ا

 ⁽۱) دور عمومی من شبطیة الإسکندیة فی ۲۲ درمشان ۲۲۷۸ (۲۵ ماوس ۱۸۹۷) (دیتر مجموع آمود بادارة و پیرادات س ۴۹۷) .

⁽٢) (٢) (المقدمات المايقة من الحائرين الرَّطيان والمباني المبانية المب

كانت تستأنف فى اكس Aix بفرنســــا أو ســــتوكهلم بالسويد أو تريستا بالنـسـا . وبذلك كان العدل مستحيلا فى الواقع (١) .

وكان حاكم القلعة فى عهد محمد على يفصل فى قضايا البحرائم التى يقترفها الأجانب و وبعد الفصل فيها يرسسل الجانى الى قنصله لتنفيذ الحكم ، ثم الرجانى الى قنصله لتنفيذ العكم ، ثم أشركت الحكومة القنصل أو المترجم فى تحقيق قضايا الجرائم والفصل فيها ، رغبة فى تنفيذ القنصل المحكم الذى يصدر على الجانى ، غير أن القناصل آخذوا مند من المحمد من المحمد من العالم المحمد من المحمد من العالم المحمد المحمد من العالم المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد من المحمد مو المحمد الم

وفى أغسطس ١٨٥٣ تقرر أن دعاوى الديون والضرب والشتم والسرقة التى يكون فيها الأجسان مدعين والوطنيون مدعى عليهم ، يرسلها القناصل الى الضبطية لأجل تحقيقها • واذا تقدم الأجنبى الى الضبطية مباشرة مدعيا أن أحد الموطنيين شتمه ، فلا بد من أن يحضر مكاتبة رسمية بذلك من القنصلية التابع لما في مدى ٢٤ ساعة ، والا يطلق سراح المدعى عليه ولا تسمع المدعوى • واذا لما في منامتا وأخف مها للدفع ، فلا يحبس • واذا كانر المدين معسرا وحرم من أجره اليومى الذي يتعيش منه بسبب حسمه ، فأن الضبطية تخصص له أجرا في اليوم على قدر كمايته ، وتخبر قنصل الدائن بضرورة دفعه له • أما اذا كأن المدين مقتدرا وامتنع عن دفع دينه وحبس لأجل تحصيل المطلوب منه ، فلا يعطى له الأجر المذكور • وتحقق دعاوى الفرب والشتم والسرقة ، وبرتب الجزاء على المذب الذي تثبت عليه الجنحة على حسب القانون (٢) •

وفى أغسطس ١٨٥٣ صدرت لائحة بعاملة الأجانب فى مصر ، جاء فيها أن الأجنبي الذي يضبط سائرا بلا فانوس بعد غروب الشمس بثلاث ساعات في

Subry: Op. cit., p. 281.

American Archives From Charles Hale, Alexandria, 29-2-1968, (۲)

(Note to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubary).

(۲) قرار الحليل الجسومي ف ۱۹ وجب ۲۹۱ رطية أمر الإجراء إلى الديوان المكتمنداري (۲۱۸ - ۲۱۸ منظم ۲۹۷) (دار مجرع أمور إدارة وإمر الحات ص ۲۱۷)

الأسواق والحوارى والأزقة ، تطلب الضبطية من قنصله مجازاته على حسب قانو به أما السكارى من الأجانب ، اذا تشاجروا ليسلا فى محلات بيع الخمر والمقاهى والمحلات المماثلة لذلك فانهم يرسلون الى قناصلهم لمجازاتهم • واذا تطاول الأجنبى باللسان أو باليد على أحد موظفى الضبطية فى أثناء تأدية وظيفته فانه يرسل الى القنصل التابع له لمجازاته • واذا حمل الأجنبى أسلحة بدون ترخيص فانه يرسل الى مقنصليته لمجازاته • واذا اقترف أحد الأجانب ذنبا وثبتت عليه الجنحة ، يرسل تقرير بذلك الى القنصل التابع له لمجازاته • وعلى القنصل العلان الضبطية بالجزاء الذي يحكم به على ذلك الأجنبى (١) •

وفى نوفمبر ١٨٥٧ صدرت لائحة عمومية بترتيب وضبط الأجانب ، جاء فيها أن الأجانب أصحاب الفنادق والمنازل المهائة والعنابر المفروشة والمقاهى ومحلات الطمام أو يع الشراب ، اذا خالف أحدهم الأحكام المقررة على تلك المحلات ، فان مأمور الضبطية يخبر القنصل بالمخالفة، ويطلب منه مجازاة المخالفة على تفريطه ، أما اذا كانت المخالفة تضر بالأمن العسام ، فان للحكومة المحلية أن تعلل من حكومة المخالف اغلاق محله بالكلية أو لمدة معينة ، واذا حدثت في تلك المحلات مشاجرات من الأجانب أو أفعال افترائية أو هجوم على أشخاص آخرين ، ففي الساحل تضبط القوة العسكرية هؤلاء الأجانب ، وترسلهم الى القراقول القريب من محل الحادثة أو الى مأمور الضبطية ، وعندالله تبلغ الضبطية قنصلياتهم بما حدث منهم ،

وقد قررت اللائحة خضوع الأجانب لقوانين الأمن العسام والمحافظة على الصحة والنظافة والانارة وضبط وربط الحارات والأسواق والمنتزهات الممومية، مثلهم فى ذلك مثل الوطنيين ، واذا حدثت مخالفات من أجنبى فيما يختص بحركة الضبط والربط، فإن مأمور الضبطية يخبر قنصليته بدون تأخير بتلك المخالفات، ويطلب معاقبته قانونيا ، واذا حدثت فى الطرق العمومية أمور مخله من الأجانب، مثل مشاجرة أو افتراء أو سرقة أو تعد على حق أى شخص سسواء أكانوا هم المحدثين لتلك الأمور أو مشتركين مع غيرهم فى حدوثها ، فإن القوة العمكرية

 ⁽۱) قرأد من الحبلس الخصوسي في ۲۴ شوال ۱۳۹۹ وطهي إرادة إلى الديران الكتنداوي
 في لاذي القدة (۱۲ أغسطس ۱۸۵۳) (دفتر مجموع أمور إدارة و إجراءات س ۲۰ ۲۰ – ۲۹۷) .

تضبطهم وترسلهم الى القراقول القريب من محل الحادثة أو الى مأمور الضبطية. وعندئذ تبلغ الضبطية قنصلياتهم بما حدث منهم .

وقد جياء باللائحة فيما يختص بالتحقيقات الابتدائية وتوقيع الحكم ، أن الإجنبي الذي يفعل الذنوب والجنايات والمخالفات الفاحشة والمخلة بنظام البلد وبالأمن العام ، يضبط وتبلغ قنصليته بأسباب حجزه • ويحجز المتهم في سجن الضبطية مدة التحقيق الابتدائي ، أو في سجن القنصلية ، ان طلبت القنصلية ذلك وتكفلت به • ويجرى التحقيق الابتدائي بدون تأخير في ديوان الضبطية المحلية بحضور منمدوب القنصلية التمابع لها المذنب ، ومعاون ضبط وربط الأجانب . ويتكون التحقيق من بيان الواقعة ، وتقرير الشهود ، وأجوبة المذنب ثم يرسل المتهم الى قنصليته ، مع مذكرة بالتحقيق وتنائجه وملحوظات مندوب القنصلية . وأذا اتضب لمأمور الضبط من التحقيق أن دعوى المدعى باطلة ، فله الحق في عدم قبول اقامة الدعوى • واذا اقترف الأجنبي ذلبا أو جناية وثبت عليه ذلك في التحقيق الابتدائي ، فإن مأمور الضبطية يطلب من القنصلية التابع لها المتهم مجازاته على ما فعل • وترسل الضبطية المحلية الشهود من الوطنيين الى المجلس القنصلي ، حيث تجرى مجازاة المتهم . وبعد انتهاء المحاكمة وصدور الحكم على المتهم ترسل القنصلية صورة الحكم الى مأمور الضبطية • واذا كان الأجنبي الذي اقترف الذنب أو الجناية أو المخالفة غير تابع لاحدى القنصليات، فان مأمور الضبطية يطبق عليه القوانين المحلية (١)

وفى يناير ١٨٥٨ تقرر أن أرباب الجنح من الأجانب يحاكمون على حسب ما حدث منهم من جنح ، ثم ينفذ فيهم الحكم • وبعد انقضاء المدة المحكوم بهـــا عليهم ينفون الى بلادهم (٢) •

هذا ، وكانت القضايا التجارية بين الأجانب والوطنيين من اختصاص مجلس التجار الذي أنشــــاً محمد على في كل من الاسكندرية والقــــاهرة ، غير أن القناصـــل ادعوا في آخر الأمر العق في نظر القضـــايا التجارية التي يكون فيها

 ⁽۱) لائمة عمومة بترتيب وضيط الأجائب في ظاية ديم الآدل ١٢٧٩ (١٨ توفير ١٨٠٧)
 (دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٠٧ - ٢١١) ٠

⁽۲) أمر إلى عبلس الأحكام في ٧ جادى الأول ١٧٧٤ (٢٣ يتأير ١٨٥٨) وعه إلى المداطلية في ٢٥ جادى الآمرة (دفتر جموع أمور إدارة و إبراءات س ٢٦٨) .

أشخاص من رعاياهم مدعى عليهم ، كما أنهم فى كثير من الأحيان رفضوا الاعتراف باختصاص مجلس التجار حتى فى حالة ما يكون المدعى عليه من الوطنيين ، بحجة عدم الثقة فى أعضاء مجلس التجار وهم من الأجانب والوطنيين (١) •

هكذا لم يخضع الأجانب للقضاء الوطنى الا فى الدعاوى الناشئة من الأطيان والمبانى ، اذ كانت تلك الدعاوى من اختصاص المحاكم الوطنية (٢) •

ورغبة في اصلاح نظام القضاء ، قرر السلطان العثماني في الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ انساء محاكم مختلطة في أنحاء الامبراطورية العثمانية للقصل في جميع القضايا بين الأجانب والوطنيين ، وعندما وصلت الى مصر نسخة من ذلك الفرمان اتطبيقه فيها ، قدمها محمد سعيد للقناصل العامين ؛ ولكنهم رفضوا انشاء تلك المحاكم ، وبذلك فشل المشروع ، واستمرت دعاوى الأجانب ، ماعدا دعاوى الأطيان والمباني ، خاصة للقضاء القنصلي في المحاكم القضاء التبلوماسي في وهذا النوع الأخير من القضاء نشأ في مصر عندما أغذ القناصل العامون يساندون دعاوى رعاياهم ضد الحكومة المصرية ينعوذهم الدبلوماسي في عهد عباس ومحمد سعيد (٢) ،

وأول دعوى من ذلك القبيل ما قدمها روستى Rossetti عندما نزعت المحكومة منه حق احتكار السنامكي في النوبة الذي اعطاه له محمد على • وقد العدث قنصل فرنسا وقنصل النمسا مع عباس الأول في تلك الدعوى • وبعد وفاة عباس عرضت الدعوى على لجنة تعكيم ، فقرر المحكمون تعويضا لروستى قدره ٥٠٠٠٠٠٠ فرقك (٤) •

وقد قدم بعض الأجانب دعاوى مماثلة الى الحكومة المصرية ، طالبين فيها تعويضهم عما لحقهم من أضرار ، وساندهم فى ذلك قناصلهم بكل ما لديهم من

American Archives. From Charles Hale, Alexandria. 29-2-1868 (1) (Note to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubar).

[Y]

American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 1-5-1866. (r)
Edwin de Leon: Op. cit., pp. 288-299. Sabry: Op. cit., pp. 281-282.
Brinton: The Mixed courts of Egypt. (U. S. A. 1980), pp. 10-11,
Sabry: Op. cit., p. 18. (2)

قوة و تعوذ ، حتى أن أحدهم وهو القنصل الأمريكي ماكولي قطع علاقات بلاده بعصر ، رغبة في الضغط على حكومة عباس الأول في أثناء المفاوضة معها لتعويض فكتور بلرثو Victor Barthow عن مخبر كان يستأجره في الاسكندرية أزالت الحكومة بناءه في سنة ١٨٤٦ عند توسيعها شوارع المدينة وأعطت تعويضات الأصحاب المنزل الذي يقع فيه المخبز ، وبذلك اضطرت الحكومة الى دفع ١٠٠٠ دولار تعويضا الفكتور بارثو (١) ، وكذلك مسائد انتفاض الفرنسي في عهد عباس ادعاء مارياني Mariani ، حتى أنه طلب من حكومته ارسال أسطول حربي لارغام الحكومة على اجابة طلبه الذي يتلخص في شعويض مارياني ، وهو طبيب في خدمة الحكومة المصرية أدعى بأن مبلغ مده وفي قد سرق منه ، واتهم الحكومة بالاهمال ، وطلب منها دفسع المبلغ للسووق (٢) ،

وقد اشتهر في ذلك المضار في عهد محمدسميد ادوين دي ليون دلاتهر في ذلك المضار في عهد محمدسميد ادوين دي ليويكا ، اذ كانا يسائدان معاوى رعاياهما أو المتمتمين بحمايتهما ، ثم يقتسمان معهم القوائد (١) • وكذلك ممائد القنصل الفرنسي دعاوى بعض القرنسيين أو المتمتمين بالحماية الفرنسية مثل زيزنيا وبرافاي Bravay ، كما أن قنصل النصما سائد ادعاء كاستلاني Castellari ، وقد بلغ ما دفعته الحكومة المصرية في عهد محمد سعيد حتى أغسطس ١٨٩١ لتعويض روستى وبرافاي وزيزنيا وجباره Gibarra وكاستلاني

هكذا كان خطر القضاء الدبلومامى على مصر ، حتى أن القنصل العسام الانجليزى فى مصر اقترح فى أول سنة ١٨٦٠ على الحكومة المصرية والقناصل العامين انشاء محكمة مختلطة للفصل فى دعاوى الأجانب ضد الحكومة رغبة فى ابطال القضاء الدبلومامى ، ومنع تدخل القناصل العامين فى تلك القضاء () •

(١) أحد أحد الحته : التمثيل القتصلي والديلوماسي للولايات المتحدة في مصر في القرن

التاسع مشر (مجلة الاقتصاد والدياسة والتجارة ه يوله مد ديسمر ۱۹ م ۱۲ س ۱۲ دیسمر (مجلة الاقتصاد والدياسة والتجارة ه يوله مد ديسمر (مجلة الاقتصاد والدياسة والتجارة و التجارة و

Tbid., pp. 48-44.

وفى يونية ١٨٦٠ اتفق شريف باشا وزير الخارجية المصرية مع ممثلى الدول المقاومة على معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ على انشاء محكمة مختلطة بالاسكندرية المقصل فى الدعاوى التى قيمها الأجانب ضد الحكومة المصرية أو أعضاء أسرة محمد على ، بشرط أن يكون مبلغ اللعوى أزيد من ١٠٠٠٠٠ ريال ، وتتكون المحكمة من رئيس وقاضيين يختارهم الوالى ، ومن خمسة قضاء يشلون الدول الموقمة على المعاهدة المذكورة ، وتستأنف أحكام تلك المحكمة فى الآستانة ، وفى ٧ يولية ١٨٦٠ أرسل شريف باشا الى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر مشروع تلك المحكمة طالبا منهم الموافقة عليه ، وقد جاء فى المشروع ، زيادة على ماذكر ، أن الدعوى التى يكون مبلغها أقل من ١٠٠٠، وريال نوين دى ليون تنظر فى مجلس التجار بالقاهرة أو الاسكندرية ، ولكن ادوين دى ليون الفنصل العامين عارضوا المشروع المشاصل العامين عارضوا المشروع . فقشل (١) ،

وفى ٨ أغسطس ١٨٩١ أرسل القنصل العام لانجلترا فى مصر مذكرة الى العكومة المصربة، يعرض فيها الوالى على التخلص من القضاء القنصلى والدبلوماسي وذلك بنظر الدعاوى بين الأجاب والمصربين فى المحاكم المحلية ، بحضور القنصل أو من ينوب عنه ، على حسب معاهدات الامتيازات (٢) ، وقد وافق القنصل العام لكل من روسيا والأراضى المنخفضة على رأى القنصل العام الالتجليزى ، ينتهز عنا عارضته فى ذلك القنصل العام الفرقسى ، ولكن محمد صعيد لم ينتهز المؤصة لتنفيذ ذلك المشروع (٢) ،

وفى سبتمبر ١٨٦١ صـــدرت لائحة بتنظيم مجلس التجـــار بالقـــاهرة والاسكندرية تتلخص في البنوه الآتية :

١ - تحرر كل قنصلية قائمة بأعيان رعاياها وترسلها الى أقدم القناصل العامين ، كى يشكن من جمع كافة الأعيان فى جمعية عمومية الاتتخاب الأعضاء الأوربيين لمجلس التجار .

Ibid., p. 45,

American Archives. From Edwin de Leon. Alexandria, 24.8-1860. (1) Edwin de Leon; Op. cit., pp. 301-306. Sabry: Op. cit., pp. 44, 362. Brinton: Op. cit., pp. 11-12.

Sabry: Op. cit., pp. 44-45.

٧ - تنتخب الجمعية العمومية المؤلفة من أعيان الأوربيين برئاسة أقدم التناصل العامين اثنى عشر عضوا واثنى عشر نائبا من الأوربين لمجلس التجار في السنة و ويجلس كل عضو للحكم في مجلس التجار شهرين ، بشرط أن يكون الأول والشانى في الشهر الثانى ، والثالث والرابع في الشهر الثانى ، وهكذا حتى الشهر الأخير ، يكون فيه الثانى عشر والرابع في الشهر الثانث ، وهكذا حتى الشهر الأخير ، يكون فيه الثانى عشر والأول ، وبذلك يتجدد عضو من العضوين الأوربين كل شهر .

٣ — تنعقد جمعية عمومية من الأهالي برئاسة كل من محافظ الاسكندية ومحافظ القاهرة ، وتنتخب اثنى عشر عضوا واثنى عشر نائبا من الأهالي لمجلس التجار في السنة ، وتعرض الأعضاء والنواب على الوالي لاعتمادها ، ويجلس كل عضو للحكم في مجلس التجار شهرين بنفس الكيفية المذكورة في السابق ،

٤ -- يرسل أقدم القناصل العامين قائمة باسماء الأعضاء الأوربين الى رئيس مجلس التجار ، كما ترسل اليه قائمة الأعضاء من الأهالى بعد اعتمادها من الوالى و ويجب اعلان هاتين القائمتين فى محل العقاد مجلس التجار ، كما يجب نشرهما فى احدى جرائد التجارة فى البلد و ويكون ترتيب إسماء الأعضاء فى القائمة بالقرعة و وترسل أيضا الى رئيس مجلس التجار قائمة بأسماء نواب الأعضاء الأوربين بالكيفية السابقة ، كما ترسل اليه قائمة بأسماء نواب الأعضاء من الأهالى و ويكون ترتيب أسماء النواب بالقائمتين بالقرعة .

ه _ يكلف رئيس مجلس التجار الأعضاء العضور للقيام بوظيفتهم •
 واذا كان لدى الأعضاء مانع شرعى من الحضور يطلب رئيس المجلس نواب
 الأعضاء على حسب رقم ترتيبهم للحلول محلهم •

٢ — يتكون مجلس التجار عند الانمقاد للحكم من الرئيس وأربعة أعضاء نصفهم من الأهمالي والنصف الآخر من الأوربيين و وتستأنف أحكام مجلس تجار الاسكندرية في القاهرة وأحكام مجلس القاهرة في الاسكندرية و وفي تلك الحالة يتكون مجلس التجار من الرئيس وأربعة أعضاء من الأهالي وأربعة أعضاء من الأوربيين و ويجب على الرئيس قبل انعقاد كل جمعية أن يتحقق من عدد الأعضاء أو نوابهم اللازمين للجمعية حتى تكون صالحة للحكم •

٧ _ يجب أن يكون بحجرة كتاب المجلس:

(۱) دفتر تقيد فيه السندات والتقارير والأوراق وكل ما يقدمه الخصوم من الأوراق ، بشرط أن يكون القيد على حسب تاريخ وترتيب تسليمها بحجرة كتاب المجلس ٠

(ب) دفتر فهرس تفيد فيه الدعاوى التى استوفت فيها المكاتبة والسندات ، وصارت صالحة للحكم فيها • ولا يجوز الحكم في آية دعوى قبل حلول دورها بموجب دفتر الفهرس • ولا يجوز تغيير الترتيب المقرر في دفتر الفهرس للحكم في الدعاوى الا بقرار مسبب يدرج في مضبطة قرارات المجلس •

(ج) مضبطة للمعلم تلارج بها جميع الأحكام والقرارات التي تصدرها جمعيات المعلم وتتيجة الأحكام الصادرة ، ويوقع عليها الأعضاء الحاضرون في أثناء انعقاد المجلس •

وزيادة على ذلك تستعمل الدفاتر والسجلات الأخرى المستعملة في حجرة
 كتاب المجالس الأخرى •

٨ ـ يمين أحد المستخدمين ، وبمميته تاجر يختاره القناصل العامون ، للتفتيش سنويا على مجلس التجار بالقاهرة والاسكندرية ، رغبة فى التحقق من تنهيذ مواد تلك اللائحة والمطالبة بتوقيع الجزاء بالغرامة وغيرها على من يشتعليه التقصير ، مسواء آكان رئيس المجلس أو الباشكات أو أحد المستخدمين .

ه - تنعقد جمعيات مجلس التجار فى كل أسبوع بنسبة عدد الدعاوى •
 ومدة كل جمعية لاتقل عن ساعتين متساليتين • ومن واجبسات الرئيس تعيين
 ساعات الجمعيات بمعرفة المجلس ، واعلانها فى المحل المصد لائمقاد جمعيات المجلس ، ودرجها فى جرائد التجارة •

١٥ يجب على رئيس مجلس التجارة أن يدرج بالتوالى فى احدى جرائد التجارة أو فى جريدة مخصوصة لذلك ترجمة باللغة الفرنسية لنتيجة الأحكام الصادرة فى المجلس (١) •

 ⁽۱) لائمة أوسك بإقادة من شريف باشا إل بجلس النجار في ٢٩ صفر ١٢٧٨ (٥ سبتمبر ١٨٦١) (د سبتمبر ١٨٦١)

وعلى الرغم من تنظيم مجلس التجارة فى القاهرة والاسكندرية فان المجلس كان فى الواقع يفصل فقط فى القضايا التى يكون فيها المصرى مدعى عليه ؛ بينما استمرت اختصاصات القنصل القضائية كما هى (١) ه

.

هكذا كان الأجانب في مصر والسودان من سنة ١٨٤٩ ألى سنة ١٨٦٢ .

ومن هذا البحث يتضح أن عدد الأجانب زاد زيادة كبيرة فى عهد محمد سعيد ، وأن هجرتهم الى مصر استمرت طول عهده على الرغم من محاولة الحكومة تقييدها .

أما عن طوائف الأجانب ، فان الحكومة قد عنيت بالسياح ، اذ نظمت لهم جوازات السميفر ورخص الاقامة ، كما عملت على منع المنهازعات بينهم وبين الأهالي. وكذلك أزال عباس الأول أسباب شكاية التجار الأجانب في السودان على الرغم من تقييده حرية التجارة الداخلية في مصر ، كما نظم محمد سعيد التجارة في منطقة النبل الأبيض ، وزاد عدد التجار الأجانب في عهد محمد سعيد زيادة كبيرة بسبب ثروة البلاد وحرية التجارة ، وقد أوضحت حكومة محمد سعيد لأصحاب الفنادق والمقاهى ومحلات الطعام والشراب من الأجانب الشروط الواجب توفرها في فتح وادارة تلك المحلات ، كما قامت بالتفتيش عليها • أما عن الحائزين للأطيان والمباني ، فان محمد سعيد سمح للاجانب بشراء ما يريدون من الأطيان الخراجية التي تركها أصحابها على أن تكوُّن ملكا مطلقا لهم ؛ وبذلك زادت أملاكهم في مصر • وكذلك أوجب ذلك الوالي على الأجانب تحرير عقود رهن الأطيان والمباني التي كانوا يرتهنونها من أصحابها ، باطلاع الحكومة ، كما نظم استئجارهم المباني ، وقد انتشرت الارساليات الدينية في مصر وفجحت في مهمتها . وكذلك زاد عــدد رجال التعليم من الأجــانب نظرا لزيادة مدارس الارساليات الدينية ومدارس الجاليات الأجنبية • وفي عهد محمد سعيد انتشر المرابون من اليونانيين في الريف ، وتدفق الأفاقون الأجانب على مصر •

أما عن امتيازات الأجانب ، فقد انتشرت الحرية الدينية ، مما أدى الى كثرة الارساليات الدينية • وكذلك كانت حرية الاقامة والتجول مضمونة للأجانب على الرغم مما اتخذته المحكومة من اجراءات لمراقبتهم • وأيضما كانت حرمة المسكن مقررة ؛ غير أن القناصل توسعوا في معنى المسكن حتى شممل جميع الأماكن التي يمارس فيها الأجنبي تجارته وصناعته وفنه وحرفته • وقد امتلك الأجانب الأطيان والمبانى ؛ ولكنهم لم يقوموا بأداء ما عليها من التزامات • وعلى الرغم من أن المعاهدات قررت خضوع الأجانب للقضاء الوطنى بحضور مترجم التنصلية ، فان الأجانب في تلك الفترة لم يخضموا للقضاء الوطنى الا في قضايا الأطيان والمبانى •

Printed at the Cairo University Press,

M. ZAKI KHALIL Director Cairo Univ. Press, 339-1958-560 ex.

as part of the cost thereof. In these cases, the charge is carried direct to the Profit and Loss Statement of the Unit concerned. In some cases, Groups indicated that a portion only of such Central expenses finds its way into the values of Stock-in-Trade. A small minority of Groups reported that all such Central expenses form part of Stock-in-Trade values. Personally, the writer is of the opinion that the inclusion of such a Central expense in the Stock-in-Trade valuation depends entirely upon the nature and type of expense, and the policy and circumstances of the Group.

breaking up of final figures. The item "depreciation" is usually spread out as the oncost to such services. Services and materials being the main basis of the charge, the other items are then loaded to the various portions chargeable to the Divisions.

(iii) Any identifiable expense is charged directly; the others are computed by breaking up the various items of expense and other charges, and as the organisation is so large, incorrect allocations of one item by a variance of 10% are of no importance, as other items are sure to vary the other way round—" what you lose on the swings you gain on the roundahouts".

Case 2: The Holding Company expenses are allocated to Subsidiaries as fixed amounts charged by the Top-Management. These amounts vary from one year to the other. The basis of allocation is past experience.

II .- Group in the U.S.A. :

Case 3: At the moment, the Holding Company expenses are distributed among Divisions, and consequently among Units, on the basis of the estimated benefit which the Division derives from the operation of the respective Department at the higher level. The policy adopted throughout the Group, regarding the basis on which the distribution of the Holding Company expenses are made, is to give every Division and Operating Unit the freedom to question the allocated part of the Holding Company expenses. Each Division is, at the moment, engaged on analysing the assessment and the appraisal thereof with the services actually rendered.

The Treatment of Expenses on the 'Lower Levels' of the Group:

- 1. The majority of cases studied allocate all costs incurred by the Holding Company to the Divisions. Other companies, representing a minority, charge only part of the Central expenses to Divisions. Furthermore, in a very few cases, the Holding Company does not charge its Divisions at all with any part of the Central expenses.
- 2. With regard to the treatment of such allocated expense in the accounts of Divisions and Operating Units, the majority of Groups indicated that no central charge is included in Stock-in-Trade valuations

NATURE OF EXPRISE

BASIS OF DISTRIBUTION

A .- Fixed Part :

i.e. any expense deemed to be constant: e.g. rent, rates, salaries, depreciation and the like.

B .- Variable Part:

- Salaries of officials, or specialists, from the Central Advisory and Service Departments of the Parent Company, rendering services to Subsidiaries.
- 2. Advertising and Marketing.
 - Financial and Commercial Expenses.
 - 4. Engineering Services.
 - Any other direct expense that could be traced to any Subsidiary exclusively.

Fixed percentage.

Time spent at, or on behalf of, each Subsidiary Company.

Net Sales Basis.

Capital Employed.

Cost of new constructions completed during year.

Direct to the company connected therewith.

Note: This suggestion is based, of course, on the assumption that the separate figure under the various headings would be available from the recards of the Parent Company.

Case Study and Observations. The following information came to hand partly as revealed by personal correspondence received from responsible officials. and partly as replies to a specially designed "questionnaire":

I .- Groups in the United Kingdom:

Case 1: (i) Expenses incurred by the Holding Company that cannot directly be charged to a particular Division or Subsidiary are charged out on quarterly precentage basis. For the purpose of the Budget, this would be estimated on past charges and experience.

(ii) The cost of administration of Central Services is easily computed and distributed to the Divisions rendered thereto, as shown in the

subsidiary that made the largest portion of the profits would automatically absorb and be burdened with the largest part of the expenses, whereas it might not, of necessity, have initiated the expense to the same extent as the volume of its profits. The outcome is that such a basis will in due course penalise the profitable subsidiary for being efficiently operated.

- 4. Capital Employed (or Invested) Basis. There may be a good foundation for this method. It is particularly effective where the Holding Company provides the funds to finance the activities of its subsidiaries. The difficulty is, however, to compute the volume of capital actually employed or invested in each subsidiary. The problem will be what items should be taken into consideration, and whether the invested capital should be computed at the beginning, or at the end of the financial period, or whether it should be the yearly average. This method is adopted by certain Groups in the United Kingdom.
- 5. An Arbitrary Basis (or Fixed Amounts). The Holding Company expenses are distributed according to this basis by allocating a certain percentage thereof to each subsidiary or Operating Division, on an arbitrary basis. This is usually done in the light of the past experience of the Parent Company's executives, and their knowledge about the conditions and affairs of the industry in general, and their Group in particular. However, such basis seems to be "non-scientific", and when discussed with those concerned in a Group, no satisfying explanation could be put foreward, especially where the amount allocated to a Division or Subsidiary fluctuates from one year to the other. Nevertheless, this method is the one prevailing in the organisations the writer came into contact with during his study and practical experience in this field in the United Kingdom.

Suggested Basis for Distribution. The writer would like to submit the following basis for the distribution of Holding Company expenses among its Subsidiaries, which, he is convinced is both equitable, scientific and practicable: Mutual occupying of the same buildings or use of equipment, and the like, with their attached facilities: e.g. electricity, heating, etc.

Bases of Distribution. I will endeavour in the following text to analyse the various bases for distributing the Holding Company expanses, and conclude with what I think will be an equitable and reasonable basis for such distribution. The discussion and conclusion are based mainly on the findings from a "questionnaire" I circuited to a number of well-known organisations, statements of executives interviewed, and the extensive study of particular cases I undertook in this field.

- 1. Production Basis. Some companies adopt the practice of distributing their expenses among their Subsidiaries according to the number of units produced, or the total money value of the units produced, by each Division or Operating Unit. The difficulty with such a basis is that it may not be practicable as far as concerns its application to the Subsidiaries engaged solely on the selling of the products. Furthermore, a diversity of products at the different levels, i.e. Divisions and Operating Units, makes it impossible to use either tonnage or count as a common denominator for the purpose of distributing the expenses in question. Besides, the price at which the products should be valued presents another problem. Thus, this basis may be inadequate.
- 2. Net Sales Basis. According to this basis, the Holding Company expenses are distributed pro rata to the Subsidiaries net sales. This basis may be favoured. However, when it comes to ascertaining the net sales value, another difficulty arises, namely, "what is the equitable price at which intercompany sales or transfers of products should be valued when transferred from manufacturing subsidiaries to those engaged in the selling thereof"?. Will it be at cost price to the transferor unit, or with a profit? Furthermore, when the sales fall below normal in the territory of one subsidiary, and special effort is consequently made to overcome the difficulty, the relation of the sales of that company to the total sales of other units might not be considered as a fair and equitable measure.
- 3. Net or Gross Profits Basis. As suggested by the heading, the Holding Company expenses are distributed among the Subsidiaries prorata to their net or gross profits. The objection raised here is that the

THE DISTRIBUTION OF HOLDING COMPANY EXPENSES AMONG ITS SUBSIDIARIES

RY

M. A. SHEHATA

No doubt many company executives are considerably concerned with the equitable basis that should be adopted in distributing, among its Subsidiary Companies or Operating Divisions, the holding (or perent) company expenses that have been incurred for the mutual benefit of the Group as a whole.

The Type of Organisation. The pattern of organisation under review is a Group of manufacturing companies and selling companies, which are all subsidiaries to the parent company. Each company has its Board, managers and officers, but they all operate within the framework of the general policy formulated by the Top-Management of the parent company. All the activities are, therefore, closely controlled and co-ordinated.

The Nature of Expenses. Before I proceed to discuss the bases of distribution, I would like to examine the nature of the expenses that a Holding Company may claim to distribute among its Subsidiaries. These are expenses incurred by the Parent Company for the mutual benefit of the whole Group, and may be connected, inter alia, with one or more of the undermentioned items:

- 1. Central purchasing and stores used for the whole of the Group;
- General advertising and marketing undertaken for the whole of the Group;
- 3. Services rendered, or made available, by specialists on the staff of the General Advisory and Service Departments of the Parent Company, to the various Subsidiaries, e.g. managers, finance officers, engineers, and so forth;

2.—Attendance of Representatives of the Regional Office for the Eastern Mediteranean Region of the World Health Organization at Meetings of the Health Committee of the League of Arab States.

Consultation will take place with a view to arranging for attendance af the representative of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization at meetings of the Health Committee of the League of Arab States and at other meetings convened under the auspices of the League of Arab States which may be convened to study questions of interest to the World Health Organization.

3.—Technical Cooperation.

The Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States will afford to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization any technical cooperation which may be asked if it for the purpose of studying questions of common interest and the execution of certain projects. If any such technical cooperation would involve substantial expenditure, consultation will take place with a view to determining the most equitable manner of meeting with such expenditure.

I have the honour to be, Sir, Your obedient Servant, A. Hassouna Secretary General The Director.

Regional Office for the Eastern Mediterranean Region

World Health Organization

ALEXANDRIA

Sir:

I have the honour to acknowledge the receipt of your letter of April 9, 1954 in which you have suggested means for the establishment of profitable cooperation between the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization and the Health Committee of the League of Arab States.

The proposals contained in your letter are acceptable to me and I shall make in regard to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization the following arrangements:

1 .- Exchange of Information.

The Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States will transmit to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization, subject to any measures which might be necessary to safeguard the confidential nature of certain decuments, all publications and documents relating to its activities on subjects of interest to the World Health Organization. This exchange of documents will be supplemented, if thought necessary, by periodical contacts between Members of the Secretariat of the Health Committee of League of Arab States and of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization for the purpose of consultation as regards projects or activities of common interest.

In addition, the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States will make available to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization any statistical and legislative information in its possession on subjects of interest to the World Health Organization.

 Attendance of Representatives of the Health Committee of the League of Arab States at Meetings of Organs of the World Health Organization.

Consultations will take place with a view to arranging for attendance of the representative of the Health Committee of the League of Arab States at sessions of the Regional Committee of the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization and meetings of committees which may be convened to study questions of interest to the Health Committee of the League of Arab States. When appropriate the representatives of the Health Committee of the League of Arab States will be invited to attend technical conferences convened by the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization and he may also be invited to attend other meetings convened under the auspices of the World Health Organization.

3 .- Technical Cooperation.

The Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization will afford to the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States any technical cooperation which may be asked of it for the purpose of studying questions of common interest and the execution of certain projects. It any such technical cooperation would involve substantial expenditure, consultation will take place with a view to determining the most equitable manner of meeting such expenditure.

I take leave to hope that these measures contribute to the establishment between the Health Committee of the Leagne of Arab States and the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization of the means of profitable cooperation and that it may be possible for you to reinforce them by granting similar facilities to the Regional Office for the Eastera Mediterranean Region of the World Health Organization.

I have the honour to be,

Str,

Your obedient Servant,

A.T. Shousha M.D.

Regional Director

Having examined the request made on behalf of the League of Arab States and more particularly its Health Committee, for the establishment of a form of understanding and cooperation with the World Health Organization.

- NOTES with approval that cooperative relations have already been initiated between the Director of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region and the Health Committee of the League of Arab States:
- REQUESTS the Director-General, in collaboration with the Regional Director for the Eastern Mediterraneen Region, to take such further steps as may be necessary for continuing this understanding and cooperation".

In order to give effect to the termes of this resolution, I have pleasure to inform you that for my part I am prepared to make in regard to the Health Committee of the League of Arab States the following arrangements:

9 April. 1954.

1.—Exchange of Information.

The regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization will transmit to the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States, subject to any measure which might be necessary to safeguard the confidential nature of certain documents, all publications and documents relating to its activities on subjects of interest to the Health Committee of the Leauge of Arab States. This exchange of documents will be supplemented, if thought necessary, by periodical contacts between members of the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States and of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization for the purpose of consultation as regards projects or activities of common interest. In addition, the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization will make available to the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States any statistical and legislative information in its possession on subjects of interest to the Health. Committee of the League of Arab States.

Either of the parties may donounce the Agreement by giving one year's notice to the other party.

Article 9

The present Agreement shall be signed by the appoined representatives of the two Organizations.

It shall enter into force upon its signature.

Done in two trilingual copies, in Arabic, English and French, the texts in all three languages being equally authentic.

APPENDIX III

LETTERS EXCHANGED

habreen

THE SECRETARY-GENERAL OF THE LEAGURE OF ARAB TASETS

aud

THE REGIONAL DIRECTOR OF THE WORLD ORGANIZATION

9 April 1954.

The Secretary-General, League of Arab States.

CAIRO

Sir:

I have the honour to refer to the letter of 11 October 1953 by which the Assistant Secretary-General of the League of Arab States thatormed the Director-General of the World Health Organization that the Director General of the World Health Organization with the World Health Organization. I also refer to the letter of 22 October 1953 by which the Director-General of the World Health Organization informed the Assistant Secretary-General of the World Health Organization informed the Assistant Secretary-General of the Executive Board for consideration at its Thirteenth Session in January 1954. At this Session the Executive Board adopted a resolution (EB13, R.75) in the following terms:

[&]quot;The Executive Board"

Article 5

STATISTICAL AND LEGAL INFORMATION

The two Organizations shall concert their efforts to secure the besuse of statistical and legal information and to ensure the most effective utilisation of their resources is the assembling, analysis, publication and diffusion of such information, with a view to reducing the burden on the governments and other organization from which such information is collected.

Article 6

ADMINISTRATIVE ARRANGEMENTS FOR COLLABORATION

The Director-General of the United Nations Education, Scientific and Cultural Organization and the Secretary-General of the League of Arab States shall make all necessary administrative arrangements to ensure effective collaboration and liaison between the two Organizations.

The present Agreement shall in no way effect the provisions or agreements already concluded between the United Nations Education, Scientific and Cultural Organization and the Member States of the League of Arab States, or the provisions of agreements already concluded between the League of Arab States and any States.

Article 7

The present Agreement shall in no way effect the provisions or agreements already concluded between the United Nations Education, Scientific and Cultural Organization and the Member States of the League of Arab States, or the provisions of agreements already concluded between the League of Arab States and any States.

Article 8

REVISION AND DENUNCIATION

The terms of the present A greement my be altered with the consent of both parties.

the United Nations, Educational, Scientific and Cultural Organization with a view to establishing effective co-ordination between the two Organizations.

- 3. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States shall, after consulting with each other, take all appropriate steps to ensure that the organs of each of them are kept fully informed concerning relevant activities of the other Organization when these organs ore considering questions which have a bearing on these activities.
- 4. The appropriate steps referred to in Paragraph 3 may also include an invitation to the Organization concerned to be represented at meetings when matters relating to its activities are to be discussed.
- 5. Whenever circumstances so require, consultations shall take place between the representatives of the two organizations to determine jointly the most effective methods of dealing with particular problems of interest to both organizations. These methods may, for instance, include the establishment of joint committees.

Article 3

IOINT ACTION

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States may through special agreements, together decide upon joint action with a view to attaining object of common interest.

These special agreements shall define the ways in which each of the two Organizations shall participate in such action and shall specify the financial committments that each is to assume.

Article 4

EXCHANGE OF INFORMATION AND DOCUMENTS

Subject to such arrangements as may be necessary for the safeguarding of confidential documents or information, the two Organizations shall arrange for a full and prempt exchange of documents and information concerning matters of common interest.

Considering that the League of Arab Statesis called upon to undertake certain tasks and activities of a regional nature is harmony with those pursued on a world-wide scale by the United National Education. Scientific and Cultural Organization;

Have agreed as follows:

Article 1

COOPERATION

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States agree to cooperate with each other through their appropriate bodies.

This cooperation shall extend to all matters that arise is the field of education, science and culture and are connected with those tasks and activities of the two Organizations that are in harmony.

Article 2

MUTUAL CONSULTATION

- The United Nations Educational Scientific and Culatural Organization and the League of Arab States shall consult each other regularly
 on maters of common interest, with a view to co-ordinating their efforts
 to accomplish those of their tasks and activities which are in harmony.
- 2. The United Nations Education, Scientific and Cultural Organization shall infrom the League of Arab States of any proposals which, owing to their nature and the cultural region in which they are to be carried out, appear likely to be direct interest to the League of Arab States, and shall consider any observations on such proposals which may be conveyed to it by the League of Arab States with a view to establishing effective co-ordination between the two Organizations.

Similarly, the League of Arab States shall inform the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization of any proposals for the development of its activities in matters of interest to the United Nations Educational, Scientific and Cultaral Organization and shall consider any observations on such proposals which may be conveyed to it by

Article 6

ENTRY INTO FORCE, MODIFICATION AND DURATION

- The Present Agreement will enter into force from the date on which it is signed by the authorized representatives of the League of Arab States and the International Labour Organization.
- 2. The Agreement may be modified with the consent of the two parties.
- 3. Either of the parties may denounce the Agreement by giving six months' notice to the other party.

APPENDIX II

Agreement

between

THE UNITED NATIONS EDUCATIONAL SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION

and

THE LEAGUE OF ARAB STATES

The United Nations Educational. Scientific and Cultural Organization and

The League of Arab States.

Considering that the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization was set up for the gradual achievement, through the cooperation of the nations of the world is the educational, scientific and cultural fields, of the aims of international peace and of the common welfare of mankind for which the United Nations Organization was established and which its Charter proclaims:

Considering that one of the purposes of the League of Arab States is, with due regard to the structure of each of those states and the conditions prevailing therein, to secure close cooperation between its Member States in the cultural field and that, under Article 4 of the Pace of the League of Arab States a Cultural Committee of the League of Arab States has been set up to ensure such cooperation.

to reducing the burdens on the governments and other organizations from which such information is collected.

2. The League of Arab States and the International Labour Organization will consult together regularly concerning the most appropriate arrangements for the preparation of Arabic texts of Conventions and Recommendations adopted by the International Labour Conference and other I.L.O. documents of special interest to the Arab States.

Article 3

EXCHANGE OF INFORMATION AND DOCUMENTS

- The fullest and promptest exchange of information and decuments concerning matters of common interest will be made between the League of Arab States and the International Labour Organization.
- The League of Arab States will be kept informed by the International Labour Organization of developments in the work of the International Labour Organization which are of interest to the League.
- The International Labour Organization will be kept informed by the League of Arab States of developments in the work of the League which are of interest to the International Labour Organization.

Atticle 4

RECIPROCAL REPRESENTATION

For the purpose of furthering the effective accomplishment in the Arab States of the objectives of the International Labour Organization, the International Labour Organization will invite the League of Arab States to be represented at meetings of the International Labour Conference and the League of Arab States will invite the International Labour Organization to be represented at its meetings whenever matters in which the International Labour Organization is interested are under consideration.

Article 5

ADMINISTRATIVE ARRANGEMENTS

The Secretary General of the League of Arab States and the Director-General of the International Labour Office will make appropriate administrative arrangements to ensure effective collaboration and liaison between the staffs of the two organizations.

Have agreed upon the following:

Article 1

MITTIAL CONSULTATION

- The League of Arab States and the International Labour Organization will consult regularly on matters of common interest for the purpose of furthering the effective accomplishment in the Arab States of the objectives of the International Labour Organization.
- 2. The International Labour Organization will inform the League of Arab States of any plans for the development of its regional activities within territories of the member States of the League and will consider any observations concerning such plans which may be communicated to it by the League of Arab States with a view to accomplishing effective coordination between the two organizations.
- 3. The League of Arab States will inform the International Labour Organizations of any plans for the development of its activities is regard to subjects of interest to the International Labour Organization and will consider any observations concerning such plans which may be communicated to it by the International Labour Organization with a view to accomplishing effective coordination between the two organizations.
- 4. When circumstances so require, consultations will be arranged between the representatives of the two organizations to agree upon the most effective manner in which to organize particular activities and to secure the fullest utilization of the resources of the two organizations.

Article 2

STATISTICAL AND LEGISLATIVE INFORMATION

1. The League of Arab States and the International Labour Organization will seek the greatest possible co-operation to eliminate all unnecessary duplication of work; they will combine their efforts to obtain the best use of statistical and legislative information and to ensure the most effective utilization of their resources in the assembling, analysis, publication and diffusion of such information with a view

Moreover, on more than one occasion, emphasis was made that the League of Arab States has been treated by the United Nations and the International Specialized Agencies equally like other regional organizations, e.g. The Organization of American States, and the Council of Europe.

From these facts, and in spite of the shortcomings of the League of Arab States resulting from inter-Arab relations, the League has proved to be accepted internationally as a regional arrangement serving the Arab States.

APPENDIX I

Agreement Between the International Labour Organization and the League of Arab States

PREAMBLE

Whereas the international Labour Organization, as a universal organization, attached the greater importance to the maintenance and advancement in the social and labour fields of world standards based on the principles set forth in the Constitution of the International Labour Organization and the Declaration of Philadelphia, and, while cooperating with the United Nations in the maintenance of international peace and security remains outside political controversy between nations or groups of nations, and is at the disposal of all its membersnations to cooperate with them either severally or through regional organizations of which they are Members in implementing, in the light of the world standards evolved through the International Labour Organization the objectives for which the International Labour Organization itself exists.

Whereas the League of Arab States desires to promote-in cooperation with the International Labour Organization—the welfare of the peoples of its Member States.

The International Labour Organization and the League of Arab States.

Desirous of contributing within the general framework of the Charter of the United Nations to the effective accomplishment, in the Arab States, of the objectives of the International Labour Organization. the Representative of the Arab League, adjourned its meetings to afford the Council of the League of Arab States an opportunity to settle the problem.

- 3. A Summary Report of the proceedings drawn by the Secretariat of the League of Arab States was translated from Arabic by the Secretariat of the United Nations and was circulated among the members of the Security Council.
- 4. The representative of Colombia stressed, without any denials or comments from other members of the Security Council, that according to "authoritative sources" the League of Arab States was treated equally as the Organization of America states.

IV.—Summary and Conclusions

The League of Arab States, established in March 22, 1945, three months before the United Nations, has been aiming at strengthening and consolidating the ties which bind all its Member States. These ties are not only political, but they also include economic and financial matters, communications, cultural, social and public health affairs.

Although Chapter VIII of the United Nations Charter allows, and even encourages, the establishment of regional arrangements, the United Nations had not officially expressed a recognition of the League of Arab States as a regional organization functioning within the limits of the Charter in the Arab World. Such recognition would, however, be inferred from the existing relations between the United Nations and the League.

The extension of a permanent invitation to the Secretary General of the League of Arab States to attend the United Nations General Assembly, the transactions, whether formal or informal, between the League of Arab States and the International Specialized Agencies, and the acceptance of communications and documents presented and drawn by the League, though considered informative instruments, are sufficient evidence that the League of Arab States enjoys a "defacto" recognition as a regional arrangement. This relationship between the United Nations and the League of Arab States falls within the provisions of the Charter about regional arrangements.

good enough to say that he would be glad to communicate some additional information to us. It appears to me that it is unnecessary for the Council to take any formal action on that point, Maybe that in addition to the representatives of Iraq, the representatives of Lebanon and the United Arab Republic might see fit to furnish us with additional information. I am sure that the Council would welcome such additional information."(1).

In the following meeting of the Security Council the President informed the members that the representative of Iraq had transmitted to him some information about the meeting of the League of Arab States at Benghazi. This information consisted of a summary record of the meetings drawn by the League's Secretariat and the point of view of the Iraqi Gevernment drafted by the representative of Iraq to the Council of the Arab League. Since this information was in Arabic, the President of the Security Council declared that it was being translated in order to make it available to the members of the Council (*).

In fact the Secretariat of the United Nations undertook the respon sibility to translate this information and it was actually circulated among the members of the Security Council.

From the foregoing account of what took place in the Security Council one could conclude the following:

- The letter sent from the Permanent Observer of the Arab League to the President of the Security Council was acknowledged by the members of the Security Council and was acted upon.
- The Security Council, in accordance with Paragraph 3—Article
 of the United Nations Charter, and probably in compliance with the request, not only of members of the Security Council but also of

⁽¹⁾ Ibid. p. 116.

⁽²⁾ Ib'd. pp. 2-3.

It is of importance to note that in the Council of the League of Arab States, held in Benghari after a draft resolution was adopted unanimously by the Council the delegations of Lebanon and the United Arab Republic reserving the right to refer to their respective Governments concerning it the Lebanese Covernment rejected this draft resolution, and thus it became null and void. The League of Arab States: "Report on the Special Session of the Council of the League of Arab States as Benghasi from May 31. to June-6, 1958".

the United Arab Republic do not appear to be complete. In this connection may I venture to suggest that the Council should be furnished with more complete information on the meetings of the Arab League dealing with this problem: the information could either be written or verbal. We are of the opinion that such information, if furnished, would serve a useful purpose in the Council in the discussion of this question" (1).

The representative of Panama stressed that the Council should await such information about what had taken place in the Arab League, and that the provisions of the United Nations Charter laid down in the desirability that the Secretary-General of the United Nations should be kept informed about what had takes place (?). In this respect he quoted Article 54 of the Charter of the United Nations, which stipulates that "The Security Council shall at all times be kept fully informed of activities undertaken or in contemplation under regional arrangements or by regional agencies for the maintenance of international peace and security".

In spite of the attempts of the representative of Iraq to avoid the presentation of official information on the proceedings of the meetings of the Council of the League of Arab States to the Security Council, other members, including the representative of the United Kingdom, judged it beneficial and even necessary to have such information. The representative of Colombia stressed that "the Security Council should be informed through official and authorized channels of what has transpired in the Arab League with respect to this question Colombia, like Panama, which is also represented in the Security Council, is a member of a Regional Organization, the Organization of American States, which has received treatment similar to that given the Arab League, as I have been able to confirm to-day from completely authoratative sources" (*).

The President of the Security Council recognizing the desire of the members of the Council for additional informations on the meetings of the Arab League on the question stressed that "the representative of Iraq (in his capacity as a member of the Security Council) has been

⁽¹⁾ United Nations Security Council S/PV 823 p. 67

⁽²⁾ Ibid. pp. 101-105.

⁽³⁾ Ibid. pp. 77-80.

- The President of the Council, justifying his action in circulating the letter to the members of the Security Council, considered it as merely an informative instrument.
- 4. The information included in that letter was accepted by the Security Council

It even could be said that the Council had accepted the request in that letter when it adjourned its meetings with a view to afford the League of Arab States a chance to settle the differences between two Arab States. Last but not least, the letter was not denunciated by the Security Council, but was accepted and functioned as an important instrument in the hands of its members. Here one could wonder about the motives behind the attitude of the two Latin-American States and the Arab State, i.e. Iraq, in the Security Council. No doubt that being members of the Organization of American States, and so eager to foster the position of regional organizations, Colombia and Panama tried to furnish a precedent in the Security Council which would give prestige and influence to these regional organizations. On the other hand the representative of Iraq-bitter as he later appeared in the Security Councilagainst the United Arab Republic and the League of Arab States, tried to minimize the role of regional organizations, and more specifically the League of Arab States in world Affairs...(1). After it became obvious that the League of Arab States could not find a selltement for the differences between Lebanon and the United Arab Republic, the Security Council embarked on discussing that situation at Length. What concerns us in this paper is the attitude of the Security Council towards the League of Arab States.

The representatives of Iraq, Lebanon and the United Arab Republic presented to the Security Council contradictory versions about what had taken place at the special meeting of the Council of the League of Arab States at Benghazi. This fact led to the confusion of the Security Council to the extent that the representative of Japan stressed that "My delegation appreciates the fact that the Arab League, during the last few days, has made every effort to reach an amicable solution to the question. However, the explanation given by the representatives of Lebanon and

The statement of Dr. Fadhil El Jamall the representative of Iraq in the Security Council on June 10, 1958 United Nations S/PV 824 pp. 81 et aegs.

aimed at giving the League of Arab States a chance to settle this difference on a regional scale.

All the members of the Security Council, and even the representatives of Lebanon and the United Arab Republic, agreed to the adjournment. The representative of Columbia experessed that he "would be pleased to have the debate adjourned" (1).

It is significant to notice that the President of the Security Council ordered the United Nations Secretariat to circulate the letter of the Permanent Observer of the League of Arab States to the members of the Council. The representative of Panama in the Security Council stressed that "I should like to clarify a historical situation... I think it is necessary to record in the minutes that the document containing the letter from the Observer of the Arab League was officially distributed this morning. My delegation—and I assume the delegation of Colombia too—received an official envelope on the letterhead of the President of the Security Council" (*).

This remark expressed by the representative of Panama was an affirmation to the statement to the same effect made by the representative of Colombia, and denied by the representative of Iraq. This latter stated that "as far as the documents before as, I believe that the one from the Observer of the Arab League is not incuded in our official communications, and therefore I do not think that it carries any authority" (*).

In spite of the fact that the President of the Security Council explained that he had ordered circulation of the letter of the Permanent Observer of the Arab League "to the members of the Council or their information" (*). the status of this letter has not been clarified. The facts stand, however, as follows:

- Some members of the Security Council—Columbia and Panama—were tending to consider the letter of the Permanent Observer of the League of Arab States as an official document of the Security Council.
- Other members of the Council—more specifically Iraq—did not agree to the trend which Colombia and Panama led,

⁽¹⁾ United Nations Security Council S/PV 818, 12-15.

⁽²⁾ *Ibid.* pp. 21-25,

⁽³⁾ Ibid. pp. 16-20.

⁽⁴⁾ Ibid. p. 26

 The League of Arab States is called upon to undertake certain tasks and activities of a regional nature in harmony with the world-wide functions of Ilo, UNESCO and WHO.

III .- Discussions in the Security Council

During the discussions in the Security Council of the "complaint by Lebanon in respect of the situation arising from the intervention of the United Arab Republic in the internal affairs of Lebanon the continuance of which is likely to endanger the maintenance and international peace and security "(1), the stand of the League of Arab States in relation to the United Nations, and more specifically to the Security Council, was brought into the discussion.

The Lebanese complaint to the Security Council was presented simultaneously while a similar complaint was presented to the Council of the League of Arab States. The Security Council set its meeting to discuss the Lebanese complaint on May 27, 1958, a date prior to the scheduled meeting of the Council of the League of Arab States to discuss the same question.

On May 26, 1958 the Permanent Observer of the League of Arab States to the United Nations sent a letter to the President of the Security Council the text of which is as follows:

"I beg to inform year Excellency that, according to information received from the Secretary General of the League of Arab States, the Council of the League, in pursuance of Article 6 of its Charterm will meet in Tripoli, Libya(*), on Saturday, May 31, to discuss the complaint of Labanon against the United Arab Republic. It is earnestly hoped that Your Excellency will take the necessary measures so that the League of Arab States will be offered the possibility of solving this regional dispute in accordance with the spirit of Article 52, paragraph 3, of the United Nations Charter".

When the Security Council convened on May 27, 1958 to discuss the complaint presented by the Government of Lebanon, a motion was presented for the adjournment of the Council. The adjournment was

⁽¹⁾ United Nations Security Council S/4007.

⁽²⁾ The Council actually met in Bengham, Libya.

Session in Paris, June 1957 attention was directed to the fact that the agreement was produced to be parallel to other agreements concluded by UNESCO with other regional organizations, such as the Organization of American States and the Council of Europe (1).

The WHO after having some informal relations with the League of Arab States, and more particularly with its Health Committee, entered in April 1954 into a formal agreement with the League. The letters exchanged between the Secretary General of the League of Arab States and the Regional Director of WHO constitute the instruments for continuing the understanding and cooperation between the two organizations (*). The object of this agreement which was concluded between the League and the Eastern Mediterranean Region of that World Organization, was in accordance with a resolution passed by the WHO Executive Board and aimed at establishing a form of understanding and cooperation between the two organizations (*).

We do not need to embark upon the analysis of these agreements between the League of Arab States and the different specialized agencies. It suffices for the purposes of this paper to emphasize that these agreements are the outcome of the following three facts.

- 1. ILO, UNESCO and WHO are specialized international agencies aiming at achieving international peace and the common welfare of mankind through the cooperation of members of the international community. This cooperation covers the fields of health, social, and labour standards, education, science and culture.
- 2. The League of Arab States was established having as one of its purposes to strengthen the relations between its Member States and to coordinate their policies as regards cultural and social affairs. Moreover, a cultural treaty was concluded on November 20, 1956 to organize the cultural cooperation among the States of the Arab League. Furthermore, according to Article 4 of the Pact of the Arab League, a Cultural Committee, a Social Affairs Committee, and a Health Committee have been set up to ensure such cooperation.

⁽¹⁾ UNESCO Executive Board Session 48/EK SR 12, 25, pp. 116-117, for the text of the agreement see Appendix 11.

⁽²⁾ See Appendix 111 for the text of these letters.

⁽³⁾ Resolution EB 13. R75. World Health Organization Official Records, 52. p. 31.

and because it holds the key to development which they seek so earnestly" (1).

UNESCO, as a specialized agency of the United Nations, has been in touch with the Cultural Committee of the League of Arab States. It usually invited the League to send representatives to sessions of the General Conference. It also asked the League to take part in a number of international meetings or regional conferences convened by UNESCO or organized with its cooperation.

Cooperation between the Arab League and UNESCO also took another form, namely, the exchange of documents and information. In 1954 efforts were made to establish a formal relationship betwen the League and UNESCO. The Council of the League of Arab States on April 14, 1956 authorized its Secretary General to negotiate with the Director-General of UNESCO to reach an agreement on cooperation on educational, scientific and cultural matters with the aim of maintaining international peace and the welfare of mankind.

On the other hand, the Executive Board of UNESCO in its Forty-fourth Session authorized the Director-General to negotiate with the Secretary-General of the League of Arab States an agreement establishing offical relations between the two organizations and defining the methods of their cooperation in the fields of education, science and culture.

In that meeting Mr. Ferrara Marino made the remark that: "the idea that UNESCO, an international organization, should nogetiate on equal footing with an organization which was not universal but representing only one region of the world, and, indeed, only one particular race, was a little surprising, and hoped that in the final agreement between UNESCO and the League of Arab States, account will be taken of the fact that differences in the status of the two organizations exist" (*). In spite of this remark, the Board consented to authorize the Director-General of UNESCO to nogetiate the agreement with the League of Arab States (*).

In the agreement concluded between the Arab League and UNESCO, which was approved by the Executive Board of UNESCO in its Forty-eighth

⁽¹⁾ United Nations Press Release 1LO/1149. May 29, 1958.

⁽²⁾ UNESCO Executive Board Session. 44/EX SR 34. p. 374.

⁽³⁾ Ibid. p. 375.

into formal agreements. The latest agreement of this kind is that which was signed on may 28, 1958 between the League and the ILO (1).

After a long period of informal cooperation between the League of Arab States and the ILO as agreement was concluded between them. This agreement defines the methods of cooperation and coordination of activities which will be used by both the ILO as a universal organization promoting the social and labour standards of the world, and the League of Arab States as an organization composed of a multiple number of states. It is noticeable that the preamble of the agreement declared that the International Labour Organization "while cooperating with the United Nations in the maintenance of international peace and security remains outside political controversy between nations or groups of nations, and is at the disposal of all its member nations to cooperate with them either severally or through regional organizations of which they are members in implementing, in the light of the world standards evolved through the International Labour Organization, the objectives for which the International Labour Organization itself exists "(*).

In spite of the fact that the agreement itself did not declare the status of the League of Arab States as regards the ILO, one could infer that this agreement was concluded with the presupposition that the ILO was carrying out formal relationship with a regional organization. This agreement, according to the Director-General of the ILO, was similar to those which already bad been concluded by the ILO with the Organization of American States, European Coal and Steel Community, and the Council of Europe. Moreover, he added: "Today the Arab States, like the Americas and Europe, wish to establish a framework within which the ILO can further extend its cooperation with them in the common effort of securing social justice. This is an opportunity which we greatly welcome, as we have welcomed all other opportunities to foster the effective implementation of the objectives of the ILO. Like many nations all over the world, the member states of the Arab League face serious problems, but among these problems social progress is of outstanding importance, both because it reflects the deep aspirations of these nations

⁽¹⁾ For the text of the agreement see Appendix 1.

⁽²⁾ International Labour Office G.B. 188/1.0./D.4/4 188th Session.

regional meetings devoted for that part of the world. Since on the major activities of the FAO has been to combat locusts, particularly in Saudi Arabia, the FAO committee in charge usually extended invitations for observers from the League of Arab States to participate in their functioning. In general some informal arrangements for cooperation between the League of Arab States and the FAO have been followed. Discussions are, however taking course to conclude an agreement etashlishing formal relationship between the League of Arab States and the FAO (1).

The cooperation between the League of Arab States and the United Nations Technical Assistance Administration is obvious. Since the Council of the League of Arab States passed the resolution recommending the actual and effective participation of the United Nations in the Social Welfare Seminars for the Arab States in the Middle East, the Technical Assistance has worked out the form and the method of this cooperation (*).

Although the definite arrangements with regards to the cooperation extended by the United Nations Technical Assistance in holding these Seminars have been concluded with whichever Arab State on whose territory the Seminar was held, the Secretariat of the League of Arab States has been in charge of all preparatory arrangements and has participated increasingly from one seminar to the other, in the conduct of the Seminars themselves.

In such Seminars not only has the United Nations provided experts on the subject of the meeting. but it also participated with administrative and secretarial activities. It is of importance to notice that the United Nations Technical Assistance had participated, with a variable degree of assistance, is fastpast five Social Welfware Seminars for the Arab States. Arrangements are in process for the extension of the United Nations help in the forth-coming sixth seminar. The concept of cooperation between the League of Arab States and the United Nations in this field is self-proved.

On the other hand, such informal arrangements between the League of Arab States and some United Nations Specialized Agencies developed

⁽¹⁾ Informal discussions with FAO officials.

⁽²⁾ Arab League Resolution 865/D22/G6-December 11, 1954.

General of the League of Arab States did not imply is any way that the League was or was not a regional organization within the limits of Chapter VIII of the Charter. The invitation was merely an act of courtesy and could not be construed as establishing a precedent which would bind the General Assembly is the future. The General Assembly on November 1. 1950 adopted the recommendation of its Sixth Committee and requested "the Secretary General to invite the Secretary General of the League of Arab States to attend sessions of the General Assembly as an observer" (1).

Although it was mentioned that the invitation of the Secretary General of the League of Arab States does not imply whether the League is a recognized regional arrangement, it seems that it has established a direct rapport between the United Nations and the League of Arab States. The resolution of the General Assembly while denying a "de jure" recognition of the League of Arab States as a regional arrangement, has initiated the first significant step towards a "de facto" recognition.

II.—Transactions Between the League of Arab States and the United Nations Specialized Agencies

Transactions between the League of Arab States and the various Specialized Agencies of the United Nations differ in form and strength from one agency to the other. Whereas agreements have been concluded between the League on the one hand, and for instance UNESCO and ILO on the other, working arrangements have existed between the League and other specialized agencies.

FAO which has established a regional office to cover the Middle East including the Member States of the League, Ethiopia and Western Asian countries up to Afghanistan, has its offices in Cairo. It should be pointed out here that Israel is not included in the membership of this regional office. It seems that the arrangement made to eliminate Israel from Membership in the Middle East regional office of the FAO is due to the fact that the Arab States haven't accepted Israel as a member of the International Community because of its violation of the very some United Nations resolution creating it. Moreover, the practice of FAO has been to invite the League of Arab States to send an observer to the

⁽¹⁾ United Nations Resolution 477(V), s.

had anticipated the establishment of the United Nations and allowed its Council to determine the means of collaborations with the international organization which might be created after the Pact was concluded, in order to to guarantee peace and security and organize social and economic relations (1).

3. The joint activities of the League are numerous and are not limited to the intervention in Palestine. The intervention in Palestine was however, a political action and had no bearing on the legal aspects of extending an invitation to the League of Arab States to attend the United Nations General Assembly. It was a result of "the refusal of a small majority of Member States to have the partition issue adjudicated, as the Arab States had proposed, by the International Court of Justice" (1).

The Sixth Committee of the United Nations terminated its discussions on this issue on October 5, 1950. It adopted the draft resolution presented by Syria to the effect of extending an invitation to the League of Arab States to attend the General Assembly. The resolution was passed with the majority of forty two votes to one with seven abstentions (*).

The Sixth Committee reporting on its decision to the General Assembly and recommending the extension of an invitation to the League, stated that it was understood by Syxis, proponent of the draft resolution, and by other delegations (*) that the invitation addressed to the Secretary

⁽¹⁾ The Pact of the Arab League, Art. 111 Para 3.

⁽²⁾ Dajani, Representative of Saudi Arabia A/C6/SR 215. p. 15.

It must be noted that the intervention of the member states of the League of Arah States in Palestine was not aimed at preventing the creation of the State of Israel at the assigned time stipulated in the United Nations resolution of November 29, 1947. This resolution recommended the establishment of Arah and Israel States two months after the termination of the British Mandate on Palestine on May 15, 1948. Furthermore, the intervention of the member states of the League was aimed at maintaining pence and tranquility in Palestine itself and at preventing disorder from spreading into neighbouring Arab countries, See: League of Arab States Arab Sta

⁽³⁾ The opposing vote was laract's. Abstaining were: Poland, Ukrainian Soviet Socialist Republic. Union of Soviet Socialist Republics, Bolivia, Byelorcusian Soviet Socialist Republic, Caeckoslovakia and Guatomala, Caeckoslovakia and the U.S.S.R. explained that they consider the Charter of the U.N. contained no provision envisaging such an invitation. Poland explained that such an invitation is not authorized by the Charter and would establish double representation in the Assembly, U.N. General Assembly, Sixth Committee p. 31.

⁽⁴⁾ They included Canada, Egypt, the Phillipines, the U.K. and U.S.A.

In the debates of the Sixth Committee during the Fifth Session of the United Nations General Assembly the Arab peresentatives stressed that the League is a regional organization aiming at defending the interests of its members. They emphasized that the League is formed of countries bound with historical, geographical, political, economic and cultural ties. As small nations fleding themselves is a precerious situation, the Arab countries had been obliged to establish this organization.

The representatives of Egypt, Iraq, Lebanon and Syria declared that the League of Arab States was a growing organization and it is not a racial organization but a fusion of various factors, cultural, linguistic, historical social economic, political and geographical, In addition they presented the following arguments to prove that the League of Arab States is a regional organization within the framework of the definition provided by the Charter of the United Nations (*).

 The Charter of the United Nations did not define the various regions of the world when speaking about the regional arrangements is Chapter VIII. There is also no set of rules in international law specifying the various regions of the world.

There is no valid reason is the Charter or in international law to constrain the expansion or reduction of the region covered by the League. Moreover, there is no agreement on the constitution of the Middle East, and even if such an agreement were found it would not necessarily mean that a regional arrangement had to be accessible to all states constituting that region. History has proved that regional arrangements usually aprang out of the desire for self preservation and there was hardly a regional organization which could claim to include all the states located within its area. Thus, the League of Arab States, though composed of some of the states in a segion, is say acceptable regional arganization.

2. Chapter VIII of the United Nations Charter does not require that the obligations of the Charter should be formally addepted by regional organizations. It only stresses that the activities of such organizations should be consistent with the purposes and principles of the United Nations. This was the case with the League of Aarp States whose pact

⁽¹⁾ Ibid. A/C6/SR.215. pp. 14-16 and 20-1.

3. The debates of the Security Council during its recent sessions on the complaint of Lebanon against the United Arab Republic.

I.—Permanent Invitation to the Secretary General of the League of Arab States to Attend the United Nations General Assembly

Although the question of extending an invitation to the League of Arab States to attend the General Assembly of the United Nations was discussed during the Third Session of the General Assembly when such an invitation was conveyed to the Organization of American States, the General Assembly did not pass a resolution to that effect until its Fifth Session.

On July 12, 1950 Syria requested the Secretary General of the United Nations to place on the agenda of the Fifth Session of the United Nations General Assembly the following item:

"Permanent invitation to the Arab League to attend sessions of the General Assembly" (1).

The request of Syria was referred by the General Assembly to its Sixth Committee. The discussions concerning the extension of the invitation are revealing enough to justify their presentation in this paper.

Israel opposed the Syrian request as soon as it was initiated. It presented a memorandum to the United Nations raising arguments against it(*).

The negative stand of Israel in the United Nations towards this issue is due to obvious reasons. Extending a permanent invitation to the League of Arab States to attend the United Nations General Assembly means an action to bolster the prestige of the League by the United Nations. It also means a recognition of the League of Arab States as a regional arrangement by the whole world represented in the United Nations. Since Israel considers any progress, strength or international recognition achieved by the Arabs a threat to her existence, it is not, therefore, surprising that Israel opposed the extension of this invitation to the League of Arab States.

⁽¹⁾ United Nations General Assembly A/1290.

⁽²⁾ United Nations General Assembly Fifth Seasion, Official records, Sixth Committee, A/C6/SR.215. pp. 17-21.

League is to cooperate with the international bodies to be created in the futur, in order to guarantee security and peace and regulate economic and social relations "(1).

The Charter of the United Nations devoted the whole of Chanter VIII to a description of regional organizations, their functions and relationship to this world organization. Article 52 of the Charter allows the existence of regional arrangements. Moreover, it bestows upon these organizations the duty of maintaining international peace and security in their respective regions. Furthermore, the Charter, in this particular article, calls upon the Member States of the United Nations to settle their local disputes and differences peacefully through such organizations whenever they exist. The application of this method for achieving pacific settlement of local disputes is recommended before resorting to the Security Council. The Security Council itself, in order to foster regional organizations is directed to encourage their role is settling local disputes and differences. Such encouragement can occur either by referring issues from the Council to the regional organizations concerned, or by persuading the countries to attempt regional settlement before coming to the Council. Both these alternatives, of course, to be within the framework of the spirit of the Charter and the principles of the United Nations.

According to Article 53 of the Charter the Security Council could utilize the regional arrangements to enforce action under its authority. Moreover, Article 54 of the Charter stipulates that regional arrangements should fully infrom the Security Council about the activities they take or contemplate for the maintenance of international peace and security.

In order to avaluate the relationship between the League of Arab States and the United Nations, the study of the following three items is pentioent;

- The extension by the United Nations General Assembly of a permanent invitation to the Secretary General of the League of Arab States to attend the Assembly.
- 2. The transactions between the League of Arab. States on the one hand and the United Nations Specificilized Agencies on the other.

⁽¹⁾ Ibid. Art. S.

THE STATUS OF THE LEAGUE OF ARAB STATES IN THE INTERNATIONAL COMMUNITY

DΨ

MOHAMED FATHALLA EL-KHATIB Ph. D.

The Status of the League of Arab States in the International Community and its relation to the United Nations came into focus recently. The object of this paper is to evaluate and determine the nature of this relationship.

The League of Arab States was established on March 22, 1945—three months before the signing of the United Nations Charter. On that day, seven Arab States: Egypt, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia, Syria, Trans-Jordan (now Jordan) and Yemen (') signed a historic document: "The Pact of the League of Arab States". Thus, a voluntary association of these sovereign states was established.

The establishment of the League was designed to strengthen the relations between the Member States, to coordinate their policies, to realize cooperation between them, and to cooperate in preserving their independence and sovereignty (2). Thus the League of Arab States; a regional organization of sovereign states was designed to strengthen the close ties linking those States.

The founders of the League of Arab States anticipated the establishment of a world-wide international organization, and therefore entrusted to the Council of the League to "decide upon the means by which the

⁽¹⁾ These seven States were the founding members of the League of Arab States. In March, 1953, shortly after the declaration of its independence, Libys joined the League. The Sudan has, sho, become a member of this Organization in 1956. When Egypt and Syria marged into one unified State in February 1958 the United Arab Republic replaced both of Syria and Egypt.

⁽²⁾ The Pact of the League of Arab States, March 22, 1945. Art. 2 (Document collections No. 1 The Arab Information Center, New York, 1955).

even one single large country-hence the strong connection between low commodity and low market diversification.

The above results tempted us to try and correlate diversification with size. The share of each country in world exports in 1929 was taken to measure size, and this was correlated first with commodity diversity indices, and secondly with market diversity indices, both of 1929. The correlation coefficient with commodity diversification is 0.58 and with market diversification 0.70.

during the period 1925/1929, when there was a general tendency for the index to rise much more often than not, And even in this period the case is not as overwhelming as with market diversity indices. This may perhaps be attributed to the relative ease with which a nation can build up new contacts and develop new markets, as compared with the relative difficulty that accompanies the attempt, by a country, to export new commodities. This may especially be so during periods of prosperity when trade is expanding and new markets are easily cultivated.

The relation between commodity and market diversification.

Tables 1 and 2 suggest that there is a strong positive relationship between commodity and market diversity indices. When the average commodity index was correlated with the average market index for the whole series of countries, the correlation coefficient was 0.59. This means that there is a strong tendency for countries having a varied commodity composition of their export trade to show also a high degree of diversification with respect to export markets, and vice versa. This conclusion which we reach conflicts with what one might have considered, at first sight, a plausible view. A country specialising in one or two commodities would, one might have thought, be able to supply the whole world with its products, thus low diversity with respect to commodities would in this case be compensated by high diversity with respect to markets. Similarly, a country exporting mainly to one other country would have a comparative advantage, not in one or two commodities only, but in a large number of commodities. Thus her dependence for her exports on one country (low market diversification) would be compensated by a diversified commodity structure (high commodity diversification).

In actual fact, however, this is not true. This is because the foregoing reasoning does not take into account the enormous differences in industrialisation and in size between different trading nations. During the process of industrialisation, a country builds up a wide range of new trade connections, while a simultaneous movement towards a more varied commodity structure sets in motion by the very process of industrialisation. This explains the connection between high commodity and high market diversity for exports of industrial countries.

For a small country specialising in one or two commodities, the whole of her produce might not be sufficient to satisfy the demand of

From the above we can conclude that:

- 1. There is a general tendency, in normal periods, for the index to rise. This is supported by the fact that during the periods 1925/1929 and 1932/37 most countries were showing an increase in the index rather then the opposite. It is true that in the later period the number of countries showing a rise was less, while the number of countries showing a decline was more than that for the earlier period, but this may reasonably be attributed to the trade restrictions and trade agreements (e.g. the Ottawa Agreements) that were a characteristic of the 1930's.
- There is a general relationship between the movements of the index and the business cycle. This is supported by the fact that during the period 1929/1932 most countries were showing a decline in the index.

The two results above can be explained in the following manner: since the movements of the business cycle and changes in demand are not likely to coincide exactly in all countries, a country may well be induced to spread its trade among many countries. In addition, the desire to avoid political dependence on one country pushes policy in the same direction. This is especially so with countries that depend on one or two markets for their exports. The case of Ireland is illustrative in this respect. In 1925 her index was 0.6. It started to rise until in 1930 it reached its peak of 2.5. The effect of the depression was severe, causing it to drop to 0.7 by 1932, From that date it resumed its upward trend, reaching 2.0 in 1937.

The explanation of the second relationship (that with the business cycle) follows from the explanation of the first. The tendency of the index to rise, in normal periods, is a reflection of the attempts of countries to develop new markets, and to send more of their exports to old but hitherto small markets. The depression foils this tendency and forces the reduced exports of these countries back to their traditional customers.

A comparison between the behaviour of market diversity indices and that of commodity diversity indices over the period 1925-1937 brings out clearly one difference. The above detected relationships are not as firmly established in the case of commodity diversification. As we saw in the previous section one can speak of a general relationship only

- 13. The Union of Soviet Socialist Republics
- 14. Continental Europe: Industrial Countries
- 15. Continental Europe: Other Countries
- 16. Non-Continental Europe: United Kingdom (mainly)
- 17. Oceania.

Indices of market diversity were measured for the same countries tried above in commodity diversification, except for one: Venezuela. The important transit trade of that country, handled by Aruba, and the ultimate destination of which is not given, meant that the index could not be calculated for Venezuela. Ireland was therefore included in place of Venezuela.

Exports of each of the 31 countries over the period 1925 to 1938 were re-classified according to the classification of markets above. Applying the index of diversification, we were able to calculate fourteen indices for each country, from which an average index was arrived at. The United Kingdom stands at the top of the Table (see Table 2), with an index of 49.5, and well ahead of U.S.A., which comes next with an index of 38.5. Ireland shows the highest degree of dependence on one foreign market for her exports, having an index of only 1.4.

Changes in market diversity indices.

From Table 2, one can notice some certain trends in the diversity indices. Up to 1929 there is an upward trend. The tendency of the indices to rise is checked by that date, and a downward movement sets in. By 1932/33 this is interrupted, and the upward movement starts again: Between 1925 and 1929, twenty three countries increased their indices. The rise ranged between 121% in the case of Ireland to 5% in the case of France. Only four countries decreased their indices, while in another four countries the change was not significant. Between 1929 and 1932, seventeen countries suffered a decline; this ranged from 114% for Ireland to 7.5% in the case of Ceylon. In six countries there was a rise in the index, while in eight the change was not significant. Between 1932 and 1937 nineteen countries showed a rise, eight showed a decline, while in four cases the change was not significant.

emerges from the analysis of the third period, 1932 to 1937. Whereas one would expect the trend that had been prevalent during the first period to resume its interrupted upward behaviour, the opposite, if anything, was happening. Only eight countries showed a rise in the index, while twelve countries showed a decline, the rest having no significant change.

Market Diversification

The diversification of a nation's exports with respect to markets is a phenomenon that can ideally be measured by our index of diversity explained previously. But the important question of what a market (country) is is not yet settled. The problem arises as to how one will treat for example the colonial territories of countries like Britain, France, the Netherlands, Italy and other Colonial Powers. The procedure followed was to adopt the classification of the League of Nations "Network of World Trade" (1). This classifies countries not by their political boundaries, but into economic units. This was found adequate and suitable for our purposes. Accordingly, the world has been divided into seventeen groups, which are (?):

- 1. North Africa
- 2. South Africa
- 3. Other Africa
- 4. Northern North America
- 5. United States of America
- 6. Latin America: Mineral Producing Countries
- 7. Latin America: Tropical Agricultural Countries
- 8. Latin America: Non-Tropical Agricultural Countries
- 9. Asia: India, Burma and Cevlon
- 10. South East Asia
- 11. Asia: Japan, Korea and Formosa
- 12. Asia: China and other Continental Asiatic Countries

⁽I) League of Nations: "Network of World Trade", 1942, pp. 11-13.

⁽²⁾ Op. cit., for more details about the groups.

Changes in commodity diversity indices.

In Table 1 we have a set of diversity indices for each country over a continuous period of fourteen years. Three smaller periods are distinguished: 1925-1929, 1929-1932 and 1932-1937. The first was a more or less normal period, while the last was a period of "returning to normal". The second period was a depression period.

Between 1925 and 1929 fifteen countries showed a rise in the index, eight showed a decline, and in eight countries there was no significant(') change. A remarkable feature about this period is that the positive changes were moderate, the highest being 27% for Egypt, while the negative changes—meaning a decline in the index—were sharp and substantial. The index for Venezuela dropped by 180%, that for Bolivia by 77%, that for Persia by 65% and that for Costa Rica by 61.5%.

if one was able to conclude from the above that there had been a general tendency, during 1925 to 1929, for the index to rise in most countries, then one would say that the above four cases were exceptions to the general rule, and indeed they seem to be. Venezuela is an outstanding case. She was the only country to show a drop in the index during the three periods. From 2.9 in 1925, the index went down to 0.4 in 1937. This was the result of a sharp rise in the share of "crude petroleum and related materials", which went up from 42 % in 1925. to 91 % in 1937. With Persia which exports the same product the same story is true. Persia started the period with the exports of petroleum amounting to 51 % of her total exports. By 1929 this rose to 69 %, and correspondingly the index of diversity fell by 65 %. By that date however this trend was halted and except for minor fluctuations the share of petroleum was held at about that level. The same can be said of Costa Rica, depending more and more on exports of coffee and cocoa, and of Bolivia depending more and more on exports of metalliferous ores.

When we move to the second period, 1929 to 1932, we find that of the thirty one countries, twelve showed a decline in the index, ten showed an increase, and in nine cases the change was not significant. From this we cannot conclude that any relationship exists between the depression and the movements of the indices. The same negative result

⁽¹⁾ The method was to calculate the difference between the two dates as a percentage of the average index. A change of less than 5% was considered not significant.

TABLE 1

	COMMODITY DAYSESTY INDEXES—1995/1497																														
Barrery.	Argendae	America	Arseria	Belgian	Bollela	Beaut	3	Caybas	å	Chelk	Oaba	Cheokestle	Decrease	Zeryi.	Press	Cormany	In She	4	Japan	Malays	Nathelanda	Netherland	Nations	New. Zealend	Parmie	1	. fi	Selling.	N.N	D 3.4	Vonesaule
1925 1925 1925 1929 1939 1930 1931 1934 1934 1934 1931 Accoupt	717188868888888888888888888888888888888	5.5 5.9 7.4 8.8 7.7 7.0 8.1 7.5 10.8 7.6	19 9 19 7 12 6 12 6 12 6 12 7 12 6 12 8 12 8 12 8 12 8 12 8 12 8 12 8 12 8	19 4 20 5 19 6 20 1 20 0 20 1 39 9 15.5 17 5 18 9 17 5 18 6 15 7	0 4 0 8 0 8 0 8 0 8 0 8 0 8 0 8 0 8 0 8 0 8	1100011007710110007	17 5 17 4 16 8 18 8 18 8 16 6 16 8 14 5 18 8 16 7 28 2 16 9	44848888888888	441444444444444444444444444444444444444	1.0 1.7 1.7 1.8 1.8 1.8 0.0 0.0 1.8 1.8	101111111111111111111111111111111111111	18,4 19.6 19.6 19.0 18.7 18.6 38.8 20.8 10.8 10.8 10.6 10.6	86 78 78 71 48 6 6 6 8 8 8 8 7 8	9.70 0.00 1.00 1.00 1.00 1.00 1.00 1.00 1	20. 9 20. 7 67 4 28 8 29. 3 26 4 27 4 27 4 27 6 27 6 27 6 27 6	19 5 29 0 10 0 10 7 20 0 20 0 20 0 20 0 20 0 20 0 20 0 2	10 8 12.9 12.4 12.5 12.6 12.7 10.8 12.6 12.7 10.8 11.0 12.8 11.0 12.8 13.8	16.4 18.1 18.0 18.6 18.1 18.6 18.0 17.9 18.1 18.1 18.0 18.0 17.9 18.1 18.0 18.0 18.0 18.0 18.0 18.0 18.0	10.9 11.4 11.5 12.5 13.0 14.7 14.7 16.0 15.2 16.8	6 4 7 5 5 8 1 1 8 9 7 8 9 7 8 9 7 8 9 7 8 9 7 8 9 7 8 9 9 9 9	50 % 29 9 % 1 5 % 20 1 5 % 20 5 6 % 27 1 28 0 26 7 % 27 2 3 30 8	B. 7 39.6 39.7 11.6 12.5 12.5 13.6 14.6 14.8 13.6 14.8 13.1 13.1	18.8 18.7 16.5 16.1 18.9 16.0 16.0 16.0 16.0 16.0 16.0 16.0 16.0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	6.0.0.0.0.0.0.7.7.0.4.0.0.8 6.0.0.0.0.0.0.7.7.0.4.0.0.8	18.1 18.6 15.8 16.7 16.0 15.0 12.0 12.0 12.0 12.0 12.0 12.0 12.0 12	10 8 11 8 11 8 12 6 17 6 17 6 17 8 17 8 17 8 17 8		28 2 28 1 28 8 28 5 24 7 25 2 24 9 24 8 24 8 24 8 24 8 24 8	90 B 91 S 93 6 90 S 91 6 90 S 91 8 92 6 98 9 98 0 98 0 98 8 98 8 98 8 98 8 98 8	8.088111000644 1111000644 1111000644
(a)	The day	us not	e Males	dy detail	led to w	nament i	he comp	station :	of the In	dos.																					_

(b) No data is available.
(c) Absorbedly high because of the edgerion of a new Miximans for classification. For that runnon they were excluded from subsolutions

	TABLE 2 MARKET DYNAMIT PRICES— MS—1889																														
	Augmettee	Ametračia	Assets	No.	Bogeria	Bead	1	Contract	Clade (k)	N.C.	å	Ossabosh	1	Berry	Prantes	Comment	lada	In the second	ź	legen	Makeya	lades.	N.	New	News	1	å	į	įΊ	40	0.34
1,036 1,036 1,037 1,035 1,030 1,041 1,003 1,004 1,004 1,005	11 4 12:0 11:0 11:0 11:0 11:0 11:0 11:0 14:0 14	24. b 12. 3 13. 5 17. 9 19. 0 18. 5 14. 9 19. 2 11. 4 18. 0 19. 9 19. 9 19. 9 19. 8	19 9 16 9 18 8 18 8 18 8 18 8 18 7 18 7 18 7 18 7	\$1 2 8 \$0 7 \$2 1 \$2 5 \$0 7 \$2 1 \$2 9 \$1 6 \$2 0 \$2 0 \$3 0 \$4 5 \$5 6 \$5 7 \$5 7	8 1 8 8 6 9 6 0 6 0 6 0 6 0 6 0 6 0 6 0 6 0 6 0 6 0	11 S 11	16 2 26 7 27 9 27 6 18 2 16 5 16 5 16 5 18 9 13 1 16 8 16 8 16 8	18.6 17.2 20.8 23.4 23.4 23.7 20.8 19.6 18.8 19.6 19.6 19.6 20.7 17.6 20.7	18 6 11 9 15 9 15 9 15 5 16 6 16 6 16 6 16 6 18 8 19 8 19 8	8 8 8 7 8 7 1 8 7 1 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8	5.5 5.6 5.6 5.6 5.6 6.5 6.1 4.1 8.6 6.5 6.5 6.5 6.5 6.5 6.5 6.5 6.5 6.5 6	13 0 18 8 14 4 16 6 16 7 16 7 16 8 16 8 16 8 16 8 16 8 16 8 16 8 16 8	7 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	11 4 19 6 16 6 16 6 16 6 18 7 18 0 12 7 18 6 15 7 16 6 15 7 16 6 15 7 16 6 15 7	50 5 95 8 15 8 15 8 16 7 16 8 19 4 19 4 19 5 19 5 19 2 10 9 10 9 10 9 10 9 10 9	27 8 8 9 7 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	100 21 100 42 100 9 100 9 100 8 100	0.0 0.1 10 10 10 10 00 11 10 10 10 10 10 10 10	25.0 97 9 1 96 1 96 8 96 8 96 8 97 8 97 8 96 8 97 8 96 8 97 8 96 8	17 0 15,0 19 5 19 5 19 5 20 5 20 5 20 5 20 5 20 5 20 5 20 5 20	16.5 17 b 2 19 5 19 4 21 4 26 4 26 5 30 5 26 3 26 3 26 3 26 3 26 3 26 3 26 3 26 3	155 7 155 6 255 6 257 0 257 0	17 0 17 7 17 8 17 8 18 8 17 8 16 8 16 8 16 8 16 8 16 8 17 8	6 5 6 7 7 1 1 2 2 3 4 5 6 6 6 7 7 4 8 7 4 5 6 6 7 7 4 8 7 4 5 6 6 7 4 8	985 4 9 1 265 0 15 15 15 15 15 15 15 15 15 15 15 15 15	18 9 18 16 51 6 51 0 20 0 20 4 19 9 50 1 11 7 26 5 30 8 56 5 30 8	25.0 27.8 13.9 13.5 15.5 15.6 14.8 14.6 17.1 14.6 17.1 14.0 18.0 18.0 14.0 17.1 14.0 18.0 18.0 18.0 18.0 18.0 18.0 18.0 18	98. 1 14. 8 28. 0 24. 9 34. 9 34. 6 36. 5 26. 3 26. 3	10.0 10.0 10.4 10.4 10.6 10.7 10.0 10.7 10.0 10.7 10.0 10.7 10.0 10.0	62.4 69.8 60.8 60.8 60.8 60.8 60.8 60.8 60.8 60	\$4.4 \$77.5 \$5.0 \$5.0 \$6.0 \$4.4 \$6.0 \$4.0 \$6.0 \$4.0 \$6.0 \$6.0 \$6.0 \$6.0 \$6.0 \$6.0 \$6.0 \$6

(a) Indica for 1923-1920, 1933 and 1935-1920 are not atriotly companable with these for other years. During these years expects in * other connection * were unduly high

(b) Figures of expects are not available

(c) Net comparable with privious yours bornous of the ambusine of tendo-between Amatic, and Garantay after the Garanta territors.

One important defect in that method is that it assumes that the actual number of commodities in a country (i.e. had we known every detail of exports) the same as that number arrived at by taking only the limited amount of knowledge available. Most probably the former will be larger. To fill this gap, we assume that the ratio of "other articles" stands for a number of commodities proportionate to its size, which may seem rather arbitrary. We can then say that a first approximation to the actual number of commodities is $n \frac{1}{1-R}$ where n is the number of commodities specified and R the percentage value of "other articles".

Applying the same technique to equation (7), it becomes

$$I_a^b = I_a^a \frac{R}{1-R} (9)$$

Substituting in (6)

$$I_c = I_c^a \frac{1}{1-R}$$
 (10)

Using formula (5) and formula (10) for the index of diversity, and applying them to the reclassified commodity exports of the thirty-one countries over the period J925-1937, we get a set of diversity indices for each country over these years. From these we calculate the average diversity index. This ranged from as low as 0.2 for Bolivia to 28.8 for the Netherlands. At the top of Table 1, following the Netherlands, came countries like France (27.5), United Kingdom (24.0), Austria (22.4), Germany (21.7), United States of America (21.3), Ceechoslovakia (19.4) and Belgium (18.7). At the bottom were countries like Chile (4.7), New Zealand (4.5), Persia (4.3), Ceylon (3.4), Brazil (2.7), Cuba (1.5), Costa Rica (1.3), Egypt (1.1), Venezuela (1.0) and, of course, Bolivia (0.2).

In Table 1 no single country is at all near the upper limit of diversification, although in many instances the lower limit is approached. The highest index is very short of being even half way to it. This is because the simultaneous fulfilment of the two conditions of the diversification index is a very exacting job indeed. To attain high diversity, a large number of commodities is necessary but not sufficient—each of these commodities must also be as equally important. On the other hand, exporting one single commodity implies also that this single commodity absorbs the whole value of exports.

a highly concentrated export trade would be shown, following this method, to be exporting only one or two commodities, which is far from the truth, and highly under-estimates their diversity indices.

For these reasons the following method was used to deal with the problem of "other articles", or more generally with the problem of incomplete grouped data.

Suppose that the whole value of exports of a country is divided into two parts in the ratio (A): (B), where (A) represents the ratio of principal exports of that country for which we have sufficiently detailed statistics, while (B) is the ratio of "other articles".

We assume, for the sake of simplicity, that (i) the actual index is equal to the sum of the indices of the constituent parts (A) and (B), and (ii) the structure and distribution of the item "other articles" is similar to that of the other part (A) for which we can calculate an index.

From the first assumption we have

$$I_{o} = I_{o}^{a} + I_{o}^{b}$$
 (6)

where I_0 is the index of diversity for countryc, I_0^a the part of the index corresponding to the detailed account A, (i.e. excluding "other articles"), and I_0^b the part of the index corresponding to "other articles".

To arrive at I^b_c we relate the ratio of the item "other articles" to the part of the index already calculated (the second assumption). This part of the index already calculated is actually the only measure in our hands which describes the state of diversity of the country in question, knowever incomplete this description might be.

Therefore

where R is the percentage value in total exports of the item "other articles".

Substituting (7) in (6) we have

Applying (1), (2), and (3) the refined index becomes:

By definition, the index varies between zero and 100. Given a certain distribution of the total value of exports for any single country, the larger the number of commodities exported, the higher the diversity index and vice versa. And given a certain number of commodities exported for any single country the more equally the total value of exports is distributed, the higher the diversity index, and vice versa. Finally, the more equally distributed the total value of exports, and the larger the number of commodities exported, the higher the diversity index will be. This shows clearly the two conditions of diversification.

A frequency distribution of the diversity indices for all countries that engage in world trade would, one should think, tend to be heavily loaded towards the lower part of the distribution, and a simple average index of diversity for the world as a whole would, accordingly, be very low indeed.

A problem which faced us in calculating diversity indices on the above lines was the item "other articles", found in all returns of international trade, that are published in the league of Nations "International Trade Statistics ". One way of overcoming this difficulty was to assume that this item represented a number of commodities the value of each of which was equal to the smallest item in the specified groups. In some countries, however, "other articles" accounted for as high as 20%, and the lowest percentage value for as low as 0.2%, which rendered this solution useless, if we remembered that our standard number of commodities is only forty-six. Another possibility was to assume that "other articles" spread over a number of commodities equal to the difference between the standard number and the actual one. This meant, however, that the second dimension of the problem, namely the different number of commodities in different countries, was assumed away. Another possibility, still, was that one could limit the calculations to. sav. 80%, 85%, or 90% of the total value of exports, in which case "other articles" would be out of the way. This was more promising except that a difficulty of another sort arose. Smaller countries with lines. It will be seen that it fits remarkably well in measuring trade diversification whether in commodities or in markets

Take the commodities exported in percentage values of the total value of exports, and arrange them in a descending order, starting with the highest percentage value and ending with the lowest. Give a weigh to each commodity corresponding to its order of arrangement, starting with zero, and ending with n—l where n is the number of commodities. Let P be the percentage value of any commodity and i the order of it. A crude index is therefore the total of these weighted ratios:

Crude Index
$$=$$
 $\sum_{i=0}^{i=n-1} iP_i$ (1)

where n is the number of commodities exported by any one country.

The two extremes of diversification—minimum and maximum—are helpful in arriving at the refined index, as the crude index described above must necessarily lie between them. Maximum diversification as highly hypothetical case where the number of commodities exported is the highest possible number open to a country and where there is absolute equality in distribution of the total value of exports over that number of commodities. In this case the ratio of each commodity would be \$\frac{100}{N}\$, and the sum of the weighted ratios would thus be:

Complete concentration on the other hand (i.e., no diversification) is the case where the precentage value of one commodity is 100, and the percentage value of each and every other commodity is zero. The sum of the weighted ratios in this case becomes:

Our refined index of diversity is arrived at by locating the point where the crude index lies between these two extremes of miximum and minimum diversity:

first to reclassify the commodity exports (*) of the 31 countries into our new classification described above. This was carried, for each country, over the whole period of 13 years. The countries, arranged alphabetically, are: Argentina, Austrial, Belgium, Bolivia, Brazil. Canada, Ceylon, Chile, Costa Rica, Cuba, Czechoślovakia, Denmark, Egypt, France, Germany, India, Italy, Japan, Malaya (Br.), Netherlands, Netherlands Indies, New Zealand, Norway, Persia Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom, United States and Venezuela. In choosing these countries we were interested especially in including in our list all possible degrees of specialisation in commodity exports. The thirty-one countries contributed together about 82 % of world trade in 1929.

The Index of Diversification.

Now that the problem of the commodity classification has been settled, there remains a more difficult problem, and one that was never discussed before in a thoroughly scientific manner—that of measuring diversification in international trade.

Before thinking of devising an index of trade diversification, the writer tried to use indices that were applied to income concentration, such as Pareto's, Lorenz curve and the Gini coefficient. They were not suitable however for our purpose. Trade concentration (diversification) was a totally different phenomena to measure. In income concentration the number of income recipients is irrelevant to the problem. The degree of inequality of distribution and the degree of concentration of incomes is one and the same thing. In contrast, the number of commodities (markets) in international trade is as important as the degree of equality or inequality of distribution of total trade over this number. A simple example will clarify the issue. A country that exports two commodities each of which accounts for 50 % of total exports has equal distribution in its commodity trade. Another country which exports ten commodities each of which accounts for only 10 % of total exports has also equal distribution. But the commodity trade of the second country is quite obviously more diversified just because it exports more commodities.

An index which meets both requirements therefore—i.e., the number of commodities and equality of distribution—is proposed on the following

⁽¹⁾ This paper is only concerned with one side of the pleture : exports.

- Textile fabrics, made-up articles and related products, except clothing and footwear.
- 31. Clothing and footwear.
- 32. Non-mtallic mineral manufactures.
- 33. Sliver, platinum, gems and jewellery.
- 34. Base metals.
- 35. Manufactures of metals.

Section 8. - Machinery and transport equipment:

- 36. Machinery, other than electric.
- 37. Electric machinery, apparatus and appliances.
- 38. Transport equipment.

Section 9.-Miscellaneous manufactured articles:

- Prefabricated buildings, sanitary, plumbing, heating and lighting fixtures and fittings.
- 40. Furniture and fixture.
- 41. Travel goods, handbags and similar articles.
- Professional, scientific and controlling instruments, photographic and optical goods. watches and clocks.
- 43. Miscellaneous manufactured articles, (n.e.s.).

Section 10.—Miscellaneous transactions and commodities (n.e.s):

- 44. Postal packages.
- 45. Live animals, not for food.
- 46. Returned goods and special transactions.

The above commodity classification serves the purpose of properly measuring the degrees of diversification of different countries without falling into the trap of differently counting the same "commodity item" according to the differing classifications of various countries. To do this we chose 31 countries to measure the diversity indices for, and our calculations were spread over the period 1925 to 1937. To make the material ready for application of the index of diversification we had

Section 2 .- Beverages and Tobacco:

- 11. Beverages.
- 12. Tobacco and tobacco manufactures.

Section 3.- Crude materials, inedible except fuels:

- 13. Hides, skins, and fur skins, undressed.
- 14. Oil seeds, oil nuts and oil kernels.
- 15. Crude rubber, including synthetic and reclaimed.
- 16. Wood, lumber and cork.
- 17. Pulp and waste paper.
- Textile fibres (not manufactured into yarn, thread or fabrics) and waste.
- Crude fertilisers and crude minerals, excluding coal, petroleum and precious stones.
- 20. Metalliferous ores and metal scrap.
- Animal and vegetable crude materials, inedible, not elsewhere specified. (n.e.s.)

Section 4.-Mineral fuels lubricants and related materials:

22. Mineral fuels, lubricants and related materials.

Section 5.-Animal and vegetable oils and fats:

23. Animal and Vegetable oils, fats greases and derivatives.

Section 6. - Chemicals:

24. Chemicals.

Section 7.—Manufactured goods classified chiefly by material:

- 25. Leather, leather manufactures, and dressed furs.
- 26. Rubber manufactures.
- 27. Wood and cork manufactures (excluding furniture).
- 28. Paper, paperboard, and manufactures thereof.
- 29. Textile yarn and thread.

subsequent classification according to the principle most suitable for each major section. A third type is the industrial classification where all commodities are arranged according to the classification of industries (1).

Countries, in adopting their commodity classifications, have been most successful when they have selected for each particular category of commodities the principles and the type of classification which most nearly reflect the normal way in which such commodities are treated i.e. the commercial practice in dealing with commodities. On similar principles the standard International Trade Classification was set up by the United Nations Statistical Office (*).

The classification used here is a slightly varied from of that published by the United Nations. It is thus a classification by stage of production and final use—in other words, using a multi-principle horizontal type. Theoretically, it may mot be a very good classification, but if it is to be of any practical use at all, then one must fake into consideration the amount and nature of statistical data available. The classification includes ten sections and forty-six commodity groups. They are:

Section 1.-Food:

- 1. Live animals, chiefly for food.
- 2. Meat and meat preparations.
- 3. Dairy products, eggs and honey.
- 4. Fish and fish preparations.
- 5. Cereals and cereal preparations.
- 6. Fruits and vegetables
- 7. Sugar and sugar preparations.
- 8. Coffee, tea, cocoa, spices and manufactures thereof.
- Feeding stuff for animals.
- 10. Miscellaneous food preparations.

⁽¹⁾ Previous source, p. 58.

⁽²⁾ Statistical Office of the United Nations: Statistical Papers, Series M. No. 10, 2nd Edition, New York, 1951.

diversification. We take up first the problem of defining what a commodity is as it is probably the more difficult of the two.

Commodities in international trede are defined as materials and articles movable and procurable (1). They are movable and as such differ from real estate property. They are procurable because they have an exchange value and therefore are the subject of commercial transactions. When we come to the concept of "commodity items" or the idea of a "number of commodities", we find the task more difficult. For example, cotton fabrics may be subdivided into unbleached, bleached, printed and dyed. Is it one commodity or four? The answer to that question actually depends on whether these products, or any other products, are sufficiently homogeneous in price, economic use, market conditions, etc., to fit the needs of the classification.

.There are two principles for classification:

- (a) the single principle classification,
- (b) the multi-principle classification (2).

In the first a single principle is selected and used throughout, e.g., nature of material, origin of material, natural characteristics, use, state of production, ect. In the second, two or more characteristics are used either in combination or in the appropriate segregation in different sections of the field to be classified.

The principles appled to the development of classification determine the type of classification structure. If we select a material concept and try to use it through the classification structure, we have a so-called vertical classification. In this type all commodities are divided into material sections, and the classification then follows through all stages of transformation from crude to finished articles. So we have say, raw cotton, semi-manufactures, cotton yarn, cotton fabrics, and, finally, finished articles made of cotton. This type is hardly opplicable for the classification of finished end-products. In sharp contrast to this type is the horizontal type, where basic stages of transformation (crude, semi-manufactured, manufactured) constitute major primary sections with

⁽¹⁾ See the chapter by V. S. Collegator of "Commodity Classification" in R. G. D. Allen and J. E. Ely! International Trade Statistics, 1955.

^{... (2)} Previous source p. 56: . .

THE CONCEPT OF DIVERSIFICATION IN INTERNATIONAL TRADE

BY

FOUAD HASHEM AWAD

M.A. (Econ.), Ph.D.

Department of Economics, Faculty of Commerce, Cairo University

Diversification is the opposite of concentration. In international trade diversification can be either with respect to commodities traded in. or markets, (i.e. countries), traded with. Diversification of commodities reflects the number of commodities in the trade list together with the weight of each commodity in the total picture. The maximum of diversification is attained when the number of commodities exported is infinite and the total value of exports evenly distributed among all commodities, in which case the value of any one commodity becomes negligible. The minimum of commodity diversification (i.e., absolute concentration) is when the number of commodities traded in is only one. in which case the signle commodity exported or imported accounts for the whole value of foreign trade. On the other hand, the diversification of a nation's trade with respect to markets (the second form of diversification) depends on the number of countries with which it trades and on the more or less equal distribution of its trade among these countries. If a country sends the whole of its exports to one single other country we have minimum diversification. If a country's exports are, on the other hand, equally distributed among all other countries that engage in world trade then we have maximum diversification.

To solve the problem of measuring diversification in international trade we have therefore to take into consideration that the index of diversity must fulfil the two aspects of diversification specified above, namely the number of commodities (markets) and the percentage value of each commodity (market) to the total. A precise definition of a commodity and a market is quite clearly a pre-requisite to measuring

- 4. Management gets an improved picture of employees' work, accomplishments, problems, plans, attitudes, and feelings. Before becoming deeply involved, management spots individuals, policies, actions, or assignments which are likely to cause trouble. By communication, management strengthens the only device for tapping the ideas and help of its supordinates. This gives management a better answer to its problems and eases its own responsibility.
- Employees get release of emotional tensions and pressures which otherwise may find outlet in criticism to other members of the organization and the community, or in loss of interest or efficiency.
- 6. Many think that business cannot continue to exist as we know it today unless more and more ways are found to bring the essentials of democracy into the workplace. Nothing is more fundamental to democracy than communication in which the ideas of employees are given prompt and sympathetic hearing followed by such action as is desirable.

So in general, effective communication realizes the growth of democracy and leadership in business, the development and strengthening of the human need for self expression and participation, and the promotion of lovalty and respect for the enterprise.

V.—Conclusion

In conclusion we can say that communication between management and employeesis dynamic. It must flow constantly up as well as down if it is to stimulate mutual understanding, confidence, and cooperation between both sides. To achieve this understanding management must establish a definite policy of encouraging the free flow of information through the entire organization. The executives' and supervisors' attitudes have to be based on the modern ideas of authority, power, and leadership.

Managers communicate by their actions as well as by their silence. Any behavior of management, tangible or intangible, formal or informal, is communication; it could be good or bad; it could be effective or ineffective.

It is a hard job to be a manager, but by accepting this kind of job, you have to afford such responsibilities. A successful manager is the one who can keep good relationship and communication with his subordinates.

- 5. The suggestion system for creative ideas.
- 6. Opinion surveys in certain circumstances.
- The enterprise magazine that gives employees a chance to express their ideas and feelings to a certain extent.

IV .- Values of Effective Communication

An effective and dynamic (two-way) communication is needed badly for the welfare of the enterprise in our modern economy. Relationship became an important subject in our modern society to be taken care of. We lack understanding as well as confidence which are the main basis of effective and good relationship, either between individuals on the same level or between superiors and subordinates, There are many values of effective communication—to mention but few:

- 1. Management must recognize that misinformation and the resulting misunderstanding lessen working efficiency. Sharing information with subordinates on all levels of the organization tends to diminish the fears and suspicions that we all sometimes have in our work and toward our employer. This sharing affords our security and feeling of belonging so necessary for efficiency; it recognizes and fosters the pride people want to have in their work, and improves the morale and structure of the individual.
- 2. Effective communication helps subordinates to understand, accept, and cooperate with the frequent changes in meterials, methods, and personnel that are part of modern dynamic business situations. If management wants to gain full understanding and full acceptance of its decisions, subordinates must be given the opportunity to participate in their making or at least to discuss the merits and defects of proposed actions. It is highly unlikely that an employee left completely to his own interpretation will understand a directive or an action just as the originator intended it. Management can never be sure what subordinates think unless it gets to relay back to it their interpretations and reactions to what managers do and say.
- Effective communication encourages employees to offer ideas of value to themselves and the business. It is a double benefit for both sides.

they think, not what managers think, or what managers wish they would think, are absolutely essential to realistic management. Serious mistakes are made when management assumes that a certain set of facts will or should lead to the same conclusion in the employee's mind as it does in the manager's mind.

- 4. Listening must be objective. The listener must show a constructive and respective attitude toward direct or implied criticism of himself and his department, no matter how bad the news or how hostile the critic.
- 5. Listening implies action. The superior who feels that he can listen long and willingly to justifiable complaints and reduce their disturbing effect within the complaint without taking action is fooling himself. Although listening and non-directive counseling may be valuable in helping employees to find and solve their own problems, they are not to be relied upon completely if the main cause of the trouble lies outside the individual.

Media and Methods.

By far the most effective method of tapping the ideas of subordinates is sympathetic listening in the many day-to-day, informal contacts within the department and outside the workplace. Other devices have been found helpful as:

- 1. Group discussions with management which is more helpful than holding a meeting in which the manager or assistant manager indicates to a group his wishes and what he wants done in the various territories. From these discussions it is easy to get to an agreement about what management wants to know from the employee's point of view. Besides, employees go away from such meetings with a feeling that they are not merely belonging to each other but have become a part of the enterprise team.
- Various social gatherings—parties, picnics, luncheons, sports, and recreational events are fine opportunities for informal casual communication.
- 3. Union publications and union officials—if any—and if the relations with the union are good.
- 4. Outsiders in the community as ministers and other persons who see the employee away from work.

- 2. Feelings about associates, superiors, subordinates, or equal.
- (a) What do they think of the boss' efficiency, the department, and the enterprise?
 - (b) Do they feel they are being prepared to grow and advance?
- (c) Do they think that their supervisors resist their new ideas without evaluating their worth? Are they afraid to present honest complaints to their bosses?
- (d) Do supervisors know how subordinates get along with their employees?

3. Feelings about the enterprise.

- (a) Management integrity and fairness as an employer.
- (b) The standing of the company.
- (c) The reputation of the enterprise in the community.
- (d) Do they think that equal pay is given for equal work?
- (e) Do they accept the practices towards illness, vacations, leaves, etc., adequacy of health insurance and retirement program, educational and recreational facilities, etc.
 - (f) Do they understand the annual report?
- (g) In general, is there any confidence in their management as being helpful to them?

Principles to be Considered.

- 1. Coverage must be systematic and balanced. Superiors must stimulate, encourage, and find ways to facilitate their movement.
- The flow must be directed. In order to be effective, communication must flow upward until it reaches that person who is responsible for, or who can take action upon, the conditions mentioned in the communication.
- 3. Listening must be sensitive. Listening to them, trying sincerely to get their interpretations and ideas and acting on the basis of what

communication, which is more important, was neglected by management and could be known as a modern idea in the field of communication and relationship relatively to the downward communication.

What should be communicated upward.

- What subordinates are doing, highlights of their work, achievements, progress, and future job plans.
- Outline of unsolved work problems on which employees now need aid or may require help in the future.
- Suggestions or ideas of employees for improvements within their special work or in the enterprise as a whole.
- How employees think and feel about their jobs, their associates, and their enterprise.

The first three points deal with work centered matters about which the alert executive normally tries to keep himself well informed. The fourth area has not, however, received equal attention, though of equal or even greater importance. Consequently, it will be detailed as follows:

Feelings about the job.

- (a) Are they satisfied with their pay in relation to other jobs in the enterprise or similar jobs in the community?
 - (b) Is work fairly distributed?
- (c) What do they think about the quality and adequacy of tools, equipment, and office furniture?
 - (d) Confusion among groups—is authority clearly stated and understood?
 - (e) Promotion, is its rule accepted?
- (f) What do they think about the willingness of management to discuss policies, plans, and actions that affect their jobs?
- (g) What do they think about their position in the society as employees of such enterprise, the degree of self-satisfaction; it is also important to know the feeling of his family especially his wife as she is an important factor in affecting her husband's work.

- 3. Audio-visual, as film strips, motion pictures, recordings, etc.
- 4. Open house activities.
- 5. Community advertising.

In general, face to face management contacts should be stressed and should be done as is possible. Although supervision is a means of communication, and is needed, employees need the sense of power that comes from minimum supervision. When supervision is too arbitrary, too institutional, or too disciplinary in character, it inhibits the employee decreases his sense of power, and lowers his capacity to work. Supervision should not be for inspecting and discovering faults as such but it should be for the sake of teaching and guidance to achieve cooperation.

B .- Upward Communication.

Upward communication helps satisfy basic human needs. All subordinates look upon themselves as having inherent worth at least as the personal worth of their superiors. This is true even if they feel their own inferiority in managerial ability or in some other skill. They still think, just as you and I, that because they are individual human beings they have certain values and rights. This sense of personal worth is always injured when people do not get a chance to express their ideas—when they are merely told, without opportunity to comment or reply. This principle applies even if the telling is very well done. We respect our employees' dignity only when we allow, or better still invite them to express their reactions to what is told—preferably before action is taken.

Social scientists tell us that employee understanding and loyalty do not come solely from hearing facts, even true facts. Appreciation and loyalty result from self-expression in a situation in which the employee feels there is personal sympathy toward him and his views. So, management should encourage subordinates to ask questions and contribute their own ideas. Above all, it should listen, sincerely and sympathetically, with intention to use workable ideas that are proposed.

In general, it may be said that downward communication is an integral part of the traditional organization and is really accepted and made use of—more or less effectively by mangement. But apward

A.—Downward Communication.

Its objective is, generally, to keep employees informed by the necessary means that make them work more efficiently, and by what management wants to tell them. Managers also should know what their subordinates want to know in order to provide them with it so as to get satisfactory results.

What should be communicated downward.

- 1. The history of the enterprise, products, services, and operating policies.
 - 2. Production goals, problems, trends, and policies.
 - 3. Sales or service trends and financial operations.
 - 4. General management problems and planning.
 - 5. Organization and personnel policies and practices.
- Economic prospectus of the enterprise and its position in the society.
 - 7. Instructions that help in handling the job as possible.

Principles to be considered.

In transmitting such information, some principles have to be considered; namely:

- 1. The information has to include the interests of both management and employees.
- 2. Programs should be tailored to suit the employees' level of understanding and this could be obtained by experience and study.
 - 3. The easiest way should be accomplished to be effective.
 - 4. Programs should be flexible; and information clear and up-to-date.
 - 5. Think through the order before it is given.

Media and methods.

The media generally used is:

- 1. Written, such as booklets, manuals, letters, annual reports, etc.
- 2. Oral, as direct supervisory discussion, meetings, committees, etc.

Every successful manger should be practical and should establish an authority for himself by getting his orders accepted as authoritative by his subordinates. This could be accomplished if the following conditions occur.

- I. Orders should be depersonalized to unite all parties concerned in a study of the problem they are facing to discover the "law" of such problem and obey it. One person should not give order—as such—to another, but both should agree to take their orders from the situation. The manger's job is not how to get his subordinates to obey his orders, but how to devise methods by which one can best discover the order integral to the particular situation. The study of the situation involves that employees are working "with" their managers and not "under" them.
- 2. The employee can and does uderstand the order. An order that cannot be fully understood has no power or authority. Therefore, a considerable part of the manager's work is the interpretation and reinterpretation of orders in their application to concrete circumstances that were not or could not be taken into account initially.
- 3. At the time of making his decision regarding the order, the employee believes that it is not inconsistent with the purpose of the organization, as he understands it. Experienced managers know that when it is necessary to issue orders that will appear to subordinates to be contrary to the main goal of the organization, especially as exemplified in prior habitual practice, it is usually necessary and advisable, if practicable, to explain or demonstrate that the appearance of conflict is an illusion. Otherwise the orders are likely not to be executed, or to be carried out inadequately.
- 4. At the time of his decision, the employee believes it to be compatible with his personal interest as a whole. The existence of a net inducement is the only reason for accepting any order as authoritative.
- The employee should be mentally and physically able to comply with the order. It he is unable to comply with an order, obviously it must be disobeyed or disregarded.

HL-Flow of Communication

Communication between management and subordinates is as mentioned before-a two-way relationship; downward and upward; from management to employees and the other way around. For the sake of simplification we will divide it into two parts according to its directional flow-downward and upward. what each has to give. He should believe in group capacity more than individual capacity, and that the best power stems from the combined capacities of the group and from multiple leaderships. The leader is no more the man who asserts his individual will, but who knows how to relate the different wills in his group in order to have a driving force.

In terms of "authority", managers should experience the authority of their jobs. However, authority should be understood as another name for the willingness, and capacity of individuals to submit to the necessities of cooperative systems. Authority is the character of an order or communication in a formal organization by virtue of which it is accepted by a contributor to or "member" of the organization as governing the action he contributes; that is, as determining what he does or is not to do so far as the organization is concerned (1). When a manager issues an order, the confirmation of its authority lies with the subordinate to whom it is addressed. If the order is accepted by the subordinate, its authority for him is established. Disobedience of such an order is a denial of its authority for him. Therefore, the decision as to whether an order has authority or not lies with the person to whom it is addressed, and not with the person who issues such order.

This philosophy might seem to many so opposed to common experience. However, it has been brought out to light, in a way, by some distinguished persons whose opinions merit respectful attention. For example, Major-General James G. Harbard, of the United States army said.

A democratic President had forgotten that the greatest of all democracies is an Army. Discipline and morale influence the inarticulate vote that is instantly taken by masses of men when the order comes to move forward—a variant of the crowd psychology that inclines it to follow a leader, but the Army does not move forward until the motion has "carried". "Unanimous consent" only follows cooperation between the individual men in the ranks (*).

This opinion shows that even in the battle-field where the regime is arbitrary, authority, nevertheless, rests upon the acceptance or consent of individuals.

⁽¹⁾ Chester I. Barnard, The Functions of the Executives, Cambridge, 1953, p. 163.

⁽²⁾ James G. Harbard, The American Army in France, Boston, 1936, p. 259.

As Philip Salisbury says, "So far as salesmen are concerned, it isn't just enough to announce that a sales manager has an "open door" policy, he must go further than that. Hemust consciously and aggressively try to find out what is bothering his salesmen, he must spot, appraise, and spike grievances, or he will have poor morale and poor morale will result in low sales volume, a high rate of turnover, and, if present trends continue, he will wake up one morning to find that he is dealing with a union representative instead of with one of his own salesmen (1)".

Therefor, the importance of communication and relationship between managerent and subordinates is undoubtedly clear. In order to keep the organization as one unit, working cooperatively toward the main goal, we must have good communication and good relationship.

This paper deals with communication in both phases: tangible and intangible. It starts by a definition of communication; the basic ideas for effective communication; the flow of communication; the values of effective communication; then it ends by the conclusion.

I.—Definition

Communication is the art of developing understanding. It is the exchange of meaning between persons.

When we say exchange we mean a two-way relationship and two-way communication that develops understanding, cooperation, and realizes the goals of both sides. Old fashioned ideas stressed the one-way communication; the modern ideas favor the one-way "traffic"; but the two ideas are not the same. One-way "traffic" might be helpful, but one-way communication is a failure policy.

II.-Basic Ideas

Communication mainly depends upon the attitude of the manager toward his subordinates which stems from his understanding of his position as a "leader" of a group, and of his "authority" of civing orders to such group.

The "leader" is regarded as the man who can energize his group, who knows how to encourage their initiative, and how to draw from all

⁽¹⁾ S. B. Stocking. Management in Marketing, Toronto, 1947, p. 19.

COMMUNICATION AS AN IMPORTANT AREA OF MANAGEMENT

BY

ALY A. ABDOU (Ph.D.)

College of Commerce, University of Cairo

Introduction

Much has been said in recent years about the relationship of management and workers in various fields of activity in the individual business enterprise. The primary responsibility of management in our modern economy is to make business enterprise economically effective in the production of goods and services by the successful combination of land, capital goods, man power, and managerial skills. By so doing, other responsibilities—to workers at different levels, to those who furnish capital, to administrators and managers—can be assumed. So, there is a responsibility to create an environment in which workers can realize upon their inherent abilities, if they so desire and are willing to do their part. This applies to workers in all types of employment that mangement deals with.

Thomas G. Spates says, "Personnel administration is a code of the ways of organizing and treating individuals at work so that they will each get the greatest possible realization of their inside abilities, thus attaining maximum efficiency for themselves and their group, and thereby giving to the enterprise of which they are a part its ultimate competitive advantage and its optimum results(')". This definition reveals a broad philosophy of management in the personnel field. It suggests a mutual relationship. Also, that it is not a matter of using acceptable techniques for planning and performing specific tasks, such as selection and training. It is also a matter of motivation and attitude. It is the task of management to build men as well as products.

⁽¹⁾ Carl Hayel, The Scope of Modern Personnel Administration, Reading Course in Executive Training, Section III, Book I, New York, 1948, p. 21.

REVIEW

OF

ECONOMICS, POLITICS

AND

BUSINESS STUDIES

Issued by Mombers of the Staff of the Faculty of Commerce Cairo University, Giza

BOARD OF EDITORS

CHIRF EDITOR : Prof. Wahib Messiha
Head of the Department of Economics.

MEMBERS : Dr. Hosny Abbas
Head of the Department of Law.

Dr. B. Boutros-Ghali
Head of the Department of Political
Science.

SECRETARY OF THE BOARD: Dr. Abdel Malek Auda Lecturer of Political Science.



REVIEW OF ECONOMICS, POLITICS BUSINESS STUDIES

SECOND SEMESTER-1958

No. 2 SIXTH YEAR

CONTENTS

Communication as an Important Area of Management	Dr. Aly A. Abdon	1
The Concept of Diversification in International Trade	Dr. Fouad Hashem Awad	18
The Status of the League of Arab States in the International Community The Distribution of Holding Company	Dr. Moh. Futhalla El-Khatib	29
Ermonges Among its Subsidiaries	Dr. M. A. Shehata	57





